

ISSN (Print): 2308-2623

ISSN (Online): 3135-2243



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY

مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

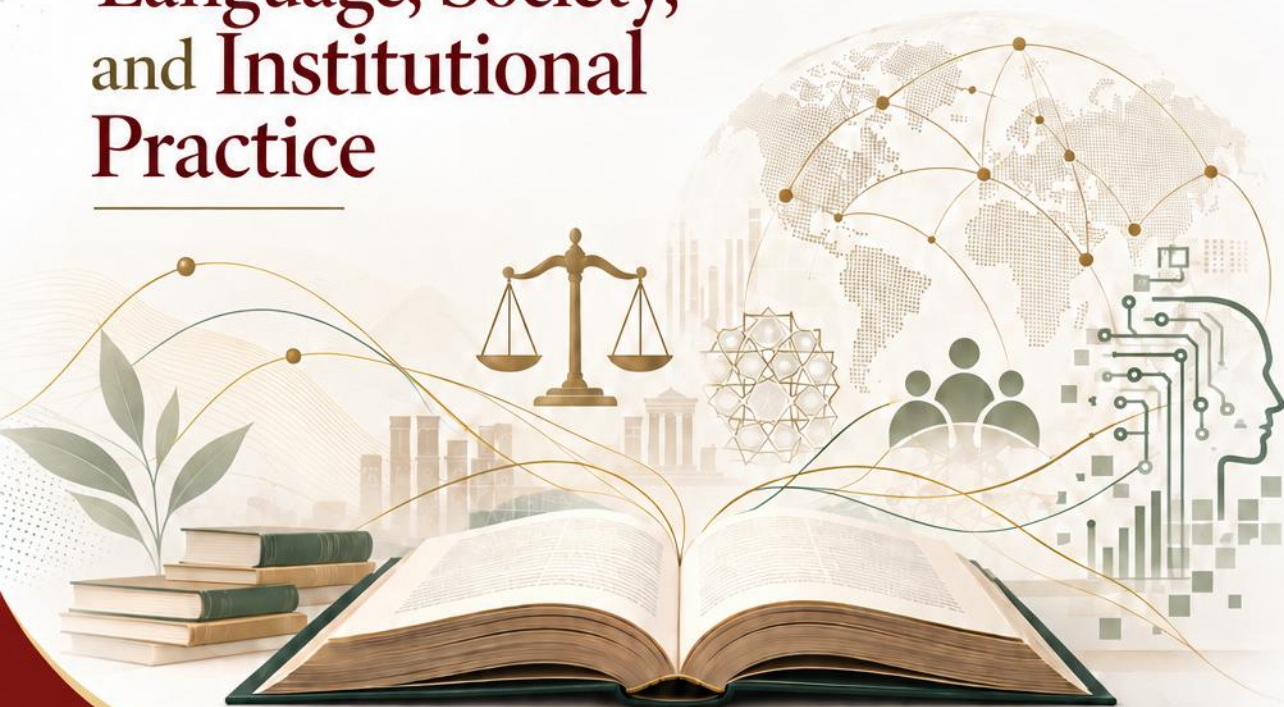
Scientific Refereed Journal (Open Access)

مجلة علمية محكمة

Humanities and Natural Sciences

العلوم الإنسانية والطبيعية

Language, Society, and Institutional Practice



Volume

12

Issue

3

September

2026





JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

العلاقة بين جودة النوم وأثرها في التحصيل الأكاديمي لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية

منى السعدي¹، سيما سباعنه²، ملك طحانية³، اسلام عباس⁴
^{1,2,3} طالبات بكالوريوس، قسم علوم الرياضة، كلية علوم الرياضة، الجامعة العربية الأمريكية
⁴ قسم علوم الرياضة، كلية علوم الرياضة، الجامعة العربية الأمريكية
 الباحث المراسل: Islam.abbas@aaup

Received: 02/07/2026

Revised: 13/07/2026

Accepted: 06/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.1>

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مستوى جودة النوم، والتحصيل الأكاديمي، والعوامل السلوكية والبيئية المؤثرة في جودة النوم لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية، إلى جانب فحص العلاقة بين جودة النوم والتحصيل الأكاديمي، والكشف عن أثر جودة النوم في التحصيل الأكاديمي، ودراسة الفروق تبعاً لمتغيري النوع الاجتماعي والمستوى الدراسي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، وتم تطبيق استبانة مكونة من ثلاثة محاور رئيسية: جودة النوم، والتحصيل الأكاديمي، والعوامل السلوكية والبيئية. وتكونت عينة الدراسة من (84) طالباً وطالبة، جرى اختيارهم بطريقة عشوائية. وأظهرت النتائج أن مستوى جودة النوم لدى الطلبة جاء ضمن المستوى المتوسط، فبلغ المتوسط الحسابي (0.630 ± 2.52) ، كما تبين أن مستوى التحصيل الأكاديمي يقع - أيضاً - في المستوى المتوسط، بمتوسط حسابي بلغ (0.633 ± 2.73) ، في حين سجلت العوامل السلوكية والبيئية المرتبطة بالنوم مستوى متوسطاً حسابياً، بلغ (0.813 ± 3.14) . كما كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين جودة النوم والتحصيل الأكاديمي $(p = 0.001, r = 0.443)$ ، كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين انخفاض جودة النوم ومستوى التحصيل الأكاديمي، فقد بلغ معامل الانحدار المعياري (0.443) ، وأسهمت جودة النوم في تفسير (19.6%) من التباين في التحصيل الأكاديمي. إلى جانب وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة النوم، تعزى إلى النوع الاجتماعي، حيث بلغ مستوى الدلالة $(p = 0.004)$ ، وكانت جودة النوم لدى الطالبات أقل منها لدى الذكور، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في التحصيل الأكاديمي أو العوامل السلوكية تبعاً للنوع الاجتماعي. كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة في جودة النوم أو التحصيل الأكاديمي أو العوامل السلوكية تبعاً للمستوى الدراسي.

الكلمات المفتاحية: جودة النوم، التحصيل الأكاديمي، علوم الرياضة.

1. المقدمة

بعد النوم من ضروريات الحياة الأساسية والأولية للإنسان، فهو لا يقل في أهميته عن أهمية التي يحتاجها من الماء والطعام والهواء، فهو آية من آيات الله سبحانه وتعالى ورحمة من رب العالمين: قال تعالى: " وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا). وقال تعالى: " وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا، وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا، وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ". وقال تعالى: " وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ". ولا يمكن إهمال أهمية النوم وقيمه بالنسبة للإنسان سواء فيما يخص العقل أو البدن، وقد تشمل هذه الأهمية جهاز المناعة، وتجديد الخلايا، وإعادة تهيئة المخ واستعادة نشاطه، وتحسين الذاكرة، أما الحرمان منه فيمثل تهديدا كبيرا على حياته، فهو مصدر الطاقة للمخ والجهاز العصبي، وهذا يتضح عند المحرومين

* الباحث المراسل

منه، فنجد ارتفاع درجة حرارة أجسامهم، وزيادة عملية البناء والهدم في الخلايا، وتدهور جهاز المناعة، ثم في نهاية الأمر تحدث الوفاة (الطبيب، 2020).

وأشار Okano et.al (2019) إلى أن النوم يعد من الوظائف الحيوية الأساسية التي تؤثر في صحة الإنسان الجسدية والنفسية، وله تأثير بالغ في الأداء المعرفي والذهني، وهو أمر حيوي خاصة لفئة طلبة الجامعات الذين يعيشون في بيئة تتطلب مستويات عالية من التركيز، والاستيعاب، والتحصيل العلمي. وأظهرت الأبحاث أن النوم لا يقتصر دوره على تجديد النشاط البدني والذهني فحسب، بل يسهم - بشكل مهم - في عمليات التعلم، والذاكرة، والانتباه، ما يجعله عاملاً أساسياً في تحديد مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب.

أما دراسة Xu et al. (2025)، فقد أشارت إلى أن النوم يؤثر في الأداء الأكاديمي عبر عدة آليات فسيولوجية ونفسية. فعلى المستوى الفسيولوجي، يساعد النوم في عملية ترميم الدماغ وتنظيم العمليات البيوكيميائية التي تلعب دوراً محورياً في تعزيز الذاكرة؛ قصيرة الأمد، وطويلة الأمد كذلك، فالنوم المنتظم والجيد يسهم في ترسيخ المعلومات المكتسبة في أثناء الدراسة، وعلى المستوى النفسي، يؤثر النوم في المزاج، والانتباه، والحالة النفسية للطلاب، والتي - بدورها - ترتبط بشكل قوي بمستوى التحصيل الدراسي، فقلة النوم أو اضطرابات النوم يمكن أن تؤدي إلى الشعور بالتعب، وضعف التركيز، وزيادة القلق والاكتئاب، ما ينعكس سلباً على أداء الطلاب (Suardiaz-Muro et al، 2020).

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن هناك علاقة ثابتة بين نوعية النوم ومدته وتأثيرها في الأداء الأكاديمي. ففي دراسة شاملة لجودة النوم بين طلاب الجامعة، تبين أن النوم الأطول أفضل من قصر مدة النوم، فالطلاب الذين ينامون من ست ساعات إلى ثماني ساعات يومياً، يظهرون مستويات تحصيل أكاديمي أعلى مقارنة بأقرانهم الذين ينامون أقل أو أكثر (Makwana et al، 2025). وإلى جانب ذلك، وجد الباحثون أن انتظام النوم؛ أي الالتزام بمواعيد نوم محددة، ومواعيد استيقاظ ثابتة، يعزز من تحسين الذاكرة والوظائف التنفيذية المخية، التي تؤثر مباشرة في القدرة على التعلم وحل المشكلات (Okano et al، 2019). وتكشف المزيد من البحوث أن النوم ليس مجرد عامل فردي، بل يتأثر بعوامل بيئية واجتماعية كذلك. فالضغط الأكاديمي، والالتزامات الاجتماعية، والممارسات الحياتية اليومية، مثل استخدام الأجهزة الإلكترونية قبل النوم، تؤثر في جودة النوم واستمراريتها، وبالتالي في الأداء الأكاديمي للطلاب (Gilbert & Weaver، 2010). كما تؤكد الأبحاث أن التداخل بين النوم وعوامل الصحة النفسية مهم جداً لفهم كيفية تأثير النوم في التحصيل، فاضطرابات النوم، مثل الأرق أو اضطرابات التنفس في أثناء النوم، ترتبط بأدنى مستويات الأداء الدراسي (Jalali et al، 2020).

والتأثيرات الناتجة عن قلة النوم، تتجاوز مجرد نقصان التركيز أو الذاكرة، فقد أظهرت الدراسات أن الطلاب الذين يعانون من نقص مزمن في النوم يميلون إلى اتخاذ قرارات أقل حكمة، وضعف التنظيم الذاتي، وسلوكيات دراسية أقل تنظيماً، ما يهدد استمرارية تحصيلهم الأكاديمي، ويزيد من احتمالية الرسوب أو الانسحاب من الجامعة (Desjardins et al، 2022). هذا الواقع يؤكد أهمية تبني المؤسسات الأكاديمية سياسات وتدخلات تهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية النوم الصحيح، وتشجيع برامج تهدف إلى تحسين عادات النوم للطلاب من خلال توعية صحية وتنظيم أوقات الدراسة (Stanford Lifestyle Medicine، 2024). وإلى جانب ذلك، تظهر بعض الدراسات أن النوم لا يؤثر فقط في الأداء الأكاديمي في الامتحانات، بل يؤثر - أيضاً - في مستوى الدافعية، والمشاركة الصفية، والقدرة على التعلم المستدام، فالنوم الجيد يساعد الطلاب على مواجهة الضغوط الأكاديمية بفعالية أعلى، والاحتفاظ بطاقة إيجابية للتعلم (Xu et al، 2025). وهذا يبرز نقطة مهمة، وهي أن دور النوم يمتد ليشمل الجوانب النفسية والاجتماعية للتحصيل الأكاديمي، جنباً إلى جنب مع القدرات المعرفية.

في السياق العملي للبحث الجامعي، فإن القياسات الموضوعية لجودة النوم، مثل استخدام أجهزة تتبع النوم أو الاستبيانات المنظمة، توفر بيانات قوية تبرهن على أن النوم المنظم والمتواصل يفسر جزءاً كبيراً من التفاوت بين مستويات الأداء الأكاديمي بين الطلاب (Okano et al، 2019). وهذا يعزز الحجة التي تقول: إن إدارة النوم يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الخطط الدراسية والتوجيهات الأكاديمية؛ لضمان تحصيل أكاديمي مثمر وناجح.

وختاماً، تظهر البحوث العلمية بوضوح أن النوم عامل جوهري في تحسين مستوى التحصيل الأكاديمي لدى طلبة الجامعات، ويجب أن تحظى السياسات التعليمية والبيئية داخل الجامعات باهتمام خاص لتعزيز نوم الطلاب وجودته، إلى جانب برامج الدعم النفسي والاجتماعي التي تساعد في خلق بيئة مواتية للاستيقاظ الذهني والنشاط الأكاديمي المستدام. ففهم العلاقة المعقدة بين النوم والتحصيل العلمي يمكن أن يقود إلى تحسينات كبيرة في النتائج الأكاديمية والصحة العامة للطلاب.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة والتي تهدف إلى تحليل هذه العلاقة بشكل موضوعي، واستخدام أدوات قياس دقيقة للنوم، إلى جانب استكشاف العوامل المؤثرة في أنماط النوم عند الطلاب، وتأثيرها في الأداء الأكاديمي. كما أن نتائج الدراسة ستسهم في تعزيز الفهم العلمي لكيفية إمكانية أن يكون النوم الجيد داعماً أساسياً للنجاح الأكاديمي، وبالتالي تقديم توصيات عملية للجامعات والطلاب على حد سواء، بشأن تحسين عادات النوم، بوصفها جزءاً من استراتيجيات نمو التحصيل الدراسي، ما ينعكس إيجابياً على المستوى العام للتعليم في المجتمع (Creswell، 2023).

مشكلة الدراسة: تواجه كثير من الجامعات حول العالم تحديات كبيرة فيما يتعلق بتحسين مستوى التحصيل الأكاديمي لطلبتها، والذي يتأثر بعدة عوامل، منها ما هو متعلق بالمتغيرات الشخصية، والنفسية، والبيئية. ومن بين هذه العوامل، يُعد النوم من أهم

العوامل البيولوجية التي تؤثر في الأداء الأكاديمي للطلاب. فقد اشارت الدراسات إلى أن ما بين (70% - 96%) من طلاب الجامعة ينامون أقل من ثماني ساعات في الليلة، خلال أيام الامتحانات (Hershner, 2015). وبالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين النوم والتحصيل الدراسي، فهناك فجوة في المعرفة، تتعلق بكيفية تأثير جودة النوم ومدته المنتظمة في مستويات التحصيل الأكاديمي بشكل دقيق. وتشير بعض الدراسات إلى أن قلة النوم وعدم انتظامه يؤديان إلى تراجع الأداء الأكاديمي وزيادة معدلات الرسوب والتأخر في استكمال الدراسة (Vedaa et al., 2019)، بينما تؤكد دراسات أخرى على أهمية النوم المنتظم بوصفه عاملاً مؤثراً في تعزيز القدرة على التعلم والتركيز (Okano et al., 2019).

الأمر المعقد في هذه المشكلة هو أن أكثرية الطلاب لا يدركون مدى تأثير عادات نومهم في قدراتهم على التحصيل الأكاديمي، ما يجعل من الضروري دراسة هذه العلاقة بأبعادها المختلفة، وفهم العوامل التي تؤثر في جودة النوم عند طلاب الجامعات، وذلك لتقديم توصيات علمية ملموسة تساعد في تحسين العادات الصحية للنوم، وبالتالي تحسين نتائجهم الأكاديمية. كما تعاني بعض الدراسات من استخدام مقاييس ذاتية فقط دون الاعتماد على مقاييس موضوعية لمتابعة النوم، ما يحد من دقة النتائج (Okano et al., 2019). وبناء على ذلك، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في "عدم وضوح العلاقة التفصيلية بين جودة النوم ومدته ومعدل التحصيل الأكاديمي لدى طلبة الجامعات، وعدم كفاية التخطيط والاستراتيجيات الجامعية التي تسهم في تعزيز نوم الطلاب وجودته لتحسين أدائهم الأكاديمي".

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى الآتي:

- مستوى جودة النوم ومستوى التحصيل الأكاديمي لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية، إلى جانب التعرف إلى العوامل السلوكية والبيئية المرتبطة بجودة نومهم.
- طبيعة العلاقة، وأثر جودة النوم والتحصيل الأكاديمي لدى طلبة كلية علوم الرياضة.
- الفروق ذات الدلالة الإحصائية في جودة النوم والتحصيل الأكاديمي والعوامل السلوكية والبيئية المرتبطة بالنوم تبعاً لمتغيري النوع الاجتماعي والمستوى الدراسي.
- أسئلة الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:
- ما مستوى جودة النوم، ومستوى مؤشرات التحصيل الأكاديمي لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية؟ وما العوامل السلوكية والبيئية التي تؤثر في جودة نومهم؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة النوم والتحصيل الأكاديمي لدى طلبة كلية علوم الرياضة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجودة النوم في التحصيل الأكاديمي لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جودة النوم لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية، تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جودة النوم لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية، تعزى إلى متغير المستوى الدراسي؟

مصطلحات الدراسة:

- جودة النوم: هو شعور الفرد بأنه ينام بسهولة، ويحصل على فترة كافية من النوم ليستيقظ وهو مرتاح، ويكون متوسط النشاط المدة المستغرقة لبدء النوم، وعدد مرات الاستيقاظ خلال النوم وفق كفاءة معينة في الوقت الكلي للنوم، من خلال قراءات جهاز (Actigraphy) ونسبة 25% لمعدل كفاءة النوم حداً أدنى، و30 دقيقة لبدء فترة النوم حداً أقصى بوصفه معياراً تقويمياً (البهنساوي، 2020).
- التحصيل الأكاديمي: هو قياس موضوعي لمدى تحقيق الطالب لأهداف التعلم وإتقانه للمهارات المحددة في المناهج الدراسية، فيتم تقييم التحصيل الأكاديمي من خلال درجات الطالب في الاختبارات والواجبات والمشاريع، التي تعكس مستوى فهمه للمادة الدراسية، وبعد التحصيل الأكاديمي معياراً رئيسياً لتقويم أداء الطالب وتقديمه في المسار التعليمي. (رزق، 2024)

محددات الدراسة:

- الحدود البشرية: طلبة كلية علوم الرياضة.
- الحدود المكانية: كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية.
- الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2025 / 2026.

2. الدراسات السابقة

- دراسة Makwana et al. (2025) والتي هدفت إلى دراسة العلاقة بين مدة النوم والتحصيل الأكاديمي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي. وتكونت عينة الدراسة من 312 طالباً من طلبة كلية الطب. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدة النوم والأداء الأكاديمي. فقد ارتبط الحصول على قسط كافٍ من النوم (6 – 8 ساعات ليلاً) بشكل ملحوظ بأعلى متوسط للدرجات (7.6 ± 69.8)، مقارنة بمجموعي النوم القصير ($6 >$ ساعات، بمتوسط 61.2 ± 8.5) والطويل ($8 <$ ساعات، بمتوسط 63.4 ± 8.1)، ($p < 0.001, F = 19.42$). كما أظهر تحليل الارتباط وجود علاقة إيجابية بين زيادة مدة النوم والتحصيل الدراسي حتى 8 ساعات ($p < 0.001, r = 0.42$). وتستنتج الدراسة أن كلاً من قلة النوم وزيادته يرتبط بانخفاض في الأداء الأكاديمي، ما يبرز أهمية دعم نظم النوم الصحي ضمن برامج الرعاية الطلابية لتحسين المخرجات التعليمية.
- وفي دراسة Xu, Z. et al. (2025) التي هدفت إلى فحص تأثير جودة النوم في المشاركة في التعلم لدى طلاب المرحلة الإعدادية، واستكشاف الدور التعديلي للصحة النفسية على هذه العلاقة. أجريت دراسة (Cross-sectional) على عينة عشوائية بلغ عددها 186 طالباً وطالبة (97 أنثى، 89 ذكراً) من المراحل الدراسية الثلاث: (الأول إلى الثالث الإعدادي) في إحدى المدارس الإعدادية بمدينة ريزهاو في الصين. وتم جمع البيانات باستخدام استبانات ذاتية، تضمنت مقياس بيتسبورغ لجودة النوم، ومقياس المشاركة في التعلم، ومقياس الصحة النفسية لطلاب المدارس الإعدادية الصينية، أظهرت النتائج وجود تأثير رئيسي موجب ذي دلالة إحصائية لجودة النوم على المشاركة في التعلم ($\beta = 0.476, p < 0.001$)، وارتبطت جودة النوم الأفضل بمستوى أعلى من المشاركة في التعلم. كشفت الدراسة عن دور تعديلي ذي دلالة إحصائية للصحة النفسية في العلاقة بين جودة النوم والمشاركة في التعلم ($\beta = -0.850, p = 0.006$). ووجد أن تأثير جودة النوم في المشاركة في التعلم كان أقوى بين الطلاب ذوي المستويات المنخفضة من الصحة النفسية. وفي المقابل، أظهر الطلاب ذوو الصحة النفسية الجيدة مرونة أكبر، فتمكنوا من تخفيف الأثر السلبي لنوعية النوم السيئة في مشاركتهم في التعلم. وتؤكد النتائج أن جودة النوم عامل مهم لتعزيز المشاركة في التعلم، خاصة بين الطلاب الذين يعانون من مشاكل في الصحة النفسية. ما يبرز الحاجة إلى برامج متكاملة في المدارس، تستهدف تحسين عادات النوم وتعزيز الصحة النفسية لتحسين النتائج التعليمية.
- دراسة عبد الحميد وعرابي (2024)، هدفت الدراسة إلى الكشف عن علاقة اضطرابات النوم بالتحصيل الدراسي لدى عينة من طلبة الجامعة. وقد تم تطوير أحد المقاييس المنشورة الخاصة بقياس اضطرابات النوم، وفقاً لنتائج التحليل العاملي وبعد التحقق من كفاءته السيكمترية، تم تطبيقه على عينة الدراسة من (499) طالباً وطالبة، من طلبة جامعة 6 أكتوبر بطريقة الاستبانة على مجموعات صغيرة في قاعات الدرس. وقد كشفت الدراسة أن الإناث أكثر معاناة من الذكور في اضطرابات النوم بفارق دال يتجاوز مستوى (0.001). ولا توجد فروق دالة إحصائية بين طلاب الكليات العملية وطلاب الكليات النظرية في اضطرابات النوم. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية منحنية بين اضطرابات النوم والتحصيل الدراسي لدى الذكور والإناث. وقد نوقشت النتائج في ضوء الدراسات السابقة والنماذج النظرية والمنطق السيكلوجي.
- دراسة فيشر (2022)، هدفت إلى التعرف إلى العلاقات بين عادات النوم، والقلق، والأداء الأكاديمي لدى عينة من طلبة الجامعة. وقد تم استخدام تصميم وصفي ارتباطي لجمع البيانات من خلال استبانات إلكترونية، شملت أدوات قياس معيارية، وهي: مؤشر عادات النوم الخاص بالباحثة (Fisher Sleep Habits Index)، ومقياس جودة النوم في بيتسبورغ (PSQI) لتقويم كمية النوم وجودته، ومقياس بيك للقلق (BAI) لقياس مستويات القلق، إلى جانب المعدل التراكمي الذاتي (GPA) بوصفه مؤشراً للأداء الأكاديمي. ووجهت الاستبانة عبر رمز استجابة سريعة (QR Code) على ملصقات نُشرت في حرم جامعة ساوثرن أدمست، وتم جمع البيانات من عينة من طلاب الجامعة. أظهرت النتائج بناءً على التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS وجود علاقة ارتباطية موجبة بين عادات النوم الصحية (مثل الالتزام بجدول نوم منتظم، تجنب الكافيين قبل النوم بسبع ساعات، عدم استخدام الشاشات قبل النوم، وقصر القيلولة على 30 دقيقة أو أقل) وبين الأداء الأكاديمي المرتفع، كما تم التنبؤ بوجود علاقة عكسية بين جودة النوم ومستويات القلق، بحيث يرتبط انخفاض جودة النوم بزيادة أعراض القلق. كما توقعت الدراسة وجود فروق في أنماط النوم وفقاً للنوع الاجتماعي (الجنس)، مع إمكانية معاناة أحد الجنسين أكثر من الآخر من مشكلات النوم أو القلق.

3. إجراءات الدراسة

3.1 منهج الدراسة

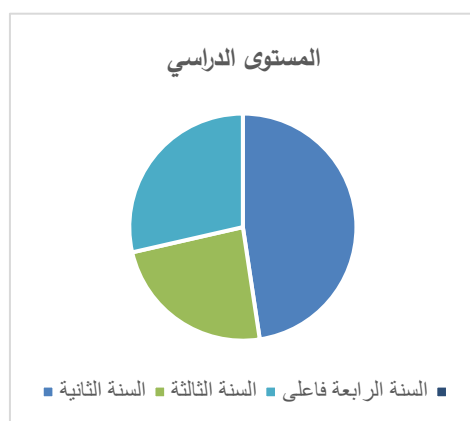
استخدم الباحثون المنهج الوصفي الارتباطي نظراً لملائمته وطبيعته الدراسية.

3.2 مجتمع الدراسة وعينتها:

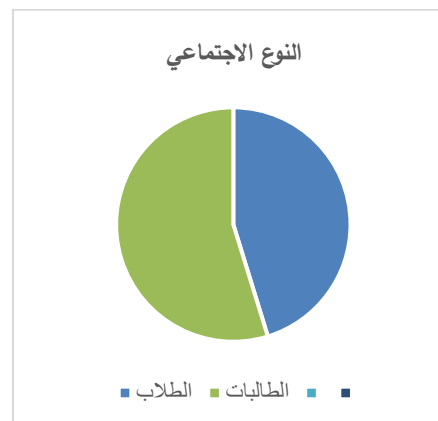
تكون مجتمع الدراسة من طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي (2025 – 2026). أما عينة الدراسة فتم اختيارها بطريقة عشوائية، وتكونت من (84) طالبا وطالبة من طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية والجدول رقم (1) يصف توزيع عينة الدراسة بحسب المتغيرات قيد الدراسة (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي)

جدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات (النوع الاجتماعي، والمستوى الدراسي) (ن=84)

المتغيرات المستقلة	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
النوع الاجتماعي	الطلاب	38	45.2
	الطالبات	46	54.8
	المجموع	84	100%
المستوى الدراسي	السنة الثانية	40	47.6
	السنة الثالثة	20	23.8
	السنة الرابعة فأعلى	24	28.6
	المجموع	84	100%



شكل 2: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى الدراسي



شكل 1: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير النوع الاجتماعي

3.3 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على استبانة مكونة من ثلاثة محاور رئيسية، تم تطويرها بالاستناد إلى الأدبيات العلمية ذات الصلة، وتحكيم متخصصين لها؛ لضمان صدقها وملاءمتها لأهداف البحث. وقد هدفت هذه الأداة إلى قياس جودة النوم والعوامل السلوكية والبيئية المرتبطة به، إلى جانب مؤشرات التحصيل الأكاديمي لدى طلبة الجامعة. وفيما يلي وصف تفصيلي لمكونات الأداة:

1. مؤشر جودة النوم:

استخدم مؤشر جودة النوم في بيتسبرغ (Pittsburgh Sleep Quality Index – PSQI) لقياس جودة النوم لدى المشاركين، وهو مقياس معتمد طوره Buysse et.al (1989) في جامعة بيتسبرغ، ويعد من أكثر الأدوات استخداما في الأبحاث السريرية والدراسات النفسية المتعلقة بالنوم. ويتكون المقياس من تسعة عشر بنداً ذاتي التقرير، موزعة على سبع مكونات فرعية، تشمل: الجودة الذاتية للنوم، والاستغراق في النوم، ومدة النوم، والكفاءة الاعتيادية للنوم، واضطرابات النوم، واستخدام الأدوية المنومة، والاضطرابات النهارية. وقد عدلت بنود المقياس بما يتناسب مع أهداف الدراسة الحالية، واستخدامه لقياس جودة النوم لدى أفراد العينة بصورة شاملة خلال الشهر الماضي.

2. مؤشرات التحصيل الأكاديمي:

بعد مراجعة عديد من المراجع العلمية والدراسات الأجنبية والعربية المختلفة، مثل Makwana et al. (2025)، Xu، Z. et al. (2025)، عبد الحميد وعرابي (2024). بني هذا المحور اعتماداً على هذه الدراسات التي تناولت محددات التحصيل الأكاديمي في البيئات الجامعية، وقد صيغت هذه البنود لتوفير قياس شامل لمستوى التحصيل الأكاديمي، مع مراعاة

تنوع أبعاده بين الأداء الذاتي والموضوعي، بما يسهم في تحليل العلاقة بين النوم والإنجاز الدراسي لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية. وتشير الدرجة المرتفعة في هذا المحور إلى زيادة المشكلات الأكاديمية المرتبطة بالأداء الدراسي، وليس ارتفاع مستوى التحصيل الأكاديمي.

3. العوامل السلوكية والبيئية المرتبطة بالنوم:

استند بناء هذا المحور إلى عديد من الدراسات التي تناولت تأثير السلوكيات اليومية والظروف البيئية في جودة النوم لدى الطلبة الجامعيين. وشملت البنود قياس متغيرات مثل: عدد ساعات استخدام الأجهزة الإلكترونية قبل النوم، ومستوى ممارسة النشاط البدني، ومعدل استهلاك المشروبات المنبهة (الكافيين)، ومدى تعرض الطالب للضوضاء أو الإضاءة المعيقة للنوم، ومستوى الضغوط الدراسية والنفسية المؤثرة في النوم. وقد اختيرت هذه البنود؛ لأنها تمثل أكثر العوامل ارتباطاً بجودة النوم وفقاً لما أشارت إليه الأدبيات البحثية الحديثة، كما في دراسة عبد الغني (2023)، ودراسة فيشر (2022). كما تمت صياغتها بما يتناسب مع خصائص الطلبة الجامعيين وطبيعة نمط حياتهم اليومي، وبما يتيح استخراج علاقات دقيقة بين هذه العوامل وجودة النوم. وتم حساب جودة النوم من خلال تحويل استجابات المفحوصين على بنود المؤشر إلى قيم عددية وفق مقياس ليكرت الخماسي (1 = أبداً، 5 = دائماً)، مع عكس ترميز البنود ذات الصياغة الإيجابية لضمان اتساق الاتجاه العام للمقياس بحيث تشير الدرجة المرتفعة إلى ضعف جودة النوم. بعد ذلك تم حساب الدرجة الكلية لجودة النوم لكل مفحوص باستخدام مجموع درجات البنود أو متوسطه. وتم تصنيف جودة النوم إلى ثلاثة مستويات. والجدول (2) يوضح ذلك. أما في مجال التحصيل الأكاديمي، فقد تم تفسير المستويات كما هو موضح في الجدول (3):

جدول 2: اعتماد مستويات الوسط الحسابي لجودة النوم

مستوى جودة النوم	المتوسط
جودة نوم جيدة	1 – 2.33
جودة نوم متوسطة	2.34 – 3.67
جودة نوم ضعيفة	3.68 – 5

جدول 3: اعتماد مستويات الوسط الحسابي لمؤشرات التحصيل الأكاديمي

مؤشرات التحصيل الأكاديمي	المتوسط
صغير	1 – 2.33
متوسط	2.34 – 3.67
كبير	3.68 – 5

3.4 صدق الأداة

تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين. وقام المحكمون بمراجعة وضوح صياغة البنود، ومدى مناسبتها للفئة المستهدفة، وملاءمة مقياس الإجابة، إلى جانب تقويم الصياغة اللغوية وسهولة الفهم. وقد أخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار، وتم إجراء التعديلات المقترحة لضمان وضوح البنود وخلوها من الغموض، وتم الأخذ برأي الأغلبية، فلا تقل نسبة الاتفاق عن (75%) من استجابة الأعضاء المحكمين، وبهذه النتيجة يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة. ملحق (1).

3.5 ثبات الأداة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة طبق الباحثون معادلة ثبات الأداة كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach's) على جميع محاور الاستبانة والاستبانة ككل. والجدول (3) يوضح معاملات الثبات على مستوى كل محور والمستوى الكلي، وتم حساب الثبات لكل محور من محاور الاستبانة باستخدام البنود المبنية على مقياس ليكرت الخماسي فقط، بينما استبعدت الأسئلة المفتوحة من تحليل الثبات، وأظهرت النتائج قيماً ضمن الحدود المقبولة علمياً، ما يشير إلى أن بنود الاستبانة تتمتع بدرجة مناسبة من الترابط والاتساق الداخلي، وتعد صالحة للاستخدام في دراسة العلاقة بين جودة النوم والعوامل السلوكية والتحصيل الأكاديمي لدى أفراد العينة.

جدول 4: معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بمجالات الاستبانة والاستبانة ككل

محاور المقياس	كرونباخ ألفا
مجال جودة النوم	0.720
مجال التحصيل الأكاديمي	0.737
مجال العوامل السلوكية والبيئية	0.738

0.777	الاستبانة كاملة
-------	-----------------

يبين الجدول (4) قيم معاملات الثبات لمحاوَر الدراسة، وبلغت قيم معامل الثبات الكلي للمقياس (0.777)، وجاءت قيم معامل الثبات لمحاوَر المقياس على النحو التالي (0.720) للمحور الأول، و (0.737) للمحور الثاني و (0.738) للمحور الثالث. وتعد هذه القيم مقبولة ومناسبة لأغراض إجراء هذه الدراسة، فالحد الأدنى الذي يتقبل فيه قيم الثبات هي (0.60) والحد الأعلى الذي يمكن أن تصله هي الواحد صحيح.

3.6 متغيرات الدراسة

- المتغيرات المستقلة (Independent variables):
 - النوع الاجتماعي، وله مستويان هما: (الطلاب، والطالبات).
 - المستوى الدراسي، وله ثلاثة مستويات هي: (السنة الدراسية الثانية، والسنة الدراسية الثالثة، والسنة الدراسية الرابعة فأعلى)
- المتغيرات التابعة (Dependent variables): تمثلت هذه المتغيرات بدرجة استجابة أفراد عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بالمقياس.

3.7 إجراءات الدراسة

- أجريت هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:
 - إعداد الاستبانة بصورتها النهائية.
 - تحديد أفراد عينة الدراسة.
 - توزيع الاستبانة على عينة الدراسة واسترجاعها.
 - ترميز الاستبانات وتفرغها باستخدام الحاسب الآلي، وذلك من أجل تحليلها ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
 - بعد أن تم إدخال البيانات للحاسوب تم استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها ومقارنتها بالدراسات السابقة واقتراح التوصيات المناسبة لها.

3.8 المعالجات الإحصائية

- للإجابة عن تساؤلات الدراسة، فقد استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال تطبيق ما يلي:
 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
 - اختبار كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach's)
 - معامل ارتباط بيرسون (Pearson's r)
 - اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t test)
 - تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)
 - تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)

5. عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول، والذي نصه "ما مستوى جودة النوم، ومستوى مؤشرات التحصيل الأكاديمي لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية، وما العوامل السلوكية والبيئية التي تؤثر في جودة نومهم؟ للإجابة عن هذا التساؤل، تم أولاً حساب المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات مقياس جودة النوم (PSQI) ومؤشر التحصيل الأكاديمي والعوامل السلوكية والبيئية التي تؤثر في جودة نومهم والدرجة الكلية لكل مجال، والجدول (5، 6، 7) توضح ذلك.

أولاً: مؤشر جودة النوم:

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لجودة النوم لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية (ن=84)

جودة النوم	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
أواجه صعوبة في النوم خلال ثلاثين دقيقة من الذهاب إلى السرير	3.17	1.054	63.4%	متوسطة
أستيقظ في منتصف الليل أو في وقت مبكر جداً	3.15	1.177	63%	متوسطة
أستيقظ في أثناء الليل للذهاب إلى الحمام	2.50	1.047	50%	متوسطة
أواجه صعوبة في التنفس في أثناء النوم	1.97	1.086	39.4%	جيدة
أعاني من شخير مرتفع أو سعال شديد في أثناء النوم	1.50	0.814	30%	جيدة
أشعر بالبرد الشديد في أثناء النوم	2.44	1.154	48.8%	متوسطة
أشعر بالحرارة الشديدة في أثناء النوم	2.41	1.020	48.2%	متوسطة
أعاني من أحلام مزعجة أو كوابيس	2.73	1.087	54.6%	متوسطة
أواجه صعوبة في النوم بسبب الألم الجسدي	2.33	1.133	46.6%	جيدة
أستخدم أدوية أو مهدئات للنوم	1.40	0.851	28%	جيدة
أشعر بالنعاس في أثناء المحاضرات أو الدراسة أو الأنشطة الاجتماعية.	3.53	1.034	70.6%	متوسطة
أواجه صعوبة في الحفاظ على النشاط في أثناء اليوم	2.98	1.156	59.6%	متوسطة
أشعر بالراحة والانتعاش عند الاستيقاظ في الصباح	2.66	1.009	53.2%	متوسطة
الدرجة الكلية لمستوى جودة النوم	2.52	0.630	50.4%	متوسطة

*أقصى درجة استجابة (5)

يتضح من الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المستوى الكلي لمؤشر جودة النوم، جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (2.52) وانحراف معياري (0.630) وبأهمية نسبية (50.4%)، كما تراوحت قيم المتوسطات بين (1.40 – 3.53). وجاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (أشعر بالنعاس في أثناء المحاضرات أو الدراسة أو الأنشطة الاجتماعية). فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.53) وبلغت قيمة الانحراف المعياري (1.034) وبأهمية نسبية (70.6%)، تلاها مباشرة فقرة (أواجه صعوبة في النوم خلال ثلاثين دقيقة من الذهاب إلى السرير) و(أستيقظ في منتصف الليل أو في وقت مبكر جداً) بمتوسط حسابي بلغ (3.17) وأهمية نسبية (63.4%) و (3.15) وأهمية نسبية (63%) على التوالي، وهما من الأعراض الأساسية للأرق. فيما جاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على: (أستخدم أدوية أو مهدئات للنوم) وبمتوسط حسابي بلغ (1.40) وانحراف معياري (0.851) وبأهمية نسبية (28%).

ثانياً: مؤشرات التحصيل الأكاديمي:

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمؤشرات التحصيل الأكاديمي لطلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية (ن=84)

مؤشرات التحصيل الأكاديمي	متوسط الاستجابة*	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة
تغيب عن المحاضرات بسبب التعب أو النعاس	2.60	1.317	53%	متوسط
أشعر أن قلة النوم أثرت سلباً في استيعابي للمحاضرات	3.48	1.156	69.6%	متوسط

متوسط	64.2%	1.006	3.21	أواجه صعوبة في التركيز في أثناء المحاضرات
كبير	76.6%	0.979	3.83	شعرت بالنعاس في أثناء الدراسة أو المذاكرة
متوسط	50.2%	1.145	2.51	تأخرت في تسليم الواجبات أو المشاريع بسبب الإرهاق أو قلة النوم
متوسط	55.8%	1.369	2.79	وجدت صعوبة في الالتزام بمواعيد المحاضرات الصباحية
متوسط	55.4%	1.302	2.77	شعرت بانخفاض في مستوى تحصيلك الأكاديمي نتيجة اضطراب نومك
صغير	39%	1.074	1.95	أودي بشكل أفضل أكاديميًا عندما أنام جيدًا
صغير	46.4%	1.131	2.32	أنجز مهامك الأكاديمية في الوقت المحدد
صغير	37.2%	1.106	1.86	أستطيع التركيز والمذاكرة بفعالية عندما تكون ساعات نومي كافية
متوسط	54.6%	0.633	2.73	الدرجة الكلية لمؤشر التحصيل الأكاديمي

*أقصى درجة استجابة (5)

يتضح من الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المستوى الكلي لمؤشر التحصيل الأكاديمي، فقد جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.73)، وانحراف معياري (0.633)، وبأهمية نسبية (54.6%)، كما تراوحت قيم المتوسطات بين (1.86 – 3.83). وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على: (شعرت بالنعاس في أثناء الدراسة أو المذاكرة)، فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.83)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.979) وبأهمية نسبية (76.6%)، كما جاءت الفقرتان: (أشعر أن قلة النوم أثرت سلبًا في استيعابي للمحاضرات) و (أواجه صعوبة في التركيز في أثناء المحاضرات) تاليًا، وبمتوسط حسابي بلغ (3.48) وأهمية نسبية (69.6%) و (3.21) وأهمية نسبية (64.2%). فيما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على: (أستطيع التركيز والمذاكرة بفعالية عندما تكون ساعات نومي كافية) وبمتوسط حسابي بلغ (1.86) وانحراف معياري (1.106) وبأهمية نسبية (37.2%).

ثالثًا: العوامل السلوكية والبيئية التي تؤثر في جودة النوم:

جدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للعوامل السلوكية والبيئية التي تؤثر في جودة النوم لطلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية (ن = 84)

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة*	العوامل السلوكية والبيئية
1	90.4%	0.884	4.52	أستخدم الهاتف المحمول أو الأجهزة الإلكترونية في السرير قبل النوم
2	81%	1.133	4.05	أقضي غير ساعة على الهاتف أو الحاسوب قبل النوم
8	47.8%	1.448	2.39	أمارس نشاطًا بدنيًا أو رياضة بانتظام خلال الأسبوع
10	38.4%	1.127	1.92	أمارس الرياضة في المساء (خلال 3 ساعات قبل النوم)
4	67%	1.267	3.35	أتناول مشروبات تحتوي على الكافيين: (قهوة، شاي، مشروبات طاقة) في المساء
6	59.6%	1.418	2.98	أتناول مشروبات منبهة خلال اليوم بشكل متكرر
9	45.2%	1.173	2.26	أشعر بأن بيئة نومي مريحة وهادئة
3	73%	1.435	3.65	يتسبب الضجيج أو الإضاءة في اضطراب نومي
7	59.4%	1.307	2.97	أعاني من ضغوط دراسية أو نفسية تؤثر في نومي

5	%66.4	1.372	3.32	أستخدم وسائل إلكترونية (مثل الهاتف أو التلفاز) لتخفيف التوتر قبل النوم
	%62.8	0.813	3.14	الدرجة الكلية للعوامل السلوكية والبيئية

*أقصى درجة استجابة (5)

توضح نتائج الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستجابات افراد عينة الدراسة حول العوامل السلوكية والبيئية التي تؤثر في جودة النوم. وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على: (أستخدم الهاتف المحمول أو الأجهزة الإلكترونية في السرير قبل النوم) ف سجلت أعلى متوسط حسابي: (4.52) وأعلى أهمية نسبية (%90.4) وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على: (أقضي غير ساعة على الهاتف أو الحاسوب قبل النوم) وبمتوسط حسابي (4.05) وأهمية نسبية (%81)، وفي المرتبة الثالثة الفقرة التي تنص على: (يتسبب الضجيج أو الإضاءة في اضطراب نومي) وبمتوسط حسابي (3.65) وأهمية نسبية (%73). فيما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على: (أمارس الرياضة في المساء خلال 3 ساعات قبل النوم) وبمتوسط حسابي بلغ (1.92) وأهمية نسبية (%38.4).

وترى الباحثات أن البيانات الوصفية المتعلقة بالسلوكيات الدراسية واليومية لدى أفراد العينة، تساعد في تفسير نتائج جودة النوم والتي جاءت بدرجة متوسطة لدى أفراد العينة، ما يدل على أن الطلبة يواجهون اضطرابات ملحوظة تتعلق بجودة النوم، فقد حصلت الفقرة التي تنص على: (أشعر بالنعاس في أثناء المحاضرات أو الدراسة أو الأنشطة الاجتماعية) على أعلى متوسط حسابي، الأمر الذي يؤكد أن النوم غير الكافي ينعكس مباشرة على الأداء المعرفي والانتباه داخل الصف (المحاضرة). إلى جانب ذلك أظهرت النتائج أن (%45.2) من الطلبة يستخدمون الأجهزة الذكية غير ساعة واحدة قبل النوم، بينما يستخدمها (%29.8) لمدة 30-60 دقيقة، وهي نسب مرتفعة تفسر بصورة مباشرة ارتفاع متوسط الفقرة التي تنص على: (أواجه صعوبة في النوم خلال 30 دقيقة من الذهاب إلى السرير)، فقد أشارت عدد من الدراسات، كدراسة Rathakrishnan et.al (2021) ودراسة Pascu et.al (2019) أن التعرض للضوء الأزرق قبل النوم يؤدي إلى تأخير الإيقاع اليومي واضطراب النوم، فيقوم الضوء الأزرق بخداع الدماغ، ويقلل من إفراز هرمون النوم (الميلاتولين) ما يؤخر النوم ويؤثر في الساعة البيولوجية. وهذا ما أكدته دراسة Randjelović et.al (2023) والتي اختبرت تأثير تقليل الضوء الأزرق المنبعث من شاشات الهواتف الذكية ليلا في جودة النوم، وأظهرت النتائج تحسنا ملحوظا في نوعية النوم عندما استخدم المشاركون فلاتر الضوء الأزرق. كما أظهرت النتائج أن غالبية الطلبة (%60.7) يدرسون أقل من خمس ساعات أسبوعيا خارج المحاضرات، بينما يدرس (%27.4) فقط بين 5-9 ساعات، وهي نسبة تشير إلى أن حجم الدراسة الذاتية منخفض نسبيا، الأمر الذي قد يسهم في الاعتماد على المذاكرة المكثفة قبل الامتحانات، وهو ما أكدته النتائج، فقد أفاد (%45.2) بأنهم يدرسون فقط 2-4 ساعات كل ليلة أو ليلتين قبل الامتحان. ويعكس هذا النمط انتشار المذاكرة قصيرة المدى التي ترتبط غالبا بالتوتر والنعاس وليس الاستيعاب العميق، ما يفسر ارتفاع متوسط الفقرة التي تنص على: (شعرت بالنعاس في أثناء الدراسة) الذي سجل أعلى قيمة ضمن محور التحصيل الأكاديمي. وهذا ما أكدته دراسة Suardiaz-Muro et.al (2023) من أن الطلبة الجامعيين يظهرون خلال فترة الامتحانات استعدادا أكبر للمعانة من قلة النوم أو سوء جودته. كما بينت النتائج أن استهلاك المنبهات مرتفع نسبيا، حيث يتناول (%29.8) من الطلبة المشروبات المنبهة مرتين يوميا، ويتناول (%13.1) أكثر من ثلاث مرات، وهذا يعزز تفسير ارتفاع مستويات صعوبة الاستغراق في النوم والاستيقاظ المتكرر ليلا. وفي السياق نفسه، أظهرت نتائج النشاط البدني أن (%35.7) يمارسون الرياضة 3-4 مرات أسبوعيا، بينما لا يمارسها (%14.3) مطلقا، ما يدل على تباين واضح في نمط الحياة الحركي، وهو عامل ينعكس بدوره على جودة النوم، خصوصا لدى الفئة غير النشيطة بدنيا. أما فيما يتعلق بالخصائص الزمنية للنوم، فقد أشارت التكرارات إلى أن أغلبية الطلبة ينامون ما بين 6-8 ساعات (%43)، بينما ينام (%21.4) فقط 5 ساعات أو أقل، وهي فئة معرضة بدرجة أكبر للنعاس النهاري، وهو ما يتسق مع ارتفاع متوسط الفقرة التي تنص على: (أشعر بالنعاس في أثناء المحاضرات) الذي سجل أعلى مستويات الاضطراب. وبهذا تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من Hershner (2020) ودراسة Gilstrap et.al (2022) من أن اضطرابات النوم تؤثر سلبا في العمليات المعرفية، مثل الانتباه والتركيز وحل المشكلات، فقد أشارت هذه الدراسات إلى أن جودة النوم السيئة تؤدي إلى تراجع ملحوظ في قدرة المخ على البقاء في حالة انتباه مستمر في أثناء المحاضرات، ما يضعف استيعاب المعلومات وفهمها. كما أظهرت البيانات أن أوقات النوم المتأخرة (بعد الساعة 23:00) تشكل النسبة الأكبر (أكثر من %60)، أكثر من نصف العينة (%53.2) ينامون بعد منتصف الليل، مع متوسط مدة نوم فعليا تبلغ 6.7 ساعة، وهي أقل من الحد الأدنى الموصى به للبالغين، وهو أمر معروف بارتباطه بضعف جودة النوم، خاصة بين الفئة الجامعية.

وبذلك يمكن القول: إن الأنماط السلوكية والبيئية التي برزت في التكرارات، مثل الاستخدام الطويل للأجهزة قبل النوم، وانخفاض ساعات الدراسة الأسبوعية، والاعتماد على المذاكرة المكثفة، وكثافة استهلاك المنبهات، ومحدودية النشاط البدني، تمثل جميعها عوامل تفسيرية مهمة، تسهم في فهم مستويات جودة النوم والتحصيل الأكاديمي التي كشفت عنها الدراسة. وتشير هذه النتائج إلى أن تحسين جودة النوم لدى الطلبة لا يتطلب فقط تعديل مواعيد النوم، بل يتطلب - أيضا - تعديلا في نمط الحياة الأكاديمي واليومي.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني والذي نصه: "هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة النوم والتحصيل الأكاديمي لدى طلبة كلية علوم الرياضة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، استُخدم معامل ارتباط بيرسون (Pearson's r) لفحص قوة العلاقة الخطية واتجاهها بين الدرجة الكلية لجودة النوم والتحصيل الأكاديمي، واختبار دلالتها الإحصائية. والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول 8: نتائج معامل ارتباط بيرسون بين جودة النوم والتحصيل الأكاديمي

المتغير	متوسط الدرجة الكلية	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
جودة النوم	32.8	6.556	0.443	0.001
التحصيل الأكاديمي	27.3	6.354		

تشير نتائج معامل بيرسون إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين جودة النوم والتحصيل الأكاديمي لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط ($r = 0.443$) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.001$)، ما يعني أن انخفاض جودة النوم يرتبط بانخفاض التحصيل الأكاديمي، وتشير هذه النتيجة إلى أن اضطرابات النوم أو عدم انتظامه قد يسهم في إضعاف أداء الطلبة داخل المحاضرات وفي المذاكرة وهذا ما أكدته عدد من الدراسات من أن جودة النوم السيئة ترتبط بانخفاض الأداء الأكاديمي، مثل دراسة (Abu-Snienh et al 2020، Rafi et.al 2021، Gilstrap et.al 2022، Yassin et.al 2020، Driller et.al 2021)، ويعد النوم عملية حيوية ضرورية للصحة الجسدية والعقلية ويؤثر بشكل مباشر في القدرات المعرفية، مثل معالجة الذاكرة والوظائف التنفيذية والتركيز، ما ينعكس على الأداء الدراسي (Rafi et.al 2021، Hershner 2020). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Makwana et al. 2025) التي أظهرت وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مدة النوم والتحصيل الأكاديمي، فقد حقق الطلبة الذين حصلوا على (6 – 8) ساعات من النوم، أعلى مستويات الأداء الأكاديمي مقارنة بمن كانت مدة نومهم أقل أو أكثر من ذلك، ما يؤكد أهمية النوم المنتظم في تحسين الأداء الدراسي. كما تتفق مع نتائج عبد الحميد وعرابي (2024) والتي كشفت وجود علاقة ارتباطية بين اضطرابات النوم والتحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة. وتتسق هذه النتيجة مع دراسة Fisher (2022)، التي بينت وجود علاقة ارتباطية موجبة بين عادات النوم الصحية والأداء الأكاديمي المرتفع، إلى جانب وجود علاقة عكسية بين جودة النوم ومستويات القلق، الأمر الذي يشير إلى أن جودة النوم تؤثر في الأداء الأكاديمي بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال الحالة النفسية للطلبة.

وتدعم نتائج هذه الدراسة ما ذهبت إليه عدد من الدراسات التي أشارت إلى أن النوم الجيد يرتبط بالصحة العامة بما في ذلك الصحة العقلية والجسدية، وأن اضطرابات النوم الشائعة بين طلبة الجامعات يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على صحتهم العامة وأدائهم الأكاديمي (Shehata et al 2022). كما أن جودة النوم السيئة تؤدي إلى تراجع ملحوظ في قدرة المخ على البقاء في حالة انتباه مستمر في أثناء المحاضرات، ما يضعف استيعاب المعلومات. وهذا ما أشارت إليه دراسة كل من Rafi et.al (2021) ودراسة Driller et.al (2021) من أن النوم ضروري لترميز المعلومات الجديدة وتخزينها بالذاكرة طويلة الأمد، واضطرابات النوم تسبب ضعف هذه العملية، ما ينعكس سلباً على كفاءة الطلاب في استيعاب المواد التعليمية التي يتم شرحها في المحاضرات. وبشكل عام فإن جودة النوم ليست مجرد عامل مساعد بل هي حجر الزاوية في تحقيق التفوق الأكاديمي والرفاهية الشاملة لطلبة الجامعات. وبذلك تدعم نتائج هذه الدراسة ما ذهبت إليه الدراسات من أن جودة النوم لا تؤثر فقط في القدرات العقلية، بل تتفاعل - أيضاً - مع الضغوط النفسية، والعادات السلوكية، واستخدام الأجهزة الإلكترونية، ما يسهم في تكوين منظومة معقدة تربط النوم بالتحصيل الأكاديمي. وهذا ما أظهرته نتائج هذه الدراسة، فظهر أن نسبة كبيرة من الطلبة يستخدمون الأجهزة الإلكترونية قبل النوم أو يحصلون على عدد ساعات نوم منخفضة، الأمر الذي يفسر مستوى الارتباط بين النوم والتحصيل الأكاديمي.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث والذي نصه: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجودة النوم في التحصيل الأكاديمي لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، فقد استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر جودة النوم في التحصيل الأكاديمي لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية. والجدول (9) يوضح ذلك.

جدول 9: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للكشف عن أثر جودة النوم في التحصيل الأكاديمي

المتغير المستقل	R	R ²	F قيمة	B	Beta	قيمة ت	مستوى الدلالة
جودة النوم	0.443	0.196	19.967	0.429	0.443	4.468	0.000*

* مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

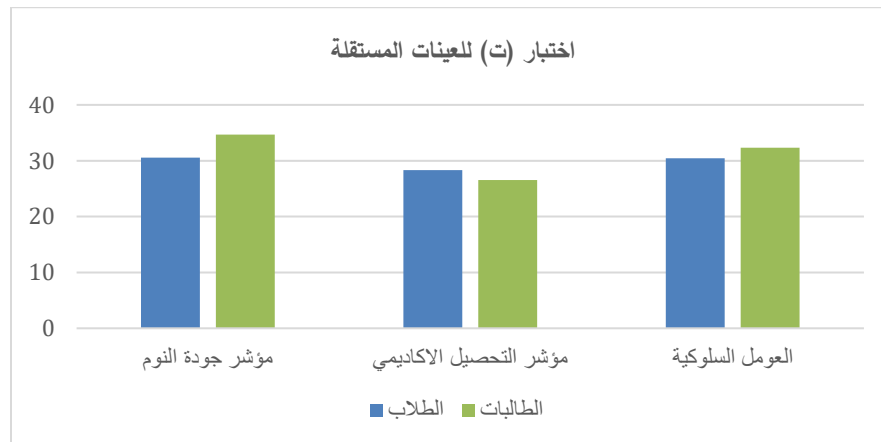
تشير نتائج الجدول (9) إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، إلى أن نموذج الانحدار كان دالاً إحصائياً، فقد بلغت قيمة $F=19.967$ عند مستوى دلالة $(Sig= 0.00)$ ، ما يدل على ملائمة النموذج لتفسير أثر جودة النوم في التحصيل الأكاديمي. كما بلغ معامل الارتباط $(R=0.443)$ ، وبلغ معامل التحديد $(R^2=0.196)$ ، ما يشير إلى أن جودة النوم تفسر ما نسبته (19.6%) من التباين في التحصيل الأكاديمي، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة. كذلك أظهرت النتائج أن معامل الانحدار المعياري بلغ (0.443) ، وبلغت قيمة t (4.468) عند مستوى دلالة $(Sig. = 0.000)$ ، مما يدل على وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لجودة النوم في التحصيل الأكاديمي.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع، والذي نصه: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في جودة النوم لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية، تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، فقد تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T test) والجدول (10) يبين ذلك.

جدول 10: نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T test) لدلالة الفروق بين الطلاب والطالبات في مؤشرات جودة النوم والتحصيل الأكاديمي والعوامل السلوكية والبيئية

مستوى الدلالة*	قيمة (ت)	النوع الاجتماعي				المؤشر
		الطلاب (ن=38)		الطالبات (46)		
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	
*0.004	2.999	30.57	5.787	34.69	6.626	مؤشر جودة النوم
0.204	1.280	28.34	7.159	26.56	5.556	مؤشرات التحصيل الأكاديمي
0.082	1.760	30.42	4.995	32.32	4.890	العوامل السلوكية والبيئية

*دال عند $\alpha = 0.05$



شكل 3: اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T test) لدلالة الفروق بين الطلاب والطالبات في مؤشرات جودة النوم والتحصيل الأكاديمي والعوامل السلوكية والبيئية

تشير نتائج الجدول (10) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات في مؤشر جودة النوم، فقد بلغ المتوسط الحسابي لجودة النوم لدى الطلاب (30.57) مقارنة بمتوسط أعلى لدى الطالبات بلغ (34.69) ، وقد ظهر هذا الفارق دالاً إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ فقد بلغت قيمة t (2.999) ومستوى الدلالة $(\alpha = 0.004)$ وهذا يدل على أن الطالبات لديهن جودة نوم أقل مقارنة بالطلاب. أما فيما يتعلق بمؤشرات التحصيل الأكاديمي، فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات، فقد بلغ متوسط الطلاب (28.34) مقابل (26.56) لدى الطالبات، غير أن هذا الفارق لم يكن دالاً إحصائياً. وفيما يتعلق بالعوامل السلوكية والبيئية المرتبطة بالنوم، فقد بينت النتائج - أيضاً - عدم وجود فروق دالة إحصائية بين الطلاب والطالبات.

وتعزو الباحثات هذه النتيجة إلى أن جودة النوم تؤثر بشكل كبير في جميع الطلاب، لكن الطالبات يعانين بدرجة أكبر من مشكلات النوم، بسبب عوامل بيولوجية، نفسية، واجتماعية. وترى الباحثات أن الطالبات والنساء عامة هن أكثر عرضة للقلق والاكتئاب في الضغط النفسي، ما قد ينعكس سلباً على جودة النوم، وهذا ما أشارت إليه دراسة Bibi (2017) التي تناولت طالبات

جامعيات في باكستان، وكشفت أن القلق والاكتئاب يؤثران بشكل كبير في نوعية النوم لدى الطالبات. كما ترى الباحثات أن انخفاض جودة النوم لدى الطالبات قد يرتبط بارتفاع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مقارنة بالطلاب، وهو ما يتفق مع دراسة Lust and Danzey (2025) والتي بينت أن الطالبات الجامعيات يفحصن وسائل التواصل الاجتماعي بصورة أكثر تكراراً ويقضين أكثر من (35) دقيقة إضافية يومياً على هذه المنصات مقارنة بالطلاب، كما سجلن مستويات أعلى من القلق والضغوط النفسية، وهي عوامل قد تنعكس سلباً على جودة النوم. كما أن النساء يتعرضن لتغيرات هرمونية دورية خلال دورة الحيض وانقطاع الطمث والذي يؤثر بشكل مباشر في جودة النوم لديهم، وهذا أكدته دراسة Priede et.al (2025) ودراسة Rathakrishnan et.al (2021) من أن زيادة هرمون البروجسترون خلال الدورة الشهرية قد يزيد النعاس، لكن في الوقت ذاته قد يؤدي إلى اضطرابات في النوم. وبذلك اتفقت هذه النتيجة مع دراسة Ali et.al (2023) والتي أشارت إلى الطالبات اللواتي يبدن جودة نوم أسوأ من الطلاب في جامعة قطر. وبالرغم من أن الطالبات أظهرن جودة نوم أسوأ مقارنة بالطلاب، فإن النتائج أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات في مؤشر التحصيل الأكاديمي، ويمكن تفسير هذا التناقض بعدة عوامل سلوكية ونفسية، فبالرغم من التحديات المرتبطة بالنوم، مثل ارتفاع القلق واستخدام الأجهزة الإلكترونية والضغوط النفسية التي تظهر عند الإناث بشكل أكثر مقارنة بالرجال (Espenshade et.al 2023، Bibi 2017) فإن الطالبات غالباً ما يعوضن هذه الصعوبات من خلال استراتيجيات أكاديمية أكثر تنظيماً، مثل الالتزام بمواعيد المحاضرات والاعتماد على أساليب تعلم فعالة، وهذا ما أكدته دراسة S. D. & Voyer، D. Voyer (2014) من أن الإناث غالباً ما يحققن أداء أكاديمياً مكافئاً أو أفضل من الذكور في التعليم العالي بالرغم من التحديات النفسية.

خامساً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الخامس والذي نصه: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جودة النوم لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية، تعزى إلى متغير المستوى الدراسي؟
وللإجابة عن هذا التساؤل، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، ونتائج الجداول (11، 12) تبين ذلك.

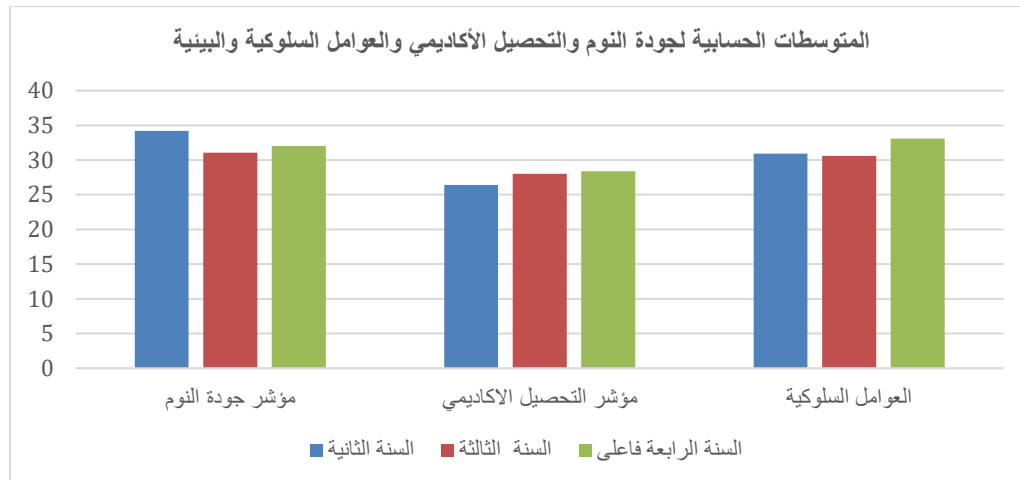
جدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مؤشرات جودة النوم والتحصيل الأكاديمي والعوامل السلوكية والبيئية تبعاً لمتغير المستوى الدراسي (ن=84)

المؤشرات	المستوى الدراسي		السنة الثانية (ن=40)		السنة الثالثة (ن=20)		السنة الرابعة فاعلى (ن=24)	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
مؤشر جودة النوم	34.20	6.680	31.05	6.460	32.04	6.188		
مؤشرات التحصيل الأكاديمي	26.42	5.188	28	7.174	28.41	7.383		
العوامل السلوكية والبيئية	30.92	5.141	30.60	4.935	33.08	4.624		

جدول 12: نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مؤشرات جودة النوم والتحصيل الأكاديمي والعوامل السلوكية والبيئية، تعزى إلى المستوى الدراسي

المؤشرات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة*	الدلالة الإحصائية
مؤشر جودة النوم	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	153.358 3414.308 3567.667	2 81 83	76.679 42.152	1.819	0.169	غير دال
مؤشرات التحصيل الأكاديمي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	69.951 3281.608 3351.560	2 81 83	34.976 40.514	0.863	0.426	غير دال
العوامل السلوكية والبيئية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	89.485 1985.408 2074.893	2 81 83	44.742 24.511	1.825	0.168	غير دال

* مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).



شكل 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مؤشرات جودة النوم والتحصيل الأكاديمي والعوامل السلوكية والبيئية تبعاً لمتغير المستوى الدراسي

تشير نتائج الجدول (11) إلى قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات جودة النوم والتحصيل الأكاديمي والعوامل السلوكية والبيئية تبعاً لمتغير المستوى الدراسي، وأشارت نتائج الجدول إلى أن طلبة السنة الدراسية الثانية هم أكثر الطلبة الذين لديهم جودة نوم أقل مقارنة بطلبة السنة الثالثة والرابعة، فقد بلغ المتوسط الحسابي (34.20) والانحراف المعياري (6.680)

وأشارت نتائج الجدول (12) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات الثلاث في كل من مؤشر جودة النوم ومؤشرات التحصيل الأكاديمي والعوامل السلوكية والبيئية، فقد بلغت قيمة (ف) لمؤشر جودة النوم (1.819) عند مستوى دلالة (0.169)، كذلك تبين عدم وجود فروق دالة في مؤشرات التحصيل الأكاديمي، فقد بلغت قيمة (ف) (0.863) وبمستوى دلالة (0.426)، وفيما يتعلق بالعوامل السلوكية والبيئية المرتبطة بالنوم، فقد بلغت قيمة (ف) (1.825) وظهرت غير دالة (0.168)، وينطبق الأمر ذاته على الدرجة الكلية للمحاور جميعها، فلم تصل قيمة (ف) (0.540) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (0.585)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المستوى الدراسي.

وتعزو الباحثات عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة النوم، تعزى إلى المستوى الدراسي، أن الطلبة في السنوات الدراسية المختلفة يواجهون مستويات متقاربة من اضطرابات النوم. وتُعد هذه النتيجة منطقية في ضوء الطبيعة المتشابهة للمتطلبات الأكاديمية عبر السنوات، حيث يتعرض جميع الطلبة، بغض النظر عن مستواهم، لضغوط دراسية تتعلق بالواجبات، والامتحانات، والالتزامات العملية، ما ينعكس على نمط النوم وجودته بشكل متجانس بين الفئات المختلفة. وقد أكدت دراسة Xu et al. (2025) أن الضغوط الأكاديمية تؤثر في جودة النوم لدى طلبة الجامعات بغض النظر عن السنة الدراسية، وأن مستوى التوتر المرتفع هو العامل الأقوى في تفسير اضطرابات النوم.

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة Nakie et al. (2024) التي لم تجد فروقا ذات دلالة بين الطلبة في السنوات المختلفة من حيث جودة النوم، مشيرة إلى أن السلوكيات اليومية مثل استخدام الأجهزة الذكية، والسهر، وعدم انتظام الروتين، تتوزع بصورة متجانسة بين الطلبة. ويؤكد ذلك أن طبيعة البيئة الجامعية، ولا سيما في البرامج العملية مثل علوم الرياضة، تنتج نمطا موحدا نسبيا من العادات المرتبطة بالنوم، وهو ما ظهر في نتائج هذه الدراسة حيث تبين أن (45.2%) من الطلبة يستخدمون الأجهزة الإلكترونية لغير ساعة قبل النوم، بغض النظر عن المستوى الدراسي.

وفيما يتعلق بالتحصيل الأكاديمي، فلم تظهر فروق دالة بين سنوات الدراسة، وهو ما يتوافق مع دراسات مثل Lund et al. (2010) التي أظهرت أن الفروق في التحصيل لا ترتبط بالمستوى الدراسي بقدر ارتباطها بعوامل مثل جودة النوم، وإدارة الوقت، والدافعية الأكاديمية. وهذا يدعم الرأي القائل بأن جودة النوم عامل عابر للسنوات الدراسية، وأن تحسينها قد ينعكس إيجاباً على جميع الطلبة، وليس فئة معينة.

أما بالنسبة للعوامل السلوكية والبيئية، فقد جاءت النتائج غير دالة أيضاً، ما يدل على أن الطلبة في جميع المستويات يتشاركون في أنماط سلوكية متشابهة مثل استخدام الهواتف قبل النوم، واستهلاك المنبهات، ومستويات النشاط البدني.

6. الاستنتاجات والتوصيات

- استنادا إلى نتائج الدراسة وتحليل بيانات جودة النوم، والعوامل السلوكية والبيئية لدى طلبة كلية علوم الرياضة في الجامعة العربية الأمريكية، فيمكن استخلاص ما يأتي:
1. تشير نتائج الدراسة إلى أن جودة النوم لدى طلبة كلية علوم الرياضة تقع ضمن المستوى المتوسط.
 2. تشير نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات التحصيل الأكاديمي لم تكن بالمستوى المرتفع، وإنما تنسم بالمستوى المتوسط.
 3. تؤكد الدراسة أن جودة النوم ترتبط ارتباطا إيجابيا بالتحصيل الأكاديمي.
 4. تبين نتائج الدراسة أن جودة النوم تمتلك قدرة تفسيرية ذات دلالة إحصائية في التحصيل الأكاديمي.
 5. تشير نتائج الدراسة إلى أن تأثير النوع الاجتماعي اقتصر على جودة النوم، حيث كانت الطالبات أكثر معاناة من مشكلات النوم مقارنة بالطلاب.
 6. تشير نتائج الدراسة إلى أن جودة النوم والتحصيل الأكاديمي والعوامل السلوكية والبيئية المرتبطة بالنوم لا تختلف باختلاف المستوى الدراسي.
- واستنادا إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:
1. تطوير برامج توعوية موجهة للطلبة حول أهمية النوم الصحي وتأثيره في الأداء الأكاديمي.
 2. تنظيم ورش عمل حول إدارة الوقت، واستراتيجيات الدراسة الفعالة، وأثر السلوكيات الرقمية في النوم.
 3. التقليل من استخدام الأجهزة الإلكترونية قبل النوم.
 4. إجراء دراسات مقارنة تشمل تخصصات مختلفة داخل الجامعة لدراسة الفروق في أنماط النوم والتحصيل والسلوكيات.

7. المراجع والمصادر

7.1 المراجع العربية

- البهنساوي، أحمد كمال عبد الوهاب. (2020). الخصائص السيكومترية لمؤشر جودة النوم لبيتسبرغ PSQI لدى عينة من الأمراض المزمنة والأصحاء: (دراسة سيكومترية مقارنة). مجلة بحوث كلية الآداب. جامعة المنوفية، 31(122)، 3-27.
<https://doi.org/10.21608/sjam.2020.159039>
- رزق، آلاء. (2024). العلاقة بين قلق الاختبار والتحصيل الدراسي لطلاب الصف الثالث الأساسي في محافظة رام الله والبيرة. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 40(9.2)، 233-250.
<https://doi.org/10.21608/MFES.2024.410888>
- الطيب، محمد زكي يوسف (2020). جودة النوم لدى الأطفال ذوي الإعاقة الفكرية البسيطة في ضوء بعض المتغيرات. المجلة التربوية كلية التربية بسوهاج، 77(77)، 2309-2348.
<https://doi.org/10.21608/EDUSOHAG.2020.107768>
- عبد الحميد، إبراهيم شوقي، عرابي، كريمة مختار محمد. (2024). اضطرابات النوم وعلاقتها بالتحصيل الدراسي. دراسات نفسية، 34(4)، 651-703.
<https://doi.org/10.21608/psj.2024.308613.1093>
- عبد الغني، نورهان مختار أمين عبد. (2023). جودة النوم كأحد العادات السلوكية وعلاقته بقلق المنافسة لدى لاعبي كرة القدم المحترفين. مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، 64(5)، 104-129.

7.2 رومنة المراجع العربية

- Abd El-Ghani، N. M. A. (2023). Sleep quality as a behavioral habit and its relationship with competitive anxiety among professional football players. Assiut Journal of Physical Education Sciences and Arts، 64(5)، 104–129.
- Abd El-Hamid، I. S.، & Arabi، K. M. M. (2024). Sleep disorders and their relationship to academic achievement. Psychological Studies، 34(4)، 651–703.
<https://doi.org/10.21608/psj.2024.308613.1093>
- Al-Bahasawi، A. K. A. W. (2020). Psychometric properties of the pittsburgh sleep quality index (psqi) among a sample of patients with chronic diseases and healthy individuals: a comparative psychometric study. Journal of Research، Faculty of Arts، Menoufia University، 31(122)، 3–27.
<https://doi.org/10.21608/sjam.2020.159039>
- Al-Tayeb، M. Z. Y. (2020). Sleep quality among children with mild intellectual disabilities in light of selected variables. Educational Journal، Faculty of Education، Sohag University، 77، 2309–2348.
<https://doi.org/10.21608/EDUSOHAG.2020.107768>

- Rizq, A. (2024). The relationship between test anxiety and academic achievement among third-grade students in ramallah and al-bireh governorate. *Journal of the Faculty of Education (Assiut University)*, 40(9.2), 233–250. <https://doi.org/10.21608/MFES.2024.410888>

7.3 المراجع الأجنبية

- Abu-Snieneh, H. M., Aroury, A. M. A., Alsharari, A. F., Al-Ghabeesh, S. H., & Esaileh, A. A. (2020). Relationship between sleep quality, using social media platforms, and academic performance among university students. *Perspectives in Psychiatric Care*, 56(2), 415–423. <https://doi.org/10.1111/ppc.12450>
- Ali, R. M., Zolezzi, M., Awaisu, A., & Eltorki, Y. (2023). Sleep quality and sleep hygiene behaviours among university students in qatar. *International Journal of General Medicine*, 16, 2427–2439. <https://doi.org/10.2147/IJGM.S402399>
- Bibi, M. (2017). Assessment of sleep quality of university students. *Annals of Psychophysiology*, 4(1), 71–77. <https://doi.org/10.29052/2412-3188.v4.i1.2017.71-77>
- Buyse, D. J., Reynolds, C. F., Charles, F., Monk, T. H., Berman, S. R., & Kupfer, D. J. (1989). The pittsburgh sleep quality index: a new instrument for psychiatric practice and research. *Psychiatry Research*, 28 (2), 193–213. [https://doi.org/10.1016/0165-1781\(89\)90047-4](https://doi.org/10.1016/0165-1781(89)90047-4)
- Creswell, G. (2023). Nightly sleep is key to student success. *Carnegie Mellon University News*. <https://www.cmu.edu/news/stories/archives/2023/february/nightly-sleep-is-key-to-student-success>
- Desjardins, S., et al. (2022). Sleep parameters associated with university students' academic performance: A review. *Sleep Health Journal*, 8(4), 321-328. <https://doi.org/10.1016/j.sleepe.2022.100038>
- Driller, M., Suppiah, H., Gastin, P. B., & Beaven, C. M. (2021). Questionnaire-derived sleep habits and academic achievement in first year university students. *Clocks & Sleep*, 4(1), 1–7. <https://doi.org/10.3390/clockssleep4010001>
- Espenshade, B., Romero, A., & Benoist, Z. (2023). Statistics project: screen time within different genders [Poster presentation]. Digital Commons at Harrisburg University. <https://digitalcommons.harrisburgu.edu/hu-researchsymposium/2023/morningposters/12/>
- Fisher, K. (2022). Relationships between sleep habits, anxiety, and academic performance in college students [Master's thesis, Southern Adventist University]. Southern Adventist University Knowledge. <https://knowledge.e.southern.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1121&context=crd>
- Gilbert, S. P., & Weaver, C. C. (2010). Sleep quality and academic performance in university students: a wake-up call for college psychologists. *Journal of College Student Psychotherapy*, 24(4), 295–306. <https://doi.org/10.1080/87568225.2010.509245>
- Gilstrap, S. R., Hobson, J. M., Dark, H. E., Gloston, G. F., Cody, S. L., Goodin, B. R., & Thomas, S. J. (2022). Disordered sleep and its association with academic performance and functioning. *Sleep and Biological Rhythms*, 21(1), 113–123. <https://doi.org/10.1007/s41105-022-00423-3>
- Hershner, S. (2015). Is sleep a luxury that college students cannot afford? *Sleep Health: Journal of the National Sleep Foundation*, 1(1), 13-14. <https://www.sleephealthjournal.org/article/S2352-7218%2814%2900011-4/pdf>
- Hershner, S. (2020). Sleep and academic performance: measuring the impact of sleep. *Current Opinion in Behavioral Sciences*, 33, 51–56. <https://doi.org/10.1016/j.cobeha.2019.11.009>
- Jalali, R., Khazaei, H., Paveh, B. K., Hayrani, Z., & Menati, L. (2020). The effect of sleep quality on students' academic achievement. *Journal of Community Health*, 45(5), 943-950. <https://doi.org/10.2147/AMEP.S261525>
- Lund, H. G., Reider, B. D., Whiting, A. B., & Prichard, J. R. (2010). Sleep patterns and predictors of disturbed sleep in a large population of college students. *Journal of adolescent health*, 46(2), 124-132. <https://doi.org/10.1016/j.jadohealth.2009.06.016>

- Lust, S., Danzey, L., (2025) 0361 Social media use and sleep in college: differential impact for women. Sleep, Volume 48, Issue Supplement_1, Pages A157–A158. <https://doi.org/10.1093/sleep/zsaf090.0361>
- Makwana, J. M., et al. (2025). Association between sleep duration and academic performance in medical students: A cross-sectional analytical study. ICR Heart Journal. <https://icr-heart.com/article/association-between-sleep-duration-and-academic-performance-in-medical-students-a-cross-sectional-analytical-study-2525>
- Nakie, G., Takelle, G. M., Rtbe, G., Andualem, F., Tinsae, T., Kassa, M. A., ... & Melkam, M. (2024). Sleep quality and associated factors among university students in Africa: a systematic review and meta-analysis study. Frontiers in Psychiatry, 15, 1370757. <https://doi.org/10.3389/fpsy.2024.1370757>
- Okano, K., et al. (2019). Sleep quality, duration, and consistency are associated with better academic performance in college students. NPJ Science of Learning, 4(14). <https://doi.org/10.1038/s41539-019-0055-z>
- Pascu, L. S., Perri, D., Bradeanu, A. V., Ciubara, A., Marin, M., & Virginia, M. (2019). The effects of blue light in modern society. BRAIN. Broad Research in Artificial Intelligence and Neuroscience, 10, 5-11. <http://dx.doi.org/10.70594/brain/v10.s1/1>
- Priede, L., Beitane, I., & Beitane, L. (2025). A study of relationships between mental well-being, sleep quality, eating behavior, and bmi: a cross-sectional study among University Students. International Journal of Environmental Research and Public Health, 22(10), 1465. <https://doi.org/10.3390/ijerph22101465>
- Rafi, U., Jahan, S., Qazi, W. A., Siddique, S., & Bukhari, N. A. (2021). Effect of sleep quality on academic performance of undergraduate University level students. Journal of Shifa Tameer-e-Millat University, 4(2), 95–99. <https://doi.org/10.32593/jstmu/Vol4.Iss2.155>
- Randjelović, P., Stojanović, N., Ilić, I., & Vučković, D. (2023). The effect of reducing blue light from smartphone screen on subjective quality of sleep among students. Chronobiology international, 40(3), 335-342. <https://doi.org/10.1080/07420528.2023.2173606>
- Rathakrishnan, B., Bikar Singh, S. S., Kamaluddin, M. R., Yahaya, A., Mohd Nasir, M. A., Ibrahim, F., & Ab Rahman, Z. (2021). Smartphone addiction and sleep quality on academic performance of university students: exploratory research. International Journal of Environmental Research and Public Health, 18(16), 8291. <https://doi.org/10.3390/ijerph18168291>
- Shehata, Y. A., Sharfeldin, A. Y., & El Sheikh, G. M. (2022). Sleep quality as a predictor for academic performance in menoufia university medical students. The Egyptian Journal of Hospital Medicine, 89(1), 5101–5105. <https://doi.org/10.21608/ejhm.2022.261794>
- Stanford Lifestyle Medicine. (2024). Sleep and academic excellence: a deeper look. <https://lifestylemedicine.stanford.edu/sleep-and-academic-excellence-a-deeper-look>
- Suardiaz-Muro, M., Ortega-Moreno, M., Morante-Ruiz, M., Monroy, M., Ruiz, M. A., Martín-Plasencia, P., & Vela-Bueno, A. (2023). Sleep quality and sleep deprivation: relationship with academic performance in university students during examination period. Sleep and Biological Rhythms, 21(3), 377–383. <https://doi.org/10.1007/s41105-023-00457-1>
- Vedaa, Ø., Erevik, E. K., Hysing, M., Hayley, A. C., & Sivertsen, B. (2019). Insomnia, sleep duration and academic performance: a national survey of Norwegian college and university students. Sleep Medicine, X, 1, 100005. <https://doi.org/10.1016/j.sleepx.2019.100005>
- Voyer, D., & Voyer, S. D. (2014). Gender differences in scholastic achievement: a meta-analysis. Psychological bulletin, 140(4), 1174. <https://doi.org/10.1037/a0036620>
- Xu Z, Niu M, Du W and Dang T (2025) The effect of sleep quality on learning engagement of junior high school students: the moderating role of mental health. Frontiers in Psychology. 16:1476840. <https://doi.org/10.3389/fpsyg.2025.1476840>
- Yassin, A., Al-Mistarehi, A.-H., Beni Yonis, O., Aleshawi, A. J., Momany, S. M., & Khassawneh, B. Y. (2020). Prevalence of sleep disorders among medical students and their association with poor

academic performance: A cross-sectional study. *Annals of Medicine and Surgery*, 58, 124–129.
<https://doi.org/10.1016/j.amsu.2020.08.046>

The Relationship Between Sleep Quality and Its Impact on Academic Achievement Among Students of the Faculty of Sports Sciences at Arab American University

Mona Al-Saadi¹, Sima Saba'neh², Malak Tahaineh³, Islam Abbas^{4*}

^{1,2,3} Bachelor's Students, Department of Sport Sciences, Faculty of Sport Sciences, Arab American University

⁴ Department of Sport Sciences, Faculty of Sport Sciences, Arab American University
Corresponding Author: Islam.abbas@aaup.edu

Received: 02/07/2026

Revised: 13/07/2026

Accepted: 06/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.1>

Abstract

This study aimed to examine the level of sleep quality, academic achievement and the behavioral and environmental factors associated with sleep among students at the Faculty of Sports Sciences at Arab American University. It also investigated the relationship between sleep quality and the academic achievement, examined the effect of sleep quality on the academic achievement, and explored the differences according to gender and the academic level. The study employed a descriptive correlational design. The data were collected using a questionnaire consisting of three main dimensions: sleep quality, academic Achievement and behavioral–environmental factors associated with sleep. The sample consisted of 84 randomly selected male and female students. The findings indicated that sleep quality was at a moderate level with a mean score of 2.52 ± 0.630 alongside the academic achievement with a mean score of 2.73 ± 0.633 , while the behavioral and environmental factors recorded a moderate mean score of 3.14 ± 0.813 . Furthermore, a moderate positive correlation was found between sleep quality and the academic achievement ($r = 0.443$, $p = 0.001$). Simple linear regression analysis also revealed a statistically significant positive association between poorer sleep quality and the academic achievement ($\beta = 0.443$) with sleep quality explaining 19.6% of the variance in academic achievement. In addition, statistically significant gender differences were observed in sleep quality ($p = 0.004$) with female students reporting poorer sleep quality than male students. However, no statistically significant gender differences were found in the academic achievement or behavioral factors. Likewise, no statistically significant differences were observed in sleep quality, the academic achievement, or behavioral factors according to the academic level.

Keywords: Sleep Quality, Academic Performance, Sport Science.

* Corresponding Author



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

الإعلام الرقمي ذو البعد الجغرافي: نحو نموذج تكاملي للتخطيط المقاوم في الأغوار الفلسطينية

محمود خلوف^{1*}، فيصل صباح²، أيمن يوسف³، أسيل كميل⁴

¹ قسم اللغة العربية والإعلام، كلية الآداب والتربية، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين.

^{2,3} قسم الثقافة العامة، كلية الآداب والتربية، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين

⁴ كلية تكنولوجيا المعلومات، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين.

الباحث المراسل: Mahmoud.khlouf@aaup.edu

Received: 10/01/2026

Revised: 22/8/2026

Accepted: 14/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.2>

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج تكاملي عملي يربط بين الإعلام الرقمي والتخطيط المكاني؛ لتحويل البيانات الرقمية من مجرد فضح إعلامي إلى آليات ضغط مؤثرة وخطط دفاعية ملموسة في الأغوار الفلسطينية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحثون منهجاً مختلطاً يجمع بين التحليل النوعي والكمي، مستخدمين المقابلات العلمية المتعمقة بصفتها أداة رئيسية لجمع البيانات من عينة تمثيلية من خبراء الإعلام الرقمي والتخطيط المكاني والجغرافيا السياسية بالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل.

وأظهرت نتائج التحليل النوعي أن التوظيف البصري للبيانات المكانية (خرائط وإحصاءات) يمثل السلاح الأكثر فعالية، فقد أجمع المبحوثون على قدرته على خلق تنافر معرفي لدى الرأي العام الدولي، وتقديم براهين مادية تفكك الروايات الرسمية المضادة بلغة علمية رصينة.

كما أظهرت النتائج أن استدامة الصمود في الأغوار الفلسطينية مرهونة بالمأسسة الرقمية، عبر بناء قواعد بيانات تخطيطية احترافية، تحول التوثيق العفوي إلى أرشيفات رقمية دائمة، تضمن عدم ضياع الحقائق، وتخدم بوصفها مرجعاً قانونياً وتخطيطياً في المحافل الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأغوار الفلسطينية، الإعلام الرقمي، التخطيط المقاوم، المأسسة الرقمية، البعد المكاني.

1. المقدمة

تشكل الأغوار الفلسطينية مساحة 1600 كيلو متر مربع (على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية، من عين جدي جنوباً قرب البحر الميت حتى عين الببضا المحاذية لمنطقة بيسان شمالاً)، فتشكل قرابة (30%) من مساحة الضفة الغربية (فراج، 2025، ص3)، وتعد بؤرة صراع جيوسياسي حيوي، فتتقاطع فيها محاولات السيطرة الإسرائيلية على المكان مع إرادة الصمود الديموغرافي الفلسطيني. وفي هذا السياق، برز الإعلام الرقمي ساحة جديدة للمواجهة، لا تقتصر على توثيق الوقائع اليومية، بل تمتد لتشكيل أداة لإثبات الوجود وفرض السردية البديلة.

لكن هذا الزخم الهائل من المحتوى الرقمي يصطدم بتحدٍ بنيوي: فجوة التحويل (The Conversion Gap) من التوثيق بوصفه فعلاً إعلامياً إلى بيانات منظمة يمكن دمجها في آليات التخطيط والمقاومة الفعلية. هنا تكمن فرصة هذه الدراسة، التي

* الباحث المراسل

تتبنى مفهوم "الإعلام الرقمي ذي البعد الجغرافي"، فلم يعد المحتوى الذي ينتجه المواطنون الصحفيون مجرد شهادة، بل يصبح مصدراً لبيانات مكانية دقيقة. وتستكشف الدراسة كيفية عمل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) بوصفها محولاً حيويًا، يحول هذا الفيضان من المحتوى إلى "رؤى مكانية" (Spatial Insights) قادرة على إعلام صانعي السياسات، ودعمهم، وتعزيز حجج الدفاع عن الأرض، كما تسعى إلى الانتقال بالإعلام الرقمي من دور "الشاهد" إلى دور "الفاعل الاستراتيجي" عبر تصميم نموذج تكاملي، يربط بين البيانات الرقمية والقرارات التخطيطية.

مشكلة الدراسة والأسئلة البحثية (Research Problem and Questions): في ظل تعميق السياسات الإسرائيلية الهادفة لتقييد التواصل الجغرافي والديموغرافي الفلسطيني في الأغوار، يبرز تحدٍّ جوهري: كيف يمكن تجاوز مرحلة توثيق الانتهاكات نحو بناء منظومة مقاومة فاعلة؟

السؤال الرئيسي للدراسة: كيف يمكن بناء منظومة متكاملة، تحول توثيق الإعلام الرقمي للانتهاكات المكانية في الأغوار إلى رؤى مكانية فعالة، تدعم التخطيط المقاوم، وتؤثر في السياسات؟

الأسئلة الفرعية: ما المنهجيات التقنية اللازمة لتحويل المحتوى الرقمي غير المهيكل إلى بيانات جغرافية موثوقة في نظم المعلومات الجغرافية (GIS)؟ ما المعوقات المؤسسية والفنية التي تعيق تكامل البيانات المكانية المولدة من الإعلام الرقمي في الأنظمة التخطيطية الفلسطينية؟ كيف يمكن تصميم نموذج عمل تكاملي يضمن تدفق البيانات من مصادرها الإعلامية، عبر التحليل الجغرافي، إلى صياغة توصيات تخطيطية استراتيجية؟ في أي طرق يمكن للخرائط والتحليلات المكانية أن تعزز فاعلية الحملات الإعلامية والقانونية الدولية الهادفة لمقاومة السياسات الإسرائيلية؟

أهداف الدراسة (Research Objectives): لمعالجة مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، فقد بُني هذا البحث على مجموعة من الأهداف المترابطة والمتدرجة، التي تشكل - في مجموعها - خارطة طريق للدراسة. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. كشف آليات توثيق الانتهاكات المكانية عبر الإعلام الرقمي، مع التركيز على استخدام الخرائط المكانية أداة لتوثيق هذه الانتهاكات. ويمثل هذا الهدف الخطوة الأساسية التي تهدف إلى فهم "كيفية" تحويل المحتوى الرقمي من مجرد شهادة إلى بيانات مكانية منظمة يمكن تمثيلها خرائطياً وتشريحها.
2. تحليل فجوة التحويل من التغطية الإعلامية إلى آليات مؤثرة في التخطيط، بما في ذلك كيفية استخدام البيانات المكانية لتحسين الاستجابة التخطيطية. وينتقل هذا الهدف من مرحلة الوصف إلى مرحلة التحليل النقدي، عبر تشخيص العقبات التي تمنع انتقال البيانات من حيز الإعلام إلى حيز التخطيط وصنع القرار.
3. تصميم نموذج تكاملي يربط الإعلام الرقمي بآليات مقاومة التخطيط الاستيطاني، مع تضمين خرائط مكانية توضح مواقع الانتهاكات وتأثيرها في المجتمعات المحلية. هذا هو الهدف المحوري للدراسة، حيث يتم الانتقال من التشخيص إلى تقديم الحلول عبر بناء نموذج عملي يربط بشكل منهجي بين مكونات المنظومة المقترحة.
4. تقديم توصيات عملية لتفعيل دور الإعلام في حماية الأغوار عبر آليات ضغط ملموسة، مع اقتراح إنشاء خرائط تفاعلية تسهم في توثيق الانتهاكات وتسهيل الوصول إلى المعلومات. ويركز هذا الهدف على الجانب التطبيقي المباشر، فيتم ترجمة النموذج النظري إلى خطوات وإجراءات عملية قابلة للتنفيذ.
5. تطوير أدوات تحليلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتمكين الباحثين وصناع القرار من فهم تأثير الانتهاكات الإسرائيلية في التخطيط المكاني والتنمية المستدامة في الأغوار. ويمثل هذا الهدف البعد التقني والمستقبلي للدراسة، فيسعى إلى توفير الأدوات اللازمة لضمان استدامة النموذج المقترح وقدرته على التكيف مع التحديات المستقبلية.

منهجية الدراسة (Methodology): لتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم تبني منهج بحث مختلط متقدم (Advanced Mixed Methods Research) قائم على التكامل في التصميم (Integrative Design)، والذي يتكون من مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: التحليل النوعي للمقابلات المتعمقة:

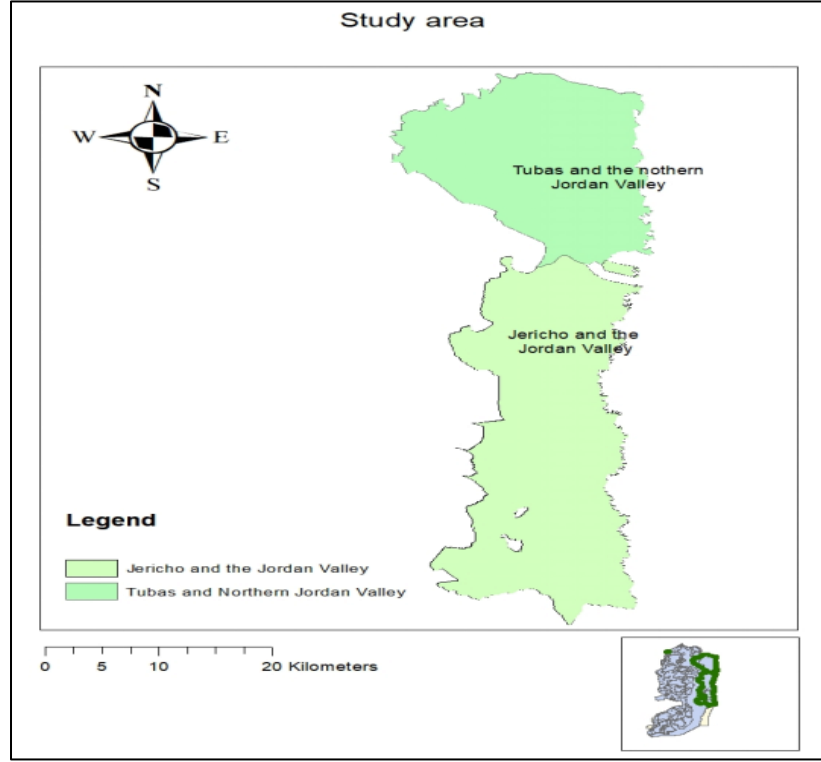
مجتمع الدراسة والعينة: اعتمد أسلوب الحصر الشامل لضمان تمثيل الخبراء؛ فشملت العينة فئتين: فئة الإعلاميين الرقميين؛ فاستهدف جميع الأساتذة الأكاديميين المتخصصين (48 مفردة) في جامعات الضفة الغربية، واستجاب منهم ستة عشر إعلامياً فقط (نسبة استجابة 32.6%). وفئة المخططين والخبراء الجيو-سياسيين؛ فاستهدف جميع الخبراء ذوي العلاقة المباشرة (26 مفردة) في مؤسسات مثل أريج وهيئة مقاومة الجدار، واستجاب منهم عشرة فقط (نسبة استجابة 38.4%).

أداة جمع البيانات: المقابلات شبه المنظمة (Semi-Structured Interviews)، التي سمحت بالتركيز على أسئلة الدراسة مع إتاحة المجال للخبراء لتقديم رؤى عميقة. وإلى جانب تحليل بيانات المقابلات استخدم برنامج (MAXQDA) عبر التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لاستخلاص المحاور الرئيسية، ثم احتساب هذه البيانات عبر حساب تكرارات كل رمز (Code)؛ لتحديد مدى أهميتها وشيوعها لدى الخبراء.

المرحلة الثانية: التكامل والتصميم النموذجي: بناءً على نتائج التحليل النوعي، صمم "النموذج التكاملي" المقترح. وهذه المرحلة لم تكن مجرد تلخيص، بل عملية تركيب إبداعية ربطت بين الإعلام الرقمي بوصفه مولداً للبيانات المكانية الأولية، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) بوصفه محركاً للتحليل والتحويل إلى رؤى مكانية، والتخطيط المقاوم نتيجة لهذه الرؤى.

نوع الدراسة: هي دراسة تطبيقية مختلطة، تستخدم الأغوار الفلسطينية بوصفها "دراسة حالة" (Case Study) لاختبار النموذج وإنتاجه. إن البحث المختلط يوفر إجابات أفضل عن أسئلة البحث عبر الجمع بين البيانات النوعية والكمية عن قصد، كما يقدم طريقة أفضل لفهم الظواهر الاجتماعية والتقنية (الرفاعي، 2024، ص755).

حدود الدراسة (Study Delimitations): طبقت الدراسة المكانية على منطقة الأغوار الفلسطينية والتي تشمل، حسب التصنيف الإداري الرسمي للسلطة الفلسطينية، محافظتي أريحا والأغوار وطوباس والأغوار الشمالية، كما تظهر في الخريطة رقم (1). أما الحدود الموضوعية فقد ركزت على دور الإعلام الرقمي في توثيق الانتهاكات المكانية (مصادرة، وهدم، وتقييدات) وتأثيره المباشر في التخطيط المستقبلي ومقاومة السياسات الإسرائيلية.



شكل 1: موقع منطقة الدراسة المكانية في الأغوار الفلسطينية المصدر: من إعداد المجموعة البحثية بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي (جيومولج)

2. الإطار المعرفي والنظري للدراسة

مقدمة: الأغوار الفلسطينية بؤرة صراع وميدان للإعلام الرقمي:

تمثل الأغوار الفلسطينية بؤرة صراع جيوسياسية واقتصادية ومائية محورية، نظراً لأهميتها الاستراتيجية. وتتعدد وجهات النظر حول مساحتها؛ فبينما تشير تقديرات إلى أنها نحو 841 كم² (ما يعادل 14% من مساحة الضفة الغربية)، تذهب رؤية أخرى إلى أنها تمتد على طول الحدود الشرقية بمساحة تصل إلى 1600 كم² (ما يعادل 30% من مساحة الضفة) (فراج، 2025، ص3). والثابت أن أكثر من (90%) من هذه المنطقة مصنفة ضمن منطقة (ج) وفق اتفاقية أوسلو، ما يجعلها هدفاً رئيسياً للاستيطان والضم. وقد عدّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، هذه المنطقة "الدرع الحامي لأمن إسرائيل"، مؤكداً على ضرورة بقاء الحدود الأمنية "على طول نهر الأردن" (Gur, 2013).

وفي قلب هذا الصراع المادي على الأرض والموارد، برز الفضاء الرقمي ساحة جديدة للصراع على السرديات والتأثير على الرأي العام. ولم يعد الصراع مقتصرًا على السيطرة الجغرافية، بل امتد ليشكل معركة من أجل الوعي والسردية. ولفهم عمق هذا التحول، وتحليل كيفية تشكيل الإعلام الرقمي للتصورات والمواقف تجاه القضية الفلسطينية في الأغوار، يستعرض الإطار النظري والمفاهيمي التالي:

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي: الإعلام الرقمي والمجتمع الشبكي:

1. التحول المعرفي والمنهجي للإعلام الرقمي:
تُعد قضية الإعلام الرقمي مسألة محورية في النظام الإعلامي الجديد. مثل ظهوره نقطة تحول جوهريّة وإزاحة معرفيّة لم تقتصر على الدراسات الإعلامية، بل امتد تأثيرها فشمل حقولاً أوسع في العلوم الاجتماعية والإنسانية (Boyd & Ellison 2008, pp. 210-226)، وقد أدى هذا التحول إلى نشوء مفاهيم ونظريات وأدوات جديدة.
لقد أحدث الفضاء الاجتماعي والرقمي اختراقاً نوعياً في تأثيرات وسائل الإعلام، فبرزت أطر فكرية جديدة تكمل فلسفة الإعلام التقليدي، وشملت المرسل والمستقبل والوسيلة والمنهجيات البحثية (Ferguson et al., 2013, pp. 152-154).
2. تعريف الإعلام الرقمي ومكوناته الأساسية:

الإعلام الرقمي (Digital Media) هو شكل أساسي من أشكال الإعلام الجديد (New Media)، الذي ظهر في نهاية التسعينيات وركز على دمج وسائل الإعلام القديمة مع قوة تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات (Du & Ibrahim, 2024, pp. 119-128).

ويمكن تعريفه بأنه مجموعة من المهارات والأنشطة الرقمية التي تُمكن من إنتاج محتوى إعلامي تفاعلي، ونشره، وهو يستند إلى مكونات أساسية (حاسم، 2022، ص 89): الكمبيوتر (Computer) بوصفه أداة لمعالجة المحتوى ودمجه، والشبكات (Networks) بوصفها وسيطاً للتوزيع والتواصل الفوري، والوسائط المتعددة (Multimedia) بوصفها صيغة للتعبير المتكامل.
ويطلق عليه صفة الإعلام التفاعلي (Interactive Media) لما يوفره من آليات تفاعل بين المرسل والجمهور، ويتضمن مفاهيم متعددة، مثل الوسائط السيبرانية، والوسائط التشعبية (Hypermedia) (Ling, 2024, p. 471).
3. العوامل المسهمة في الظهور والتطور:

أسهمت مجموعة من العوامل في نشأة الإعلام الرقمي وتطوره (الشمالية، 2014، ص ص 19-17) منها العامل التكنولوجي، كتطور أجهزة الكمبيوتر، والأقمار الصناعية، والألياف الضوئية. ومنها العامل الاقتصادي كالعولمة، وتراجع دور القطاع العام لمصالح دور القطاع الخاص في الإعلام. ومنها العامل السياسي، كتراجع هيمنة الدولة على تدفق المعلومات، وبروز قوى جديدة في صناعة الحدث.

وتطور الإعلام الرقمي ضمن مسار تدريجي، من رقمنة الإعلام التقليدي إلى المنصات الإلكترونية، وصولاً إلى الجمهور الرقمي المشارك في إنتاج المحتوى، فجاء في هذا الإطار وصف هنري جنكز هذا التطور بأنه يمثل "ثقافة تلاقي الوسائط" (Convergence Culture)، فتداخل الوسائط التقليدية مع الرقمية لتشكّل أنماطاً جديدة من المشاركة الجماهيرية (Wasson, 2009, pp. 84-85).

ثانياً: الإطار العام للدراسة (السياق الجيوسياسي والسياسات الميدانية):

ولتطبيق هذه الأطر النظرية على واقع الحال، فقد تم استعراض السياق الجيوسياسي والسياسات الميدانية في نطاق حدود الدراسة على النحو الآتي:

1. المعطيات الجغرافية والديموغرافية والمادية:
تشكّل دراسة الاستيطان في الضفة الغربية، ولا سيما في منطقة الأغوار، مدخلاً أساسياً لفهم الجغرافيا السياسية الفلسطينية. وتبلغ مساحة الضفة الغربية نحو 5860 كم²، ويقطنها ما يقارب 3.3 مليون نسمة. وتؤكد تقارير دولية على أن المياه تمثل أحد أهم عناصر التحكم الإسرائيلي، ويعتمد الفلسطينيون على أكثر من 90% من المياه القادمة من مصادر خاضعة للاحتلال، مع فرض قيود صارمة على حفر الآبار. وتشير المعطيات إلى أن متوسط استهلاك المياه للفرد الفلسطيني لا يتجاوز 70 لتراً يومياً، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، في ظل سيطرة إسرائيل على أكثر من 86% من الموارد المائية في الضفة الغربية (B'Tselem, 2023a, pp. 7-15).

2. خطة الضم الإسرائيلية وأبعادها الجيوسياسية والمائية:
في هذا السياق، تستهدف خطة الضم الإسرائيلية مناطق واسعة من الأغوار بهدف تعزيز السيطرة الجيوسياسية وتعطيل التنمية الفلسطينية.

ويسهم هذا المسار في تقويض التواصل الجغرافي والديموغرافي داخل الضفة الغربية، وبينها وبين الأردن، خاصة أن معبر أريحا (المنفذ البري الوحيد) يخضع لسيطرة الاحتلال، فتسيطر المستوطنات حتى سنة 2023 على حوالي 42% من مساحة الضفة الغربية، ويقطنها ما بين 750 إلى 850 ألف مستوطن (B'Tselem, 2023b).

وتسعى الخطة إلى إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية عبر تفتيت الضفة إلى مناطق معزولة، ما يؤدي إلى تقويض البنية الاقتصادية والاجتماعية. والقطاع الزراعي هو الأكثر تهديداً، فالأغوار، التي تتميز بأراضيها الزراعية ذات الخصوبة العالية (38.8% من مساحتها صالحة للزراعة)، مهددة بالشلل نتيجة نية الاحتلال السيطرة على ما يقارب 95% من مياه ينابيع الأغوار (فراج، 2025، ص3).

هذه السيطرة على الموارد المائية تعمق الأزمة التنموية وتجعل أية دولة مستقبلية غير قابلة للحياة، فتتجلى هذه السيطرة في نمط ممنهج من السياسات المائية الإسرائيلية التي تهدف إلى حرمان الفلسطينيين من مصادر المياه الحيوية، عبر منع الاستفادة من مياه نهر الأردن والخزانات الجوفية، وتعطيل تطوير محطات التحلية والمعالجة. وتسفر هذه الإجراءات عن حرمان الفلسطينيين من أكثر من مليون دونم من الأراضي الزراعية، وتهدد الأمن الغذائي والإنساني (Fanack Water, 2024; OCHA, 2020).

كما أن السيطرة على الموارد المائية أداة لإضعاف الاقتصاد الفلسطيني والمشروع الوطني ككل. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن هذه القيود تعيق أي تقدم تنموي مستدام في فلسطين، خصوصاً في المناطق الزراعية بالأغوار (World Bank, 2018).

3. نتائج الدراسة

تحليل المقابلات (Interview Analysis) وهي تتم من خلال محورين على النحو التالي:

أولاً: تحليل مقابلات خبراء الإعلام الرقمي باستخدام برنامج MAXQDA:

أسئلة المقابلة الموجهة للمبحوثين (خبراء الإعلام الرقمي):

بناءً على طبيعة الدراسة، فقد تم ترتيب الأسئلة الخمسة التي وُجّهت للمبحوثين (الخبراء) في المقابلات على النحو الآتي:

- السؤال الأول: كيف تضمن استراتيجيات التوثيق الرقمي تحويل الانتهاكات المكانية إلى بيانات قابلة للاستخدام في التخطيط المستقبلي؟

- السؤال الثاني: ما الآليات المحددة التي تحوّل التفاعل الرقمي (مثل الوسوم بالمعلوماتية (Information Tags)، الحملات المنظمة، تقارير التأثير) إلى ضغط جماهيري ومؤسسي، يؤدي إلى تعديل ملموس في المخططات التنموية الفلسطينية في الأغوار؟ وكيف قيّمت تجاوب الجهات الرسمية؟

- السؤال الثالث: كيف تُعزز آليات مواجهة التشويه الإسرائيلي صمود المجتمعات المحلية عبر دعم خطط التنمية؟

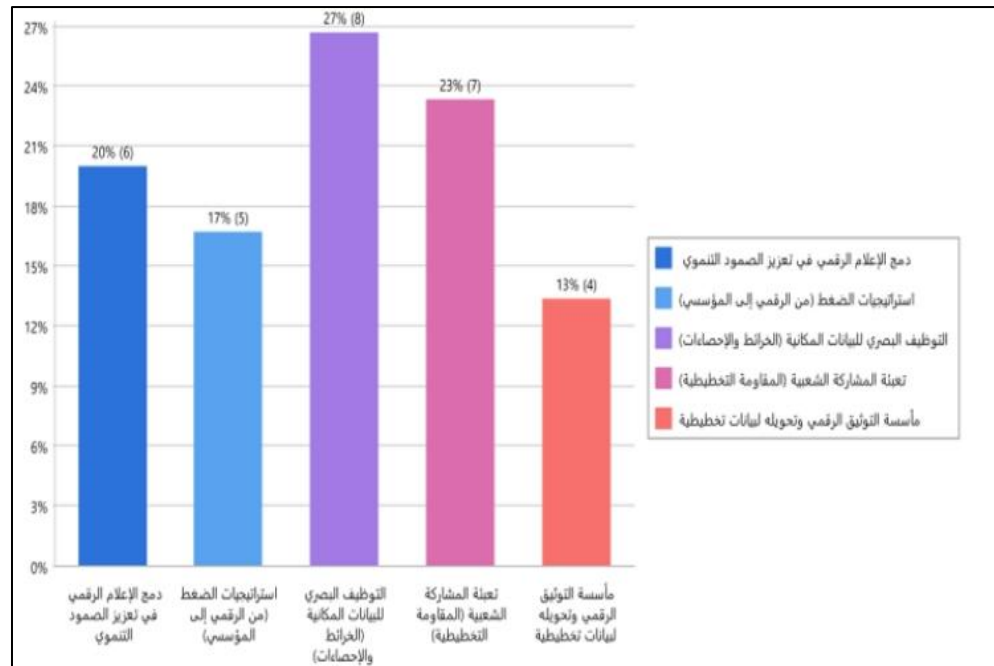
- السؤال الرابع: كيف تُوظّف البيانات المكانية (خرائط، إحصاءات) في المحتوى الإعلامي لتعديل السياسات التخطيطية؟

- السؤال الخامس: ما آليات تعبئة الرأي العام المحلي عبر الإعلام الرقمي لتحقيق "مقاومة تخطيطية" ضد المخططات الإسرائيلية؟ (مع الإشارة إلى أن "التخطيط المقاوم" مصطلح يُشير إلى استخدام أدوات التخطيط المكاني والبيانات المكانية للمواجهة)

1- تحليل إجابات المبحوثين وفق معطيات برنامج التحليل:

جدول 1: ترميز إجابات المبحوثين باستخدام برنامج MAXQDA

النسبة	التكرار/الترميز	المحور / الفئة
20,00%	6	دمج الإعلام الرقمي في تعزيز الصمود التنموي
16,67%	5	استراتيجيات الضغط (من الرقمي إلى المؤسسي)
26,67%	8	التوظيف البصري للبيانات المكانية (الخرائط والإحصاءات)
23,33%	7	تعبئة المشاركة الشعبية (التخطيط المقاوم)
13,33%	4	مأسسة التوثيق الرقمي وتحويله لبيانات تخطيطية
100,00%	30	المجموع



شكل 2: توزيع الجوانب المحورية وفق عدد التكرارات والنسب المئوية للترميز

يوضح الجدول والمخطط أعلاه عدد الترميز ونسبته الخاصة بالجوانب المحورية التي ركّز عليها المبحوثون في إجاباتهم، وذلك بالاعتماد على خاصية الترميز (Coding) المعتمدة في برنامج (MAXQDA)، فتشير النتائج إلى تفاوت نسبي يعكس تراتبية في أولويات المبحوثين تجاه دور الإعلام الرقمي والبيانات في السياق التنموي والصمود الميداني.

ويتبين أن محور التوظيف البصري للبيانات المكانية (الخرائط والإحصاءات) قد احتل المرتبة الأولى بنسبة بلغت 26.67% من إجابات المبحوثين، وهو ما يعكس مركزية الأداة البصرية والمعلوماتية في تشكيل الوعي الجمعي وتوثيق الحقائق المكانية، خصوصاً في السياقات التي تتطلب إثباتاً مادياً ورقمياً للواقع. يليه محور تعبئة المشاركة الشعبية عبر مفهوم "التخطيط المقاوم" بنسبة 23.33%، ما يدل على الأهمية الكبيرة التي يوليها المبحوثون للعمل الجماعي المنظم والقدرة على تحويل التخطيط من شأن مؤسسي جامد إلى فعل نضالي يشارك فيه المجتمع المحلي لتعزيز ثباته.

ثم يأتي محور دمج الإعلام الرقمي في تعزيز الصمود التنموي بنسبة 20%، وهو ما يشير إلى وعي المبحوثين بالدور الوظيفي لوسائل التواصل والمنصات الرقمية في إسناد العمليات التنموية وتحويلها إلى قضايا رأي عام تدعم البقاء والمواجهة. ويظهر في المرتبة الرابعة محور استراتيجيات الضغط الممتدة من الفضاء الرقمي إلى الحراك المؤسسي بنسبة 16.67%، ما يعني ضرورة تكامل الأدوار بين النشاط الافتراضي والضغط السياسي والقانوني على أرض الواقع لانتزاع الحقوق وتحقيق المكاسب.

أما المرتبة الأخيرة، فقد شغلها محور مأسسة التوثيق الرقمي وتحويله إلى بيانات تخطيطية بنسبة 13.33%، وهو ما يبرز الحاجة المتزايدة لتنظيم الجهد المعلوماتي المبعثر وتحويله إلى قاعدة بيانات صلبة، تخدم صناع القرار والباحثين في المستقبل. وجرى تحليل هذه المحاور استناداً إلى المعطيات المتحصّل عليها من برنامج MAXQDA، فقد اعتمد الباحثون على ترميز عينة البحث المكوّنة من 16 مبحوثاً وفق ترميز عددي من (1) إلى (16)، تفادياً لذكر الأسماء، وحفاظاً على أخلاقيات البحث العلمي.

كما استند التحليل إلى البيانات المتحصّل عليها عبر أدوات البحث النوعي والملاحظة، ما أتاح فهماً أعمق للسياقات الدلالية الكامنة وراء استجاباتهم تجاه قضايا الإعلام الرقمي والتخطيط التنموي. وهذا ما انسجم مع نتائج عديد من الدراسات النوعية والكمية في بيانات مختلفة وسياقات متنوعة اعتمدت على آليات رقمية وتكنولوجية وتسويقية وانطباعية في عملها لمصلحة قضايا تسويقية وأخرى محلية ووطنية (Antczak, 2024, pp. 310-335).

2- تحليل إجابات المبحوثين:

بناءً على معطيات الدراسة المكونة من (16) مبحوثاً، وإجمالي (30) تكراراً (ترميزاً)، تم استخراجها عبر برنامج (MAXQDA)، قدم الباحثون تحليلاً مفصلاً يربط بين النسب المئوية، وأعداد المبحوثين، وتفسير توجهاتهم لكل محور:

1. محور التوظيف البصري للبيانات المكانية (الخرائط والإحصاءات):

يميل (50%) من المبحوثين (8 من أصل 16) إلى أن استخدام الخرائط والإحصاءات هو المحرك الأساسي لإقناع الرأي العام. ويرى هؤلاء المبحوثون (1، 3، 5، 6، 8، 10، 12، 14) أن التخطيط المقاوم نجح حينما حولت الانتهاكات المكانية إلى "بيانات بصرية" يسهل فهمها عالمياً.

واستشهدوا بقدرة الخرائط التفاعلية على كشف زيف الروايات المضادة وتثبيت الحق الفلسطيني في الأرض، ما أسهم في استقطاب تعاطف المؤسسات الحقوقية الدولية التي تعتمد على الدليل المادي والرقمي. لا سيما أن السردية الفلسطينية اكتسبت أبعاداً دولية وحقوقية وتضامنية غير مسبوقة بعد حرب الإبادة التي مارسها الاحتلال الاسرائيلي على الفلسطينيين في غزة وفي الضفة الغربية بعد عام 2023، وبالتالي نجحت كل من الافلام والصور والوثائقيات والمعالجات الإخبارية في تعزيز ذلك نحو الاتجاه الصحيح (-799Abualrob & Yousef, 2024, pp. 795).

2. محور تعبئة المشاركة الشعبية (التخطيط المقاوم):

في المقابل، وصف ما نسبته (44%) من المبحوثين (7 من أصل 16) فعل التخطيط بأنه "أداة نضالية" تتجاوز الأطر التقليدية. وأشار المبحوثون (2، 4، 7، 9، 11، 13، 15) إلى أن دمج المجتمع المحلي في عمليات التخطيط البديل يهدف إلى إرضاء الحاجة الوطنية للصمود عبر "تكريس سيادة المواطن على حيزه". واعتبروا أن هذه الممارسات الشعبية أظهرت وعياً جماعياً متقدماً أخرج السياسات التخطيطية المفروضة قسراً؛ ما أعاد الاعتبار لدور الفرد في حماية المكان.

3. محور دمج الإعلام الرقمي في تعزيز الصمود التنموي:

على صعيد آخر تبين ما نسبته (37.5%) (6 مبحوثين: 1، 5، 8، 10، 12، 16) رؤية تؤكد على الدور الوظيفي للإعلام الرقمي في التنمية. ويرى هؤلاء أن المنصات الرقمية قدمت سردية إنسانية للمشاريع التنموية تحت الحصار، مما عزز من صورة "الإنسان المنتج والمقاوم".

كما أشار المبحوثون إلى أن التفوق في عرض قصص النجاح التنموية رقمياً كان قادراً على اختراق الحواجز الإعلامية الدولية، وتقديم نموذج للصمود القائم على البناء لا التدمير فقط، وبالفعل كانت هناك محاولات لدراسات جادة من باحثين ومؤثرين أجانب ودوليين لوضع إطار بحثي فاعل يخص الحالة الفلسطينية المقاومة على الصعيد الدولي؛ ولمخاطبة جمهور عريض قادر على عمل تحولات مهمة في إعادة تشكيل الرأي العام الدولي للصالح السردية والرواية الوطنية الفلسطينية (Hammack, 2010, pp. 507-537).

4. محور استراتيجيات الضغط (من الرقمي إلى المؤسسي):

ركز ما نسبته (31%) من المبحوثين (5 مبحوثين: 2، 3، 6، 9، 11) على ضرورة تحويل "الزخم الرقمي" إلى ضغط مؤسسي ملموس. ويرى هؤلاء أن الاكتفاء بالتفاعل الافتراضي دون ترجمته إلى ملفات قانونية وتخطيطية رسمية، قد يضعف أثر الرسالة الإعلامية. وأكدوا أن القوة الحقيقية تكمن في قدرة الناشطين والمخططين على استخدام البيانات الرقمية، بوصفها مستندات إدانة في المحافل الدولية لانتزاع حقوق مكانية وتنموية ضائعة.

5. محور مأسسة التوثيق الرقمي وتحويله لبيانات تخطيطية:

أخيراً، يعتقد (25%) من المبحوثين (4 مبحوثين: 4، 7، 14، 15) أن معركة الوعي المقبلة تكمن في "المأسسة"، فيرى هؤلاء أن التحول من التوثيق العفوي إلى بناء قواعد بيانات رقمية ضخمة، هو ما يمنح السردية الفلسطينية استدامتها. وأكد هؤلاء أن المأسسة الفلسطينية المحررة رقمياً يجب أن تُحفظ في أرشيفات تخطيطية احترافية، لضمان عدم طمس الحقائق بمرور الزمن، ولتكون مرجعاً لأي عمليات إعمار أو تخطيط مستقبلي، إذ تم توزيع هذه النسب بناءً على ظهور كل محور في إجابات المبحوثين الـ 16 (كثافة الترميز)، حيث تداخلت بعض الإجابات لتشمل غير محور للمبحوث الواحد، وهو ما يفسر وصول مجموع التكرارات إلى 30 تكراراً؛ ما يعكس شمولية الطرح لدى العينة المختارة.

حتى إن بعض الاستراتيجيات والتوصيات في هذا المقام ذهبت إلى فكرة أهمية إحياء أدبيات دولية رصينة مؤيدة للفلسطينيين وعلى رأسها كتب إدوارد سعيد ومقالاته، وهو الذي فضح الروايات الكولونيالية عبر المدخل التحرري والاستشراقي المناهض للغرب والرأسمالية ولإسرائيل بالمقام الأول والأخير في ظل حرب الروايات وحرب المواقع الفكرية (-27 Said, 1984, pp. 27).

نتائج تحليل المحاور

بناءً على نتائج تحليل البرنامج المذكور لبيانات المبحوثين الـ ستة عشر، وبالدماج بين الإحصائيات الواردة في الجدول والدلالات النوعية المستخلصة، عرض الباحثون النتائج على النحو التالي:

1. أظهرت النتائج أن (50%) من المبحوثين (8 من أصل 16) يتفقون على أن "التوظيف البصري للبيانات" هو السلاح الأقوى في معركة الوعي، فعدوا الخرائط والإحصاءات أداة برهنة تقطع الطريق على الروايات المضللة وتثبت الحقوق المكانية بأسلوب علمي رصين.

2. يرى (44%) من المبحوثين (7 مبحوثين) أن "التخطيط المقاوم" نجح في تحويل التخطيط من عملية مكتبية إلى "فعل" نضالي شعبي"، ما أعاد صياغة علاقة المواطن بحيزه المكاني وجعل المشاركة الشعبية حائط صد ضد محاولات الهيمنة والتغيير الديموغرافي.
3. اتفقت نسبة (37.5%) من المبحوثين (6 مبحوثين) على أن دمج الإعلام الرقمي في العمل التنموي لم يكن مجرد وسيلة تواصل، بل كان أداة لتعزيز "الصمود التنموي" عبر إبراز قصص النجاح الإنسانية التي تخترق الحصار وتثبت قدرة المجتمع على البناء تحت الضغط.
4. تشير النتائج إلى أن (31%) من المبحوثين (5 مبحوثين) رصدوا ضرورة الانتقال من "الزخم الرقمي" العاطفي إلى "الضغط المؤسسي" العقلاني، مؤكدين أن قيمة البيانات الرقمية تكمن في تحويلها إلى ملفات قانونية وتخطيطية تنتزع بها الحقوق في المحافل الدولية.
5. يعتقد (25%) من المبحوثين (4 مبحوثين) أن استدامة السردية الفلسطينية مرهونة بـ "المأسسة"، حيث اعتبروا بناء قواعد بيانات رقمية ضخمة وأرشفتها احترافياً هو الضمانة الوحيدة لمنع طمس الحقائق الجغرافية والتاريخية للأرض بمرور الزمن.
6. كشف التحليل عن قناعة لدى (62%) من المبحوثين (10 من أصل 16) بأن الرواية الرقمية المدعومة بالبيانات المكانية استطاعت إحداث "تنافر معرفي" لدى الجمهور الغربي، عبر تقديم أدلة بصرية (خرائط وإحصاءات) تدحض الخطاب الإعلامي السائد وتكشف الواقع الميداني كما هو.
7. أظهرت النتائج أن (56%) من المبحوثين (9 مبحوثين) اعتبروا أن "السيادة الرقمية" التي حققها النشطاء والمخططون عبر نشر البيانات المكانية قوضت ادعاءات الاحتلال بالسيطرة المطلقة على الحيز الجغرافي، وأثبتت وجود سردية بديلة متمكنة تقنياً ومعلوماتياً.
8. خلص التحليل إلى أن الفجوة بين "التوثيق العفوي" و"التخطيط المنهجي" بدأت تنقلص، حيث أكدت إجابات المبحوثين (خاصة المبحوثين 8 و12) أن الوعي بضرورة "رقمنة الصمود" أصبح جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التحديات التنموية.
9. أوضح المبحوثون بنسبة (31%) (5 مبحوثين) أن التفوق في "معركة البيانات" أسهم في تحويل التضامن الدولي من مجرد تعاطف عاطفي مؤقت إلى دعم تقني وحقوقى مستدام يعتمد على تقارير الخرائط والبيانات الصادرة من الميدان.
10. أجمع المبحوثون على أن استخدام "الاستمالات العقلانية" عبر الأرقام والإحصاءات في الإعلام الرقمي كان أكثر تأثيراً في مخاطبة النخب والمؤسسات الدولية، ما جعل الرواية الفلسطينية تكتسب وقاراً معرفياً يتجاوز الخطاب التعبوي التقليدي.

الاستنتاجات العامة

- تخلص الدراسة إلى أن القوة التأثيرية للمقاومة التخطيطية الفلسطينية لم تعد محصورة في "البقاء الفيزيائي" على الأرض فحسب، بل انتقلت إلى مرحلة "السيادة المعلوماتية"، ومن خلال تحليل استجابات المبحوثين، تتبلور ملامح استراتيجية وطنية شاملة تقوم على الركائز التالية:
1. البرهنة البصرية بديلاً للخطاب التقليدي: أثبتت النتائج أن الانتقال من "السرد الشفهي" للمظلومية إلى "العرض البصري الرقمي" (عبر الخرائط والإحصاءات) هو الذي أحدث التحول الأكبر في الرأي العام الدولي، فتحوّلت البيانات المكانية من مجرد أرقام صماء إلى "وثائق إدانة" غير قابلة للتأويل.
 2. تكامل الأدوار بين التخطيط والإعلام: كشفت الدراسة عن علاقة طردية بين جودة التوثيق التخطيطي وقوة الرسالة الإعلامية؛ فكلما زادت احترافية "مأسسة البيانات"، زادت قدرة الإعلام الرقمي على اختراق الحواجز المعرفية العالمية، وتحويل التضامن من عاطفة مؤقتة إلى ضغط مؤسسي وحقوقى مستدام.
 3. التخطيط بوصفه فعلاً نضالياً شعبياً: لم يعد التخطيط في الوعي الجمعي الفلسطيني عملية تقنية بيروقراطية، بل أضحي أداة للمشاركة الشعبية التي تعزز سيادة المواطن على حيزه، مما يجعل من "التخطيط البديل" جبهة مقاومة تخترق محاولات الهيمنة المكانية.
- إن معركة الوعي المقبلة تتطلب الانتقال الكامل من "التوثيق العفوي" إلى "الأرشفة الاحترافية والمنهجية"، فاستدامة السردية الفلسطينية وحماية الحقوق التنموية والمكانية مرهونة بقدرةنا على تحويل كل "فعل صمود ميداني" إلى "بيان رقمي" موثق، يضمن الحفاظ على الحقيقة الجغرافية والتاريخية للأرض للأجيال القادمة وللمحافل الدولية.

ثانياً: تحليل مقابلات خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية:

أسئلة المقابلة الموجهة للمبحوثين (خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية):

بناءً على طبيعة الدراسة، تم ترتيب الأسئلة الخمسة التي وُجّهت للمبحوثين (الخبراء) في المقابلات على النحو الآتي:

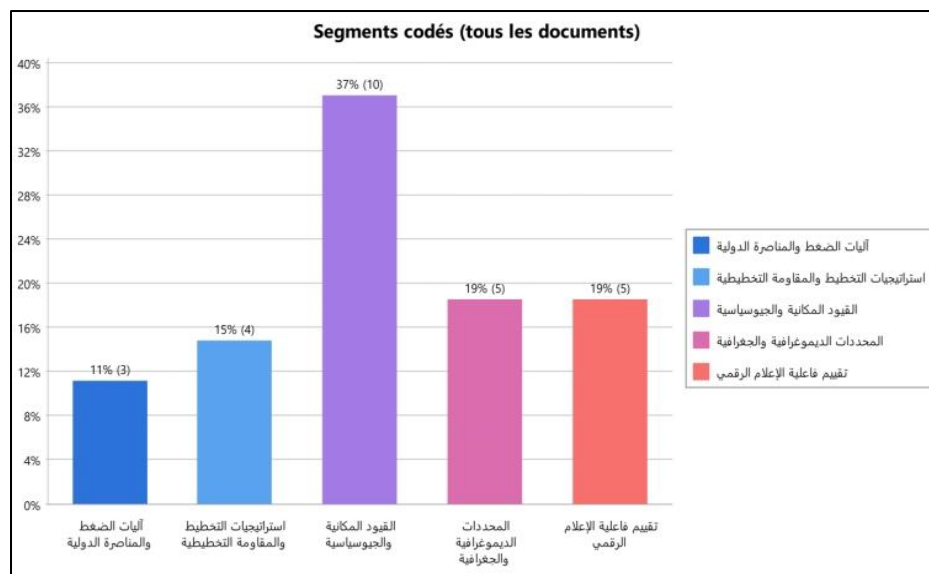
- السؤال الأول: ما أبرز مظاهر القيود المكانية المفروضة في الأغوار وكيف تؤثر في إعداد مخططات تنموية قابلة للتنفيذ؟
- السؤال الثاني: ما أهم المحددات الجغرافية والديموغرافية التي ينبغي أخذها بالاعتبار عند إعداد مخططات مستقبلية؟
- السؤال الثالث: ما أبرز التحديات التي تواجه المخطط الفلسطيني في مواجهة المخططات الإسرائيلية في الأغوار؟
- السؤال الرابع: كيف تقيمون أداء الإعلام الرقمي الفلسطيني في توثيق الانتهاكات المكانية وتحويلها لتأثير ملموس؟
- السؤال الخامس: ما الاستراتيجيات التخطيطية لاعتمادها لتعزيز صمود التجمعات، وكيف يدعمها الإعلام الرقمي؟

تحليل إجابات المبحوثين وفق معطيات برنامج التحليل:

1- ترميز إجابات المبحوثين باستخدام برنامج (MAXQDA)

جدول 2: ترميز إجابات المبحوثين

النسبة	التكرار/الترميز	المحور التحليلي
11,11	3	آليات الضغط والمناصرة الدولية
14,81	4	استراتيجيات التخطيط والتخطيط المقاوم
37,04	10	القيود المكانية والجغرافية
18,52	5	المحددات الديموغرافية والجغرافية
18,52	5	تقويم فاعلية الإعلام الرقمي
100,00%	27	المجموع



شكل 3: توزيع المحاور الرئيسة وفق نسب الترميز

بناءً على المعطيات الواردة في ملف "محور القيود المكانية والجغرافية" وإجابات المبحوثين العشرة، وفي ضوء تحليل البيانات النوعية باستخدام برنامج MAXQDA، فيمكن استعراض نسب الترميز وتوزيعه للجوانب المحورية التي ركز عليها الخبراء وفق التالي:

- تُظهر النتائج تفاوتاً في أولويات المبحوثين تجاه آليات مواجهة التحديات الجغرافية والديموغرافية، فقد احتل محور "مواجهة القيود المكانية والجغرافية" عبر استراتيجيات الأنماط العمرانية والتعامل مع مصادرة الأراضي (المرتبة الأولى، بنسبة بلغت (30%) من إجمالي "الترميزات"، ويعكس ذلك إدراك المبحوثين (خاصة 1، 5، 9، 10) بأن جوهر الصراع يكمن في السيطرة على الأرض والموارد، ما يتطلب حلولاً تخطيطية مبتكرة، تتجاوز المعوقات المادية والسياسية.

- يليه في المرتبة الثانية محور "المحددات الديموغرافية والجغرافية وتنشيط التجمعات" بنسبة (23.33%)، وقد برز هذا المحور في إجابات المبحوثين (3، 6، 10) الذين ركزوا على ضرورة التوسع الديموغرافي الشامل، لا سيما في المناطق المهددة مثل الأغوار، وربط نجاح التخطيط بتنشيط التجمعات الرعوية والبدوية بوصفها خط دفاع أولاً.

- جاء في المرتبة الثالثة، محور "استراتيجيات تعزيز صمود التجمعات ميدانياً" بنسبة 20%، ويشير هذا المحور إلى توجه المبحوثين (1، 5، 8، 9) نحو العملية في المواجهة، من خلال طرح مفاهيم مثل: "المشاريع الصغيرة الموزعة" لرفع تكلفة الاستهداف، و"التخطيط التشاركي" لضمان حماية المنجزات التنموية بظهير شعبي وقانوني دولي.

- أما المرتبة الرابعة، فقد شغلها محور "تقويم أداء الإعلام الرقمي في توثيق الانتهاكات" بنسبة 16.67%، فقد أظهرت إجابات المبحوثين (2، 7، 9، 10) وعياً نقدياً بضرورة تطوير الخطاب الإعلامي من مجرد "إخباري لحظي" إلى أدوات ضغط تحليلية، تستخدم التقنيات الحديثة، مثل الخرائط التفاعلية، وصور الأقمار الصناعية؛ لتعزيز الرواية الفلسطينية تقنياً ومكانياً. وفي المرتبة الأخيرة، جاء محور "البنية التحتية التكنولوجية والبيانات التخطيطية" بنسبة 10%، وهو ما يبرز الحاجة الملحة التي أشار إليها بعض المبحوثين لتحويل التوثيق الميداني إلى قواعد بيانات صلبة، تخدم المخططين وصناع القرار في مواجهة المخططات الإسرائيلية.

وكل ذلك في زمن ثورة المعلومات والاتصالات التقنية والمواقع الإلكترونية والذكاء الاصطناعي؛ ما يوفر آليات تقنية وذكية في السرد والحديث وبناء الحملات الدولية التضامنية وحملات الرأي العام الدولي المناصر للحق الفلسطيني (بومشطة، 2025).

وجرى تحليل هذه المحاور استناداً إلى ترميز عينة البحث المكونة من عشرة مبحوثين، تم منحهم رموزاً عديدة من (1) إلى (10) لضمان السرية والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي. وقد سمح هذا التقسيم باستخدام برنامج التحليل وربط الرؤى التخطيطية بالواقع الجيوسياسي، ما يوفر فهماً أعمق للقدرة على الصمود في ظل القيود المكانية المفروضة.

2- تحليل إجابات المبحوثين باستخدام برنامج التحليل:

بناءً على معطيات الدراسة النوعية المتمثلة في محور "القيود المكانية والجيوسياسية"، وبالاعتماد على إفادات عشرة مبحوثين (خبراء ومختصين) وإجمالي (22) تكراراً (ترميزاً)، تم استخراجها وتحليلها عبر برنامج (MAXQDA)، نقدم تحليلاً مفصلاً يربط بين النسب المئوية، وأعداد المبحوثين، وتفسير توجهاتهم لكل محور:

1. محور مواجهة القيود الجيوسياسية (الأنماط العمرانية والسيادة):

يميل نصف المبحوثين (5 من أصل 10) إلى أن ابتكار "أنماط عمرانية" تتكيف مع القيود المكانية، هو الأداة الأكثر فاعلية لكسر الحصار المكاني، فيرى هؤلاء المبحوثون (1، 5، 9، 10)، إلى جانب المبحث 3 الذي ركز على القوانين العسكرية) أن التخطيط التنموي نجح حينما تحدى مصادرة الأراضي والسيطرة على المياه بتحويلها إلى نقاط صمود مادي. واستشهدوا بأن "المشاريع الصغيرة الموزعة"، وكثافة الحضور الفلسطيني في المناطق المهددة بالمصادرة، وتعزيز الإمكانات المتاحة لإعلاء القدرة على الصمود، يرفع كلفة الاستهداف.

2. محور المحددات الديموغرافية وتثبيت التجمعات (التوسع الشامل):

في المقابل، ركزت نسبة (40%) من المبحوثين (4 من أصل 10) على أن التخطيط يجب أن ينطلق من "قاعدة ديموغرافية" صلبة، فأشار المبحوثون (3، 6، 8، 10) إلى أن نجاح أي مخطط تنموي مرتبط بقدرته على تثبيت التجمعات البدوية والرعية في أماكنها الحالية، لا سيما في مناطق التماس والأغوار، وعدوا التوسع الديموغرافي الشامل هو الرد الاستراتيجي على تقطيع الأوصال الجغرافية وجدار الفصل، ليتحول الوجود البشري إلى "أداة تخطيطية" بحد ذاتها.

3. محور تطوير الإعلام الرقمي (من الإخباري إلى التخطيطي التحليلي):

على صعيد آخر، تبنت نسبة (30%): (3 مبحوثين: 2، 7، 9) رؤية نقدية، تعد أن الإعلام الرقمي الحالي لا يزال "إخبارياً لحظياً" وبحاجة للتحويل نحو "الإعلام المعلوماتي"، إذا اعتقد المبحوثون أن دمج التقنيات الحديثة مثل الخرائط التفاعلية وصور الأقمار الصناعية في توثيق الانتهاكات هو ما يمنح السردية الفلسطينية قوتها الإقناعية دولياً، ويحول المحتوى الإعلامي إلى أداة ضغط، يدرسها المخططون بعناية.

4. محور التخطيط التشاركي والتحصين القانوني الدولي:

أما نسبة (20%) من المبحوثين (5، 8)، فقد ركزت على ضرورة تكامل "الفعل الشعبي" مع "الحصانة الدولية". ويرى هؤلاء أن إشراك المجتمع المحلي في التخطيط البديل (التخطيط المقاوم) يضمن التزام الناس بحماية المنجزات، ولكن هذا الصمود يحتاج إلى غطاء من البنية التحتية المرتبطة بتمويل دولي لتوفير ضغط دولي حقيقي، يكون ما هو أشبه بـ"حصانة قانونية" في وجه أوامر الهدم والمصادرة الإسرائيلية.

5. محور مأسسة البيانات التخطيطية (بناء القواعد الصلبة):

أخيراً، يعتقد (20%) من المبحوثين (1، 10) أن معركة الوعي والصمود المقبلة تكمن في "المأسسة". وأوضحوا أن تحويل المشاهدات الميدانية والانتهاكات المكانية إلى "قواعد بيانات رقمية ضخمة" هو ما يمنح التخطيط الفلسطيني استدامته، ويجعل البيانات مرجعاً أساسياً في مواجهة المخططات الهيكلية الإسرائيلية التي تجعل الوجود الفلسطيني "غير شرعي" في نظر الاحتلال. وتم توزيع هذه النسب بناءً على ظهور كل محور في إجابات المبحوثين العشرة (كثافة الترميز)، فتداخلت بعض الإجابات لتشمل غير محور للمبوحث الواحد، وهو ما يفسر وصول مجموع التكرارات إلى 22 تكراراً، ما يعكس شمولية الرؤية التخطيطية والجيوسياسية لدى العينة المختارة.

نتائج تحليل المحاور:

- بناءً على نتائج تحليل برنامج (MAXQDA) لبيانات المبحوثين العشرة، حول محور "القيود المكانية والجيوسياسية"، وبالدمج بين الإحصائيات الكمية والدلالات النوعية المستخلصة من إفاداتهم، فيمكن عرض النتائج على النحو التالي:
1. أظهرت النتائج أن (50%) من المبحوثين يتفقون على أن "ابتكار أنماط عمرانية مبتكرة" تتكيف مع القيود الجيوسياسية، هو السلاح الأقوى في مواجهة سياسات المصادرة، فعدوا التخطيط المتوافق مع الطبيعة الجغرافية أداة برهنة تثبت الحقوق المكانية وتضغّب عمليات الإزالة والتهجير.
 2. يرى (40%) من المبحوثين أنه بالرغم من جسامه المخططات الاستيطانية الإسرائيلية، فقد بقي "تثبيت التجمعات البدوية والرعوية" في أماكنها الحالية أحد أوجه محاولة تحويل التخطيط إلى "فعل نضالي ميداني"؛ ما أعاد صياغة علاقة المواطن بحيزه في مناطق التماس والأغوار، وجعل من الوجود السكاني الصامد على الأرض حائط صد بشريا ضد التوسع الاستيطاني.
 3. اتفقت نسبة (30%) من المبحوثين على أهمية الحرص الدائم على دمج "الإعلام المعلوماتي والخرائطي" في توثيق الانتهاكات؛ لأن هذا كفيل بتعزيز الرواية الفلسطينية وإنهاء الحالة التي تقتصر فيها التدخلات على ردّات الفعل عبر التغطية الإخبارية. وأكد هؤلاء المبحوثون أنه من ضمن مسؤوليات الإعلام أن يكون أحد أذرع تعزيز "الصمود التنموي" عبر إبراز الأدلة البصرية (مثل صور الأقماع الصناعية) التي تخترق الحواجز الدولية، وتثبت زيف الروايات التي تجعل الوجود الفلسطيني "غير شرعي".
 4. تشير النتائج إلى أن (20%) من المبحوثين رصدوا ضرورة الانتقال من "التخطيط التشاركي" المحلي إلى "التحصين القانوني الدولي"، مؤكدين أن قيمة المشاريع التنموية تكمن في ربطها بتمويلات ومؤسسات دولية تمنحها غطاءً يمنع سلطات الاحتلال من هدمها أو مصادرتها.
 5. يرى (20%) من المبحوثين أن استدامة الصمود الفلسطيني مرهونة بـ "المأسسة الرقمية للبيانات"، فعدوا بناء قواعد بيانات رقمية ضخمة للانتهاكات المكانية هو الضمانة الوحيدة لمنع طمس الحقائق الجغرافية، ولتوفير مرجع صلب لصناع القرار والمخططين مستقبلاً.
 6. كشف التحليل عن قناعة لدى (60%) من المبحوثين بأن السياسات العسكرية الإسرائيلية وتقطيع الأوصال الجغرافية استهدفت إحداث "عجز تنموي"، إلا أن استراتيجيات الصمود البديلة استطاعت حشد نشاطات سلام دوليين، يقومون بدور أشبه بما هو قريب من دور المراقبين الأممييين على الممارسات الإسرائيلية، ليمثل حضورهم دعماً معنوياً للواقعين تحت وطأة الحصار الإسرائيلي بفعل الاستيطان.
 7. أظهرت النتائج أن نصف المبحوثين رأوا أن "المشاريع الصغيرة الموزعة" قوضت ادعاءات الاحتلال بالسيطرة المطلقة على الموارد، فأثبتت هذه الأنماط وجود إرادة تنموية قادرة على اختراق القيود المكانية والجيوسياسية المفروضة وتشتيت جهود الملاحقة الإسرائيلية.
 8. خلص التحليل إلى أن الفجوة بين "الواقع المكاني المعقد" و"الطموح التنموي" بدأت تنقلص بفضل الوعي بـ "رقمنة الصمود"، فأكدت إجابات المبحوثين - مع اندفاع واضح من المبحوث العاشر - أن التوسع الديموغرافي الشامل أصبح جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لمواجهة "جدار الفصل" وتفكيك العزلة الجغرافية المفروضة على المدن الكبرى.
 9. أوضح ما نسبته (30%) فقط من المبحوثين أن التفوق في "معركة البيانات المكانية" أسهم في تحويل الخطاب الإعلامي من مجرد رد فعل "إخباري لحظي" إلى فعل "تحليلي تخطيطي" يعتمد على التقنيات الحديثة والخرائط التفاعلية في مخاطبة الرأي العام العالمي ببيانات غير قابلة للتكذيب، ما يظهر عدم قناعة أغلبية المبحوثين بعمق التدخلات القائمة سواء أكانت من أجهزة الإعلام الرسمية أم الحزبية أم الخاصة أم غيرها.
 10. أجمع المبحوثون على أن استخدام "الاستثمارات العقلانية" عبر ربط المشاريع التنموية بالحقوق السياسية والجيوسياسية كان أكثر تأثيراً في انتزاع اعتراف دولي بحق الفلسطينيين في التخطيط والنمو؛ ما جعل السردية التخطيطية الفلسطينية تكتسب وقاراً وشرعية دولية، تتجاوز معوقات قوانين الاحتلال العسكرية.

الاستنتاجات العامة:

تخلص الدراسة عبر تحليل إفادات المبحوثين العشرة، حول محور "القيود المكانية والجيوسياسية" إلى أن جوهر الصمود الفلسطيني قد انتقل من مجرد "المواجهة السلبية" للمخططات الإسرائيلية إلى مرحلة "المبادرة التخطيطية والمعلوماتية". ومن خلال استجابات المبحوثين، تتبلور ملامح استراتيجية وطنية لمواجهة التحديات الجيوسياسية، تقوم على الركائز التالية:

1. التحول من الإعلام الإخباري إلى "الإعلام التخطيطي": لم يعد الإعلام الرقمي في منظور المبحوثين مجرد وسيلة لنقل أخبار الانتهاكات، بل أضحت أداة "برهنة مكانية" تعتمد على الخرائط التفاعلية وصور الأقماع الصناعية. هذا النوع من

الإعلام هو الذي يمتلك القدرة على مخاطبة النخب والمؤسسات الدولية بلغة الأرقام والحقائق المادية التي تدحض الرواية الإسرائيلية وتكشف حقيقة الواقع الجيوسياسي.

2. إن مواجهة القيود المكانية والجيوسياسية تتطلب الانتقال الكامل من "التخطيط التقليدي" إلى "المأسسة الرقمية للصمود"، فاستدامة الوجود الفلسطيني في المناطق المهددة مرهونة بالقدرة على تحويل كل "تجمع سكاني" أو "مشروع تنموي" إلى "حقيقة تخطيطية ورقمية" موثقة في قواعد بيانات صلبة، تضمن الحفاظ على الهوية الجغرافية للأرض، وتوفير لصناع القرار والمخططين مستندات قوية في المحافل الدولية.
3. الابتكار العمراني أداة للسيادة المكانية: أظهرت النتائج أن مواجهة سياسات المصادرة لا تتم بالرفض فقط، بل عبر ابتكار "أنماط عمرانية ومشاريع موزعة" تتلاءم مع الطبيعة الجغرافية والقيود العسكرية. هذا التحول جعل من التخطيط أداة فرض واقع مادي، يصعب عمليات الإزاحة، ويجعل كلفة الاستهداف الإسرائيلي باهظة سياسياً وميدانياً.
4. تلازم الديموغرافيا مع التحصين القانوني: كشفت الدراسة عن أن تثبيت التجمعات البدوية والرعية في مناطق التماس لا يمثل صموداً سكانياً فحسب، بل يجب أن يكون "فعلاً تخطيطياً" مدروساً، يراد منه منع تقطيع الأوصال الجغرافية الفلسطينية. وتتكامل هذه الركيزة مع ضرورة "التحصين الدولي" للمشاريع التنموية، وهنا يأتي دور الإعلام في فرض أجندة اهتماماته؛ لكي يتحول التمويل والاعتراف الدولي بملكية المواطنين الفلسطينيين لهذه الأماكن إلى غطاء قانوني يحمي المنشآت من الهدم والمصادرة.

4. المقارنة بين نتائج تحليل مقابلات خبراء الإعلام الرقمي ونظرائهم في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية

بناءً على عملية الدمج المعمقة بين تحليل خبراء الإعلام الرقمي (16 مبحوثاً) وتحليل خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية (10 خبراء)، ومن خلال فحص إجاباتهم المتقاطعة خاصة في السؤالين: الرابع والخامس، تبرز المقارنة التكميلية التالية، التي توضح الفجوات ونقاط الالتقاء الاستراتيجية:

1- مقارنة الرؤية لتوثيق الانتهاكات:

يوجد اتفاق مبدئي على أهمية التوثيق، لكنّ هناك تبايناً حاداً في "نوعية" هذا التوثيق بين المجموعتين، وهنا يرى خبراء الإعلام الرقمي أن القوة تكمن في "التوظيف البصري" (نسبة 50%). بالنسبة لهم، النجاح يتحقق عندما تتحول الصورة إلى "رسم" عالمي يخلق تنافراً معرفياً لدى الجمهور الغربي. هم يركزون على "الرسالة" وسرعة انتشارها لكسر الرواية الإسرائيلية. أما خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية: في إجاباتهم عن السؤال الرابع، قدموا نقداً مهيناً للرؤية السابقة؛ فعدوا الإعلام الحالي إخبارياً لحظياً يكتفي بنقل "المصيبة" والأحداث الجارية الصادمة والكبيرة دون تحليلها، ولذلك هم يطالبون بالتحول نحو الإعلام التقني الذي يستخدم الخرائط وصور الأقمار الصناعية، ليس صورة جمالية فحسب، بل وثيقة قانونية تدعم الملفات التخطيطية والقضائية.

وأظهرت التجارب السابقة في توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أن التركيز انصبّ على الأبعاد القانونية والحقوقية والميدانية عبر شهادات حية، من دون استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية وتحليل البيانات الضخمة؛ ما يضيف أهمية خاصة على الدراسة بشكل عام (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023).

2- مقارنة استراتيجيات الصمود ودور الإعلام:

هنا تظهر التكمالية الحقيقية في رسم خطة قابلة للتطبيق على الأرض، فيطرح خبراء الإعلام الرقمي مفهوم "التخطيط المقاوم" آلية لتعبئة الرأي العام المحلي (نسبة 44%). استراتيجيتهم تعتمد على حشد الجماهير رقمياً؛ لتشكيل ضغط يعزز الصمود النفسي والمعنوي والمؤسسي. فيما يترجم خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية هذا المفهوم إلى "أفعال مكانية". في إجاباتهم عن السؤال الخامس، اقترحوا استراتيجيات مثل "الأنماط العمرانية المبتكرة" و"البنية التحتية الشعبية". وأوضحوا أن للإعلام الرقمي دوراً واضحاً في دعم نشاط التخطيط المكاني المقاوم، بما يؤدي إلى ما هو أشبه بـ "توفير الحصانة"؛ أي أن الإعلام يجب أن يربط هذه المنشآت بتمويل وغطاء دوليين، ليصبح هدم "بئر مياه" أو "خيمة" موثقة رقمياً ومحمية دولياً بمنزلة اعتداء على قرارات دولية، وليس مجرد إجراء عسكري عابر.

3- المقارنة من حيث "الأثر والاستدامة":

في الوقت الذي ركز فيه الإعلاميون على "المأسسة الرقمية"، فطالب ما نسبته (25%) منهم بشكل صريح ومباشر ببناء قواعد بيانات ضخمة، تضمن عدم ضياع الرواية الفلسطينية حول المكان والحق الفلسطيني في ظل الاستهداف الاستيطاني الإسرائيلي المتصاعد مع مرور الزمن. ربط المخططون (خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية) الاستدامة بـ "السيادة المكانية"، فعند سؤالهم عن تقويم أداء الإعلام الرقمي أوضحوا أنه يمكن أن يكون ناجحاً فقط إذا استطاع فرض أجندة وإيجاد ضغط حقيقي على السلطات الإسرائيلية، وصولاً إلى "تأمين" طرق النقل وتسويق المنتجات الزراعية للأغوار، وتحويل البيانات إلى أداة تمنع تقطيع الأوصال الجغرافية الفلسطينية.

الخلاصة التكمالية للمقارنة:

بينما يمتلك خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية "الجسد" (الأرض، والمباني، والموارد)، يمتلك خبراء الإعلام "الدرع" (الرواية، والضغط الدولي، والتوثيق)، فالمقارنة في السؤالين الرابع والخامس تثبت أن أية خطة تخطيطية قابلة للتطبيق فيجب أن تدمج "المخطط الهندسي" بـ "المحتوى الرقمي"؛ ليتحول الإعلامي إلى "مخطط افتراضي" يدافع عن الحدود، ويكشف الأطماع والتحديات الإسرائيلية، في حين يتحول المخطط الميداني إلى "مصدر بيانات" يغذي الماكينة الإعلامية بالحقائق الصلبة التي لا يمكن دحضها.

وخلص الخبراء إلى أن استدامة الصمود في الأغوار الفلسطينية مرهونة بـ "المأسسة الرقمية"، عبر بناء قواعد بيانات تخطيطية احترافية، تحول التوثيق العفوي إلى أرشيفات رقمية دائمة، تضمن عدم ضياع الحقائق، وتقدم مرجعا قانونيا وتخطيطيا في المحافل الدولية.

4. التمثيل المكاني بوصفه أداة للبرهنة الإعلامية والتخطيط المقاوم:

يكتسب التمثيل المكاني الخرائطي في سياقات الصراع طابعاً يتجاوز الوظيفة الوصفية ليصبح أداة معرفية سيادية، تُسهم من ناحية في إبراز مظاهر الصراع بالخرائط، ومن ناحية أخرى تظهر توزيع مراكز القوة على المكان. وفي حالة الأغوار الفلسطينية، وهي منطقة الدراسة، يأتي هذا التمثيل الخرائطي للمكان أداة برهان مكانية قادرة على تفكيك أنماط الهيمنة وإظهار هندسة السيطرة كما تتجسد في السيطرة على الأرض، والتحكم في توزيع السكان والموارد، وإعادة تشكيل البنية التحتية. وتكتسب هذه الوظيفة أهمية مضاعفة في الأغوار، التي تمتد على مساحة تُقدَّر بنحو 1600 كم²، أي ما يقارب (30%-29) من مساحة الضفة الغربية، مع كثافة سكانية فلسطينية، تُعد من الأدنى مقارنة ببقية المحافظات، وهو ما يعكس أثر السياسات الإسرائيلية العنصرية المكانية منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967.

لذلك جاء هذا الربط بين المكون الإعلامي والمكون الخرائطي المكاني أساساً في عملية المأسسة الرقمية للصمود؛ لأنها تُحوّل الوقائع المتفرقة: الهدم، والمصادرة، ومنع الوصول، والسيطرة على المياه، إلى معرفة مكانية مترابطة قابلة للتوثيق والتحقق والتداول المؤسسي.

وحين تُعرض هذه البيانات ضمن خرائط تركيبية مدعومة بالأرقام والنسب الزمنية والمكانية، يصبح بالإمكان الانتقال من خطاب سردي يظل منقوصاً إلى خطاب تبرز فيه الحقائق على الأرض من خلال التمثيل الخرائطي، ما يمكن الإعلامي من مخاطبة الجمهور العام أولاً، والمؤسسات الدولية ودوائر صنع القرار، بلغة تقبل القياس والمقارنة، وأكثر معقولة ووضوحاً. كما يفرض هذا النمط من التمثيل الخرائطي على الإعلام الرقمي مسؤولية جديدة، تتمثل في توظيف الخريطة بوصفها وثيقة دلالية تكشف منطق السيطرة، وتُعيد تعريف ما يحدث بوصفه نمطاً ممنهجاً لا سلسلة أحداث متفرقة.

وعندما يقوم الإعلامي بمعالجة إخبارية عن المياه يتحدث فيه عن السياسات الإسرائيلية تجاه هذا القطاع، موضحاً ذلك بالخرائط التي تشير مثلاً إلى الأبار المصادرة أو الأبار التي تم إغلاقها... الخ، فإنه يقدم للمتلقي معنى ومفهوماً مختلفين عن طبيعة الخطورة التي يواجهها سكان الأغوار، وهذا شكل من أشكال تعزيز العمل الإعلامي التخطيطي المقاوم. وتأكيداً على ذلك بينت نتائج المقابلات سواء مع الخبراء الإعلاميين أو خبراء التخطيط والجيو-سياسيين، أن هذا الربط وهذا التحول مطلوب، ولكنه يحتاج إلى عمل دؤوب يعتمد على سلسلة تحويل تبدأ من التوثيق الرقمي وتنتهي بضغط مؤسسي تخطيطي قابل للتراكم.

وقد أبرز خبراء الإعلام الرقمي أن التوظيف البصري للبيانات المكانية خرائط وإحصاءات هو الأكثر حضوراً في إجاباتهم، بما يعكس مركزية الخريطة بوصفها وسيطاً إقناعياً في المجال العام الرقمي.

وفي المقابل، شدد خبراء التخطيط والجغرافيا السياسية على أن جوهر الاشتباك في الأغوار يتمحور حول القيود المكانية والجيو-سياسية بوصفها البنية المُنتجة للتعطيل التنموي، وهو ما يضع الخرائط في قلب البرهنة التخطيطية لا كخيار جمالي. وتتبع أهمية هذا القسم من كونه واحداً من مفاصل تحويل، تربط بين التوثيق الرقمي بوصفه مادة خام، والترميز والتحليل بوصفه إنتاجاً معرفياً، والتمثيل المكاني بوصفه وثيقة دلالية تُخاطب الجمهور والمؤسسات في الوقت ذاته.

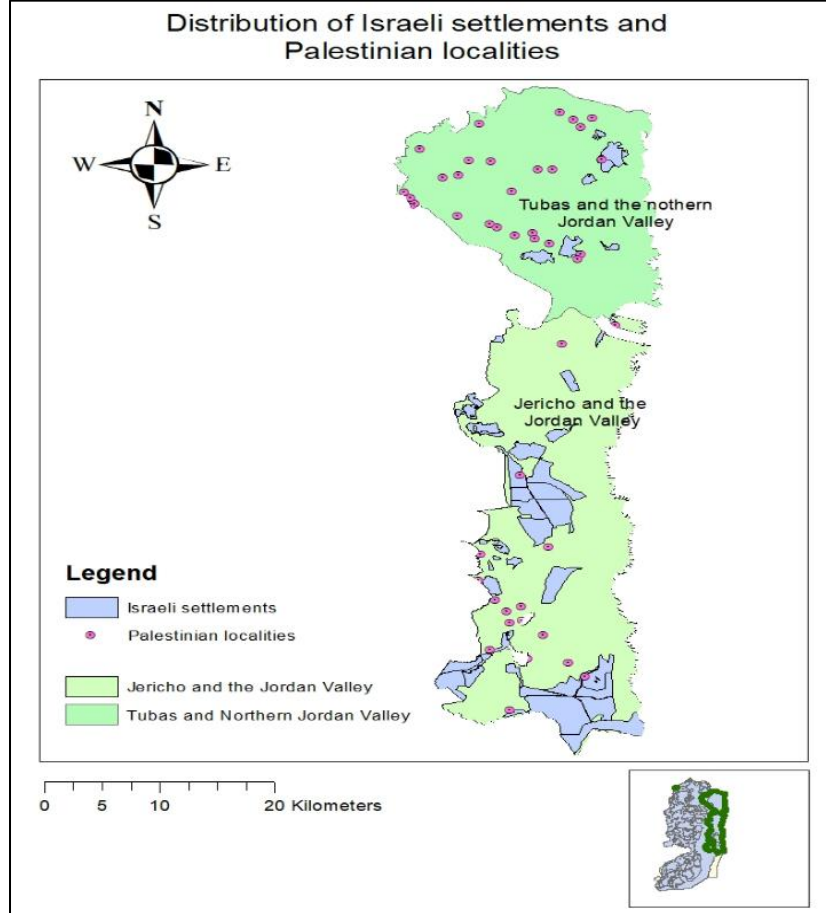
وهنا تتقاطع نتائج المجموعتين، فيرى خبراء الإعلام أن قوة الخرائط تكمن في نقل الخطاب من سرد عاطفي غير مرئي إلى عرض عقلائي مرئي ومعقول، بينما يعتقد المخططون أن القيمة الحقيقية للخرائط تظهر عندما تتحول إلى ملفات ضغط تخطيطي حقوقي، تُخرج بنية السيطرة ذاتها وخاصة عندما يكون الهدف مخاطبة الرأي العام العالمي. وفيها تمثيل مكاني لبعض السياسات الإسرائيلية تجاه منطقة الأغوار.

1. توزيع المستوطنات الإسرائيلية والتجمعات الفلسطينية:

تُظهر هذه الخريطة رقم (2) بنية توزيع سكاني مكاني، تعكس اختلالاً بنيوياً في السيطرة على الأرض، فتتموضع المستعمرات في مواقع لا يبدو أنه تم اختيارها بشكل عشوائي، مقابل تجمعات فلسطينية متفرقة ومحدودة الامتداد وتواصلها الجغرافي يحدده امتداد المستعمرات الإسرائيلية.

وتأتي أهمية هذه الخريطة لتعزز ما سمّاه خبراء التخطيط: القيود الجيوسياسية إلى تمثيل مرئي، ومن منظور خبراء الإعلام فإن هذه الخريطة تتقاطع مباشرة مع ما وصفوه بمركزية التوظيف البصري للبيانات المكانية، بوصفه أداة إقناع وتقنييد للروايات المضادة.

وعندما عبّر نصف خبراء الإعلام تقريباً عن أن الخرائط والإحصاءات هي المحرك الأساسي لإقناع الرأي العام؛ لأنها تحوّل الانتهاك إلى بيانات بصرية يسهل تداولها عالمياً، وعليه يمكن لأي إعلامي توظيف هذه الخريطة للكشف عن عمق ما يمكن تسميته بتفكيك المكان وتفتيته، ويكشف المنطق الإسرائيلي في السيطرة والاستحواذ، وكل ذلك بدلاً من أن يصف الإعلام ما يحدث في الأغوار، ويكتفي بتعداد الانتهاكات.



شكل 4: التوزيع المكاني للتجمعات الفلسطينية والمستعمرات الإسرائيلية في منطقة الدراسة المصدر: من إعداد المجموعة البحثية بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي (جيومولج)

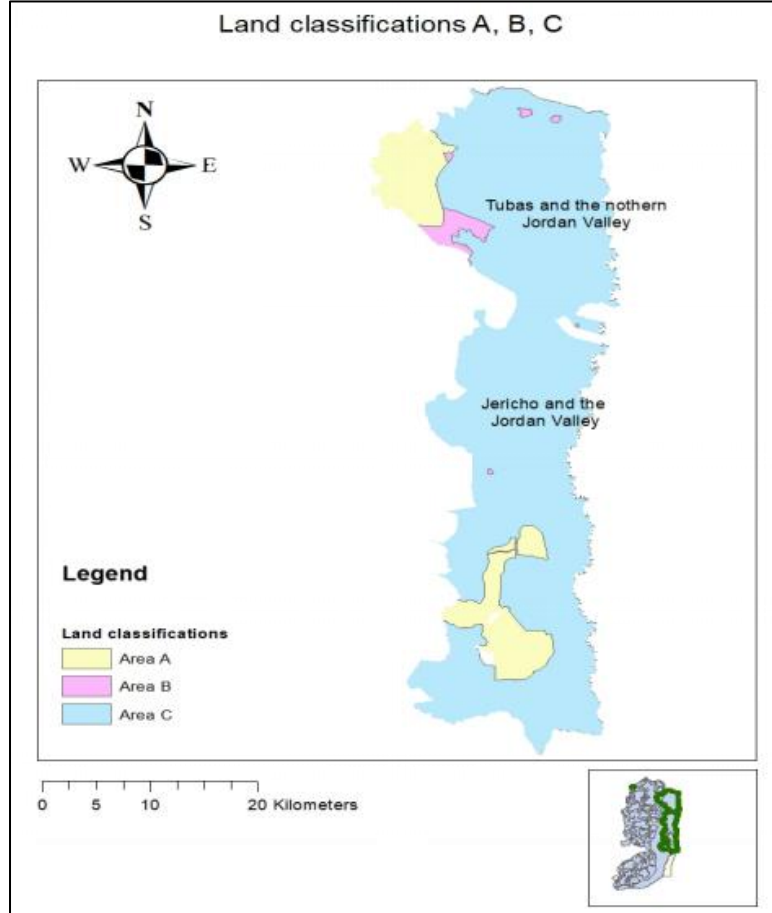
2. تصنيفات الأراضي في الأغوار الفلسطينية:

تكشف الخريطة رقم (3) البنية القانونية المكانية التي تُدار عبرها الأغوار، عبر إبراز اتساع مناطق (ج) مقابل جيوب محدودة من (أ) و(ب). وبذلك فهي تكشف ما يمكن تسميته "هندسة الضبط" التي تجعل التنمية الفلسطينية رهينة إطار مفروض. وهذه القيمة التفسيرية تتقاطع مع خلاصات خبراء التخطيط الذين جعلوا القيود الجيوسياسية أعلى محور في إجاباتهم، بوصفها الأصل الذي يفسّر منع البناء والهدم والتحكم بالموارد.

أما خبراء الإعلام الرقمي فربطوا هذا النوع من الخرائط بوظيفته البرهانية، فهي تحوّل سؤالاً يومياً بسيطاً: لماذا يُمنع مشروع تنموي أو مدرسة أو شبكة أو بئر مياه... إلخ إلى تفسير عقلائي؟ لأن المجال القانوني مصمم لإخضاع الوجود لمنطق الاستثناء كما جاء في اتفاقية أوسلو.

وبهذا تصبح خريطة التصنيفات وفق الاتفاقية جزءاً من الأرشفة القانونية المكانية، وهي الفكرة التي تتقاطع مع دعوات مؤسسة التوثيق الرقمي وإن ظهرت أقل المحاور ترميزاً، لكنها بقيت حاضرة بوصفها مطلباً نوعياً للاستدامة.

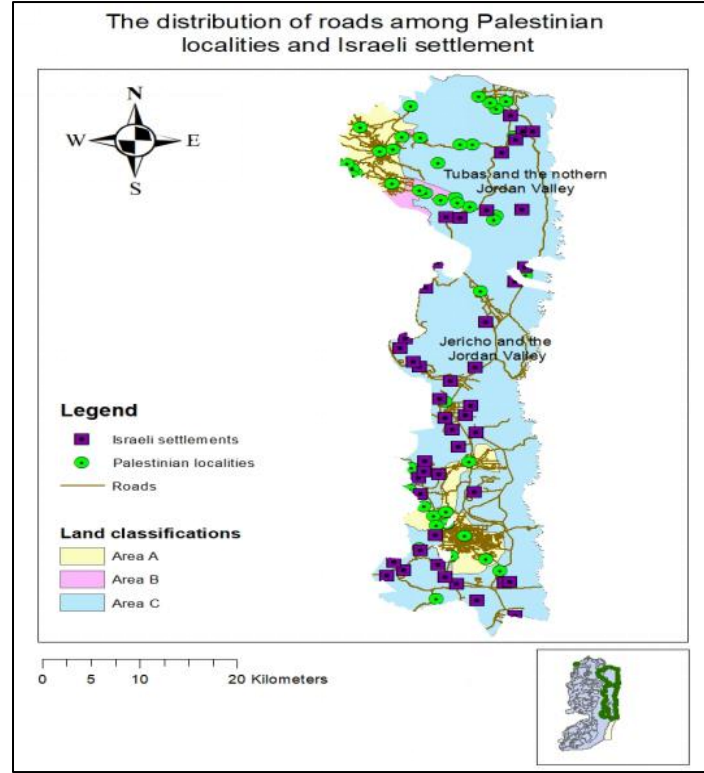
وعند استخدام الصحفي في تقريره المكتوب أو المقروء للخريطة بوصفها مجالا للتوضيح، تصبح مسألة فهم مدى التفوق في السيطرة المكانية أكثر وضوحاً وفهماً، وتبرز للقارئ أو المشاهد حجم المأساة التي يعانيها سكان مناطق الأغوار الفلسطينية؛ لينتقح الهدف من تقريره بنسبة تفوق بكثير فيما لو كان مكتوباً فقط.



شكل 4: التصنيفات المكانية وفق اتفاقية أوسلو في منطقة الأغوار الفلسطينية المصدر: من إعداد المجموعة البحثية بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي (جيومولج)

3. شبكة الطرق بين التجمعات الفلسطينية والمستوطنات:
تُبرز الخريطة رقم (4) شبكة الطرق بوصفها تقنية حكم وتحكم للاحتلال الإسرائيلي، فالطرق تعيد تشكيل الاقتصاد اليومي من قبيل الوصول للخدمات والاستجابة الطارئة وإمكانات التوسع. هنا تتجسد نقطة التقاء واضحة بين مجموعتي الخبراء، فخبراء الإعلام يرون ضرورة تحويل التفاعل الرقمي إلى ضغط مؤسسي عبر ملفات وبرهنة، لا الاكتفاء بالزخم، أما خبراء التخطيط فيرون أن تطوير الإعلام من إخباري لحظي إلى إعلام معلوماتي خرائطي هو ما يمنح السردية قوة ضغط على المستويات كافة، وخاصة الإقليمية والدولي، وبالتالي، تُستخدم خريطة الطرق حجة على أن الحصار ليس نقاط تفتيش فقط، بل بنية اتصال موجهة، تنتج العزل بشكل مستدام.

وهي مادة مثالية لترجمة القيود إلى بنى مادية قابلة للتوثيق والمساءلة. فكثيراً ما يستخدم الإعلاميون مصطلح المعازل، فألى جانب المستعمرات، فإن الطرق - في هندستها وامتداداتها - إنما جاءت هي - أيضاً - لتقوم بفعل التطويق للتجمعات الفلسطينية وتقيد حركتها من جهة، وتوسعها من جهة أخرى. فتظهر خريطة الطرق حجم التشارك ما بين الفلسطيني صاحب الأرض والإسرائيلي في الطرق نفسها، وهذا ما يفسر الرغبة الإسرائيلية في تعزيز الصورة الذهنية للتفوق والبقاء في المكان، بل وتحجيم الفعل الفلسطيني فيه إلى أبعد حد ممكن.

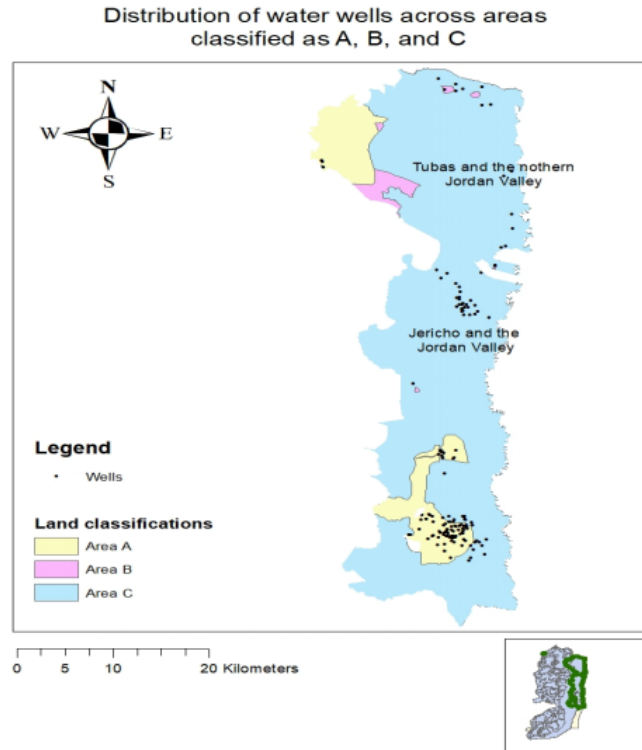


شكل 5: شبكة الطرق ودورها في تشكيل العزل والقيود المكانية في منطقة الأغوار الفلسطينية المصدر: من إعداد المجموعة البحثية بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي (جيومولج)

4. توزيع الموارد (مثال المياه/الآبار) وفقا لتصنيفات الأراضي:

تُظهر الخريطة رقم (5) العلاقة العضوية بين السيطرة القانونية للأرض والتحكم بالموارد الحيوية. فحين تُقرأ الموارد داخل منظومة التصنيفات، يصبح حرمان الفلسطيني من حقوقه المائية أكثر من مجرد أزمة إنسانية، بل نتيجة مباشرة لمنظومة تحكم مكاني، وهذا التفسير ينسجم مع إدراك خبراء التخطيط بأن جوهر الصراع يرتبط بالتحكم بالأرض والموارد ضمن القيود الجيوسياسية، وأن أي تخطيط مقاوم يبدأ من تفكيك هذه البنية. وعلى المستوى الإعلامي، تُعد هذه الخريطة مثلاً مباشراً للنتيجة الأكثر حضوراً لفعل البرهنة البصرية، بوصفها بديلاً عن الخطاب الإنشائي.

فالخريطة - هنا - ليست صورة، إنها جواب بصري عن أسئلة السلطة من قبيل: أين تقع آبار المياه في المنطقة (أ)، أو (ب) أو (ج)؟ من يستطيع الوصول لتلك الآبار؟ ما يشير إلى أن المفاوضات الإسرائيلية كان قد حسب - بدقة - هندسة السيطرة المكانية وربط بين مناطق النفوذ حسب اتفاقية أو سلو وتوزيع تلك الآبار.



شكل 6: العلاقة بين السيطرة على الأرض والتحكم بالموارد الحيوية في منطقة الأغوار الفلسطينية المصدر: من إعداد المجموعة البحثية بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي (جيومولج)

إن القيمة المركزية لكل هذه الأمثلة الخرائطية تكمن في كونها حلقة وصل منهجية بين التوثيق الرقمي والتحليل النوعي عبر برنامج (MAXQDA) والتخطيط المقاوم. فنتائج المقابلات تكشف أن السلاح الأقوى لدى خبراء الإعلام يتمثل في التوظيف البصري للبيانات (26.67%)، يليه تعبئة المشاركة الشعبية (23.33%)، ثم دمج الإعلام في الصمود التنموي (20%)، بينما يؤكد خبراء التخطيط أن مركز الاشتباك يبدأ من القيود الجيوسياسية (37.04%) ثم المحددات الديموغرافية والجغرافية (18.52%) وتقويم فاعلية الإعلام (18.52%). وبذلك تتحول الخريطة إلى منصة تحويل؛ من واقعة إلى بيان، ومن بيان إلى ملف، ومن ملف إلى ضغط تخطيطي حقوقي قابل للتراكم. وهذا هو جوهر السيادة المعلوماتية في أن يصبح المكان الفلسطيني قابلاً للتمثيل البرهاني، وبالتالي قابلاً للدفاع المؤسسي والتخطيط المقاوم.

5. المصادر والمراجع

5.1 المراجع العربية

- بومشقة، ن. (2025). بنية الخطاب الإعلامي حول القضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى في الإعلام الإخباري الإلكتروني: الجزيرة نت والعربية نت نموذجًا. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 13(عدد خاص)، 1-19. <https://doi.org/10.53671/pturj.v13i04.714>
- الرفاعي، ع. (2024). البحوث المختلطة وتطبيقاتها في الدراسات الإعلامية: رؤية تحليلية نقدية. مجلة البحوث الإعلامية، 70(2)، 753-832.
- الشمالية، م. (2014). الإعلام الرقمي الجديد. دار الإعصار العلمي.
- فراج، ل. (2024). فجوة السياسات الاقتصادية الفلسطينية الرسمية والأهلية اتجاه الأغوار (تقرير رقم 162). مركز الدراسات الفلسطينية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2023). منصة توثيق الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس [تقرير دوري]. <https://documentjerusalem.palestine-studies.org/ar/JerusalemGeneralView>

5.2 رومنة المراجع العربية

- Boumechta, N. (2025). The structure of media discourse on the Palestinian issue after Al-Aqsa Flood in digital news media: Al-Jazeera Net and Al-Arabiya Net as a model (in Arabic). Palestine Technical University Research Journal, 13(Special Issue), 1-19. <https://doi.org/10.53671/pturj.v13i04.714>

- Al-Rifai, A. (2024). Mixed research and its applications in media studies: A critical analytical vision (in Arabic). *Journal of Media Research*, 70(2), 753–832.
- Al-Shamaliah, M. (2014). *The new digital media* (in Arabic). Dar Al-I'sar Al-Ilmi.
- Farraj, L. (2024). The gap in official and civil Palestinian economic policies towards the Jordan Valley (Report No. 162) (in Arabic). Center for Palestine Studies.
- Institute for Palestine Studies. (2023). Platform for documenting Israeli violations in the city of Jerusalem [Periodic report] (in Arabic). <https://documentjerusalem.palestine-studies.org/ar/JerusalemGeneralView>

5.3 المراجع الأجنبية

- Abualrob, I., & Yousef, A. (2024). The evolution of Palestinian narrative: 'Mo' as an illustration. *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*, 38(4), 795–818. <https://doi.org/10.35552/0247.38.4.2183>
- Antczak, B. O. (2024). The influence of digital marketing and social media marketing on consumer buying behavior. *Journal of Modern Science*, 56(2), 310–335. <https://doi.org/10.13166/jms/189429>
- B'Tselem. (2023a). Parched: Israel's policy of water deprivation in the West Bank. The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. <https://www.btselem.org>
- B'Tselem. (2023b). Statistics on settlements and settler population in the West Bank. The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. <https://www.btselem.org/settlements/statistics>
- Boyd, D. M., & Ellison, N. B. (2008). Social network sites: Definition, history, and scholarship. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 13(1), 210–230. <https://doi.org/10.1111/j.1083-6101.2007.00393.x>
- Castells, M. (2010). *The rise of the network society* (Vol. 1). Wiley-Blackwell.
- Chadwick, A. (2006). *Internet politics: States, citizens, and new communication technologies*. Oxford University Press.
- Dahlgren, P. (2005). The Internet, public spheres, and political communication: Dispersion and deliberation. *Political Communication*, 22(2), 147–162.
- Du, J., & Ibrahim, F. (2024). A literature review of the impact of social media on academic performance using media richness theory. *International Journal of Infrastructure Research and Management*, 12(2), 119–128.
- Fanack Water. (2024, March 5). Water scarcity and the Israeli occupation: How territorial fragmentation is worsening water stress in Palestine. <https://water.fanack.com/publications/water-scarcity-and-the-israeli-occupation-how-territorial-fragmentation-is-worsening-water-stress-in-palestine/>
- Ferguson, C., Jackson, D., Cleary, M., & Watson, R. (2013). Social media and the new e-professionalism. *Contemporary Nurse*, 45(2), 152–154. <https://doi.org/10.1080/10376178.2013.11002735>
- Gur, H. R. (2013, March 11). PM: Israel must have 'security border' in Jordan Valley. *The Times of Israel*. <https://www.timesofisrael.com/pm-israel-must-have-security-border-in-jordan-valley/>
- Hammack, P. L. (2010). The cultural psychology of the Palestinian youth: Narrative approach. *Culture & Psychology*, 16(4), 507–537. <https://doi.org/10.1177/1354067X10380159>
- Ling, H. (2024). The impact of social media on modern communication: Evolution and future prospects. *Global Media Journal*, 22(72), 471. <https://doi.org/10.36648/1550-7521.22.72.471>
- McCombs, M. E., & Shaw, D. L. (1972). The agenda-setting function of mass media. *Public Opinion Quarterly*, 36(2), 176–187.
- OCHA. (2020, July). Humanitarian impact of Israeli-declared plans to annex parts of the West Bank. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-impact-israeli-declared-plans-annex-parts-west-bank>
- Said, E. W. (1984). Permission to narrate. *Journal of Palestine Studies*, 13(3), 27–42.

- Wasson, H. (2009). [Review of the books Convergence culture: Where old and new media collide by H. Jenkins & Beyond the multiplex: Cinema, new technologies, and the home by B. Klinger]. Film Quarterly, 62(4), 84–85.
- World Bank. (2018). Securing water for development in West Bank and Gaza [Report]. United Nations Information System on the Question of Palestine. <https://www.un.org/unispal/document/securing-water-for-development-in-west-bank-and-gaza-sector-note-by-world-bank/>

Geographically Oriented Digital Media: Toward an Integrative Model for Resistant Planning in the Palestinian Jordan Valley

Mahmoud Khoulouf^{1*}, Faisal Sabah², Ayman Yousif³, Aseel Kmail⁴

¹ Department of Arabic Language and Media, Faculty of Arts and Education, Arab American University, Palestine.

^{2,3} Department of General Culture, Faculty of Arts and Education, Arab American University, Palestine.

⁴ Faculty of Information Technology, Arab American University, Palestine.

* Corresponding Author: Mahmoud.khlouf@aaup.edu

Received: 10/01/2026

Revised: 22/8/2026

Accepted: 14/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.2>

Abstract

This study aims to present a practical, integrative model that links digital media with spatial planning in order to transform digital data from mere media exposure into effective pressure mechanisms and tangible defensive planning strategies for the Palestinian Jordan Valley. To achieve this aim, the researchers adopted a mixed-methods approach combining qualitative and quantitative analysis, using in-depth scholarly interviews as the primary data-collection tool. The interviews were conducted with a representative sample of experts in digital media, spatial planning, and geopolitics, selected through a comprehensive enumeration method.

The qualitative findings indicate that the visual deployment of spatial data (maps and statistics) constitutes the most effective tool. Participants agreed that it can generate cognitive dissonance within international public opinion and provide material evidence that deconstructs countervailing official narratives through rigorous scientific discourse. The results further show that sustaining resilience in the Palestinian Jordan Valley is contingent upon digital institutionalization, through the development of professional planning databases that convert spontaneous documentation into permanent digital archives. Such archives prevent the loss of facts and serve as legal and planning references in international forums.

Keywords: Palestinian Jordan Valley, digital media, resistant planning, digital institutionalization, spatial dimension.

* Corresponding Author



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

التركيب النحوية في الجملة الاسمية ودلالاتها في سورة النور

عماد سعد أبو حسن^{1*}، جميل حسين عياش²

^{1,2} أقسم اللغة العربية والإعلام، كلية الآداب والتربية، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين.

*الباحث المراسل: emad.abuhasan@aaup.edu

Received: 02/05/2026

Revised: 13/05/2026

Accepted: 17/08/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.3>

المخلص

تتناول هذه الدراسة التركيبي النحوية للجملة الاسمية في سورة النور، وتهدف إلى الكشف عن دلالاتها اللغوية والبلاغية، وبيان أثرها في بناء المعنى القرآني. وتتبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى استجلاء العلاقة بين البنية النحوية والدلالة في الجملة الاسمية، والكشف عن الخصائص التركيبية التي تميزها في سورة النور، وما تؤديه من وظائف دلالية وجمالية في سياق النص القرآني. واعتمدت الدراسة المنهج شبه الاستقرائي التحليلي؛ لملاءمته طبيعة البحث، فهو يقوم على استقراء تراكيبي الجملة الاسمية في السورة، ثم تحليلها للكشف عن خصائصها التركيبية ودلالاتها ووظائفها في السياق القرآني، بما يتيح الوقوف على القيمة اللغوية والجمالية لهذه التراكيبي.

وتهدف الدراسة إلى رصد الأنماط التركيبية للجملة الاسمية في سورة النور، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتحليل الأساليب والظواهر اللغوية الموظفة فيها، واستجلاء ما تحمله من معانٍ ودلالات تسهم في فهم النص القرآني فهماً أدق. وتتمثل أهمية الدراسة في إبراز الصلة الوثيقة بين النحو والدلالة، وإظهار أثر التراكيبي النحوية في توجيه المعنى، بما يعزز الفهم الموضوعي للنص القرآني، ويبرز التكامل بين البنية التركيبية والسياق في إنتاج الدلالة، ويؤكد أن فهم الجملة القرآنية لا يتحقق بمعزل عن سياقها العام، وإنما في ضوء العلاقات التي تربط عناصرها داخل النظم القرآني.

الكلمات المفتاحية: التراكيبي النحوية، سورة النور، الجملة الاسمية، السياق القرآني، الدلالة.

1. المقدمة

يعدّ النحو العربي مفتاحاً لفهم النص القرآني؛ فيقوم على فكّ أسرار الإعجاز النحوي في القرآن الكريم، وإيضاح العلاقات بين الكلمات والعبارات، بما يكشف عن دلالات عميقة لا تظهر بالقراءة السطحية. والجملة الاسمية من التراكيبي النحوية، ويُقصد بالتراكيبي النحوية في هذه الدراسة: تأليف الكلمات وربط بعضها ببعض بعلاقات نحوية، وفق قواعد اللغة العربية؛ لتكوين بنية تؤدي معنى معيناً، ويندرج تحتها عدد من الأنماط، كالجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والتركيبي الإضافي، والوصفي. وتتميّز الجملة الاسمية بما قد تؤديه في بعض السياقات من دلالات الثبوت والاستقرار، وما تكشف عنه من وظائف بلاغية، منها التوكيد، والتقريب، والقصر.

وتُدرس هذه التراكيبي في ضوء السياق القرآني، ويُقصد به في هذه الدراسة مجموع العناصر اللفظية والمعنوية المحيطة بالتركيبي، وما يسبقه وما يلحقه من آيات وعبارات، فضلاً عن السياق العام للسورة وموضوعها؛ لما للسياق من أثر في تحديد المعنى المراد، والكشف عن العلاقات الدلالية بين أجزاء النص. أما الدلالة، فيُقصد بها المعنى الذي يؤديه التركيبي النحوي في سياقه، وما ينشأ عن بنائه وترتيب عناصره من معانٍ ظاهرة أو إحياءات بلاغية، فلا يُنظر إلى التركيبي بمعزل عن السياق الذي ورد فيه، وإنما يُكشف عن دلالاته من خلال تفاعل البنية النحوية مع السياق القرآني (الجرجاني، 1992، ص44-49).

* الباحث المراسل

وتستأثر سورة النور بأهمية خاصة؛ فهي سورة مدنية تناولت الأحكام التشريعية، وعالجت قضايا اجتماعية وأخلاقية، وأسست لمبادئ العفة والطهارة والعدالة، وقد اتسم خطابها القرآني بغناء بلاغي وتنوع أسلوبه، أسهم في ترسيخ مقاصدها في نفوس المتلقين، وكان للتركيب الاسمية حضوراً بارزاً فيها، فقد تكررت بصور شتى لخدمة المعنى وإحكام دلالاته (الصابوني، 1981، 2، ص 324-325). ومن هنا تتحدد إشكالية البحث في السؤال الآتي: كيف وظفت سورة النور التركيبيات النحوية في الجملة الاسمية لخدمة دلالاتها التشريعية والبلاغية؟

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن صور الجملة الاسمية في سورة النور، وتحليل هذه التركيبيات النحوية، وتفسير دلالاتها السياقية، وبيان أثرها في إبراز المعاني التشريعية والدلالية في سورة النور، وأثرها في ذهن المتلقي. وتأتي أهمية الدراسة في أنها تربط بين الجانب التركيبي والدلالي في النص القرآني، وتبرز الخصائص الأسلوبية لسورة النور، وتساهم في إغناء الدراسات التطبيقية في القرآن. واختارت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، القائم على استقراء تركيب الجملة الاسمية في سورة النور، وترتيبها وفق هيكل الدراسة، ثم تحليلها لبيان دلالاتها المعنوية، وأثرها في إبراز المعنى وجماليته؛ فاقتضت الدراسة تحديد مفهوم الجملة الاسمية في كتب النحو والبلاغة، وبيان خصائصها التركيبية والدلالية، فكانت غاية البحث التي انصبّت على الكشف عن العلاقات الخفية بين الجملة الاسمية وفضاءات سورة النور، دافعاً إلى استقصاء تلك التركيبيات اللغوية، ووصف العلاقات بين التركيب النحوي والدلالة، لتجلية مظاهر الإعجاز البياني في هذه السورة.

2. مفهوم الجملة الاسمية في كتب النحو والبلاغة

تعدّ الجملة الاسمية من أهم التركيبيات اللغوية في العربية، فقد شكّلت محوراً رئيساً في مباحث النحو والبلاغة على السواء، لما تنطوي عليه من دلالات تركيبية ودلالية تميّزها عن الجملة الفعلية. وقد أولى النحويون الأوائل، وعلى رأسهم سيبويه (ت 180 هـ)، اهتماماً خاصاً بتحديد خصائصها التركيبية، فيما ركّز البلاغيون على ما تمنحه من ظلال معنوية تتصل بالدوام والثبوت. والجملة الاسمية هي الجملة التي تبدأ باسم، وتتكوّن من ركنين أساسيين، هما: المبتدأ والخبر، من غير أن يكون للفعل فيه حضوراً أصيلاً. قال سيبويه في الكتاب مشيراً إلى الجملة الاسمية بفكرة الإسناد: "هذا باب المسند والمُسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدأً. فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو في قولك عبد الله أخوك" (سيبويه، 1988، 1، ص 23)، فمعيّار الاستقلال عند سيبويه هو اكتمال المعنى بوجود ركنين اسميين. ثم جاء الرّجّاج (ت 311 هـ) فعمّق النظر في هذا الباب، إذ رأى أنّ الجملة الاسمية تدل على الثبوت خلافاً للجملة الفعلية التي تدل على التجدد والحدوث (الرّجّاج، 1988، 1، ص 44).

أمّا ابن جني (ت 392 هـ) فقد أشار إلى أنّ "الاسمية" ليست مجرد بناء نحوي، بل لها أثر في المعنى، إذ ترتبط بدلالة الإسناد نفسه (ابن جني، د. ت، 3، ص 101).

وخلاصة القول، من خلال استقراء كلام النحاة حول الجملة الاسمية، بأنها تقوم على ركنين أساسيين: المبتدأ والخبر، وقد يرد المبتدأ ومعه ما يسدّ مسدّ الخبر فيكتمل به المعنى، وبذلك تُعدّ الجملة الاسمية إطاراً تركيبياً واسعاً يضم أنماطاً متنوّعة من الصياغة والمكونات. فهي في حقيقتها قائمة على المسند إليه (المبتدأ، وهو المحكوم عليه)، والمسند (الخبر)، وهو الذي تتحقّق فيه الفائدة، ويُسنَد إلى المبتدأ.

أمّا البلاغيون فتناولوا الجملة الاسمية من زاوية وظيفتها الأسلوبية، فجعلوها قرينة على إفادة الثبوت والاستقرار. يقول السكاكي (ت 626 هـ) في مفتاح العلوم: "الاسم يدل على الثبوت، والفعل على التجدد، فكانت الجملة الاسمية أدلّ على الدوام من الفعلية" (السكاكي، 1987، 1، ص 135).

ويلاحظ أنّ البلاغيين ركّزوا على الفرق بين التعبير بالفعل والاسم من حيث الدلالة الزمنية والنفسية، فالتعبير بالاسمية يشعر بأنّ الحكم مستمر أو لازم، بخلاف الفعلية التي قد توحى بالحدوث المتجدد. ويظهر ذلك جلياً في تطبيقاتهم على النص القرآني، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: 35]، حيث أشار الرازي (ت 606 هـ) إلى أنّ العدول عن الفعلية إلى الاسمية دلّ على أنّ وجود السماوات والأرض قائم بالله تعالى على سبيل الدوام والثبوت (الرازي، 1981، 23، ص 224).

وخلاصة القول: إذا كان النحويون قد اکتفوا بتحديد المكونات الأساسية للجملة الاسمية، فإنّ البلاغيين تجاوزوا ذلك إلى الكشف عن أسرارها الدلالية. فالنحوي ينظر إلى الجملة الاسمية بوصفها تركيباً يتكوّن من مبتدأ وخبر، أو ما يقوم مقامهما، في حين ينظر البلاغي إليها بوصفها أداة تعبيرية ذات أثر خاص في إيصال المعنى. ويجتمع الفريقان عند الإقرار بخصوصيتها في مقابل الجملة الفعلية.

3. الخصائص التركيبية والدلالية للجملة الاسمية

تُعَدُّ الجملة الاسمية من أهم التراكيب النحوية التي شكَّلت محوراً لاهتمام النحاة والبلاغيين؛ لما تنفرد به من خصائص تركيبية ودلالية. فمن الناحية التركيبية، تقوم على ركنين أساسيين، هما المبتدأ والخبر، وقد نصَّ سيبويه على أنها "كلام مستقل يقوم على مبتدأ يُسند إليه خبر" (سيبويه، 1988، 1، ص 23). وتمتاز الجملة الاسمية عن غيرها بثبات أركانها وقلة تعقيدها، مع جواز دخول أدوات التوكيد أو النفي أو الاستفهام، عليها، ما يوسع دائرة دلالتها (الزمخشري، 2004، ص 48). ومن الناحية الدلالية، فإنها - كما أوضح ابن جني - ليست مجرد بناء نحوي، بل هي وعاء لمعنى الحكم نفسه، يرتبط الإسناد فيها بدلالة الثبوت والاستقرار، خلافاً للجملة الفعلية التي تدل على الحدوث والتجدد (ابن جني، د. ت، 3، ص 101). وقد عمَّق عبد القاهر الجرجاني هذا التصور عندما بيَّن أن البلاغة تنشأ من نسبة المسند إلى المسند إليه، لا من الألفاظ المفردة، فجعل الجملة الاسمية أداة لإفادة المعنى في صورته الكاملة (الجرجاني، 1992، ص 52-53). فظهر جلياً من كل ما سبق أن الخصائص التركيبية للجملة الاسمية متداخلة مع خصائصها الدلالية، فيؤدِّي ثبات البنية إلى تعزيز معنى الدوام والرسوخ، ما يجعلها أداة رئيسة في التعبير عن القضايا الكلية والحقائق العامة.

4. التراكيب النحوية للجملة الاسمية في سورة النور ودلالاتها

تعدُّ سورة النور من السور القرآنية الغنية بالتراكيب النحوية المتنوعة، وبخاصة الجملة الاسمية التي جاءت في سياقات متعددة، تخدم المعنى العقدي والتشريعي والبلاغي، وتسهم في ترسيخ مقاصده في نفوس المتلقين؛ والجملة الاسمية -أيضاً- تحمل دلالات الثبوت والاستقرار، بخلاف الجملة الفعلية التي تدل على الحدوث والتجدد (السامرائي، 2000، 1، ص 15-16. بتصرف). والجملة الاسمية تقوم في أصلها على المبتدأ والخبر؛ فالمبتدأ: "كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه الكلام. والمبتدأ المبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه (سيبويه، 1988، 2، ص 126)، وعند ابن هشام: "هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان" (ابن هشام، 1964، 2، ص 420). ويقصد هنا بتصدر الاسم للجملة أن يكون ركناً إسنادياً فيها إذ يقول: "مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه؛ فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو "أقامم الزيدان، وأزِيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائماً" اسمية (ابن هشام، 1964، 2، ص 421).

نلاحظ من حديث النحاة أن قضية الإسناد هي الأساس في تشكيل القاعدة النحوية، فالمسند إليه والمسند يمثلان ركني الجملة الاسمية وتوافرهما شرط كافٍ لقيام الجملة والتي يبنى النحاة عليها تحليلهم، والدليل على ذلك أنهم ينظرون إلى هذين الركنين على أنهما عماد الجملة، وما عداهما فضلة، يُستقلُّ الكلام دونه، فالمبتدأ الركن الأول للجملة الاسمية، "والخبر هو الركن الثاني فيها، وهو اسم مرفوع يُخبر عن المبتدأ، ويتم معنى الجملة، ورافعة المبتدأ" (مطرجي، 2008، ص 156). وقد يأتي الخبر على ثلاثة أنواع: مفرد، وجملة، وشبه جملة.

وفي هذا المبحث تناول الباحثان الصور الرئيسية للجملة الاسمية كما وردت في سورة النور، مع بيان تراكيبها النحوية، ودلالاتها السياقية التي تتناسب ومقاصد السياق القرآني:

4.1 المبتدأ، والخبر المفرد:

المبتدأ، هو الاسم الصريح أو المؤول به، المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به (أبو المكارم، 2007، ص 24). أما الخبر المفرد، فيعرّف بأنه ما ليس جملة، أو شبه جملة، ويكون على هيئة اسم ظاهر، ويتطابق مع المبتدأ في الأفراد والتنبيه والجمع، وفي التذكير (ابن يعيش النحوي، 2001، 1، ص 87). ومن خلال قراءتنا لسورة النور، وجدنا أن الآيات التي وقع فيها الخبر اسماً مفرداً كثيرة -نوعاً ما- ومن ذلك:

- قوله تعالى: {وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [النور: 4]:

في هذا الاستعمال القرآني جاء المبتدأ اسماً ظاهراً (اسم إشارة)، وذلك في قوله (أُولَئِكَ)، الذي يستخدم للإشارة إلى البعيد إيذاناً ببعد منزلتهم في الشر والفساد، أي أولئك المحكوم عليهم بالفسق والخروج عن الطاعة والتجاوز عن الحدود، الكاملون فيه كأنهم المستحقون لإطلاق اسم الفاسق عليهم لا غيرهم من الفسقة (أبو السعود، د. ت، 6، ص 158)، فالفاسق انتهك ما حرّم الله، وانتهك عرض أخيه، وأقدم على رمي الآخرين في أعراضهم، وقذف محصناتهم، وهذا من كبائر الذنوب.

وقد أسند المبتدأ إلى خبر مفرد معرفة وهو (الْفَاسِقُونَ)؛ للدلالة على أولئك الذين يشتمون العفاف من حرائر المسلمين، فيرمونهم بالزنا، ثم لم يأتوا على ما رموهنّ به من ذلك بأربعة شهداء عدول، فأولئك هم الذين خالفوا أمر الله، وخرجوا من طاعته، ففسقوا عنها (الطبري، 1994، 5، ص 395)؛ فحق وصفهم بالفاسقين. كما أن ضمير الفصل (هُم) وقع هنا بين المبتدأ والخبر، ففائدته الدلالة على الوارد بعده خبر، وللتوكيد والاختصاص والقصر، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، وقد أفاد ضمير الفصل (هو) توكيد التوبيخ واختصاره على الفاسقين، "والمبالغة في شناعة فسقهم حتى كأن ما عداه من الفسوق لا يعدّ

فسقاً" (ابن عاشور، 2000، 18، ص159). قد يجادل بعض الناس في أن بعض الكافرين استطاعوا تحقيق الجاه والمال والقوة في الأرض، إلا أن الله تعالى ساق الحديث بأداة التوكيد "إِنَّ"؛ لإثبات أن سلطانهم لن يدوم، فهو زائل. فالجملة الاسمية في هذه الآية تدل على تثبيت صفة الفسق فيهم على وجه الدوام، مع حصر الوصف فيهم للتوبيخ والذم، والإشارة إلى بعدهم عن رحمة الله وهدايته.

- قوله تعالى: {فَشَهِدُوا أَحَدَهُمْ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ} [النور:6]:

تتحدث الآية عن حكم شرعي (اللعان)، وهو خاص بحالة اتهام الزوج لزوجته بالزنا، مع عدم وجود شهود، فعليه أن يقسم أربع مرات بالله على صدقه في اتهامه، وتأتي زوجته فتدفع عنها التهمة بأربع شهادات على أنه كاذب، ففي النص القرآني الكريم، جاء المبتدأ (شهادة) مفرداً ومعرفاً بالإضافة وهو (أَحَدَهُمْ)، والخير معرفاً بالإضافة وهو (أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ) وهذه الجملة اسمية تدل على التوكيد والثبات، وتبين بدقة مقدار الشهادة المطلوبة شرعاً من الزوج في مقام اللعان، فتكرار لفظ (شهادة) أربع مرات يحمل دلالة تأكيدية عظيمة، تحمل المتكلم مسؤولية جسيمة أمام الله تعالى، وتضفي على القول طابع الجدية والخطورة، فلم تكنف الآية بشهادة واحدة، بل كررها أربعاً توكيداً (الزمخشري، 1998، 3، ص267)، ما يعكس دقة التعبير القرآني، وتكامله بين المعنى واللفظ؛ ففق قوله - سبحانه - {إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ} جاء التوكيد باللام إلى جانب "إِنَّ" وفي ذلك حكمة الله، وإيقاظ لضمير الزوج ليشهد بالصدق، فإذا به يشهد أربع شهادات أنه صادق، ونلاحظ أن الآية عبّرت بصدق للدلالة على أهمية الصدق في العلاقة الزوجية. قال ابن عاشور: "إنها تقوية الأيمان الأربع باستنكار ما يترتب على إيمانه؛ إن كانت غموساً، من الحرمان من رحمة الله" (ابن عاشور، 2000، 18، ص165). فالقيمة الدلالية للجملة الاسمية تكمن في بيان حكم اللعان مع شروط الشهادة.

- قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ} [النور:11]:

جاء المبتدأ في هذا السياق القرآني معرفة، وهو الضمير المنفصل (هُوَ)، في حين جاء الخبر نكرة (خَيْرٌ)، ويسهم هذا التركيب في إفادة الاختصاص والقصر الحقيقي، فورد المسند إليه ضميراً منفصلاً (هُوَ) دالاً على الغائب، وجاء المسند اسم نكرة (خَيْرٌ)، وذلك لأن الإخبار بالنكرة كشف ما كان مجهولاً عن السامع، والنفس تتشوق إلى التفصيل بعد الإجمال" (السامرائي، 2000، 2، ص276). لقد أفاد الضمير المنفصل - هنا - التخصيص والاهتمام، فكأن الخطاب يشير مباشرة إلى الحدث الذي ملأ السامعين قلقاً؛ ليؤكد أن الذي ألقاهم إنما هو خير محقق لهم. أما الإخبار بالنكرة ففيه إيهام مقصود للتشويق، وكشف لما كان مجهولاً، فجاء الخبر بوحى من السماء؛ لتبرئة أم المؤمنين بوحى من السماء، وفضح المنافقين، وإظهار عناية الله بالمؤمنين. وجاء التركيب في صدر الآية مؤكداً بـ "إِنَّ"؛ للتأكيد على أن ما قيل في السيدة عائشة - رضي الله عنها - ما هو إلا إفك وكذب، والتوكيد بكونهم عصابة هو من باب التحقير لشأنهم؛ كونهم فعلوا شيئاً شنيعاً، فقلبوا الخير قلباً دون أن يتحرّوا الصدق في أقوالهم. فقد جاء التوكيد بالجملة الاسمية (هُوَ خَيْرٌ)، وفي ذلك إظهار لبراءة أم المؤمنين وشرورها، وتشديد الوعيد فيمن تكلم بما أحزن أم المؤمنين - رضي الله عنها - لذا جاء بالجملة الاسمية إلى جانب (أَنَّ) لنفي الفرية وإثبات العفة والشرف.

- قوله تعالى: {وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ} [النور:12]:

جاء التركيب القرآني في هذه الآية متصداً باسم الإشارة "هذا" إشارة للقریب، وهو المبتدأ، وخبره "إفك" نكرة، والبدء باسم الإشارة فيه توبيخ على عدم إعمالهم النظر في تكذيب قول ينادي حاله ببهتان، وعلى سكوتهم عليه وعدم إنكاره (ابن عاشور، 2000، 9، ص175)، وفيه - أيضاً - توجيه ذهن السامع مباشرة إلى المقصود، فيحدده ويجعله ملموساً في الذهن وكأنه حاضر أمامه منطور بالعين، ما يعمق أثر الحكم الذي سيُسند إليه، قال الرازي: "وإيراد اسم الإشارة يشعر بأنهم جعلوا ذلك الكلام حاضراً بين أيديهم، وأكدوا الحكم عليه بأنه إفك ظاهر البطان" (الرازي، 1981، 23، ص178).

والجملة الاسمية - هنا - تفيد الثبوت والاستقرار في الحكم؛ فكانهم يقررون على سبيل القطع واليقين أن ما نُسب إلى أم المؤمنين "إفكٌ مبين"، وليس مجرد دعوى عابرة. فالنص القرآني في هذا التركيب - الجملة الاسمية المتصدرة باسم الإشارة "هذا" تأكيد على براءة أم المؤمنين - رضي الله عنها - أما الخبر "إفكٌ" المنعوت بـ "مبين" فقد أفاد التوكيد بالصفة "مبين" التفتيح والتهويل، "فالإفك أسوأ الكذب" (البكري، د.ت، ص29). وبما أن الله - سبحانه وتعالى - أنكر حادثة الإفك، فوجب على كل مسلم أن ينكره، ويخرج الشك من قلبه؛ فهي إفك مبين. وهنا تظهر دلالة الجملة الاسمية في أنها تحاكي طبيعة الاتهام، وتكشف شناعته.

- قوله تعالى: {فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ} [النور:13]:

تتكوّن بنية هذه الآية من مبتدأ معرفة جاء في صيغة اسم الإشارة (أُولَٰئِكَ) والكاف للخطاب، ومن خبر معرف بـ (ال) تمثل في لفظ (الْكَاذِبُونَ) وهو خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، واسم الإشارة (أُولَٰئِكَ) الذي يستخدم للإشارة إلى البعيد، والبعد إما أن يكون حسبياً، وإما أن يكون معنوياً، والمعنوي قد يكون في الخير، وقد يكون في الشر، والمراد به - هنا - البعد في الشر دلالة على حقارتهم وقلّتهم، واسم الإشارة مبهم يمكن أن يُطلق على أي شيء، وقد ورد في الكتاب بالاسم المبهم "أما الأسماء المبهمة فنحو: هذا، وهذه، هذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وتلك، وذا، وتلك، وأولئك وما أشبه ذلك إنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته" (سبويه، 1998، 2، ص5).

لقد أفاد أسلوب الحصر في الآية المبالغة في وصفهم بالكذب، للدلالة على شدته وفضاعته، حتى كأن الكذب قد انحصر فيهم، فصاروا أحق من اتصف به. وجاء المبتدأ اسم إشارة (أُولَٰئِكَ)؛ لزيادة تمييزهم بهذه الصفة، وليحذر الناس من أمثالهم (ابن عاشور، 2000، 1، ص176)، وجاء الخبر معرفاً بـ (ال)، فإنه لم يقل: (فأولئك كاذبون) أو (من الكاذبين)، بل قال: {فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ

الْكَاذِبُونَ} دلالة على استغراق جنس الكذب وثبوته فيهم، فلا يعدّ غيرهم من الكاذبين. فاختيار لفظ (الكاذبون) دون غيره؛ لأنّ الكذب أقبح صفة يتّصف بها الإنسان، فكما أنّ فعلهم هذا قبيح اختير لهم الوصف القبيح، كما أنّ مجيء الخبر اسم فاعل مشتق يفيد ثبوت صفة الكذب وتمكّنها منهم، بما يوحي باستقرار هذه الصفة ولزومها لهم. ومن ثمّ جاءت الجملة الاسمية بما تحملها من دلالة على الثبوت مناسبة لمقام التوبيخ والزجر، لما تضمّنته من تفرّيع شديد للذين سمعوا الإفك ولم يبادروا إلى دفعه وإنكاره، فكان في هذا الأسلوب زجرٌ بليغٌ وتحذيرٌ من الوقوع في مثل هذا السلوك.

- قوله تعالى: {سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ} [النور:16]:

وردت هذه الآية في سياق الحديث عن حادثة الإفك، حينما خاض بعض الناس في عرض أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- فجاء الردّ من القرآن الكريم بالتنزيه والتبرئة القاطعة (سُبْحَانَكَ) أي سبحان الله أن يقال هذا الكلام عن زوجة رسول الله الطاهرة البريئة، فإن هذا الافتراء كذب واضح، عظيم الجرم (الصابوني، 1981، 18، ص329). فالآية تقطع الطريق أمام أية شبهة، وتقرّر أن ما قيل إنما هو محض افتراء.

وجاء التركيب القرآني في هذه الآية الكريمة متصدراً بالمبتدأ اسم الإشارة للقريب (هَذَا)، و(هَذَا) يشير به للدلالة على أن المشار إليه قريب، فهذا الذي تشيرون إليه، أو تسمعون عنه ما هو إلا (بُهْتَانٌ عَظِيمٌ)، وبخبر موصوف نكرة (بُهْتَانٌ). فالبنية النحوية (المبتدأ، الخبر، الصفة) جاءت موجزة، محكمة، تحمل دلالات قوية: تقييد الثبوت؛ فالحكم حقيقة ثابتة أنه بهتان عظيم، والتهويل في الأمر؛ فمجيء الخبر نكرة ثم توكيده بالصفة (عَظِيمٌ) إظهار براءة أم المؤمنين -رضي الله عنها- وهذا مسوق للتوبيخ على تناقلهم الخبر الكاذب (ابن عاشور، 2000، 18، ص180).

- قوله تعالى: {ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} [النور:27]:

ورد المبتدأ اسم إشارة للبعيد (ذَلِكُمْ)، وهو مكوّن من "ذا" الدالة على الإشارة، و "لام البعد"، و "كاف الخطاب"، وميم الجمع، والخبر نكرة (خَيْرٌ). والخطاب بالكاف جاء مطابقاً يعمّ الجميع على قدر واحد (السامرائي، 2000، 1، ص101)، فهو موجّه إلى المؤمنين؛ رجالاً ونساء، ممن يدخلون البيوت.

فالجملة الاسمية جاءت لتقرير الحكم على وجه الاستقرار والثبوت، فعدم دخول البيوت بغير إذن، أمر ثابت للمؤمنين، فيه حماية لهم؛ فالجملة تتسجم مع هدف الآية وهو التقرير والتوكيد.

- قوله تعالى: {هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ} [النور:28]:

تأتي هذه الآية في باب آداب الاستئذان والدخول على البيوت، وتحديداً عندما لا يُسمح فيها بالدخول، أو لا يُعطى الإذن، فإن قال لكم أهل البيوت التي تستأذنون فيها: ارجعوا، فلا تدخلوها، "هو أزكى لكم"؛ فرجوعكم عنها إذا قيل لكم ارجعوا، ولم يؤذن لكم بالدخول فيها، أظهر لكم عند الله (الطبري، 1994، 5، ص416).

وفي هذا التركيب النحوي ورد المبتدأ معرفة (ضمير)، وخبره نكرة، فعبارة "هُوَ أَزْكَىٰ" تتكون بنيتها من مبتدأ جاء ضميراً منفصلاً "هو" الذي يعود على الرجوع عن البيوت التي لم يؤذن لكم بالدخول فيها، في حين خبره ورد نكرة مفردة وهو "أزكى". والضمير "هو" اسم يكتئ به عن المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، وله صيغة ثابتة للمفرد والجمع وفي الاتصال بما قبلها، أو الانفصال عنه من الأسماء والأفعال والحروف أيضاً (فياض، 2005، ص26، 27).

فدلالة الجملة الاسمية - هنا - تقرير أنّ علم الله الشامل لأفعال العباد على وجه الدوام والثبوت، وأن أدب الاستئذان والرجوع أصلٌ ثابت يحقق الطهارة للمجتمع واستقامة التعامل.

- قوله تعالى: {وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ} [النور:32]:

ففي هذه الآية الكريمة جاء المبتدأ معرفة؛ لفظ الجلالة (الله)، وجاء الخبر (وَاسِعٌ) و(عَلِيمٌ) متعدداً من غير عطف، لعدم وجود تغاير في المعنى، والخبر - هنا - وإن كان متعدداً من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى (ابن يعيش النحوي، 2001، ج1، ص89)، فالسعة لا تنفصل عن العلم، لأن العطاء المطلق لا يكون على كماله إلا إذا كان قائماً على العلم المحيط. ولهذا لم يُعطف بين الخبرين، للدلالة على أن المعنى واحد مندمج في كمال الذات الإلهية.

وينطوي تحت هذه الصورة أيضاً -المبتدأ، والخبر متعدّد.

- قوله تعالى: {وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [النور:18]، فقد ورد المبتدأ معرفة؛ لفظ الجلالة (الله)، والخبر المتعدّد (عَلِيمٌ، حَكِيمٌ)، فالجملة الاسمية هنا دلت على الثبوت والاستمرار؛ فعلم الله وحكمته صفتان دائمتان له، ليستا منقطعتين.

وقوله تعالى: {وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [النور:21]، فالمبتدأ معرفة؛ لفظ الجلالة (الله)، والخبر المتعدّد (سَمِيعٌ، عَلِيمٌ)، والدلالة - هنا - تخمن في تحذير المؤمنين من اتباع خطوات الشياطين؛ فحركات الإنسان وأقواله وخواتمه تحت مراقبة الله، فما يخفى عليه شيء لا يعلمه.

وقوله تعالى: {وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} [النور:22]: والجملة الاسمية مكوّنة - هنا - من مبتدأ لفظ الجلالة (الله)، والخبر (غَفُورٌ، رَّحِيمٌ)، فالتركيب النحوي أفاد أن المعنى محصور في الله تعالى، وكان المغفرة والرحمة خاصة به سبحانه.

- قوله تعالى: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [النور:35]:

ففي هذه الآية الكريمة جاء المبتدأ اسم معرفة؛ لفظ الجلالة (الله)، والخبر معرفاً بالإضافة وهو (نُورُ السَّمَاوَاتِ)، وهذه الصيغة جملة اسمية تدل على الثبوت والاستمرار؛ فتقرر أن الله تعالى هو نور السماوات والأرض؛ فهو هاديها ومدبرها ومظهر وجودها،

وهذه حقيقة ثابتة لا تتغير، فالجملة الاسمية جعلت المعنى مطلقاً لا يحدده زمان، لا على سبيل الحدوث العارض، بل على سبيل الثبوت المستمر. وقد نبّه الزمخشري إلى أن النور - هنا - بمعنى الهداية، فجاءت الجملة الاسمية لتدل على دوام هداية الله لعباده، لا على تجددها فحسب (الزمخشري، 1998، 3، ص306).

وذهب الرازي إلى أن التعبير بهذه الصيغة أفاد أن وجود السماوات والأرض قائم بالله تعالى، وأنّ النور كناية عن الإظهار والإيجاد؛ لذا كان لازماً أن يأتي بصيغة جملة اسمية تقرّر الدوام (الرازي، 1981، 23، ص188). فيما يؤكد ابن عاشور أن الجملة الاسمية - هنا - تفيد الملازمة؛ أي أن النور صفة ثابتة لله تعالى لا تنفك عنه. وهكذا تتضح بلاغة الجملة الاسمية في تقرير الحقائق الكلية الكبرى التي لا يعترئها تغيير.

- قوله تعالى: {وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [النور:35]:

ففي هذا الاستعمال القرآني جاء المبتدأ اسماً ظاهراً، وذلك في لفظ الجلالة (الله)، وقد أسند إلى خبر مفرد نكرة، وهو (عَلِيمٌ)؛ فخير المبتدأ هو الذي يستقيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب (ابن يعيش، 2001، 1، ص90). فالمبتدأ معلوم عند المخاطب، والمجهول هو الخبر (السامرائي، 2000، 1، ص154)، فالمسند إليه لفظ الجلالة (الله) معلوم عند المخاطب، فجاء بالخبر (عليم) ليمت معنى الفائدة، فهناك علاقة دلالية واضحة تربط الخبر بالمبتدأ وهي انفراد سبحانه وتعالى بالعلم والمعرفة دون شريك له.

فالجملة الاسمية - هنا - تفيد الاستغراق والاختصاص والتفرد، فعلم الله محيط بكل شيء صغيراً كان أم كبيراً، ظاهراً أم باطناً.

- قوله تعالى: {وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ} [النور:39]:

في النص القرآني الكريم، جاء المبتدأ لفظ الجلالة (الله) مفرداً معرفاً بـ ال، وجاء الخبر معرفاً بالإضافة وهو (سَرِيعُ الْحِسَابِ) وهذه الجملة جملة اسمية تدل على الثبوت والدوام، وإضافة (الحساب) للخبر أفاد تخصيصاً وتعظيماً، والله وحده هو الذي يملك هذه القدرة المطلقة.

وفي هذه الآية الكريمة وقع المبتدأ والخبر معرفتين، جاء في معاني النحو: "وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً، كقولك: (زيد المنطلق)، و (الله نبينا)، و (محمد نبينا)، ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ" (السامرائي، 2000، 1، ص168).

وفي مثل هذا التركيب يؤكد السياق القرآني على صفة سرعة الحساب لله تعالى على وجه الثبوت والدوام، وينبه السامع إلى أن الحساب لا مهرب منه، وليس بعيداً ولا معقداً، بل يسير ببسر وسرعة لا تعجز الله عز وجل.

- قوله تعالى: {وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرَضُونَ} [النور:48]:

ورد المبتدأ في الآية الكريم نكرة (فَرِيقٌ)، والخبر - أيضاً - نكرة (مُعْرَضُونَ) في سياق جملة شرطية ظرفية يتبعها جواب مقترن بـ "إذا" الفجائية؛ للدلالة على عمومية صفة الإعراض، ووقوعها فور الدعوة، "إذا فريق منهم يعرضون عن التحاكم إلى شرع الله، لأنهم لا يرضون إلا بما يوافق أهواءهم (الصابوني، 1981، 2، ص345).

فالتركيب النحوي - هنا - ليس فقط أداة لتوصيل المعنى، بل هو وسيلة بلاغية لإظهار الصفة العامة للإعراض، ووقوعها الفوري عند الدعوة إلى التحاكم الشرعي؛ فهي تدل على وقوع الحدث، والإعراض عند بعضهم مباشرة.

- قوله تعالى: {أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [النور:50]:

جاء المبتدأ في هذه الآية اسم إشارة (أُولَئِكَ) الذي يستخدم للإشارة إلى البعيد؛ دلالة على دنو مكانة الظالمين وبُعد منزلتهم في الدار الآخرة، "وبين خوفهم أن يحيف عليهم الرسول ويظلمهم، وليس الرسول بالذي يظلم، بل هم الظالمون، فالقصر الحاصل من تعريف المبتدأ والخبر ومن ضمير الفصل حصر مؤكّد؛ أي هم الظالمون، لا شرع الله ولا حكم رسوله، فقد أفاد ضمير الفصل أن المؤمن عالم أن الله تعالى، هو الحق المبين منذ كان في الدنيا، لا أنه يحدث له علم ذلك يوم القيامة. وبذلك فإن فيه ما يدفع إنكار المنكرين، ويبعدهم عن التشدق (ابن عاشور، 2000، 18، ص273). واسم الإشارة استعمال - هنا - مجازاً لتحقيق اتّصافهم بالظلم، فهم يقيسون الناس حسب ما يقيسون به أنفسهم، فلما كانوا أهل ظلم ظلّوا بمن هو أهل الإنصاف أنه ظالم" (ابن عاشور، 2000، 1، ص273). ولا يخفى قصر الظلم على أولئك الذين يخشون من ظلم الرسول لهم؛ فحقّق الإيغال في وصفهم بالظلم، وصفاً لهم في الرد عليهم ليبقي ثبوته فيهم، وجاء الخبر مشتقاً بلفظ (اسم فاعل)، محولاً بالمعنى إلى الصفة المشبهة؛ ليدلّ على ثبات هذه الفكرة في ذهنهم. فاسم الإشارة، وهو المسند إليه، (أُولَئِكَ) أكّد الحكم بالظلم على أولئك؛ زيادة في الإيضاح والتقرير، وتأكيد اختصاصه بالمسند (الظالمون).

- قوله تعالى: {وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلَحُونَ} [النور:51]:

تأتي هذه الآية ضمن سلسلة الأوامر والنواهي تحديداً في ختام وصف المؤمنين المتقين والمتمسكين بأدب الاستئذان وحقوق الناس، فجاء المبتدأ فيها اسم إشارة (أُولَئِكَ)، الذي أستخدم للإشارة إلى البعيد؛ تعظيماً لمن قالوا سمعنا وأطعنا، وجاء الخبر (الْمُفْلَحُونَ) ليصف المؤمنين بالفلاح، فهم الفائزون بكل مطلب، الناجون من كل محذور، فاسم الإشارة المبتدأ دلّ على أنّ الثناء - هنا - خاصّ بالمؤمنين؛ لرسوخ إيمانهم وثبات طاعتهم في المنشط والمكروه، وفيه تعريض بالمنافقين الذين يقولون كلمة الطاعة ثم

ينقضونها بضدّها من كلمات الإعراض والارتياح (ابن عاشور، 2000، 18، 275). فالتركيب النحوي فيه تقرير بأن الالتزام بأدب الاستئذان والنظام الاجتماعي لا يمرّ مرور الكرام، بل هو طريق الفلاح الحقيقي في الدنيا والآخرة وبشرى للمؤمنين.

- قوله تعالى: {فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ} [النور: 52]:

نلاحظ أنّ نظم الكلام في هذه الآية وسابقتها {أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} جاء على هذا الإطناب؛ ليحصل تعميم الحكم والمحكوم عليه. وموقع هذه الجملة موقع تذييل؛ لأنها تعمّ ما ذكر قبلها من قول المؤمنين "سمعنا، وأطعنا" وتشمل غيره من الطاعات بالقول أو بالفعل (ابن عاشور، 2000، 18، 276).

وجاء المبتدأ في هذه الآية اسم إشارة (أولئك) الذي يستخدم للإشارة إلى البعيد، والبعد إما أن يكون حسيّاً، وإما أن يكون معنويّاً، والمعنوي قد يكون في الخير، وقد يكون في الشرّ، وهنا البعد جاء في الخير، فالذين جمعوا بين طاعة الله وطاعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وخشية الله وتقواه، هم الفائزون بنجاتهم من العذاب، الفائزون بالنعيم المقيم. والشاهد في هذا التركيب {فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ} وهي جملة اسمية مكوّنة من عنصريين: الأول مبتدأ جاء في صيغة اسم الإشارة (أولئك)، والثاني خبره معرّف بـ ال في لفظة (الفائزون)، والمبتدأ (فأولئك) جواب الشرط (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ ... فَأُولَئِكَ) دلّ على الظفر بالمطلوب الصالح، وامتنال الأوامر واجتناب النواهي، والحذر من مخالفة التكليف في المستقبل، وفي هذا دلالة على علو مكانة المؤمنين وبعد منزلتهم في الدار الآخرة؛ لذا فالآية جمعت أسباب الفوز في الدنيا والآخرة (ابن عاشور، 2000، 18، 276). وجاءت الجملة الاسمية للدلالة على الأمر العظيم في باب الخير، وهو الفوز في الحياة الدنيا والآخرة، ولتطمئن المؤمنين وتثبتهم وتبشّرهم.

- قوله تعالى: {فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [النور: 55]:

جاء المبتدأ في هذه الآية اسم إشارة (أولئك) للإشارة إلى تحذير مَنْ كفر بعد الإيمان وما حصل له من البشارة عليه، فهم الفاسقون البعيدون عن الحقّ، التائهون في تيه الغواية والضلال، الكاملون في الفسق والخروج عن حدود الكفر والطغيان، وقد عبّر عن ذلك في أول الآية بقوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا...} [النور: 55]، ويدلّ ذلك على أنّ هذه الفئة من المنافقين قد يعبدون الله؛ ولكنهم يشركون معه غيره (ابن عاشور، 2000، 1، 289).

كما جاء الخبر معرّفاً بـ (ال)، فلم يقل: (فأولئك فاسقون) أو (من الفاسقين) بل قال: {فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} للدلالة على أنّه الفسق الكامل، فـ (ال) في قوله تعالى: (الْفَاسِقُونَ) جاءت دلالة على الاستغراق، ومعنى ذلك أنّهم استغرقوا جميع أنواع الفسق، فكانوا يظهرون الإسلام اتقاء من تمام أمر الإسلام، ويبطنون الكفر ممالأة لأهل الشرك حتى إذا ظهروا على المسلمين لم يلمزوا المنافقين بأنّهم قد بدّلوا دينهم (ابن عاشور، 2000، 1، 282). وهنا جاء المسند إليه (أولئك) لزيادة الإيضاح والتقرير، وتأكيد اختصاصه بالمسند (الفاسقون).

نلاحظ أنّ التعبير عن الخير في التراكيب السابقة جاء - من جهة اللفظ - على صورة أسماء الفاعلين: (الظالمون، المفلحون، الفائزون، الفاسقون) ما يدلّ على اللزوم؛ لزوم الوصف للموصوف حكماً وحتماً، ولأن السياق يعكس عدم التحول عن ملابسة الوصف، فدل بهذا التلازم على تحول الصيغة - من جهة المعنى - إلى الصفة المشبهة باسم الفاعل، التي تستدعي معنى الثبوت والدوام، وهذا أبلغ من التعبير بالأفعال؛ لأنّ الأفعال تدلّ على التجدد والحدوث، "وإنّما يرجع إثبات صيغة اسم الفاعل - هنا - دون الفعل؛ لأنّه يدلّ بصيغته على الاتصال بالحدث، كما يدلّ بمعناه على عدم التقييد والتجديد" (رضوان، 2017، ص154)، فالتعبير بصيغة اسم الفاعل المحول - من جهة المعنى - إلى الصفة المشبهة، قد أبرز اتصافهم بتلك الأوصاف على جهة التلازم المفضي إلى الثبوت والدوام، وهذا أقوى في أداء المعنى وأبلغ.

4.2 المبتدأ، والخبر الجملة:

4.2.1 فلسفة الجملة:

الجملة كلمتان أساسيتان لا بدّ منهما للحصول على معنى مفيد، كالفعل مع فاعله، أو مع نائب فاعله. ويأتي الخبر جملة اسمية، مثل: محمد أخوه شرطي، وجملة فعلية، مثل: محمد يقرأ القرآن، "ولا بدّ لكل واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبراً عن مبتدأ، من ضمير يعود إليه منها" (ابن جني، د. ت، ص27).

ويستعمل الخبر الجملة لتقوية الحكم على المبتدأ، فالجملة من الدلالة أقوى من الاسم المفرد، يقول القزويني في إيضاحه: "وفعليتها لإفادة التجديد، واسمييتها لإفادة الثبوت، فإنّ من شأن الفعلية أن تدلّ على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدلّ على الثبوت" (القزويني، 1953، ص133). وبهذا يصبح الخبر الجملة أداة بلاغية للتوكيد والإيضاح، ويتجاوز قوة الاسم المفرد في الحكم.

4.2.2 أقسام الجملة:

وقسم النحاة الجملة إلى قسمين، هما:

- الخبر جملة اسمية:

ورد هذا النوع من الخبر في آية واحدة من آيات سورة النور، حسب علم الباحثين، وهي قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً} [النور: 39]:

إن الناظر في هذا التركيب النحوي يجد الجملة الاسمية مكونة من مبتدأ اسم موصول (الَّذِينَ)، جيء به للدلالة على العموم والإبهام، ومن خبر جملة اسمية (أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ)، متكونة من مبتدأ وخبر، والرابط بين المبتدأ الأول والخبر الجملة الاسمية هو الضمير (هُم) العائد على الاسم الموصول (الَّذِينَ)؛ فوجود الضمير (هُم) ضرورة نحوية وبلاغية، ولولاه لكان الكلام مفككاً خالياً من الاتصال في المعنى، ولو تقدّم الخبر لصحّ الاستغناء عن الضمير، نحو: (أعمال الذين كفروا كسراب)، "وبين الله -عزّ وجلّ- مصير الكافرين الذين جحدوا توحيد ربهم، وكذبوا بهذا القرآن، فأعمالهم التي عملوها في غرور، وحسبوا أنها مُنجيئهم عند الله من عذابه، كما حسب الظمآن الذي رأى السراب فظنه ماءً يُرويه من ظمئه، لكنه لم يجد شيئاً، فوفاه الله حساب أعماله التي عملها في الدنيا، وجازاه بها جزاءه الذي يستحقه عليها منه" (الطبري، 5، 1994، ص 431).

فالجمله الاسمية وخبرها الجملة الاسمية دلّتا على تقرير الحكم على الكافرين بثبوت بطلان أعمالهم، وقد جاءت -الخبر جملة اسمية- في صورة بديعية تعكس استحالة انتفاعهم من هذه الأعمال، كما يستحيل أن يجد الظمآن ماء في السراب.

- الخبر جملة فعلية:

تكرر ورود الخبر جملة فعلية في هذه السورة، وهو أمر لافت؛ يستدعي التأمل والنظر، لما تعكس الجملة الفعلية من دلالات متجددة وأحداث مستمرة... ومن أمثلة ذلك:

- قوله تعالى: {الرَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ} [النور:3]. جاءت الجملة الاسمية مكونة من المبتدأ (الرَّانِي) الدال على العموم والشمول، والخبر (لَا يَنْكِحُ) جملة فعلية فعلها مضارع، الدالّ على الحركة والتجدد والاستمرار، ثم جاءت الجملة الثانية: (وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ) على النمط نفسه، لتأكيد المعنى بالتقابل والموازنة؛ فجاء النص محكماً عبر المقابلة بين جملتين: (الرَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً، والزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ)؛ ليرسّخ المعنى في الذهن، ويؤكد شمول الحكم للطرفين معاً، وقد حصرت الجملة الاسمية العلاقات الممكنة بين الزنا في دائرة مغلقة، لتبين خطورة هذا الفعل من الناحية الاجتماعية والدينية، من خلال استخدام أسلوب الحصر بـ "لا...، إلا"، وفي نهاية الآية جاء الحكم الشرعي فاصلاً بين المؤمن والفاجر، وهو ما أضفى على النص القرآني بعداً تشريعياً صارماً، ثم ختمت الآية بجملة فعلية (وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) تقريراً للحكم الشرعي بلهجة صارمة قاطعة. وبهذا جمعت الآية الكريمة بين ثبات الحكم وشموله من خلال المبتدأ المعرف بالجنس، وتجدد الفعل من خلال الخبر الجملة الفعلية، ما منح النص قوة نحوية وبلاغية في آن واحد؛ "لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت" (الجرجاني، 1992، ص 175).

- قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [النور:4]:

وجاء المبتدأ في هذا التركيب اسماً موصولاً (الَّذِينَ)، للدلالة على العموم والإبهام، وجاء الخبر جملة فعلية متكونة من فعل وفاعل ومفعول به، والضمير (هم) يعود على المبتدأ (الذين)، ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه خبراً عن هذا المبتدأ؛ لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصبح خبراً، وتصبح الجملة من تمام المبتدأ تكون الجملة أجنبية من المبتدأ (ابن يعيش، 2001، 1، 91).

كما تبيّن أن الضمير (هُم) في (فَأَجْلِدُوهُمْ) قد أفاد الحصر واختصاص الذين يقذفون المحصنات بالفسق والفجور. ومن هنا، تكمن دلالة الجملة الاسمية في أنها وضحت حكم جلد القاذف، في حين أعطى الخبر الجملة الفعلية النص دلالة عملية وواقعية على تنفيذ الحكم الشرعي.

- قوله تعالى: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النور:19]:

ورد المبتدأ في الآية الكريمة اسماً معرفة؛ لفظ الجلالة (الله)، والخبر جملة فعلية (متكونة من الفعل والفاعل الضمير المستتر العائد على المبتدأ)، وهذا يحقق الربط بين المبتدأ والخبر، فيكون المعنى متماسكاً، وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ الجملة الواقعة خبراً لا بدّ لها من وجود ضمير رابط يعود على المبتدأ، و" الروابط أنواع كثيرة، منها الضمير الراجع إلى المبتدأ، ومنها الإشارة إلى المبتدأ السابق ... (حسن، د. ت، 1، ص 467-468).

وفي قوله تعالى: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} إشارة إلى أن الله وحده يعلم كذب الذين جاؤوا بالإفك من صدقهم، والناس لا يعلمون ذلك، لأنهم لا يعلمون الغيب، وإنما يعلم ذلك عالم الغيوب، فلا تزوّوا ما لا علم لكم به من الإفك على أهل الإيمان بالله، ولا سيما على حلائل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (الطبري، 1994، 5، ص 409-410).

وعبر عن الخبر في الجملة الاسمية بالفعل المضارع (يَعْلَمُ) للدلالة على التجدد والحدوث، فهي توحى باستمرار تجدد العلم الإلهي في كل وقت، بخلاف لو كان الخبر مفرداً لأعطى معنى ثابتاً ساكناً.

وجاءت في الآية الكريمة نفسها جملة اسمية ثانية مبدوءة بضمير الخطاب (أَنْتُمْ)، وخبرها جملة فعلية منفية (لَا تَعْلَمُونَ) لتقابل بين علم الله المطلق وجهل البشر النسبي، ففيها تقرير الفارق بين العالم المطلق والمحدود الجاهل. فالجملة الاسمية - هنا - تدل على الثبات والرسوخ لصفة العلم الإلهي، والمقابلة بين كمال علم الله ونقص علم البشر، بما يحمل بعداً عقدياً وتربويّاً معاً، كما تحذّر من إشاعة الفاحشة.

- قوله تعالى: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ} [النور:29]:

جاءت هذه الآية في سياق الأحكام المتعلقة بدخول البيوت والأدب الاجتماعي، وفي تفصيل مجالات العلم المطلق لله، لتبين أنه يشمل السر والعلانية، لذا كان الختام تقريراً لمراقبة الله للظاهر والباطن. فالله يعلم علانيتكم (ما تبذرون) وسرائركم (ما تكتُمون)، فلا مجال للمخادعة أو الازدواجية (الطبري، 1994، 5، 416-417).

وبدئت الجملة الاسمية بلفظ الجلالة (الله)؛ لأن الحكم ثابت ومستقر؛ فإحاطة الله بما يُظهره العبد وما يخفيه ليست عارضة، بل صفة دائمة له، وجاء الخبر جملة فعلية (يَعْلَمُ)، والرابط بين المبتدأ والخبر الجملة هو الضمير المستتر العائد على لفظ الجلالة (الله)، وتصدير الكلام بالمبتدأ، وهو لفظ (الله) مع تعريفه بلفظ الجلالة، وربط الخبر بالضمير العائد على لفظ الجلالة فيه إظهار للمعنى، وإبلاغ بأن المتكلم عنه (الله) هو وحده صاحب العلم الشامل.

ومن هنا فدلالة الجملة الاسمية في هذه الآية هي تقرير صفة العلم لله تعالى على وجه الثبات والدوام، والتنبيه على شمول علمه للظاهر والباطن، مع تأكيد أن العبد مراقب في سره وعلانيته.

- قوله تعالى: {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [النور: 45]:

وردت هذه الآية في سياق الحديث عن قدرة الله التامة، وسلطانه العظيم في خلق أنواع المخلوقات على اختلاف أشكالها وألوانها وحركاتها وسكناتها من ماء واحد (الصابوني، 1981، 2، ص344)، فجاءت الجملة الاسمية في المطلع والمكثرة من المبتدأ لفظ الجلالة (الله)، ومن الخبر الجملة الفعلية (خَلَقَ)؛ لتقرر القاعدة الكلية: الأصل الجامع بين كل المخلوقات هو أنها مخلوقة لله من ماء، فهذا الخلق المتنوع مخلوق بقدرة الله - عز وجل - التي لا يعجزها شيء.

فالجملة الاسمية تدل على الثبوت والدوام، فهي توحى بقدرة الله تعالى على الخلق، فهو وحده الخالق لجميع الدواب من أصل واحد وهو الماء، وهذا أمر ثابت، وليس حدثاً عابراً، كما أنها تؤكد على عظمة القدرة الإلهية، وتنوع المخلوقات، بوصفها شاهداً على هذه القدرة.

- قوله تعالى: {وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [النور: 46]:

ورد المبتدأ في الآية الكريمة معرفة، وهو لفظ الجلالة (الله)؛ ليرسخ في ذهن السامع أن الهداية فعل خاص بالله وحده، فلا يملكها غيره، وفي ذلك قصر للهداية عليه سبحانه، وجيء بالخبر جملة فعلية متكوّنة من فعل وفاعل ومفعول به، وهي (يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ)، لتدل على أن الهداية إلى الأحكام الدينية تكون بتوفيق الله للنظر الصحيح فيها وإرشاده إلى التأمل في مطاويها، وصولاً إلى الحق والفوز بالجنة (أبو السعود، د. ت، 6، ص186)، والرابط بين المبتدأ والخبر جملة هو الضمير المستتر العائد على لفظ الجلالة (الله)، وفي هذا إشارة إلى تجدد فعل الهداية، وأنها ثابتة لا تتغير؛ فهي منسوبة لله، عز وجل.

ففي مجيء التعبير عن الخبر في الجملة الاسمية بالفعل المضارع دلالة على الثبوت من جهة المبتدأ، والدوام والاستمرار من جهة الخبر؛ ففعل الهداية حقيقة ثابتة كما تقرر في الجملة الاسمية الكبرى، ومتجددة ملازمة لله وحده كما تقرر في الجملة الفعلية الصغرى.

4.3 المبتدأ، والخبر شبه جملة:

فلسفة الخبر شبه الجملة

والخبر شبه جملة، هو ما يتكوّن من ظرف أو جار ومجرور تامين مكملين للمبتدأ فيؤديان معنى تاماً، والمقصود بالخبر شبه الجملة هو الظرف والجار والمجرور، "ويقدر النحاة لهما محذوفاً يتعلقان به، هو عند أكثرهم فعل (استقر)، أو (كان)، وعند قسم آخر اسم (كائن أو مستقر)" (السامرائي، 2000، 1، ص189)، فإذا أريد الحدث فُذِرَ فعل بحسب الزمن، وإذا أريد الثبوت فُذِرَ اسم. وسمي الظرف والجار والمجرور شبه جملة، لأن كلا منهما قد يدل على جملة معناها، ولا معنى لها دون متعلقهما (أحمد قبش، 1979، ص98)، ويشتراط في الخبر شبه الجملة أن يكمل الأخبار به المعنى المطلوب من غير خفاء (مطرجي، 2008، ص162):

أقسام الخبر شبه الجملة

- الخبر شبه جملة؛ جار ومجرور:

- قوله تعالى: {لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النور: 11]:

ورد في هذه الآية جملتان اسميتان، جاء الخبر فيهما متقدماً على المبتدأ. ففي قوله تعالى {لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ}، تقدّم الخبر شبه الجملة؛ الجار والمجرور (لِكُلِّ) على المبتدأ الذي ورد اسماً موصولاً (ما)، "وتقديم الخبر هنا من باب الاختصاص، والحصص" (السامرائي، 2000، 1، ص154).

وتجسد هذا اللون - أيضاً - في قوله تعالى: {لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ} ففي هذا التركيب الإنشائي تقدّم الخبر على المبتدأ الذي ورد شبه جملة؛ جار ومجرور (لَهُ)، أما المبتدأ فورد نكرة مؤخّرة (عَذَابٌ)، وتكثير العذاب يبنى بشدته وهوله وتنوعه، ولام (له) للاختصاص، وتقديم الجار والمجرور على المبتدأ لقصر المسند إليه على المسند، أي لقصر العذاب -يوم القيامة- على الذين جاؤوا بالكذب والبهتان (الطبري، 1994، 5، ص400-401).

فاجتماع الجملتين الاسميتين في هذه الآية الكريمة يؤكد أمرين، أولهما: العموم والثبوت؛ ليشمل الخائضين في حادثة الإفك جميعهم، وثانيهما: بيان الحكم الخاص بأشدهم جرماً، فالعذاب العظيم حق لازم له دون غيره.

- قوله تعالى: {لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ} [النور:26]:

لقد اختص الله -عز وجل- الطيبين المنزهين مما تقوله أهل الإفك بمغفرة لذنوبهم، ورزق كريم في جنات النعيم (الصابوني، 1981، 2، ص334)، وهذا لهم وليس لغيرهم. وجاء المبتدأ (مَغْفِرَةٌ) في هذا التركيب اسماً نكرة مؤخراً، وتكثير المغفرة يبنى بكثرتها وتنوعها، وبالرزق الكريم. أما الخبر فجاء شبه جملة متقدماً وجوباً؛ لأن المبتدأ نكرة، وتقديم الجار والمجرور (لَهُمْ) على متعلقه (مَغْفِرَةٌ) جاء لغرض تخصيص العذاب للذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات، ولغنيهم في الدنيا والآخرة، والتشويق والترقب لمعرفة ما الذي يختص بهم، فكان الجواب: (مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ). ولعل ما يمكن ملاحظته تكرر هذا الأسلوب في القرآن الكريم في مواقع مشابهة، مثل: {لَهُمْ جَنَّاتٌ} [البقرة:25، لقمان:8، البروج:11، {لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ} [التوبة:21].

- قوله تعالى: {الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ} [النور:26]:

فالخبيثات من النساء للخبِيثين من الرجال، والخبِيثون من الرجال للخبِيثات من النساء، وكذلك الطيبات من النساء للطيبين من الرجال، والطيبون من الرجال للطيبات من النساء (الصابوني، 1981، 2، ص334). والآية الكريمة جاءت في سياق الحديث عن حادثة الإفك وتبرئة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

وجاء التركيب النحوي في الجملة الاسمية في الآية السابقة مكوناً من مبتدآت معرفة بـ ال: (الْخَبِيثَاتُ)، و(الْخَبِيثُونَ)، و(الطَّيِّبَاتُ)، و(الطَّيِّبُونَ)، والتعريف - هنا - للاستغراق أو الجنس والعموم؛ أي يشمل كل من ينطبق عليه الوصف بالخبث أو الطيب من النساء أو الرجال. "فلا يشذ واحد من أفراد الجنس من هذا الخبث أو الطيب" (السامرائي، 2000، 1، ص108)، والمعرفة تكون لما هو محدود ومعلوم بخلاف النكرة. وجاءت الأخبار شبه جملة: (لِلْخَبِيثِينَ)، و(لِلْخَبِيثَاتِ)، و(لِلطَّيِّبِينَ)، و(لِلطَّيِّبَاتِ)، وهذا أسلوب بلاغي يفيد القصر والاختصاص، فليس للخبِيثات إلا الخبيثون، وليس للطيبات إلا الطيبون.

فالجملة الاسمية تدل على الثبوت والتأكيد، وشبه الجملة تقيد الارتباط الوثيق بين الخبيثين والخبِيثات، وكأنهم ملتصقون لا ينفصلون عنهن، وكذلك الطيبون للطيبات. وهذا تأكيد وبرهان على براءة أم المؤمنين -رضي الله عنها- فإذا كان النبي -صلى الله عليه وسلم- أطيب الطيبين، فزوجته لا تكون إلا طيبة مثله.

- قوله تعالى: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ} [النور:35]:

جاءت الجملة الاسمية {مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ}، مكونة من مبتدأ معرف بالإضافة {مِثْلُ نُورِهِ}، وخبر شبه جملة؛ جار ومجرور (كَمِشْكَاةٍ)، والضمير في قوله (نُورِهِ) عائد على لفظ الجلالة (الله)، أي مثل نور الله، فالكلام تمثيل لهيئة إرشاد الله للمؤمنين بهيئة المصباح الذي حققت به وسائل قوة الإشراق، فهو نور الله لا محالة (ابن عاشور، 2000، 18، ص234). وهذه الجملة تدل على الثبوت، فنور الله دائم وثابت ومستمر لا ينطفئ ولا يتحدد بزمان معين، بخلاف لو جاء الخبر جملة فعلية، فيحتمل التجدد أو الانقطاع، وتقدم الخبر شبه الجملة (كَمِشْكَاةٍ)، جاء بغرض جعل النور الإلهي يتحد مع المشكاة، فكانهما مندمجان، لا فاصل بينهما. وقوله {كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ}، حيث تكوّن التركيب النحوي من مبتدأ نكرة (مِصْبَاحٌ)، وخبر شبه جملة؛ جار ومجرور (فِيهَا)، وتقديم الخبر - هنا - واجب؛ لأن المبتدأ نكرة، فلا مسوغ في الابتداء به" (السامرائي، 2000، 1، ص154)، لكنه في الوقت نفسه عمل على إظهار مكان المصباح قبل ذاته، ليشدد على أن المشكاة هي الحاضنة والوضع الطبيعي لنور المصباح. وهذا النمط يشير إلى تشويق المتلقي لسماع ما سيكتشف لاحقاً من تفاصيل، والمقصود كمصباح في مشكاة، وإنما قدم (المشكاة) في الذكر لأن المشبه به هو مجموع الهيئة، فاللفظ الدال على المشبه به هو مجموع المركب المبتدئ بقوله (كَمِشْكَاةٍ) والمنتهي بقوله (ولو لم تمسسه نار)، فلذلك كان دخول كاف الشبه على كلمة (مشكاة) دون لفظ (مِصْبَاح) لا يقتضي أصالة لفظ مشكاة في الهيئة المشبه بها دون لفظ (مِصْبَاح)، بل موجب هذا الترتيب مراعاة الترتيب الذهني في تصور هذه الهيئة لمتخيله حين يلمح الناظر إلى انبثاق النور، ثم ينظر إلى مصدره فيرى مشكاة، ثم يبدو له مصباح في زجاجة (ابن عاشور، 2000، 18، ص235). إذن، فالجملة الاسمية في هذه الآية تدل على وجود المصباح في موضعه (المشكاة) وهذا أمر ثابت ومستقر، كما أنها توحى إلى التعظيم والتفخيم؛ أي أن في المشكاة مصباحاً عظيماً.

ثم تأتي الجملة الاسمية الثالثة: {الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ}؛ أي أن السراج الذي في المشكاة (القنديل)، وهو الزجاجة، مثل القرآن الذي في قلب المؤمن الذي أثار الله قلبه في صدره (الطبري، 1994، 5، ص426)، فجاء المبتدأ (الْمِصْبَاحُ) معرفة، والخبر شبه جملة (فِي زُجَاجَةٍ). "وإعادة لفظ (المصباح) دون أن يقال: فيها مصباح في زجاجة، إظهار في مقام الإضمار للتنبؤ بذكر المصباح لأنه أعظم أركان هذا التمثيل" (ابن عاشور، 2000، 18، ص236)، وهذا التركيب يدل على الاستقرار والثبات، فالمصباح في موضعه (الزجاجة)، إشارة إلى الإحكام الإلهي واكتمال الصورة: المشكاة، ثم المصباح، ثم الإحاطة بالزجاجة.

وكذلك الجملة الاسمية {الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ}، حيث ورد المبتدأ معرفة (الزُّجَاجَةُ)، والخبر تشبيه مبدوء بحرف تشبيهه (كَأَنَّ)، ولعل إعادة لفظ (الزجاجة) يعدّ من أعظم أركان التمثيل، ما يوحي بقوة التلاؤم والإشراق، ودلالاتها الثبوت، فصفاء الزجاجة أمر ثابت في الذهن لا يزول.

- قوله تعالى: {وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ} [النور:42]:

وردت هذه الآية في سياق الحديث عن الملك الإلهي؛ فالله المالك والمتصرف في الكون، وجميع المخلوقات تحت ملكه، يتصرف فيهم تصرف الفاهر الغالب، وإليه مرجع الخلائق فيجازيهم على أعمالهم (الصابوني، 1981، 2، ص343). وفي هذا النص القرآني جاء الخبر شبه جملة؛ جار ومجرور (لله) مقدماً، جاء المبتدأ معرفاً بالإضافة وهو (مُلْكُ السَّمَاوَاتِ)، وهذه الجملة الاسمية تدل على الشمول والإحاطة الكاملة، فملك الله -عز وجل- لا يخرج عنه شيء في السماوات والأرض. إن تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ يفيد الحصر، فالملك كله لله وحده دون غيره، ويؤكد ثباته، وإحاطة سلطانه لكل شيء، وما سواه فملكهم زائل لا محالة.

- قوله تعالى: {أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ} [النور:50]:

ورد المبتدأ في الآية الكريمة نكرة (مَرَضٌ)، والخبر شبه جملة مقدم (أَفِي قُلُوبِهِمْ)، فتركيب الجملة الاسمية (أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ) بخبرها شبه الجملة المقدم وجوباً جاء لتصوير النفاق داءً دفيناً في أعماق موضع من الإنسان وهو (القلب)، وللتشنيع عليهم بأن العلة مستحكمة في القلوب، وللدلالة على تخصيصهم بهذا المرض (النفاق).

- الخبر شبه جملة ظرفية:

وهذا النمط من الجمل الاسمية يشير إلى لفت انتباه المخاطب إلى المبتدأ، وجعله محور الكلام، وهو قليل الحضور في سورة النور، ومن الشواهد عليه:

- قوله تعالى: {أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ} [النور:40]: عبرت الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ نكرة (مَوْجٌ)، وخبره (مِنْ فَوْقِهِ) شبه جملة ظرفية، عن ضلال الكفار، وظلمهم المتكاثف المتراكم، ومصيرهم إلى الظلمات يوم القيامة إلى النار، وجاءت هذه الآية في سياق تشبيه أعمال الكافرين بالظلمات المتراكمة بعضها فوق بعض؛ لتجسد حالة الكافر: ظلمات فوق ظلمات. فالجملة الاسمية تدل على التعظيم والتكثير، وتشير إلى مصير الكافرين حيث العذاب يوم القيامة.

أما قوله تعالى: {بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ}، فجاءت الجملة الاسمية من مبتدأ (بَعْضُهَا) معرفاً بالإضافة، وخبره (فَوْقَ بَعْضٍ) شبه جملة ظرفية؛ لتصوير تراكم الظلم، فهي طبقات متراكمة، لا منفذ فيها لنور، فالجملة فيها تأكيد على أن الكافر محكوم بالتية والظلم المتضاعف.

5. خاتمة

الخطاب القرآني مليء بما يدعو القارئ للتوقف عنده؛ فعجائبه كثيرة وأسواره عميقة، وتعد سورة النور ميداناً خصباً للبحث البلاغي والنحوي، بما يكشف عن عمق النظم القرآني ودقة التناسب بين اللفظ والمعنى، ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج نوجزها كما يأتي:

1. هناك علاقة وطيدة تربط علم النحو بعلم البلاغة.
2. لم ترد بنية الجملة الاسمية لمجرد التنويع الأسلوبي، بل جاءت لما تحقّقه من دلالات الثبوت والاستقرار والدوام والاختصاص، وهي دلالات تنسجم وطبيعة القيم والمبادئ التي رسختها السورة في مجالات الإيمان والسلوك والتشريع.
3. تنوعت أنماط الجمل الاسمية في السورة بين الخبر المفرد، والجملة، وشبه الجملة، وجاء هذا التنوع محققاً لمقاصد مختلفة، منها: التوكيد، والاستمرار، والقصر، والاختصاص.
4. دلت الجملة الاسمية التي يكون فيها المسند اسماً على الثبات والاستقرار، في حين دلت، إذا كان المسند جملة، على التجدد والتغير، وهذا التنوع عكس غناء النظم القرآني ودقته على توجيه المعنى بما يتلاءم والمقام الخطابي.
5. اشتملت السورة على أغراض كثيرة، منها: عقاب من يقذف المؤمنين المحصنات، وآداب المسلمين والمسلمات في المخالطة، والتحذير من الوقوع في حبال الشيطان، وغيرها من الأغراض.

6. التوصيات

ومن كل ما سبق يوصي الباحثان بما يأتي:

ضرورة متابعة هذا الجانب من الدراسة، وتناول دلالة الجملة؛ الاسمية والفعلية في سور القرآن، وتوسيع نطاق البحث ليشمل ظواهر لغوية وخطابية أخرى، بهدف المقارنة بين خصائص الجمل الاسمية والفعلية في كل سورة، واستكشاف الفروق الأسلوبية والدلالية بينها.

7. قائمة المراجع

7.1 المراجع العربية

- القرآن الكريم.
- البكري، أحمد ماهر، (د. ت)، نظرات في سورة النور، الإسكندرية - مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (أبو بكر)، (1992)، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر. الطبعة الثالثة. جدة - السعودية، دار المنى.
- ابن جني، عثمان أبو الفتح، (د. ت)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار. الطبعة الثانية. بيروت - لبنان، دار الهدى للطباعة والنشر.
- حسن، عباس، (د. ت)، النحو الوافي، الطبعة الثالثة، مصر، دار المعارف.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، (1981)، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- رضوان، طه، (2017)، تلوين الخطاب في القرآن، دراسة في ضوء علم الأسلوب وتحليل النص، الطبعة الأولى، الإسكندرية - مصر، المكتب الجامعي الحديث.
- الزجاج، إبراهيم بن السري (أبو إسحاق)، (1988)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شبلي، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، عالم الكتب.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (1998)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم القرآن، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- السامرائي، فاضل صالح، (2000)، معاني النحو، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو السعود، محمد بن محمد العمادي، (د. ت)، تفسير أبي السعود - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي.
- سبويه، (1998)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة - مصر، مكتبة الخانجي.
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (أبو يعقوب)، (1987)، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية.
- الصابوني، محمد علي، (1981)، صفة التفسير، الطبعة الرابعة، بيروت - لبنان، دار القرآن الكريم.
- الطبري، محمد بن جرير، (1994)، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تحقيق بشار عواد معروف وعصام فارس الحرساني، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، (2000)، تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر والتوزيع.
- فياض، سليمان، (2005)، النحو العصري، القاهرة - مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- قبش، أحمد، (1979)، الكامل في النحو والصرف والإعراب، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، دار الجبل.
- القزويني، الخطيب، (1953)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد خفاجي، الطبعة الثانية، القاهرة - مصر، دار إحياء الكتب العلمية.
- أبو المكارم، علي، (2007)، الجملة الاسمية، الطبعة الأولى، القاهرة - مصر، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
- مطرجي، محمود، (2008)، في النحو وتطبيقاته، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، دار النهضة.
- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، (1964)، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى، دمشق - سوريا، دار الفكر.
- ابن يعيش، (2001)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل يعقوب، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية.

7.2 رومنة المراجع العربية

- Al-Qur'ān al-Karīm.
- Al-Baqari, A. M. (n.d.). Nazarat fi Surat al-Nur [Insights into Surat Al-Nur]. Alexandria, Egypt: Muassasat al-Thaqafah al-Jami'iyyah.
- Al-Jurjani, 'A. al-Q. b. 'A. al-R. (1992). Dala'il al-i'jaz [Proofs of inimitability] (M. M. Shakir, Ed.; 3rd ed.). Jeddah, Saudi Arabia: Dar al-Muna.
- Ibn Jinni, 'U. A. al-F. (n.d.). Al-Khasa'is [The characteristics] (M. 'A. al-Najjar, Ed.; 2nd ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Huda lil-Tiba'ah wal-Nashr.
- Hassan, Abbas. (n.d.). Al-Nahw Al-Wafi. 3rd ed. Egypt: Dar Al-Ma'aref.
- Al-Razi, F. al-D. M. b. 'U. (1981). Al-Tafsir al-kabir wa-mafatih al-ghayb [The great commentary and keys to the unseen] (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Fikr lil-Tiba'ah wal-Nashr wal-Tawzi'.
- Radwan, T. (2017). Talwin al-khitab fi al-Qur'an: Dirasah fi daw' 'ilm al-uslub wa-tahlil al-nass [Coloration of discourse in the Qur'an: A study in light of stylistics and text analysis] (1st ed.). Alexandria, Egypt: Al-Maktab al-Jami'i al-Hadith.

- Al-Zajjaj, I. b. al-S. (1988). Ma'ani al-Qur'an wa-i'rabuhu [Meanings of the Qur'an and its syntax] ('A. al-J. 'A. Shibli, Ed.; 1st ed.). Beirut, Lebanon: 'Alam al-Kutub.
- Al-Zamakhshari, A. al-Q. J. Allah. (1998). Al-Kashshaf 'an haqa'iq al-tanzil wa-'uyun al-aqawil fi wujuh al-ta'wil [The revealer of truths of revelation] ('A. A. 'Abd al-Mawjud & 'I. M. Mu'awwad, Eds.; 1st ed.). Riyadh, Saudi Arabia: Maktabat al-'Ubaykan.
- Al-Samarra'i, F. S. (2000). Ma'ani al-nahw [Meanings of grammar] (1st ed.). Amman, Jordan: Dar al-Fikr lil-Tiba'ah wal-Nashr wal-Tawzi'.
- Abu al-Sa'ud, M. b. M. al-'Imadi. (n.d.). Tafsir Abi al-Sa'ud: Irshad al-'aql al-salim ila mazaya al-Qur'an al-karim [Tafsir of Abu al-Sa'ud: Guiding the sound mind to the merits of the Holy Qur'an]. Beirut, Lebanon: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
- Sibawayh, A. B. 'U. (1998). Al-Kitab [The book] ('A. al-S. Harun, Ed.; 3rd ed.). Cairo, Egypt: Maktabat al-Khanji.
- Al-Sakaki, Y. b. A. B. M. (1987). Miftah al-'ulum [The key to sciences] (N. Zarzur, Ed.; 2nd ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Sabuni, M. 'A. (1981). Safwat al-tafasir [The elite of commentaries] (4th ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Qur'an al-Karim.
- Al-Tabari, M. b. J. (1994). Jami' al-bayan 'an ta'wil ay al-Qur'an [The comprehensive exposition of the interpretation of the verses of the Qur'an] (B. 'A. Mar'uf & 'I. F. al-Haristani, Eds.; 1st ed.). Beirut, Lebanon: Muassasat al-Risalah.
- Ibn 'Ashur, M. al-T. (2000). Tafsir al-tahrir wal-tanwir [The verification and enlightenment commentary]. Tunis: Al-Dar al-Tunisiyyah lil-Nashr wal-Tawzi'.
- Fayyad, S. (2005). Al-Nahw al-'asri [Modern grammar]. Cairo, Egypt: Markaz al-Ahram lil-Tarjamah wal-Nashr.
- Qabash, A. (1979). Al-Kamil fi al-nahw wal-sarf wal-i'rab [The complete guide in grammar, morphology, and parsing] (2nd ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Jabal.
- Al-Qazwini, al-Khatib. (1953). Al-Idah fi 'ulum al-balaghah [Clarification in sciences of rhetoric] (M. Khafaji, Ed.; 2nd ed.). Cairo, Egypt: Dar Ihya' al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Abu al-Makarim, A. (2007). Al-Jumla al-ismiyyah [The nominal sentence] (1st ed.). Cairo, Egypt: Muassasat al-Mukhtar lil-Nashr wal-Tawzi'.
- Matarji, M. (2008). Fi al-nahw wa-tatbiqatih [On grammar and its applications] (2nd ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Nahdah.
- Ibn Hisham, J. al-D. al-Ansari. (1964). Mughni al-labib [The sufficient of the intelligent] (M. al-Mubarak & M. 'A. Hamdallah, Eds.; 1st ed.). Damascus, Syria: Dar al-Fikr.
- Ibn Ya'ish, M. al-D. (2001). Sharh al-mufasssal lil-Zamakhshari [Commentary on Al-Mufasssal of Al-Zamakhshari] (I. Ya'qub, Ed.; 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

The Syntactic Constructions and Semantic Significance of the Nominal Sentence in Surat An-Nur

Imad Saad Abu Hasan^{1*}, Jameel Hussein Ayyash²

^{1,2} Department of Arabic Language and Media, Faculty of Arts and Education, Arab American University, Palestine

Corresponding Author: emad.abuhasan@aaup.edu

Received: 02/05/2026

Revised: 13/05/2026

Accepted: 17/08/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.3>

Abstract

This study is a descriptive and analytical investigation of the syntactic structures of the nominal sentences in Surat An-Nur. The researchers aimed to elucidate the semantic implications of these structures by adopting an inductive-analytical methodology that examined the nominal sentence patterns in the surah, highlighting their distinct linguistic characteristics and the aesthetic value inherent in their construction. The study sought to identify the syntactic patterns employed in Surat An-Nur to analyze the linguistic techniques and phenomena, contemplate their semantic significance, and reveal the interpretive meanings. This research focused on tracing the semantic functions of the nominal sentences in Surat An-Nur and their role in expressing, elucidating the interrelations among words, phrases, and their immediate contexts. It further observed the layers of meaning and aesthetic aspects embodied in the verses' structures. The analysis of the nominal sentence constructions in Surat An-Nur ultimately unveiled the intrinsic relationship between syntax and semantics and demonstrated their profound impact on understanding Qur'anic discourse beyond the boundaries of the isolated sentence, placing each structure within its broader Qur'anic context.

Keywords: syntactic structures, Surat An-Nur, nominal sentence, context, semantics.

* Corresponding Author



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

القراءة النسقية بين البعد التأويلي والمنهج الثقافي: نحو بناء تصوّر تكاملي

محمد باسل قادري^{1*}، عبد الخالق عيسى²

¹طالب دكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

²أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

*الباحث المراسل: Mohammad.qadri@najah.edu

Received: 07/07/2025

Revised: 26/08/2025

Accepted: 28/10/2025

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.4>

الملخص

يسعى هذا البحث إلى تطوير مفهوم "القراءة النسقية" بوصفه مقارنة نقدية تأويلية، تُزاج بين فعل القراءة ومنهج النقد الثقافي ضمن بناء تكاملي. وينطلق من إشكالية العلاقة بين القارئ والنص، باعتداده أن المعنى لا يُستخلص من البنية الظاهرة وحدها، بل يتولد من تفاعل الأنساق اللغوية والثقافية والنفسية المضمرة في النص. ويرتكز البحث على منهجية تأويلية تستلهم مبادئ الهرمنيوطيقا، ونظرية الأنساق العامة، والتصور المعرفي عند محمد مفتاح، مع الاستفادة من آليات الكشف الثقافي عند عبد الله الغدامي، لتشييد قراءة تبين كيف تعمل آليات التشابه والاختلاف والتكرار في توليد المعنى، وكيف يتفاعل القارئ معها لإعادة إنتاج شبكة دلالية متجددة. ويقترح البحث أن القراءة النسقية لا تقتصر على استكشاف البنية أو السياق؛ كلٌّ على حدة، بل تعمل على دمجها في نموذج يربط الوظيفة البنائية للنص بموقع القارئ داخل شبكة المعنى، في ضوء نسقٍ واسع، يكشف إمكانات النص وتأثيراته الثقافية. وتخلص الدراسة إلى أن النسق نظاماً تأويلياً دينامياً، يعيد صياغة المعنى عبر آليات متداخلة من التكرار والاختلاف والتأويل، وأن القراءة النسقية ممارسة معرفية، تكشف موقع النص ضمن بنية الثقافة، وتضيء أبعاده الإشكالية في ضوء وعي المتلقي وسياقاته.

الكلمات المفتاحية: محمد مفتاح، النسق، القراءة، النقد الثقافي، التأويل.

1. المقدمة

يدرس البحث مفهومين مُشكّلين في النقد، وهما: القراءة والنسق، عارضاً جذورهما الفكرية، ومحاولاً الوصول إلى مفهوم نقدي حديث يُدعى "القراءة النسقية"، مُبتغياً أن يكون آلة فكرية ونظرية جديدة يُمكن من خلالها قراءة النصوص الأدبية بمعزلٍ عن أدبيّتها، وعن استباق أحكام مطلقة للنسق المضمّر الذي هو - كما يقترح عبد الله الغدامي في النقد الثقافي - مُلغ للنسق الظاهر ومُخالفٌ له، ويقترح منظوراً جديداً للتعامل مع هذا النسق استناداً إلى نظرية التأويل ونظرية المعرفة ونظرية الأنساق العامة.

ويركّز البحث على جهود الناقد محمد مفتاح، الذي وسّع مفهوم النسق بمعزلٍ عن النقد الثقافي، وبتغيّيا البحث صنّع علاقة بين جهود مفتاح وجهود الغدامي وغيره من النقاد الثقافيين، الذين أسهموا في بلورة النقد الثقافي، ويقرن خلاصة مفهوم النسق بخلاصة مفهوم القراءة حتّى يتبلور وعي نقديّ ناضج حول مفهوم "القراءة النسقية". ويهدف البحث إلى تكوين رؤية نقدية، يمكن من خلالها قراءة النصوص والخطابات بمعزلٍ عن الأنساق اللغوية الظاهرة، والولوج إلى الأنساق المضمرة بناءً على "نتيجة" مسبقة لدى القارئ بأن ينظر إلى الأنساق المضمرة وفقاً لثلاثة مفاهيم، وهي: التشابه، والاختلاف، والتكرار، ووفقاً لهذه النظرة، يتكوّن خطاب نقديّ حديث، يُعنى بقراءة النسق المضمّر من دون الافتراض مسبقاً بأنّه مُخالف للظاهر.

* الباحث المراسل

وتكمن أهمية البحث في كونه يجعل القارئ متابعاً للمرجعية الثقافية للنسق المقروء؛ فعلى سبيل المثال، لا يمكن قراءة النسق "الطللي" للقصيدة القديمة إلا بقراءة تكرار لهذا النسق في قصائد أخرى، ثم المقارنة بين النسق في النص المقروء وبقية النصوص الأخرى بناءً على تشابه النسق في النص المقروء وبقية النصوص أولاً، واختلافه عنهم ثانياً؛ فتتحدد القراءة، أو النسق المضمّر، عبر الاختلاف.

ويفترض البحث عدداً من الفرضيات، من أهمها:

- إن كل قراءة تحمل موقفاً مسبقاً، يمكن تفكيكه عبر تحليل الأنساق المضمرة في الخطاب.
 - إن النسق ليس عنصراً شكلياً، بل وظيفي يتكشف بعلاقاته المتكررة والمتحوّلة.
 - إن العلاقة بين القارئ والنص علاقة نسقية مركبة، تتطلب أدوات تأويلية قادرة على قراءة المعنى الكامن.
- وينتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على المتابعة التاريخية لنظرية القراءة، ونظرية المعرفة، ونظرية الأنساق العامة، والنظرية الثقافية، مع مراقبة دالة وتحليلية لكل نظرية تاريخياً بما يفيد النظرية الكلية الشمولية التي تبلور مفهوم "القراءة النسقية"، معتمداً على عدد من الأفكار الكبرى أهمها:
- تأويلية شلير ماخر القائمة على "دائرة التأويل" والتمييز بين المعنى اللغوي والنفسي.
 - نسقية محمد مفتاح القائمة على التشابه، والاختلاف، والتكرار، والبنية الوظيفية.
 - ثقافية عبد الله الغدامي التي تركز على "النسق المضمّر" والممارسة التأويلية الموجهة بالكشف عن الأبعاد الثقافية المضمرة المتناقضة مع النسق الظاهر.

2. القراءة مُصطلحاً مُشكلاً

يقف مصطلح (القراءة) على طريق متشعب من الأسئلة المهمة التي تكون جزءاً كبيراً من ماهيته؛ فبين النصّ وصاحب القراءة علاقة جدلية ومُشكلة في الزمن القديم والحديث؛ فالقراءة عبء يتحمّله (القارئ) الذي يحمل أفكاراً، وآليات محدّدة، تمكّنه من فهم هذا (المقروء)، مع القدرة على تفسيره ونقل دلالاته، ولكن، لا بدّ - قبل الحديث عن القارئ وأفكاره - من أن يكون ثمّ وقوف على مصطلح القراءة وتاريخه.

ومع أنّ هذه الوقفة ليست يسيرة، بل تكاد تكون جدلية في كثير من الأحيان، فإنه يتفق على ردّ مصطلح (القراءة) إلى مصطلح أجنبي آخر، وهو (الهرومونيقيا)⁽¹⁾، أو علم التأويل. والحاجة إلى التأويل تنبع من كون اللغة تحمل وجهين من أنماط الكلام؛ أحدهما ظاهر وبيّن، والآخر يحتاج إلى كشف وتجاوز لجمالياته البلاغية، وفي قراءة النصّ بأحد هذين الوجهين من دون الآخر ظهر الإشكال بين المتشددين الذين يقفون على ظواهر النصوص، والآخرين الذين يتركون ظاهر النصّ ويغفلونه ويلجؤون إلى ما وراء أفتحة الاستعارة والتورية وغيرها من الجاليات البلاغية.

ولا بدّ لأيّ (قارئ) أن يكون له موقف من هاتين المدرستين؛ فظهورهما الجدلي في الوسط العربي أتى جرّاء المحاولات الجديدة في قراءة القرآن الكريم وتفسيره؛ فبدأ فريق التأويل يقدّم نفسه ويبرّر ما على أنّ لديه معاني موضوعية ذاتية، وأنّ التفسير التراثي هو تفسير يقف على ظاهر النصّ، وحدا بهم الأمر إلى مقارنة النصّ القرآنيّ بغيره من النصوص؛ فيقولون: "فالنصّ الهيجليّ مثل النصّ القرآنيّ ليس له معنى واحد؛ فاللغة متشابهة. هناك حقيقة ومجاز، محكم ومتشابه، ظاهر ومؤوّل، ومجمل ومبين، وكلاهما صحيح. ويُستخدمان في موقفين متعارضين أحياناً. يتمسك السلفيون بأحد طرفي المعنى وهو الحقيقة والظاهر والمبين. وهو ادعاء، وأخذ نصف الحقيقة دون الأخرى، واعتداد اللغة ذات وجه واحد..." (حنفي، 2019، 13).

ورأى أهل الرأي الأول/ القراءة بالظاهر أنّ التأويل لا بُدّ تفسيراً موضوعياً؛ فالمفسّر لا يبدأ تفسيره من "الحقائق التاريخية والمعطيات اللغوية، بل يبدأ بموقفه الراهن محاولاً أن يجد في القرآن (النصّ) سنداً لهذا الموقف" (أبو زيد، 2014، 15)؛ فالمفسّر لديه موقف معيّن يظهر من تلقاء نفسه في النصّ القرآنيّ، ووجوده في النصّ القرآنيّ من ناحية (المعنى) قد لا يكون حقيقياً، بل ظهر لأنّ هذا الموقف موجود ابتداءً في عقل المفسّر من قبل قراءة النصّ القرآنيّ، وبذلك تصبح القراءة غير موضوعية، مع كونها لا تأخذ بعين الاعتبار (الحقائق) اللغوية والتاريخية.

والقراءة فعلٌ مقصود، كما يرى أهل الرأي الثاني؛ بمعنى أنّ قراءة النصّ قراءة تأويلية، تدخل في إطار (موقف) الذات من هذا المقروء، فتصبح القراءة "تجربة مشتركة بين الموضوع والذات" (حنفي، 2019، 12)، وهي "لا تعني مجرد عملية الفهم لشيء مُعطى محدّد سلفاً، له وجود خارجيّ محايد عن المتلقّي الذي يحاول أن يفهم هذا الشيء أو هذا النصّ. إنّ هناك بين المتلقّي والنصّ الأدبيّ شيئاً مشتركاً هو تجربة الحياة" (أبو زيد، 2014، 27)، ومن الأمثلة على هذا النوع من القراءة ما فعله العلماء

(1) سُميت بذلك نسبة إلى ما اعتقد بأنّه إله عند الإغريقين، وكان اسمه "هؤمس"، ويرمز إلى جريان المعنى لكونه رسولاً للآلهة.

المسلمون قديماً حين قرؤوا النصوص اليونانية وترجموها وشرحوها وعلقوا عليها، فظهرت نصوص أخرى بصيغة إسلامية توافق أفكارهم ومعتقداتهم؛ فنتج عن القراءة نصّ جديد يمثل هذه التجربة المشتركة بين الموضوع اليوناني والذات الإسلامية. ولكن القراءة التأويلية، مع حداثة معانيها وتفرد نتائجها، تنطوي على تحذير من (موقف) القارئ، ولعل أخطر القراءات الأدبية هي قراءات المستشرقين للأعمال العربية؛ فيها لا يمكن عدم الشك ببراءة القصدية المنطوية على فعل (القراءة)؛ فعلى سبيل المثال، يرى إدوارد سعيد أنّ الاستشراق هو في ذاته إرادة معيّنة أو نيّة معيّنة، وليس مجرد تعبير عن الإرادة والنيّة؛ لإيهام المتلقّي بعالم مختلف غير الذي يتمّ التحدّث عنه، وللسيطرة عليه والتلاعب به (سعيد، 2000، 58)، وفي إطار هذه النيّة، أظهر المستشرق قراءاته للشرق بنتائج محدّدة عنده سلفاً.

واعترض نقاد تراثيون على مبدأ فعل القراءة؛ لأنّه ينطوي على هذا (الموقف)، أو (النيّة)، ومن أبرزهم الناقد محمود شاكر الذي وقف ضدّ من يحاولون تأويل النصوص الجاهلية ودراستها دراسة متضمّنة للتجربة الذاتية، أو المنهجية، البعيدة عن الوقائع التاريخية واللغوية، فبيّن أنّها لغو باطل، "كما تُدرس نقوش الأمم البائدة واللغات الميتة" (شاكر، 1936، 15).

ومن ثمّ، فأخذ موقف من أحد الفريقين مُشكّلاً وعسيراً؛ فالأول ينطوي على الحقائق والأخر ينطوي على القصدية والذاتية، ومناهج القراءة الحديثة تفهم مصطلح (القراءة) بمعنى التأويل، وقراءة ما بعد المجاز والبلاغة في الأعمال الأدبية بنياتٍ مختلفة؛ فبعد أن كانت المعتقدات، على سبيل المثال، تُقرأ قراءة تفسيرية توضيحية، تقف على معاني المفردات وأصولها وعلى وظائفها الدلالية والسياقية، أصبحت تُقرأ ضمن (الموقف) الأسطوري، أو الثقافي، أو النفسي، أو غيرها من القراءات، منطلقاً من عناصر ذاتية من معتقدات القارئ وما يؤمن بوجوده في هذه المعتقدات، أو في غيرها من النصوص.

ومما جرى طرحه، يُستنتج أنّ القراءة، بمعناها الحديث، فعل مقصودٌ منهجيّ، يتضمّن في نتائجه نيّة، أو معتقداً، يجده القارئ في النصّ المقروء، بناءً على تبريراتٍ يحددها في أثناء قراءته، وينتج عن هذه القراءة نصّ جديد آخر ليس تفسيرياً أو توضيحياً، بل هو إعطاء بُعد آخر للنصّ متمم مع نيّة القارئ ومعتقداته.

وفعل القراءة يقف أمام تحدٍّ آخر، يتمثّل في نوعيّة النصّ المقروء؛ فليست كلّ النصوص تحمل الجماليات البلاغية، أو تحمل وجهين من اللغة، فبعض هذه النصوص يكون فعل الإسناد فيها ظاهراً كشمس الظهيرة، وليس يصحّ أن يحتاج هذا النوع من اللغة إلى تأويل، أو إلى إعادة فهم، وبذلك، تُعدّ مرحلة (اللافهم) منطلقاً للقراءة، فكأنّ القراءة "لا تكون ممكنة إلا من رحم اللافهم" (غوسدروف، 2018، 11).

وجدلّية القراءة تكمن في نقل دلالة النصّ من (اللافهم) إلى الفهم، فيصبح كلّ مؤوّل زعيماً بتفسير ما في النصّ، منتصراً لصوابيته، جاعلاً منه التفسير الممكن الوحيد، متناسياً أنّه نقل تجربته الذاتية مع هذا النصّ المقروء؛ فيقع النصّ ضحيةً لأحكام قد تكون مسبقة، أو غير واعية، كما فعل عددٌ من القارئين لأدب نجيب محفوظ، على سبيل المثال؛ فجعل بعضهم من أدبه مرآةً لتصوراتهم، غير مكترئين لموضوعيّة النصّ: "فنحن نلتقي به عند باحثٍ وقد صوّره كاتب الاشتراكية الأول الذي وقف حياته وإنتاجه للدفاع عنها، كما نلتقي به عند باحثٍ آخر وقد أصبح كاتب الإسلاميّة والروحانيّة. وواضح أنّ كتاب هذه الأبحاث لا يبحثون أدب نجيب وإبداعه بقدر ما يبحثون عن فكرهم وأنفسهم مفروضاً على نجيب محفوظ وأدبه" (بدر، د. ت، 7)، وهذا الاقتباس خير مثال لفهم مقولة سقراط عن النصّ: "قد مات أبواه، وما له اليوم من مُدافع" (غوسدروف، 2018، 10).

وحدت جدليّة القراءة ببعض علماء التأويل إلى محاولة وضع أسس ومعايير موضوعيّة (لتفسير) النصّ، وأبرزهم المفكر الألمانيّ شليرمacher الذي حاول بناء (علم) لعملية الفهم؛ فجعل للنصّ معيارين: المعيار اللغوي، والمعيار النفسي، والنصّ - عنده - بسيطٌ لغويّ ينقل فكر المؤلف إلى القارئ، ومن هذا الأساس، فالقارئ يحتاج إلى أداتين: أداة اللغة، وأداة الفكر التي يستطيع بها النفاذ إلى تجربة المؤلف الذاتية، وكلّما تقدّم النصّ، الذي يحتاج إلى تفسير في الزمن، صعب فهم التجربة الذاتية للمؤلف، وتقع على المفسّر مسؤوليّة النفاذ إليها، بقدر الإمكان، وإعادة بناء هذه التجربة بُغية فهم النصّ (أبو زيد، 2014، 20).

أما عملية القراءة عند شليرمacher، فهي ليست سهلةً أو يسيرةً، فلكي يُقرأ النصّ فإنّه يحتاج إلى فهمه بكليّته، ولا يمكن فهم كليّته إذا لم يكن هناك فهم لعناصره الجزئية، وبذلك يسير القارئ في حلقةٍ مفرغةٍ تُدعى "دائرة التأويل"، وهذه الدائرة تنسحب على النصّ بمستوييه: اللغويّ والفكريّ، وحتى يستطيع القارئ قراءة النصّ، فإنّ عليه البدء - بعد امتلاكه أداة اللغة وأداة الفكر - من أيّة نقطةٍ يشاء، سواءً أكانت كليّة أم جزئية، وسواءً أكانت ضمن المستوى اللغويّ أم الذاتي (أبو زيد، 2014، 22).

وبالرغم من محاولة "شليرمacher" وضع أسسٍ معياريةٍ للفهم الصحيح، فإنّه أثقل على كاهل القارئ بقوانين، تكاد تكون مثاليّة؛ فهو يريد للقارئ أن يتماهى مع المؤلف ليكون إياه؛ وذلك بتنبؤ التجربة الذاتية للمؤلف، مهما كان الفارق الزمنيّ بينهما، لاغياً التجربة الذاتية للمؤلف، ولاغياً معتقداته وأفكاره ونيّاته (أبو زيد، 2014، 23).

وانقسام النصّ إلى مستويين: مستوى اللغة، ومستوى الفكر، له أصولٌ في التراث العربيّ، أثبتتها الناقد المغربيّ محمّد مفتاح، عندما عرض لإشكالٍ وقع لابن الزمكانيّ النحويّ، وابن عميرة المنطقيّ؛ فيرى الأخير أنّ النحو يهتمّ بالتركيب من دون المعنى، وأنّ جملة: "رايت العنقاء قد اختطفّت جملاً وابتلعته في الجوّ" صحيحة في نظر النحويّين، ولا يستطيعون إثبات فسادها. فخلاهما ثمّ خلافت بين التركيب/ المستوى اللغويّ والمعنى/ المستوى الذاتي (مفتاح، 1994، 21).

غير أن مفتاح عرض لهذا الطرح ضمن مبحثٍ يُدعى "تداخل الأنساق"؛ ليسوغ هيمنة "النسق" المنطقي عند ابن عميرة على بقية الأنساق، فيقول: "لم يُقنع النسق النحوي والنسق النقدي والنسق الأصولي ابن عميرة في الوصف وفي التفسير وفي التأويل، ولكنه تبنى النسق المنطقي وغلبه على ما سواه من الأنساق الأخرى" (مفتاح، 1994، 23)، ومن الممكن، بصورةٍ بدائيةٍ، تفسير "الأنساق" على أنها "الخصائص" التي تحدث عنها شليرمacher؛ فهذه الأنساق هي العناصر الجزئية المكونة لكلية النص، ومن الممكن البدء بأية نقطة، كما جرى الطرح.

ومما يُستفاد من قراءة مفتاح لتجربة ابن عميرة، أن النصّ مكوّن من هذه العناصر والخصائص، وأنّ القارئ لديه اهتمامٌ بإحدى عناصر هذا النصّ، ومنه يبدأ، وعنده ينتهي، وهذا يعني أنّ القارئ ليس مكلفاً بعملية (الإفهام) من النواحي الفكرية والذاتية كافة، بل يبدأ القارئ قراءته بفعل المقاربة، لا المماثلة كما طرح شليرمacher، بين ما هو قارئٌ عنده على المستوى الفكري والذاتي وما عند المؤلف، فيتنبّعه في ثنّيات النصّ؛ فيخرج بفهم صحيح لأحد جوانب النصّ، ويفيد مصطلح "هيمنة" النسق أنّ القارئ يهيمن عليه نسقٌ واحدٌ، ولكن مع الاتكاء على بعض الأنساق الأخرى التي تُعين في عرض حجّته وبرهانه فيما يتنبّعه في النسق المهيمن.

وفي كتابٍ آخر، يقف مفتاح على العلاقة الجدلية بين المؤلف والقارئ، ويرى أنّه ليس من الصواب أن تكون عملية القراءة كشف معنى النصّ ودلالته حسب، كما لا يجوز أن يُفسّح المجال للقارئ تمام الفسحة فتكون له الحرية في إسقاط أخيلته وأوهامه على النصّ، ويرى أنّ العلاقة بينهما تشاركية خاضعة للقيود: "فالمبدع يخضع للقيود ويفسح المجال لخياله لإبداع نصّه، والمحلل يخضع للقيود أيضاً ويفسح المجال لخياله ليتفاعل مع النصّ، ويتجاوز منطقاً إلى مفهومه، ويملا الثغرات التي يحتوي عليها النصّ" (مفتاح، 2000، 31)، غير أنّ نقطة الالتقاء بين المبدع والمحلل - كما يرى مفتاح - تكون في مراجعة الخلفية المخترنة للذاكرة، أو المرجع الثقافي.

ومما سبق، يمكن القول: إنّ القراءة فعلٌ تأويليٌ مقبّد ومقصودٌ بناءً على فكرة مشتركة بين القارئ والنصّ، وبناءً على وقائع لغوية، أو حقائق تاريخية، وينتهي فعل القراءة بعملٍ إبداعيٍّ آخر للقارئ يُعطي فيه النصّ المقروء أبعاداً جديدةً لفهمه، معتمداً على التجربة المشتركة بينه وبين النصّ وعلى بُنْيَات النصّ الأخرى.

3. النسق؛ البداية، وما بعد البداية

يُستخدم مفهوم (النسق) في غير سياق من سياقات البحث العلمي المعاصر، وقد شاع استخدامه بين الباحثين الاجتماعيين والنفسيين واللسانيين وغيرهم، غير أنّ قلّة قليلة وقفت على حدود هذا المصطلح، وحاولت بجِدٍّ حقيقيٍّ تتبّع حدوده وأبعاده، ومن الممكن القول: إنّ هذا المصطلح يعدّ (تعبيراً) عمّا في نفس الباحث أكثر من كونه توصيفاً حقيقياً لمشكلةٍ في موضوع بحثي. وتتبع هذا المصطلح صعبٌ وذو طريقٍ لاحب، أشبه بتتبّع بداية خلق الكون؛ فالنسق، كما الكون، آيلٌ إلى التمدّد والانتشار، وله خواصٌ كثيرة، تحتاج إلى رفيق وسعةٍ بالٍ للوقوف عليها جميعها، غير أنّ تعريف النسق يُعين على فهم جزءٍ كبيرٍ من مقاصده وأصلته، ولتعريفه فلا بدّ من استشراف عددٍ من القضايا الفلسفية والعلمية التي تعطي النسق معناه وتشكله، ولا بدّ من الوقوف حذاء مؤلفات الناقد محمد مفتاح، الذي أخلص لهذا المفهوم أيّما إخلاص، وأعان على تفسيره وتعريفه في غير موضعٍ وغير كتاب. واستفاد مفتاح من نظرية الأنساق العامة، التي طرحها عالم الأحياء النمساوي لودفيغ فون برتالانفي von Ludwig Bertalanffy، الذي يرى أنّ الكون محكومٌ بالتشابه؛ فيدرس الذرة والجزء كما يدرس الخلية والعضو، ويرى أنّ السياسة لها قوانينها النظامية/النسقية الموجودة في علم الاقتصاد أيضاً، ودراسة هذه الأنساق السياسية والاجتماعية والنفسية وغيرها هي استنباطية، تتكل على الاستنتاج والمقارنة، كما يرى أنّ الأنساق مفتوحةٌ على بعضها البعض، وليست منعزلة (Bertalanffy, 1968, 3) فالإنسان، مثلاً، مجموعةٌ من الأنساق والخلايا ولكنه ليس كياناً منعزلاً بل مفتوحٌ على العالم؛ فهو يستورد الأكسجين ويصدر ثاني أكسيد الكربون، ويستمدّ الغذاء، ويتفاعل مع محيطه الاجتماعي.

ومن الممكن، ممّا طرح، استنتاج أنّ الكلّ يسبق الجزء في هذه النظرية، وأنّ نظرتها للوجود شمولية، وأنّ هذه الأجزاء/الأنساق غير مستقلةٍ عن بعضها البعض؛ فهي تتفاعل معاً؛ فعلى سبيل المثال، يرى الاجتماعيون أنّ ثَمَّ ما يُدعى بنسق الفعل العام الذي يتفرّع عنه عددٌ من الأنساق، وهي: النسق السلوكي، والشخصي، والاجتماعي والثقافي، والنسق الأوليان: السلوكي والشخصي، داخليّان في ذات الكائن الحي، مصدر الفعل، والنسق الآخران: الاجتماعي والثقافي، خارجيّان، يُدرسان ضمن محيط الكائن الحي (لومان، د. ت، 39).

وقد يشغل البال تساؤلٌ عن مصدر هذه الأنساق جميعاً، أي: أنساق الوجود كلّها، والإجابة عن هذا التساؤل تختلف من عالمٍ إلى آخر، وفقاً لرؤيته للوجود؛ فأفلاطون، مثلاً، اقترح نظرية الفيض الإلهي، ويرى في هذه النظرية أنّ الأفلاك وعقولها هي التي تدبّر العالم وتنسقه، وأتة صدر عن نور الخالق ما يُدعى العقل الأول الذي صدرت عن نوره بقية أجزاء العالم العلوي والسفلي (الدوسري، 2007، 20). ورأى علماء الفلك، في بدايات القرن الماضي، أنّ المجرات تتباعد عن بعضها البعض، فبنوا على هذه الرؤية أنّ الكون متمدّدٌ منتشرٌ، وأنّ الكون أصبح موجوداً منذ خمسة عشر مليار سنةٍ من نقطة تُسمّى نقطة التفرد أو الوجدانية، وهذه النقطة تشتمل على انضغاطٍ لا نهائيٍّ للجاذبية، وتكتفٍ لا نهائيٍّ للمادة، وانفجرت هذه النقطة فتقلّق عنها الزمان والمكان

والوجود بأسره، ضمن ما يُدعى نظرية الانفجار العظيم Big Bang Theory (ديفيز، 2010، 65). وفي القرآن الكريم يحدث الله، عزّ وجلّ، أنّ عملية الخلق تمت في ستة أيام، يقول تعالى: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ} [السجدة: 4]، وهذه تفسيرات تبين بداية الخلق، على مختلف الأصعدة الفلسفية والعلمية والإسلامية، والهدف من طرحها تبين أنّ للنسق بداية يُفسر لها كلّ واحد وفقاً لمعتقد، وقد لا يختلف تفسير مع تفسير؛ كأن تكون نظرية الانفجار العظيم تمثيلاً علمياً لبداية الخلق، فالنقطة التي تحتوي على جاذبية وتكتفٍ لا نهائين، تحتاج إلى قوة عظمى، أو لا نهائية، لتفجيرها (ديفيز، 2010، 66). ويمكن الالتفات، فيما طرح، إلى أنّ ثمّ مرحلة أخرى مهمة في تاريخ النسق، وهي مرحلة ما بعد البداية، وهذه المرحلة تُحيل إلى مصطلح آخر مهم، يُعين على فهم الوجود، وهو مصطلح الانتشار، أو التمدّد، فلم يكن بالإمكان اقتراح نظرية الانفجار العظيم لولا ملاحظة تمدّد الكون وتباعد المجرات، وكذلك في بقية النظريات التي تفسّر الوجود، تبين أنّه يوجد انتشاراً وتمدّد وتشتّع، وهذا التمدّد قد يبدو عشوائياً في ظاهر الأمر، ولكنّه، بعد تنقيبٍ وطول ملاحظة، تتبين نظاميته، الأمر الذي يُشير إلى نظرية شمولية أخرى للوجود بأسره، وهي نظرية الفوضى أو العماء، وهي نظرية تدرس المظاهر غير العقلانية، أو غير المتوقعة، من (نظام) الكون، كالاضطرابات التي تُصيب القلب، أو التقلّبات المناخية، أو عشوائية سوق الأسهم، أو الانقلابات السياسية، وترى هذه النظرية أنّ ثمّ نظاماً خفياً خلف عشوائية الأنساق، ولكنّ هذه العشوائية، أو الفوضى، تحتاج إلى ذهنٍ متفتحٍ ليستخرج نسقيتها من صلب العشوائية، وترى أنّ حدثاً صغيراً جداً قد يكون سلسلة من الأحداث التي قد تُصبح كبيرة وهائلة، كأن تكون رفرفة جناح فراشة، في ولاية ما، سبباً في إعصارٍ في ولاية أخرى، فيما يُعرف بالدرس العلميّ بأثر الفراشة؛ فهذه النظرية ترصد الأحداث الصغيرة المتمددة والمتشعبة التي يؤدي عدم تتبعها إلى القول بعشوائية الكون، وهي تدرس أنساق الوجود بكليتها قبل جزئيتها، ولا تفرّق بين الحقول المعرفية المختلفة، وتعامل الكون على أنّه كتلة واحدة من فيضٍ واحد، أو نقطة واحدة (غليك، 2008، 21).

ومما سبق، يمكن القول إنّ للنسق بدايةً نظاميةً، وإنّ له مرحلةً من الممكن تسميتها: مرحلة ما بعد البداية، وهي مرحلة تبدو عشوائيةً، لكنّها نظامية أيضاً، والفرق أنّها تحتاج إلى إنعام نظرٍ لاستنباط نظاميتها.

مفاهيم مؤسّسة لمفهوم النسق:

عند الحديث عن المفاهيم المؤسّسة للنسق، فإنّه لا بدّ من الحديث عن ناقدٍ، شغلته المفاهيم والمصطلحات، وهو محدّد مفتاح، الذي بدأت التفاتته للنظرة الشمولية للنصوص في دراسته البيانية: مجهول البيان، وفيها عمل على تحليل البنية الكائنية للنصّ ضمن النظرية التفاعلية (مفتاح، 1990، 9)، ونحا بعد ذلك تجاه المنحى النسقيّ في كتابه: التلقّي والتأويل مقارنة نسقية، وفيه يخلص إلى أنّ عدداً من العلوم، مثل علم البلاغة، وعلم الأصول، وعلم الكلام، وعلم التصوّف، وعلم التاريخ، وغيرها، ما هي إلّا "أجناس" تكون جميعها "نسقاً كبيراً"، هي عناصره المتعلقة المترابطة المتميزة، وكلّ "جنس" منها نسق فرعيّ، وكلّ نسق فرعيّ ينحلّ إلى أنساقٍ صغرى، على أنّ النسق ليس مفتوحاً إلى ما لا نهاية ولكنّه مُسيّجٌ بحدودٍ "من وضع المحلّ المتفاعل مع محيطه والمعتمد على تجربته الثقافية وكفائاته الفطرية والتخلّلية" (مفتاح، 1994، 224).

ويُلقت إلى أنّ مفتاح بدأ ينزاح عن نظريته التفاعلية، التي كانت في الكتاب الأسبق، إلى نظرية الأنساق الشمولية الكائنية، محاولاً أن يجعل هاتين النظريتين مزاجاً سلسلاً، وبدأ ينظر إلى المحيط الثقافي للنسق، وللقارئ/ المؤلّ، فالقارئ، أو المؤلّ، لديه "نية" مسبقة بوضع حدود بين الأنساق، وانتبه في كتابه هذا إلى مفهومين أصبحا أساسين عنده، وهما: التشابه والاختلاف، فرأى أنّ العلوم التي ذكرها يكونها نسقٌ واحدٌ كبيرٌ؛ ففيها قدرٌ من التشابه النسقيّ، ولكنّ بين هذه العلوم/ الأنساق فروقا واختلافات، "تجعل كلّاً منها يتّسم ببنية خاصة، ويقوم بوظيفة معينة في وسطٍ معين". فما كان للبلاغة أن تسدّ مسدّ أصول الفقه، وما كان لأصول الفقه أن تنوب عن قصيدة الشعر" (مفتاح، 1994، 224).

وبعد هذين الكتابين، طرح مفتاح كتابه المفاهيمي الذي أسّس فيه لمفهوم النسق، وعالج فيه تجربته النظرية في أنصج حالاتها، ووسمه باسم: التشابه والاختلاف، ووقف فيه على مقولة فلسفية لعالم الاجتماع غريغوري باتسون Gregory Bateson بنّها في استهلال كتابه، وهي أنّ "التشابه يسبق الاختلاف" و"التشابه أقدم من الاختلاف" (مفتاح، د. ت. 4)، وفيما يأتي تقديم لأهم المفاهيم المؤسّسة للنسق:

- التشابه:

من الممكن ربط العبارتين اللتين استهلّ بهما مفتاح كتابه، بما جرى عرضه سابقاً في الحديث عن بداية الوجود، وعن التشبّه المنظم له، فالتشابه أقدم؛ لأنّ "الجنس البشريّ تحكمه المشابهة مع اختلافٍ في درجة المشابهة؛ فهي تكون قوية في بداية التكوين ثمّ تبدأ تقلّ بعد ذلك" (مفتاح، د. ت. 20)، وهذا لأنّ الوجود كلّ كان مجتمعاً في نقطة واحدة، أيّا كانت هذه النقطة، ثمّ تشبّه هذا الوجود وانتشر، وضرب مفتاح مثلاً على كلمة "دار"، فمنها القلعة، والكوخ، والقصر، ومنها الدار القديمة، والشقّة، وغير ذلك، ومن هذا المثال، يمكن استنتاج أنّ ثمّ عنصراً أساسياً يحكم هذه النماذج جميعاً، وهو عنصر "الدارية"، ولكنّه يوجد تفاوتٌ وتدرّجٌ في هذا العنصر؛ فلذلك يكون التشابه أسبق من الاختلاف وأقدم منه.

والتشابه يرتبط بمصطلح آخر، وهو "الانتظام"؛ ذلك أن من نتائج المنهجية الشمولية توفر نظام نسقي معين موحّد للأنساق جميعاً مهما بلغت درجة اختلافها؛ فهذه المنهجية يمكن الاعتراف "بالمواد جميعها، من القرآن وعلومه إلى علم أسرار النجوم، واعتادها متكاملة متفاعلة، تبتغي تحقيق وظيفة ضرورية" (مفتاح، د.ت، 31)، وبذلك، يتوافر للتشابه عنصران يكونانه، وهما: التكوين، والانتظام.

- الاختلاف:

بعد أن كان التشابه والانتظام أساسين في الفلسفة الغربية التقليدية، بدأ اتجاه آخر ينحو إلى زعزعة الاستقرار في الأنساق المعرفية المختلفة، ويفرّ بوجود اضطرابات ولا عقلانية في الوجود، ما أدى إلى نظرية الفوضى التي جرى عرضها بإيجاز، وهذه النظرية ظهرت جزاء هواجس الفلاسفة والعلماء واستسلامهم للجهل المعرفي، بدلاً من تشبّثهم بما يرونه حقيقةً، فعلى سبيل المثال، بعد أن كانت الأرض مركزاً للكون أصبحت في النظرة الحديثة مجرد تابع للشمس، وهذه النقطة المعرفية ليست مجرد نقلة من مركز إلى تابع، بل هي تعيين لفكر جديد يؤمن باللامركزية وبالاختلاف في الفكر والتعددية؛ فالكواكب في كلا الرؤيتين هي نفسها، والحسابات ربّما تكون نفسها، ولكن اختلاف الرؤية هو الذي أدى إلى هذه القراءة الجديدة والتفسير الجديد (موران، 2004، 14). ومصطلح الاختلاف (Différance) (2)، كما يعرفه منظره جاك دريدا Jacques Derrida، يتكوّن من كلمة Difference؛ بمعنى الاختلاف، وكلمة Deferral؛ بمعنى الإرجاء؛ وكلمة Différance الأولى هي دمج للكلمتين الأخريين بإبدال حرف الـ a بالحرف e؛ فمصطلح الاختلاف (Différance) يحمل في متنه مصطلح الإرجاء؛ فهو ليس اختلافاً لأجل معنى الاختلاف حسب، بل اختلاف من أجل إنتاج المعنى الجديد الذي جرى إرجاؤه، وعلى سبيل المثال، لا يمكن تحديد هوية للأول إلا إذا كان هناك ثان وثالث ورابع؛ فوجود الثاني المختلف هو تثبيت للهوية الأول، ولا يمكن تحديد أولية الأول إلا به، ومن ثم، يتضح مفهوم الإرجاء، فلا يوجد تحديد واضح للهوية إلا باختلافها مع غيرها (دريدا، 2000، 31)، ما يحيل إلى ما جرى الحديث عنه في الوقوف الطللي سابقاً، من حيث عدم إمكانية اتّضاح النسق المضمر في البنية الطللية، وملاحظة اختلافها، إلا بمقارنتها مع غيرها من المطالع الطللية؛ فإرجاء تحديد هوية أيّ طلّ مدروس حتّى تجري ملاحظة اختلافه عن غيره، هو تمثيل لمقولة دريدا: "لم يعد الإرجاء مجرد مفهوم، وإنما إمكانية للمفهومية" (دريدا 2019، 43)، فبغير الإرجاء لا يمكن تحديد الهوية الذاتية لأيّ عملٍ مقروء وفقاً لهذا الفكر.

وعوداً إلى جهود مفتاح، فإنّه يجعل الاختلاف في مرحلة متأخرة عن التشابه، كما لوحظ في العبارتين المُقتبستين أعلاه، وهو - بذلك - يختلف مع دريدا، الذي يرى أن الاختلاف يأتي "في البدء" (دريدا، 2000، 31)؛ لأنّه هو الذي يحدّد الهوية وليس التشابه، أمّا مفتاح، فيرى أن الاختلاف يكمن في صلب التشابه؛ فالاختلاف عنده، ما هو إلا "اختلاف في درجة المشابهة" (مفتاح، د.ت، 20)، ويمكن أن تتمّ قراءة ترتيب (الأول/ الثاني/ الثالث...) قراءة نسقية؛ فالناقد النسقيّ قبل أن يسأل عن هوية (الأول) يبحث عن النظام العميق الذي يجمع (الأول) مع (الثاني)، وبذلك، يكون كلّ من الأول والثاني وغيرهما متشابهين؛ لأنّهما ضمن نظام واحد، مع اختلاف في درجة المشابهة، وهذا الاختلاف بين كلّ وحدةٍ وأخرى، يمكن تفسيره بمفاهيم دريدا التي جرى عرضها.

ويُستنتج أنّه لا يوجد تعارض بين مقولتي مفتاح ودريدا، ولكن الاختلاف بينهما بالترتيب هو اختلاف بسبب الرؤية؛ فدريدا كانت أفكاره ردة فعل على البنيويين، فجاءت نظريته جزئية مناقشة جزءاً من تحديد الهوية والمعنى داخل نظام اللغة، ولكن مفتاح تبنّى نظرية الأنساق العامة التي تؤمن بالشمولية وبرؤية النظام العميق للوجود، وفي النهاية، من الممكن القول: إنّ مقولة مفتاح تهضم فكر دريدا في داخلها، ولا تعارضها؛ فهي تؤمن بأنّ الاختلاف محدّد للهوية بناءً على ابتعاده عن درجة التشابه.

- التكرار:

لا يمكن فهم مصطلح الاختلاف إلاّ بقرين خفيّ له، وهو؛ مصطلح "التكرار"؛ فالتكرار شرط لتولّد الاختلاف، فعلى سبيل المثال، لا يمكن فهم دلالة ما كدلالة "الحرّ" إلا بتكرارها في سياقات مختلفة؛ فهي قد تأتي بسياق: جاء رجلٌ حرٌّ، وفي سياقٍ آخر: جاد علينا مطرٌ حرٌّ، وهذا رمّلٌ حرٌّ، فتكرار كلمة "حر" في مختلف السياقات هو الذي ولد الاختلاف في المعنى. والتكرار، كما يرى دريدا، هو الوجود، فعبره "يمكن للتعدّد اللانهائيّ لأشكال الحياة وقواها أن يمتزج ويفصل داخل الكلمة دون انتهاء" (دريدا، 2000، 96)، ويُفهم من هذا التعريف أنّ التكرار هو الملازم للاختلاف، وعبرهما تتكوّن استمرارية الوجود، ويؤكّد اتجاه دريدا الفيلسوف الفرنسيّ جيل دولوز Gilles Deleuze في قوله: "ولكنّ الوجود هو نفسه التكرار وإعادة بدء الكائن. [...] التكرار هو قدرة الاختلاف والتخالف" (دولوز، 2009، 32)، ويُلفت من كلام دولوز إلى أنّ التكرار يولّد القدرة على الاختلاف؛ فلا اختلاف من دونه.

وبدلاً من مصطلح التكرار يستخدم النسقيّون مصطلحاً آخر أدقّ، هو إعادة الإنتاج، أو العملية الذاتية؛ فالنسق، عندهم، يعيد تكرار نفسه بعملياته الداخلية الذاتية، وهذه العمليات الذاتية المنظمة هي البنية الذاتية للنسق، والمكوّن الأساس له؛ فليس "بحوزة النسق وتحت تصرّفه سوى عملياته الذاتية" (لومان، د.ت، 8)، والسبب في كون عمليات النسق داخلية، هو أنّ النسق يحتاج إلى

(2) استعمل المترجم هذا الرسم لكلمة الاختلاف في بداية تعريف دريدا لها حتّى يميّز بين الاختلاف الذي يحمل إرجاء، والاختلاف بمعناه الشائع.

"عَوْدٌ دائمٌ إلى الذات لضمان إنتاجٍ لكامل عناصره وبناءه وسيروراتهِ وحدوده..." (بورديو وباسرون، 2007، 35)، على أن هذا الانغلاق الذاتي للنسق لا يعني أنه غير تابع لمحيطه، فهو مفتوحٌ عليه، ومستقلٌ عنه في الوقت نفسه، ويمكن القول: إنه مستقلٌ في تكوينه واستمراره ومتفاعلٌ معه (بورديو وباسرون، 2007، 35).

- النسق؛ خلاصة:

مما جرى عرضه، يتبين أن النسق بدأ من نظامٍ منغلقٍ على نفسه، وقد يسمّيه البعض فيضاً، أو نقطة تفرّد، أو غير ذلك، غير أن مردّد هذه الاختلافات في تفسيره اختلافٌ في المعتقد، وهذا النظام المنغلق انفجر، أو انتشر، أو فاض فيضاً، بطريقةٍ قد تبدو عشوائيةً، ولكنها منظّمة - أيضاً - تحتاج إلى كشف نظاميّتها؛ فالنسق نظامٌ ظاهر، ونظامٌ مُضمّر. ومن المشروع التساؤل عن كَيْفِيَّةِ "قراءة" هذا النسق، وقراءته تكون بإدراك تشابه عناصره في أمرٍ ما، كالكأس؛ فمنها الكأس طويلة العنق، ومنها الكأس التي بأذن، ومنها الكوب، وبعد أن يتكوّن وعيٌ لهذا التشابه فإنّه يُقرأ ضمن اختلافه؛ فتُقَارَن الكأس طويلة العنق بالتي بأذن، وغير ذلك، وقد تُقَارَن الكأس طويلة العنق بأخرى مثلاً ولكن بلونٍ آخر، أي؛ يكون البحث عن الاختلاف ضمن "درجات التشابه".

والنسق نظامٌ من العمليات المكرورة التي تولّد نظاماً آخر، وفي كلّ تكرار يحدث اختلافٌ، أي؛ التكرار هو مولّد الاختلاف، فالكأس طويلة العنق ما كان من الممكن معرفة اختلافها عن غيرها لولا أن عمليّة صنعها مكرورة في غير شكلٍ ولون، والنسق يُعيد إنتاج نفسه داخل نفسه، وقد يكون هذا الأمر تجرّدياً، وصعب التحديد، ولهذا، يرى مفتاح أن شكل النسق، أو بنيته، ليس الأساس في تعريفه، وإنما المهم في تعريف النسق هو وظيفته.

وينطلق مفتاح من مسلمة "الوظيفة تسبق الشكل" في رؤيته للنسق، ويرى أنّه لا يمكن تحديده ماهيته إلا بمعرفة وظيفته، فعلى سبيل المثال، لا يمكن معرفة نسق في الاقتصاد إلا بمعرفة الوظيفة التي يؤديها، وتحدّث مفتاح عن الأدب المغربي، ورأى أن الوظيفة العامّة لهذا الأدب هو الدعوة إلى الجهاد والاتحاد، ومن هذه الوظيفة استطاع تفسير عمليّة إنتاج النسق الذاتي؛ فكل قصيدة تُكتب هي إعادة إنتاج للوظيفة نفسها، ولكن باختلافٍ وُد من تكرار الكتابة (مفتاح، د.ت، 160).

4. النسق والنقد الثقافي

بعد تطوّر الآلة العسكرية وانتشار الحملات الاستعماريّة في القرن المنصرم، وتعدّد الأحداث السياسيّة إزاء الوجه الجديد للعالم بعد الحرب العالميّة الثانية، بدأ النقاد يشعرون بأنهم منفصلون عن هذا العالم، أو أنهم متأخرون عنه باشتغالهم بقضايا البنيويّة اللسانيّة ونحو الجملة، فظهرت لديهم نزعة في تحدّي النظام المغلق للبنيويّة، وللمشاكسة السياسيّة، إن صحّ التعبير، محاولين الاندماج في الواقع المُعاش، ومما يدلّ على بدايات هذا الاتجاه قول الناقد الفرنسي رولان بارت Roland Barthes في تعريفه للنصّ الذي يُحدّث هزّةً وممتعةً: "إنّ النصّ (وهكذا يجب أن يكون) هو الذي يكشف عن دبره للألب السياسي" (بارت، 1992، 93)؛ فهذا التعريف يحمل حسّاً طريفاً في محاولة الاندماج مع مشكلات العالم المعقّدة والعويصة، ويبيّن أنّ النصّ ليس نظاماً من الجمل الصمّاء التي لا تشير إلى ما هو خارجها، بل قد يحيل النصّ إلى خارجه ويحمل بُعداً آخر لذيذاً، وفق وصفه: "إنّ لذة الجملة لذة ثقافيّة جدّاً" (بارت، 1992، 90)، وفي موضع آخر يؤكد بارت وجود جانبٍ آخر غير لغويّ، أو أدبيّ للنصّ، ولكنه تابعٌ له: "ألا إنّ النصّ لمحتاجٌ إلى ظلّه. هذا الظلّ هو القليل من الأيديولوجيا" (بارت، 1992، 64).

وعند نقادٍ آخرين، يظهر هذا الاتجاه حاداً متشائماً من واقع النظريّة الأدبيّة التي لا تفلح في الاندماج بالواقع، يقول الناقد البريطاني تيري إيجلتون Terry Eagleton: "بينما أكتب الآن، يُقدّر أنّ العالم به 60000 رأس نوويّ، والكثير منها طاقته أكبر ألف مرّة من القنبلة التي دمّرت هيروشيما [...] ولا شك أنّ أيّ شخصٍ يعتقد أنّ نظريّة الأدب أكثر أهميّة من تلك، الأمر سيُعدّ غريب الأطوار على نحوٍ ما" (إيجلتون، 1991، 231)، ويستغرب إيجلتون من نقاد النظريّة الأدبيّة الذين يُلحّون باستمرارٍ على فصل النصّ عن واقعه تحت رسم "الجماليّة" أو "البنيويّة": "في الحقيقة، فإنّ تطرّف نظريّة الأدب، رفضها العنيد، الشاذّ، الذي لا ينضب معينه، للإقرار بالحقائق الاجتماعيّة والتاريخيّة، هو أكثر ما يُدهش الدارس لوثائقها" (إيجلتون، 1991، 233).

وجزاء هذه الهواجس اللوححة، ظهر عددٌ من المدارس النقديّة التي تُعنى بدراسة الأدب بوصفه جزءاً من الواقع، وتتناول هذه الدراسات الأدب بجانبه "الثقافي" أو "غير الأدبي"، وكثيرٌ من الباحثين وقفوا عند كلمة "الثقافي" في مصطلح "النقد الثقافي"، أو "الدراسات الثقافيّة"، ولم يألوا جهداً في تعريف "الثقافة"، غير أنّه من اللافت أنّ هذه الكلمة أتت عند المنظرين الأوائل بمعنى "السياسي"؛ فعند إيجلتون ظهر نقده الحاد لنظريّة الأدب تحت عنوان "النقد السياسي" ويقرّ بأن السياسة جزءٌ من نظريّة الأدب، ومتحكّمة بها، وهذا يعني أنّ النصّ: تحوّل، من "منظور النقد الثقافي إلى شيءٍ آخر، إلى وثيقة تعكس القيم الأيديولوجيّة والسياسيّة من ناحية، وتتخذ نقطة انطلاقٍ لإعادة تصوّر تلك القيم وإعادة بنائها في ظلّ صراع طبقيّ ثقافيّ لا يتوقّف، من ناحيةٍ ثانية" (حمودة، 2003، 270)، ووضّح إدوارد سعيد في كتابه (العالم والنصّ والناقد) أنّ "الثقافة" تعني الإشارة "إلى بيئةٍ وظيفيّةٍ وهيمنةٍ مَطْمُورٍ فيها الأفراد (في ظروفهم الخاصّة) وأعمالهم فضلاً عن أنهم في الوقت نفسه، تحت المراقبة من فوقٍ بواسطة البنية الفوقيّة" (سعيد العالم 13).

والبحث عن السياسة، لا يعني قراءة الواقع عبر الأدب، أو أن نعدّ الأدب جزءاً من التاريخ السياسي، ولكنه يعني مراقبة السلطة المختبئة وراء النظم السياسية؛ فكلّ خطابٍ مراقبٍ، وكلّ خطابٍ بين اثنين منظمٌ ومنتجٌ وفقاً لـ رغبات السلطة، كما يعتقد الناقد الفرنسي ميشيل فوكو Michel Foucault (فوكو، 2012، 4)، والخطاب، عنده، ليس النصّ الأدبي بقدر ما هو الممارسة الذهنية والفكرية المرتبطة بالمؤسسة السياسية، ويرى فوكو أن كلّ خطابٍ ظاهرٍ "ينطلق سرّاً وخفيةً من شيء ما تمّ قوله، وهذا الماسيق قوله، ليس مجرد جملة تمّ التلفظ بها، أو مجرد نصّ سبقت كتابته، بل هو شيءٌ "لم يقل أبداً" إنه خطابٌ بلا نصّ" (فوكو، 1987، 25)، ويقصد فوكو أن تمّ بدايةً خفيةً لكلّ خطابٍ يمكن مراقبته عبر إدراك تعالقات السلطة في المحيط الذي انتظم فيه الخطاب، ما يؤدي إلى حضور السلطة في كلّ مكان/ خطاب.

ومن هذه المقدمة الموجزة، يُلاحظ أن اتجاهها آخر قد نشأ في قراءة الأدب، وهذا الاتجاه تُرجم في عددٍ من المناهج النقدية، أدت إلى ظهور النقد الثقافي على يدي فينست ليتش Vincent Leitch، وهذا النقد، يمكن القول إنه مثل نضجاً علمياً بالمقارنة مع الإرهاصات النقدية السابقة له، وعرفه عددٌ من النقاد، لعل أبرزها:

- أنه "نشاطٌ فكريٌ يتخذ الثقافة بشموليتها موضوعاً لبحثه وتفكيره، ويعبر عن مواقف معينة إزاء تطوّراتها وسماتها" (الرويلي والبازعي، 2002، 305).
- ويرى الغدّامي أنه "فرعٌ من فروع النقد النصوصي العام، ومن ثمّ فهو أحد علوم اللغة، وحقول (الأسنوية)، معنيٌ بنقد الأنساق المضمرّة التي ينطوي عليها الخطاب الثقافي بكلّ تجلياته، وأنماطه، وصيغه، وما هو كذلك سواء بسواء" (الغدّامي، 2000، 83).
- وأنه "الوقوف على (فعل) الخطاب، وعلى تحولاته النسقية، بدلاً من الوقوف على مجرد حقيقته الجوهرية، التاريخية، أو الجمالية" (الغدّامي، 2000، 13).
- ويركز آرثر آيزا برغر Arthur Asa Berger على أنه "نشاطٌ، وليس مجاًلاً معرفياً خاصاً بذاته" (آيزا برغر، 2003، 31).

وبشكل مصطلح النسق أساساً محورياً في النقد الثقافي؛ فوظيفة هذا النقد الوقوف على "التحوّلات النسقية" في الخطاب، وحركة الوقوف والتتبع هذه تُسمّى "نشاطاً"، ويفترض النقد الثقافي عند الغدّامي أن للنسق وجهين: ظاهراً ومضمراً، ويضع عدداً من المحدّدات، أو الشروط لما يسميه "الوظيفة النسقية"، وهي (الغدّامي، 2000، 77):

- يجب أن يكون هناك نسقان يحدثان في آنٍ واحدٍ معاً.
- يجب أن يكون النسق المضمر لاغياً للنسق الظاهر.
- يجب أن يحتوي النصّ على عنصر الجمالية؛ لأنها تُحدث حالة "العمى الثقافية"؛ فتمرّ عبر هذه الجمالية أخطر الأنساق الثقافية.
- يجب أن يكون تلقّي النصّ جماهيرياً، حتّى تتخلّل الأنساق المضمرّة في عقلية المتلقّي، ومن ثمّ يصبح لازماً دراسة السلوك الثقافي للجماهير تبعاً للمنتجات الثقافية/ الخطابات أو النصوص التي استهلكوها.
- وبعد هذه الشروط، من الممكن النظر إلى مجهود الغدّامي على أنه مجهودٌ جدليّ (ديالكتيكي) قائمٌ على الصراع بين الأضداد ليكون هذا الصراع وسيلةً للحياة والبقاء، ويظهر صراعه هذا جلياً بكتابه (النقد الثقافي) الذي تكثّر فيه الأضداد، مثل الجمالية الشعرية والقبحية الثقافية، وحياة النقد الثقافي وموت النقد الأدبي، والنسق الظاهر والنسق المضمر، ويحاول الغدّامي أن يستخرج من كلّ قصيدةٍ بدرسها جانباً مناقضاً لظاهر القصيدة إزاء محاولته ترسيخ نظريةٍ تصارع الأضداد.
- ولكنّ ما يسير عليه هذا البحث يقوم على نطاقٍ ربّما يكون أكثر اعتدالاً؛ فهو يؤمن بمجهود الغدّامي الثوري، ويؤمن بمجهودات مفتاح التي جرى عرضها، ويحاول أن يكون حلقة وصلٍ بين السنية مفتاح المعرفة وثقافية الغدّامي باعتدالٍ، ولربط بينهما يمكن تتبع عددٍ من النقاط التي تكوّن المنهج النقدي الكامل الذي سيسير هذا البحث عليه:
- يتفق البحث مع مجهودات مفتاح التي عُرضت سابقاً، ولكنه يرى أنها تحتاج إلى سياقها الثقافي، أو إلى زحزحة النصّ ليصبح خطاباً ذا ممارسة فكرية، كما يرى فوكو.
- يتفق البحث مع الغدّامي بوجود نسقٍ مضمر، ولكنّ أكثر ما كان مؤزّراً له هو كيفية استخراجها؛ فلم يؤمن البحث بالمبدأ الديالكتيكي الذي عند الغدّامي، فوجد ضالّته عند مفتاح؛ فهو يؤمن بأن النسق المضمر يحتوي على اختلافٍ عن النسق الظاهر، وحسب، وهذا الاختلاف يولده تكرار الممارسة النسقية.
- كما أن البحث حاول تأصيل وجود النسق بصورةً عامّة، والوقوف على تعريفه ومكوّناته، وأهمّ المصطلحات المؤسسة له؛ فربّما يكون استخراج النسق من النصوص وتوظيفه أكثر دقّةً ممّا هو عند الغدّامي الذي عدّ مصطلح النسق المضمر، أو "الوظيفية النسقية" أهمّ ما في النقد الثقافي، ولكنه لم يعرفه، بل اكتفى بذكر أن ما يعني الناقد الثقافي هو الوقوف على "الوظيفة النسقية" بدلاً من الوقوف على حقيقة النسق، ووضع لها الشروط أعلاه.

5. خاتمة

- وبعد، فإنه يمكن وضع تصوّر لمفاهيم هذا البحث بناءً على ما جرى عرضه أعلاه، وهو
- أن مفهوم القراءة النسقية يشكّل أفقاً نقدياً جديداً يقوم على الجمع بين آليات القراءة التأويلية ومفهوم النسق كما عالجه محمد مفتاح، وعبد الله الغدامي، مع إعادة صياغتهما في إطار نظري أكثر تكاملاً.
 - أن آلية النسق لا تفهم بعدّها عنصراً شكلياً جامداً، بل هي منظومة علاقات تتجلى عبر ثلاث عمليات متفاعلة: التشابه، والاختلاف، والتكرار، وهي العمليات/المفاهيم التي تتيح الكشف عن البنية المضمرّة للنصوص والخطابات.
 - أن القراءة ليست عمليةً حياديةً أو عفويةً، بل مشروطةٌ بمواقف القارئ ومخزونه الثقافي والمعرفي، وهو ما يجعلها عنصراً فاعلاً في إعادة تشكيل شبكة المعنى داخل النص.
 - أن التمييز بين آليات النسق والتأويل والمعرفة ضروريٌ لتجنّب الخلط الفوضوي في الممارسة النقدية؛ فوضوح وظيفة كل آلية يسهم في بناء نتائج أكثر دقّة وموضوعيّة.
 - أن إدماج البعد الثقافي في مقاربة الأنساق يفتح المجال لفهم النصوص ضمن مرجعيّتها الاجتماعية والمعرفيّة، ويبرز دور القارئ في إنتاج الدلالات وتوسيع إمكاناتها.
 - أن "القراءة النسقية" تمثّل مقترحاً نقدياً نظرياً، يطمح إلى تجاوز ثنائية النقد الأدبي/النقد الثقافي، من خلال تقديم إطار يزاوج بين الاهتمام بالبنية النصيّة والانفتاح على الأنساق الثقافية والمعرفيّة.

6. المصادر والمراجع

6.1 المراجع العربية

- أيزا برغر، أرثر. (2003). النقد الثقافي: تمهيد في المفاهيم الرئيسة (ترجمة وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسي). المجلس الأعلى للثقافة. أبو زيد، نصر حامد. (2014). إشكاليات القراءة والآليات التأويل. المركز الثقافي العربي. إيغلتن، تيري. (1991). مقدّمة في نظرية الأدب (ترجمة أحمد حسان). الهيئة العامة لقصور الثقافة. بارت، رولان. (1992). لذة النص (ترجمة منذر عياشي). دار لوسوي. بدر، عبد المحسن طه. (د.ت). الرؤية والأداة: نجيب محفوظ. دار المعارف. بورديو، بيار، & باسرون، جان-كلود. (2007). إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم (ترجمة ماهر تريمش). المنظمة العربية للترجمة. حمّودة، عبد العزيز. (2003). الخروج من التيه: دراسة في سلطة النص. عالم المعرفة. حنفي، حسن. (2019). هيجل والهيغلجون الشبان: قراءة جديدة. مؤسسة هنداوي. دريدا، جاك. (2000). الكتابة والاختلاف (ترجمة كاظم جهاد). دار توبقال. دريدا، جاك. (2019). هومش الفلسفة (ترجمة منى طلبة). دار التنوير. الدوسري، عبد الله بن عبد الرحمن. (2007). الحقيقة المحمدية أم الفلسفة الأفلاطونية. المكتب الإسلامي. دولوز، جيل. (2009). الاختلاف والتكرار (ترجمة وفاء شعبان). المنظمة العربية للترجمة. ديفيز، بول. (2010). الاقتراب من الله: بحث في أصل الكون وكيف بدأ (ترجمة منير شريف). المركز القومي للترجمة. الرويلي، ميجان، & البازعي، سعد. (2002). دليل الناقد الأدبي. المركز الثقافي العربي. سعيد، إدوارد. (2000). العالم والنص والناقد (ترجمة عبد الكريم محفوظ). اتحاد الكتاب العرب. سعيد، إدوارد. (2006). الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق (ترجمة مصطفى عناني). رؤية للنشر والتوزيع. شاكر، محمود محمد. (1936). المتنبي. شركة القدس للنشر والتوزيع. الغدّامي، عبد الله. (2000). النقد الثقافي: قراءة في الأنساق الثقافية العربية. المركز الثقافي العربي. غليك، جايمس. (2008). نظرية الفوضى: علم اللامتوقّع (ترجمة أحمد مغربي). دار الساقى ومركز البابطين للترجمة. غوسدورف، جورج. (2018). أصول التأويلية (ترجمة فتحي إنقزو). مؤمنون بلا حدود. فوكو، ميشيل. (1987). حفرّيات المعرفة (ترجمة سالم يفوت). المركز الثقافي العربي. فوكو، ميشيل. (2012). نظام الخطاب (ترجمة محمد سبيلا). دار التنوير. لومان، نيكلاس. (د.ت). مدخل إلى نظرية الأنساق (ترجمة فهمي حجازي). منشورات الجمل. مفتاح، محمد. (2000). النصّ: من القراءة إلى التنظير. شركة النشر والتوزيع المدارس. مفتاح، محمد. (1994). التلقّي والتأويل: مقاربة نسقية. المركز الثقافي العربي. مفتاح، محمد. (1990). مجهول البيان. دار توبقال للنشر.

مفتاح، محمد. (د.ت). التشابه والاختلاف: نحو منهجية شمولية. المركز الثقافي العربي.
موران، إدغار. (2004). الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المربك (ترجمة أحمد القصور ومنير الحجوجي). دار توبقال.

6.2 رومنة المصادر والمراجع

- āyza brghr, Arthur. al-naqd althqāfi : tamhīd fī al-mafāhīm al-raʿīsah. tarjamat Wafāʾ Ibrāhīm wa-Ramaḍān Baṣṭāwīsī, al-Majlis al-Aʿlā lil-Thaqāfah, 2003.
- Abū Zayd, Naṣr Hāmid. ishkālyyāt al-qirāʾah wʾālyyāt al-taʾwīl. al-Markaz al-Thaqāfi al-ʿArabī, 2014.
- iyghltwn, tyry. mqqddmh fī nṣryy al-adab. tarjamat Aḥmad Ḥassān, al-Hayʾah al-ʿĀmmah li-Quṣūr al-Thaqāfah, 1991.
- bārt, Rūlān. Idhdh alnṣ. tarjamat Mundhir ʿyyāshy, Dār lwsy, 1992.
- Badr, ʿAbd al-Muḥsin Ṭāhā. al-ruʾyah wa-al-adāh : Najīb Maḥfūz. Dār al-Maʿārif, D. t.
- bwrdyw, Bayār, wjān-klwd bāsrwn. iʿādat al-intāj : fī sabīl nṣryy ʿāmmh lnsq al-Taʿlīm. tarjamat Māhir Tirīmish, al-Munazzamah al-ʿArabīyah lil-Tarjamah, 2007.
- twlwz, jīl. al-Ikhtilāf wa-al-tikrār. tarjamat Wafāʾ Shaʿbān, al-Munazzamah al-ʿArabīyah lil-Tarjamah, 2009.
- ḥmmwdh, ʿAbd al-ʿAzīz. al-Khurūj min al-tīh : dirāsah fī Sulṭat alnṣ. ʿĀlam al-Maʿrifah, 2003.
- Ḥanafī, Ḥasan. Hayjal wālyhylywn alshbbān : qirāʾah jadīdah. Muʾassasat Hindāwī, 2019.
- Dirīdā, Jāk. al-kitābah wa-al-ikhtilāf. tarjamat Kāzim Jihād, Dār Tūbqāl, 2000.
- Hawāmish al-falsafah. tarjamat Munā ṭalabat, Dār al-Tanwīr, 2019.
- aldwsrī, ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Raḥmān. al-ḥaqīqah almhmmddyh Umm al-falsafah alʾflāṭwnyyh. al-Maktab al-Islāmī, 2007.
- dyfyz, Būl. al-iqtirāb min Allāh : baḥṭh fī aṣl al-kawn wa-kayfa badaʾa. tarjamat Munīr Sharīf, al-Markaz al-Qawmīlil-Tarjamah, 2010.
- alrwayly, Mījān, wsʿd al-Bāzīʿī. Dalīl al-nāqid alʾdbī. al-Markaz al-Thaqāfi al-ʿArabī, 2002.
- Saʿīd, Idwārd. al-ʿālam wālnṣ wa-al-nāqid. tarjamat ʿAbd al-Karīm Maḥfūḍ, Ittiḥād al-Kuttāb al-ʿArab, 2000.
- al-istishraq : al-mafāhīm al-gharbīyah lil-Sharq. tarjamat Muṣṭafā ʿInānī, ruʾyah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, 2006.
- Shākīr, Maḥmūd Muḥammad. almtnbby. Sharikat al-Quds lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, 1936.
- alghdhdhāmy, ʿAbd Allāh. al-naqd althqāfi : qirāʾah fī al-ansāq althqāfiyyh al-ʿArabīyah. al-Markaz al-Thaqāfi al-ʿArabī, 2000.
- ghlyk, Jāyms. nṣryy al-fawḍā : ʿilm allāmtwqq. tarjamat Aḥmad Maghribī, Dār al-Sāqī wa-Markaz al-Bābaṭīn lil-Tarjamah, 2008.
- ghwsdwrf, Jūrj. uṣūl altʾwylyy. tarjamat Faṭḥī inqzzw, Muʾminūn bi-lā ḥudūd, 2018.
- Fūkū, Mīshīl. ḥfryyāt al-Maʿrifah. tarjamat Sālim Yafūt, al-Markaz al-Thaqāfi al-ʿArabī, 1987.
- Nizām al-khiṭāb. tarjamat Muḥammad Sabīlā, Dār al-Tanwīr, 2012.
- lwmān, nyklās. madkhal ilā nṣryy al-ansāq. tarjamat Fahmī Hijāzī, Manshūrāt al-Jamal, D. t.
- Miftāḥ, Muḥammad. alnṣ : min al-qirāʾah ilā al-tanzīr. Sharikat al-Nashr wa-al-Tawzīʿ al-Madāris, 2000.
- altlqqy wa-al-taʾwīl : muqārabah nsqyyh. al-Markaz al-Thaqāfi al-ʿArabī, 1994.
- majhūl al-Bayān. Dār Tūbqāl lil-Nashr, 1990.
- al-tashābuh wa-al-ikhtilāf : Naḥwa mnḥājiyyh shmwylyy. al-Markaz al-Thaqāfi al-ʿArabī, D. t.
- Mūrān, Idghār. al-Fikr wa-al-mustaqbal : madkhal ilā al-Fikr almrkkb. tarjamat Aḥmad alqṣwār wa-Munīr al-Ḥajjūjī, Dār Tūbqāl, 2004.

6.3 المراجع الأجنبية

Bertalanffy, L. (1968). General Systems Theory. George Braziller.

Systemic Reading between the Hermeneutic Dimension and the Cultural Approach: Towards Constructing an Integrative Perspective

Mohammad Basel Qadri^{1*}, Abdul Khaleq Issa²

¹PhD Candidate in the Arabic Language Program, An-Najah National University, Nablus

²Lecturer and Associate Professor, Department of Arabic Language, An-Najah National University, Nablus

Corresponding Author: Mohammad.qadri@najah.edu

Received: 07/07/2025

Revised: 26/08/2025

Accepted: 28/10/2025

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.4>

Abstract

This study sought to develop the concept of “systemic reading” as a critical-interpretive approach that integrates the act of reading with the methodology of cultural criticism within a holistic framework. It starts from the problematic relationship between the reader and the text, asserting that the meaning is not derived solely from the surface structure, but rather emerges from the interaction of the underlying linguistic, cultural, and psychological systems embedded in the text. The research adopted an interpretive methodology inspired by hermeneutics, general systems theory, and the epistemological model of Mohammed Biftah, benefiting from the cultural critique mechanisms of Abdullah al-Ghadhami. This framework supports the analysis of how the mechanisms of similarity, difference, and repetition generate meaning, and how the reader engages with them to reconfigure a dynamic network of signification. The study proposed that the systemic reading does not merely explore the structure or the context in isolation, but rather fuses them into a model that links the structural function of the text with the reader’s position within the semantic network, under a system that reveals the text’s potential and its cultural effects. The research concluded that the system is a dynamic interpretive order that reshapes meaning through intertwined processes of repetition, difference, and interpretation, and that the systemic reading constitutes a cognitive practice that places the text within the cultural structures and illuminates its problematic dimensions in light of the reader’s awareness and contexts.

Keywords: Mohammad Meftah, system (al-nasaq), reading, cultural criticism, hermeneutics.

* Corresponding Author



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

أثر الالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة من وجهة نظر العاملين: الدور المعدل للرضا الوظيفي (دراسة ميدانية على البلديات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية)

محمود عبد الرحمن الشنطي*

جامعة الإسراء- غزة، فلسطين

Mhmdshanty11@yahoo.com: المراسل

Received: 22/06/2026

Revised: 20/07/2026

Accepted: 11/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.5>

الملخص

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة في البلديات الكبرى الفلسطينية، مع اختبار الدور المعدل للرضا الوظيفي في هذه العلاقة. واعتمدت الدراسة المنهج الارتباطي ضمن المدخل الكمي، باستخدام تصميم مقطعي، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع العاملين بالوظائف الإشرافية في البلديات الكبرى الفلسطينية محل الدراسة، والبالغ عددهم (372) موظفاً، وتم توزيع عدد (245) استبانة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة الصالحة للتحليل (200) استبانة، بنسبة استرجاع (81.6%). وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الالتزام التنظيمي، وجودة الخدمات المدركة كانت بدرجة مرتفعة، في حين كان مستوى الرضا الوظيفي بدرجة متوسطة. كما بينت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي قوي للالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة، على المستوى الكلي، وفُسرت (49.3%) من التباين في جودة الخدمات المدركة وعلى مستوى أبعاده، فقد جاء الالتزام الوجداني الأكثر تأثيراً، يليه الالتزام المعياري، ثم الالتزام الاستمراري. وأظهرت النتائج وجود أثر تعديلي جزئي للرضا الوظيفي في العلاقة بين أبعاد الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة، وكان أثر التفاعل دالاً إحصائياً لكل من الالتزام المعياري والالتزام الاستمراري مع الرضا الوظيفي، بينما لم يكن أثر التفاعل بين الالتزام الوجداني والرضا الوظيفي دالاً إحصائياً. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الالتزام التنظيمي بأبعاده المختلفة داخل البلديات الفلسطينية، وتحسين مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين، وتوفير بيئة عمل داعمة تساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، إلى جانب تعزيز نظم الحوافز والتطوير المهني بما يدعم الأداء الخدمي واستدامته.

الكلمات المفتاحية: الالتزام التنظيمي، الرضا الوظيفي، جودة الخدمات المدركة، البلديات الفلسطينية.

1. المقدمة

خلفية الدراسة ومشكلتها: في ظل التحولات الإدارية والتنظيمية المتسارعة، لم يعد نجاح المنظمات يعتمد فقط على ما تمتلكه من موارد مادية أو هياكل إجرائية، بل أصبح مرتبطاً بدرجة كبيرة بقدرتها على استثمار مواردها البشرية وتعزيز ارتباط العاملين بها نفسياً وسلوكياً. وقد برز هذا التوجه في ضوء التحول نحو اعتماد الموظف أصلاً تنظيمياً ينبغي الاستثمار فيه، وليس عبئاً ينبغي تقليصه، حيث يتحقق الأداء الأمثل عندما يُمنح العاملون فرصاً حقيقية للمشاركة في اتخاذ القرارات وإدارة عملهم. ومن هذا المنطلق، اكتسبت المتغيرات السلوكية والتنظيمية أهمية متزايدة في تفسير سلوك العاملين داخل المنظمات وانعكاس ذلك على مستوى الأداء. ويُعد الالتزام التنظيمي من أبرز المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في أدبيات السلوك التنظيمي، نظراً لما يعكسه من ارتباط نفسي ووجداني بين الموظف والمنظمة التي يعمل فيها. فالالتزام التنظيمي لا يقتصر على مجرد بقاء الموظف في عمله، بل يشير إلى درجة إيمانه بأهداف المنظمة، واستعداده لبذل جهد إضافي من أجلها، ورغبته في الاستمرار في عضويتها. ومن ثم، فإن ارتفاع مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين يُعد مؤشراً مهماً على احتمالية تحسن سلوكهم الوظيفي، وزيادة

* الباحث المراسل

دافعيّتهم، وقدرتهم على الإنجاز، وهو ما قد ينعكس إيجاباً على مستوى أدائهم وإنتاجيتهم في العمل (الكبيسي، 2015). ويلقى موضوع جودة الخدمات اهتماماً متزايداً في المؤسسات الخدمية، نظراً لارتباطه المباشر برضا المستفيدين وثقتهم، وبوصفه مؤشراً مهماً للحكم على كفاءة المؤسسة وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين. فلم تعد جودة الخدمة مسألة اختيارية، بل أصبحت ضرورة أساسية لنجاح المؤسسات واستمرارها، خاصة في ظل ارتفاع توقعات المستفيدين وزيادة وعيهم بحقوقهم المرتبطة بالحصول على خدمات سريعة وموثوقة. ويتطلب تحسين جودة الخدمات تطوير الإجراءات، وتبسيط آليات تقديم الخدمة، وتعزيز قدرة المؤسسة على الاستجابة الفاعلة لطلبات المواطنين وشكاويهم، بما يساهم في رفع مستوى الأداء وتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الخدمية (الشنطي ودهليز، 2019). ويُعد الرضا الوظيفي أحد أبرز المؤشرات النفسية والسلوكية التي تعكس مدى توافق الموظف مع بيئة عمله، ويشكل عنصراً محورياً في تفسير سلوكيات الأفراد داخل أية منظمة. فالرضا الوظيفي يرتبط بعدد من المخرجات التنظيمية، مثل الإنتاجية وجودة الأداء، فضلاً عن انخفاض معدلات الغياب ودوران العمل. كما يتأثر الرضا الوظيفي بعدة عوامل، من أبرزها طبيعة العمل، وأساليب القيادة، وفرص النمو، والعلاقات المهنية داخل بيئة العمل (Greenberg & Baron, 2008).

وتبرز أهمية تناول هذه المتغيرات في المؤسسات العامة والخدمية، ولا سيما البلديات الفلسطينية، نظراً لدورها المباشر في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وتواجه هذه البلديات عديداً من المشكلات والعقبات التي تحد من قدرتها على تقديم خدماتها للجمهور، نتيجة الواقع الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي وما يرتبط به من ممارسات وإجراءات تعيق عملها وتطورها، إلى جانب شح الموارد والإمكانات (زيتون، 2025). وقد تفاقمَت هذه التحديات مع الحرب على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، نتيجة تضرر المرافق والبنية التحتية، وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق، وزيادة احتياجات المواطنين إلى الخدمات الأساسية؛ فقد أشارت تقارير الاستجابة الإنسانية إلى استمرار الحاجة إلى تدخلات مرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة، مثل نقل المياه، وتوزيع مواد النظافة، وجمع النفايات، وتركيب المرافق الصحية، وهو ما يعكس حجم الضغط الواقع على المؤسسات الخدمية والمحلية (OCHA, 2025). وأظهرت نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في البيئة الفلسطينية وجود تحديات مرتبطة بمستوى جودة الخدمات؛ فبينت دراسة (السيد وسلامة، 2025) أن جودة الخدمات في القطاع الحكومي تميل إلى الانخفاض وأنها بحاجة إلى التحسين، في حين أظهرت دراسة (الحرياي، 2022) أن مستوى جودة الخدمات في بلديات الخليل جاء متوسطاً بوزن نسبي بلغ (60.0%)، كما أظهرت دراسة (قلالوة، 2020) أن مستوى جودة الخدمات في بلدية البيرة جاء متوسطاً بوزن نسبي بلغ (63.41%). وبالرغم من تزايد الاهتمام بدراسة الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي وجودة الخدمات، فإن الدراسات السابقة تناولت هذه المتغيرات غالباً بصورة منفصلة أو ضمن علاقات ونماذج بحثية مختلفة، في حين ظل الدور المعدل للرضا الوظيفي في العلاقة بين الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات محدود التناول. وجاءت الدراسة استجابةً لما أشارت إليه بعض الدراسات من الحاجة إلى دراسة الرضا الوظيفي وعلاقته بالمتغيرات التنظيمية (أرميلة، 2023)، وتوسيع النماذج البحثية التي تربط بين الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي وجودة الخدمات (Alrefaei et al., 2023). وبناءً على ما سبق، فيمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما أثر الالتزام التنظيمي بأبعاده في جودة الخدمات المدركة، وما الدور المعدل للرضا الوظيفي في هذه العلاقة لدى العاملين في البلديات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية؟

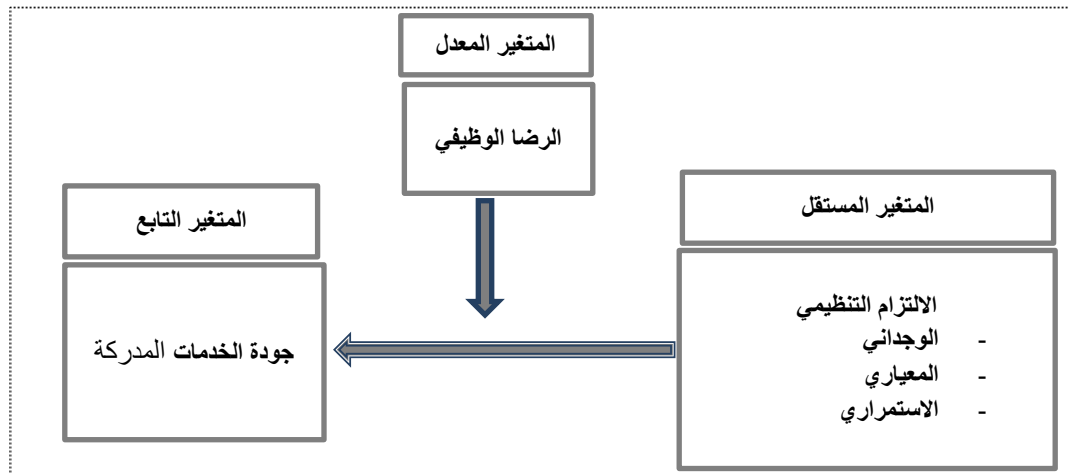
أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بصورة رئيسة إلى اختبار الدور المعدل للرضا الوظيفي في العلاقة بين الالتزام التنظيمي بأبعاده في جودة الخدمات المدركة من وجهة نظر العاملين في البلديات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى مستوى الالتزام التنظيمي بأبعاده المختلفة: (الوجداني، والمعياري، والاستمراري)، والرضا الوظيفي، وجودة الخدمات المدركة من وجهة نظر العاملين في البلديات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية.
2. اختبار أثر الالتزام التنظيمي بأبعاده المختلفة: (الوجداني، والمعياري، والاستمراري) في جودة الخدمات المدركة من وجهة نظر العاملين في البلديات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية.
3. اختبار الدور المعدل للرضا الوظيفي في العلاقة بين أبعاد الالتزام التنظيمي: (الوجداني، والمعياري، والاستمراري) وجودة الخدمات المدركة من وجهة نظر العاملين في البلديات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية.
3. **أهمية الدراسة:** تتبّع الأهمية النظرية للدراسة في إسهامها في توسيع الأدبيات المتعلقة بالالتزام التنظيمي وإغنائها، وجودة الخدمات المدركة من خلال إدخال الرضا الوظيفي ليؤدي دوراً متغيراً معدلاً في هذه العلاقة، خاصة في سياق المؤسسات العامة. وتزداد أهمية هذا الإسهام في ظل محدودية الدراسات التي جمعت بين هذه المتغيرات في نموذج واحد، وبالتالي تحقق إغناء للمكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات، كما تفتح الباب واسعاً أمام الباحثين بإجراء دراسات في المجال من شأنها أن تغني المعرفة. ومن جهة أخرى، تستمد الدراسة أهميتها التطبيقية من تركيزها على البلديات؛ كونها مؤسسة خدمية مسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين والتي ازدادت أهميتها في ظل الأزمات المتكررة التي تواجه قطاع غزة، وخاصة الحرب على قطاع غزة (أكتوبر 2023) والتحديات الكبيرة المرافقة لها، ما يعزز الحاجة إلى تجسيد الالتزام التنظيمي واقعاً ملموساً لدعم جودة الخدمات خاصة مع تضرر المرافق والبنية وزيادة احتياجات المواطنين، الأمر الذي يجعل تحسينها قضية عملية

واستراتيجية في وقت واحد. ومن المتوقع أن تساعد نتائج الدراسة متخذي القرار في البلديات على مزيد من فهم أهمية الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي في تعزيز العوائد التنظيمية وبخاصة الخدمات المقدمة، بما يدعم تطوير الممارسات التنظيمية التي تسهم في ذلك وصولاً لأداء تنظيمي وسمعة تنظيمية جيدة .

2. النموذج المفاهيمي وفرضيات الدراسة

المتغير المستقل: الالتزام التنظيمي: (الالتزام الوجداني، والالتزام المعياري، والالتزام الاستمراري).
المتغير المُعدل: الرضا الوظيفي.
المتغير التابع: جودة الخدمات المدركة.



شكل 1: النموذج المعرفي للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من النظريات المفسرة للعلاقة بين المتغيرات الثلاثة، أولاً: تستند الدراسة إلى نظرية الموارد التنظيمية (Resource-Based View (Barney, 1991)، التي تنظر إلى الموارد البشرية بوصفها مورداً استراتيجياً يسهم في تحسين الأداء والعوائد التنظيمية، حيث يُعد الالتزام التنظيمي من الموارد التنظيمية غير الملموسة القادرة على دعم جودة الخدمات المدركة. كما تعتمد الدراسة على نموذج Three-Component Model of Organizational Commitment، الذي يقسم الالتزام التنظيمي إلى الوجداني، والمعياري، والاستمراري (Meyer & Allen, 1991). ويؤكد أن ارتفاع الالتزام يعزز اندماج العاملين وسلوكهم الإيجابي داخل العمل. كذلك تستند إلى الأدبيات التنظيمية المتعلقة بالرضا الوظيفي (Luthans, 2002)، والتي تشير إلى أن الرضا الوظيفي قد يعزز تأثير الاتجاهات التنظيمية الإيجابية في جودة الأداء الخدمي. وأخيراً، تعتمد الدراسة على نموذج (SERVQUAL) الذي طوره (Parasuraman et al., 1985)، والذي يفسر جودة الخدمات من خلال أبعاد الملموسة، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف، بما ينسجم مع طبيعة الخدمات التي تقدمها البلديات الفلسطينية. ومن جهة أخرى، تدعم الأدبيات السابقة افتراض وجود أثر إيجابي للالتزام التنظيمي في نتائج العمل، انطلاقاً من أن الموظف الأكثر ارتباطاً بالمؤسسة يكون أكثر استعداداً لبذل الجهد، والاستمرار في الإنجاز، والتصرف بطريقة تتسجم مع أهداف المنظمة وقيمتها. إن الالتزام التنظيمي يعكس درجة اندماج الفرد في المنظمة وتطابقه مع أهدافها، وهو ما يجعله أكثر قابلية للانخراط في العمل والأداء الفعال. فقد بينت دراسة (Hendri, 2019) أن الالتزام التنظيمي يؤثر تأثيراً معنوياً في أداء الموظفين، وأنه حين يزيد التطابق للعاملين مع المنظمة والانخراط فيها، فإنه يقود إلى مستويات أعلى من الولاء وإلى أداء أفضل. وأظهرت دراسات عديدة أن الالتزام يؤثر إيجابياً في كثير من العوائد التنظيمية، منها أداء الموظفين، والرضا الوظيفي، والسمعة التنظيمية، وجودة الخدمات المدركة (Thao et al., 2024; ماضي والبشيتي، 2020; 2024; Lo et al., 2024). وعليه يمكن صياغة الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: يؤثر الالتزام التنظيمي بأبعاده: (الوجداني، والمعياري، والاستمراري) تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جودة الخدمات المدركة.

ويعكس الالتزام التنظيمي ارتباط العامل بالمنظمة واستعداده لبذل الجهد لتحقيق أهدافها، إلا أن انعكاس هذا الالتزام على جودة الخدمات المدركة قد لا يكون بالقوة نفسها لدى جميع العاملين، بل يمكن أن يختلف باختلاف مستوى رضاهم عن وظائفهم. ويستند

اختيار الرضا الوظيفي بوصفه متغيراً معدلاً إلى أن الرضا يمثل حالة تقييمية ووجدانية تجاه العمل، تؤثر في استجابة العامل لبيئته الوظيفية وسلوكه داخلها؛ فالعامل الذي يجمع بين الالتزام بمنظمته والرضا عن وظيفته يكون أكثر استعداداً لترجمة ارتباطه بالمنظمة إلى جهد وسلوك وظيفي إيجابي يدعم جودة الخدمة، في حين قد يؤدي انخفاض الرضا الوظيفي إلى إضعاف انعكاس الالتزام التنظيمي على عديد من المخرجات (Luthans, 2002; Robbins & Judge, 2019). ومن ثم، تنظر الدراسة للرضا الوظيفي بوصفه متغيراً تتغير باختلاف مستواه قوة العلاقة بين الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة. ويدعم هذا التوجه دراسة (Licandro et al., 2025) التي تؤكد وجود دور معدل للرضا الوظيفي في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية والالتزام التنظيمي، وما أظهرته دراسة (Alfakeh et al., 2020) من تفاعل الالتزام التنظيمي مع الرضا الوظيفي في التأثير في الأداء الوظيفي. وبناءً عليه، يمكن صياغة الفرضية الثانية على النحو الآتي:

الفرضية الثانية: يؤدي الرضا الوظيفي دوراً معدلاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في العلاقة بين أبعاد الالتزام التنظيمي (الوجداني، والمعياري، والاستمراري) وجودة الخدمات المدركة من وجهة نظر العاملين.

3. الإطار النظري والدراسات السابقة

3.1 مفهوم الالتزام التنظيمي وأبعاده:

يُعد الالتزام التنظيمي من المفاهيم المحورية في العلوم الإدارية والسلوكية، نظراً لما يرتبط به من آثار في سلوك العاملين ومستوى أدائهم واستقرارهم داخل المنظمة. وقد تعددت الاتجاهات المفسرة لهذا المفهوم تبعاً لاختلاف زاوية النظر إلى طبيعة العلاقة التي تربط العاملين بمنظمتهم. فقد ركز الاتجاه النفسي على الالتزام التنظيمي بوصفه حالة من الارتباط النفسي والانتماء العاطفي بين الفرد والمنظمة، فعرف (Joo and Shim, 2010) الالتزام التنظيمي بأنه انتماء الفرد وتقانيه الفعّال تجاه أهداف المنظمة وقيمها. وفي المقابل، تناول بعض الباحثين الالتزام من زاوية ترتبط باستمرار العامل في المنظمة؛ فأشار أبو العلا (2009) إلى أنه يتمثل في درجة تطابق الفرد مع منظمته وارتباطه بها ورغبته في بذل أكبر جهد ممكن لمصلحتها، مع رغبته القوية في الاستمرار في عضويتها. أما الاتجاه التكاملي، فقد جمع بين الجوانب النفسية والسلوكية في تفسير الالتزام التنظيمي؛ فقد عرفه (Meyer & Allen, 1991) بأنه حالة نفسية تعكس طبيعة العلاقة بين الموظف والمنظمة وتؤثر في قراره بالاستمرار في العمل أو تركه. وتؤكد الأدبيات أن ارتفاع مستوى الالتزام التنظيمي يرتبط بعدد من النتائج التنظيمية الإيجابية، فيُسهم في خفض معدلات الغياب ودوران العمل، وتعزيز الاستقرار الوظيفي والتوافق بين العامل والمنظمة (Wasti & Can, 2008). ويعرف الباحث الالتزام التنظيمي إجرائياً بأنه مستوى ارتباط العاملين في البلديات الفلسطينية الكبرى ببلدياتهم، ومدى تمسكهم بأهدافها وقيمها، ورغبتهم في الاستمرار بالعمل فيها، واستعدادهم لبذل جهد إضافي للإسهام في تحقيق أهدافها وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وتم قياسه من خلال أبعاد الالتزام الوجداني، والالتزام المعياري، والالتزام الاستمراري، اعتماداً على فقرات الاستبانة (1-18).

وقدم (Meyer & Allen, 1991) نموذج المكونات الثلاثة للالتزام التنظيمي، الذي يقسمه إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: (السميري، 2023; Riketta, 2008; Lo et al., 2024) هي:

1. الالتزام الوجداني: يُشير إلى الارتباط العاطفي الإيجابي بالمؤسسة، فيستمر الموظف في عضويتها لأنه يريد ذلك. ويرتكز هذا البعد على التوحد مع أهداف المنظمة، والشعور بالفخر بعضويتها، والرغبة الصادقة في الإسهام في نجاحها، لذلك يُعد غالباً البعد الأكثر ارتباطاً بالنتائج الإيجابية مثل الأداء والانخراط.

2. الالتزام المعياري: يعكس شعور الموظف بأنه يجب أن يبقى في المنظمة؛ أي أنه يقوم على الإحساس بالواجب الأخلاقي أو الوفاء أو رد الجميل للمؤسسة. ويرتبط هذا البعد بالقيم المهنية والتنظيمية التي تجعل الاستمرار في العمل يُنظر إليه بوصفه سلوكاً صحيحاً ومشروعاً أخلاقياً.

3. الالتزام الاستمراري: يقوم على إدراك الموظف لما قد يخسره إذا ترك المنظمة؛ أي أنه يبقى لأنه يحتاج إلى ذلك. ويرتبط هذا البعد بحسابات الكلفة والمنفعة، مثل فقدان الأمان الوظيفي أو الامتيازات أو الخبرة التراكمية أو محدودية البدائل المتاحة.

3.2 الرضا الوظيفي:

يُعد الرضا الوظيفي من أكثر المفاهيم رسوخاً في أدبيات السلوك التنظيمي، غير أن أهميته لا تعود إلى شيوعه فقط، بل إلى طبيعته المركبة؛ فهو يجمع بين التقويم المعرفي للوظيفة والاستجابة الوجدانية تجاهها. فالأدبيات لا تتعامل مع الرضا الوظيفي بوصفه شعوراً عابراً بالارتياح أو مجرد حكم عقلي على ظروف العمل، وإنما بوصفه نتيجة للتفاعل بين ما يتوقعه الموظف من وظيفته وما يدرك أنه يحصل عليه فعلياً منها. وقد تعددت تعريفاته تبعاً للزوايا الفكرية التي انطلق منها الباحثون؛ فالرضا الوظيفي يُشير إلى المشاعر والاتجاهات التي يحملها الأفراد تجاه عملهم (Spector, 2022). وفي منظور أكثر شمولاً، عرّفه الشرايدة (2008) بأنه الشعور بالقتاعة والارتياح الناتج عن الوظيفة وما توفره من مزايا مادية ومعنوية وفرص للنمو المهني، في حين

ربط الشهومي وآخرون (2020) الرضا الوظيفي بمفاهيم العدالة والمساواة والثقة التنظيمية داخل المؤسسة. ويتضح من هذه التعريفات أن الرضا الوظيفي لا يتشكل فقط من مشاعر الفرد تجاه عمله، وإنما يتأثر - أيضاً - بطبيعة البيئة التنظيمية وما توفره من عدالة واستقرار وحافز وفرص للتطور المهني. وعليه، يُعرّف الرضا الوظيفي إجرائياً بأنه درجة شعور العاملين في البلديات الفلسطينية الكبرى بالارتياح والقبول تجاه وظائفهم وبيئة عملهم، ومدى رضاهم عن الجوانب المرتبطة بالمرتبة والترقية، والإشراف، وطبيعة العمل، والعلاقة مع الزملاء، والاستقرار الوظيفي، وتم قياسه من خلال فقرات الاستبانة الخاصة بهذا المتغير (19-28). ويكتسب الرضا الوظيفي أهمية كبيرة؛ كونه لا يعكس - فقط - الحالة النفسية للموظف تجاه عمله، بل يكشف - أيضاً - عن جودة العلاقة بين الفرد وبيئته التنظيمية. فالرضا الوظيفي يرتبط بقدرة العاملين على التكيف مع بيئة العمل، ويعزز الرغبة في الإبداع والابتكار، ويرفع مستوى الطموح والفاعلية والإنتاجية (محمد، 2018). كما أن الرضا الوظيفي لا يمثل حالة ثابتة، بل يتسم بطبيعة قد تتغير بتغير احتياجات الفرد وتوقعاته وظروف العمل المحيطة به؛ فما يحقق رضا الفرد في وقت معين قد لا يحقق رضاه في وقت آخر (الشنطي، 2016).

3.3 مفهوم جودة الخدمات:

تُعد جودة الخدمات من المفاهيم الإدارية الحيوية؛ نظراً لارتباطها بمدى قدرة المؤسسات على تلبية احتياجات المستفيدين وتحقيق رضاهم. ولم يعد مفهوم جودة الخدمات يقتصر على تقديم الخدمة بصورة تقليدية، بل أصبح يُنظر إليه بوصفه قدرة المؤسسة على تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والدقة والاعتمادية والاستجابة لاحتياجات المستفيدين بصورة مستمرة ومتطورة. وقد تعددت تعريفات جودة الخدمات نتيجة لطبيعتها غير الملموسة واختلاف الزوايا التي تناولها منها الباحثون. فمن المنظور الإدراكي، عرّف (Parasuraman et al., 1985) جودة الخدمة من خلال المقارنة بين توقعات المستفيدين للخدمة وإدراكهم لمستوى الخدمة المقدمة فعلياً، بما يجعل الحكم على الجودة مرتبطاً بمدى التوافق بين التوقعات والإدراك. ومن منظور تنظيمي، عرّف حمود (2002) جودة الخدمات بأنها قدرة المؤسسة على تقديم خدمات ذات مستوى مرتفع بصورة مستمرة وبما يلبي توقعات المستفيدين ويحقق رضاهم. ويتضح من ذلك أن جودة الخدمات تجمع بين قدرة المؤسسة على تقديم الخدمة بكفاءة وبين إدراك مستوى ما يقدم من خدمات ومدى تلبية لاحتياجات والتوقعات. ويعرّف الباحث جودة الخدمات المدركة إجرائياً بأنها مستوى إدراك العاملين لكفاءة الخدمات التي تقدمها البلديات الفلسطينية الكبرى للمواطنين، وفعاليتها، من حيث الجوانب الملموسة، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف، وتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة (29-48). وفيما يلي بيان أبعاد نموذج قياس جودة الخدمات (Van Iwaarden et al., 2003):

1. الأبعاد الملموسة: تشير إلى الجوانب المادية المرتبطة بتقديم الخدمة، مثل المباني، والأجهزة، والمعدات، والمظهر العام للعاملين، وجميع العناصر المادية التي تُساهم في تكوين الانطباع الأول لدى المستفيد عن مستوى جودة الخدمة.
2. الاعتمادية: تعبر عن قدرة المؤسسة على تقديم الخدمة الموعودة بصورة دقيقة ومنظمة يمكن الاعتماد عليها، بما يضمن تنفيذ الخدمة بكفاءة ووفق المعايير المطلوبة دون أخطاء.
3. الاستجابة: تشير إلى مدى استعداد العاملين لتقديم المساعدة للمستفيدين والتعامل مع احتياجاتهم واستفساراتهم بسرعة وفعالية، بما يعكس حرص المؤسسة على تلبية احتياجات المستفيدين في الوقت المناسب.
4. الأمان (الضمان): يقصد به امتلاك مقدمي الخدمة للمعرفة والمهارات والكفاءة التي تعزز ثقة المستفيدين بالمؤسسة وبالخدمات المقدمة، إلى جانب شعورهم بالأمان والاطمئنان في أثناء الحصول على الخدمة.
5. التعاطف: يعبر عن اهتمام المؤسسة والعاملين فيها بالمستفيدين بصورة فردية، من خلال تفهم احتياجاتهم وظروفهم، والحرص على تقديم الخدمة بأسلوب يعكس الاهتمام والرعاية والاحترام.

3.4 الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

أجريت دراسة عبيد وصبري (2022)، على عينة من العاملين في بلديتي جنين وقلقيلية بلغت (350) موظفاً، تبين وجود علاقة موجبة قوية بين جودة الحياة الوظيفية وكل من الأداء الوظيفي والالتزام التنظيمي، كما فسرت أبعاد جودة الحياة الوظيفية ما نسبته (56.5%) من التباين في الالتزام التنظيمي. وتعكس هذه النتيجة أن تحسين بيئة العمل وظروفه يسهم بصورة مباشرة في تعزيز ارتباط العاملين بمنظمتهم، بما ينعكس على مستوى الأداء وجودة الخدمات. كما بينت دراسة حرز الله وعرقاوي (2019)، التي أجريت على العاملين في المواقع الإشرافية ببلدية طولكرم، وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين أبعاد الصحة التنظيمية والالتزام التنظيمي، خاصة ما يتعلق بوضوح الأهداف، وفعالية الاتصالات، والمعنويات، وتوفير الموارد، والإبداع. وتشير هذه النتائج إلى أن الالتزام التنظيمي يرتبط بدرجة كبيرة بجودة البيئة الإدارية والتنظيمية السائدة داخل المؤسسات البلدية، وبمدى قدرة الإدارة على خلق مناخ تنظيمي داعم ومحفز للعاملين. وأوضحت دراسة ماضي والبشيتي (2020)، التي أجريت على عينة بلغت (333) موظفاً من العاملين في وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني، أن الالتزام التنظيمي يؤدي دوراً وسيطاً جزئياً في العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية والسمعة التنظيمية، كما أظهرت وجود علاقة موجبة بين المتغيرات الثلاثة. كما بينت دراسة (Ehido et al., 2024)، التي طبقت على عينة عشوائية طبقية بلغت (387) أكاديمياً في الجامعات الماليزية،

أن جودة الحياة الوظيفية تؤثر تأثيراً إيجابياً في الالتزام التنظيمي، وفُسر ما نسبته (67.9%) من التباين فيه، كما أظهرت النتائج أن الالتزام التنظيمي يؤثر بصورة إيجابية في الأداء الوظيفي، ويتوسط العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية والأداء. وتُعكس هذه الدراسات أن الالتزام التنظيمي لم يعد يُنظر إليه بوصفه مجرد حالة نفسية للعامل، بل أصبح يمثل آلية تنظيمية تُفسر كيفية انتقال أثر الممارسات التنظيمية إلى النتائج المؤسسية المختلفة. وهدفت دراسة الكمالي والسفياني (2023)، إلى التعرف إلى مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين بأبعاده الثلاثة: (الالتزام العاطفي، والالتزام الاستمراري، والالتزام المعياري)، وقياس أثره في جودة الخدمات الصحية. التي طبقت على عينة عشوائية طبقية، بلغت (249) موظفاً أن مستوى كل من الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات الصحية جاء مرتفعاً، كما أظهرت وجود أثر دال إحصائياً للالتزام العاطفي والالتزام الاستمراري في جودة الخدمات الصحية، في حين لم يظهر أثر دال إحصائياً للالتزام المعياري. وسعت دراسة أحمد وأبي حسين (2022)، إلى بيان أثر الالتزام التنظيمي بأبعاده في جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وبلغت عينة الدراسة (225) موظفاً من شاعلي الوظائف الإدارية، وكشفت وجود أثر دال إحصائياً للالتزام التنظيمي بأبعاده الثلاثة: (الاستمراري، والعاطفي، والمعيارية) في جودة الخدمات الإلكترونية بأبعاده، كما تبين وجود أثر مباشر قوي للالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية.

وفي سياق آخر، أوضحت دراسة ملاح (2023)، التي أجريت على العاملين في بلدية رفح بعينة بلغت (50) موظفاً، وجود أثر دال للعدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي، فقد فسرت العدالة التنظيمية ما نسبته (60%) من التباين في الرضا الوظيفي، وتشير هذه النتيجة إلى أن شعور العاملين بالإنصاف والعدالة يمثل عاملاً جوهرياً في تكوين اتجاهاتهم الإيجابية نحو العمل. وبينت دراسة مرزاق وغياط (2023)، التي أجريت على العاملين بالمؤسسة الجزائرية للمياه بعينة (85) موظفاً، وجود أثر إيجابي للمناخ التنظيمي في الرضا الوظيفي، وفسر المناخ التنظيمي ما نسبته (37.9%) من التباين فيه. ومن جانب آخر، ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء والفاعلية التنظيمية؛ فأوضحت دراسة الأسطل (2023)، التي أجريت على العاملين بجامعة الأقصى بعينة بلغت (250) موظفاً، وجود أثر دال للرضا الوظيفي في فعالية الأداء لدى العاملين، كما بينت دراسة الشنطي وموسى (2026)، التي طبقت على العاملين في هيئة التقاعد الفلسطينية بعينة بلغت (142) موظفاً، أن الرضا الوظيفي يتوسط كلياً العلاقة بين جودة حياة العمل والاستغراق الوظيفي. وتبرز هذه النتائج أن الرضا الوظيفي لا يمثل مجرد حالة وجدانية إيجابية، بل يعد متغيراً تنظيمياً مؤثراً في مستوى اندماج العاملين وأدائهم واستمرارهم داخل المؤسسة. وقام الأقرع (2024)، بإجراء دراسة على موظفي الهيئات المحلية في محافظات شمال الضفة الغربية بعينة بلغت (340) موظفاً، وتبين وجود أثر دال للتخطيط التنموي الاستراتيجي في جودة الخدمات، وفسر ما نسبته (69.2%) من التباين فيها. وتشير هذه النتيجة إلى أن جودة الخدمات في المؤسسات البلدية ترتبط بقدرة الإدارة على التخطيط الفعال وتحديد الأولويات التنموية بصورة واضحة. كما أوضحت دراسة السيد وسلامة (2025)، التي طبقت على العاملين في وحدات تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسات الحكومية الفلسطينية بعينة بلغت (153) موظفاً، وجود علاقة طردية قوية بين الحوكمة الرقمية وجودة الخدمات الإلكترونية، كما فسرت أبعاد الحوكمة الرقمية ما نسبته (67.4%) من التباين في جودة الخدمات. وبينت دراسة (Utomo & Hartijasti, 2023)، التي أجريت على العاملين في قطاع المعدات الثقيلة بإندونيسيا بعينة بلغت (1660) موظفاً، أن سلوك المواطن التنظيمية الموجه نحو العميل يؤثر بصورة إيجابية في جودة خدمة الموظفين، كما أظهرت النتائج وجود دور وسيط للثقافة في القيادة في تعزيز هذا التأثير. وأوضحت دراسة عواجنة (2026)، التي طبقت على موظفي بلدية أريحا بعينة بلغت (200) موظف وموظفة، وجود أثر للمناخ التنظيمي في كل من الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي، إلى جانب وجود تأثير غير مباشر للمناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي عبر الالتزام التنظيمي كمتغير وسيط. كما بينت دراسة (Hermanto et al., 2024)، التي أجريت على معلمي المدارس الثانوية بإندونيسيا بعينة بلغت (165) معلماً، أن الالتزام التنظيمي وجودة الحياة الوظيفية يؤديان دوراً وسيطاً في العلاقة بين القيادة التحولية وسلوك المواطن التنظيمية.

وبالرغم من تنوع الدراسات السابقة في تناولها للالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي وجودة الخدمات، فإن معظمها تناول هذه المتغيرات بوصفها متغيرات مستقلة أو تابعة أو وسيطة، وربطها بمتغيرات مختلفة، أو تناول العلاقة بين متغيرين منها. كما اختلفت الدراسات من حيث طبيعة العلاقات بين هذه المتغيرات والأدوار التي أدتها. وتباينت نتائج الدراسات التي تناولت أثر أبعاد الالتزام التنظيمي في جودة الخدمات، وتوصلت دراسة الكمالي والسفياني (2023) إلى وجود أثر للالتزام العاطفي والاستمراري، وعدم وجود أثر دال للالتزام المعياري، في حين أظهرت دراسة أحمد وأبي حسين (2022) وجود أثر دال للأبعاد الثلاثة. كذلك تناولت الدراسات الرضا الوظيفي بوصفه متغيراً تابعاً أو مؤثراً أو وسيطاً في عدد من العلاقات التنظيمية، بينما تناولت دراسات جودة الخدمات مجموعة متنوعة من العوامل المؤثرة فيها. ويلاحظ في ضوء ذلك محدودية الدراسات التي جمعت الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي وجودة الخدمات في نموذج واحد، وبصفة خاصة الدراسات التي اختبرت الرضا الوظيفي بوصفه متغيراً معدلاً للعلاقة بين الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة، ولا سيما في قطاع البلديات الفلسطينية. ومن هنا تسعى الدراسة الحالية إلى معالجة هذه الفجوة.

4. الإطار الميداني

4.1 منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الارتباطي ضمن المدخل الكمي، لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها في فحص العلاقات بين متغيراتها واختبار أثر الالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة، والدور المعدل للرضا الوظيفي في هذه العلاقة. كما اتبعت الدراسة تصميمًا مقطعيًا (Cross-sectional)، فُجمعت البيانات من أفراد العينة في فترة زمنية واحدة باستخدام الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات. وتم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.22 & AMOS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

4.2 أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تم تطوير فقراتها وتكييفها بما يتناسب مع طبيعة الدراسة وسياق البلديات الفلسطينية، بالاستناد إلى الأدبيات والمقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة ذات الصلة. وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين؛ تناول القسم الأول البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، في حين خُصص القسم الثاني لقياس متغيرات الدراسة، وتضمن ثلاثة مقاييس رئيسية. خُصص المقياس الأول لقياس الالتزام التنظيمي، وتكون من (18) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد بواقع (6) فقرات لكل بعد، وهي: الالتزام الوجداني، والالتزام المعياري، والالتزام الاستمراري، وقد تم تحديد هذه الأبعاد اعتمادًا على نموذج (Meyer & Allen, 1991)، في حين تم تطوير فقرات المقياس بالاستناد إلى الدراسات السابقة ذات الصلة (Alhamad & Noor, 2023؛ فارس وآخرون، 2018؛ أبو هلال، 2024؛ المالكي وشعبي، 2024). وفيما يتعلق بالمقياس الثاني فُخّص لقياس الرضا الوظيفي، في ضوء التأسيس النظري للمفهوم (Spector, 2022)، وتكون من (10) فقرات تم تطويرها وصياغتها بالاستناد إلى الدراسات السابقة (العبري، 2022؛ مرزاق وغياط، 2023). أما المقياس الثالث فُخّص لقياس جودة الخدمات المدركة من وجهة نظر العاملين، وتكون من (20) فقرة موزعة على خمسة أبعاد هي: الجوانب الملموسة، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف، وقد تم الاسترشاد في تحديد هذه الأبعاد بنموذج (Parasuraman et al., 1988)، في حين تم تطوير فقرات المقياس بالاستناد إلى الدراسات السابقة ذات الصلة (السيد وسلامة، 2025؛ الأقرع، 2024؛ بحر والجدي، 2019)، وصياغتها بما يتناسب مع سياق عمل البلديات وطبيعة الخدمات التي تقدمها، لتعكس تقديرات العاملين لمستوى جودة الخدمات التي تقدمها بلدياتهم، وليس تقويم المواطنين أو قياس الفجوة بين توقعاتهم وإدراكاتهم للخدمة. واعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين بحيث تراوحت بدائل الإجابة بين: أعارض بشدة، وأعارض، ومحايد، وأوافق، وأوافق بشدة. ولغرض تفسير مستويات استجابة أفراد العينة، صُنّفت الأوزان النسبية طبقًا لـ (Ozen et al., 2012): (20%- أقل من 36%) منخفض جدًا، و(36%- أقل من 52%) منخفض، و(52%- أقل من 68%) متوسط، و(68%- أقل من 84%) مرتفع، و(84%- 100%) مرتفع جدًا.

4.3 اختبار صلاحية أداة الدراسة وجودة البيانات:

تم التأكد من صلاحية أداة الدراسة (الاستبانة) من خلال مجموعة من الإجراءات المنهجية على النحو التالي:
أولاً: صدق المحكمين، فقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة الأعمال، وتم الأخذ بأرائهم وملاحظاتهم وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل لبعض الفقرات في ضوء مقترحاتهم، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها المعدة للتطبيق على العينة الاستطلاعية.
ثانيًا: العينة الاستطلاعية: تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (30) موظفًا من مجتمع الدراسة، بهدف التحقق من وضوح الفقرات وسلامة صياغتها وسهولة فهمها ومدى ملاءمتها لسياق الدراسة قبل التطبيق النهائي. وأظهر التطبيق الاستطلاعي وضوح الفقرات وعدم وجود صعوبات في فهمها أو الاستجابة لها، ولم تستدع نتائج التطبيق إجراء تعديلات إضافية على الأداة. وقد تم اختيار أفراد العينة الاستطلاعية من خارج العينة النهائية، تجنبًا لأي أثر محتمل للمشاركة المسبقة على استجاباتهم اللاحقة، وبما يحافظ على استقلال بيانات العينة النهائية المستخدمة في اختبار فرضيات الدراسة. أما التحقق الإحصائي النهائي من صدق البناء وثبات المقاييس، فقد أُجري باستخدام بيانات العينة النهائية البالغة (200) مفردة.
ثالثًا: صدق البناء، فقد تم التحقق من صدق البناء باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) على عينة الدراسة النهائية البالغة (200) مفردة، وقد أظهرت النتائج، كما هو موضح في الجدول (1)، ملاءمة البيانات لإجراء التحليل العاملي؛ فبلغت قيم (KMO) للالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي وجودة الخدمات المدركة (0.971، 0.955، 0.899) على التوالي، كما كان اختبار (Bartlett) دالًا إحصائيًا لجميع المقاييس عند مستوى دلالة ($p < 0.001$). كذلك أظهرت النتائج أن جميع معاملات تشعب الفقرات تجاوزت الحد الأدنى المقبول (0.50)، فقد تجمعت فقرات الالتزام التنظيمي في ثلاثة عوامل تمثل الالتزام الوجداني والمعياري والاستمراري، في حين تشعبت فقرات الرضا الوظيفي على عامل واحد، وكذلك فقرات جودة الخدمات المدركة على عامل واحد، بما يتسق مع طريقة التعامل مع هذه المتغيرات في التحليلات، ويدعم تمتع أداة الدراسة بدرجة جيدة من صدق البناء (Hair et al., 2010).

رابعاً: الثبات والموثوقية المركبة والصدق التقاربي، فقد تم التحقق من ثبات مقاييس الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، كما تم التحقق من الموثوقية المركبة (CR) والصدق التقاربي باستخدام متوسط التباين المستخرج (AVE)، بالاعتماد على معاملات التشبع المعيارية الناتجة عن التحليل العاملي التوكيدي (CFA). وأظهرت النتائج، كما هو موضح في الجدول (2)، أن قيم معامل ألفا كرونباخ تراوحت بين (0.874–0.959)، في حين تراوحت قيم الموثوقية المركبة بين (0.875–0.960)، وجميعها تجاوزت الحد الأدنى المقبول البالغ (0.70)، ما يشير إلى تمتع مقاييس الدراسة بدرجة جيدة من الثبات والموثوقية المركبة. كما تراوحت قيم متوسط التباين المستخرج بين (0.537–0.602)، وجميعها تجاوزت الحد المقبول البالغ (0.50)، بما يدعم تحقق الصدق التقاربي للمقاييس المستخدمة في الدراسة (Fornell & Larcker, 1981; Hair et al., 2010).

خامساً: اعتدال توزيع البيانات، فقد تم التحقق من اعتدال توزيع بيانات الدراسة بالاعتماد على قيم الالتواء والتفطح. ووفقاً (Coakes et al., 2006)، تُعد قيم الالتواء والتفطح الواقعة بين (-2 و +2) مقبولة إحصائياً. وقد أظهرت النتائج بالجدول (2) أن قيم اختبار الالتواء والتفطح للأبعاد والمتغيرات الرئيسة أن جميع القيم جاءت ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، فقد تراوحت قيم الالتواء بين (-0.329) و(0.558)، في حين تراوحت قيم التفطح (Kurtosis) بين (-0.320) و(0.018)، ما يشير إلى أن بيانات الدراسة تتبع توزيعاً قريباً من التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يدعم ملاءمتها لإجراء التحليلات الإحصائية المعملية.

سادساً: فحص التحيز الشائع لطريقة القياس، وللتحقق من احتمال التحيز الشائع لطريقة القياس الناتج عن جمع بيانات المتغيرات المستقلة والتابعة والمُعدل باستخدام أداة واحدة، فقد تم تطبيق (اختبار هارمان للعامل الواحد) على جميع فقرات الاستبانة. وأظهرت النتائج أن العامل الأول فسّر ما نسبته (36.83%) من التباين الكلي، وهي نسبة أقل من الحد المرجعي الشائع (50%)، ما يشير إلى عدم وجود مشكلة جوهرية مرتبطة بالتحيز الشائع لطريقة القياس في بيانات الدراسة. وقد اتخذ الباحث عدداً من الإجراءات الإجرائية للحد من هذا النوع من التحيز، من بينها التأكيد على سرية الاستجابات، واستخدام الأداة لأغراض علمية فقط، وصياغة الفقرات بصورة واضحة ومتنوعة.

جدول 1: نتائج التحليل العاملي (EFA) للمتغيرات

الالتزام التنظيمي	الرضا الوظيفي	جودة الخدمات	نتائج التحليل العاملي (EFA)	
			المعيارية	الاستمراري
0.899	0.955	0.971	اختبار (KMO)	اختبار كاي تربيع
1784.801	1116.272	2605.113	الدالة	DF
p < 0.001	p < 0.001	p < 0.001	153	190
0.805	0.790	0.774	الفقرة 1	درجة التشبع
0.828	0.747	0.781	الفقرة 2	
0.762	0.784	0.689	الفقرة 3	
0.787	0.762	0.733	الفقرة 4	
0.821	0.770	0.705	الفقرة 5	
0.800	0.757	0.750	الفقرة 6	
-	-	0.732	الفقرة 7	
-	-	0.786	الفقرة 8	
-	-	0.758	الفقرة 9	
-	-	0.750	الفقرة 10	
-	-	0.743	الفقرة 11	
-	-	0.781	الفقرة 12	
-	-	0.762	الفقرة 13	
-	-	0.743	الفقرة 14	
-	-	0.740	الفقرة 15	
-	-	0.804	الفقرة 16	
-	-	0.751	الفقرة 17	
-	-	0.752	الفقرة 18	
-	-	0.762	الفقرة 19	
-	-	0.767	الفقرة 20	

جدول 2: اختبار ثبات الاستبانة والموثوقية المركبة، والصدق التقاربي، ومعاملات الالتواء والتفطح

الابعاد	كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha	الموثوقية المركبة CR	متوسط التباين المستخرج AVE	الالتواء Skewness	التفطح Kurtosis
الالتزام الوجداني	0.900	0.901	0.602	-0.157	-0.166
الالتزام المعياري	0.878	0.879	0.548	-0.202	0.018
الالتزام الاستمراري	0.874	0.875	0.537	-0.329	-0.320
الرضا الوظيفي	0.925	0.926	0.557	0.055	-0.067
جودة الخدمات المدركة	0.959	0.960	0.545	0.558	-0.265

4.4 اختبار التعدد الخطي:

يشير التعدد الخطي إلى درجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج المقترح، فالارتباط القوي مشكلة في تحليل الانحدار، ويُضلل النتائج، ويُسبب صعوبات في التفسير. وقد تم فحص مشكلة التداخل الخطي المتعدد من خلال حساب قيم Tolerance و VIF، وذلك لكل من أبعاد المتغير المستقل من جهة، وللرضا الوظيفي بوصفه معدلاً من جهة أخرى. وأظهرت نتائج الجدول (3) أن جميع القيم جاءت ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، لتُعد قيم Tolerance الأكبر من (0.10) مقبولة، في حين تُعد قيم VIF الأقل من (5) ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، مع الإشارة إلى أن القيم الأقل من (5) تُعد أكثر ملاءمة. بما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد ارتباط خطي بين المتغيرات، ويؤكد صلاحية النموذج (Hair et al., 2010).

جدول 3: قيم معامل التباين المسموح (Tolerance) ومعامل تضخم التباين (VIF)

الأبعاد	Tolerance معامل التباين المسموح	(VIF) معامل تضخم التباين
الالتزام الوجداني	0.831	1.203
الالتزام المعياري	0.874	1.144
الالتزام الاستمراري	0.857	1.166
الرضا الوظيفي	0.915	1.093

4.5 وصف مجتمع الدراسة:

تحدّد المجتمع المستهدف في جميع العاملين بالوظائف الإشرافية بالبلديات الكبرى الفلسطينية، وهي ثلاث تعمل حالياً (خانيونس، دير البلح، غزة) بعد استثناء بلديتي (رفح وجباليا) كونهما متوقعتين عن العمل بسبب ظروف الحرب 2023 على قطاع غزة، ويبلغ العدد الكلي لموظفي هذه البلديات مجتمعة (372) موظفاً (بيانات غير منشورة من دوائر شؤون الموظفين بالبلديات لسنة 2025). وتم الحصول على إطار المعاينة من دوائر شؤون الموظفين في البلديات محل الدراسة، متضمناً العاملين الذين تنطبق عليهم شروط مجتمع الدراسة. وبلاستناد إلى هذا الإطار، تم اختيار (245) موظفاً باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، فقد تم تحديد أفراد العينة عشوائياً من بين جميع العاملين المدرجين في إطار المعاينة. وبعد تحديد أفراد العينة، تم إيصال الاستبانة إلى الموظفين المختارين ميدانياً أو إلكترونياً بحسب إمكانية الوصول إليهم، واقتصر استخدام الأسلوبين على وسيلة توزيع الاستبانة دون أن يؤثر ذلك في آلية اختيار أفراد العينة. وتم استرداد (219) استبانة، وبعد مراجعة الاستجابات وفحص جودتها، تم استبعاد (19) استبانة لظهور أنماط استجابة نمطية وغير متميزة عبر فقرات الاستبانة (Straightlining)، بما يحد من موثوقية هذه الاستجابات لأغراض التحليل الإحصائي. وبذلك بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (200) استبانة، بنسبة عائد بلغت (81.6%)، وهو عدد يتجاوز الحد الأدنى المطلوب لحجم العينة والبالغ (189) مفردة، والمحسوب وفقاً لمعادلة ريتشارد جيجر، بما يحقق الحد الأدنى المطلوب لحجم العينة.

وبين جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للخصائص الديموغرافية والوظيفية. ومن حيث الجنس، شكل الذكور النسبة الأكبر من المبحوثين بواقع 70.0% مقابل 30.0% للإناث، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية وطبيعة سوق العمل الفلسطيني، الذي ما يزال يميل في بعض قطاعاته إلى الطابع الذكوري، إلى جانب الأعباء الأسرية والمسؤوليات المنزلية التي قد تحد من مشاركة المرأة واستمرارها في بعض الوظائف خاصة أن طبيعة العمل في البلديات ذات طابع ميداني. ومع ذلك، فإن نسبة الإناث في العينة تعكس حضوراً ملحوظاً للمرأة داخل البلديات مقارنة ببعض المؤشرات العامة في سوق العمل الفلسطيني. أما من حيث المؤهل العلمي، فقد استحوذ حملة البكالوريوس على النسبة الأكبر بواقع 68.0%، وهو ما ينسجم مع طبيعة العمل في البلديات التي تتطلب كفاءات جامعية قادرة على التعامل مع الجوانب الإدارية والتنظيمية والفنية، في حين تعكس نسبة حملة الدراسات العليا توجهها لدى عدد من العاملين نحو تطوير قدراتهم العلمية والمهنية. ومن حيث المسمى الوظيفي، جاءت أعلى نسبة لفئة رؤساء الشعب بواقع 38.5%، تلتها فئة رؤساء الأقسام بنسبة 32.5%، ثم مدراء الدوائر فأعلى بنسبة 29.0%، وهو توزيع يعكس الطبيعة الهرمية للهيكل التنظيمي، حيث تقل الوظائف القيادية العليا كلما ارتفعنا لأعلى وتزداد

المستويات التنفيذية الوسطى والدنيا. أما من حيث سنوات الخدمة، فقد شكلت فئة 15 سنة فأكثر النسبة الأعلى بواقع 36.0%، وهو ما يشير إلى وجود كادر وظيفي يمتلك خبرة طويلة نسبياً، بما يعكس قدرة البلديات على الاحتفاظ بموظفيها، ويعزز الاستقرار المؤسسي وتراكم الخبرة داخل بيئة العمل.

جدول 4: وصف عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسب المئوية
الجنس	الذكر	140	70.0
	الأنثى	60	30.0
المؤهل العلمي	دبلوم	20	10.0
	بكالوريوس	136	68.0
	دراسات عليا	44	22.0
المسمى الوظيفي	مدير دائرة فأعلى	58	29.0
	رئيس قسم	65	32.5
	رئيس شعبة فأقل	77	38.5
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنة	38	19.0
	5-10 سنة	42	21.0
	10-15 سنة	48	24.0
	أكثر من 15 سنة	72	36.0

4.6 وصف إجابات عينة الدراسة عن متغيرات الدراسة:

يبين الجدول (5) عدداً من المؤشرات الإحصائية من حيث المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين بالبلديات محل التطبيق على متغيرات الدراسة: (الالتزام التنظيمي، والرضا الوظيفي، وجودة الخدمات المدركة). وتُظهر النتائج الواردة في جدول (5) أن متغير الالتزام التنظيمي جاء عند درجة موافقة مرتفعة نسبياً، فبلغ المتوسط الحسابي الكلي للالتزام التنظيمي (3.751) بأهمية نسبية بلغت (75.02%). وتشير النتيجة إلى تمتع أفراد العينة بمستوى مرتفع من الالتزام تجاه البلديات التي يعملون فيها. كما تبين أن أبعاد الالتزام التنظيمي جاءت جميعها عند مستويات مرتفعة، وقد سجل الالتزام الاستمراري أعلى أهمية نسبية بلغت (77.46%) بمتوسط حسابي (3.873)، يليه الالتزام الوجداني بأهمية نسبية بلغت (76.73%) ومتوسط حسابي (3.837)، في حين بلغ الالتزام المعياري أهمية نسبية قدرها (70.87%) ومتوسطاً حسابياً (3.543)، وجاءت الأبعاد الثلاثة جميعها ضمن المستوى المرتفع. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ماضي والبشيتي (2020)، التي بلغ فيها مستوى الالتزام التنظيمي (69.04%) وجاء مرتفعاً، كما تتفق مع دراسة عواجنة (2026) التي أظهرت ارتفاع مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في بلدية أريحا. في المقابل، تختلف النتيجة مع دراسة عبيد وصبري (2022)، التي أظهرت أن مستوى الالتزام التنظيمي لدى موظفي بلديات شمال الضفة الغربية بلغ (67%) وجاء بمستوى متوسط. وقد يرتبط هذا التباين باختلاف السياقات المكانية والزمنية والظروف التنظيمية التي أجريت فيها هذه الدراسات، الأمر الذي قد ينعكس على مستويات ارتباط العاملين والتزامهم تجاه منظماتهم.

جدول 5: إجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الاستجابة
الالتزام الوجداني	3.837	0.582	76.73	مرتفع
الالتزام المعياري	3.543	0.598	70.87	مرتفع
الالتزام الاستمراري	3.873	0.561	77.46	مرتفع
الالتزام التنظيمي ككل	3.751	0.421	75.02	مرتفع
الرضا الوظيفي	3.038	0.658	60.76	متوسط
جودة الخدمات المدركة	3.626	0.495	72.52	مرتفع

ويمكن تفسير ارتفاع مستوى الالتزام الاستمراري مقارنة ببقية أبعاد الالتزام التنظيمي بإدراك العاملين لما يمنحه الاستمرار في العمل بالبلدية لهم من استقرار وظيفي وأمان مهني وقدر من التدرج الوظيفي المنتظم، فيكون مغادرتها قراراً غير سهل، خاصة في ظل البيئة الفلسطينية التي تنسم بمحدودية الفرص وعدم الاستقرار الاقتصادي ومعدلات البطالة العالية وضعف فرص العمل. ويعكس ذلك إدراك العاملين لحجم التكاليف المترتبة على ترك العمل أو الانتقال إلى فرص وظيفية أخرى قد تكون غير

متاحة أو فرص وظيفية مؤقتة. كما يمكن تفسير تقارب مستوى الالتزام الوجداني مع الالتزام الاستمراري بأن البلديات الكبرى محل التطبيق لا تمثل للعاملين مجرد إطار وظيفي يوفر لهم منفعة مادية فحسب، بل تمثل بالإضافة لما سبق كيان ووظيفة تمنحهم شعوراً بالمعنى والهوية والارتباط النفسي بها. إن طبيعة العمل في البلديات؛ كونها مؤسسات خدمية تتصل بحقوق المستفيدين وأمنهم الاجتماعي وتلبية احتياجات المواطنين وتسهيل الأمور الحياتية لهم، بما يقوى هذا النوع من الالتزام. كذلك، فإن وضوح رسالة كل بلدية والمتسقة مع التوجهات العامة لوزارة الحكم المحلي وأهدافها يسهم في تقليل الغموض التنظيمي، ويجعل العاملين أكثر قدرة على الارتباط بها وجدانياً؛ لأنهم يشعرون بأنهم جزء من مهمة ذات قيمة واضحة. أما الالتزام المعياري، الذي سجل أهمية نسبية أقل مقارنة بالبعدين الآخرين، فيمكن تفسير ذلك بأن بيئة العمل في البلدية تعزز الشعور بالواجب والمسؤولية الأخلاقية تجاه العمل. فطبيعة العمل تفرض على العاملين الالتزام بمعايير أخلاقية منها الأمانة، والسرية، والانضباط، والمحافظة على الخصوصية، وهي قيم متضمنة بالتوجه الاستراتيجي للبلديات، الأمر الذي يجعل الالتزام بهذه المعايير ليس مجرد مطلب وظيفي، بل جزءاً من الثقافة التنظيمية السائدة. كما أن التعامل اليومي مع موضوعات ترتبط بهجوم الناس يعمق لدى العاملين الإحساس بأن الخطأ أو التهاون يتجاوز مفهوم التقصير الإداري خاصة في ظل الأزمة وآثار الحرب 2023. ومن ثم، فإن الالتزام المعياري في هذا السياق لا ينشأ فقط من خصائص الأفراد، بل من طبيعة العمل نفسها وما تفرضه من ضمير مهني وشعور بالمسؤولية تجاه البلدية وسمعتها ووظيفتها الاجتماعية.

وتُظهر النتائج الواردة في جدول (5) أن المتوسط الحسابي للرضا الوظيفي بلغ (3.038) بأهمية نسبية (60.76%). وهو ما يشير إلى أن مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين في البلديات جاء بدرجة موافقة متوسطة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ملاح (2023)، التي أظهرت أن مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين في بلدية رفح جاء متوسطاً بنسبة (63.4%). في المقابل، تختلف النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة التي أظهرت مستويات أعلى من الرضا الوظيفي، ومنها دراسة العبري (2022) بنسبة (68.8%)، ودراسة الأسطل (2023) بنسبة (71.1%)، ودراسة الشنطي وموسى (2026) بنسبة (73.0%)، ودراسة مرزاقى وغياط (2023) بنسبة (82.6%)، ودراسة الكمالي والسفياني (2023) بنسبة مرتفعة. كما تختلف مع دراسة عواجنة (2026) التي أظهرت ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين في بلدية أريحا. ويمكن فهم انخفاض مستوى الرضا الوظيفي في الدراسة الحالية مقارنة بمعظم هذه الدراسات في ضوء الظروف التشغيلية الاستثنائية التي تعمل في ظلها البلديات بالمحافظات الجنوبية، وما يرافقها من محدودية الموارد، وتضرر المرافق والبنية التحتية، وتزايد الأعباء والاحتياجات الخدمية؛ وهي ظروف قد تجعل بيئة العمل أقل قدرة على تلبية توقعات العاملين واحتياجاتهم الوظيفية. ويدعم هذا التفسير تقارب النتيجة الحالية بصورة خاصة مع دراسة ملاح (2023) التي أجريت في سياق العمل البلدي في قطاع غزة، بخلاف معظم الدراسات الأخرى التي أجريت في قطاعات أو بيئات عمل مختلفة. ويمكن تفسير درجة الموافقة المتوسطة هذه للرضا الوظيفي في الدراسة الحالية في ضوء طبيعة العمل البلدي، التي تتسم بدرجة معقولة من التعاون والعلاقات المهنية الإيجابية والعمل الجماعي، إلى جانب قناعة العاملين بملاءمة المهام الموكلة إليهم لطبيعة وظائفهم. كما قد يرتبط هذا المستوى من الرضا بما توفره بعض الوظائف من قدر معقول من التنوع والتحدى، الأمر الذي يقلل من مشاعر الملل والرتابة، ويمنح العاملين قدراً من الإحساس بالحياة المهنية. ويمكن - أيضاً - تفسير هذه النتيجة بما توفره الهيئة من درجة من التنظيم في توزيع المهام، ووجود مساحة لمشاركة العاملين في إبداء الرأي والتعبير عن وجهات نظرهم في بعض جوانب العمل، فضلاً عن تلقيهم الدعم المهني والعلاقات الإنسانية من الرؤساء عند مواجهة ضغوط العمل والمشكلات. وربما جاءت درجة الموافقة دون المستوى المنشود باعتقاد أن فرص الترقى والتطور المهني محدودة. إضافة للضغوط المرتبطة بتقديم الخدمات للمواطنين في ظل محدودية الموارد والإمكانات التشغيلية، قد تفرض عبئاً نفسياً على العاملين، الأمر الذي ينعكس على مستوى رضاهم الوظيفي بصورة متوسطة.

وجاء مستوى جودة الخدمات المدركة بدرجة موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.626) وأهمية نسبية (72.52%)، وتتفق هذه النتيجة من حيث ارتفاع مستوى جودة الخدمات مع دراسة السيد وسلامة (2025)، التي بلغ فيها (74.82%)، ودراسة الكمالي والسفياني (2023) بدرجة موافقة مرتفعة. في المقابل، تختلف النتيجة مع دراسة الأقرع (2024)، التي سجلت مستوى أعلى لجودة الخدمات بلغ (85.45%)، كما تختلف مع دراستي الحرباوي (2022) وقلالوة (2020)، اللتين أظهرتا مستوى متوسطاً لجودة الخدمات بلغ (60.0%) و(63.41%) على التوالي. ويمكن فهم هذا التفاوت في ضوء اختلاف طبيعة الخدمات محل التقويم، ومصدر إدراك جودتها، إلى جانب تفاوت الإمكانيات والظروف التشغيلية التي تقدم المؤسسات في ظلها خدماتها. ويعكس المستوى المرتفع في الدراسة الحالية تقييماً إيجابياً نسبياً من العاملين لجودة الخدمات المقدمة في بلدياتهم، في حدود الأبعاد التي قاستها الدراسة. وكأحد التفسيرات الممكنة لدرجة الموافقة المرتفعة لمستوى جودة الخدمات المدركة في الدراسة الحالية أن البلديات الكبرى الفلسطينية في قطاع غزة تمثل مؤسسات خدمية مباشرة ومرئية للمواطنين، حيث ترتبط خدماتها الأساسية بحياة السكان اليومية مثل النظافة، المياه، الصرف الصحي، وغيرها لذلك فإن العاملين يدركون أن أي تراجع في الخدمة يظهر أمام المجتمع المحلي. كما أن المواطن يتعامل مع البلدية بصورة متكررة، وهذا يخلق ضغطاً على العاملين لتحسين مستوى الخدمة والاستجابة للشكاوى، ويعزز الشعور بالمسؤولية لديهم. أما عدم وصول جودة الخدمات المدركة إلى مستوى الموافقة المستهدف فيمكن تفسيره بأن البلديات الفلسطينية في قطاع غزة تعمل ضمن بيئة تشغيلية معقدة تتسم بمشكلات متراكمة وبتقادم البنية التحتية

وانهيارها بفعل حرب الإبادة 2023، وارتفاع الكثافة السكانية وضغط النزوح، وتزايد الطلب على الخدمات، ومحدودية المعدات والآليات وقطع الغيار وعدم السماح بدخولها من جانب الاحتلال الاسرائيلي. كما أن الخدمات البلدية تحتاج إلى تمويل مستمر وتنسيق مع جهات متعددة، وهو أمر غير متوفر حاليًا ولا تستطيع البلدية تحسينها بقرار داخلي فقط.

5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

5.1 تأثير الالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة

تهدف هذه الفقرة إلى اختبار أثر الالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة، فضلاً عن اختبار أثر أبعاده المتمثلة في الالتزام الوجداني، والالتزام المعياري، والالتزام الاستمراري. وأظهرت نتائج جدول (6) وجود أثر إيجابي دال إحصائياً للالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة، فقد بلغ معامل الانحدار غير المعياري ($B = 0.763$)، ومعامل الانحدار المعياري ($\beta = 0.704$)، كما بلغت قيمة ($F = 194.254, p < .001$)، وبلغ معامل التحديد المعدل ($Adj. R^2 = 0.493$)، بما يشير إلى أن الالتزام التنظيمي يفسر بعد التعديل (49.3%) من التباين في جودة الخدمات المدركة. وبناءً على ذلك، تدعم النتائج الفرضية التي تنص على وجود أثر دال إحصائياً للالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة. كما أظهرت نتائج الانحدار المتعدد وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لأبعاد الالتزام التنظيمي الثلاثة في جودة الخدمات المدركة، مع تفاوت في قوة تأثيرها؛ فقد كان الالتزام الوجداني الأكثر تأثيراً ($\beta = 0.367, p < .001$)، يليه الالتزام المعياري ($\beta = 0.291, p < .001$)، ثم الالتزام الاستمراري ($\beta = 0.264, p < .001$).

جدول 6: تأثير إجمالي الالتزام التنظيمي وأبعاده في جودة الخدمات المدركة

المتغير	Coefficients					ANOVA		Model Summary	
	B	β	Std. Error	t	P	F	P	Adj. R ²	R
أثر الالتزام التنظيمي ككل في جودة الخدمات المدركة									
Constant	0.764	-	0.196	3.902	p < .001	194.25	p < .001	0.493	0.704
الالتزام التنظيمي	0.763	0.704	0.055	13.938	p < .001				
أثر أبعاد الالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة									
Constant	0.688	-	0.171	4.021	p < .001	64.650	p < .001	0.489	0.705
الالتزام الوجداني	0.331	0.367	0.047	7.093	p < .001				
الالتزام المعياري	0.251	0.291	0.045	5.605	p < .001				
الالتزام الاستمراري	0.242	0.264	0.048	5.076	p < .001				

المتغير التابع: جودة الخدمات المدركة

أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي دال إحصائياً للالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة ($\beta = 0.704$)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Lo et al., 2024)، التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائياً للالتزام التنظيمي في جودة الخدمات، كما تتفق مع دراسة أحمد وأبي حسين (2022)، التي أظهرت وجود أثر دال إحصائياً للالتزام التنظيمي بأبعاده في جودة الخدمات الإلكترونية، ودراسة الكمالي والسفياني (2023)، التي أكدت وجود أثر للالتزام التنظيمي في جودة الخدمات الصحية. وعلى مستوى أبعاد الالتزام التنظيمي، تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة أحمد وأبي حسين (2022) في وجود أثر دال إحصائياً لأبعاد الثلاثة للالتزام التنظيمي في جودة الخدمات، كما تتفق معها في بروز الالتزام الوجداني/العاطفي؛ فقد جاء الالتزام الوجداني في الدراسة الحالية الأكثر تأثيراً ($\beta = 0.367$)، في حين أظهرت دراستهم بروز الالتزام العاطفي في التأثير في بعض أبعاد جودة الخدمات الإلكترونية. كذلك تتفق الدراسة الحالية مع دراسة الكمالي والسفياني (2023) في وجود أثر دال لكل من الالتزام العاطفي والاستمراري في جودة الخدمات، إلا أنها تختلف معها فيما يتعلق بالالتزام المعياري؛ فأظهرت الدراسة الحالية وجود أثر إيجابي دال له ($\beta = 0.291, p < .001$)، في حين لم تجد دراسة الكمالي والسفياني (2023) أثراً دالاً للالتزام المعياري في جودة الخدمات الصحية. ويمكن أن يرتبط هذا الاختلاف بتباين طبيعة المؤسسات والخدمات محل الدراسة؛ فقد أجريت الدراسة الحالية في البلديات الفلسطينية، في حين أجريت دراسة الكمالي والسفياني في المستشفيات الخاصة، بما قد يجعل إسهام كل بُعد من أبعاد الالتزام في جودة الخدمة متفاوتاً باختلاف طبيعة العمل ومتطلبات تقديم الخدمة. وتتسم هذه النتيجة مع منظور الموارد التنظيمية (Resource-Based View) لـ (Barney 1991)، الذي ينظر إلى الموارد والقدرات التنظيمية غير الملموسة المرتبطة بالموارد البشرية بوصفها عوامل يمكن أن تسهم في تعزيز النتائج التنظيمية. وفي هذا الإطار، تدعم النتيجة الحالية التصور النظري الذي تبنته الدراسة بشأن أهمية الالتزام التنظيمي بوصفه مورداً تنظيمياً غير ملموس، يرتبط بجودة الخدمات المدركة.

ويُفسر الباحث الأثر الأقوى للالتزام الوجداني ($\beta = 0.367$) في جودة الخدمات المدركة بأن العاملين الذي يشعرون بانتماء عاطفي حقيقي للبلدية، يكونون أكثر استعداداً للتعامل مع الخدمة العامة بوصفها رسالة مجتمعية أكثر من كونها مهمة وظيفية.

وفي البلديات الفلسطينية، يرتبط العمل اليومي بشكل مباشر باحتياجات المواطنين الأساسية، لذلك فإن الموظفين المرتبطين وجدانياً بالبلدية يميلون إلى إظهار اهتمام أكبر بجودة الخدمة، وسرعة الاستجابة، وحسن التعامل مع المواطنين، والمحافظة على صورة البلدية أمام المجتمع. وتعمل البلديات تحت ضغط الأزمات المتلاحقة وتزايد الطلب المستمر على الخدمات، ما يجعل الالتزام (الوجداني) من العوامل الحاسمة في ديمومة الأداء الخدمي بالرغم من محدودية الإمكانيات. أما الالتزام المعياري، فقد أظهر تأثيراً إيجابياً دالاً في جودة الخدمات المدركة ($\beta = 0.291$)، وإن كان أقل من تأثير الالتزام الوجداني، فيمكن تفسيره بأن العاملين بالبلديات يمثلون إحساساً بالواجب والمسؤولية الأخلاقية، وبالتالي هم يلتزمون بالمعايير الوظيفية والسلوكية المطلوبة في سبيل تقديم الخدمة. إن الخدمات البلدية خدمات عامة تمس حياة المواطنين مباشرة، ولذلك فإن شعور العاملين فيها بأن عليه واجب تجاه مكان عملهم والمجتمع، ما يدفعهم إلى الالتزام بالإجراءات، واحترام وقت المراجعين، وتقليل الأخطاء، والتعامل مع شكاوى المواطنين بجدية وشفافية.

إن طبيعة عمل البلديات في السياق الفلسطيني، يعزز الالتزام المعياري نتيجة لإدراك العاملين لدورهم في الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار، خاصة في ظل الأزمات المتكررة وضعف البدائل المؤسسية المتاحة أمام المواطنين، وذلك لتعزيز صمودهم في البقاء على هذه الأرض. وكأحد التفسيرات لنتيجة تأثير الالتزام الاستمراري ($\beta = 0.264$) في جودة الخدمات المدركة، وقد جاء كأقل الأبعاد من حيث التأثير، فقد يرجع لنظرة العاملين لأهمية البقاء في الوظيفة وما يرتبط بها من استقرار اقتصادي واجتماعي، ما يدفعهم لتحسين سلوكهم الوظيفي وضبطه بصورة إيجابية.

إن العاملين على دراية بأن استمرارهم في العمل بالبلدية يمثل مصدراً مهماً للأمان الوظيفي والدخل، تحديداً في ظل ندرة فرص العمل، فيحرص العاملون على الحفاظ على أدائهم وتجنب السلوكيات التي قد تضعف تقويمهم. ومع ذلك، فإن مجيء الالتزام الاستمراري أقل الأبعاد تأثيراً بجودة الخدمات المدركة مقارنة بالالتزام الوجداني والمعيارى، فإنه يشير إلى أن جودة الخدمات المدركة لا تبلغ مستوياتها الأعلى عندما يكون دافع العاملين هو الحاجة إلى البقاء فقط، بل تتحسن الجودة بشكل جوهري عندما يكون الأداء مصدره الانتماء، والافتتاع، والشعور بالمسؤولية تجاه البلدية والمجتمع التي تتطلب من العاملين المبادرة، والتعاطف مع المواطنين، والمرونة في مواجهة المشكلات، والاستعداد لبذل جهد إضافي خارج حدود الوظيفة الرسمية.

5.2 أثر الرضا الوظيفي بوصفه متغيراً معدلاً على العلاقة بين الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة:

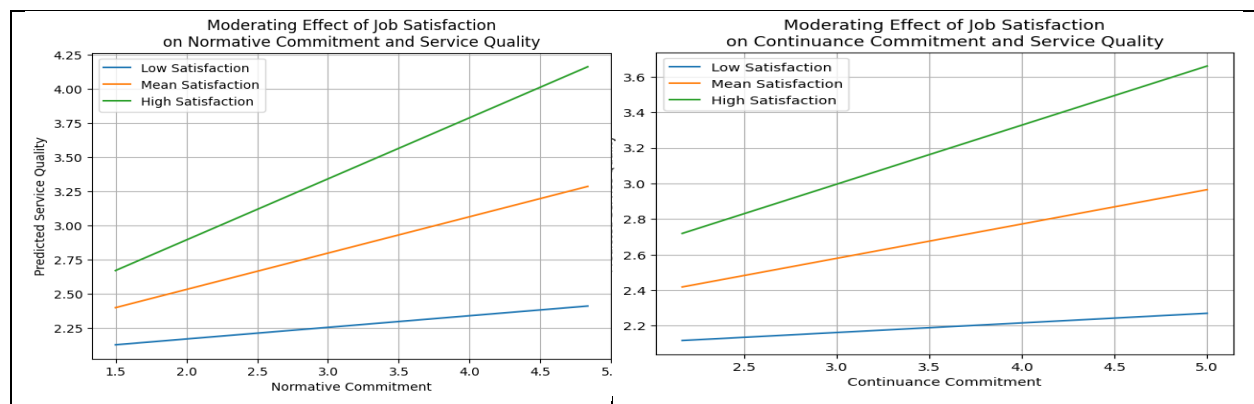
تم اختبار أثر الرضا الوظيفي بوصفه متغيراً معدلاً في العلاقة بين أبعاد الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة باستخدام تحليل الانحدار الهرمي المتعدد عبر ثلاثة نماذج. أظهرت نتائج النموذج الأول بالجدول (7) أن أبعاد الالتزام التنظيمي المتمثلة في الالتزام الوجداني والالتزام المعياري والالتزام الاستمراري تفسر ما نسبته (49.7%) من التباين في جودة الخدمات المدركة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.497$)، وبلغت قيمة ($F = 64.650$) عند مستوى دلالة إحصائية ($p < 0.001$)، ما يدل على وجود أثر إيجابي معنوي لأبعاد الالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة. وفي النموذج الثاني، وبعد إدخال الرضا الوظيفي إلى جانب أبعاد الالتزام التنظيمي، ارتفعت القدرة التفسيرية للنموذج إلى (71.6%)، فبلغت قيمة ($R^2 = 0.716$)، أي بزيادة مقدارها (21.9%) مقارنة بالنموذج الأول، كما بلغت قيمة ($F = 122.800$) عند دلالة ($p < 0.001$)، ما يشير إلى أن الرضا الوظيفي يساهم في تعزيز تفسير التباين في جودة الخدمات المدركة إلى جانب أبعاد الالتزام التنظيمي. أما في النموذج الثالث، وبعد أن تم توسيط أبعاد المتغير المستقل والمتغير المعدل قبل إنشاء متغيرات التفاعل للحد من مشكلة التعدد الخطي، فتم إدخال متغيرات التفاعل بين الرضا الوظيفي وكل بُعد من أبعاد الالتزام التنظيمي، فقد ارتفعت القدرة التفسيرية للنموذج إلى (75.2%)، فبلغت قيمة ($R^2 = 0.752$)، أي بزيادة مقدارها (3.6%) مقارنة بالنموذج الثاني، كما بلغت قيمة ($F = 83.140$) عند مستوى دلالة إحصائية ($p < 0.001$). وأظهرت النتائج وجود أثر معدل للرضا الوظيفي في العلاقة بين بعض أبعاد الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة، فتفاعل الالتزام المعياري مع الرضا الوظيفي كان موجباً ودالاً إحصائياً، فقد بلغت قيم ($B = 0.164$)، و($\beta = 0.181$)، و($t = 3.404$)، و($p = 0.001$)، كما ظهر أثر معدل موجب ودال إحصائياً لتفاعل الالتزام الاستمراري مع الرضا الوظيفي، ($B = 0.128$)، و($\beta = 0.139$)، و($t = 2.352$)، و($p = 0.020$). في المقابل، لم يظهر تفاعل الالتزام الوجداني مع الرضا الوظيفي أثراً دالاً إحصائياً، فقد بلغت قيمة الدلالة له ($p = 0.061$)، وهي أعلى من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). كما أشارت قيم اختبار Durbin-Watson في النماذج الثلاثة إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي جوهري بين الأخطاء، فجاءت القيم قريبة من (2). وعليه، تشير النتائج إلى وجود دور معدل جزئي للرضا الوظيفي في العلاقة بين أبعاد الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة؛ فقد كان التفاعل دالاً إحصائياً بالنسبة للالتزام المعياري والالتزام الاستمراري، في حين لم يكن دالاً بالنسبة للالتزام الوجداني، وبذلك حظيت فرضية الدور المعدل للرضا الوظيفي بدعم جزئي. وتتقاطع هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة التي أكدت أهمية الأدوار التفاعلية للرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي في تفسير مخرجات العمل، وإن اختلفت نماذجها عن نموذج الدراسة الحالية. فقد أظهرت دراسة (Alfakeh et al. (2020 وجود دور معدل للالتزام التنظيمي في العلاقة بين رضا العاملين وأدائهم، في حين بينت دراسة (Licandro et al. (2025 أن الرضا الوظيفي يؤدي دوراً معدلاً في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية والالتزام التنظيمي. كما تتقاطع النتيجة مع دراسة (Alrefaei et al. (2023 من حيث تناولها

الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي وجودة الخدمات ضمن نموذج واحد، مع اختلاف طبيعة العلاقات والدور المعدل في نموذجها. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية التبادل الاجتماعي (Blau, 1964)، التي تنظر إلى علاقة العامل بالمنظمة في إطار التبادل والمعاملة بالمثل؛ فتتشكل اتجاهات العامل وسلوكياته في ضوء ما يدركه من خبرات ومنافع مرتبطة بعلاقته بالمنظمة. ومن هذا المنظور، يمكن أن يمثل الرضا الوظيفي سيقاً وظيفياً، تختلف في ظله الكيفية التي يرتبط بها الالتزام التنظيمي بالنتائج الخدمية. وكفسير محتمل لاختلاف الدور المعدل باختلاف أبعاد الالتزام التنظيمي، يمكن النظر إلى اختلاف الأساس النفسي لكل بُعد؛ فالالتزام المعياري يرتبط بالشعور بالواجب والمسؤولية تجاه المنظمة، في حين يرتبط الالتزام الاستمراري بإدراك كلفة تركها والحاجة إلى البقاء فيها، ولذلك قد تتفاوت علاقتهما بجودة الخدمات المدركة باختلاف مستوى رضا العامل عن وظيفته. أما الالتزام الوجداني، فيقوم أساساً على الارتباط النفسي والعاطفي بالمنظمة، وقد تكون علاقته بجودة الخدمات المدركة أقل اعتماداً على مستوى الرضا الوظيفي.

جدول 7: تأثير الرضا الوظيفي بوصفه معدلاً في العلاقة بين الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة

المتغيرات	النموذج الأول				النموذج الثاني				النموذج الثالث				
	B	t	P		B	t	P	B	t	P	B	t	P
الثابت	0.688	—	4.021	< .001	0.214	—	1.742	0.083	—	0.205	—	1.681	0.094
الالتزام الوجداني	0.331	0.367	7.093	< .001	0.261	0.290	7.340	< .001	0.263	0.292	7.828	< .001	
الالتزام المعياري	0.251	0.291	5.605	< .001	0.225	0.261	6.667	< .001	0.229	0.266	7.157	< .001	
الالتزام الاستمراري	0.242	0.264	5.076	< .001	0.174	0.190	4.764	< .001	0.177	0.193	5.095	< .001	
الرضا الوظيفي	—				0.368	0.482	12.245	< .001	0.368	0.482	12.906	< .001	
الوجداني × الرضا	—				—				0.088	0.101	1.885	0.061	
المعياري × الرضا	—				—				0.164	0.181	3.404	0.001	
الاستمراري × الرضا	—				—				0.128	0.139	2.352	0.020	
R	0.705				0.846				0.867				
R ²	0.497				0.716				0.752				
Adj. R ²	0.489				0.710				0.743				
ΔR ²	-				0.219				0.036				
F	64.650				122.800				83.140				
Sig F	p < .001				p < .001				p < .001				
Durbin-Watson	1.931				1.978				2.014				

يوضح الشكل (2) أن العلاقة الإيجابية بين كل من الالتزام المعياري والالتزام الاستمراري وجودة الخدمات المدركة تختلف باختلاف مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين. فيظهر أن ميل العلاقة يكون أضعف عند المستوى المنخفض للرضا الوظيفي، ثم يزداد تدريجياً عند المستوى المتوسط، ليصبح أكثر انحداراً عند المستوى المرتفع، ما يدل على أن الرضا الوظيفي يعزز أثر كل من الالتزام المعياري والالتزام الاستمراري في جودة الخدمات المدركة. كما تشير النتائج إلى أن العاملين ذوي الرضا الوظيفي المرتفع يكونون أكثر قدرة على ترجمة التزامهم التنظيمي إلى مستويات أعلى من جودة الخدمات المدركة مقارنة بذوي الرضا المنخفض. ويلاحظ أن ميل العلاقة كان أكثر انحداراً في نموذج الالتزام المعياري مقارنة بالالتزام الاستمراري، ما يشير إلى أن الرضا الوظيفي يعزز تأثير الالتزام المعياري في جودة الخدمات المدركة بدرجة أكبر من تعزيزه لتأثير الالتزام الاستمراري، وهو ما ينسجم مع ارتفاع قيمة معامل التفاعل في نموذج الالتزام المعياري مقارنة بالالتزام الاستمراري في نموذج الانحدار الهرمي.



شكل 2: الدور المعدل للرضا الوظيفي في العلاقة بين بُعدي الالتزام التنظيمي (الاستمراري والمعياري) وجودة الخدمات

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن العاملين الذين يشعرون بمستويات مرتفعة من الرضا الوظيفي يصبحون أكثر قدرة على تحويل شعورهم بالمسؤولية التنظيمية والاستقرار الوظيفي إلى سلوكيات في العمل تنعكس على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ففي بيئة البلديات الفلسطينية، التي تتسم بارتفاع ضغط العمل وكثرة الاحتكاك المباشر مع المواطنين، قد لا يكون الالتزام التنظيمي وحده كافياً لتقديم مستويات مرتفعة من جودة الخدمات المدركة ما لم يكن مدعوماً بالرضا الوظيفي عن بيئة العمل والعلاقات الإدارية وظروف الوظيفة وغيرها من العناصر. كما يمكن تفسير نتيجة التفاعل بين الالتزام المعياري والرضا الوظيفي بأن العامل الذي يشعر بالواجب الأخلاقي تجاه البلدية يكون أكثر قدرة على ترجمة هذا الالتزام إلى أداء متميز وفاعل عندما يكون راضياً عن عمله. فالرضا الوظيفي قد يعزز شعور العامل بالعدالة والتقدير والانتماء للوظيفة والمهنة، ما يدفعه إلى الالتزام بصورة أكبر بمعايير تقديم الخدمة، وهو ما ينعكس على تحسين جودة الخدمات البلدية. أما تفسير نتيجة التفاعل بين الالتزام الاستمراري والرضا الوظيفي بأن العاملين الذي يرغبون في المحافظة على وظيفتهم واستقرارهم من النواحي الوظيفية يصبحون أكثر حرصاً على تحسين أدائهم وجودة الخدمات التي يقدمونها عندما يشعرون بدرجة مناسبة من الرضا الوظيفي. فوجود الرضا الوظيفي يجعل استمرار العاملين في البلدية لا يقوم فقط على الحاجة الاقتصادية أو الخوف من فقدان الوظيفة، بل يتحول إلى دافع إيجابي يدعم الاستقرار والأداء الخدمي بصورة أفضل. في المقابل، فإن عدم دلالة التفاعل بين الالتزام الوجداني والرضا الوظيفي قد يشير إلى أن تأثير الالتزام الوجداني في جودة الخدمات المدركة يُعد تأثيراً مباشراً وقوياً بطبيعته، ولا يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الرضا الوظيفي. فالعامل المرتبط بوجدانه وعاطفته بالبلدية قد يستمر في تقديم مستوى جيد من الخدمة انطلاقاً من شعوره بالانتماء العاطفي والرسالة المجتمعية للعمل البلدي، حتى في حال انخفاض مستوى رضاه الوظيفي. وقد يعود إلى إدراك العاملين وبحكم طبيعة العمل البلدي، فإن الانتماء الوجداني لديهم نابع من الشعور بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية تجاه المجتمع المحلي أكثر من ارتباطه بالظروف الوظيفية أو المزايا المادية.

6. اسهامات الدراسة النظرية والتطبيقية

6.1 الإسهامات النظرية:

تقدم الدراسة إسهامات نظرية في الأدبيات المتعلقة بالالتزام التنظيمي وجودة الخدمات من خلال الانتقال من التركيز على العلاقة المباشرة بينهما إلى اختبار الطبيعة الشرطية لهذه العلاقة بإدخال الرضا الوظيفي بوصفه متغيراً معديلاً. كما توسع الدراسة فهم هذه العلاقة من خلال اختبار الدور المعدل للرضا الوظيفي على مستوى الأبعاد الثلاثة للالتزام التنظيمي، بدلاً من الاقتصار على التعامل معه بوصفه متغيراً كلياً، بما أتاح الكشف عن أن دور الرضا الوظيفي في العلاقة بين الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة ليس متمائلاً عبر أبعاد الالتزام المختلفة. كذلك تسهم الدراسة في دمج الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي وجودة الخدمات المدركة ضمن نموذج تحليلي واحد، في حين تناولت الدراسات السابقة هذه المتغيرات غالباً من خلال علاقات مباشرة أو ضمن نماذج اختلفت فيها الأدوار التي تؤديها هذه المتغيرات. وبذلك تقدم الدراسة فهماً أكثر تفصيلاً للعلاقات بين هذه المتغيرات، يتجاوز التساؤل عن وجود أثر للالتزام التنظيمي في جودة الخدمات إلى بيان ما إذا كانت قوة هذا الأثر تختلف باختلاف مستوى الرضا الوظيفي وطبيعة بُعد الالتزام التنظيمي. وإلى جانب ذلك، تقدم الدراسة إسهاماً سياقياً من خلال اختبار هذه العلاقات في بيئة البلديات الفلسطينية، بما يوسع النطاق السياقي للأدلة التجريبية المتعلقة بهذه المتغيرات، ليشمل المؤسسات العامة المحلية الفلسطينية، وهي بيئة ما تزال محدودة تناول في الأدبيات ذات الصلة.

6.2 الإسهامات التطبيقية:

تقدم الدراسة إسهامات تطبيقية لإدارات البلديات الفلسطينية من خلال تحويل نتائج العلاقات بين الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي وجودة الخدمات المدركة إلى دلالات يمكن الاستفادة منها في إدارة الموارد البشرية وتحسين الخدمات. وتبرز هذه الإسهامات في توجيه الإدارات إلى عدم التركيز على رفع مستوى الالتزام التنظيمي بمعزل عن الرضا الوظيفي، وإنما التعامل معهما بصورة متكاملة، خاصة أن فاعلية بعض أبعاد الالتزام في دعم جودة الخدمات تختلف باختلاف مستوى رضا العاملين عن وظائفهم. كما تساعد النتائج في تحديد الأولويات الإدارية؛ من خلال تعزيز الممارسات التي تدعم ارتباط العاملين ببلدياتهم وانتمائهم إليها، بالتوازي مع الاهتمام ببيئة العمل والعوامل المرتبطة بالرضا الوظيفي. وبذلك توفر الدراسة أساساً يمكن أن تستند إليه إدارات البلديات عند تطوير سياسات الموارد البشرية وممارساتها، بما يدعم جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ولا سيما في ظل محدودية الموارد والظروف التشغيلية الاستثنائية التي تواجهها البلديات الفلسطينية.

7. الاستنتاجات

- بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي وجودة الخدمات المدركة في البلديات الفلسطينية محل الدراسة، فيمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:
1. جاء مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في البلديات مرتفعاً، بأهمية نسبية بلغت (75.02%)، بما يعكس ارتفاع مستوى التزام العاملين تجاه البلديات التي يعملون فيها وفقاً للأبعاد التي اعتمدتها الدراسة في قياس الالتزام التنظيمي.
 2. أظهرت أبعاد الالتزام التنظيمي الثلاثة مستويات مرتفعة ومتقاربة نسبياً، فجاء الالتزام الاستمراري بأهمية نسبية بلغت (77.46%)، يليه الالتزام الوجداني (76.73%)، ثم الالتزام المعياري (70.87%)، بما يعكس توافر مكونات الالتزام التنظيمي الثلاثة لدى العاملين بدرجات متفاوتة.
 3. جاء مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين متوسطاً، بأهمية نسبية بلغت (60.76%)، بما يشير إلى وجود مجال لتحسين مستوى رضا العاملين عن وظائفهم، خاصة أن مستواه جاء أقل من مستويي الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة.
 4. سجلت جودة الخدمات المدركة مستوى مرتفعاً، بأهمية نسبية بلغت (72.52%)، بما يعكس تقويماً إيجابياً نسبياً من العاملين لمستوى جودة الخدمات في البلديات محل الدراسة، وفقاً للأبعاد التي تناولتها أداة الدراسة.
 5. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي دال إحصائياً للالتزام التنظيمي في جودة الخدمات المدركة ($\beta = 0.704, p < .001$)، وبلغ معامل التحديد المعدل ($Adj. R^2 = 0.493$)، بما يعني أن الالتزام التنظيمي أسهم في تفسير (49.3%) من التباين في جودة الخدمات المدركة.
 6. أظهرت النتائج أن لأبعاد الالتزام التنظيمي الثلاثة أثراً إيجابياً دالاً إحصائياً في جودة الخدمات المدركة، مع تفاوت في قوة هذا الأثر؛ فكان الالتزام الوجداني الأكثر تأثيراً ($\beta = 0.367$)، يليه الالتزام المعياري ($\beta = 0.291$)، ثم الالتزام الاستمراري ($\beta = 0.264$)، بما يبين تفاوت إسهام أبعاد الالتزام التنظيمي في تفسير جودة الخدمات المدركة.
 7. أظهرت النتائج أن الرضا الوظيفي يؤدي دوراً معدلاً جزئياً في العلاقة بين أبعاد الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة؛ فكان تفاعل الرضا الوظيفي مع الالتزام المعياري موجباً ودالاً إحصائياً ($\beta = 0.181$)، وكذلك تفاعله مع الالتزام الاستمراري ($\beta = 0.139$)، في حين لم يكن تفاعله مع الالتزام الوجداني دالاً إحصائياً ($\beta = 0.101, p = .061$)، ويشير ذلك إلى أن قوة العلاقة بين بعض أبعاد الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة تختلف باختلاف مستوى الرضا الوظيفي.

8. التوصيات

- في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة، فيمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية الآتية:
1. العمل على تعزيز الالتزام التنظيمي لدى العاملين في البلديات الكبرى الفلسطينية من خلال ترسيخ رسالة البلدية ودورها التنموي والخدمي في خدمة المجتمع المحلي، وتعزيز شعور العاملين بأهمية دورهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمحافظة على استمرارية الخدمات الأساسية.
 2. إيلاء اهتمام خاص بتعزيز الالتزام الوجداني لدى العاملين؛ لكونه البعد الأكثر تأثيراً في جودة الخدمات المدركة، وذلك من خلال تنمية الشعور بالفخر المؤسسي، وتقدير جهود العاملين، وتعزيز مشاركتهم في اتخاذ القرارات المرتبطة بالخدمات البلدية، بما يسهم في تقوية ارتباطهم النفسي والعاطفي بالبلدية.
 3. العمل على تحسين مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين من خلال مراجعة سياسات الحوافز والترقيات، وتحسين بيئة العمل، وتعزيز العدالة التنظيمية والوضوح في توزيع المهام والتقويم، لما لذلك من دور في تعزيز تأثير بعض أبعاد الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمات المدركة.
 4. تعزيز بيئة العمل الداعمة داخل البلديات من خلال تقوية العلاقات الإدارية والمهنية، وتوسيع مساحة المشاركة وإبداء الرأي، وتوفير الدعم المهني والنفسي للعاملين في مواجهة ضغوط العمل المرتبطة بطبيعة العمل البلدي والخدمي.
 5. دعم الالتزام الاستمراري لدى العاملين من خلال تعزيز عناصر الاستقرار الوظيفي، وتوضيح فرص التطور المهني، وربطها ببرامج تدريب وتأهيل مستمرة، تسهم في رفع كفاءة العاملين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
 6. تعزيز ثقافة المسؤولية المهنية والالتزام المعياري لدى العاملين من خلال نشر قيم الخدمة العامة، وتأكيد أهمية الالتزام الأخلاقي تجاه المواطنين، وتطوير برامج توعوية تعزز شعور العاملين بالمسؤولية تجاه المجتمع وجودة الخدمات البلدية.

9. محددات الدراسة والدراسات المستقبلية

بالرغم مما قدمته الدراسة من إسهامات نظرية وتطبيقية، فإن نتائجها ينبغي أن تُفهم في ضوء عدد من المحددات. فقد اقتصرَت الدراسة على العاملين في البلديات الفلسطينية الكبرى بالمحافظات الجنوبية، ما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على

البلديات الأخرى أو المؤسسات والقطاعات الخدمية المختلفة. ومن ثم، يمكن للدراسات المستقبلية إعادة اختبار النموذج في بلديات ومؤسسات عامة أخرى، وفي بيئات جغرافية وتنظيمية مختلفة، بما يسمح بمقارنة النتائج والتحقق من مدى استقرار العلاقات التي توصلت إليها الدراسة عبر سياقات متعددة. كما اعتمدت الدراسة على تصميم مقطعي جمعت فيه البيانات عند نقطة زمنية واحدة (Cross-sectional)، الأمر الذي لا يسمح بإثبات العلاقات السببية أو تتبع التغيرات في المتغيرات المدروسة بمرور الوقت. لذلك، يمكن للدراسات المستقبلية توظيف التصميم الطولي (Longitudinal design) لجمع البيانات في فترات زمنية متعددة، بما يوفر فهماً أعمق لاتجاه العلاقات بين متغيرات الدراسة وتطورها عبر الزمن. واقتصرت الدراسة على المدخل الكمي باستخدام الاستبانة، واعتمدت في قياس متغيراتها على استجابات العاملين، بما في ذلك تقويم جودة الخدمات المدركة من وجهة نظرهم. لذلك، يمكن للدراسات المستقبلية الاستفادة من تصاميم بحثية متعددة المصادر تجمع بين آراء العاملين وتقويمات المواطنين أو المستفيدين من الخدمات، إلى جانب استخدام المقابلات أو مجموعات التركيز والبيانات الموضوعية المرتبطة بالأداء الخدمي، بما يتيح فهماً أكثر شمولاً لجودة الخدمات والعوامل المرتبطة بها. وأخيراً، ركز النموذج الحالي على الرضا الوظيفي بوصفه متغيراً معدلاً للعلاقة بين الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات المدركة، في حين يمكن أن تتأثر هذه العلاقة بعوامل تنظيمية أخرى لم يتناولها النموذج. ومن ثم، يمكن مستقبلاً اختبار متغيرات وسيطة أو معدلة أخرى، مثل الدعم التنظيمي المدرك، والعدالة التنظيمية، والقيادة، والاندماج الوظيفي، أو مقارنة أدوارها مع الدور المعدل للرضا الوظيفي، بما يساهم في بناء فهم أكثر شمولاً للآليات والظروف المرتبطة بالعلاقة بين الالتزام التنظيمي وجودة الخدمات.

الإقرارات:

- تضارب المصالح: يقر الباحث بأنه لا يوجد أي تضارب مصالح مالي أو شخصي يؤثر في محتوى هذا البحث.
- توافر البيانات: البيانات المستخدمة والمحللة في هذا البحث متاحة لدى الباحث، ويمكن توفيرها عند الطلب.
- مصدر التمويل: لم يتلق هذا البحث أي تمويل من أية جهة رسمية أو خاصة.

10. المصادر والمراجع

10.1 المراجع العربية

- أحمد، علاء روجي، وأبو حسين، الحارث محمد. (2022). أثر الالتزام التنظيمي على جودة الخدمات الإلكترونية بوجود التعلم التنظيمي كمتغير وسيط لدى البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 6(6)، 89-115. DOI: 10.26389/AJSRP.L310821
- أبو أرميلة، الميساء. (2023). الرضا الوظيفي وأثره على الانغماس الوظيفي لدى معلمي مدارس البلدية للمرحلة الثانوية في القدس الشرقية. مجلة كلية التربية، 39(2)، 308-330.
- الأسطل، رند عمران. (2023). أثر الرضا الوظيفي في فعالية الأداء لدى الأفراد العاملين بجامعة الأقصى. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، 94(94)، 119-142. <https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.873>
- الحرباوي، محمد أحمد عبد المعطي. (2022). ثقة المواطنين وعلاقتها بجودة الخدمات المقدمة في بلديات فلسطين: بلدية الخليل أنموذجاً [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الخليل، فلسطين.
- حرز الله، فادي أحمد توفيق، وعرقاوي، سامر محمد حسن. (2019). أبعاد الصحة التنظيمية وعلاقتها بتحسين مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في البلديات الفلسطينية: دراسة تحليلية. في المؤتمر العلمي الدولي التاسع المشترك حول الاتجاهات الحديثة في إدارة البلديات وتحسين جودة أدائها (ص ص 1-20). الخليل، فلسطين.
- حسين، توانا. (2023). دور بيئة العمل في تحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين: دراسة ميدانية لعينة من عمالي بعض مراكز التسوق في مدينة السليمانية. مجلة الآداب، 146، 461-490.
- حمود، خضير. (2002). إدارة الجودة وخدمة العملاء (ط 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- زيتون، أبو عبيدة نضال جودة. (2025). الإدارة الاستراتيجية وأثرها في فاعلية إدارة الأزمات التي تواجه البلديات الفلسطينية: دراسة حالة بلديات رام الله والبيرو وبيتونيا [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القدس، فلسطين.
- السميري، حامد. (2023). أثر الالتزام التنظيمي على الرقابة التنظيمية: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات السعودية بمحافظة الطائف. مجلة البحوث الإدارية، 41(1)، 1-37. <https://doi.org/10.21608/jso.2022.173812.1071>
- السيد، علاء الدين خليل، وسلامة، رحمة رياض. (2025). الحوكمة الرقمية كمدخل لتعزيز جودة الخدمات الحكومية الإلكترونية: دراسة حالة القطاع الحكومي الفلسطيني. المجلة العربية للعلوم الإدارية. نشر مبكر. <https://doi.org/10.34120/ajas.1437.2025>
- الشرادة، سالم تيسير. (2008). الرضا الوظيفي: أطر نظرية وتطبيقات عملية (ط 1). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الشنطي، محمود عبد الرحمن، وموسى، دعاء نايف. (2026). أثر جودة حياة العمل في تنمية الاستغراق الوظيفي: الرضا الوظيفي كمتغير وسيط: دراسة ميدانية على هيئة التقاعد الفلسطينية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 34(2)، 1-31. <https://doi.org/10.33976/TUGJEB.34.3/2025/1>

- الشنطي، محمود. (2016). العلاقة بين الأنماط القيادية والالتزام التنظيمي: الرضا الوظيفي كمتغير وسيط. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 5(6)، 112-134.
- الشنطي، محمود، ودلهيز، محمد. (2019). جودة الخدمات المقدمة من دوائر الضريبة وأثرها في تحسين الأداء التنظيمي لمكاتب المحاسبة والتدقيق بقطاع غزة. مجلة جامعة الأزهر: سلسلة العلوم الإنسانية، 21(1)، 1-32.
- الشهومي، سعيد، والحداوي، داود، والدباء، عبد المجيد. (2020). أثر الرضا الوظيفي في الالتزام التنظيمي لدى معلمي مدارس التعليم الأساسي الحلقة الثانية (5-10) بسلطنة عمان. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، (22)، 1-41.
- العامري، أحمد بن سالم. (2002). السلوك القيادي التحويلي وسلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية السعودية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 9(1)، 19-39.
- العبري، أحمد. (2022). مستوى الرضا الوظيفي لدى الموظفين العاملين في المديرية العامة للتربية والتعليم بسلطنة عمان. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 3(30)، 21-39.
- عبيد، شاهر، وصبري، صلاح. (2022). أثر جودة الحياة الوظيفية في الأداء والالتزام التنظيمي لدى موظفي بلديات شمال الضفة الغربية. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 10(3)، 22-45. <https://doi.org/10.53671/pturj.v10i3.231>
- أبو العلا، عبد الحميد. (2009). السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
- عواجنة، إلهام محمد. (2026). تأثير المناخ التنظيمي في الرضا الوظيفي: الدور الوسيط للالتزام التنظيمي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الاستقلال، فلسطين.
- فارس، محمد، وأبو عيادة، ندى، والخطيب، محمد. (2018). أثر تطبيق استراتيجية إدارة المواهب على الانتماء التنظيمي: دراسة ميدانية على الموظفين الإداريين في جامعة الأزهر بغزة. مجلة جامعة الأزهر: سلسلة العلوم الإنسانية، 20(عدد خاص (B)، 477-505.
- الأقرع، نور. (2024). أثر التخطيط التنموي الاستراتيجي في تعزيز جودة الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية في محافظات شمال الضفة الغربية. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 12(3)، 40-67.
- قلالوة، حسين. (2020). رضا المنتفعين عن جودة خدمات البلديات في محافظة رام الله والبيرة: بلدية البيرة أنموذجاً [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القدس، فلسطين.
- الكبيسي، عامر خضير. (2015). السلوك التنظيمي الحكومي. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الكمالي، فواز قاسم سعيد، والسفياني، عبد الرحمن محمد أحمد. (2023). أثر الالتزام التنظيمي للعاملين على جودة الخدمات الصحية: دراسة تطبيقية في المستشفيات الخاصة في مدينة تعز. مجلة جامعة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 6(2)، 149-179. <https://doi.org/10.59325/sjhas.v6i2.154>
- ماضي، خليل، والبشيتي، سها. (2020). الدور الوسيط للالتزام التنظيمي في أثر جودة الحياة الوظيفية على السمعة التنظيمية الفلسطينية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 28(4)، 20-47.
- المالكي، عبد الله، وشعبي، فيصل. (2024). أثر التمكين الإداري في تعزيز الانتماء التنظيمي: دراسة ميدانية على الموظفين الإداريين بإدارة التعليم بمحافظة الليث. المجلة العربية للإدارة، 44(4)، 269-292.
- محمد، مصطفى. (2018). الرضا الوظيفي وأثره على تطوير الأداء. عمان، الأردن: دار ابن النفيس للنشر والتوزيع.
- مرزاق، سندس، وغياط، عائشة. (2023). أثر المناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي: دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للمياه بورقلة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- ملاح، محمد عوض محمود. (2023). العدالة التنظيمية وأثرها على الرضا الوظيفي لدى العاملين في بلدية رفح. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(2)، 142-160. <https://doi.org/10.65418/ajashss.v2i2.305>
- أبو هلال، وفا. (2024). القيادة الإبداعية لدى مديري المدارس الحكومية الثانوية في فلسطين وعلاقتها بالأمن الوظيفي والانتماء التنظيمي للمعلمين [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القدس، فلسطين.

10.2 رومنة المراجع العربية

- Abu Alala, A. H. (2009). Organizational behavior in business organizations (in Arabic). Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- Abu Armileh, M. (2023). Job satisfaction and its effect on job immersion among municipal secondary school teachers in East Jerusalem (in Arabic). Journal of the Faculty of Education, 39(2), 308-330.
- Abu Hilal, W. (2024). Creative leadership among public secondary school principals in Palestine and its relationship with job security and organizational belonging among teachers (in Arabic) [Unpublished doctoral dissertation]. Al-Quds University, Palestine.
- Ahmad, A. R. H., & Abu Hussain, A. M. M. (2022). The impact of organizational commitment on the E-services quality in the presence of organizational learning as a mediating variable at foreign

- commercial banks operating in Jordan (in Arabic). *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 6(6), 89–115. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.L310821>
- Al-Abri, A. (2022). The level of job satisfaction among employees working in the General Directorates of Education in the Sultanate of Oman (in Arabic). *International Journal of Research and Studies Publishing*, 3(30), 21–39.
- Al-Amri, A. S. (2002). Transformational leadership behavior and organizational citizenship behavior in Saudi government agencies (in Arabic). *Arab Journal of Administrative Sciences*, 9(1), 19–39.
- Al-aqra, N. (2024). The impact of strategic development planning on enhancing the quality of services provided by local authorities in the northern West Bank governorates (in Arabic). *Palestine Technical University Research Journal*, 12(3), 40–67. <https://doi.org/10.53671/pturj.v12i3.578>
- Alastal, R. I. (2023). The impact of job satisfaction on performance effectiveness among employees at Al-Aqsa University (in Arabic). *Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences*, (94), 119–142. <https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.873>
- Al-Harbawi, M. A. A. (2022). Citizens' trust and its relationship with the quality of services provided by Palestinian municipalities: Hebron Municipality as a model (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Hebron University, Palestine.
- Al-Kabisi, A. K. (2015). Government organizational behavior (in Arabic). Dar Safaa for Publishing and Distribution.
- Al-Kamali, F. Q. S., & Al-Sufyani, A. M. A. (2023). The impact of employees' organizational commitment on the quality of health services: An applied study in private hospitals in Taiz City (in Arabic). *Al-Saeed University Journal of Humanities and Applied Sciences*, 6(2), 149–179. <https://doi.org/10.59325/sjhas.v6i2.154>
- Al-Malki, A., & Shuaibi, F. (2024). The impact of administrative empowerment on enhancing organizational belonging: A field study on administrative employees at the Education Department in Al-Lith Governorate (in Arabic). *Arab Journal of Administration*, 44(4), 269–292.
- Alsayed, A. Kh., & Salameh, R. R. (2025). Digital governance as an approach to enhancing the quality of government e-services: A case study of the Palestinian government sector (in Arabic). *Arab Journal of Administrative Sciences*. Advance online publication. <https://doi.org/10.34120/ajas.1437.2025>
- Al-Shahoumi, S., Al-Hadabi, D., & Al-Dabaa, A. (2020). The effect of job satisfaction on organizational commitment among school teachers (5–10) in Oman (in Arabic). *Comprehensive Electronic Journal of Multidisciplinary Knowledge for Scientific and Educational Research*, (22), 1–41.
- Al-Shanti, M. A. (2016). The relationship between leadership styles and organizational commitment: Job satisfaction as a mediating variable (in Arabic). *Al-Quds Open University Journal for Administrative and Economic Research and Studies*, 5(6), 112–134.
- Al-Shanti, M. A., & Dahliz, M. (2019). Quality of services provided by tax departments and its impact on improving the organizational performance of accounting and auditing offices in the Gaza Strip (in Arabic). *Al-Azhar University Journal: Humanities Series*, 21(1), 1–32.
- Al-Shanti, M. A., & Mousa, D. N. (2026). The impact of quality of work life on work engagement: The mediating role of job satisfaction: An empirical study of the Palestinian Pension Agency (in Arabic). *IUG Journal of Economics and Business Studies*, 34(2), 1–31. <https://doi.org/10.33976/IUGJEB.34.3/2025/1>
- Al-Sharaideh, S. T. (2008). Job satisfaction: Theoretical frameworks and practical applications (in Arabic) (1st ed.). Dar Safaa for Publishing and Distribution.
- Al-Sumairi, H. A. (2023). The effect of organizational commitment on organizational agility: An empirical study on the Saudi Telecom Company in Taif (in Arabic). *Journal of Administrative Research*, 41(1), 1–37. <https://doi.org/10.21608/jso.2022.173812.1071>
- Awajneh, I. M. (2026). The impact of organizational climate on job satisfaction: The mediating role of organizational commitment (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Al-Istiqlal University, Palestine.

- Fares, M., Abu Ayada, N., & Al-Khatib, M. (2018). The impact of applying talent management strategy on organizational belonging: A field study on administrative employees at Al-Azhar University-Gaza (in Arabic). *Al-Azhar University Journal: Humanities Series*, 20(Special Issue B), 477–505.
- Hammoud, K. (2002). *Quality management and customer service* (in Arabic) (1st ed.). Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution.
- Harzallah, F. A. T., & Arqawi, S. M. H. (2019). Dimensions of organizational health and their relationship with improving the level of organizational commitment among employees in Palestinian municipalities: An analytical study (in Arabic). In *The Ninth Joint International Scientific Conference on Modern Trends in Municipal Management and Improving the Quality of Their Performance* (pp. 1–20). Hebron, Palestine.
- Hussein, T. (2023). The role of the work environment in achieving job satisfaction among employees: A field study of a sample of employees in some shopping centers in Sulaymaniyah City (in Arabic). *Al-Adab Journal*, 146, 461–490.
- Madi, K., & Al-Bishiti, S. (2020). The mediating role of organizational commitment in the impact of quality of work life on Palestinian organizational reputation (in Arabic). *IUG Journal of Economics and Business Studies*, 28(4), 20–47.
- Mallah, M. A. M. (2023). Organizational justice and its impact on job satisfaction among employees in Rafah Municipality (in Arabic). *African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences*, 2(2), 142–160. <https://doi.org/10.65418/ajashss.v2i2.305>
- Marzaqi, S., & Ghayat, A. (2023). The impact of organizational climate on job satisfaction: A case study of the Algerian Water Company in Ouargla (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Kasdi Merbah University Ouargla, Algeria.
- Mohamed, M. (2018). *Job satisfaction and its impact on performance development* (in Arabic). Dar Ibn Al-Nafis for Publishing and Distribution.
- Obaid, S., & Sabri, S. (2022). The impact of quality of work life on performance and organizational commitment among employees of municipalities in the northern West Bank (in Arabic). *Palestine Technical University Research Journal*, 10(3), 22–45. <https://doi.org/10.53671/pturj.v10i3.231>
- Qalalwah, H. (2020). Beneficiaries' satisfaction with the quality of municipal services in Ramallah and Al-Bireh Governorate: Al-Bireh Municipality as a model (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Al-Quds University, Palestine.
- Zeitoun, A. O. N. J. (2025). Strategic management and its impact on the effectiveness of crisis management facing Palestinian municipalities: A case study of Ramallah, Al-Bireh, and Beitunia municipalities (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Al-Quds University, Palestine.

10.3 المراجع الأجنبية

- Alfakeh, F. A., Padlee, S. F., Omar, K., & Salleh, H. S. (2020). The moderating effects of organizational commitment on the relationship between employee satisfaction and employee performance in Jordanian Islamic banks. *Management Science Letters*, 10(14), 3347–3356. <https://doi.org/10.5267/j.msl.2020.6.002>.
- Alhamad, A., & Noor, A. (2023). The impact of organizational commitment on employee performance in Jordanian public universities. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 13(7), 201–212.
- Alrefaei, A. A.-A., Ali, H. B. M., Ateeq, A. A., & Alzoraiki, M. (2023). An integrated mediating and moderating model to improve service quality through job involvement, job satisfaction, and organizational commitment. *Sustainability*, 15(10), 1–21. <https://doi.org/10.3390/su15107884>
- Barney, J. B. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management*, 17(1), 99–120. <https://doi.org/10.1177/014920639101700108>
- Coakes, S. J., Steed, L., & Dzidic, P. (2006). *SPSS version 13.0 for windows: Analysis without anguish*. John Wiley and Sons, Australia.

- Ehido, A., Awang, Z., Ibeabuchi, C., & Abdul Halim, B. (2024). Indirect effect of organizational commitment on the relationship between quality of work life and job performance among academics in Malaysia. *European Journal of Educational Management*, 7(4), 213–225.
- Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. *Journal of Marketing Research*, 18(1), 39–50.
- Greenberg, J., & Baron, R. A. (2008). *Behavior in organizations* (9th ed.). Pearson Prentice Hall.
- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). *Multivariate data analysis* (7th ed.). Pearson Prentice Hall.
- Hendri, M. I. (2019). The mediation effect of job satisfaction and organizational commitment on organizational learning effect on employee performance. *International Journal of Productivity and Performance Management*, 68(7), 1208–1234.
- Hermanto, Y. B., Srimulyani, V. A., & Pitoyo, D. J. (2024). The mediating role of quality of work life and organizational commitment in the link between transformational leadership and organizational citizenship behavior. *Heliyon*, 10(6), e27664. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2024.e27664>
- Joo, B. K., & Shim, J. H. (2010). Psychological empowerment and organizational commitment: The moderating effect of organizational learning culture. *Human Resource Development International*, 13(4), 425–441. <https://doi.org/10.1080/13678868.2010.501963>
- Lo, Y.-C., Lu, C., Chang, Y.-P., & Wu, S.-F. (2024). Examining the influence of organizational commitment on service quality through the lens of job involvement as a mediator and emotional labor and organizational climate as moderators. *Heliyon*, 10(2), e24130.
- Luthans, F. (2002). *Organizational behavior* (9th ed.). McGraw-Hill.
- Meyer, J. P., & Allen, N. J. (1991). A three-component conceptualization of organizational commitment. *Human Resource Management Review*, 1(1), 61–89. [https://doi.org/10.1016/1053-4822\(91\)90011-Z](https://doi.org/10.1016/1053-4822(91)90011-Z)
- Mowday, R. T., Steers, R. M., & Porter, L. W. (1979). The measurement of organizational commitment. *Journal of Vocational Behavior*, 14(2), 224–247. [https://doi.org/10.1016/0001-8791\(79\)90072-1](https://doi.org/10.1016/0001-8791(79)90072-1)
- Ozen, G., Yaman, M., & Acar, G. (2012). Determination of the employment status of graduates of recreation department. *The Online Journal of Recreation and Sport*, 1(2), 220–242.
- OCHA. (2025). Gaza humanitarian response update: 16 February–1 March 2025. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. <https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/gaza-humanitarian-response-update-16-february-1-march-2025>.
- Parasuraman, A., Zeithaml, V. A., & Berry, L. L. (1985). A conceptual model of service quality and its implications for future research. *Journal of Marketing*, 49(4), 41–50.
- Rasheed, M. (2025). Analyzing the impact of employee productivity on organizational performance. *ISRG Journal of Economics, Business & Management*, 3(2), 158–166.
- Riketta, M. (2008). Organizational commitment: A critique of the construct and a reassessment of the available empirical evidence. In S. L. Roberson & S. A. Maitlis (Eds.), *Advances in industrial and organizational psychology* (pp. 1–30). Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511801165.002>
- Spector, P. E. (2022). *Job satisfaction: From assessment to intervention*. Routledge.
- Thao, P. K., Phuong, N. N.-D., Phuc, V. T., & Huan, N. H. (2024). Organizational commitment and its impact on employee performance in the water supply industry: Dataset from Vietnamese state-owned enterprises. *Data in Brief*, 52, 110029. <https://doi.org/10.1016/j.dib.2023.110029>
- Utomo, C., & Hartijasti, Y. (2023). Leadership trust and behavior boost employee service quality. In T. T. Y. Alabdullah et al. (Eds.), *Proceedings of the International Conference on Intellectuals' Global Responsibility (ICIGR 2022)* (pp. 495–504). Atlantis Press. https://doi.org/10.2991/978-2-38476-052-7_54
- Van Iwaarden, J., Van der Wiele, T., Ball, L., & Millen, R. (2003). Applying SERVQUAL to web sites: An exploratory study. *International Journal of Quality & Reliability Management*, 20(8), 919–935.
- Wasti, A., & Can, O. (2008). Affective and normative commitment to organization, supervisor, and coworkers: Do collectivist values matter? *Journal of Vocational Behavior*, 73, 404–413.

The Impact of Organizational Commitment on Perceived Service Quality from Employees' Perspectives: The Moderating Role of Job Satisfaction

(A Field Study of Palestinian Municipalities in the Southern Governorates)

Mahmoud Abdelrahman Al-Shanti*

Isra'a University – Gaza, Palestine

Corresponding Author: Mhmdshanty11@yahoo.com

Received: 22/06/2026

Revised: 20/07/2026

Accepted: 11/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.5>

Abstract

This study aimed to examine the impact of the organizational commitment on the perceived service quality in major Palestinian municipalities and test the moderating role of job satisfaction in this relationship. The study adopted a quantitative correlational approach using a cross-sectional design. The study population consisted of all employees holding supervisory positions in the major Palestinian municipalities included in the study, totaling 372 employees. A total of 245 questionnaires were distributed using simple random sampling, of which 200 valid questionnaires were returned and included in the analysis, yielding a response rate of 81.6%. The findings revealed high levels of organizational commitment and perceived service quality, whereas job satisfaction was at a moderate level. The results also demonstrated a strong, positive, and statistically significant effect of the organizational commitment on the perceived service quality. At the overall level, the organizational commitment explained 49.3% of the variance in the perceived service quality. At the dimensional level, the affective commitment had the strongest effect, followed by the normative commitment and then the continuance commitment. Furthermore, the findings revealed a partial moderating effect of job satisfaction on the relationship between the dimensions of organizational commitment and the perceived service quality. The interaction effects of the job satisfaction with both normative commitment and the continuance commitment were statistically significant, whereas the interaction effect between the affective commitment and the job satisfaction was not statistically significant. The study recommended strengthening the various dimensions of the organizational commitment within the Palestinian municipalities, improving employees' job satisfaction, and providing a supportive work environment that contributes to enhancing the quality of services delivered to citizens. It also recommended strengthening incentive systems and professional development to support service performance and its sustainability.

Keywords: organizational commitment, job satisfaction, perceived service quality, Palestinian municipalities.

* Corresponding Author



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تحليل النص الشعري القديم

محمد دوايشة^{1*}، زين دراغمة²، رغد فواز عامر³

^{1,2,3} قسم اللغة العربية والإعلام، كلية الآداب والتربية، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين

الباحث المراسل: Mohammed.dawabsheh@aaup.edu

Received :01/09/2026. Revised:07/09/2026. Accepted :23/09/2026. Published :30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.6>

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تدريس النص الأدبي، من خلال التركيز على التحليل النقدي للنص وتنمية التفكير النقدي فيه، ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستفيداً من الأدبيات الحديثة التي تناولت استخدام النماذج اللغوية الكبيرة LLM في تدريس النصوص وتحليلها، وفهم طبيعة الشعر العربي وقضاياها الفنية والأسلوبية والنقدية. وقد اعتمد البحث مطلع معلقة الحارث بن حذلة اليشكري نموذجاً تطبيقياً، وبخاصة البيتين:

أذنتنا ببينها أسماء ربّ ثائرٍ يُمَلُّ منه الثَّوَاءُ

بعد عهدٍ لنا ببرقة شماء فأدنى ديارها الخَلْصَاءُ

يهدف الكشف عن طبيعة ما يمكن أن تنتجه الأداة التوليديّة من تحليل ونقد وتفسير، ثم مناقشة مطابقة ذلك التحليل للبنية اللغوية والدلالية للنص، بينت الدراسة أن النماذج اللغوية الكبيرة يمكن أن تقدم مساعدة جيدة في الكشف عن العلاقات المعجمية والتركيبية وبعض الأنماط الأسلوبية، إلا أن الانتقال من الوصف إلى التأويل يبقى مرتبطاً بالسياق وبالقدرة على ربط الدلالة بالبنية الكلية للنص وبالمرجعيات الأخرى من تاريخية وثقافية وغيرها. خلصت الدراسة إلى أن القيمة التدريسية للذكاء الاصطناعي التوليدي لا تعتمد على تقديم قراءة بديلة عن القراءة البشرية، وإنما في توفير مادة نقدية يمكن مساءلتها والتحقق منها ومقارنتها، ومن ثم تقترح الدراسة نموذجاً يقوم على التفاعل بين النص، والمخرج الآلي، والتحقق النصي، والحكم النقدي البشري، بما يحافظ على مركزية القراءة الأدبية في جعل الذكاء الاصطناعي محفزاً للتفكير النقدي لا بديلاً عنه.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي التوليدي، النماذج اللغوية الكبيرة LLM، التحليل الأدبي، الشعر العربي، المعالجة الآلية للغة العربية

1. المقدمة

تعد أدوات الذكاء الاصطناعي وتفرعاتها تطوراً نوعياً وخطراً في العصر الحديث؛ لما لها من انعكاسات إيجابية وسلبية على جوانب الحياة كافة، وما يميز هذه الأدوات تطورها وسرعة انتشارها، إذ التي دخلت مؤسسات العالم التجارية والاقتصادية والتعليمية وتأتي النماذج اللغوية الكبيرة LLM؛ لتسهم في إنتاج المعرفة من خلال الذكاء الاصطناعي التوليدي. إذ أصبحت هذه النماذج اللغوية قادرة على التعامل مع النصوص الأدبية وتحليلها نقداً وأسلوباً ضمن تأويلات متعددة، ولكن القدرة على إنتاج خطاب نقدي جزل وقوي لا تعني القدرة على سلامة التأويل أو كفايته من الناحية النصية والثقافية، وهذا يجعل توظيف هذه الأدوات في تدريس نصوص أدبية قضية تتجاوز الاستخدام الآلي إلى مسالة طبيعة المعرفة الأدبية نفسها.

الذكاء الاصطناعي التوليدي لم يعد مجرد تقنية حديثة في مجال معالجة اللغة، ولكنه أصبح عنصراً مؤثراً وفاعلاً في إعادة تشكيل العلاقة بين الإنسان والنص والمعرفة، إذ أتاحت النماذج اللغوية الكبيرة إمكانات متقدمة وسريعة في إنتاج اللغة الطبيعية، وتلخيص النصوص وإعادة الصياغة وكذلك الإجابة عن الأسئلة ذات العلاقة، إضافة إلى قدرتها السريعة والمتزايدة على التعامل مع بعض المهام التي ترتبط بالتحليل الأدبي، وانعكس هذا التطور بصورة مباشرة على التعليم الجامعي، إذ لم يعد حضور الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على المجالات التقنية والعلمية، وإنما امتد إلى العلوم الإنسانية، وتبدو هذه النقطة أكثر تعقيداً في مجال الأدب؛ لأن النصوص الأدبية لا تمثل مادة معلوماتية وخوارزمية يمكن اختزالها في

* الباحث المراسل

مجموعات من العلاقات أو التشابكات القابلة للاسترجاع؛ لأن المعاني الأدبية يتم تشكيلها من تفاعل اللغة مع سياقاتها الثقافية والتاريخية، ومن العلاقة بين المباشر والمضمر، وبين ما يقوله النص وما يوحي به، وبين بنيته الداخلية ومرجعياته الثقافية والتاريخية، وبالتالي فإن التعامل مع النص الأدبي من خلال نموذج لغوي توليدي يخلق سؤالاً يتجاوز قدرة الآلة على معالجة اللغة إلى قدرتها على إنتاج تأويلي يمكن تبريره نصياً ونقدياً.

وهذا يقودنا إلى أن البنية الشعرية العربية التي تجمع بين الخصائص اللغوية والبلاغية والعروضية والثقافية، الأمر الذي يجعل اختبار قدرة النماذج اللغوية على فهمها أكثر دلالة من اختبارها في المهام اللغوية العامة، وتكشف هذه النتيجة عن أهمية خاصة بالنسبة إلى تعليم الأدب العربي؛ لأن المشكلة لا تتمثل في سؤال ما إذا كان النموذج يستطيع أن يتحدث عن النص، بل في مدى قدرته على إقامة علاقة دقيقة بين القول النقدي والدليل النصي الذي يسنده، فالطلاقة اللغوية قد تجعل المخرج الآلي مقتعاً من الناحية الشكلية، لكنها لا تكفي لإثبات صلاحيته التأويلية، وقد يكون التحليل الذي تنتجه الآلة صحيحاً في مستوى، ومختزلاً أو مضللاً في مستوى آخر. وبالتالي فقد كان من الضروري التمييز بين التحليل الآلي للنص والقراءة النقدية للنص، فالأول يستطيع أن يساعد في الكشف عن علاقات معجمية أو تركيبية، وقد يسرع بعض العمليات الوصفية، بينما يتطلب الثاني بناء علاقات بين هذه العناصر وبين دلالة النص ووظيفتها الجمالية والثقافية، وهنا لا يعني أن هذه الوظائف منفصلة بصورة مطلقة، بل تعني أن الانتقال من الكشف إلى الحكم يحتاج إلى آلية تحقق لا يمكن تجاوزها.

ولا تتعد هذه القضايا عن سؤال التفكير النقدي، إن الخطورة لا تكمن في استخدام الذكاء الاصطناعي ذاته، بل في أن يتحول هذا الاستخدام إلى تفويض للعمليات العقلية التي يفترض أن يمارسها الشخص بنفسه، وقد تناولت دراسات حديثة العلاقة بين استخدام ChatGPT والتفكير النقدي مثل دراسة الصقر (2025)، وركز بعضها على الفرق بين الاستخدام الموجّه الذي يتطلب التقويم والتحقق، والاستخدام السلبي الذي يكفي بتلقي الإجابة مثل دراسة العتيم (2025)، وهناك دراسات أخرى بينت أن أثر ChatGPT في القدرات المعرفية للطلبة في التعليم العالي يرتبط بصورة وثيقة بكيفية تصميم الاستخدام التعليمي للأداة (عماري، 2025). وفي هذا الحال يصبح تدريس النصوص الأدبية مجالاً رحباً ومناسباً بصورة خاصة لبناء استخدام نقدي للذكاء الاصطناعي، ويدعو سبب ذلك لأن القراءة الأدبية للنص لا تكتفي باستقبال المعنى، بل تتطلب اختباراً مستمراً لمدى مشروعية التأويل، فإذا قدم الذكاء الاصطناعي قراءة نقدية لنص شعري مثلاً، فإن القيمة التعليمية لا تكمن في قبول هذه القراءة، وإنما في مدى اختبارها: ما الفكرة التي تستند إليه؟ وهل يتيح النص هذا التأويل فعلاً؟ وهل توجد قراءات أخرى أكثر اتساقاً مع بنيته؟ وهل هناك علاقات ترابطية بينها؟ وبذلك يمكن إعادة تعريف وظيفة الذكاء الاصطناعي في الدرس الأدبي، فبدل أن يكون مصدرًا لإنتاج الإجابة النموذجية، يمكن أن يصبح مصدرًا لإنتاج فرضيات نقدية قابلة للاختبار، وهذه النقطة، في تقدير البحث، هي التي تمنح توظيف الذكاء الاصطناعي في الأدب مشروعيته العلمية؛ لأن المتعلم لا يفقد دوره في إنتاج المعنى، بل يمارس دوراً أكثر تعقيداً يتمثل في تقويم معان أنتجتها الآلة.

مشكلة البحث: تتبع مشكلة البحث من النقاء تحول تقني سريع مع خصوصية معرفية للأدب العربي، فمن جهة، أصبحت النماذج اللغوية الكبيرة قادرة على التعامل مع النصوص وإنتاج تحليلات تتسم بدرجة عالية من الاتساق اللغوي، ومن جهة أخرى، ما يزال الأدب، ولا سيما الشعر العربي القديم، يعتمد على مستويات دلالية وبلاغية وثقافية لا يمكن اختزالها في العلاقات السطحية بين الكلمات، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن هذه الفجوة ليست افتراضية، فالنماذج اللغوية تواجه صعوبات في الجوانب التي تتطلب تفسيراً للاستعارة والسياق الثقافي والفهم الشعري العميق، ومن ثم فإن المشكلة البحثية لا تتمثل في إثبات قدرة الذكاء الاصطناعي أو عجزه، وإنما في تحديد المستوى الذي يمكن أن يكون عنده نافعا في تعليم الأدب، والمستوى الذي يحتاج فيه إلى تدخل نقدي بشري. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي: كيف يمكن توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تدريس النص الشعري القديم، بحيث يساهم في التحليل النقدي للنص، دون أن يؤدي إلى إضعاف استقلالية القراءة والتفكير النقدي لدى المتعلم؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات، أهمها:

- ما هي الإمكانيات التي تقوم بها النماذج اللغوية الكبيرة في تحليل النص الأدبي؟
- ماهي الحدود التي تعطيها مخرجات الذكاء الاصطناعي عند تحليل النص الشعري؟
- هل يمكن أن نجعل التحقق من المخرجات الآلية جزءاً من عملية التعلم الأدبي؟
- ما الذي يكشفه التطبيق العملي على شعر الحارث بن حلزة في العلاقات بين التحليل الآلي والقراءة النقدية؟
- هل يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز التفكير النقدي؟

أهداف البحث: تحديد إمكانيات أداة الذكاء الاصطناعي التوليدي في تحليل النصوص الأدبية.

- توضيح حدود التحليل الآلي عند التعامل مع الدلالة الأدبية وسياقاتها الثقافية.

- بناء نموذج نقدي يقوم على مقارنة المخرج الآلي بالنص.

- اختبار نموذج تطبيقي على مطلع معلقة الحارث بن حلزة.

- بيان العلاقة بين استخدام الذكاء الاصطناعي وتنمية مهارات التفكير النقدي.

- تقديم تصور يمكن الاستفادة منه في تطوير تدريس الأدب العربي في البيئة الجامعية.

أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من كونه يتحرك في منطقة ما تزال حديثة نسبياً عند تقاطع ثلاث مجالات: الذكاء الاصطناعي التوليدي، والدراسات الأدبية، وتعليم التفكير النقدي، وتتمثل أهميته النظرية في محاولة إعادة تحديد العلاقة بين القراءة البشرية والتحليل الآلي، بعيداً عن ثنائية الاستبدال التي تفترض أن الذكاء الاصطناعي إما أن يحل محل الناقد أو

يفشل في أداء مهمته. أما أهميته التطبيقية فتتمثل في تقديم نموذج يمكن أن يستخدمه أستاذ الأدب لا للحصول على تحليل جاهز، وإنما لتدريب الطالب على اختبار التحليل ذات، وتؤكد هذه الأهمية في مجال الأدب العربي، بسبب ما تشير إليه الأدبيات الحديثة من تحديات مرتبطة بفهم السياق الثقافي للغة العربية والتعبيرات الاصطلاحية التابعة لها، وبسبب ظهور أعمال بحثية متخصصة في اختبار فهم النماذج اللغوية للشعر العربي بشكل خاص.

منهج البحث: يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه يتناسب مع دراسة الأدبيات الحديثة المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الأدب والتعليم، وتحليل طبيعة المخرجات التي يمكن أن تنتجها النماذج اللغوية عند التعامل مع النص الأدبي، أما الجانب التطبيقي فيقوم على تحليل حالة نصية، من خلال إخضاع بيتين من معلقة الحارث بن حذافة لقرأة مقارنة بين المخرج المتوقع من النموذج اللغوي والتحليل النصي النقدي، ويكتسب هذا التحديد المنهجي أهمية خاصة؛ لأنه يمنع الخلط بين «اقتراح نموذج تعليمي» وبين إثبات أثره تجريبيًا.

2. الدراسات السابقة

دراسة (Bellot et al. (2025 التي تعد من أكثر الدراسات ارتباطاً بموضوع البحث الحالي، إذ تناولت بصورة مباشرة دور ChatGPT في مقررات الأدب الجامعية، بما يكشف عن انتقال البحث من الاستخدام العام للذكاء الاصطناعي في التعليم إلى دراسة تأثيره في الممارسة الأدبية الجامعية نفسها، وتمثل أهمية الدراسة بالنسبة إلى البحث الحالي في أنها تضع الأدب في مركز النقاش حول الذكاء الاصطناعي، بدل الاكتفاء بدراسة مهارات اللغة أو الكتابة العامة، وتختلف الدراسة الحالية عنها في تركيزها على التحليل النقدي للنص العربي وعلى التحقق من المخرج الآلي بالرجوع إلى النص، مع اتخاذ الشعر العربي القديم نموذجاً للتطبيق.

أما دراسة (Jenner et al. (2025 فجاءت لمعالجة مباشرة لاستخدام النماذج اللغوية الكبيرة في التحليل السردى، ويمثل ذلك تطوراً مهماً في مجال الدراسات الإنسانية؛ لأن التحليل السردى يتطلب التعامل مع بنى تتجاوز التعرف إلى الكلمات إلى دراسة تنظيم الحكاية وعناصرها، وتكمن قيمة هذه الدراسة للبحث الحالي في أنها تقدم أساساً تجريبياً لفكرة أن النماذج اللغوية يمكن أن تستخدم في مهام تحليلية أدبية، مع ضرورة تقويم نتائجها بدل افتراض صحتها لمجرد اتساقها اللغوي.

دراسة (Akazawa and Gius (2025 الدراسات الأدبية باستخدام نماذج اللغة الكبيرة؟ سلسلتان تجريبيتان حول توليد النصوص باستخدام الذكاء الاصطناعي، ناقشت إمكانيات استخدام النماذج اللغوية الكبيرة في الدراسات الأدبية من خلال سلسلتين تجريبيتين، وهو ما يضع العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والدراسة الأدبية في إطار أكثر تحديداً من الاستخدام العام للأدوات التوليدية.

وتكتسب دراسة (Al Ghallabi et al. (2025 أهمية استثنائية بالنسبة إلى البحث الحالي؛ لأنها لا تتناول اللغة العربية بصورة عامة، وإنما تختبر فهم النماذج اللغوية للشعر العربي عبر معيار واسع يضم عصوراً وأجناساً شعرية متعددة، ويختبر الفهم الدلالي والاستعاري والعروضي والثقافي. وتوصلت الدراسة إلى أن النماذج الحديثة ما تزال تواجه صعوبات واضحة في الفهم الشعري العميق رغم تقدمها في المهام العربية العامة. وهذه النتيجة تمنح التطبيق على الحارث بن حذافة أساساً علمياً، إذ لا نتعامل مع النص القديم باعتباره مثلاً زخرفياً، وإنما باعتباره اختباراً ذا قيمة معرفية لقدرة النموذج على التعامل مع الشعر العربي ذي الحمولة الثقافية والبلاغية. وأظهرت الدراسة أن النماذج اللغوية، على الرغم من أدائها القوي في مهام عربية معيارية، تواجه صعوبات في فهم الشعر العربي الذي يتطلب استدلالاً تأويلياً أعمق وحساسية أكبر للسياق الثقافي.

بينما بحث (Sahrir et al. (2025 توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تعليم العربية من خلال دراسة كمية شملت أكثر من 500 طالب جامعي في ماليزيا وإندونيسيا. وبينت النتائج إمكانيات إيجابية في فاعلية التعلم والتفاعل والتكيف، لكنها كشفت أيضاً عن مشكلات تتعلق بالدقة السياقية والحساسية الثقافية وفهم التعبيرات الاصطلاحية، كما أكدت الدراسة على ضرورة أن يبقى الذكاء الاصطناعي أداة مكملة لا بديلاً عن الجهود البشرية.

كما بحث (Alkaabi and Almaamari (2025 استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في تعليم العربية من خلال مقابلات مع 15 مدرساً، وأظهرت النتائج استفادة المعلمين من الأدوات التوليدية في إعداد المواد وتقويم أعمال الطلبة، مقابل تحديات تتعلق بالدقة اللغوية والثقافية والتقويم والنزاهة الأكاديمية.

2.1 التعليق على الدراسات السابقة

تكشف الدراسات السابقة عن ثلاثة اتجاهات واضحة: اتجاه يركز على تدريس النصوص الأدبية من خلال الذكاء الاصطناعي، واتجاه يختبر قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل السرد والأدب، واتجاه أحدث يختبر قدرته على فهم الشعر العربي وتعليم العربية، غير أن البحث الحالي يقترح الجمع بين هذه الاتجاهات من خلال تحويل المخرجات الآلية نفسها إلى موضوع قابل للتحليل النقدي ومناقشته، ومن هنا لا تتمثل الإضافة في استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل النص فحسب، وإنما في دراسة ما يحدث عندما يصبح هذا التحليل موضعاً للنقد والمقارنة والتحقق.

3. الإطار النظري: من تحليل النص إلى نقد التحليل

أحدثت النماذج اللغوية الكبيرة تحولاً في مفهوم معالجة النص، إذ لم تعد المعالجة الآلية مقصورة على البحث عن الكلمات أو استخراج المعلومات، بل أصبح بالإمكان إنتاج استجابات تفسيرية ذات بنية لغوية متماسكة، غير أن هذه القدرة لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها تطابقاً بين إنتاج اللغة وإنتاج المعرفة الأدبية، فالنموذج اللغوي يعمل من خلال أنماط احتمالية تعلمها من كميات هائلة من البيانات، بينما يعمل الناقد الأدبي من خلال قراءة النص في سياقه، وربط عناصره بعضها ببعض، واستحضار معارف لغوية وثقافية وتاريخية، ثم بناء حكم يمكن الدفاع عنه. ومن هنا يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات: المستوى الأول؛ الكشف، ويشمل التعرف إلى الألفاظ والتكرارات والعلاقات التركيبية وبعض الأنماط الظاهرة، المستوى الثاني، التفسير، ويتمثل في الانتقال من الظاهرة إلى دلالتها داخل النص، المستوى الثالث، الحكم النقدي، وهو المستوى الذي يتطلب تعليلاً وتأييلاً ومقارنة وربطاً بالسياق، ويمكن تصور تلك العلاقات التشابكية على النحو الآتي:



شكل 1: نموذج العلاقة المقترحة بين النص والذكاء الاصطناعي والحكم النقدي.

4. الدراسة التطبيقية

اختار الباحث أول بيتين من معلقة الحارث بن حلزة نموذجاً؛ لأنه يقدم مادة مناسبة لاختبار العلاقة بين المستوى اللغوي والمستوى التأويلي، ويثبت نص المعلقة في المصادر الرقمية المتاحة بالصيغة الآتية:

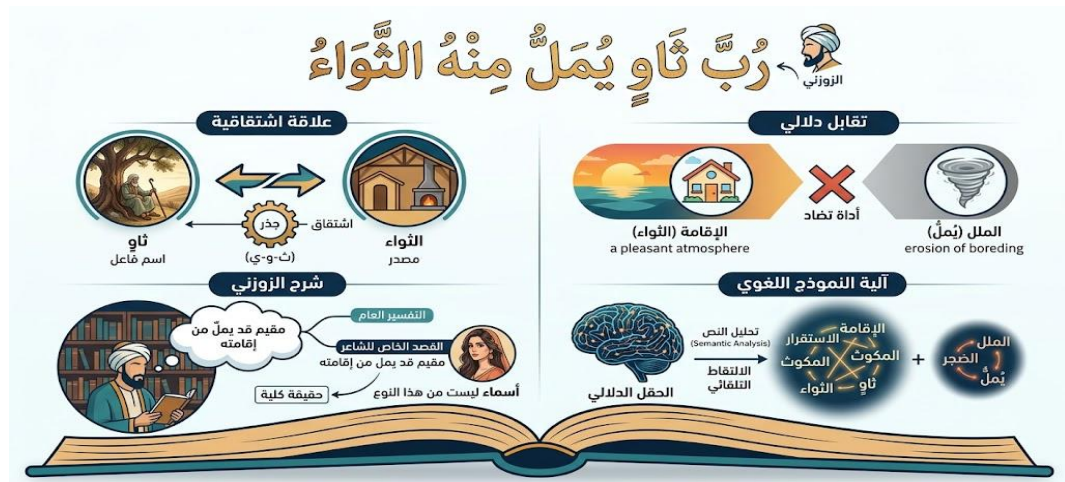
أَدْنَتْنَا بَيْنِيهَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ النَّوَاءُ
بَعْدَ عَهْدٍ لَنَا بِزُرْقَةِ سَمَاءٍ فَأَدْنَى دِيَارَهَا الْخَلْصَاءُ (الديوان، 1991، 19)

4.1 البنية الأولى:

أَدْنَتْنَا بَيْنِيهَا أَسْمَاءُ، يبدأ البيت بالفعل أَدْنَتْنَا، وهو فعل يتضمن معنى الإعلام والإخبار، ثم يأتي ببيتها متضمناً معنى الفراق، بينما يظهر اسم أسماء فاعلاً مؤخراً، ويترتب على هذا البناء أن فعل الإعلام يأتي قبل ظهور صاحبة الفعل في التركيب، بما يجعل الحدث الدال على الفراق سابقاً في البناء على تسمية الفاعل، وإن مثل هذه الملاحظة قابلة للرصد الآلي بدرجة كبيرة؛ لأن النماذج اللغوية الكبيرة تستطيع التعرف إلى عناصر الجملة وعلاقاتها النحوية والمعجمية والسياقية، لكن القيمة الأدبية لا تتوقف عند تحديد الفاعل والفعل والمفعول به، وإنما تتصل بالطريقة التي يتحول بها الإعلام بالفراق إلى افتتاح وجداني للنص، فالفعل (أَدْنَتْنَا) لا يعني بالضرورة مجرد حدوث الفراق، ولكن قد يفترض وجود لحظة إعلام سابقة عليه، وعندها يصبح الفراق في الوعي الشعري للشاعر حدثاً معلوماً ينتظر وقوعه أو على الأقل أثره، وهذه الدلالات لا تنتج من الكلمة المنفردة، وإنما من العلاقات بين الفعل والبيت واسم وأسماء وموقع البيت في افتتاح القصيدة.

4.2 البنية الثانية:

رب ثَاوٍ يمل منه النَّوَاءُ، هنا تظهر المسألة الأكثر أهمية بالنسبة إلى اختبار الذكاء الاصطناعي، فالتركيب: (رَبُّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ النَّوَاءُ) يقيم علاقة اشتقاقية واضحة بين ثَاوٍ والنَّوَاءُ، ويضع الملل في مقابل الإقامة، وقد شرح الزوزني البيت على أساس أن المعنى يتصل بمقيم قد يمل من إقامته، وأن الشاعر يريد أن يقرر أن أسماء ليست من هذا النوع (الزوزني، 2002، 269)، ومن الناحية الآلية، يمكن للنموذج اللغوي أن يلتقط بسهولة الحقل الدلالي كما هو في الشكل التالي:



شكل 2: السابق التوتر الدلالي بين الإقامة والفراق

نلاحظ في الشكل السابق التوتر الدلالي بين الإقامة والفراق، غير أن الكشف عن هذه العلاقات لا يمثل نهاية التحليل، فالببيت لا يضع الإقامة والفراق في علاقة تقابل بسيطة، وإنما يبني مفارقة وجدانية: فالإقامة الطويلة قد تكون باعثة على الملل، لكن المحبوب الذي يفارق لا تُقاس إقامته بهذا المعيار، ولهذا يصبح التكرار الاشتقائي بين ثَوَاءٍ والثَوَاءِ جزءاً من بناء المعنى، لا مجرد تكرار لفظي، وهنا تظهر الحدود التي أشارت إليها الدراسات الحديثة حول فهم النماذج اللغوية للشعر العربي، فالمشكلة ليست في التعرف إلى العلاقات بين الكلمات، وإنما في الانتقال من هذه العلاقات إلى تفسير وظيفتها داخل التجربة الشعرية مقارنة التحليل الآلي بالتحليل النقدي يمكن تنظيم المقارنة في فيما يلي:

جدول 1: مقارنة التحليل الآلي بالتحليل النقدي

التحليل النقدي	التحليل الآلي
يفسر	يكشف
يؤول	يرصد
يربط	يقارن
يحدد وظيفته	يحدد التكرار
يفهم دلالاتها داخل السياق	يرى العلاقة بين الكلمات
يتعامل مع النص بوصفه تجربة شعرية	يتعامل مع النص بوصفه بيانات
يفسر كيف يسهم التكرار في بناء المعنى	يكشف التكرار الاشتقائي

ومن ثم فإن المخرج الآلي لا ينبغي أن يُقاس فقط بدرجة اتساقه اللغوي، بل بدرجة قابليته للإثبات النصي، وهذا يغير طبيعة التقويم الأدبي في البيئة التعليمية، فإذا ذكر النموذج إن تكرار ثَوَاءٍ/الثَوَاءِ يعبر عن التعلق بالمكان، مع عدم إعطاء مجالات أخرى للتفسير، فلا يمكن للطالب أن يقبل بهذا الحكم لمجرد أنه يبدو منطقياً، ولكن عليه أن يسأل: أين يظهر هذا التعلق؟ وما هي العلاقة بينه وبين بقية الألفاظ في البيت؟ وهل يعتمد على البيت الذي يليه؟ وهل ينسجم هذا الكلام مع بقية شرح النص؟ إن مثل هذه العمليات هي في جوهرها ممارسة للتفكير النقدي؛ لأن الطالب ينتقل من استهلاك التفسير إلى فحص بنيته الاستدلالية، ويمكن تمثيل العملية في الشكل الآتي



شكل 3: مراحل توظيف التفكير النقدي في فحص البنية الاستدلالية للتفسير

إن هذه المسألة تعيدنا إلى النقاش حول ما إذا كان الذكاء الاصطناعي قادرًا على أن يكون مبدعًا، أم أنه يظل مجرد أداة لإعادة التدوير اللغوي (جداونة، 2024، 56)، إن قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل النصوص الأدبية حقًا، وتفكيكها إلى أجزائها الأساسية، مثل الحكمة والشخصيات والأسلوب اللغوي والموضوعات، تُعد إنجازًا تقنيًا، لكنها لا تعني بالضرورة قدرته على إنتاج نص يحمل عمقًا فكريًا أو رمزيًا، أو مفاجأة وأصالة إبداعية (المحيسني، 2024، 89) فغالبًا ما يفتقر الشعر المُنتج آليًا إلى المفاجأة، أو الرمزية الفكرية العميقة، أو الأصالة الإبداعية، أو إلى تلك الأبعاد النفسية التي تمنح النص الشعري قيمته الفنية الحقيقية. يتميز الذكاء الإنساني باكتساب المعلومات والقدرة على التعلم والفهم من خلال الممارسة الفعلية والتطبيق العملي والخبرة المكتسبة، ويؤدي ذلك إلى التمييز الدقيق بين القضايا، والتوصل من العموميات إلى الجزئيات، واستبعاد المعلومات غير المناسبة. ويستجيب هذا الذكاء لمختلف المواقف بمرونة تامة وسرعة، مع عدم الانحياز الخاطي، وبامتلاك القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة بناءً على الإدراك الحسي والعقلي لجوانب المشكلة، والاحتمالات والبدائل ونتائجها (إبراهيم، 1994، ص. 70) وقد يتشارك العمل البشري من العمل الآلي في كثير من القضايا.

وهذا النموذج من CHATGPT يختلف جوهريًا عن الاستخدام الذي يجعل الذكاء الاصطناعي مصدرًا نهائيًا للمعلومة؛ لأن هذه الأداة هنا أعطتنا فرضية، لكن المتعلم والطالب أعطانا الحكم. من حيث فهم المعنى، جاءت الإجابات متباينة جدًا، قال بعض الطلاب: إن أسماء أعلنت أنها سترحل وتفارق الشاعر، وهذا يمثل فهمًا صحيحًا، آخرون قالوا: إن أسماء أخبرتنا عن مكان فراقها، وبعضهم قال: إن أسماء تركت المكان بعد إقامة طويلة فيه، وقد فهم آخرون الثواء بمعنى غير صحيح بسبب غرابة الكلمة، وقد فسر بعضهم أسماء أو الخلاء تفسيرًا حرفيًا دون إدراك السياق المتوقع هو تفاوت واضح في الفهم، مع تركيز الأخطاء حول المفردات القديمة وأسماء الأماكن أما بالنسبة للتحليل النقدي هنا فكانت الإجابات أضعف من مجرد فهم المعنى فقل أحدهم: إن الشاعر حزين؛ لأنه سيفقد محبوبته وقال طالب آخر إن النص يعبر عن التعلق بالمكان والذكريات ورأى طالب ثالث أن الشاعر يستخدم الرحيل للتعبير عن تغير الحياة بينما قد اكتفى عدد من الطلاب بإعادة صياغة البيت بدل تحليله، مثل القول إن الشاعر يقول إن أسماء سترحل وهذه نقطة مهمة؛ لأن إعادة المعنى لا تمثل بالضرورة تحليلًا نقديًا، في حين جاءت قوة التبرير بنوع من التفاوت أكبر من مستوى التبرير المنظم والمنطقي، فقد برر طالب إجابته بالاستناد إلى لفظة واضحة في النص، مثل القول إن هناك فراقًا؛ لأن الشاعر استخدم كلمة بينها، وهذا تبرير قوي نسبيًا بينما قال آخر: إن السبب هو حزن الشاعر على محبوبته، دون الاستناد إلى كلمة أو تركيب من النص، وقال طالب آخر إن أسماء ذاهبة إلى مكان آخر، من دون تقديم دليل نصي وبذلك يمكن أن نجد مستويات مختلفة من التبرير، تبدأ بالإجابة المدعومة بدليل نصي، ثم الإجابة المصحوبة بتفسير عام، ثم الإجابة التي لا تستند إلى دليل، وصولًا إلى التخمين. أما من حيث تعدد التفسير أو التكرار في الإجابات، فقد كان عدد الأفكار الحقيقية في إجاباتهم أقل بكثير من عدد الإجابات نفسها، فقد تكررت فكرة أن أسماء سترحل عند عدد من الطلاب بصيغ مختلفة، وقد تكررت فكرة أن الشاعر يتذكر الماضي والديار عند مجموعة أخرى، كما ظهرت فكرة أن الشاعر حزين على فراق أسماء عند مجموعة ثالثة، وبقيت بعض الإجابات فردية أو غير دقيقة وهذا يعني أن التعدد الشكلي في الإجابات لا يعني بالضرورة تعددًا حقيقيًا في التأويل تحليل إجابات الطلاب: إن درجة التفاوت بين الطلاب جاءت بسبب المفردات القديمة والسياق التاريخي وفي التحليل النقدي، كما يمكن ملاحظة مدى انتقال الطالب من مجرد إعادة صياغة المعنى إلى تقديم قراءة تحليلية للنص، وهنا جاء اعتماد الطالب على الأدلة النصية في دعم تفسيره، أما في تعدد التفسير، فيمكن التمييز بين التعدد الحقيقي في التأويل وبين مجرد تكرار الفكرة نفسها بصيغ لغوية مختلفة. اعتمد التحليل الآلي على تقنيات المعالجة العميقة للنصوص، التي تقوم بتفكيك البنية الصرفية والنحوية والدلالية والبلاغية لبيت الشعر.

المستوى الصوتي، يظهر الإيقاع الشعري من خلال انتظام الأصوات وتكرار حروف المد، ولا سيما الألف والواو، بما ينسجم مع موسيقى البحر الخفيف، وفيه تتكرر أصوات الهمس واللين في ألفاظ معينة، مثل: آذنتنا، بينها، أسماء، النواء، وهذا يعطي الأبيات نغمة هادئة، تتناسب مع بيئة الفراق، مما يسهم في التوافق الصوتي في أواخر الأبيات: أسماء، النواء، شماء، الخلاء، في تحقيق الوحدة الموسيقية الواضحة، كما يعزز التكرار الصوتي هنا إحساس الامتداد والحزن، وكأن موسيقى الأبيات تحاكي امتداد الذكرى واستمرار أثر الرحيل في نفس الشاعر.

المستوى الصرفي، كشفت الصياغات الصرفية عن دلالات تجاوزت المعنى المعجمي المباشر إلى التعبير عن الحدث والحالة النفسية، جاء الفعل آذنتنا بصيغة الماضي؛ ليدل على وقوع فعل الإخبار بالفراق وانتهاء زمانه، بينما تحمل صيغة ثاوي معنى الإقامة والاستقرار ومنح استخدام المصدر النواء دلالة أوسع من مجرد الإقامة، إذ أوحى بطول المدة وما صاحبها من ملل أو ضيق، أما أسماء المواضع في برقة شماء والخلاء، فتمنح النص بعداً مكانياً واضحاً، وتربط التجربة العاطفية بذاكرة المكان.

المستوى النحوي اعتمد التركيب آذنتنا ببيئها أسماء على تقديم الفعل ومتعلقاته وتأخير الفاعل، وهذا يلفت الانتباه للدارس مباشرة إلى فعل الإعلان عن الفراق، ويأتي تركيب رب ثاوي يمل منه النواء في صورة أكدت عموم التجربة، فالإنسان قد يمل من طول الإقامة مهما طال ارتباطه بالمكان، أما بعد عهد لنا ببرقة شماء، فهو تركيب يستحضر زمناً سابقاً، ويجعل الذاكرة نقطة اتصال بين الحاضر وماضي الشاعر. ويأتي فادنى ديارها الخلاء ليحدد علاقة القرب بالمكان، فينتقل التركيب من استحضار العهد القديم إلى تحديد الموضع المرتبط بذكرات أسماء.

المستوى الدلالي، تتمحور الدلالة الأساسية حول الفراق والرحيل واستعادة المكان المرتبط بالمحبة، فإعلان أسماء عن بينها يمثل لحظة انقطاع بعد عهد سابق. وتتسع الدلالة في رب ثاوي يمل منه النواء، إذ يتحول المكان من فضاء للإقامة إلى مصدر للملل، في مفارقة تعمق الإحساس بتغير العلاقة بالمكان، وقد ارتبط المكان بالذاكرة في برقة شماء والخلاء، فلم تكن أسماء الأماكن مجرد تحديد جغرافي، بل أصبحت حاملة لآثار التجربة العاطفية، لذلك تتداخل دلالة الرحيل مع دلالة الذكرى، فتحول المكان من مجرد فضاء خارجي إلى عنصر أساسي في بناء التجربة الشعرية.

المستوى البلاغي، لقد جعل الشاعر الرحيل أمراً تعلن عنه أسماء، وكان الفراق حدث محسوس، إذ خاطب الذات مباشرة، وفي رب ثاوي يمل منه النواء، مقابلة دلالية بين الثاوي والنواء، مما أدى إلى تقوية المعنى وترسيخ فكرة أن طول الإقامة، قد يتحول مع الزمن إلى مصدر للملل، ومنح التكرار الصوتي والدلالي في أسماء والنواء وشماء والخلاء الأبيات ترابطاً موسيقياً ودلالياً، جمع بين المرأة والمكان والذكرى والمشاعر والحزن، وتضافرت هذه الوسائل البلاغية كافة في بناء صورة وجدانية خيالية غير مباشرة، جعلت الفراق محسوساً وملموساً من خلال الحركة بين الرحيل والإقامة والذاكرة والمكان.

المستوى المعجمي، توزعت ألفاظ البيتين بين معجم الفراق والرحيل، ومعجم الإقامة والمكان، ويتضح ذلك في ألفاظ مثل بينها، ثاوي، النواء، ديارها، وتكشف لفظة بينها عن معنى الفراق والابتعاد، بينما تدل ثاوي والنواء على الإقامة والمكث، مما يخلق تقابلاً معجمياً بين الرحيل والبقاء، وتنتمي ألفاظ برقة شماء والخلاء إلى معجم المكان، وهي أسماء أماكن عند أهل الجزيرة العربية تستحضر ذاكرة الشاعر وتربط التجربة العاطفية بفضائها الجغرافي، كما كشف التنوع المعجمي عن توزيع النص بين الفراق والإقامة والمكان، وهو تنوع أسهم في بناء تجربة شعرية قامت على الرحيل واستعادة الذكريات. وهو أجسها داخلياً وخارجياً.

وهناك علاقات ترابطية بين قراءة النص البشري وقراءة النص الآلي للنص الشعري الجاهلي في فعل المعالجات الآلية، وهذه العلاقات لا يمكن إغفال أي جزء منها، فهي تكمل بعضها بعضاً على مستوياتها كافة، فمنها ما هو مقبول منطقياً وعقلياً ويوافق السياقات الثقافية والتاريخية والجغرافية، ومنها ما هو مرفوض ولا يقبله العقل ولا يتماشى مع الحقائق العلمية، ومنها ما يتعارض كلياً مع إجراءات النصوص وقيمها وتاريخها، واللافت للنظر تلك الهجنة التي تجمع بين النصيبين.

يكشف التحليل الغزلي بين الشاعر وأسماء من خلال الإحساس والعواطف عن تباين منهجي واضح بين القراءة البشرية التقليدية والقراءة الآلية الحديثة، ففي الشروح التراثية، ولا سيما عند الزوزني، لا يُنظر إلى ألفاظ البيت بوصفها وحدات لغوية مستقلة، وإنما تُقرأ في ضوء السياق الغزلي والعلاقة بين الشاعر والمخاطبة، ومن هذا المنظور، يُفهم القصد المباشر (أسماء) بوصفه خطاباً حميمياً يكشف عن خصوصية العلاقة، بينما يُفسر قوله (بعد عهد لنا) باعتباره التماساً رقيقاً من الشاعر، للتخفيف من حرقه المشاعر، ويكتسب قوله (فادنى ديارها) دلالة من احتمال الفراق والقطيعة، في حين يأتي (يمل منه) ليحمل معنى الطلب المقترن برجاء أن يكون الفراق، إن وقع، مصحوباً بالرفق والجمال (الزوزني، 2002، 278).

وتتجاوز القراءة البشرية حدود المعنى المعجمي والتركيب النحوي إلى الكشف عن البعد النفسي والاجتماعي في الخطاب الغزلي، فالمرأة تظهر في موقع القدرة على الوصل أو الصرم، في حين يتخذ الشاعر موقف المترجّي الذي يسعى إلى استبقاء العلاقة، لكنه لا يتخلّى في الوقت نفسه عن اعتداده بنفسه، ومن ثم، فإن آذنتنا ويملّ لا يمثلان مجرد فعلين متقابلين، بل يتحولان داخل السياق الشعري إلى علامتين على طبيعة العلاقة العاطفية القائمة على الشد والجذب، والوصل والانقطاع، والرغبة والامتناع.

أما القراءة الآلية المدعومة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، فتستطيع أن تقدم مستوى أولياً من التحليل يتمثل في التعرف إلى البنى اللغوية والوظائف النحوية والعلاقات الظاهرة في النص؛ فتحدد أسماء بوصفها الصيغة الكبرى، كما يمكنها رصد

بعض العلاقات الدلالية والتقابلات المعجمية بين ثاوي والثواء، والإشارة إلى انتماء البيت إلى السياق الغزلي، فضلاً عن تحديد الوزن والقفافية إذا كانت الأدوات المستخدمة مهيأة للتحليل العروضي.

غير أن هذا المستوى من التحليل يظل مختلفاً عن القراءة النقدية العميقة، فالتعرف إلى الوظيفة النحوية (ربّ ثاوي) لا يساوي تفسير دلالتها التداولية في سياق الخطاب، كما أن رصد العلاقة بين العهد والملل لا يكفي للكشف عن البنية النفسية التي تنتظم العلاقة بين الشاعر والمخاطبة، فالقيمة النقدية لا تكمن في تحديد الألفاظ والعلاقات بينها فحسب، وإنما في تفسير سبب اجتماع هذه العناصر داخل السياق، وكيف تتحول من وحدات لغوية إلى علامات على علاقة وجدانية واجتماعية وثقافية.

إضافةً إلى ذلك، وكما أشرنا، كثيراً ما يتم تجاهل الأهمية الحاسمة للبشر في تحقيق نجاحات الذكاء الاصطناعي، ففي معظم الأوقات، يقع على عاتق البشر تحديد المشكلة، وصياغة الأسئلة، وتصميم الخوارزميات أو اختيارها، وجمع البيانات وتنظيفها وتسميتها، واستخلاص الاستنتاجات، وحسم كيفية ترابط الأجزاء المختلفة وتكاملها، فضلاً عن القيام بمهام أخرى كثيرة لا غنى عنها في مختلف مراحل توظيف الذكاء الاصطناعي، بناءً على ذلك، وعلى الرغم من أن العديد من المهام من المرجح أن تصبح قابلة للآتمتة، فإن هناك أدواراً رئيسية سيظل البشر يضطلعون بها، الأمر الذي يتطلب الاستعداد لها بصورة صحيحة وواعية (هولمز وآخرون، 2019).

ومن هنا تظهر الحدود الفاصلة بين التحليل الآلي والتحليل النقدي، فالذكاء الاصطناعي التوليدي قد ينجح في الكشف عن البنية اللغوية، وتصنيف الظواهر، واقتراح بعض العلاقات الدلالية، لكنه يحتاج إلى قراءة بشرية نافذة للتحقق من هذه النتائج وربطها بالسياق الثقافي والتاريخي للنص. ولذلك لا ينبغي النظر إلى المنهجين بوصفهما متعارضين، بل بوصفهما مستويين متكاملين من القراءة: يبدأ التحليل الآلي بالكشف عن البنية والأنماط والعلاقات الظاهرة، ثم تتولى القراءة البشرية تفسير هذه المعطيات واختبارها وتأويلها وإصدار الحكم النقدي بشأنها.

وعليه، فإن القيمة الحقيقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تحليل الشعر العربي القديم لا تتمثل في إحلال القراءة الآلية محل القراءة النقدية، وإنما في بناء نموذج قرآني تكاملي ينتقل من الكشف إلى التفسير ثم إلى الحكم النقدي، ففي المستوى الأول يستطيع النموذج رصد ما يظهر في النص، وفي المستوى الثاني يمكنه اقتراح بعض التفسيرات، أما المستوى الثالث فيظل بحاجة إلى تدخل الباحث الذي يمتلك القدرة على مساءلة النتائج الآلية، وربطها بسياقها الأدبي والثقافي، وتمييز التفسير الممكن من التفسير المتعسف، وبهذا تصبح العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والناقد علاقة مواجهة وتحقق لا علاقة استبدال، ويغدو النص الشعري نفسه نقطة الانطلاق والحكم النهائي في عملية التحليل، الإنسانية في الموقف الغزلي، بينما يقتصر التحليل الآلي على رصد الوظائف النحوية والبلاغية (المران، 2025، 222) وقد وضع مجموع من الباحثين صورةً تقريبيةً موجزةً للدراسات والبحوث المعاصرة في حقل المعالجة الآلية للغات الطبيعية التي جاءت على النحو التالي:

جدول 2: اتجاهات الدراسات والبحوث المعاصرة في حقل المعالجة الآلية للغات الطبيعية

المستوى اللغوي	المساحة التطبيقية	درجة الأداء	المقاربة
Orthographic	التعرف على النص المطبوع	صناعي جيد	التعلم الحاسوبي
	التعرف على النص	صناعي جيد	التعلم الحاسوبي
Phonological			
Speech	التعرف على المتكلم	صناعي جيد	التعلم الحاسوبي
	التعرف على الكلام المنطوق	صناعي جيد	التعلم الحاسوبي
	الإملاء الآلي	صناعي مقبول	التعلم الحاسوبي
	التحقق من النطق الصحيح	صناعي جيد	التعلم الحاسوبي
	توليد الكلام المنطوق من المكتوب	صناعي جيد	هجينة
الصرفي			
Morphological	التحليل الصرفي	صناعي جيد	هجينة
	الضبط الصوتي للمفردات (التشكيل)	صناعي جيد	هجينة
	استخلاص الصفات النحوية للمفردات	صناعي جيد	هجينة
	البحث النصي	صناعي جيد	هجينة
	التتقيب في النصوص	صناعي جيد	التعلم الحاسوبي
	اختصار/ تلخيص الوثائق النصية	صناعي مقبول	التعلم الحاسوبي
	مقارنة الوثائق النصية	بحثي متقدم	التعلم الحاسوبي
المعجمي			
Lexical	التحليل الدلالي المعجمي	بحثي متقدم	هجينة
	صناعة المعجمات، وإتاحتها للاستخدام	صناعي جيد	هجينة
	أنظمة تعليمية لغوية تفاعلية	صناعي جيد	هجينة
النحوي			

هجينة	بحثي أولي	التحليل النحوي	Syntactic
			الدلالي
هجينة	بحثي أولي	التحليل الأوتولوجي	Semantic
التعلم الحاسوبي	صناعي جيد	الترجمة بمساعدة الحاسوب	
التعلم الحاسوبي	صناعي مقبول	الترجمة الآلية	
التعلم الحاسوبي	بحثي متقدم	استخلاص توجهات الرأي العام	
			التداولي
هجينة	بحثي أولي	إدارة الحوار الآلي	Pragmatic
التعلم الحاسوبي	بعيد المنال	الفهم الآلي للنص	
هجينة	بعيد المنال	التعبير الإنقائي الآلي	الوعي بالعالم الحقيقي
هجينة	بعيد المنال	التعبير الآلي عن المشاعر	امتلاك الذاتيّة

(راغب وآخرون، 2022، 56)

5. من القراءة الآلية إلى التفكير النقدي

إن القيمة التعليمية لهذه النماذج تری أن الخطأ المحتمل في مخرجاتها لا يُنظر إليها بوصفه مشكلة تقنية فقط، وإنما في أن يصبح مادة للتحليل، فإذا قدمت أدوات الذكاء الاصطناعي قراءة صحيحة جزئياً، عندها يستطيع الطالب تحديد الجزء الصحيح والجزء الذي يحتاج إلى تعديل، أما إذا قدم قراءة غير مسندة إلى النص، يستطيع الكشف عن موطن الخلل، بينما إذا قدم قراءتين متعارضتين، يصبح أمامه مجالاً لمقارنة الأدلة التي تستند إليها كل منهما، وهذا يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في طرحها ومعالجتها التي تنظر إلى الاستخدام النقدي للذكاء الاصطناعي باعتباره أكثر أهمية من مجرد الاستخدام الأداتي، و الدراسات الحديثة في تدريس الأدب تؤكد ضرورة بناء قدرات لدى المتعلم والمعلم على معرفة حدود الأدوات التوليدية ودقة مخرجاتها وحساسيتها للسياق اللغوي والثقافي والأدبي والتاريخي، وبالتالي فإن التفكير النقدي في هذا النموذج لا يعني اكتشاف أخطاء ChatGPT فحسب، بل يتضمن عمليات أعمق: النقد → الدليل → الاكتشاف → المقارنة → الاستدلال → الحكم. وهذه السلسلة هي التي تجعل من الذكاء الاصطناعي جزءاً من العملية النقدية بدل أن يكون بديلاً عنها، ومشاركاً فاعلاً في تحليل النص وليس رقيباً عليه.

يمكن بهذا التقريب بين الدراسة الآلية والجهد البشري من حيث: الألفاظ والمعاني، والتركيب والأخيلة وتوفير مقاطع شعرية فصيحة مناسبة لملاسة الواقع الافتراضي، وإعداد ديوان رقمي تفاعلي يتيح للباحث عما قبل في موضوع خاص جداً يحدده، بحيث يعرض القصائد المتقدمة والحديثة، أو الباحث عن القصائد ذات المطلع الواحد، أو الباحث القافية فقط، وهذه الفكرة يمكن لقاتل أن يقول: إنها خدمة توفرها محركات البحث، وأدوات الذكاء الاصطناعي، لكن البحث فيها لا يضمن وجودها في مكان واحد، كما لا يضمن صحة الأبيات، والقاتل، ولهذا يعزف الكثيرون عن توثيق الأبيات من شبكات البحث العالمية، ويؤثرون الدواوين المطبوعة.

6. الخاتمة

أعاد الذكاء الاصطناعي التوليدي فتح السؤال القديم حول العلاقة بين الإنسان والنص، ولكن من زاوية جديدة؛ فلم تعد المسألة مقتصرة على قدرة القارئ على إنتاج المعنى، بل أصبحت تتعلق أيضاً بقدرته على تقويم معنى تنتجه الآلة، وفي تعليم الأدب العربي تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة؛ لأن النص الأدبي لا يختزل في المعلومات التي يمكن استخراجها منه، وإنما يقوم على شبكة من العلاقات اللغوية والدلالية والثقافية التي تجعل التأويل فعلاً نقدياً لا مجرد معالجة لغوية. وقد بينت الأدبيات الحديثة أن النماذج اللغوية أصبحت قادرة على الدخول إلى مجال الدراسات الأدبية والتعليم الأدبي والتحليل السردية، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن حدود واضحة عند التعامل مع الشعر العربي والدلالة الثقافية والاستعارة والفهم التأويلي العميق، ويؤكد التطبيق على مطلع معقدة الحارث بن حنظلة أن هذه الحدود لا تعني رفض التقنية، كما لا تعني التسليم بقدرتها على القيام بوظيفة الناقد، وإنما تكشف عن مجال أكثر إنتاجية يتمثل في التفاعل النقدي بين الإنسان والآلة، فالذكاء الاصطناعي يستطيع أن يقترح، ويكشف، وينظم، ويعيد تركيب بعض العلاقات، لكن الناقد هو الذي يختبر مشروعية الاقتراح ويضعه في سياقه ويقرر مدى صلاحيته.

7. النتائج

وبناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج الآتية: أظهرت الأدبيات الحديثة أن الذكاء الاصطناعي التوليدي أصبح موضوعاً مباشراً في تعليم الأدب والدراسات الأدبية، ولم يعد حضوره مقتصرًا على تعليم اللغة أو الكتابة العامة. يستطيع النماذج اللغوية الكبيرة أداء عدد من المهام الأولية المرتبطة بالتحليل النصي والسردية، إلا أن الانتقال إلى التأويل الأدبي العميق يظل أكثر تعقيداً. تكشف الدراسات الحديثة المتخصصة في الشعر العربي أن فهم النص الشعري يتطلب قدرات

تتصل بالاستعارة والسياق الثقافي والعروض والدلالة المركبة، وهي جوانب ما تزال تمثل تحديًا للنماذج اللغوية. يكشف التطبيق على البيتين المختارين من معلقة الحارث بن حلزة أن الأداة تستطيع رصد العلاقات المعجمية والتركيبية الأساسية، لكن القيمة التأويلية لهذه العلاقات تحتاج إلى قراءة بشرية تربط بينها وبين سياق البيت وبنية القصيدة. يمثل التحقق من الشاهد النصي معيارًا أكثر دقة من مجرد الحكم على الطلاقة اللغوية للمخرج الآلي. لا تكمن القيمة التعليمية الأساسية في أن ينتج الذكاء الاصطناعي تفسيرًا أفضل من الطالب، وإنما في أن يوفر للطالب مادة يستطيع اختبارها ومناقشتها وإعادة بنائها. يمكن لتوظيف الذكاء الاصطناعي بهذه الصورة أن يدعم التفكير النقدي، بشرط ألا يتحول إلى آلية لإلغاء القراءة المستقلة.

8. التوصيات

- تدريب الخبراء في مجال اللغة العربية والذكاء الاصطناعي وتطوير الكوادر البشرية.
- تطوير المناهج الدراسية في الجامعات والمدارس لتشمل الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته.
- تشجيع الشباب على الاهتمام بالعلوم الحاسوبية واللغويات التطبيقية.
- تطوير تطبيقات عملية تستفيد من إمكانات الذكاء الاصطناعي في خدمة اللغة العربية.
- تسهيل وصول أدوات الذكاء الاصطناعي إلى المستخدمين.

الإقرارات

- تضارب المصالح: (Conflict of Interest) يقر الباحثون عدم وجود أي تضارب في المصالح تتعلق بنشر هذا البحث.
- توافر البيانات والمواد: (Availability of Data and Materials) كافة البيانات والنصوص المحللة مدمجة داخل الدراسة ومتاحة عند الطلب.
- مصدر التمويل: (Funding Statement) لم يتلقَ هذا البحث أي تمويل مالي خاص من أية جهة.

9. المصادر والمراجع

9.1 المراجع العربية

- اعتمد البحث على ديوان الحارث بن حلزة البشكري، تحقيق إميل يعقوب، ط دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1991. أما بقية المراجع فهي:
- أحمد إبراهيم، أحمد. (1994). الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي. دار المعارف.
- جداون، حسين. (2024). الذكاء الاصطناعي والنقد الأدبي الحديث: قراءات تفكيكية لنماذج من القصة القصيرة جدًا [كتاب إلكتروني] حسين، علاء عبد الخالق. (2025). إنتاج الشعر العربي بواسطة الذكاء الاصطناعي: دراسة نقدية <https://doi.org/10.13140/RG.2.2.22738.47049>
- راغب وآخرون، 2022، اللغة العربية والذكاء الاصطناعي، مجمع الملك فهد العلمي للغة العربية. ط 1. الرياض. الزوزني. (2022). شرح المعلقات السبع، دار إحياء التراث العربي، ط 1.
- الصقر، أحمد. (2025). فاعلية برنامج تدريبي قائم على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي (ChatGPT نموذجًا) في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طلاب السنة الأولى المشتركة بجامعة الملك سعود. مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، 11(59)، 793-827. <https://doi.org/10.21608/jedu.2025.415111.2296>
- علي محمد، صديقة بشري، وإدريس محمد، خالد علي. (2026). الأدب في عصر الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في آفاق وتحولات التدوق الجمالي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 36 <https://doi.org/10.59735/arabjhs.vi36.1702>
- عتيم، أشرف. (2025). فاعلية برنامج قائم على نموذج الذكاء الاصطناعي ChatGPT في تطوير مهارات التفكير الناقد لدى طلاب السنة الأولى المشتركة. مجلة العلوم النفسية والتربوية، 11(1)، 131-152. <https://doi.org/10.54001/2258-011-001-008>
- عماري، أمال، ومعمري، أحلام. (2025). انعكاسات استخدام برامج الذكاء الاصطناعي على التكوين المعرفي والثقافي للطالب الجامعي: دراسة ميدانية بجامعة الجزائر 2. دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 25(1)، 122-150.
- العمران، فاطمة. (2026). الشعر الجاهلي بين الشروح التراثية والتحليل الآلي: دراسة لغوية باستخدام تقنيات التعلم العميق. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد 6، عدد 1. <https://doi.org/10.56989/benkj.v6i1.1727>
- فنتغشون، وآخرون (2021) الذكاء الاصطناعي والتعليم: إرشادات لواضعي السياسات. ترجمة: محمد حامد صدقي. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فرنسا.
- المحسني، عبد الرحمن بن حسن. (2024). في أدب الذكاء الاصطناعي: الرؤية والنص، مركز التميز البحثي في اللغة العربية، جامعة الملك عبد العزيز، ط 1.

9.2 رومنة المراجع العربية

- Al Ghallabi, W., Thawkar, R., Ghaboura, S., More, K. P., Thawakar, O., Cholakal, H., Khan, S., & Anwer, R. M. (2025). Fann or flop: A multigenre, multiera benchmark for Arabic poetry understanding in LLMs. *Proceedings of the 2025 Conference on Empirical Methods in Natural Language Processing*, 20224–20244. <https://doi.org/10.18653/v1/2025.emnlp-main.1023>
- Alkaabi, M. H., & Almaamari, A. S. (2025). Generative AI implementation and assessment in Arabic language teaching. *International Journal of Online Pedagogy and Course Design*, 15*(1), 1–18. <https://doi.org/10.4018/IJOPCD.368037>
- Akazawa, M., & Gius, E. (2025). Literaturwissenschaftlich arbeiten mit großen Sprachmodellen? Zwei Experimentreihen zur Textgenerierung mit künstlicher Intelligenz. *Zeitschrift für Literaturwissenschaft und Linguistik*, 55, 449–474. <https://doi.org/10.1007/s41244-025-00383-4>
- Bellot, A. R., Gutiérrez-Colón Plana, M., & Baran, K. A. (2025). Redefining literature education: The role of ChatGPT in undergraduate courses. *International Journal of Artificial Intelligence in Education*, 35, 3185–3201. <https://doi.org/10.1007/s40593-025-00497-3>
- Holmes, W., Bialik, M., & Fadel, C. (2019). Artificial intelligence in education: Promises and learning. Center for Curriculum Redesign
- Jenner, S., Raidos, D., Anderson, E., Fleetwood, S., Fox, K. J., Kreppner, J., & Barker, M. (2025). Using large language models for narrative analysis: A novel application of generative AI. *Methods in Psychology*, 12*, 100183. <https://doi.org/10.1016/j.metip.2025.100183>
- Miao, F., & Holmes, W. (2023). *Guidance for generative AI in education and research*. UNESCO. <https://www.unesco.org/en/articles/guidance-generative-ai-education-and-research>
- Sahrir, M. S., Albantani, A. M., Arifin, F., & Fathudin. (2025). The use of generative artificial intelligence (AI) in Arabic language education: Insights and implications between Malaysia and Indonesia. *International Journal of Research and Innovation in Social Science*, 9*(3), 3638–3646. <https://doi.org/10.47772/IJRISS.2025.90300288>

The Employment of the Generative Artificial intelligence in Analyzing the Classical Arabic Poetry

Mohammad Dawabsheh^{1*}, Zain Daraghme², Raghad Fawaz Amer³

^{1,2,3} Department of Arabic Language and Media, Faculty of Arts and Education, Arab American University, Palestine

Corresponding Author: Mohammed.dawabsheh@aaup.edu

Received :01/09/2026. Revised:07/09/2026. Accepted :23/09/2026. Published :30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.6>

Abstract

This research aimed to examine the employment of the generative artificial intelligence in teaching literary texts, focusing on the critical text analysis and critical thinking skills. The researchers used the descriptive-analytical approach benefiting from the recent Arabic literature as well as understanding the nature of the Arabic poetry and its critical dimensions. The researchers utilized the opening of the Mu'allqa (A pre-Islamic long poem) by Al-Harith ibn Hilliza al-Yashkuri as a case study. The study concluded that the large language models (LLMs) could effectively help identify the lexical and syntactic relationships as well as certain stylistic patterns. However, the transition from description to interpretation remained contingent upon the context and the ability to link meaning to the text's overall structure and external historical, cultural, and other frames of reference. The study also concluded that the pedagogical value of the generative AI lies not in offering an alternative to human reading, but in providing critical material that can be interrogated, verified, and compared. Consequently, the study proposed a model based on the interaction between the text, the machine-generated output, textual verification, and human critical judgment; this approach preserves the centrality of literary reading, positioning AI as a catalyst for—rather than a substitute for critical thinking.

Keywords: generative AI, Large Language Models (LLMs), literary analysis, Arabic poetry, automated Arabic language processing.

* Corresponding Author



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع الحكم المحلي الفلسطيني: تقويم تطبيقي للهدف الحادي عشر (2016-2019)

رامي عثمان*

تخطيط استراتيجي وتجديد الأموال، قسم العلوم الإدارية والمالية، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين
*الباحث المراسل: ramideek81@gmail.com

Received :01/05/2026. Revised:12/05/2026. Accepted :18/09/2026. Published :30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.7>

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الحكومة الفلسطينية في ممارسة التخطيط الاستراتيجي وتوظيفه لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030، وضمن الهدف الحادي عشر: (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) في قطاع الحكم المحلي الفلسطيني في الفترة 2016 لغاية 2019، ولهذا اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات بواسطة استخدام أداتي دراسة المقابلة والاستبانة، وتحليلها إحصائياً لاختبار صحة الفرضيات، وتمثلت عينة الدراسة في (114) موظفاً من فرق التخطيط الاستراتيجي الأساسية لمؤسسات قطاع الحكم المحلي الفلسطيني. وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الحكم المحلي بمختلف مؤسساته يولي اهتماماً واسعاً للتخطيط الاستراتيجي، والذي يسهم بشكل فعال في عملية تحقيق التنمية المستدامة، وأن نتائج مؤشرات تحقيق الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية) لم ترتق للمستوى المطلوب، وأن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الطبيعية يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويوصي الباحث باستمرار ممارسة عملية التخطيط الاستراتيجي وتطبيقها في قطاع الحكم المحلي، مع ضرورة تكريسها ثقافة واضحة وفاعلة، وإشراك العاملين كافة في عملية التخطيط الاستراتيجي، والعمل على تذليل الصعوبات والتحديات المادية والبشرية التي تواجه عملية التخطيط الاستراتيجي بكل مراحلها، وضرورة العمل بشكل فعلي بموازنة البرامج، ورفع مستوى مفهوم التنمية المستدامة والتوعية بالأهداف العالمية للأمم المتحدة 2030 لموظفي مؤسسات قطاع الحكم المحلي.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، التنمية المستدامة.

1. المقدمة

يعد التخطيط الاستراتيجي منهجية أثبتت جدارتها في تمكين المنظمات وتحقيق أهدافها، إذ إنه يمكن المنظمة من تحديد قدراتها وإمكاناتها الحالية والمستقبلية وتوفير متطلبات نموها واستقرارها، فهو يعمل على ربطها مع بيئتها، الأمر الذي يساعد على الاختيار الأمثل للاستراتيجيات؛ للتعامل مع متغيرات المحيط وتعقيده من فرص وتهديدات، والتخطيط الأمثل لاستغلال نقاط القوة وتفادي نقاط الضعف في المحيط الداخلي، وهو - أيضاً - نمط لتحقيق الأهداف المستدامة برؤى واضحة للوصول إلى نتائج مرجوة، وأثبت الواقع الحديث أن الدول التي تتبع التخطيط الاستراتيجي، وبالتحديد في مجال التنمية المستدامة، هي الأقدر على الوصول إلى أهدافها.

وجاء ارتباط التخطيط الاستراتيجي بالتنمية المستدامة من خلال الفهم الموضوعي الكامل لأهمية الربط بينهما، وعند تحقيق الأهداف المخطط لها ينبغي وضع أهداف قابلة للتنفيذ والتقويم، فيجب أن تراعي المتطلبات الحالية والمستقبلية والتوازن بينهما فلا يمكن استنزاف الموارد الطبيعية لحساب الجيل الحالي تحت أية ذريعة وإهمال مستقبل البلاد. والالتفات إلى التخطيط بعيد المدى ضروري في وقف استنزاف هذه الموارد، ولابد من وجود عقول تعرف كيف تخطط، وكيف تنفذ وتتابع (الهماش، 2018).

إن الحالة الفلسطينية التي تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، يجعل من عملية التنمية المستدامة شبه مستحيلة بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الرئيسية التي تعد مفاتيح التنمية المستدامة، منها

* الباحث المراسل

السيطرة الأمنية الواسعة على الأراضي، والسيطرة على المعابر والحدود، وكذلك السيطرة على الموارد المائية وغيرها من الموارد الرئيسية لأية عملية تنمية مستدامة، بيد أن فلسطين تسعى جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة، ومواكبة العالم بالتطور والنمو رغم تلك المعوقات والتحديات.

هنا يبرز الدور الحيوي للتخطيط الاستراتيجي في المرحلة الحالية، وذلك بهدف التغلب على المعوقات والتحديات التي يفرضها الاحتلال، وفي الوقت نفسه للتغلب على تلك التحديات التي يفرضها علينا النظام العالمي الجديد باستغلال الآليات الجديدة والمستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى اختيار قطاع الحكم المحلي؛ كونه يعد من أهم القطاعات الحيوية التي تمس حياة المواطن، وبالوقت نفسه، دوره الرئيس في أية تنمية محلية سواء على مستوى الهيئات المحلية أو على مستوى الدولة، علماً أن قطاع الحكم المحلي في سعيه لتحقيق تنمية مستدامة حسب أهداف الأمم المتحدة 2030 يأتي ضمن محور (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) وارتباطه مع محاور أخرى بشكل غير مباشر من أهداف الأمم المتحدة 2030.

وجاءت هذه الدراسة لتوضيح دور الحكومة الفلسطينية في ممارسة التخطيط الاستراتيجي وتوظيفه لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 في القطاع الحكومي الفلسطيني وخاصة في قطاع الحكم المحلي.

مشكلة الدراسة: تواجه مؤسسات الحكم المحلي في فلسطين تحدياً مزدوجاً؛ يتمثل الأول في متطلبات الاستجابة لأجندات التنمية المستدامة العالمية (SDGs 2030) وتحديد الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، بينما يتمثل الثاني في العمل ضمن بيئة سياقية استثنائية شديدة التعقيد. وتتجسد هذه البيئة في سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المقومات المباشرة للتنمية في المناطق التصنيفية (C) التي تشكل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية، إلى جانب تقطيع أوصال الجغرافيا، ومحدودية الموارد المالية، والاعتماد الهيكلي على المساعدات والتمويل الخارجي. وتكمن المشكلة البحثية في فحص مدى قدرة أدوات التخطيط الاستراتيجي المعتمدة في قطاع الحكم المحلي (2016-2019) على اختراق هذه القيود الجيوسياسية الهيكلية وتحويل الأهداف التنموية إلى مخرجات ملموسة، أم أن التخطيط الاستراتيجي يظل محصوراً في البعد الإجرائي الشكلي بسبب ضغوط البيئة الخارجية.

الفجوة البحثية: (Research Gap) بالرغم من اتساع الأدبيات التي تناولت التخطيط الاستراتيجي في البيئات المستقرة، فإن هناك ندرة أبحاث واضحة -على الصعيدين العربي والدولي- تناولت كيفية قياس أثر أدوات التخطيط الاستراتيجي المؤسسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية في أوقات البيئات الهشة وتحت ظروف الاحتلال والسيطرة المكانية. وعليه، تسعى هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال تقديم نموذج تقويمي تطبيقي لقطاع الحكم المحلي الفلسطيني. وبناءً على ذلك، تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: كيف يتم توظيف التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي الفلسطيني لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي وتطبيقه لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي؟
2. ما مستوى تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي في ضوء الأهداف العالمية للأمم المتحدة 2030؟
3. ما الفروق في مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي وتطبيقه لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي تبعاً للمتغيرات الديمغرافية: (الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤسسة)؟
4. ما الفروق في مستوى تحقيق التنمية المستدامة لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي تبعاً للمتغيرات الديمغرافية: (الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤسسة)؟
5. ما طبيعة العلاقة بين دور التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التنمية المستدامة لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي؟

فرضيات الدراسة: ولغايات اختبار العلاقات والفروق بين متغيرات الدراسة بصورة إحصائية، صيغت الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة بين ممارسة التخطيط الاستراتيجي وتطبيقه لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي، ومتغيرات: (الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤسسة).

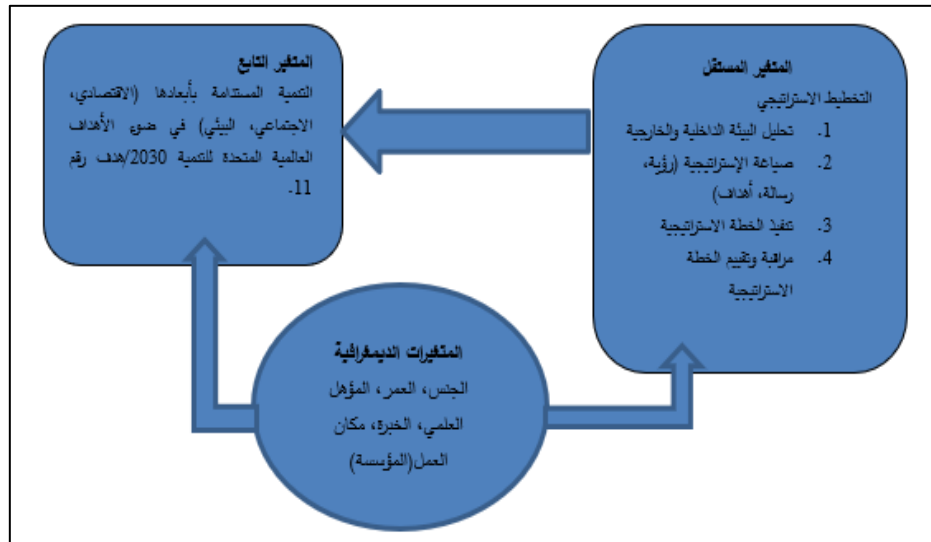
الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد علاقة بين تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي ومتغيرات: (الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤسسة).

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد علاقة بين دور التخطيط الاستراتيجي وبين تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي.

متغيرات الدراسة:

متغير مستقل: التخطيط الاستراتيجي الحكومي.

متغير تابع: التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) في ضوء الأهداف العالمية المتحدة للتنمية 2030/هدف رقم 11.



شكل 1: نموذج متغيرات الدراسة (المصدر: الباحث)

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الآتي:

- دراسة واقع مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي وتطبيقه في قطاع الحكم المحلي الفلسطيني.
- التعرف إلى مستوى تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي في ضوء الأهداف العالمية للأمم المتحدة 2030.
- دراسة تأثير المتغيرات الديمغرافية: (الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤسسة) في مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي وتطبيقه لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي.
- دراسة تأثير المتغيرات الديمغرافية: (الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤسسة) في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي.
- دراسة مدى ارتباط التخطيط الاستراتيجي بتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي.

أهمية الدراسة: تعد الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي تطرقت إلى التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وتعد الدراسة، في حدود علم الباحث، من المحاولات الميدانية الأولى لدراسة واقع التخطيط الاستراتيجي وتقويمه في الحكومة الفلسطينية وارتباطه بتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وكذلك الإفادة من مزايا التخطيط الاستراتيجي ومؤشراته في إعداد خطط أكثر فاعلية وبنائها لتحقيق غايات قطاع الحكم المحلي التي من شأنها تعظيم قدراتها الخدمية للمتعاملين مع هذا القطاع في دولة فلسطين، وبسبب قلة المصادر الأدبية والأبحاث المحلية المتخصصة في هذا المجال، سيكون البحث مرجعاً هاماً للباحثين وللمهتمين في هذا المجال، كذلك يستمد هذا البحث أهميته خاصة من النتائج المتوقعة منه، والتي يمكن أن تسهم في تقديم دليل علمي عن أثر ممارسة التخطيط الاستراتيجي للقطاع الحكومي في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الأمر الذي سيعيد مرجعاً هاماً لصاحب القرار الحكومي في فلسطين للإفادة منه في هذا المجال، ويمكن أن يسهم في دعم التوجه نحو الالتزام بالمعايير الدولية المتبعة في عملية التخطيط الاستراتيجي، ولفت أنظار مؤسسات قطاع الحكم المحلي الفلسطيني إلى أهمية الأهداف العالمية للأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة.

الإسهام العلمي والتطبيقي للدراسة: (Scientific & Practical Contribution)

- **الإسهام العلمي:** (Theoretical Contribution) تفيد هذه الدراسة في بناء نموذج مفاهيمي يدمج بين متغيرات التخطيط الاستراتيجي وأهداف التنمية المستدامة الأممية (الهدف 11) داخل بيانات واقعة تحت الإجهاد السياسي والجيوستراتيجي، ما يغني أدبيات الإدارة العامة والتخطيط الاستراتيجي في الدول النامية والمناطق الهشة.
- **الإسهام التطبيقي:** (Practical Contribution) تقدم الدراسة لمتخذي القرار في وزارة الحكم المحلي، صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، والبلديات، وخارطة طريق ومؤشرات عملية تساعد في ربط الخطط التنموية المحلية بالموازنات البرامجية ومؤشرات الأداء الوطنية، بما يضمن رفع كفاءة تخصيص الموارد المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة: اعتمد المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج المناسب لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك لملاءمته لطبيعة البحث الذي يسعى إلى وصف واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي الفلسطيني، وتحليل العلاقة بينه وبين تحقيق التنمية المستدامة، دون التدخل في المتغيرات.

كما يتيح هذا المنهج الجمع بين البيانات الكمية المستخلصة من الاستبانة، والبيانات النوعية الناتجة عن المقابلات مع المختصين وأصحاب الخبرة، الأمر الذي يسهم في تقديم تفسير أكثر عمقاً للنتائج وربطها بالسياق المؤسسي والسياسي الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة لتأطير الجانب النظري، وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، ومن ثم جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للوصول إلى النتائج. وقد قامت الدراسة على مرحلتين رئيسيتين: تمثلت المرحلة الأولى في فحص مدى التزام مؤسسات قطاع الحكم المحلي بممارسات التخطيط الاستراتيجي السليم، في حين تمثلت المرحلة الثانية في تحليل العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التنمية المستدامة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030.

مجتمع البحث: تكون مجتمع الدراسة من فريق التخطيط الاستراتيجي من العاملين في قطاع الحكم المحلي (وزارة الحكم المحلي، وصندوق البلديات، واتحاد الهيئات المحلية، والهيئات المحلية)، والبالغ عددهم، حسب إحصائيات الخطط الاستراتيجية لمؤسسات قطاع الحكم المحلي الفلسطيني كافة، (162) عاملاً. والجدول رقم (1) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤسسة التي يعمل فيها فريق التخطيط الاستراتيجي.

جدول 1: توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤسسة التي ينتمي لها عضو فريق التخطيط الاستراتيجي

المؤسسة	العدد	النسبة المئوية %
وزارة الحكم المحلي	37	23%
صندوق البلديات	15	9%
هيئة محلية (بلدية)	104	64%
اتحاد هيئات محلية	6	4%
المجموع	162	100%

عينة البحث: تكونت عينة الدراسة من (114) موظفاً من فريق التخطيط الاستراتيجي من العاملين في قطاع الحكم المحلي (وزارة الحكم المحلي، وصندوق البلديات، واتحاد الهيئات المحلية، والهيئات المحلية). واختير حجم عينة الدراسة باستخدام معادلة (روبيرت ماسون)، والموضحة في الشكل (1.3)، وفقاً للأساليب والخطوات الإحصائية في اختيار العينة الاحتمالية، استخدم برنامج (EXCEL) في احتساب عدد أفراد عينة الدراسة. واعتمدت طبقة المؤسسة (وزارة الحكم المحلي، وصندوق البلديات، واتحاد الهيئات المحلية، والهيئات المحلية) في توزيع عينة الدراسة، والتي وزعت بشكل عشوائي على العاملين.

$$n = \frac{N}{\left[\frac{S^2 \times (N-1)}{pq} \right] + 1}$$

معادلة روبرت ماسون:

وفيما يأتي وصف لعينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة، علماً بأنه استردت (114) استبانة، وجميعها صالحة للتحليل الإحصائي.

– المتغيرات الديمغرافية:

وزعت عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية التالية: (الجنس، والعمر، والمؤهل العملي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤسسة/مكان العمل).

يتبين من خلال الجدول (2.3) في الملحق (أ) أن (60%) من عينة الدراسة من فريق التخطيط الاستراتيجي من العاملين في قطاع الحكم المحلي أنهم من الذكور، (46%) منهم تتراوح أعمارهم ما بين 30-39 سنة، 51% منهم يحملون درجة البكالوريوس، و39% دراسات عليا، و39% يحملون تخصص هندسة وتكنولوجيا، و31% علوم إنسانية، و57% يعملون موظفين في مؤسسات قطاع الحكم المحلي المختلفة، و39% مديرو دوائر، و64% من أفراد عينة الدراسة يعملون في هيئات محلية (بلديات)، و23% يعملون في مقر وزارة الحكم المحلي.

التبرير المنهجي والدراسي: (Methodological Justification)

- تحديد فترة الدراسة: (2016-2019) تعود هذه الفترة تحديداً إلى كونها تمثل المرحلة التأسيسية الوطنية الأولى لتبني أهداف التنمية المستدامة (SDGs 2030) وإدماجها في فلسطين، بالتزامن مع إطلاق أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) ومن ثم، فإن تقويم هذه الفترة يقدم خط أساس علمي ومؤسسي (Baseline) (Evaluation) لازماً ومستقلاً لقياس التطور التاريخي والتراكم التخطيطي في قطاع الحكم المحلي.
- طبيعة أداة القياس (الإدراك المؤسسي): يعتمد قياس تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدراسة على "الإدراك المؤسسي والانطباع المهني لفرق التخطيط (Institutional Perception)" عبر الاستبانات والمقابلات النوعية؛ وهو أسلوب مستقر منهجياً لتقويم الممارسات الإدارية، وقد تم تعزيزه بالربط مع المؤشرات الرقمية الواردة في الملحق (ب) و(ج)، المستمدة من جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (PCBS).
- تمثيل العينة وتوزيع البلديات: تمثيل الهيئات المحلية (البلديات) بنسبة (64%) في العينة، يعكس بشكل دقيق التركيب النسبي والميداني الحقيقي لمجتمع قطاع الحكم المحلي الفلسطيني؛ حيث تشكل البلديات الذراع التنفيذي المباشر والمسؤول الرئيسي عن تقديم الخدمات والتخطيط الفيزيائي التنموي.

مصادر البيانات:

- المصادر الثانوية للبيانات: من الدراسات السابقة، والأدبيات النظرية التي تتعلق بموضوع الدراسة.
- بيانات رسمية منشورة.
- مصادر أولية:
- إجراء مقابلات مع مختصين وأصحاب خبرة في التخطيط الاستراتيجي؛ لدراسة واقع التخطيط في قطاع الحكم المحلي وإغناء محاور الاستبانة، وكذلك للحصول على بيانات أولية وتحليلها، في سبيل الوصول إلى الهدف المطلوب من المقابلة.
- أعد الباحث استبانة لجمع البيانات وتحليلها بهدف اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة. ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، تم تحديد مجتمع الدراسة في قطاع الحكم المحلي الفلسطيني بمكوناته الأربع (وزارة الحكم المحلي، وصندوق البلديات، والهيئات المحلية، واتحاد الهيئات المحلية).
- تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية، بما يضمن تمثيل مختلف فئات العاملين في القطاع، سواء في الوزارة أو الهيئات المحلية الكبرى أو صندوق البلديات أو اتحاد الهيئات المحلية، إلى جانب مراعاة التوزيع الجغرافي: (شمال، وسط، جنوب).
- تم اللجوء إلى المقابلات مع عدد من المختصين وأصحاب الخبرة في مجالي التخطيط الاستراتيجي والتنمية، واعتماد معيار الكفاءة والخبرة في اختيارهم، بهدف دعم نتائج الدراسة الكمية وتفسيرها.
- ولم يقتصر دور أدوات الدراسة على جمع البيانات فقط، بل تم توظيفها في تحليل واقع التخطيط الاستراتيجي وربطه بمستوى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستفادة من نتائج الاستبانة والمقابلات في تفسير العلاقة بين المتغيرات. كما تم الاستناد إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف الحادي عشر: (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، بوصفها إطاراً مرجعياً لتقويم مدى مواءمة الخطط الاستراتيجية مع متطلبات التنمية المستدامة، الأمر الذي أضفى بعداً تحليلياً يتجاوز الوصف الإحصائي التقليدي.

2. الإطار النظري للدراسة (Theoretical Framework)

يستند هذا البحث إلى مدخل نظري مركّب، يجمع بين نظرية التخطيط الاستراتيجي في القطاع العام ونظرية أصحاب المصلحة، لتفسير التداخل بين عملية التخطيط ودراسته، وتطبيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع الحكم المحلي:

أولاً: نموذج برايسون للتخطيط الاستراتيجي في القطاع العام (Bryson's Strategic Planning Model):

يقدم "جون برايسون" إطاراً مفاهيمياً يوضح أن التخطيط الاستراتيجي في المنظمات العامة والهيئات الحكومية ليس مجرد أداة إدارية تقنية، بل هو عملية سياسية ومؤسسية لتحديد الغايات وتوجيه الموارد في بيئات تتميز بالتعقيد وعدم اليقين. يفترض هذا النموذج أن كفاءة عملية التخطيط ومراحلها: (التحليل البيئي، وصياغة الأهداف، والتنفيذ، ثم التقويم والمتابعة) ترتبط طردياً بمدى قدرة المؤسسة على تحقيق مخرجات تنموية مستدامة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع المحلي.

ثانياً: نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory):

تعد نظرية أصحاب المصلحة (Freeman, 1984) الركيزة النظرية المفسرة للبعد المشاركي في التخطيط المحلي. وتقتض النظرية أن استدامة الخطط التنموية ونجاح تنفيذ الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة: (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) يعتمدان بشكل أساسي على إدماج الأطراف الفاعلة كافة: (الوزارات، والهيئات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص) في مرحلتَي الصياغة والتنفيذ، ما يعزز الملكية المجتمعية والشرعية المؤسسية للخطط.

مراجعة نقدية للأدبيات والدراسات السابقة:

جاء ارتباط التخطيط الاستراتيجي بالتنمية المستدامة من خلال الفهم الموضوعي الكامل لأهمية الربط بينهما، وعند تحقيق الأهداف المخطط لها ينبغي وضع أهداف قابلة للتنفيذ والتقويم، فيجب أن تراعي المتطلبات الحالية والمستقبلية والتوازن بينهما، فلا يمكن استنزاف الموارد الطبيعية لحساب الجيل الحالي تحت أية ذريعة وإهمال مستقبل البلاد، والاتفات إلى التخطيط بعيد المدى ضروري في وقف استنزاف هذه الموارد، ولابد من وجود عقول تعرف كيف تخطط، وكيف تنفذ وتتابع (الهماش، 2018).

وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات وأحدثها، التي تناولت التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة: فقد أجرى ليل فيلهو وآخرون (Leal Filho et al., 2019)، وسولتانا جاز ينوف وآخرون (Stagnation et al., 2019) دراسات هدفت إلى تحقيق التنمية المستدامة في التعليم العالي، بوصفه هدفا هاما، يتطلب كثيرا من التخطيط، وترتبط المشاكل والحوازر المتكررة والعديدة، التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات بشكل مباشر أو غير مباشر، بأوجه القصور في التخطيط والتي تشكل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ التنمية المستدامة، وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى حقيقة أن عديد من الجامعات لم تضع خطاً كاملة بعد لمراعاة الأمور المتعلقة بالتنمية المستدامة، ووصفت بعض العناصر التي يمكن أخذها في الاعتبار في محاولات إعطاء تركيز أكبر على الاستدامة للتخطيط في سياق التعليم العالي، في حين أجرت (حماد، 2020) دراسة هدفت إلى بيان معرفة مدى إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تم تحديدها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في ضوء أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية (2017-2022)، وتوصلت الباحثة في دراستها إلى عدة نتائج، من أهمها جاء التزام وزارة التربية والتعليم بشكل متوسط من إنجاز الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030م، وكذلك ضعف الوزارة في تطبيق الغاية من الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030م، أما بخصوص وزارة الصحة فأظهرت النتائج أن التزام الوزارة جاء بشكل متوسط في تفعيل أهداف التنمية المستدامة 2030م، وخاصة الهدف الثالث: الصحة للجميع، وخلصت توصيات الدراسة إلى مؤشر التعليم بضرورة إعداد بيئة ملائمة للتعليم والتعلم. وأما بخصوص مؤشر الصحة فجاءت التوصيات بتوفير موازنة خاصة لإدارة النفايات الصلبة داخل التجمعات السكنية وتوفير الرقابة الشديدة على القطاع الخاص وبالتحديد أصحاب مقالع الحجارة والمصانع التي تتواجد بين التجمعات السكنية، وعديد من التوصيات الخاصة بالقوانين الرادعة للكادر الطبي، واعتداءات المواطنين على الطواقم الطبية. كما أجرت (فلاح، 2019) دراسة تناولت فيها دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة إلى جانب بناء إطار مقترح لإدارات التربية والتعليم بمملكة البحرين، وذلك من أجل إبراز دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً بين أبعاد التخطيط الاستراتيجي ومكونات التنمية المستدامة وأبعاد التخطيط الاستراتيجي وأبعاد التنمية المستدامة: (البعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي)، وقد أوصت الدراسة بتوضيح الرؤية الاستراتيجية والاستيعاب الشامل لمفاهيم التنمية المستدامة ومكوناتها كافة، لأصحاب العلاقة بالتخطيط الاستراتيجي والعمل على مواءمة الخطة الاستراتيجية للوزارة مع الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين بما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. في حين أجرى سولتانا جاز ينوف وآخرون (Stagnation et al., 2019) دراسة هدفت إلى تقويم التخطيط الاستراتيجي في الممارسة المحلية، وأن تحليل إدخال نموذج إداري جديد في كازاخستان يعتمد على التخطيط الاستراتيجي، والذي يعد أحد الأدوات المهمة لضمان التنمية المستدامة، ويظهر بشكل عام فعاليته، في الوقت نفسه، فإن التنفيذ الفعال للوثائق الاستراتيجية لنظام التخطيط الحكومي لجمهورية كازاخستان لا يعتمد فقط على جودة تنميتها، بل يتم تحديدها أيضاً - إلى حد كبير، من خلال الآلية التنظيمية والاقتصادية، بما في ذلك نظام المراقبة والتحكم. وتتمثل نتائج الدراسة في تحديد جوانب إشكالية معينة، تعيق الاستخدام المتكامل لهذه الأداة في نظام الإدارة العامة، فضلاً عن التوصيات العملية المتقدمة والمقترحة الهادفة إلى حلها والكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد وزيادة هذه الموارد من أجل التنمية الإقليمية المستدامة.

وأجرى (البطحة، 2017) دراسة، تناولت التعرف إلى مدى تطبيق التخطيط التنموي الاستراتيجي في بلديات محافظة بيت لحم، وجاءت أهم نتائج الدراسة بأن التخطيط الاستراتيجي التنموي وبمجالات الدراسة كافة، يتم تطبيقه بشكل متوسط، وخلصت الدراسة إلى أن يتسم صياغة التخطيط التنموي الاستراتيجي بالقدرة على التكيف مع المتغيرات غير المتوقعة، وأن تقوم البلديات بالعمل على تطوير كفاءة العاملين فيها وقدراتهم في مجال التخطيط التنموي الاستراتيجي، وتوفير وحدات تخطيط تنموي استراتيجي في البلديات، وكذلك أن تتلاءم الخطط التنموية الاستراتيجية مع متطلبات المجتمع، والعمل على تنفيذ التخطيط الاستراتيجي التنموي دون نقصان. في حين أجرت (خليل، 2016) دراسة تناولت عدة أهداف تتلخص في محاولة إبراز أهمية التخطيط الاستراتيجي بالنسبة للإدارة المحلية. والتعرف إلى موضوع هام يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي لدعم التنمية المحلية. وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي، والمقابلة والملاحظة أدوات البحث. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين التخطيط الاستراتيجي والتنمية المحلية، فلا يمكن أن تحقق التنمية المحلية مستويات راقية إلا من خلال تخطيط استراتيجي فعال، ولا يمكن للبلدية التخطيط إلا بوجود موارد ومقومات ووسائل.

وأجرى (العامري، 2018) دراسة هدفت إلى تحديد التنفيذ الفعلي لخطط التنمية الخمسية التي اعتمدها المملكة العربية السعودية، واكتشاف مواطن قوة خطط التنمية الخمسية ورؤية 2030م، وتحديد أوجه القصور في خطط التنمية الخمسية والرؤية 2030م، وتحديد العلاقة بين خطط التنمية الخمسية ومنهجية التطوير الدائم في المملكة العربية السعودية، وقد توصل الباحث إلى عديد من النتائج ذات الصلة بخطط السنوات الخمس والرؤية السعودية 2030م، المرتبطة بأوجه القصور ونقاط القوة، والفرص والمخاطر، وكذلك النتائج الأخرى المرتبطة بالعلاقة بين خطط التنمية الثامنة والتاسعة ومنهجية

التطوير الدائم في المملكة. والتوصيات الرئيسية للدراسة هي: القضاء على الإدارة البيروقراطية في الجهات الحكومية باستخدام إعادة هيكلة أنظمة الإدارة والتحول إلى الأنظمة الإلكترونية، وبناء مجموعة من البرامج والخطط اللازمة لإحداث التغيير في الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع نحو البيئة والعادات الغذائية وأنماط الإنفاق، وتشجيع التعليم من مختلف الدرجات حتى المستوى الجامعي، وتشجيع الشباب على توجيه المشاريع الريادية والمشاريع الرائدة، وزيادة نسبة الإنفاق على مراكز البحوث والأبحاث العلمية المتخصصة في المجالات المختلفة، وإلزام جميع الوزارات والهيئات بوضع خطط استراتيجية وفقاً للرؤية السعودية 2030م، وتحديد الاحتياجات والمتطلبات العالمية للمنتجات والخدمات البيئية التي تحاول الإنتاج والتسويق العالميين في الأسواق العالمية. وأجرى (الأغا وآخرون، 2014) دراسة تناولت توضيح العلاقة بين ممارسة عملية التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر على تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة، وأظهرت نتائج الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل يؤثر تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية بشكل عام، وبدرجة مرتفعة في تحقيق الأهداف الإنمائية، كما تؤثر صياغة الخطة الاستراتيجية وتنفيذ الخطة الاستراتيجية والرقابة والتقييم تأثيراً إيجابياً، وبدرجة مرتفعة جداً على تحقيق الأهداف الإنمائية. وقد أوصى الباحثون في الدراسة الإدارة العليا في مؤسسات التمويل الأصغر بضرورة دمج الأهداف الإنمائية في أثناء مراحل التخطيط الاستراتيجي من خلال استهداف الفقراء، وذوي الدخل المحدود، والعمل على تفعيل الأهداف الخاصة بتحسين التعليم والصحة وتعزيزها من خلال تقديم برامج تمويل خاصة لتحقيق الأهداف، وتوفير موارد مالية داخلية وخارجية لتحقيق الأهداف الإنمائية، ومتابعة الأداء الاجتماعي، وتقويمه وفقاً لمعايير محددة تراعي تحقيق الأهداف الإنمائية، كما أوصى الباحثون المؤسسات الحكومية والمؤسسات الدولية المانحة بضرورة التنسيق بين خطط التنمية الوطنية، وخطط المؤسسات الدولية المانحة، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية بكفاءة وفاعلية، وتقديم المنح المالية الكافية لمؤسسات التمويل الأصغر؛ لتمكينها من تقديم خدمات مالية أكبر عدد من الفقراء.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن فعالية التخطيط الاستراتيجي في القطاع العام لا تعتمد فقط على وجود الخطط، بل على مدى قابليتها للتنفيذ وربطها بالموازنات ونظم المتابعة والتقويم. كما تؤكد الدراسات أن البيانات التي تعاني من قيود سياسية أو اقتصادية، مثل البيانات الهشة، تواجه تحديات إضافية في تحويل الخطط الاستراتيجية إلى نتائج تنموية ملموسة. وفي هذا السياق، تشير دراسة (Bryson, 2018) إلى أن التخطيط الاستراتيجي الفعال يتطلب تكاملاً بين الرؤية الاستراتيجية والتنفيذ العملي، بينما تؤكد تقارير البنك الدولي (World Bank, 2021) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2022) إلى أن ضعف الموارد والقيود المؤسسية يحد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يشير (OECD, 2020) إلى أهمية الاتساق بين السياسات العامة، بوصفها شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، بينما تؤكد دراسة (Leal Filho et al., 2019) الدور المحوري للتخطيط في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المستخلص من الأدبيات:

تناولت الدراسات السابقة العربية والأجنبية موضوع التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالتنمية المستدامة، إلا أن معظمها ركز على القطاع الخاص أو المؤسسات غير الحكومية، في حين كانت الدراسات التي تناولت القطاع الحكومي، وبخاصة في السياق الفلسطيني، محدودة نسبياً. فقد تناولت دراسة الأغا دور التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر وعلاقته بتحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة، بينما ركزت دراسة فلاح على دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم، في حين تناولت دراسة حماد مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية في قطاعي التعليم والصحة. كما قدمت دراسة العامري تحليلاً استراتيجياً لمنجزات خطط التنمية الخمسية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

وبناءً على ذلك، تبرز أهمية الدراسة الحالية في سد فجوة بحثية تتعلق بتحليل دور التخطيط الاستراتيجي في القطاع الحكومي الفلسطيني، وبخاصة في قطاع الحكم المحلي، وربطه بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة 2030م، مع التركيز على الهدف الحادي عشر: (مدن ومجتمعات محلية مستدامة).

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في عدد من الجوانب، من أهمها:

- الاستفادة من المناهج البحثية وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسات ذات العلاقة.
- إغناء الإطار النظري للدراسة وبناء نموذج بحثي يربط بين التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة.
- تطوير أداة الدراسة من خلال الاستفادة من محاور الدراسات السابقة وأبعادها.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على قطاع الحكم المحلي الفلسطيني بوصفه أحد القطاعات الحيوية المرتبطة بشكل مباشر بحياة المواطنين، وبمحاولتها الربط بين مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي ومستوى تحقيق التنمية المستدامة في سياق مؤسسي يواجه تحديات سياسية واقتصادية معقدة، الأمر الذي يمنحها بعداً تطبيقياً مهماً.

3. تحليل البيانات

الاختبار المسبق لأداة (الاستبانة):

خضعت أداة الدراسة لعدة خطوات في أثناء تطويرها لمجموعة من الاختبارات قبل اعتمادها للدراسة، منها:

- الدراسة الاستطلاعية (الاستكشافية):

بعد الانتهاء من صياغة الاستبانة بصورتها الأولية، تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من أحد عشر موظفاً من فريق التخطيط الاستراتيجي من العاملين في قطاع الحكم المحلي، وزعها الباحث على المشاركين من مجتمع الدراسة وخارج العينة، وذلك من أجل تطوير الاستبانة وجعلها تحقق أكبر قدر من الدقة، وبهدف التعرف إلى مدى فهم المبحوثين لفقرات الاستبانة، والكشف عن أية مشاكل تظهر خلال إجراء الدراسة، وفحص إمكانية تطبيقها، والحصول على معلومات متعلقة بصدق الأداة وثباتها، ومن خلال العينة الاستطلاعية تم احتساب معامل الارتباط ومعامل الاستخراج، واتضح من خلال نتائج العينة الاستطلاعية أن معامل الارتباط للفقرات مع الدرجة الكلية جاء أكبر من 0.40، وأن معامل الاستخراج جاء أكبر من 0.50، وبذلك تكون مقبولة إحصائياً، ما يؤكد انسجام فقرات الاستبانة مع مجالاتها وعلى صدق البناء. أما بالنسبة لثبات الأداة لدى العينة الاستطلاعية، فقد اتضح من خلال قيمة معامل كرو نباخ ألفا للدرجة الكلية ولل مجالات على أنه أكبر من 0.7، وهذا يؤكد ثبات أداة الدراسة، أي إمكانية الحصول على النتائج نفسها في حال تم استخدام الأداة نفسها مرة أخرى.

صدق الأدوات: قام الباحث بفحص صدق الأداة بطريقتين

- 1- صدق المحكمين (الصدق الظاهري): تم عرض أداة الدراسة على المشرف ومجموعة من المحكمين، بلغ عددهم خمسة مختصين في موضوع البحث، وذلك لمعرفة آرائهم حول فقرات الأداة ومدى وضوحها وقدرتها على قياس أهداف الدراسة، إلى جانب معرفة صحة الفقرات من ناحية سلامة صياغتها وملاءمتها للغرض الذي وضعت لأجله، وقد تم العمل على تعديل بعض الفقرات، وحذف أخرى، وإضافة فقرات لم تكن موجودة، واتفق المحكمون (ملحق 3) على (85%) مما جاء في فقرات الأداة.
- 2- الصدق بطريقة البناء الداخلي: لفحص صدق البناء الداخلي لكل من أدواتي التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة، كما يتضح من الجدولين (3) و (2):

جدول 2: نتائج معامل ارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات التخطيط الاستراتيجي

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	.78**	18	.85**	35	.88**
2	.80**	19	.86**	36	.86**
3	.77**	20	.82**	37	.87**
4	.81**	21	.86**	38	.83**
5	.83**	22	.82**	39	.87**
6	.80**	23	.77**	40	.88**
7	.82**	24	.83**	41	.81**
8	.80**	25	.89**	42	.84**
9	.82**	26	.87**	43	.84**
10	.84**	27	.84**	44	.82**
11	.87**	28	.85**	45	.86**
12	.86**	29	.87**	46	.82**
13	.88**	30	.90**	47	.92**
14	.86**	31	.86**		
15	.86**	32	.81**		
16	.83**	33	.85**		
17	.83**	34	.88**		

جدول 3: نتائج معامل ارتباط بيرسون ومعامل الاستخراج لمصفوفة ارتباط فقرات التنمية المستدامة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	.65**	21	.71**
2	.88**	22	.83**
3	.77**	23	.77**
4	.81**	24	.83**
5	.83**	25	.81**
6	.71**	26	.88**
7	.80**	27	.80**
8	.68**	28	.81**
9	.70**	29	.87**
10	.85**	30	.90**
11	.87**	31	.88**
12	.86**	32	.80**
13	.88**	33	.85**
14	.90**	34	.88**
15	.86**	35	.88**
16	.83**	36	.81**
17	.83**	37	.85**
18	.85**		
19	.86**		
20	.55**		

يتضح من الجدول (3) أن معامل الارتباط لل فقرات التابعة للتخطيط الاستراتيجي تراوح ما بين (0.77) و(0.92) وأن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، كما يتضح من الجدول (4.3) أن معامل ارتباط بيرسون تراوح ما بين (0.55-0.90). وجميع هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، ما يعني أن فقرات الأداة ترتبط بموضوع الدراسة، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من انسجام الفقرات مع محاورها، وكذلك الصدق الداخلي للاستبانة.

ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على النتائج نفسها في حال تم استخدام الأداة نفسها مرة ثانية، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة، ومن أجل التأكد من ذلك تم حساب معامل الثبات كرو نباخ ألفا، وذلك حسب مجالات الدراسة والدرجة الكلية لجميع الفقرات كما يوضحه الجدولان (4)، (5):

جدول 4: معامل ثبات كرو نباخ ألفا حسب مجالات التخطيط الاستراتيجي والدرجة الكلية لفقرات الأداة

الرقم	المجال	أرقام البنود	معامل كرو نباخ ألفا (α)	الدلالة
1	تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة	12-1	0.92	0.00
2	صياغة الإستراتيجية (رؤية/رسالة/أهداف) للمؤسسة	28-13	0.95	0.00
3	تنفيذ الخطة الإستراتيجية البرامج/الموازنات/الإجراءات) للمؤسسة	40-29	0.93	0.00
4	المتابعة والتقييم	47-41	0.93	0.00
	الدرجة الكلية	47-1	0.98	0.00

جدول 5: معامل ثبات كرو نباخ ألفا حسب مجالات التنمية المستدامة والدرجة الكلية لفقرات الأداة

الرقم	المجال	أرقام البنود	معامل كرو نباخ ألفا (α)	الدلالة
1	تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الأهداف العالمية	22-1	0.95	0.00
2	ارتباط الخطة الاستراتيجية بالأهداف العالمية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة	37-23	0.95	0.00
	الدرجة الكلية	37-1	0.97	0.00

يتضح من خلال الجدولين السابقين أن معامل كرو نباخ ألفا الكلي لفقرات التخطيط الاستراتيجي بلغ 0.98، كما تراوح ما بين (0.92-0.95) للمجالات وجميع هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، أما فيما يتعلق بمقياس التنمية المستدامة فيتضح أن معامل كرو نباخ ألفا الكلي للفقرات بلغ 0.97، كما بلغ 0.95 لكل من مجالاته وجميع هذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا يؤكد ثبات مقياس كل من التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة.

4. تفسير نتائج الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الاطلاع على الإطار النظري للدراسة ومراجعة مختلف الدراسات السابقة توصل الباحث إلى جملة من النتائج التالية:

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رسمياً في نيويورك، خلال مؤتمرها المعني بالتنمية المستدامة في 2015، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد اشتملت الخطة على سبعة عشر هدفاً، منها الهدف الحادي عشر: (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة". اتخذت دولة فلسطين عديداً من الخطوات لتبني أهداف التنمية المستدامة 2030، وقد أولت دولة فلسطين اهتماماً واسعاً لهذه الأهداف والالتزام بتحقيقها، وكما سلف ذكره في الدراسة حول ذلك.

من خلال الاطلاع على مؤشرات جهاز المركز الإحصائي الفلسطيني لأهداف التنمية المستدامة، نستخلص أن الهدف الحادي عشر لم تأت نتائجها بما هو مطلوب، وكذلك بالاطلاع على مؤشر لوحات المتابعة العربية لأهداف التنمية المستدامة 2030م، نلاحظ غياب بيانات الهدف لدولة فلسطين. انظر (الملحق ب، والملحق ج) هناك عدم وضوح لمفهوم التنمية المستدامة في مؤسسات القطاع، وكذلك عدم وعي بأهداف التنمية المستدامة لبعض مؤسسات القطاع، إلا أن بعضها يعمل على محاولة تحقيقها.

تتضمن الخطط الاستراتيجية لبعض مؤسسات القطاع خارطة طريق، أعدتها الأمم المتحدة لتحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة.

بما يخص واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي، فقد أظهرت نتائج الدراسة النظرية أن قطاع الحكم المحلي يولي اهتمام واسع لعملية التخطيط الاستراتيجي، وقد مرت عملية التخطيط الاستراتيجي بتطورات جوهرية منذ قدوم السلطة 1994 ولغاية يومنا هذا.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية (نتائج أسئلة الدراسة وفرضياتها):

السؤال الأول: ما مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي؟

للإجابة عن السؤال الأول، استُخدمت المتوسطات الحسابية لكل فقرة، ومجال تابع للتخطيط الاستراتيجي، وعلى الدرجة الكلية عند العينة، ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية الموزونة الآتية المعتمدة إحصائياً والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالاتي:

من 1- أقل من 1.8	مستوى منخفض جداً
من 1.8- أقل من 2.6	مستوى منخفض
من 2.6- أقل من 3.4	مستوى متوسط
من 3.4- أقل من 4.2	مستوى مرتفع
4.2 فأعلى	مستوى مرتفع جداً

وحُسبت الفقرات الخاصة بدرجة التخطيط الاستراتيجي عن طريق قسمة المدى (5-1=4) على عدد الفترات (5)، تم استخراج طول الفئة (8)، لذلك نجد أن الفئة الأولى (1-1.8) بإضافة (0.8) إلى الحد الأدنى (1)، ويمكن استخراج باقي الفئات بالطريقة نفسها. والجدول (6)، التالي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات التخطيط الاستراتيجي ذلك لكل من المجالات والدرجة الكلية.

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتخطيط الاستراتيجي حسب المجالات والدرجة الكلية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة	3.75	0.66	مرتفع
صياغة الإستراتيجية (رؤية/رسالة/أهداف) للمؤسسة	3.89	0.65	مرتفع
تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمؤسسة	3.69	0.68	مرتفع
المتابعة والتقويم	3.53	0.86	مرتفع
الدرجة الكلية	3.71	0.71	مرتفع

تشير نتائج الجدول (6) إلى أن مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي جاء مرتفعاً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.71)، ما يعكس وجود توجه مؤسسي نحو اعتماد التخطيط الاستراتيجي أداة أساسية في إدارة العمل وتوجيهه.

كما يتضح من نتائج الجدول أن مجال "صياغة الاستراتيجية (رؤية/رسالة/أهداف)" جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.89)، وانحراف معياري (0.65)، وبمستوى مرتفع، وهو ما يشير إلى اهتمام المؤسسات بوضع الأطر العامة للتخطيط الاستراتيجي. في المقابل، جاء مجال "المتابعة والتقييم" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وانحراف معياري (0.86)، رغم بقائه ضمن المستوى المرتفع، وهو ما يعكس وجود تفاوت في تطبيق مراحل التخطيط الاستراتيجي، خاصة فيما يتعلق بمتابعة التنفيذ وقياس النتائج.

وتشير هذه النتيجة إلى أن التحدي الرئيس لا يكمن في إعداد الخطط الاستراتيجية بحد ذاتها، بل في استكمال دورة التخطيط من خلال تفعيل آليات المتابعة والتقييم، بما يضمن تحويل الخطط إلى نتائج عملية قابلة للقياس.

ويمكن تفسير ذلك بأن مؤسسات قطاع الحكم المحلي تولي اهتماماً واضحاً بعملية التخطيط الاستراتيجي بما يتوافق مع أجندة السياسات الوطنية للحكومة الفلسطينية، إلا أن محدودية الموارد، وضعف نظم المتابعة والتقييم، قد تحد من كفاءة تنفيذ الخطط وتحقيق نتائجها الفعلية.

السؤال الثاني: ما مستوى تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي في ضوء الأهداف العالمية للأمم المتحدة 2030م؟

ولبيان مستوى تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي في ضوء الأهداف العالمية للأمم المتحدة 2030، كان لا بد من إدراج الجدول (7)، التالي الذي يوضح ذلك لكل من المجالات والدرجة الكلية.

جدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الأهداف العالمية للأمم المتحدة 2030 حسب المجالات والدرجة الكلية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الأهداف العالمية للأمم المتحدة 2030 بأبعادها الثلاث (اقتصادي اجتماعي، بيئي)	3.48	0.65	مرتفع
تحقيق الأهداف العالمية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف 11	3.37	0.73	متوسط
الدرجة الكلية	3.42	0.69	مرتفع

تشير نتائج الجدول (7) إلى أن مستوى تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي، في ضوء الأهداف العالمية للأمم المتحدة 2030، جاء بمستوى مرتفع، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.42)، وهو ما يعكس وجود توجه عام لدى هذه المؤسسات نحو تبني مفاهيم التنمية المستدامة ضمن ممارساتها المؤسسية.

كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول أن مجال "تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث: (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي)" حصل على أعلى المتوسطات الحسابية بمتوسط بلغ (3.48) وانحراف معياري (0.65)، وبمستوى مرتفع، وهو ما يشير إلى إدراك عام لدى المؤسسات بأهمية تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المختلفة. وفي المقابل، جاء مجال "تحقيق الأهداف العالمية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وخاصة الهدف الحادي عشر" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.37) وبمستوى متوسط، وهو ما يعكس وجود تفاوت في مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة.

وتشير هذه النتائج إلى أن تبني مفهوم التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الحكم المحلي لا يزال في إطار عام، دون ترجمة كافية إلى التزام واضح بمؤشرات وأهداف محددة، مثل الهدف الحادي عشر المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، الأمر الذي يدل على وجود فجوة بين الفهم العام للتنمية المستدامة وبين التطبيق العملي لها وفق المعايير الدولية.

ويمكن تفسير ذلك بضعف الوعي التفصيلي بمضامين أهداف التنمية المستدامة وآليات تطبيقها داخل مؤسسات قطاع الحكم المحلي، خاصة في الهيئات المحلية، إلى جانب محدودية إدماج هذه الأهداف بشكل منهجي ضمن الخطط التنموية، فضلاً عن التحديات المؤسسية والمالية التي قد تحد من قدرة هذه المؤسسات على تبني الأطر العالمية للتنمية المستدامة بشكل كامل.

السؤال الثالث: ما الفروق في مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي تبعاً للمتغيرات الديمغرافية: (الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤسسة)؟

وللإجابة عن السؤال تم صياغة الفرضية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات ممارسة التخطيط الاستراتيجي وتطبيقه لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي تبعاً للمتغيرات المذكورة.

وللتحقق من الفرضية، فقد تم الإجراء الآتي:

استخرجت المتوسطات الحسابية لمجالات ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي، وكذلك الانحرافات المعيارية، واستخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Sample t-test) واستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA).

وأشارت النتائج إلى قبول الفرضية الصفرية، بمعنى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي تبعاً لمتغيرات الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والتخصص، والمؤسسة.

أما فيما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفي، فقد أظهرت النتائج رفض الفرضية الصفرية، بمعنى وجود فروق دالة إحصائية لمجال صياغة الاستراتيجية للمؤسسة، فقد استخدم الاختبار الإحصائي (شيفيه)، للمقارنات البعدية، وكانت النتائج لمصلحة كل من مدير الدائرة والموظف على حساب المدير العام.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن مديري الدوائر والموظفين يكونون أكثر انخراطاً في الجوانب التنفيذية والتفصيلية لعملية التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك صياغة الأهداف والإجراءات، في حين يتركز دور مديري العموم في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات الاستراتيجية على المستوى الكلي، الأمر الذي قد يفسر انخفاض مستوى مشاركتهم المباشرة في صياغة الاستراتيجية مقارنة بالفئات الأخرى.

السؤال الرابع: ما الفروق في مستوى تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي تبعاً للمتغيرات الديمغرافية: (الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤسسة)؟

وللإجابة عن السؤال تم صياغة الفرضية الآتية: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي تبعاً لمتغيرات: (الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤسسة).

وللتحقق من الفرضية تم إجراء الآتي: استخرجت المتوسطات الحسابية لمجالات تحقيق التنمية المستدامة لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي، وكذلك الانحرافات المعيارية، واستخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Sample t-test)، واستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، وأشارت النتائج إلى قبول الفرضية الصفرية، بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي تبعاً لمتغيرات الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والمسمى الوظيفي، والتخصص، والمؤسسة.

وأشارت النتائج إلى قبول الفرضية الصفرية، حيث لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى تحقيق التنمية المستدامة، تعزى لمتغيرات: (الجنس، والعمر، والتحصيل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، والمؤسسة)، وهو ما يشير إلى أن هذه المتغيرات لا تؤثر بشكل جوهري في مستوى تحقيق التنمية المستدامة داخل مؤسسات قطاع الحكم المحلي.

وتشير هذه النتيجة إلى أن مستوى تحقيق التنمية المستدامة يرتبط بشكل أكبر بطبيعة السياسات المؤسسية والإمكانات المتاحة داخل المؤسسات، وليس بالخصائص الفردية للعاملين، ما يعكس أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد على مستوى التخطيط المؤسسي والقدرة التنفيذية أكثر من اعتماده على العوامل الديمغرافية.

كما يمكن تفسير ذلك بأن التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الحكم المحلي، مثل محدودية الموارد المالية والبشرية، وضعف التكامل المؤسسي، إلى جانب القيود السياسية والاقتصادية، تؤثر في جميع العاملين بشكل متقارب، الأمر الذي يحد من ظهور فروق فردية واضحة بينهم.

السؤال الخامس: ما طبيعة العلاقة بين دور التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرضية الآتية: ("لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين دور التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، لدى العاملين في فريق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات قطاع الحكم المحلي").

وللتحقق من الفرضية تم إجراء الآتي: استخرج معامل الارتباط (بيرسون) بين مجالات دور التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، والجدول (8) يوضح ذلك:

جدول 8: معامل ارتباط (بيرسون) بطريقة (ماتريكس) بين مجالات دور التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م

الدرجة الكلية لدور التخطيط الاستراتيجي	دور التخطيط الاستراتيجي				المجال
	المتابعة والتقييم	تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمؤسسة	صياغة الإستراتيجية (رؤية/رسالة/أهداف) للمؤسسة	تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة	
0.77**	0.79**	0.71**	0.63**	0.69**	تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.01$.

وأظهرت النتائج رفض الفرضية الصفرية، فتبين وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التنمية المستدامة. وقد بلغ معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لدور التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التنمية المستدامة (0.77)، وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط خطية موجبة قوية بين المتغيرين.

كما تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائياً بين جميع مجالات التخطيط الاستراتيجي وتحقيق التنمية المستدامة، فتراوحت معاملات الارتباط بين (0.63) لمجال صياغة الاستراتيجية (رؤية/رسالة/أهداف) و(0.79) لمجال المتابعة والتقييم، وهو ما يعكس أهمية مختلف مراحل التخطيط الاستراتيجي في دعم تحقيق التنمية المستدامة. وتشير هذه النتائج إلى أن زيادة مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي تسهم في تحسين مستوى تحقيق التنمية المستدامة، بما يعزز دور التخطيط بوصفه أداة رئيسية في دعم الأداء التنموي داخل مؤسسات قطاع الحكم المحلي. ومع ذلك، فإن قوة العلاقة بين المتغيرين لا تعني بالضرورة وجود تأثير مباشر أو كافٍ لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تتأثر هذه العملية بعوامل أخرى، مثل توافر الموارد المالية والبشرية، وكفاءة التنفيذ، ومستوى التنسيق المؤسسي، إلى جانب القيود السياسية والاقتصادية المحيطة بعمل مؤسسات قطاع الحكم المحلي.

ويمكن تفسير انخفاض قوة الارتباط في بعض مجالات التخطيط الاستراتيجي، مثل صياغة الاستراتيجية، مقارنة بمجالات أخرى مثل المتابعة والتقييم، بأن التحدي الرئيس لا يكمن في إعداد الخطط بحد ذاتها، بل في مدى قدرتها على التحول إلى ممارسات تنفيذية قابلة للقياس، وهو ما يؤكد أهمية تعزيز مواءمة الخطط الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة 2030، وخاصة الهدف الحادي عشر.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه الأدبيات الحديثة (Bryson, 2018; OECD, 2020)، التي تؤكد أن فعالية التخطيط الاستراتيجي ترتبط بقدرته على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الربط بين الرؤية الاستراتيجية وآليات التنفيذ والمتابعة.

5. مناقشة نتائج المقابلة

أما بالنسبة للمقابلة، فقد أشارت النتائج إلى كل من الآتي:

- يتضح أن قطاع الحكم المحلي بمكوناته الأربعة: (وزارة الحكم المحلي وصندوق البلديات واتحاد الهيئات المحلية وهيئات محلية) يمارس عملية التخطيط الاستراتيجي بشكل جيد بمرحلة المذكورة في المقابلة كافة.
- أكد أحد أهم أفراد الدراسة أن عملية التخطيط الاستراتيجي هي عملية متكاملة وتتلاءم مع أجندة السياسات الوطنية للحكومة الفلسطينية 2017-2022.
- بناء على مقابلات أفراد الدراسة وإجاباتهم على محاور المقابلة، أكد أفراد الدراسة أن قطاع الحكم المحلي يولي اهتماماً بالشركاء (أصحاب المصلحة)، ويتم عقد ورش عمل بذلك، بيد أن بعض الشركاء كان رأيهم أن عملية مشاركتهم كانت شكلية ولا يتم الأخذ بأرائهم واقتراحاتهم، ولا تتم عملية التغذية الراجعة.
- أفاد أفراد الدراسة من اتحاد الهيئات المحلية، أن عملية التخطيط الاستراتيجي ووضع الخطة وتنفيذها بدءاً مع بداية العام 2019م، والبدء بعملية المتابعة والتقييم بدأت بتاريخ 2020/1/1.
- ومن أهم المعوقات: بناء على المقابلات التي أجراها الباحث، فيمكن استخلاص بعض المعوقات على النحو الآتي:
- قلة الموارد البشرية، وسوء توزيع الموظفين، وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي للقطاع بمكوناته يؤثر بشكل مباشر ولافت في عملية إعداد الخطة الاستراتيجية، وكذلك تطبيقها.
- قلة الموارد المالية وتراجع دعم المانحين المادي يؤثران بشكل ظاهر في تطبيق الخطة الاستراتيجية وتنفيذ برامجها ومشاريعها.
- إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وممارسته والسيطرة على الموارد والمعابر يحد من عملية نجاح الخطة الاستراتيجية ويقوضها.
- الظروف السياسية الفلسطينية ووجود الانقسام السياسي، شكلاً عائقاً أمام عملية التخطيط الاستراتيجي وتطبيق الخطة ونجاحها.
- عدم توافر قاعدة بيانات في مؤسسات القطاع، يشكل عائقاً أمام عملية التخطيط الاستراتيجي.

- عدم وجود جسم أو وحدة أو إدارة خاصة بالتخطيط الاستراتيجي في بعض مؤسسات القطاع، يحد من عملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمتابعة والتقييم.
تستند النتائج التالية إلى التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية، وتمثل الأساس الذي تم من خلاله اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

6. النتائج والتوصيات

6.1 ملخص النتائج:

- توصل الباحث إلى نتائج واستنتاجات عديدة، من أهمها:
- قطاع الحكم المحلي بمؤسساته كافة، يولي اهتماماً واسعاً للتخطيط الاستراتيجي، وجاء ذلك التزاماً بقرارات الحكومة الفلسطينية، وهذا ما أظهرته نتائج التحليل من علو مستوى التخطيط الاستراتيجي.
- قطاع الحكم المحلي يعمل بمستوى عالٍ بمختلف مؤسساته على تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الأهداف العالمية للأمم المتحدة 2030، وجاء ذلك لاهتمام دولة فلسطين الواسع بهذه الأهداف، والالتزام بتحقيقها، وفق الخطط والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية في هذا المجال.
- قطاع الحكم المحلي ضعيف في تحقيق الهدف الحادي عشر: (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، وجاء ذلك لعدم مواءمة أغلب الهيئات المحلية خططها الاستراتيجية التنموية مع الهدف الحادي عشر، وكذلك ضعف مواءمة خططها مع باقي مؤسسات القطاع، واتفق هذا مع ما أظهرته نتائج مؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ونتائج مؤشر لوحة المتابعة العربية لأهداف التنمية المستدامة 2019. (الملحق ب)
- وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين ممارسة التخطيط الاستراتيجي بمراحله المختلفة ومستوى تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الحكم المحلي الفلسطيني.
- ضعف الموارد المالية لمؤسسات القطاع كافة يعيق عملية تطبيق الخطط الاستراتيجية، التي تؤثر بشكل سلبي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الأهداف العالمية للأمم المتحدة 2030.
- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد الطبيعية يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعيق التخطيط الاستراتيجي.

6.2 التوصيات:

- بناءً على النتائج الميدانية التي أظهرت وجود علاقة ارتباطية موجبة بين التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة، مع وجود فجوة في المتابعة والتقييم وتطبيق الهدف الحادي عشر، يوصي الباحث بالآتي:
1. تعزيز آليات المتابعة والتقييم: التوسع في استخدام مؤشرات قياس أداء نظم متابعة دورية لضمان تحويل الخطط الاستراتيجية إلى مخرجات تنموية ملموسة.
 2. مواءمة التخطيط المحلي بالهدف الحادي عشر؛ لملاءمة الخطط التنموية للبلديات والهيئات المحلية بشكل مباشر مع غايات الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030.
 3. التطبيق الفعلي لموازنة البرامج: ربط المشاريع الاستراتيجية المعتمدة بالموازنات السنوية لمؤسسات قطاع الحكم المحلي لضمان تدفق التمويل اللازم للتنفيذ.
 4. بناء قدرات فرق التخطيط؛ لتنفيذ برامج تدريبية متخصصة لرفع كفاءة العاملين في الهيئات المحلية وتوعيتهم بأطر التنمية المستدامة العالمية. ومؤشراتها.
 5. توحيد التنسيق المؤسسي؛ لرفع مستوى التنسيق بين وزارة الحكم المحلي وصندوق البلديات والاتحاد لضمان تكامل الخطط وتجاوز العوائق الهيكلية والمالية.

7. المصادر والمراجع

7.1 المراجع العربية

- الأغا، مروان سليم، وحمدونة، زياد، وسحلول، محمد. (2014). التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التمويل الأصغر وعلاقته بتحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الثالثة: دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في قطاع غزة. مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، 18(1)، 319-347.
- البطحة، رائد. (2017). مدى تطبيق التخطيط التنموي الاستراتيجي لدى بلديات محافظة بيت لحم من وجهة نظر أعضاء مجالسها البلدية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.
- العامري، بندر محمد سالم آل عليان. (2018). تحليل استراتيجي لمنجزات خطط التنمية الخمسية ورؤية 2030 وعلاقتها بالتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

خليل، إيمان. (2016). التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية: دراسة حالة بلدية المقارين (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

حماد، منال. (2020). مؤشرات التنمية الفلسطينية في ضوء أهداف التنمية المستدامة العالمية (البعد الاجتماعي ضمن محاور التعليم، الصحة) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.

فلاح، سارة. (2019). إطار مقترح لدور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على موظفي إدارات التربية والتعليم بمملكة البحرين (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

الهامشي، عبد الحسين. (2018). الإدارة الاستراتيجية وتطبيقاتها في المنظمات المعاصرة. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7.2 رومنة المراجع العربية

- Al-Agha, M. S., Hamdouna, Z., & Sahloul, M. (2014). Strategic planning in microfinance institutions and its relationship to achieving the United Nations Millennium Development Goals: A field study from the perspective of workers in the Gaza Strip (in Arabic). *Al-Aqsa University Journal (Humanities Series)*, 18(1), 319-347.
- Al-Amri, B. M. (2018). A strategic analysis of the achievements of the five-year development plans and Vision 2030 and their relationship to achieving sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia (in Arabic) (Unpublished doctoral dissertation). Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia.
- Al-Batha, R. (2017). The extent of applying strategic development planning among the municipalities of Bethlehem Governorate from the perspective of their municipal council members (in Arabic) (Unpublished master's thesis). Al-Quds University, Palestine.
- Bryson, J. M. (2018). Strategic planning for public and nonprofit organizations: A guide to strengthening and sustaining organizational achievement (5th ed.). John Wiley & Sons.
- Fallahi, S. (2019). A proposed framework for the role of strategic planning in achieving sustainable development: A field study on employees of education departments in the Kingdom of Bahrain (in Arabic) (Unpublished doctoral dissertation). Faculty of Commerce, Ain Shams University, Egypt.
- Freeman, R. E. (1984). Strategic management: A stakeholder approach. Pitman.
- Hammad, M. (2020). Palestinian development indicators in light of the global Sustainable Development Goals (The social dimension within the axes of education and health) (in Arabic) (Unpublished master's thesis). Al-Quds University, Palestine.
- Al-Hamashi, A. (2018). Strategic management and its applications in contemporary organizations (in Arabic). Safa Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Khalil, I. (2016). Strategic planning for local development: Case study of Al-Maqarin Municipality (in Arabic) (Unpublished master's thesis). Faculty of Law and Political Science, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria.
- Leal Filho, W., Skanavis, C., Kounani, A., Brandli, L. L., Shiel, C., do Paço, A., & Shula, K. (2019). The role of planning in implementing sustainable development in a higher education context. *Journal of Cleaner Production*, 235, 678–687.
- OECD. (2020). Policy coherence for sustainable development 2020: Sustainable development in the time of COVID-19. OECD Publishing.
- Soltangazinov, A., Cox, A., & Baimukhanova, S. (2019). Strategic planning as an instrument of the state planning system in the Republic of Kazakhstan. *Journal of Advanced Research in Law and Economics*, 10(1), 350–358.
- UNDP. (2022). Sustainable development goals report 2022. United Nations Development Programme.
- World Bank. (2021). World development report 2021: Data for better lives. World Bank Group.

8. الملاحق

المحلق (أ) جدول توزيع عينة الدراسة وفق المتغيرات الديمغرافية
جدول (2.3): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغيرات الديمغرافية	المستوى	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	68	%60
	أنثى	46	%40
العمر	من 20-29 سنة	13	11%

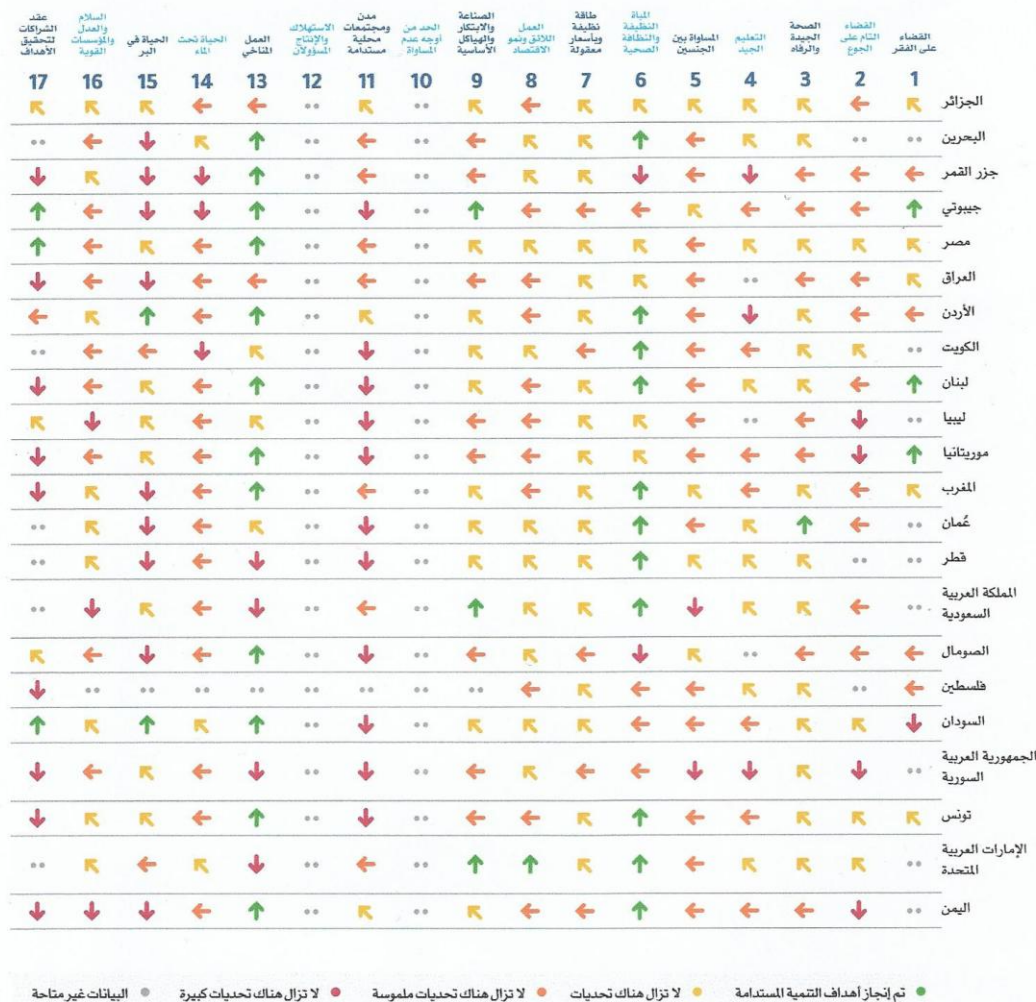
46%	53	من 30-39 سنة	المؤهل العلمي
26%	30	من 40-49 سنة	
16%	18	50 سنة فأكثر	
10%	11	دبلوم	
51%	58	بكالوريوس	
39%	45	دراسات عليا	التخصص
31%	35	علوم إنسانية	
11%	12	علوم طبيعية	
39%	45	هندسة وتكنولوجيا	
19%	22	غير ذلك	
57%	65	موظف	المسمى الوظيفي
39%	45	مدير دائرة	
4%	4	مدير عام	
23%	26	وزارة الحكم المحلي	
9%	11	صندوق البلديات	
64%	73	هيئة محلية (بلدية)	المؤسسة
4%	4	اتحاد هيئات محلية	

الملحق (ب) مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة



الجزء الأول: مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة

الشكل 4 | لوحة متابعة اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية



الملحق (ج) مؤشرات الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة / جهاز الإحصاء المركزي

<https://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=11>

The Role of Strategic Planning in Achieving Sustainable Development Goals in the Palestinian Local Government Sector: A Practical Assessment of Goal 11 (2016-2019)

Rami Othman*

Strategic Planning and Fundraising, Administrative and Financial Sciences Department
Arab American University, Palestine
Corresponding Author: Ramideek81@gmail.com

Received :01/05/2026. Revised:12/05/2026. Accepted :18/09/2026. Published :30/09/2026
DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.7>

Abstract

This study aimed to identify the role of the Palestinian government in practicing and implementing the strategic planning to achieve the sustainable development. This could be achieved in terms of the Global Sustainable Development Goals (SDGs) for 2030 within the 11th goal- sustainable cities and communities in the Palestinian local government sector 2016-2019. For this reason, the researcher used the analytical descriptive approach. The data were collected using two study tools: the interview and questionnaire. The sample consisted of (114) employees from the basic and strategic planning teams of the institutions of the Palestinian local government sector. The study concluded that the local government sector pays due attention to the strategic planning, the indicators showed that achieving goal 11- cities and local communities- was not significant and the Israeli occupation's control of the natural resources impedes the achievement of the sustainable development goals. The researcher recommended continuing to practice and apply the strategic planning process in the local government sector.

The researcher recommends continuing to practice and apply the strategic planning process in the local government sector, with the need to devote a culture of strategic planning and involve all workers in the strategic planning process, and work to overcome the material and human difficulties and challenges facing the strategic planning process in all its stages, and the need to work effectively with the program budget, and Work to raise the level of the concept of sustainable development and awareness of the global goals of the United Nations 203 for employees of local government sector institutions.

Keywords: strategic planning, sustainable development.

* Corresponding Author



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

عزل القاضي، أحكامه وأسبابه في الفقه الإسلامي في ضوء التشريعات الفلسطينية

مدحت حمد*

قسم الفقه والقانون، كلية الحقوق، الجامعة العربية الأمريكية
*الباحث المراسل: medhat.hamad@aaup.edu

Received: 11/09/2025

Revised: 29/04/2026

Accepted: 19/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.8>

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع عزل القاضي؛ أحكامه وأسبابه في الفقه الإسلامي في ضوء التشريعات الفلسطينية، لما يرتبط به من أثر مباشر في استقلال القضاء وحماية منصب القاضي من التدخلات التي قد تؤثر في أداء وظيفته. ويهدف البحث إلى بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بعزل القاضي، واستقراء أسبابه وضوابطه، وبيان مدى توافق التشريعات الفلسطينية ذات الصلة مع المبادئ والضوابط التي قررها الفقه الإسلامي في هذا المجال. وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال استقراء أقوال الفقهاء في المذاهب الفقهية المعتمدة وتحليلها ومقارنتها، مع دراسة الأحكام التشريعية الفلسطينية ذات الصلة. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها أن الأصل عدم جواز عزل القاضي بغير مسوغ شرعي معتبر، لما في ذلك من حماية لاستقلال القضاء وصيانة لمنصب القضاء من التبعية والتدخل. كما تبين أن أسباب عزل القاضي يمكن تقسيمها إلى أسباب ذاتية تطرأ على القاضي فتفقده بعض شروط الأهلية أو الصلاحية للولاية، ومنها الردة، والفسق، وزوال العقل، وفقد بعض الحواس، والعجز الناشئ عن المرض أو الهرم، وإلى أسباب أخرى تتعلق بالمصلحة العامة والظروف المحيطة بالولاية القضائية. كما رجح البحث عدم انعزال القاضي بموت الإمام أو عزله، بتقدير أن ولايته لا تقوم على شخص الإمام وحده، وإنما تتصل بإقامة الحقوق وتحقيق مصالح الناس، بما يقتضي استمرارها ما لم يوجد موجب معتبر لإنهائها. وأظهر البحث أهمية الإفادة من الضوابط التي قررها الفقه الإسلامي في تطوير التشريعات القضائية الفلسطينية، بما يسهم في تعزيز استقلال القضاء وحصانته، وتحقيق النزاهة والعدالة، وضمان عدم استخدام سلطة العزل على نحو يمس استقلال القاضي أو يؤثر في حياده.

الكلمات المفتاحية: عزل القاضي، أسباب عزل القاضي، الفقه الإسلامي، استقلال القضاء، التشريعات الفلسطينية.

1. المقدمة

إن النزاهة والحيادية وتحقيق أكبر قدر من العدالة، تُعد من أهم غايات القضاء السامية التي حرصت عليها دساتير الدول وتشريعاتها، وهي - كذلك - من صميم المسائل التي غنيت بها الشريعة الإسلامية وعالجتها في نصوصها. فالقاضي يشغل أحد أهم المناصب العامة في الدولة، ويقع على عاتقه مسؤولية الفصل في أموال الناس وأعراضهم ودمائهم، وإرجاع الحقوق لأصحابها. لذلك، يجب أن يكون القاضي قُدوة حسنة بالضمير الحي والأخلاق الحميدة، وأن تتولد العدالة في نفسه إعمالاً لشرع الله وقوانين دولته، تصديقاً لقوله تعالى: {قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَأَخْلُمُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ} (سورة ص: 22). ومن هنا، وُجدت عدة أنظمة تكفل عدالة القاضي وحياده، وتبعده عن كل المغريات ومواطن الشك والريبة، بطريقة تحمي مصالح المتقاضين، ومن ضمنها موضوع هذا البحث.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في بيان الضوابط الشرعية التي تحكم عزل القاضي في الفقه الإسلامي، والكشف عن الأسباب التي تسوغ عزله، ومدى اختلاف الفقهاء في سلطة ولي الأمر في ذلك، ثم بيان موقف التشريعات الفلسطينية من هذه المسألة وأسباب انتهاء ولاية القاضي أو عزله، وصولاً إلى تحديد مدى التوافق أو الاختلاف بين الأحكام الفقهية والتشريعات الفلسطينية في تنظيم هذا الباب.

*الباحث المراسل

وعليه، يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما الأحكام الفقهية والقانونية المتعلقة بعزل القاضي، وما الأسباب والضوابط المعتمدة لعزله في الفقه الإسلامي والتشريعات الفلسطينية، وما مدى التوافق بينهما؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بعزل القاضي، وما حكمه في الفقه الإسلامي؟
- ما مدى سلطة ولي الأمر في عزل القاضي، وهل يجوز عزله دون مسوغ معتبر؟
- ما الأسباب التي يترتب عليها عزل القاضي أو انعزاله في الفقه الإسلامي؟
- ما موقف التشريعات الفلسطينية من عزل القاضي، وما الأسباب التي تجيز إنهاء ولايته؟
- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفقه الإسلامي والتشريعات الفلسطينية في مسألة عزل القاضي وأسبابه وضوابطه؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

- تأصيل مفهوم عزل القاضي، وبيان حقيقته وأحكامه في الفقه الإسلامي وعلاقته بولاية القضاء واستقلال القاضي.
- بيان الأساس الشرعي لسلطة عزل القاضي، وتحليل أقوال الفقهاء في مدى جواز عزله ومناقشة أدلتهم.
- تحديد الأسباب والضوابط المعتمدة لعزل القاضي في الفقه الإسلامي، والتمييز بين الأسباب الذاتية والموضوعية.
- تحليل موقف التشريعات الفلسطينية من عزل القاضي في ضوء النصوص القانونية ذات الصلة.
- إجراء مقارنة بين الأحكام الفقهية والتشريعات الفلسطينية؛ لاستجلاء أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.
- استخلاص الضوابط التي تكفل التوازن بين استقلال القاضي وضرورة مساءلته عند قيام المسوغات المعتمدة، بما يسهم في تعزيز عدالة القضاء وحماية حقوق المتقاضين.

أسباب اختيار البحث: إن البحث في أسباب عزل القاضي له قدر كبير من الأهمية، وتكمن أهميته في كونه يناقش الحالات التي يكون فيها القاضي غير صالح للعمل في ولاية القضاء، وبالتالي تكون هذه الحالات موجبة لعزله، سواء أكانت لأسباب متعلقة بذاته أم أسباب موضوعية خارجية.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم تصور شامل لمسألة عزل القاضي وأسبابه، وذلك باستقراء موقف الفقه الإسلامي وأصحاب المذاهب الفقهية المعتمدة واجتهاداتهم المستمدة من النصوص الشرعية، وكذلك الوقوف على موقف التشريعات الفلسطينية بأسلوب منهجي ومبسط، لخدمة المهتمين وطلبة العلم في كليات الشريعة والقانون. وللجمع بين النظرية والتطبيق، ولذلك يستعرض البحث الفقه الإسلامي واجتهادات الفقهاء، إلى جانب القوانين المنظمة لعمل القضاء والمحاكم سواء أكانت محاكم شرعية أم نظامية، لإبراز حقيقة العمل القضائي والشروط الواجب توافرها في القاضي، والمحظورات التي لا يصح له الوقوع فيها.

منهجية البحث: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي لتتبع النصوص الشرعية والآراء الفقهية والقوانين ذات الصلة. كما استُخدم المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تلك الآراء والنصوص، وصولاً إلى المنهج المقارن لإجراء المقارنة بين ما جاءت به الآراء الفقهية وما نصت عليه التشريعات الفلسطينية.

خطة البحث: قسّم البحث إلى مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: عزل القاضي، تعريفه، حكم القضاء، وصفة القاضي وتوليته وحكم عزله.

- المطلب الأول: تعريف عزل القاضي لغةً واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: حكم القضاء.
- المطلب الثالث: صفة القاضي.
- المطلب الرابع: تولية القاضي.
- المطلب الخامس: حكم عزل القاضي وأقوال الفقهاء فيه.

المبحث الثاني: أسباب عزل القاضي فقهاً وفي ضوء التشريعات الفلسطينية

- المطلب الأول: عزل القاضي لأسباب متعلقة بذاته.
- المطلب الثاني: الأسباب الموضوعية الخارجية التي ينزل بها القاضي.
- المطلب الثالث: عزل القاضي في ضوء التشريعات الفلسطينية.

2. الدراسات السابقة

يزخر الفقه الإسلامي بالمصادر التي خصصت أبواباً مستقلة لولاية القضاء وآداب القاضي وأحكامه. أما على صعيد الدراسات الأكاديمية الحديثة ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث، فيمكن الإشارة إلى ما يلي:

- عبد الله عبد الرحمن: (1998) عزل القاضي وأحكامه في الفقه الإسلامي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة. وتعد من أقدم الدراسات المباشرة في هذا الموضوع.
- المنذري، خالد بن عبد الله: (2011) عزل القاضي في الفقه الإسلامي مقارناً بقانون السلطة القضائية العماني. تناول فيها تعريف العزل وأسبابه العائدة للعوارض السماوية والمكتسبة وموقف القانون العماني منها.

- المزروع، عبد الواحد بن حمد: (2012) العزل عن القضاء في الفقه الإسلامي ونظام القضاء السعودي: دراسة تأصيلية فقهاً ونظاماً، مجلة كلية الشريعة، جامعة قطر. وهي دراسة مهمة لأنها تناولت أسباب عزل القاضي في الفقه الإسلامي وقارنتها بنظام القضاء السعودي.
 - عامر: (2013) مقال بعنوان "عزل القاضي بين الشريعة والقانون"، وقد توسع الكاتب في مقاله وتطرق إلى مواضيع تتعلق بمسؤولية القاضي وخطأه، إلى جانب أنه لم يقف على أسباب عزل القاضي من الناحية الفقهية بشكل تفصيلي وإنما جاء بحثه لتوضيح حكم عزل القاضي.
 - الشريفي، يوسف عبد الله: (2016) معالم عزل القاضي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في قانون تشكيل المحاكم الشرعية الأردني. توسع الباحث في دراسته ليشمل مفردات أخرى كرد القاضي واستقالته وغيرها من المواضيع الأخرى التي جعلت عزل القاضي وأسبابه جزئية من هذه الجزئيات المختلفة.
- ما يميز هذه الدراسة: يتضح أن الدراسات السابقة قد عالجت عزل القاضي من زوايا متعددة وتطبيقات تخص دولاً عربية مختلفة. وتتميز هذه الدراسة بتسليط الضوء على التشريعات الفلسطينية حصراً، مع ربط التأصيل الفقهي لمسألة عزل القاضي بالتنظيم القانوني الفلسطيني، وعدم الاكتفاء بدراسة المسألة في إطار فقهي مجرد، أو في ضوء تشريعات عربية أخرى، بما يسهم في تقديم معالجة أكثر اتصالاً بالواقع القضائي والتشريعي الفلسطيني.

3. المبحث الأول: عزل القاضي، تعريفه، حكم القضاء، وصفة القاضي وتوليته وحكم عزله

المطلب الأول: عزل القاضي لغةً واصطلاحاً:

العزل لغة: عزل الشيء بعزله عزلاً، فاعتزل وانعزل وتعزل: نحاه جانباً فنتحى. قال تعالى: {إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَزُولُونَ} (سورة الشعراء: 212)، أي منعوا من السمع ونحووا عنه. وقال تعالى: {وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَأَعَزِّلُون} (سورة الدخان: 21). والعزلة: الاعتزال نفسه، وكلها تدور حول معنى التنحية والتنحية (ابن سيده، 2000، 519/1-520).
العزل اصطلاحاً: تقاربت ألفاظ أهل العلم في اعتبار العزل بمعنى التنحية أو الإبطال والفسخ. فمن رجح معنى "التنحية" استند للدلالة اللغوية وهو المعنى اللغوي الذي أوردناه فيما قاله ابن سيده. وما يفهم من كلام ابن السمناني (1984، 148/1) أنه "إبطال الولاية"، إذ يرى أن القاضي يتصرف بإذن الإمام كالوكيل بإذن الموكل، فلإمام إبطال ولايته. وعرفه القرافي (1994، 127/10) بأنه: "فسخ الولاية ورد المتولي كما كان قبلها".
القاضي لغة: قضى يقضي قضاءً فهو قاضٍ: إذا حكم وفصل. وقضاء الشيء: إحكامه وإمضاؤه. ومرجع القضاء في اللغة إلى انقطاع الشيء وتامه (ابن الأثير، 1979، ص759).
القاضي اصطلاحاً: تباينت تعريفات المذاهب؛ فعرفه العيني (2000، 3/9) بأنه: "الإلزام، وفصل الخصومات وقطع المنازعات"، وعرفه ابن مودود الموصلي (2009، 196/2): "قول ملزم يصدر عن ولاية عامة". وذهب المالكية (كابن رشد وابن فرحون) إلى أنه: "الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام" (الخطاب، 1992، 86/6). وقد جمع البهوتي (2003، 3185/9) المعاني بقوله: "هو الإلزام بالحكم الشرعي وفصل الخصومات". والخلاصة أن القاضي هو القائم بولاية خاصة من ولي الأمر لبيان الحكم الشرعي والإلزام به للفصل في الخصومات.

المطلب الثاني: حكم القضاء

اتفقت المذاهب على أن القضاء وتولية القاضي فرض كفاية؛ لأن مصالح العباد لا تستقيم من دونه، وقد يصبح فرض عين إن لم يوجد من يقوم به سواه (السعدي، 2003؛ 1001/3، النووي، 2005، ص336 ابن قدامة، 1968؛ 32/10). وفصل الأحناف في ذلك فجعلوا حكم القضاء يدور بين ستة أوجه: (واجب) إذا تعين عليه وحده وتخلفه عنه يؤدي إلى ضياع الحكم، و(فرض كفاية) إن وجد غيره، و(مستحب) إن كان هو الأصلح، و(مخير) إن استوى مع غيره، و(مكروه) إن وجد من هو أصلح منه، و(حرام) إن علم من نفسه العجز أو اتباع الهوى (ابن مودود الموصلي، 2009، 196/2-197).

المطلب الثالث: صفة القاضي

تُعد ولاية القضاء رتبة عظيمة، ولا شك أن القضاء رتبة عظيمة ومنزلة كريمة لكرم المقصود منها من إقامة العدل وحفظ الأمن ورد الحقوق وحفظها، ولا يصلح لها إلا من توافرت فيه شرائط ذاتية وموضوعية، منها ما هو في تكوينه وشخصيته ومنها ما هو مكتسب وطارئ عليه، وعلى هذه الصفات يبنى الحكم بصلاحيه القاضي للقيام بالمهمة الموكلة إليه أو عجزه عنها فالحجج مانع من الأداء مما يترتب عليه فساد العمل وعدم تحقيق المقصود الشرعي للمهمة، وفي ذلك خيانة للأمانة. فقد قال النبي ﷺ لأبي ذر: «يا أبا ذر، إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة...» (مسلم، 1955، رقم 1825). ويرى ابن تيمية (1998، ص18) أن الحاجة اللازمة في صفة القاضي تنبني على واقع الحال، فقال: يقدم في ولاية القضاء: الأعلم الأورع الأكفأ؛ فإن كان أحدهما أعلم، والآخر أورع؛ قدم -فيما قد يظهر حكمه، ويخاف فيه الهوى- الأورع؛ وفيما يثق حكمه، ويخاف فيه الاشتباه: الأعلم. ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات، ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات" (القضاعي، 1986، 152/2) ويقدمان على الأكفأ، إن كان القاضي مؤيداً تأييداً تاماً، من جهة والي الحرب، أو العامة. ويقدم الأكفأ إن كان القضاء يحتاج إلى قوة وإعانة للقاضي،

أكثر من حاجته إلى مزيد العلم والورع؛ فإن القاضي المطلق يحتاج أن يكون عالماً عادلاً قادراً، بل وكذلك كل وال للمسلمين، فأى صفة من هذه الصفات نقصت، ظهر الخلل بسببه، والكفاءة: إما بقهر ورهبة؛ وإما بإحسان ورغبة؛ وفي الحقيقة فلا بد منهما. وسئل بعض العلماء: إذا لم يوجد من يولى القضاء؛ إلا عالم فاسق، أو جاهل دين؛ فأيهما يقدم؟ فقال: إن كانت الحاجة إلى الدين أكثر لغلبة الفساد، قدم الدين. وإن كانت الحاجة إلى العلم أكثر لخفاء الحكومات قدم العالم ابن تيمية (1998، ص 18)

المطلب الرابع: تولية القاضي

لا بد ابتداء من تحديد من هو الذي يملك الحق في عقد ولاية القضاء، ثم معرفة هل يلزم من امتلاك هذا الحق حق فسخها وإبطالها أم لا؟ اتفق أهل العلم على أن عقد ولاية القضاء حق لولي الأمر، يباشره بنفسه أو يُنيب مَنْ يقوم به. وقد نُدب للإمام تولية القضاة تيسيراً لمصالح العباد، اتباعاً لسنة النبي ﷺ في إرسال القضاة للأفاق (الكاساني، 1986، 2/7). وقال صاحب كشف القناع: ولا تثبت ولاية القاضي إلا بتولية الإمام أو نائبه؛ لأنها من المصالح العامة، فلم تجز إلا من جهة الإمام كعقد النعمة، ولأن الإمام صاحب الأمر والنهي، وهو واجب الطاعة مسموع الكلمة (البهوتي، 2003، 288/6) بل ذهب البعض إلى وجوب تولية قاض يقوم على القضاء إن عجز الإمام عن مباشرة ذلك بنفسه (المرداوي، 1999، 329/16) وكما أن من حقه تولية القاضي، فله الحق في إنابة والي القطر أو القاضي أو من شاء ولا يحق لغيره فعل ذلك إلا بتفويض منه (المرغيناني، ص150) وإذا اجتمع أهل بلدة على تنصيب قاضٍ دون إذن الإمام، لا تتعد ولايته (ابن مازة، 2004، 16/8).

المطلب الخامس: حكم عزل القاضي وأقوال الفقهاء فيه:

نظراً لما للقضاء من مكانة وأهمية، وما يمكن أن يطرأ عليه من مسائل قد تؤدي إلى فقدان النزاهة فيه، بممالة حاكم أو وال، فقد أفاض أهل العلم من الفقهاء في مسألة خضوع الوالي لقرارات العزل، سواء كان ذلك لأسباب تستوجب ذلك أو لا تستوجبها، أو صحة انعزاله إن لم يكن هناك سبب لذلك، واختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة آراء: الرأي الأول (جواز العزل مطلقاً بمسوغ أو دونه): وهو مذهب الأحناف استناداً إلى أن القاضي يعمل بولاية المسلمين، والخليفة ينوب عنهم، فله حق عزله (الكاساني، 1986، 16/7). وهو رأي عند الحنابلة، فقالوا إنه لما كان الخليفة يملك عزل أمرائه وولاته على البلدان، فكذلك قضاته. وضرب أمثلة بعزل عمر - رضي الله عنه - لأبي مريم الحنفي بعد أن ولاه قضاء البصرة حيث قال " لأعزلن أبا مريم يعني عن قضاء البصرة، وأولي رجلاً إذا رآه الفاجر فرقه، فعزله وولي كعب بن سوار وعزل علي - رضي الله عنه - لأبي الأسود، وقد علق الألباني رحمه الله على هذه الآثار بالقول: "وهذا لم أفهم عليه" (الألباني، 1985، أحاديث 2611 - 2612) وعزل عثمان الكثير من الولاة والقضاة وعقب ابن قدامة بالقول على هذا الاستدلال: إن عزل القضاة أولى من عزل الولاة (ابن قدامة، 1968، 90/10-91)، وبه أخذ (ابن حزم، 2003، 536/8) واستدل بعزل النبي صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب عن قضاء اليمن في حجة الوداع وعدم عودة علي إلى اليمن بعدها.

الرأي الثاني (عدم النفاذ إلا بشروط): وهو قول المالكية والشافعية، وقسموه إلى:

- جواز العزل دون إثم: لوجود سبب كثرة الشكاوى، أو وجود مَنْ هو أفضل، أو لتحقيق مصلحة عامة.
 - حرمة العزل ووقوع الإثم: إذا انعدمت الأسباب أو لم يوجد البديل الأصح (الخرشي، 146/7، الهيثمي، 120/10).
- الرأي الثالث (عدم جواز العزل مطلقاً): وهو الرأي المعتمد عند الحنابلة، فلا تبطل ولاية القاضي بالعزل (المرداوي، 1956، 171/11) واستدلوا بأن الإمام إنما ولاه لمصلحة المسلمين فلا يملك عزله مع صلاح حاله وسداده، كما لو عقد على توليته فلا يجوز له فسخه (ابن قدامة، 1968، 90/10).

رأي العلماء المعاصرين في عزل القاضي

ناقش علماءنا مسألة عزل الإمام للقاضي من خلال مناقشة أقوال الفقهاء ومذاهبهم، وقد خلصوا إلى جواز عزل الإمام للقاضي إن كان هناك ما يسوغ عزله، وذكرنا من هذه الأسباب كثرة الشكاوى منه، أو إذا أخل القاضي بواجباته أو وجد من هو أفضل منه، أو كان هناك من هو مثله أو دونه وكان في عزله مصلحة للمسلمين، فإن لم يكن هناك شيء من هذه الأسباب حرم عزله، لأن في هذا عبث منهى عنه (الزحيلي، 5968/8) ولأن تصرف الإمام منوط بالمصلحة، فإن عري منها لم يجز ديانة، ولأن عزل القاضي بلا سبب انتهاك لحرمة القضاء، فلا يصح عزله بلا سبب يسوغ هذا العزل (زيدان، 1989، ص92، عثمان 1994، ص 211) وإلى هذا ذهب بعض المعاصرين، منهم مفتي الديار المصرية الدكتور نصر فريد واصل في كتابه السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام بعد مناقشته أقوال الفقهاء وأدلتهم (واصل، 1982، ص 249-252، الغرابية، 2004، ص260-261).

مناقشة الأقوال والترجيح

يُرد على إطلاق العزل بأنه قد يضر باستقلال القاضي ويعرضه للضغط، ولا يصح حمل أفعال الصحابة على الإطلاق؛ فربما كانت لمقاصد سياسية ومصالحية معتبرة آنذاك. في حين أن القول بعدم جواز العزل مطلقاً قد يؤدي لاستمرار قاضٍ

فاسد أو غير كفاء. وعليه، يترجح القول بالتفصيل؛ وهو جواز عزل لوجود سبب معتبر أو مصلحة راجحة، وعدم جوازه بغير موجب شرعي، وذلك لحماية استقلال القاضي من جهة، ودفعاً للضرر عن المتقاضين من جهة أخرى.

وبعد عرض أقوال الفقهاء في حكم عزل القاضي، يتبين أن الخلاف بينهم يرجع في جوهره إلى مدى سلطة من يملك التولية في إنهاء ولاية القاضي، وإلى الموازنة بين مصلحة استقرار الولاية القضائية من جهة، ومصلحة المسلمين في إنهاؤها عند وجود ما يقتضي ذلك من جهة أخرى، ويُناقش القول بجواز عزل القاضي مطلقاً بأن إطلاق سلطة العزل، بحيث تكون ثابتة لمجرد إرادة من يملك التولية دون حاجة إلى سبب معتبر، قد يترتب عليه الإضرار باستقلال القاضي وتعريضه للضغط أو التأثير، ولا سيما إذا كان العزل بسبب عدم موافقته لهوى الحاكم أو الوالي، وأما الاستدلال بوقوع بعض صور العزل عن الصحابة رضي الله عنهم، فلا يلزم منه أن يكون العزل جائزاً في جميع الأحوال؛ فقد يكون العزل لمصلحة معتبرة أو لسبب اقتضته ظروف الولاية، ومن ثم لا يصح حمل هذه الوقائع على الإطلاق من غير النظر في أسبابها وملابساتها.

وفي المقابل، فإن القول بعدم جواز عزل القاضي مطلقاً، وإن كان يحقق قدرًا كبيراً من الاستقرار ويحمي القاضي من العزل التعسفي، فقد يؤدي إلى استمرار ولاية القاضي مع وجود سبب معتبر يقتضي إنهاؤها، أو مع تحقق مصلحة راجحة تستدعي استبداله بمن هو أصلح منه، وهو ما قد يتعارض مع مقصد إقامة العدل وصيانة حقوق المتقاضين. وهنا يتبين لنا أن القول بالتفصيل، وهو جواز عزل القاضي عند وجود سبب معتبر أو مصلحة راجحة، وعدم جواز عزله بغير موجب معتبر، هو الأقرب إلى تحقيق مقاصد القضاء في الشريعة الإسلامية؛ لأنه يجمع بين حماية استقلال القاضي ومنع العبث بولايته، وبين مراعاة مصالح المسلمين ودفع الضرر والفساد. فلا تكون سلطة العزل مطلقة بما يجعل القاضي تابعاً لإرادة من ولاه، ولا تكون الولاية مستعصية على الإنهاء عند قيام موجب شرعي أو مصلحة معتبرة تقتضي ذلك.

وبناءً على ذلك، يترجح أن عزل القاضي لا يكون مشروعاً لمجرد إرادة من يملك سلطة التولية، وإنما يشترط أن يستند إلى سبب معتبر أو مصلحة راجحة، مع مراعاة ألا يؤدي العزل إلى تعطيل مصالح المسلمين أو الإضرار بحقوق المتقاضين، وهذا القول – فيما يظهر – أعدل الأقوال وأقربها إلى تحقيق التوازن بين استقلال القضاء ومقتضيات المصلحة العامة والله أعلى وأعلم.

3. المبحث الثاني: أسباب عزل القاضي فقهاً وفي ضوء التشريعات الفلسطينية

قد يرى الإمام عزل قاض لجلب مصلحة أو لدرء مفسدة، ولو لم يكن فيه قاذح يقدر، كأن يكون غيره أفضل أو أصبر أو أجلد، فيندب عزله لذلك، كمن يخشى من بقاءه مفسدة ويجب لدرئها عزله (الشنقيطي، 2015، 49/12) وقال (ابن قدامة، 1968، 36/10) "ولا يولى قاض حتى يكون بالغاً، عاقلاً، مسلماً، حراً، عدلاً، عالماً، فقيهاً، ورعاً" وجملته أنه يشترط في القاضي ثلاثة شروط؛ أحدها، الكمال، وهو نوعان؛ كمال الأحكام، وكمال الخلقة، أما الأسباب التي ينزل بها القاضي فهي نوعان: أسباب تتعلق بذات القاضي، وأسباب موضوعية خارجية.

وأسباب العزل تنقسم إلى نوعين: ذاتية، وموضوعية خارجية

المطلب الأول: عزل القاضي لأسباب متعلقة بذاته:

السبب الأول: انعدام العدالة:

قال ابن رُشد: للقاضي خصال مشترطة في صحة الولاية، وخصال ليست شرطاً فيها إلا أن عدمها يوجب عزل القاضي، وخصال ليست كذلك إلا أنها مستحبة فيه، ويستحب لعدمها عزله. فالأولى كونه حراً مسلماً بالغاً ذكراً عاقلاً واحداً لا تتعد ولأيته إن انخرم بعضها، وإن انخرم بعد ولأيته سقطت ولايته (ابن عرفة، 2014، 59/9) وقال (ابن قدامة، 1968، 36/10) "ولا يولى قاض حتى يكون بالغاً، عاقلاً، مسلماً، حراً، عدلاً، عالماً، فقيهاً، ورعاً" وخالف أصبغ مذهب المالكي فقال بقبول ولاية القاضي بالفسق، والمشهور من المذهب أنها مردودة وينزل بالفسق (ابن رشد، 1988، 259/2) لكن (الحطاب، 1992، 87/6) من المالكية نقل عن أصبغ غير هذا فقال: وقال أصبغ: الفسق موجب للعزل ولا يجوز أن يولى الفاسق ويمضي من أحكامه ما وافق الحق. وقد يكون الخلاف في قول أصبغ مرده إلى قبول حكمه الموافق للحق لا ولأيته مطلقاً. وقد عد ابن السمناني (1984، 53/1) العدالة شرطاً من شروط تولي القضاء، لأن الفاسق لا يقبل قوله، وقد أمر الله بالتوقف في قوله، بقوله: {يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ} (سورة الحجرات: 6). وقال القدوري رحمه الله في خلافه أن من أصحابنا من قال: تصرف القاضي بعد الفسق جائز حتى يخرج الإمام من القضاء، حكاه عن بعض أصحابنا (ابن السمناني، 148/1984)، وقال صاحب الاختيار: والفاسق يجوز قضاؤه كما تجوز شهادته، ولو فسق بعد الولاية استحق العزل ولا ينزل، وقيل ينزل لأن الذي ولاه ما رضي به إلا عدلاً (ابن مودود الموصلي، 2009، 83/2) وقال (ابن مازة، 2004، 5/8) أن العدالة شرط أولوية، فالأولى صاحب العدالة لكن الفاسق لو ولي القضاء جاز. والشافعية جعلوا عدالة القاضي شرطاً؛ ذلك أن العدالة شرط أهلية للشهادة، وأهلية القضاء تدور معها (الشريني، 1994) وهي كذلك عند الحنابلة شرط لا يصح تولية القاضي ابتداءً إن وُجد ما يقدر في عدالته، وقد علل (البهوتي، 2003، 295/6) اشتراط العدالة بقوله: " لا تجوز تولية فاسق ولا من فيه نقص يمنع قبول الشهادة لقوله تعالى: {إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا} (سورة الحجرات: 6) ولا يجوز أن يكون الحاكم ممن لا يقبل قوله ويجب التبيين عند حكمه وكالشهادة".

السبب الثاني: الردة:

تعد الردة أحد الأسباب الموجبة لعزل القاضي، والردة هي ترك الإسلام بعد الدخول فيه بقول أو فعل يخرج صاحبه عن الإسلام، وقد وضعت الشريعة الإسلامية عقوبة قدرها الشارع الحكيم لمركب هذه الجريمة، وتتمثل بقتل المرتد. وهناك أحكام كثيرة تتعلق بحد الردة، وقد اختلف الفقهاء في كثير من المسائل المتعلقة بإقامة العقوبة من حيث الإستتابة وغيرها من الأحكام التي لا يتسع المقام لذكرها. ولا بد من الإشارة إلى أن كل من قال بانعزال القاضي بالفسق فكلامهم بلا ريب يتضمن انعزاله بالردة، ذلك أن الفسق دون الكفر، فإن انعزل بما هو دون الكفر من الفسق، فهو بالكفر أولى بالانعزال. كذلك فإن من جعل الإسلام شرطاً فلا شك أن الخروج من الإسلام خروج عن الشرط، ولما كان الشرط يلزم من عدمه العدم كما قال أهل الأصول، فإن انعدام أحد شروط صحة ولاية القضاء يخرم انعقادها فلا يُسمى عزلاً. ومن المعلوم أن الإسلام شرط في القاضي كما قالت المالكية مما هو منقول في كثير من كتبهم عن ابن رشد الحفيد وغيره كما أسلفنا في تحديد ست خصال مشترطة في انعقاد الولاية، فإن انخرم شيء منها بعد انعقاد الولاية سقطت الولاية، ومنها الإسلام (الرجاجي، 2007، 60/8) وهي عند الحنابلة ثمانية، والإسلام أحدها (ابن عقيل، 2001، ص355) والشافعية إذ قالوا بوجوب عزل الإمام له بالردة، فقد قطع الفقهاء المعتبرون بانعزاله بخلاف بعض الأصوليين الذين قالوا لا ينعزل إلا أن يعزل (الغزالي، 1997، 295/7) وعند الأحناف روايتان نقلهما (ابن عابدين، 1992، 364/5) في شرحه على الحصكفي فقال: إن ما ورد في البحر بخلاف ما ورد في الفتاوى البرازية بأن أربع خصال إذا حلت بالقاضي يعزل: فوات السمع أو البصر أو العقل أو الدين. لكن قال بعده، وفي الواقع الحسامية: الفتوى على أنه لا ينعزل بالردة، فإن المكفر لا ينافي ابتداء القضاء في إحدى الروايتين، ثم قال وبه علمت أن ما مر على خلاف المفتي به وفي الولوالجية إذا ارتد وفسق ثم صلح فهو على حاله؛ لأن الارتداد فسق، وبالفسق نفسه لا ينعزل إلا أن ما قضى في حال الردة باطل.

السبب الثالث: ذهاب العقل:

ذهاب العقل يكون إما بجنون أو خبل أو بالإغماء والغيباء عن الوعي، ومقصودنا هنا هو الجنون والخبل، ذلك أن ذهاب العقل بالإغماء غير مؤثر في سلامة العقل وأدائه، ومما لا شك فيه أن الشريعة جاءت لحفظ حقوق الناس والقيام على شأنهم بما يصلحهم، وكل قاذح يقدح في أداء هذه المهمة ويتسبب بضياح حقوق الناس، فقد جاءت الشريعة لتدبره، ولقد دلت الأدلة على النهي عن قضاء القاضي في أي حال يمكن أن يتأثر حكمه بعارض قد يتسبب بالعسف وعدم الإنصاف كما في حديث أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان" (مسلم، 1955، رقم 1717) وعليه قاس أهل العلم قضاء الجائع وغيره مما قد يؤثر في أحكام القضاء، ومنه ما ذكره الشيرازي (1992، 482/5) "ولا يقضي في حال الغضب ولا في حال الجوع والعطش ولا في حال الحزن والفرح ولا يقضي والنعاس يغلبه ولا يقضي والمرض يقلقه، ولا يقضي وهو يدافع الأخبثين، ولا يقضي وهو في حر مزعج ولا في برد مؤلم". فسلامة العقل من باب أولى؛ لأن العقل أداة التكليف، ويسقط بذهابه التكليف عن المكلف دون وقوع الإثم، وضرورة العقل للقاضي عزاه الحطاب (1992، 88/6) إلى ما ذهب إليه ابن عبد السلام فقال: قال ابن عبد السلام: والمراد من الفطنة بحيث لا يستزل في رأيه ولا تتمشى عليه حيل الشهود وأكثر الخصوم. وذهب الرشدي في حاشيته على نهاية المحتاج للرملي إلى ما ذهب إليه الماوردي حين قال: ولا يكتفى بالعقل الذي يتعلق به التكليف حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيداً عن السهو والغفلة ليتوصل إلى وضوح المشكل وحل المعضل انتهت. ولا يخفى أن هذا الذي اشترطه الماوردي لا بد منه، وإلا فمجرد العقل التكليفي الذي هو التمييز غير كاف قطعاً (الرملي، 1984، 238/8) فالقاضي بشر قد يتعرض لما يتعرض له غيره من ذهاب العقل سواء بشكل دائم أو مؤقت، ومن المعلوم أن الشريعة لم تعط للمجنون ولاية على خاصة نفسه وملكه فمن باب أولى ألا يؤلى في الحكم على حقوق غيره، وقد اختلف أهل العلم في انعزال القاضي بالجنون سواء أكان طارئاً مؤقتاً أم دائماً، فقد قال الشربيني في مغني المحتاج (1994، 271/6) إن الجنون يقتضي عزل القاضي أو انعزاله سواء أطبق جنونه أم تقطع كما يقتضيه إطلاقه، ولو جن ثم عاد له عقله فلا يعاد للقضاء إلا بتكليف جديد، وذلك لأن الشيء إذا بطل لم ينقلب إلى الصحة بنفسه. وأما الماوردي (1998، ص 24-25) فقد ذهب إلى التفريق قائلاً: "زوال العقل ضربان:

- أحدهما: ما كان عارضاً مرجو الزوال كالإغماء، فهذا لا يمنع من انعقاد الإمامة، ولا يخرج منها؛ لأنه مرض قليل اللبس، سريع الزوال، وقد أغمى على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في مرضه.
- والضرب الثاني: ما كان لازماً لا يرجى زواله؛ كالجنون والخبل فهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون مطبقاً دائماً لا يتخلله إفاقة، فهذا يمنع من عقد الإمامة واستدامتها، فإذا طرأ هذا بطلت به الإمامة بعد تحققه والقطع به.

والثاني: أن يتخلله إفاقة يعود بها إلى حال السلامة فينظر فيه، فإن كان زمان الخبل أكثر من زمان الإفاقة، فهو كالمستديم يمنع من عقد الإمامة واستدامتها، ويخرج بحدوثها منها، وإن كان زمان الإفاقة أكثر من زمان الخبل منع من عقد الإمامة.

وقال الشربيني (1994، 271/6) نقلاً عن الماوردي قوله: قيل: "وقياسه في القاضي". وعند الحنابلة أن الجنون مانع من ولاية القضاء ابتداءً فإذا طرأ عليه شيء منه بعد الولاية انعزل لفقد شرط التولية المتمثل بصحة العقل (ابن عبيد، 1994، 468/6) والمالكية - كما أسلفنا - قولهم في الخصال الستة التي لا تتعقد الولاية إلا بها، ومنها العقل وإن انخرم

شيء منها بعد انعقاد الولاية انعزل بسببه، وليس هناك خلاف فيمن ذهب عقله بالجنون دواماً؛ ولكن الخلاف فيمن تعثر به نوبات ذهاب العقل والراجح انعزاله، درءاً للمفاسد، وحفظاً لهيبة القاضي والقضاء (ابن عرفة، 2014، 95/5-96)

السبب الرابع: فقدان السمع والبصر والكلام:

إن من لوازم القضاء توفر ملكات الإنسان وحواسه التي تساعد على الإحاطة بالقضايا التي يحكم فيها، ولهذا فإن الأحناف يعدون البصر والنطق شروطاً صلاحية لا أهلية لهم بالقيام بولاية القضاء (الكاساني، 1986، 3/7) وأما المالكية فقالوا بأن توافرها ليس شرطاً في ولاية القضاء، إلا أن انعدامها سبب يوجب عزل القاضي (ابن رشد، 1988، 258/2) وذلك خلافاً لغيرهم من المذاهب، وينعزل عند الشافعية كذلك نص عليه ابن الملقن، 2006، ص 145) وقال (المليباري، ص 610) إن من شروط ولاية القضاء أن يكون سمياً ولو بالصياح، بصيراً، فلا يولي من ليس كذلك ولا أعمى وهو من يرى الشبح ولا يميز الصورة وإن قربت بخلاف من يميزها إذا قربت بحيث يعرفها ولو بتكلف ومزيد تأمل، وإن عجز عن قراءة المکتوب واختير صحة ولاية الأعمى. وصحة تولية الأعمى وجه آخر عند الشافعية، ذهب إليه ابن عسرون فذكر أن العمى لا يقدر في النبوة، وهي أعلى من القضاء، فمن باب أولى أن تصح ولاية القاضي الأعمى (الهيتمي، 1983، 120/40) وحكى الماوردي عن مالك في جواز قضاء الأعمى، وهو غير معروف من مذهبه (الرجراجي، 2007، 60/8) وذكر البهوتي (2003، 295/6) عدم صلاحيته مع ذكر السبب في انعزال كل منهم عن القضاء قائلاً: إن شرط تولي القضاء أن يكون سمياً لأن الأصم لا يسمع كلام الخصمين، بصيراً لأن الأعمى لا يميز المدعي من المدعى عليه، والمقر من المقر له، ناطقاً لأن الأخرس لا يمكنه النطق بالحكم، ولا يفهم جميع الناس إشارته. وذكر المرداوي في الانصاف (1956، 171/11) أن هناك قولاً آخر بأنهما لا يُشترطان مع أن المذهب أنهما شرطان، وهو ما ورد عن ابن قدامة في المغني (1968، 36/10) وجملته أنه يشترط في القاضي ثلاثة شروط: أحدها، الكمال، وهو نوعان؛ كمال الأحكام، وكمال الخلقة، أما كمال الأحكام فيعد في أربعة أشياء؛ أن يكون بالغاً عاقلاً حراً ذكراً. وأما كمال الخلقة، فإن يكون متكلماً سمياً بصيراً؛ لأن الأخرس لا يمكنه النطق بالحكم، ولا يفهم جميع الناس إشارته، والأصم لا يسمع قول الخصمين، والأعمى لا يعرف المدعي من المدعى عليه، والمقر من المقر له، والشاهد من المشهود له. والراجح أن السمع والبصر والنطق شروط صحة لولاية القضاء واستثناء العمى منها مرجوح؛ ذلك أن الأعمى وإن كان قادر على تمييز الأصوات فحاكاة الأصوات معلومة مشهورة، ما قد يقع في الوهم والخطأ في الحكم، فتوجب كونه بصيراً.

السبب الخامس: الغفلة ونسيان العلم:

مما عُلم من فعل أئمة السلف تولية القضاء لأهل العلم واشترطهم ذلك، ومنه قول عمر بن عبد العزيز: قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: لا ينبغي للرجل أن يكون قاضياً حتى تكون فيه خمس خصال: حتى يكون ورعاً، ويكون نزيهاً، ويكون عالماً بما كان قبله من الأقضية. وفي رواية أخرى عنه: ويكون عالماً بالفقه والسنة، ذا نزاهة عن الطمع مستحقاً كالأئمة، حليماً على الخصم، مستشيراً لذوي الرأي (الرجراجي، 2007، 60/8) وقال ابن الفراء في أحكامه السلطانية (2000، 2، 62) لا بد أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية، ومعرفتها تقف على معرفة أصول أربعة: أحدها: المعرفة من كتاب الله بما تضمنه من الأحكام ناسخاً ومنسوخاً، ومحكماً ومتشابهاً، وعموماً وخصوصاً، ومجماً ومفسراً. الثاني: علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة من أفعاله وأقواله، وطرق مجيئها في التواتر والاحاد، والصحة والفساد، وما كان على سبب أو إطلاق. الثالث: علمه بأقوال السلف فيما أجمعوا عليه، واختلفوا فيه، ليتبع الإجماع، ويجتهد رأيه مع الاختلاف. الرابع: علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها إلى الأصول المنطوق بها والجمع عليها. فإذا عرف ذلك صار من أهل الاجتهاد، وجاز له أن يفتي ويقضي، ومن لم يعرف ذلك لم يكن من أهل الاجتهاد ولم يجز له أن يفتي ولا يقضي، فإن قلد القضاء كان حكمه باطلاً، وإن وافق الصواب لعدم الشرط".

وذكر ابن رشد الحفيد (1995، 429/4) خلاف أهل العلم في المسألة، فذكر قول أبي حنيفة بجواز تولي العامي، وذكر أن اجتهاد القاضي صفة محمولة على الاستحباب عند المالكية، وليس من الواجبات، بخلاف ما قاله الشافعي. وقال البهوتي (2003، 295/6) إن من شروط القاضي الاجتهاد، إجماع ذكره ابن حزم، ولأنهم أجمعوا على أنه لا يحل لحاكم ولا لمفت تقليد رجل لا يحكم ولا يفتي إلا بقوله؛ لأن فاقد الاجتهاد إنما يحكم بالتقليد، والقاضي مأمور بالحكم بما أنزل الله، ولا المفتي لا يجوز أن يكون عامياً مقلداً فالحاكم أولى. وهذا القول فيه نظر؛ لما يُعلم من خلاف ذلك من أقوال بعض أهل العلم مما يقدر في كونه إجماعاً.

والراجح انعزال القاضي بفوات العلم ونسيانه، وليس شرط الاجتهاد شرطاً للقضاء، فإذا تمكن القاضي من الوصول إلى الأحكام الصحيحة من خلال معرفته الذاتية بالأدلة الشرعية، أو الاستعانة بأهل العلم بالسؤال، أو البحث فيما كتبوا شريطة أن تتوافر عنده ملكة البحث والنظر، فلا شك أن أحكامه تكون صحيحة نافذة. وقد قال الطحاوي في مختصره من غير خلاف ذكره " أنه لا يولي القضاء إلا الموثوق به في عفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه، ولا يولي صاحب رأي لا علم له بالسنة والأحاديث، ولا صاحب حديث ليس له علم بالفقه، ولا ينبغي أن يفتي إلا من كان هكذا، إلا أن يفتي بشيء قد سمعه (ابن السمناني، 1984، 58/1).

السبب السادس: الضعف والمرض:

استحب أهل العلم للقاضي أن يكون قوياً من غير عنف لئلا يطمع فيه الظالم (والعنف ضد الرفق)، وليئلاً من غير ضعف لئلا يهابه صاحب الحق، وحليماً لئلا يغضب من كلام الخصم فيمنعه ذلك من الحكم بينهما، ومتأنياً لئلا تؤدي عجلته إلى ما

لا ينبغي (البهوتي، 2003). ففوة القاضي في ذاته، وفي قدرته على القيام بمهمته، مسألة لها اعتبار كبير في حفظ هيبة القضاء وصرامة الحكم. وفي أحد ألفاظ حديث أبي ذر صُرح بعلّة رفض النبي ﷺ توليته فقال: «يا أبا ذر، إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها» (مسلم، 1955، رقم 1825). ومدار الأعمال والتكاليف في رعاية شؤون الأمة يقوم على أمرين اثنين؛ أحدهما: الأمانة والعلم، وهو ما ورد على لسان يوسف عليه السلام لما طلب التكليف بالقيام على شأن الأمة في معاشها كما أخبر الله سبحانه: {قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا} (سورة يوسف: 55). وثانيهما: القوة، كما في طلب عفريت من الجن من سليمان عليه السلام أن يعهد إليه بأمر إحضار عرش بلقيس بقوله: {أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ} (سورة النمل: 39). وقد روى البيهقي والحاكم أثرًا منقطعًا عن ابن سيرين أن عمر رضي الله عنه قال: "لأنز عن فلان عن القضاء، ولأستعملن على القضاء رجلًا إذا رآه الفاجر فرقه" (البيهقي، 2003، 186/10). وليس المقصود بشدة القاضي وقوته وهيئته قدرته على الصراع والنزاع، بل مقصودها فرض احترام القضاء وهيئته. وكما أن قوة القاضي مطلوبة، فلا شك أن قوة الحكومة وسلطتها تضي على القضاء هيبة وقوة مهما ضعف بنين القاضي الجسدي.

السبب السابع: الضعف بسبب الكبر والهَرَم:

إن القضاء بوصفه تكليفاً ومهمة يتطلب ميزات تتناسب مع لوائمه، وكل ما يمكن أن يخل بمتطلبات أداء المهمة يمكن أن يؤدي إلى مفسدات ظاهرة، ومن ذلك ضعف القاضي بسبب التقدم في السن. وإن كان كبر السن مظنة لازدياد الخبرة فإن فيه سلبيات أخرى تتعلق بوهن الجسد، وعدم القدرة على الاحتمال والتركيز كما في حال الشباب أو أواسط العمر، ما قد يؤدي إلى تعطيل مصالح الناس وأقضيتهم، أو يؤثر في سلامة الأحكام. ولذلك ذهب الشافعية إلى جواز عزل القاضي لمجرد ظن ضعفه أو زوال هيئته في القلوب، وذلك لما فيه من الاحتياط (الرملي، 1984، 245/8). وإن كانت الدول في زماننا قد جعلت للوظائف سناً أعلى (سن التقاعد) إذا بلغه الإنسان أحيل إلى التقاعد، إلا أن الأصل الشرعي الذي يجب الرجوع إليه ليس العمر بذاته، بل الحالة التي يكون عليها القاضي من ناحية القدرة؛ فما دام القاضي قادراً على أداء مهمته على الوجه المطلوب، فالأولى الإبقاء عليه في مكانه وتكليفه.

السبب الثامن: الضعف بسبب المرض:

الأمراض نوعان: مرض مزمن لا يُرجى شفاؤه، ومرض مؤقت يُرجى شفاؤه. والعبارة ليست في وجود المرض ذاته، بل بالآثار المترتبة عليه، كما أسلفنا في حال الهرم وكبر السن، وما قد تسببه من ضعف أو عجز في الأداء. ولهذا فرّق أهل العلم بينهما؛ فقد علق الشرواني في حاشيته على شرح المنهاج للهيتمي (1983، 20/10) في سياق ذكر انعزال القاضي بالمرض الذي لا يُرجى زواله وقد عجز معه عن الحكم، بقوله: "المرض المعجز له عن النهضة والحكم ينعزل به إذا كان لا يرجى زواله، فإن رُجى، أو عجز عن النهضة دون الحكم، لم ينعزل". فيصح بذلك تولية المُقعد وأضرابه ممن لا يستطيع الحركة للقضاء؛ لأن مثل ذلك لا يؤثر في القيام بالحكم. وهو ما ذهب إليه الحنابلة من انعزاله بالمرض المانع من القضاء، مع وجوب إقامة قاضٍ ينوب عن القاضي الذي أعجزه المرض عن القيام بالتكليف (ابن عبده، 1994، 468/6).

السبب التاسع: عزل القاضي نفسه (الاستقالة):

اشتراط الأحناف لصحة عزل القاضي نفسه علم السلطان بذلك وموافقة عليه (ابن عابدين، 1992، 700/6). وذهب الشافعية إلى أن القاضي إذا عزل نفسه ينعزل إن لم يتعين عليه (أي لم يكن القضاء فرض عين عليه)، وإن تعين عليه لم ينعزل في أظهر الوجهين. وقال الماوردي: إن عزل نفسه لعذر جاز، أو لغيره لم يجز، ولكن لا يجوز أن يعزل نفسه إلا بعد إعلام الإمام واستعفائه؛ لأنه موكول بعمل يحرم عليه إضاعته، وعلى الإمام أن يعفيه إذا وجد غيره، فيتم عزله باستعفائه وإعفائه (ولا يتم بأحدهما)، ولا يكون قوله "عزلت نفسي" عزلاً؛ لأن العزل يكون من المُولّي، وهو لا يُولّي نفسه فلا يعزلها. وإذا لم يوجد غيره لا يجوز انعزاله وإعفاؤه؛ لأن القضاء عليه فرض في هذه الحال، ولا يؤذن لأحد بترك الفرض (الأسيوطي، 1996، 291/2). وقال المالكية بانعزاله إذا عزل نفسه كالوكيل، وإن لم يعلم بعزله من ولده، إلا أن يكون متعيّناً فلا ينعزل (السينكي، 2000، 291/4).

المطلب الثاني: الأسباب الموضوعية الخارجية التي ينعزل بها القاضي:

أولاً: عزل القاضي لغير سبب:

للإمام حق عزل القاضي، إلا أن أهل العلم اختلفوا في جواز عزل الإمام للقاضي من دون سبب: الأحناف: قالوا بجواز ذلك، ويُستبدل مكانه آخر لسبب ولغير سبب؛ لأن للسلطان ولاية عامة، فيملك التقليد والصرف في أي زمان أراد. وصح عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: "لا يترك القاضي على القضاء أكثر من سنة؛ لأنه لا يتفرغ للتعليم والتعلم حال اشتغاله بالقضاء، فينسى العلم". وذهب القاضي أبو يوسف إلى أنه لا ينعزل حتى يخلّ قاضٍ آخر مكانه (ابن مازة، 2004، 17/8).

المالكية: رأوا أن للسلطان عزل من يُخشى عليه الضعف والوهن أو بطانة السوء وإن أُن من عليه الجور؛ لأنه من باب بذل النصيحة للمسلمين وهو واجب على الإمام. ورأوا أنه لا يُعزل للشكاية والوشاية إلا إذا ترتب على ذلك مفسدة. وأوجبوا على الإمام الإعلان عن سبب العزل إن كان لرؤية وسوء، وجعلوا له الخيار في الإعلان عن براءته إن عزله لغير ريبة (القرافي، 1994، 127/10).

الشافعية: ذهبوا إلى جواز عزله إذا ظهر منه خلل وإن كان لا يقتضي انزاله، وذكروا لذلك أربعة أسباب: كأن تكثر الشكاوى عليه، أو إذا وُجد من هو أفضل منه تحصيلًا لتلك المزية للمسلمين، أو إن كان هناك من هو مثله أو دونه ولكن في عزله مصلحة للمسلمين؛ كتسكين فتنة، لما فيه من دفع الضرر عنهم. وذهبوا إلى حرمة عزله إن لم يكن هناك سبب للعزل فيأثم الإمام، وينعزل بعزل الإمام له إذا وجد من يصلح للقضاء، أما إن لم يوجد من يصلح للقضاء غيره فلا ينعزل بعزل الإمام لشدة الضرر في ذلك على مصالح المسلمين (الخن وآخرون، 1992، 199/8).

الحنابلة: لهم في المسألة قولان؛ أحدهما: لا تبطل ولايته ولا ينعزل، وهو الصحيح من المذهب، جزم به الأدي في منتخبه، وقدمه في الرعايتين والحاوي الصغير والفروع والمحرر، واختاره تقي الدين ابن تيمية رحمه الله. والوجه الثاني: تبطل ولايته وينعزل، واختاره جماعة. ومنشأ الخلاف: هل القضاة نواب الإمام أم نواب المسلمين؟ فيه وجهان؛ أحدهما: هم نواب المسلمين، وعليه: لا ينعزلون بالعزل (اختاره ابن عقيل). والثاني: هم نواب الإمام، فينعزلون بالعزل (المرداوي، 1956، 171/11). الترجيح: لا شك أن الإمام قائم على شؤون الأمة بموجب عقد البيعة على الطاعة في المنشط والمكره في غير معصية، إلا أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال التعسف في مسألة القضاء بعزل القضاة بلا مسوغ شرعي (سواء أكان قاضيًا أم غير قاضي)؛ سداً لذريعة المفسدة المترتبة على ذلك، والمتمثلة بالتلاعب بالقضاء ورضوخ القضاة لمتطلبات السلطان بالمحاباة خشية العزل. لذلك، فإن قول القائلين بعدم انزال القاضي بالعزل عند عدم وجود السبب المعتبر هو الصواب. وما وُجد في السنة والآثار من عزل الخلفاء للقضاة كان له سبب متعين؛ إما بالشكاية أو بتكليف الأصلح، وهي أسباب معتبرة لها أهميتها.

ثانيًا: عزل القاضي بموت الإمام أو عزله:

الأحناف: رأوا أن ولاية القضاء ولاية تكليفية كوكالة الوكيل، لا يختلطان إلا في شيء واحد: وهو أن المؤكل إذا مات أو خلع ينعزل الوكيل، أما الخليفة إذا مات أو خلع فلا تنعزل قضاة ولايته. وعللوا ذلك بأن الوكيل يعمل بولاية المؤكل فإذا بطلت أهلية المؤكل انعزل الوكيل، أما القاضي فإنه وإن كان مكلفًا من الخليفة إلا أن ولايته ولاية عامة تعمل بولاية المسلمين وفي حقوقهم. فكما تبقى ولاية المسلمين بعد وفاة الخليفة أو عزله، كذلك لا ينعزل القاضي بموت الخليفة أو عزله. وكذلك لو استخلف القاضي غيره بإذن الإمام ثم مات القاضي، لا ينعزل خليفته؛ لأنه نائب الإمام في الحقيقة لا نائب القاضي، ولا ينعزل بموت الخليفة أيضًا، ولا يملك القاضي عزل خليفته؛ لأنه أصبح نائبًا للإمام فلا ينعزل بعزله (الكاساني، 1986، 16/7). الشافعية: خالفوا ما ذهب إليه الأحناف؛ فقال الشرواني في حاشيته على التحفة للهيتمي (1983، 123/10) بأن القاضي ينعزل بموت الإمام وانعزاله، وذلك استنادًا إلى قول الرافي: "يجوز أن يُقال إن كان الإذن مقيّدًا بالنيابة ولم يبق الأصل لم يبق النائب". وذهب بعضهم إلى أن الموت ليس بعزل، بل ينتهي به القضاء.

الحنابلة: لهم قولان في انزال القاضي بموت الإمام؛ الأول: أنه لا ينعزل بموته، وهو المذهب كما ذكره المرادوي وابن منجا والزرکشي. والثاني: أنه ينعزل كما لو كان الميت أو العازل قاضيًا. وعلل قول القائلين بعدم انزاله بموت الإمام بأن الحاكم نائب الشرع فلم ينعزل، وإن قلنا هو نائب من ولاه (المرداوي، 1956، 170/11).

الترجيح: الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه القائلون بعدم انزال القاضي بموت الحاكم (سواء كان خليفة أو من يقوم مقامه في زماننا)؛ وذلك لأن القضاء مؤسسة تترتب عليها مصالح العباد، وفي تعطيلها - وإن كان لأمد محدود - ضياع للحقوق وتعطيل للمصالح. ولم يثبت تاريخيًا انزال القضاة بوفاة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم. ولا شك أن ولاية القاضي ولاية عامة تتصل بمصالح المسلمين، وليست ولاية خاصة مرتبطة بشخص الحاكم وإن كان هو من يعقدها.

المطلب الثالث: عزل القاضي في ضوء التشريعات الفلسطينية:

لم تناقش القوانين الخاصة والمتعلقة بالقضاء والمحاكم أسباب عزل القاضي على نحو مفصل كما هو الحال في الفقه الإسلامي؛ فيلاحظ أن عزل القاضي وفق القوانين مقيّد بحالات محصورة. بل إن فكرة عزل القاضي (دون مسوغ قانوني) تُعد أمرًا مرفوضًا، وهو مبدأ أقرته القوانين؛ فجاء في المادة (7) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (19) لسنة (1972) تحت عنوان "عدم قابلية القضاة للعزل"، أنه لا يجوز عزل أي قاضٍ، أو اعتباره فاقدًا لوظيفته إلا بموافقة المجلس وفق أحكام هذا القانون. ويمكن استنتاج الآتي من هذا النص القانوني:

1. عدم جواز عزل القاضي دون وجود أسباب داعية لذلك، وعليه فإن عزله دون سبب يعد تعسفًا بحق القاضي.
2. أن الجهة المخولة بعزل القاضي هي مجلس القضاء الشرعي، ما يضمن استقلال القضاء وعدم وجود أي مؤثر من المؤثرات في قرار المجلس (الشريفين، 2016)، وعليه فإن في ذلك ضمانًا للقضاة العاملين في سلك القضاء بالتمتع بما يسمى الأمان الوظيفي.

وهذا ما أكد عليه قانون السلطة القضائية رقم (15) لسنة (2005)، فجاء في المادة (4) تحت عنوان "عدم قابلية القضاة للعزل" ما نصه: "القضاة غير قابلين للعزل إلا في الأحوال المبينة في هذا القانون." ومن خلال هذا النص يمكن استنتاج وجود ضمانات واضحة لاستقلال القاضي وعدم وقوعه تحت أي تهديد أو ابتزاز، وهو ما نصت عليه المادة (3) صراحة، فجاء فيها: "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون".

وكذلك تطرقت المادة (32) من القانون ذاته إلى إمكانية عزل القاضي كأحد الخيارات المتاحة التي يستخدمها مجلس القضاء الشرعي حال ارتكاب القاضي لمخالفة واستحقاقه للعقوبة التأديبية، فنصت على أن: "العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي: اللوم، وتوقيف الزيادة السنوية أو إرجائها، وتخفيض الراتب مدة معينة، وتنزيل الدرجة، والعزل،

ويكون قرار المجلس بهذا الشأن غير تابع للطعن." ونحو هذا النص جاء في قانون السلطة القضائية رقم (15) لسنة (2005) ليحدد العقوبات التأديبية التي اشتملت على العزل كأحد الخيارات التأديبية. ويُستفاد من ذلك:

أولاً: بعد عزل القاضي إحدى العقوبات التأديبية التي يمكن أن يلجأ إليها مجلس القضاء الشرعي في حالات المخالفة. ثانياً: أن عقوبة العزل هي أقصى العقوبات التأديبية التي يمكن أن يُنزلها المجلس بالقاضي، وعليه يُفهم أن عزل القاضي يكون في حال ارتكابه مخالفة جسيمة أو تكرار المخالفات ليستحق بهذا التكرار أن ينال العقوبة القصوى، وهي العزل. ثالثاً: بتقدير عقوبة العزل بحق القاضي يرجع إلى مجلس القضاء الشرعي، وهذا من شأنه أن يُعد ضماناً لاستقلال القضاء. ويمكن إجمال المحظورات التي لا يجوز للقاضي اقتراحها، والتي يترتب عليها إحدى العقوبات المذكورة آنفاً حسب المادة (34) من قانون القضاء الشرعي رقم (3) لسنة (2011)، بالآتي:

1. الاشتراك في أية مظاهرات أو اضطرابات.
2. الاشتراك في تنظيم اجتماعات حزبية أو دعاية انتخابية.
3. إفشاء أسرار المداولات أو المعلومات السرية التي يحصل عليها في أثناء عمله، أو التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها، أو بمقتضى تعليمات خاصة، وبظل الالتزام قائماً حتى انتهاء الخدمة.
4. الاحتفاظ لنفسه بأية وثيقة أو ورقة من الوثائق أو الأوراق الرسمية أو صورة منها ولو كانت خاصة بعمل كُلف به شخصياً.
5. أن يُوسِّط أحدًا أو يقبل الوساطة في أي شأن خاص بوظيفته، أو أن يتوسط لقاضٍ آخر في أي شأن من ذلك.
6. الاتصال مع أية جهة خارجية إلا وفقاً لتعليمات المجلس.

ومن هنا يمكن إجمال الأسباب الموجبة لعزل القاضي في القوانين بالآتي:

أولاً: ارتكاب القاضي مخالفة توجب العقوبة: فيعد عزل القاضي عقوبة حال المخالفة، وقد وُضحت الأسباب الموجبة للعقوبة في المادة (34) من قانون القضاء الشرعي رقم (3) لسنة (2011)، وكذلك المادة (29) من قانون السلطة القضائية رقم (15) لسنة (2005).

ثانياً: عدم صلاحية القاضي للعمل القضائي: فجاء في المادة (4)، الفقرة الثانية من قانون القضاء الشرعي رقم (3)، لسنة (2011)، ما نصه: "يُسْتثنى من حصانة العزل من لم يتم تثبيته من القضاة الشرعيين." ويُفهم من النص أن القاضي يخضع في بداية توليه منصب القضاء لفترة تجربة قبل تثبيته، وفي حال ثبوت عدم كفاءته يمكن عزله لعدم صلاحيته. وهذا ما أكدته المادة (23) من قانون السلطة القضائية رقم (15) لسنة (2005) بنصها:

1. يخضع قضاة الصلح والبداية عند تعيينهم ابتداءً لفترة تجربة تبلغ سنتين غير قابلة للتجديد.
 2. يحق لمجلس القضاء الأعلى، بأغلبية أعضائه، إنهاء خدمة القاضي الخاضع للتجربة إذا ما تبين له عدم كفاءته.
- ثالثاً: بلوغ القاضي سن التقاعد: وقد تم تحديده بسبعين عاماً وفق قانون القضاء الشرعي رقم (3)، لسنة (2011)، وقانون السلطة القضائية رقم (15)، لسنة (2005)، فقد نصت "المادة (31) من قانون القضاء الشرعي رقم (3)، لسنة (2011): لا يجوز أن يبقى في وظيفة قاضٍ أو يُعين فيها من جاوز عمره سبعين سنة." ونصت "المادة (33) من قانون السلطة القضائية رقم (15)، لسنة (2005): تنتهي خدمة القاضي حكماً إذا أكمل السبعين من عمره، ويُسَوَّى الراتب التقاعدي أو المكافأة وفقاً لأحكام التقاعد العام".

4. الخاتمة

تناول هذا البحث موضوع عزل القاضي وأحكامه وأسبابه في الفقه الإسلامي في ضوء التشريعات الفلسطينية، من خلال بيان مفهوم ولاية القضاء وصفات القاضي، وتحرير محل الخلاف الفقهي في حكم عزله، وبيان أقوال الفقهاء وأدلته ومناقشتها، ثم دراسة الأسباب الموجبة لعزل القاضي في الفقه الإسلامي، ومقارنتها بما قرره التشريعات الفلسطينية ذات الصل. وقد سعى البحث إلى الجمع بين التأصيل الفقهي والمعالجة التشريعية المعاصرة، بالرجوع إلى المصادر الفقهية المعتمدة والدراسات المعاصرة، وتحليل النصوص القانونية الفلسطينية ذات العلاقة، وصولاً إلى بيان مدى توافق التشريع الفلسطيني مع الأحكام والضوابط التي قررها الفقه الإسلامي في مسألة عزل القاضي.

وقد خلص البحث إلى أن مسألة عزل القاضي من المسائل التي عالجها الفقه الإسلامي بصورة تفصيلية، وأن الخلاف بين الفقهاء فيها يدور - بصورة أساسية - حول مدى سلطة الجهة التي تملك ولاية التعيين في عزل القاضي، ولا سيما في حالة العزل بغير سبب. كما تبين أن التشريعات الفلسطينية لم تجعل عزل القاضي أمراً مطلقاً، وإنما نظمته في حالات محددة، من أبرزها العزل بوصفه عقوبة تأديبية، أو ثبوت عدم صلاحيته للعمل القضائي، إلى جانب انتهاء الولاية لأسباب قانونية أخرى. ويفتح هذا البحث المجال أمام الباحثين لدراسة صور أخرى من انتهاء ولاية القاضي، فانتهاؤها الولاية لا يقتصر على العزل، وإنما قد يكون لأسباب وطرق أخرى تستحق الدراسة بصورة مستقلة، بما يسهم في استكمال البحث الفقهي والتشريعي المتعلق بولاية القضاء.

5. النتائج

- وفي ضوء ما توصل إليه البحث، فيمكن إجمال أهم النتائج والتوصيات في الآتي:
- يأخذ حكم تولي القضاء حكم الفرض على الكفاية في الشريعة الإسلامية. وأما التشريعات الفلسطينية، فيلاحظ أنها لم تنظر صراحة إلى مناقشة حكم القضاء وتوليته، ومع ذلك فيمكن الخلوص إلى نتيجة مفادها أن ولاية القضاء لا يصح أن يتولاها إلا من كان أهلاً لها من حيث العلم والصفات المطلوبة في شخص القاضي.
 - يتوافق الفقه الإسلامي مع التشريعات القانونية في الصفات المتعلقة بالقاضي؛ فبالنظر إلى النصوص القانونية يُلاحظ أنها وإن لم تنص صراحة على مجمل الصفات التي ذكرها الفقهاء (كالنقوى والورع)، فإن هذه الصفات يمكن الوقوف عليها من خلال سيرة القاضي وعمله في فترة التجربة، أما العلم فهو صفة لازمة يتم التحقق منها قبل التولية من خلال الاختبارات التي يخضع لها القاضي لبيان كفاءته.
 - يوجد توافق بين الشريعة الإسلامية والقانون في مسألة جهة التولية؛ فكلاهما ينص على أن الذي يحق له تولية القاضي هو الإمام أو من ينوب عنه، ومن المعلوم أن منصب قاضي القضاة، أو أي مسمى آخر، إنما يمثل نيابة عن رئيس الدولة أو الخليفة في ولاية القضاء.
 - يتفق الفقه الإسلامي مع القانون على مبدأ عدم جواز التعسف في عزل القاضي. فبالرغم من اختلاف آراء الفقهاء في حكم عزل القاضي، فإن المفهوم المستقر من هذه الأقوال أنّ عزل القاضي يجب أن يُحمل على وجود سبب يدعو لذلك تحقيقاً للمصلحة، وهو ما رجّحه البحث.
 - بالمقارنة بين الشريعة والقانون في الأسباب الموجبة لعزل القاضي، يتبين أن الشريعة الإسلامية فصلت هذه الأسباب بشكل موسع، بينما أجمّلها القانون. ويمكن الخلوص إلى أن ما نص عليه القانون باعتبار "عدم صلاحية القاضي" يشمل جملة الأسباب الذاتية التي ذكرها الفقهاء موجبات للعزل.
 - الراجح أن القاضي لا يصح عزله من دون وجود سبب معتبر يدعو لذلك، حتى وإن كان أمر العزل صادرًا عن رئيس الدولة (كما تم بيانه في المبحث الخاص بالعزل لأسباب موضوعية خارجية)، وهذا يتفق تمامًا مع ما نصت عليه القوانين من مبدأ "عدم قابلية القضاة للعزل".
 - لا ينعزل القاضي بموت الخليفة أو من ينوب عنه في ولاية القضاء، وهو الرأي الراجح فقهاء، والمتوافق قانونًا؛ فموت رئيس الدولة أو من يقوم مقامه لا يكون سببًا لانتهاء ولاية القاضي؛ لكون القضاء نيابة عن الشرع والقانون، وليس نيابة شخصية عن الحاكم.
 - استقلال القضاء مرهون بتحقيق الأمان الوظيفي للقاضي والمتمثل بعدم قابلية عزله دون مسوغ شرعي وقانوني. وعليه، فقد عدّ الفقهاء عزله بلا مسوغ شرعي مدعاة لحصول الإثم، كما عدّ القانون التعدي على القاضي بعزله بلا سبب يمثل تعسفًا يقدح في جوهر استقلال القضاء.

6. التوصيات

- في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يوصي الباحث بما يأتي:
- مراجعة النصوص التشريعية المنظمة لولاية القاضي وعزله، وتطويرها، والنص بصورة أكثر وضوحًا وتحديدًا على الأسباب والمسوغات التي يجوز معها إنهاء ولاية القاضي، بما يحقق التوازن بين استقلال القضاء ومقتضيات المصلحة العامة.
 - إعادة النظر في الأحكام القانونية المتعلقة بعزل القاضي بما يضمن عدم استعمال سلطة العزل بصورة تعسفية، مع وضع ضوابط وإجراءات واضحة للعزل، والاستفادة في ذلك من الأحكام والضوابط التي قررها الفقه الإسلامي في هذا المجال.
 - تعزيز الاستفادة من الفقه الإسلامي في تطوير التشريعات القضائية المتعلقة بالقاضي وولايته، وذلك من خلال تضمين برامج إعداد القضاة والباحثين في المؤسسات الأكاديمية والقضائية دراسات متخصصة في الأحكام الفقهية المتعلقة بولاية القضاء وعزل القاضي، بما يساهم في تطوير التشريع والممارسة القضائية على أسس علمية رصينة.

7. قائمة المصادر والمراجع

7.1 المراجع العربية

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر (تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي). بيروت: المكتبة العلمية.
- الأسيوطي، محمد بن أحمد المنهجي. (1996). جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود (تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الألباني، محمد ناصر الدين، (1985) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (ط2) بيروت: المكتب الإسلامي.

- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس. (2003). كشف القناع عن متن الإقناع (تحقيق: إبراهيم أحمد عبد الحميد، ط. خاصة). الرياض: دار عالم الكتب.
- البهيقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. (2003). السنن الكبرى (تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط. 3). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام. (1998). السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (ط. 1). الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. (2003). المحلى بالآثار (تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، ط. 3). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحطاب، محمد بن محمد الرعيني. (1992). مواهب الجليل شرح مختصر خليل (ط. 3). بيروت: دار الفكر.
- الخرشي، الشيخ محمد الخرشي المالكي، شرح الخرشي على مختصر خليل، وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي، طبع دار الفكر.
- الخن، مصطفى، والبغا، مصطفى، والشربجي، علي. (1992). الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي (ط. 4). دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
- الرجراجي، علي بن سعيد. (2007). مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل (تحقيق: أحمد بن علي الدمياطي، ط. 1). بيروت: دار ابن حزم.
- الرحباني، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي. (1994). مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (ط. 2). بيروت: المكتب الإسلامي.
- ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي. (1988). المقدمات والمهديات (تحقيق: محمد حجي، ط. 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الزحيلي، وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (ط. 4) دار الفكر - دمشق.
- ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي. (1995). بداية المجتهد ونهاية المقتصد (تحقيق: محمد صبحي حلاق، ط. 1). القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- الرملي، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة. (1984). نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (ط. أخيرة). بيروت: دار الفكر.
- زيدان، عبد الكريم، (1989) نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، (ط. 2) بيروت - مؤسسة الرسالة.
- السعدي، عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي. (2003). عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (تحقيق: حميد بن محمد لحمر، ط. 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ابن السماني، علي بن محمد. (1984). روضة القضاء وطريق النجاة (تحقيق: صلاح الدين الناهي، ط. 2). عمان: دار الفرقان.
- السنيني، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري. (2000). أسنى المطالب في شرح روض الطالب (تحقيق: محمد محمد تامر). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي. (2000). المحكم والمحيط الأعظم (تحقيق: عبد الحميد هندواي، ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشريني، محمد بن محمد الخطيب. (1994). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (تحقيق: علي محمد معوض، ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشرفيين، يوسف عبد الله. (2016). معالم عزل القاضي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في قانون تشكيل المحاكم الشرعية الأردني. مجلة علوم الشريعة والقانون، 43(4).
- الشنقيطي، محمد بن محمد سالم المجلسي. (2015). لوامع الدرر في هنك أستاذ المختصر (تحقيق: دار الرضوان، ط. 1). نواكشوط: دار الرضوان.
- الشيرازي، إبراهيم بن علي. (1992). المذهب في فقه الإمام الشافعي (تحقيق: محمد الزحيلي، ط. 1). بيروت: الدار الشامية.
- الصقلي، أبو بكر محمد بن عبد الله. (2012). الجامع لمسائل المدونة والمختلطة (تحقيق: أحمد بن علي الدمياطي، ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. (1992). رد المحتار على الدر المختار (ط. 2). بيروت: دار الفكر.
- عامر، عادل. (2013). عزل القاضي بين الشريعة والقانون. صحيفة دنيا الوطن.
- عثمان، محمد رأفت، (1994) النظام القضائي في الفقه الإسلامي، (ط. 2) دار البيان.
- ابن عرفة، محمد بن محمد الورغمي. (2014). المختصر الفقهي (تحقيق: حافظ عبد الرحمن محمد خير، ط. 1). دبي: مؤسسة خلف أحمد الحبتور للأعمال الخيرية.
- ابن عقيل، علي بن عقيل بن محمد. (2001). التذكرة في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (تحقيق: ناصر بن سعود السلامة، ط. 1). الرياض: دار إشبيليا.
- العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد. (2000). البناية شرح الهداية (ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الغزايبة، محمد حمد، (2004) نظام القضاء في الإسلام، (ط. 1) عمان- الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الغزالي، محمد بن محمد الطوسي. (1997). الوسيط في المذهب (تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، ط. 1). القاهرة: دار السلام.
- ابن الفراء، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف. (2000). الأحكام السلطانية (تحقيق: محمد حامد الفقي، ط. 2). بيروت: دار الكتب العلمية.
- قانون السلطة القضائية رقم (15) لسنة 2005.
- قانون القضاء الشرعي رقم (3) لسنة 2011.
- قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (19) لسنة 1972.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد. (1968). المغني (تحقيق: طه محمد الزيني ومحمود عبد الوهاب فايد وعبد القادر عطا ومحمود غانم غيث، ط. 1). القاهرة: مكتبة القاهرة.
- القرافي، أحمد بن إدريس. (1994). الذخيرة (تحقيق: محمد حجي وسعيد أعراب ومحمد بو خيزة، ط. 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم. (1986). مسند الشهاب (تحقيق: حمد بن عبد المجيد السلفي، ط. 2، حديث رقم 1080). بيروت: مؤسسة الرسالة.

- الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد. (1986). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (ط.2). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن مازة، محمود بن أحمد بن عبد العزيز. (2004). المحيط البرهاني في الفقه النعماني (تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، ط.1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب. (1989). الأحكام السلطانية والولايات الدينية (تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، ط.1). الكويت: مكتبة دار ابن قتيبة.
- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب. (1999). الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي (تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط.1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- المرداوي، علي بن سليمان. (1956). الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (تحقيق: محمد حامد الفقي، ط.1). القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.
- المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني. (د.ت). متن بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة. القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد علي صبح.
- مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (1955). صحيح مسلم (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، حديث رقم 1717 و 1825. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد. (2006). التذكرة في الفقه الشافعي (تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط.1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- المليباري، أحمد بن عبد العزيز بن زين الدين المعبري الهندي. (د.ت). فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين (ط.1). بيروت: دار ابن حزم.
- ابن مودود الموصلي، عبد الله بن محمود. (2009). الاختيار لتعليل المختار (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وأحمد محمد برهوم وعبد اللطيف حرز الله، ط.1). بيروت: دار الرسالة العالمية.
- النووي، يحيى بن شرف. (2005). منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه (تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض). بيروت: دار الفكر.
- الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر. (1983). تحفة المحتاج في شرح المنهاج. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.
- واصل، نصر فريد محمد، 1982، السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، (ط.2) مر: المكتبة التوفيقية.

7.2 رومنة المراجع العربية

The Holy Qur'an.

- Al-Albani, M. Nasir al-Din. (1985). Irwa' al-Ghalil fi Takhrij Ahadith Manar al-Sabil (in Arabic). 2nd ed. Beirut: Al-Maktab al-Islami.
- Al-Asyuti, M. ibn Ahmad al-Minhaji. (1996). The Jewels of Contracts and the Aid of Judges, Signatories, and Witnesses (in Arabic). Edited by Mus'ad 'Abd al-Hamid Muhammad al-Sa'dani, 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Bahuti, M. ibn Yunus ibn Idris. (2003). Uncovering the Mask from the Text of al-Iqna' (in Arabic). Edited by Ibrahim Ahmad 'Abd al-Hamid, special ed. Riyadh: Dar 'Alam al-Kutub.
- Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad ibn al-Husayn ibn 'Ali. (2003). The Major Sunan (in Arabic). Edited by Muhammad 'Abd al-Qadir 'Ata, 3rd ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Gharaibah, Muhammad Hamad. (2004). The Judicial System in Islam (in Arabic). 1st ed. Amman, Jordan: Dar al-Hamid for Publishing and Distribution.
- Al-Ghazali, Muhammad ibn Muhammad al-Tusi. (1997). The Intermediate Book in the School of Jurisprudence (in Arabic). Edited by Ahmad Mahmud Ibrahim and Muhammad Muhammad Tamer, 1st ed. Cairo: Dar al-Salam.
- Al-Hattab, Muhammad ibn Muhammad al-Ru'ayni. (1992). The Distinguished Gifts: Commentary on Mukhtasar Khalil (in Arabic). 3rd ed. Beirut: Dar al-Fikr.
- Al-Haytami, Ahmad ibn Muhammad ibn 'Ali ibn Hajar. (1983). The Gift of the Needy: Commentary on al-Minhaj (in Arabic). Cairo: Al-Maktabah al-Tijariyyah al-Kubra.
- Al-Kasani, Abu Bakr ibn Mas'ud ibn Ahmad. (1986). The Masterpieces of Crafts in the Arrangement of the Legal Rules (in Arabic). 2nd ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Kharshi, Muhammad al-Kharshi al-Maliki. The Kharshi Commentary on Mukhtasar Khalil, with the Marginal Notes of Shaykh 'Ali al-'Adawi (in Arabic). Dar al-Fikr.
- Al-Khin, Mustafa, Al-Bugha, Mustafa, and Al-Sharbaji, 'Ali. (1992). Methodical Jurisprudence According to the School of Imam al-Shafi'i (in Arabic). 4th ed. Damascus: Dar al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution.
- Al-Malibari, Ahmad ibn 'Abd al-'Aziz ibn Zayn al-Din al-Ma'bari al-Hindi. (n.d.). The Aid to the Needy: Commentary on Qurrat al-'Ayn in Important Matters of Religion (in Arabic). 1st ed. Beirut: Dar Ibn Hazm.

- Al-Mardawi, 'Ali ibn Sulayman. (1956). Impartiality in Knowing the Preponderant Opinion amid Disagreement (in Arabic). Edited by Muhammad Hamid al-Fiqi, 1st ed. Cairo: Matba'at al-Sunnah al-Muhammadiyah.
- Al-Marghinani, 'Ali ibn Abi Bakr ibn 'Abd al-Jalil al-Farghani. (n.d.). Text of the Beginning of the Beginner in the Jurisprudence of Imam Abu Hanifah (in Arabic). Cairo: Maktabat wa Matba'at Muhammad 'Ali Subh.
- Al-Mawardi, 'Ali ibn Muhammad ibn Habib. (1989). The Ordinances of Governance and Religious Authorities (in Arabic). Edited by Ahmad Mubarak al-Baghdadi, 1st ed. Kuwait: Maktabat Dar Ibn Qutaybah.
- Al-Mawardi, 'Ali ibn Muhammad ibn Habib. (1999). The Comprehensive Compendium in the Jurisprudence of Imam al-Shafi'i (in Arabic). Edited by 'Ali Muhammad Mu'awwad and 'Adil Ahmad 'Abd al-Mawjud, 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Nawawi, Yahya ibn Sharaf. (2005). The Methodology of Seekers and the Reliance of Muftis in Jurisprudence (in Arabic). Edited by 'Awad Qasim Ahmad 'Awad. Beirut: Dar al-Fikr.
- Al-Qarafi, Ahmad ibn Idris. (1994). The Treasury (in Arabic). Edited by Muhammad Hajji, Sa'id A'rab, and Muhammad Bu Khubzah, 1st ed. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.
- Al-Quda'i, Muhammad ibn Salamah ibn Ja'far ibn 'Ali ibn Hakmun. (1986). The Musnad of al-Shihab (in Arabic). Edited by Hamad ibn 'Abd al-Majid al-Salafi, 2nd ed., Hadith No. 1080. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.
- Al-Rajraji, 'Ali ibn Sa'id. (2007). Methods of Attainment and Results of the Subtleties of Interpretation (in Arabic). Edited by Ahmad ibn 'Ali al-Dimyati, 1st ed. Beirut: Dar Ibn Hazm.
- Al-Ramli, Muhammad ibn Abi al-'Abbas Ahmad ibn Hamzah. (1984). The Final Need for the Commentary on al-Minhaj (in Arabic). Final ed. Beirut: Dar al-Fikr.
- Al-Ruhaybani, Mustafa ibn Sa'd ibn 'Abduh al-Suyuti. (1994). Requirements of Those Possessing Understanding in Commentary on Ghayat al-Muntaha (in Arabic). 2nd ed. Beirut: Al-Maktab al-Islami.
- Al-Sa'di, 'Abd Allah ibn Najm ibn Shas ibn Nizar al-Judhami. (2003). The Necklace of Precious Jewels in the School of the Scholar of Medina (in Arabic). Edited by Hamid ibn Muhammad Lahmar, 1st ed. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.
- Al-Sharbini, Muhammad ibn Muhammad al-Khatib. (1994). The Sufficiency of the Needy for Knowing the Meanings of the Words of al-Minhaj (in Arabic). Edited by 'Ali Muhammad Mu'awwad, 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Sharifayn, Yusuf 'Abd Allah. (2016). Features of Removing a Judge in Islamic Jurisprudence and Its Applications in the Jordanian Law on the Formation of Sharia Courts (in Arabic). Journal of Sharia and Law Sciences, 43(4).
- Al-Shinqiti, Muhammad ibn Muhammad Salim al-Majlisi. (2015). The Gleams of Pearls in Unveiling the Covers of al-Mukhtasar (in Arabic). Edited by Dar al-Ridwan, 1st ed. Nouakchott: Dar al-Ridwan.
- Al-Shirazi, Ibrahim ibn 'Ali. (1992). The Refined Work in the Jurisprudence of Imam al-Shafi'i (in Arabic). Edited by Muhammad al-Zuhayli, 1st ed. Beirut: Al-Dar al-Shamiyyah.
- Al-Siqilli, Abu Bakr Muhammad ibn 'Abd Allah. (2012). The Comprehensive Work on the Issues of al-Mudawwanah and al-Mukhtalith (in Arabic). Edited by Ahmad ibn 'Ali al-Dimyati, 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Suniki, Zakariyya ibn Muhammad ibn Zakariyya al-Ansari. (2000). The Finest Requirements in Commentary on Rawd al-Talib (in Arabic). Edited by Muhammad Muhammad Tamer. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Al-Zuhayli, Wahbah ibn Mustafa al-Zuhayli. Islamic Jurisprudence and Its Evidence (in Arabic). 4th ed. Damascus: Dar al-Fikr.
- Al-'Ayni, Mahmud ibn Ahmad ibn Musa ibn Ahmad. (2000). The Building: Commentary on al-Hidayah (in Arabic). 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn al-Athir, M. al-D. Abu al-Sa'adat al-Mubarak ibn Muhammad. (1979). The End Concerning Rare Terms in Hadith and Reports (in Arabic). Edited by Tahir Ahmad al-Zawi and Mahmud Muhammad al-Tanahi. Beirut: Al-Maktabah al-'Ilmiyyah.

- Ibn al-Farra', Muhammad ibn al-Husayn ibn Muhammad ibn Khalaf. (2000). The Ordinances of Governance (in Arabic). Edited by Muhammad Hamid al-Fiqi, 2nd ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn al-Mulaqqin, 'Umar ibn 'Ali ibn Ahmad. (2006). The Reminder in Shafi'i Jurisprudence (in Arabic). Edited by Muhammad Hasan Muhammad Hasan Isma'il, 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn al-Samnani, 'Ali ibn Muhammad. (1984). The Garden of Judges and the Path to Salvation (in Arabic). Edited by Salah al-Din al-Nahi, 2nd ed. Amman: Dar al-Furqan.
- Ibn Hazm, 'Ali ibn Ahmad ibn Sa'id. (2003). The Adorned with Reports (in Arabic). Edited by 'Abd al-Ghaffar Sulayman al-Bandari, 3rd ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn Mawdud al-Mawsili, 'Abd Allah ibn Mahmud. (2009). The Choice for Explaining al-Mukhtar (in Arabic). Edited by Shu'ayb al-Arna'ut, Ahmad Muhammad Barhum, and 'Abd al-Latif Hirz Allah, 1st ed. Beirut: Dar al-Risalah al-'Alamiyyah.
- Ibn Mazah, Mahmud ibn Ahmad ibn 'Abd al-'Aziz. (2004). The Burhani Compendium in Hanafi Jurisprudence (in Arabic). Edited by 'Abd al-Karim Sami al-Jundi, 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn Qudamah, 'Abd Allah ibn Ahmad ibn Muhammad. (1968). The Enricher (in Arabic). Edited by Taha Muhammad al-Zayni, Mahmud 'Abd al-Wahhab Fayid, 'Abd al-Qadir 'Ata, and Mahmud Ghanim Ghayth, 1st ed. Cairo: Maktabat al-Qahirah.
- Ibn Rushd, Muhammad ibn Ahmad al-Qurtubi. (1988). The Introductions and Foundations (in Arabic). Edited by Muhammad Hajji, 1st ed. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.
- Ibn Rushd, Muhammad ibn Ahmad al-Qurtubi. (1995). The Beginning of the Independent Jurist and the End of the Moderate (in Arabic). Edited by Muhammad Subhi Hallaq, 1st ed. Cairo: Maktabat Ibn Taymiyyah.
- Ibn Sidah, 'Ali ibn Isma'il al-Mursi. (2000). The Authoritative and the Great Comprehensive Dictionary (in Arabic). Edited by 'Abd al-Hamid Hindawi, 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn 'Abd al-Halim ibn 'Abd al-Salam. (1998). Sharia Governance in Reforming the Ruler and the Ruled (in Arabic). 1st ed. Riyadh: Ministry of Islamic Affairs, Endowments, Da'wah and Guidance.
- Ibn 'Abidin, Muhammad Amin ibn 'Umar. (1992). The Responding Answer to al-Durr al-Mukhtar (in Arabic). 2nd ed. Beirut: Dar al-Fikr.
- Ibn 'Aqil, 'Ali ibn 'Aqil ibn Muhammad. (2001). The Reminder in Jurisprudence According to the School of Imam Ahmad ibn Hanbal (in Arabic). Edited by Nasir ibn Sa'ud al-Salamah, 1st ed. Riyadh: Dar Ishbiliya.
- Ibn 'Arafah, Muhammad ibn Muhammad al-Wurghami. (2014). The Jurisprudential Compendium (in Arabic). Edited by Hafiz 'Abd al-Rahman Muhammad Khayr, 1st ed. Dubai: Khalaf Ahmad al-Habtoor Foundation for Charitable Works.
- Muslim, Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri al-Naysaburi. (1955). Sahih Muslim (in Arabic). Edited by Muhammad Fu'ad 'Abd al-Baqi, Hadith Nos. 1717 and 1825. Cairo: Matba'at 'Isa al-Babi al-Halabi wa Shuraka'uhu.
- Wasil, Nasr Farid Muhammad. (1982). The Judicial Authority and Judicial System in Islam (in Arabic). 2nd ed. Egypt: Al-Maktabah al-Tawfiqiyyah.
- Zaydan, 'Abd al-Karim. (1989). The Judicial System in Islamic Sharia (in Arabic). 2nd ed. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.
- 'Amir, 'Adil. (2013). Removing a Judge between Sharia and Law (in Arabic). Dunya al-Watan Newspaper.
- 'Uthman, Muhammad Ra'fat. (1994). The Judicial System in Islamic Jurisprudence (in Arabic). 2nd ed. Dar al-Bayan.
- Judicial Authority Law No. (15) of 2005. (in Arabic).
- Sharia Judiciary Law No. (3) of 2011. (in Arabic).
- Law on the Formation of Sharia Courts No. (19) of 1972. (in Arabic).

The Dismissal of Judges: Legal Rulings and Grounds in Islamic Jurisprudence in Light of Palestinian Legislation

Medhat Hamad*

Fiqh and Law Department, Faculty of Law, Arab American University

Corresponding Author: medhat.hamad@aaup.edu

Received: 11/09/2025

Revised: 29/04/2026

Accepted: 19/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.8>

Abstract

This study examines The Dismissal of Judges: Legal Rulings and Grounds in Islamic Jurisprudence in Light of Palestinian Legislation, given its direct implications for judicial independence and the protection of judicial office from interventions that may affect the proper performance of judicial functions. The study aims to clarify the jurisprudential rulings governing the dismissal of judges, identify and analyze its grounds and regulatory principles, and assess the extent to which relevant Palestinian legislation accords with the principles and safeguards established by Islamic jurisprudence in this field. The study adopts an inductive-analytical methodology, complemented by a comparative approach, through examining and analyzing the views of jurists across the recognized schools of Islamic jurisprudence and comparing them, alongside an examination of the relevant provisions of Palestinian legislation.

The study reaches several findings, most notably that the general principle is that a judge may not be dismissed without a valid and legally recognized justification, as this safeguards judicial independence and protects the judicial office from subordination and undue interference. The study further finds that the grounds for judicial dismissal may be classified into personal grounds arising in the judge that result in the loss of certain conditions of eligibility or fitness for judicial office, including apostasy, moral depravity, mental incapacity, the loss of certain essential senses, and incapacity resulting from illness or old age, as well as other grounds relating to the public interest and circumstances surrounding the exercise of judicial authority. The study also concludes that, according to the stronger jurisprudential view, a judge's authority does not automatically terminate upon the death or dismissal of the ruler who appointed him, since judicial authority is not dependent solely upon the person of the ruler but is fundamentally connected to the administration of justice, the protection of rights, and the realization of public interests. Accordingly, the study recommends drawing upon the principles and safeguards developed in Islamic jurisprudence when developing Palestinian judicial legislation, in a manner that strengthens judicial independence and immunity, promotes integrity and justice, and prevents the power of dismissal from being exercised in a way that undermines judicial independence or affects judicial impartiality.

Keywords: Judicial dismissal, Grounds for judicial dismissal, Islamic jurisprudence, Judicial independence, Palestinian legislation.

* Corresponding Author



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

فضاءات النص التفاعلي: تظاهراته ووجوده

جمال مجناح*

قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر

*الباحث المراسل: djmel.medjenah@univ-msila.dz

Received: 26/08/2026

Revised: 10/09/2026

Accepted: 20/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.9>

الملخص

أصبح البحث في الأدب التفاعلي من الخيارات ذات الأهمية، لما له من تأثير في مستقبل النظرية الأدبية وهوية النص الأدبي من حيث الوجود والتشكيل والبنية. لقد انتقل النص الأدبي إلى وجود مختلف من حيث البنية والوسائط والقراءة والتلقي، انتقل بوتيرة متسارعة مشدودا بغواية التجريب، فلطالما حاول المبدع تجريب أشكال تعبيرية وفنية وممارسة حرية أكبر تعتقه من سطوة النموذج المثال.

ويقدم هذا البحث دراسة تحليلية لموضوع فضاءات النص التفاعلي وتظاهراته وحدوده. ويتمحور على مناقشة عدة قضايا وإجراءات، تتعلق بتمظهرات فضاء النص التفاعلي وطبيعة نسق العلاقات الشبكية التي تعيد صياغة الروابط النصية ومفاهيم الاتساق والانسجام، كما ناقش البحث الفضاء الرقمي وبنية البرمجة بالتركيز على البنية التقنية والعقد والروابط ودور شبكة المفاتيح وشاشات العرض في تشكيل الفضاء الرقمي للنص وتفعيله.

ويخلص البحث - في نهايته - إلى مناقشة طبيعة وجود النص التفاعلي وتحليله من خلال دراسة تأثير البيئة الرقمية في وجوده وهويته، وما تفرضه من أنساق تتجاوز حدود اللغة الطبيعية إلى منظومة إشارية ورمزية. وهو ما يدعو إلى استجلاء الكيفية التي يُعاد بها صياغة وجود النص وهويته الجمالية والبنوية، فهذه العناصر تؤثر في التعريفات السائدة في النظرية الأدبية، ما يتطلب تحديثا للمفاهيم والتعريفات وبقية الإجراءات النقدية بما ينسجم مع البنية التقنية والوسط التفاعلي للنص الأدبي.

الكلمات المفتاحية: الفضاء، التفاعلي، النص، الرقمي، الجمالية.

1. المقدمة

التوجه إلى تجريب الإبداع التفاعلي فرض تحولا معرفيا وتقنيا وجماليًا على الإبداع العربي المعاصر، وهو إبداع لا خيار للمبدع فيه، فواقع التلقي الجديد أنتج سياقًا مختلفًا للقراءة والنشر، فالتخلف عن المواقع يعني انحصارًا مستقبلًا للسرد العربي. ولذلك خاض مبدعون كثيرون تجارب جمالية، مارسوا فيها حرية الإبداع، وجربوا أنساقًا معرفية لإنتاج سردية معاصرة تتجاوز مع الواقع التكنولوجي، ومن أهم التجارب الإبداعية التفاعلية والرقمية تجربة الدكتور محمد قريبرة، ومحمد سناجلة، والدكتورة سعاد عون، والدكتور عباس مشتق معن.

وقد نالت تلك التجارب اهتمامًا واسعًا بالبحث والنقد والقراءة، كما أن التجربة فتحت المجال للتجلي الرقمي للممارسة الإبداعية العربية، "لكن استحضار بعض الفرضيات السياقية والمعرفية فيما يخص نظرية الأدب بشكل عام، يعد ضرورة مهمة في تأمل الأدب في علاقته بالرقمي" (كرام، 2009، ص 25). وفي خضم هذه التجارب التفاعلية غدا النص الأدبي التفاعلي نسيجًا علاميًا هجينًا، تتكامل فيه اللغة الطبيعية مع الشفرة البرمجية والوسائط التكنولوجية، ليتحول النص الأدبي من بيئة ساكنة مرتبطة بالتأمل الذهني إلى بيئة رقمية حركية متعددة المظاهر والتجليات، يتساوى فيها المتلقي والمبدع، وتتحكم في خطابها مجموعة تقييدات وموجهات، تؤثر مباشرة في بناء الدلالة.

نتوجه في هذا البحث إلى تحليل الأنساق التفاعلية التي بُني عليها النص، ولتجاوز المعارف والبرمجيات وعلاقتها المتداخلة، رأينا ضرورة التركيز على الفضاء الرقمي بوصفه بعدًا أنطولوجيًا للنص التفاعلي، وبعده منظومة من العلاقات

* الباحث المراسل

النسقية المتشابهة، فحددنا إشكالية البحث في كينونة هذا الفضاء بوصفه نسقا شبكيا وبرمجيا، يؤسس النص التفاعلي، ومنه رصد التحولات الأنطولوجية التي تطرأ على تشكيله وبنائه وتحليلها، وبالنتيجة التأثير في تلقيه.

تأسس البحث على مجموعة قضايا فرعية؛ لأن كتابة مقال تقتضي منهجيا التركيز على حدود مسابقة للبحث، وإلا سننتهي في الفضاءات والبنى الشاسعة، ومن أهمها النسق الشبكي والفضاء الرقمي؛ لأنه المحول الجوهرى للنص إلى اللاحظية والتفرع والتشعب وتعدد المسارات بناء وقراءة. كما أن بنية البرمجة تحضر في هذا الفضاء بوصفها تقييدا للخطاب التفاعلي في النص، ومهما اعتقدنا بحرية الإبداع في النص التفاعلي وانفتاحه على الفضاء الشبكي الكوني، فغن تلك البرمجيات تمارس حدودا وضغوطا على المبدع؛ لكونها مجموعة خوارزميات وشفرات، بوصفها فاعلا لغويا وبنائيا في توليد المعنى، ومن ثم فالتصميم المسبق للنص هو نوع من وهم الحرية مهما ادعينا العكس، وأخيرا الطبيعة الوجودية للنص وتحول القارئ إلى فاعل مشارك.

مشكلة البحث: تُختزل إشكالية البحث في التساؤل التالي: كيف يسهم الفضاء الرقمي بوصفه بنية شبكية رقمية ذات علاقات تشعبية، تستمد فاعليتها من حيث التصميم والعرض من البرمجيات- في بناء كينونة النص الأدبي التفاعلي؟ ومن ثم كيف تؤثر هذه التحولات الأنطولوجية في توجيه الخطاب وطرق تلقيه؟ وتتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

فرضيات البحث:

- كيف يفعل النسق الشبكي مسار النص التفاعلي وينقله إلى اللاحظية، ومن ثم تعدد مسارات بنائه؟
 - كيف تقيّد البرمجيات الخطاب التفاعلي وتحول شفراته خارج اللغوية إلى فاعل لغوي؟
 - الطبيعة الوجودية (الأنطولوجية) للنص التفاعلي، ومن ثم تعيد تشكيل هوية القارئ ليصبح مشاركا.
- أهداف البحث:** يستهدف البحث تحليل أنساق التفاعل في الفضاء الرقمي، وتفكيكه، وفهم أبعادها الأنطولوجية في النص الأدبي. وتتفرع عن هذا الهدف العام أهداف إجرائية تستكشف:
- البحث في أثر النسق الشبكي في تشكيل النص التفاعلي.
 - دور البرمجيات وأثرها في توجيه الخطاب التفاعلي وتقييده.
 - بيان أثر النسق الشبكي في تلقي النص وتحويله من التأمل الذهني إلى القراءة البصرية، ونقل القارئ من المشاهدة إلى المشاركة.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهج وصفي استقرائي، فجمع بين الإشارات التطبيقية والنظرية بوصف أن الإشكالية ذات أبعد نظرية أكثر منها تطبيقية؛ لأنها استهدفت تفكيك مستويات التفاعل وأطرافه في الفضاء الرقمي، وإجرائيا اعتمد البحث على منهج التفكير لأجل عزل الأنساق البنيوية وتحليل آلياتها، كما استعان بجزئيات من النقد الثقافي في تصور الأنساق الثقافية المعرفية في الفضاء الرقمي، للوقوف على أثرها في النص التفاعلي وقضايا القراءة والتلقي. ومن ثم جاء منهج البحث مزيجا بين مناهج مختلفة تستجيب للمتطلبات الفرعية.

2. الدراسات السابقة

اشتغلت مختلف الدراسات النظرية والتطبيقية على الأدب التفاعلي في كل محطاته، فعرضت أصوله التاريخية وإبدالاته الاصطلاحية مروراً بالدراسات التطبيقية لمختلف الأجناس التفاعلية سردا وشعرا، وهي إلى يومنا هذا مازالت تشتغل وتحاول الاستقرار على أسس نظرية أدبية ونقدية تنسجم مع طبيعة الأدب التفاعلي، لذلك نقر مسبقا أننا لا ندعي فتحا علميا ولا سبقا وإنما نستهدف مناقشة إشكالات الأدب التفاعلي وتحليله من خلال مكون وجودي ممثلا في " فضاءات النص التفاعلي وأثرها. ومن أهم الدراسات في الأدب التفاعلي التي ناقشت هذا الموضوع:

- كتب الدكتور سعيد يقطين الموسومة بـ: " من النص إلى النص المترابط مدخل إلى جماليات الأدب التفاعلي من النص إلى النص المترابط"- النص المترابط ومستقبل الثقافة العربية النص المترابط النص الإلكتروني في فضاء الانترنت. - النص المترابط ومستقبل الثقافة العربية.
- زهور كرام (2009)، كتابها: الأدب الرقمي أسئلة ثقافية وتأملات مفاهيمية.
- فاطمة البريكي (2006) كتابها: " مدخل إلى الأدب التفاعلي.
- عمر زرفاوي (2013) كتابه: " الكتابة الزرقاء".

-Theo Van Leeuwen (2005). Introducing Social Semiotics

وتناولت هذه المؤلفات قضايا التحول الرقمي والتكنولوجي من إشكالية المصطلح إلى دراسة قضايا انتقال النص الأدبي من شكله التقليدي إلى النص المترابط والتفاعلي، فأصلحت للمفاهيم والجماليات والبنية التفاعلي فاهتمت بتحليل البنية التفاعلية للنص باعتبارها نمطا ابداعيا جديدا وكيفية انتاج الوسائط المتعددة للنص التفاعلي. وهذه العينات لا تغني الباحث عن عشرات المؤلفات والمقالات والرسائل الجامعية.

3. تمظهرات فضاء النص التفاعلي

3.1 نسق العلاقات الشبكية:

إن البنية الجوهرية المرتبطة بفضاء الشاشة تتعلق بتعدد المساحات في عرض النص من خلال تفرعات الروابط، وغالبا ما تحيل القارئ إلى نصوص موازية متعددة من حيث جنسها أو نوعها، بوصفها نصوصا شارحة أو منبهة أو معرفة، فيبدو النص للمتلقى أوجها وأشكالا متعددة، تشوش عليه تلقى الخطاب؛ لأن تجول التلقي عبر الروابط والعقد تجعل عملية القراءة مشوشة، كما أن النص الأصلي يُعاد إنتاجه، فتحيله الروابط إلى وجود جديد في الفضاء الرقمي، يتشكل وفقا لنسق شبكي خاص، تتداخل فيه النصوص من حيث ارتباطها ببعضها البعض، بوضع يشبه المحاكاة الافتراضية لتجريب مجموعة متشابهة من النصوص، وبذلك تفقد البعد الخطي، وتتخلى عنه إلى خاصية دائرية تلغي مفهوم البدايات والنهايات، كما تلغي أي بناء هرمي فيه، بل إن النص - في حد ذاته، من حيث أصوله الاصطلاحية - ذو طبيعة شبكية داخلية، تتحقق بين مكوناته البنوية بوساطة الانسجام والاتساق، فهو مترابط ببعضه البعض انطلاقا من لغته وتركيبه، بينما يجعله الوجود الشبكي يتشكل وفقا لخطاب خارج اللغة، تُنسقه البرمجيات المتحركة في تصميم الشاشة والعرض.

إن الطبيعة الشبكية بوصفها خاصية في المصطلح وفي النص، تترابط عبر النسيج اللغوي وخارج اللغوي: (الصوت والصورة والحركة) المتداخل والمنسجم، فهذا النوع من النسق لم يأت من العدم، وإنما هو خصيصة سابقة في النص بوصفه نسيجا متكاملًا من البنيات والدلالات (نقصد به البنيات اللغوية)، وقد ازداد وضوحا بولوجه إلى العالم الافتراضي باستعارة جمالية رقمية بصرية. وهو عالم مبني على المفهوم الشبكي المتفرع في علاقاته المتداخلة بين العوالم اللغوية والمعرفية والثقافية، ويتأثر هذه الطبيعة الشبكية، فإنه حتما سيتأثر بالبعد المعرفي المتدفق في الفضاء الرقمي، يستغلها عبر الإحالة إليها بالروابط والعقد وبقية المؤشرات الرقمية: (أيقونات أو نصوص موازية..) بما يتوافر في النص التفاعلي من نسيج تتعالق خلاله النصوص والمعارف والمعلومات، فغالبا ما يُنظر إلى الروابط على أنها ذات قيمة في حد ذاتها، من حيث الاعتقاد أنه كلما ازدادت المعلومات كان أفضل، لكن الربط بين عناصر المعلومات لا يقتصر على القيمة التراكمية فحسب، بل لها قيمة معرفية، فهي تربط المعلومات من حيث كونها فئات معرفية مثل العلاقات السببية أو الزمنية، وهذه الفئات هي التي تجعل عناصر المعلومات ذات معنى في علاقتها ببعضها البعض (Van Leeuwen, 2005, p219).

ويتيح النسق الشبكي تدفق النص عبر مسارات ممتدة بلا حدود، فيخلق مجتمعا افتراضيا خاصا يقيم المبدع افتراضيا، فيربط النص بتدفقات معرفية وإنسانية وإبداعية، تشارك الإبداع عبر منظومة من العلاقات تتشكل في العالم الافتراضي. ومن نماذج هذه الطبيعة النسقية ما قدم به محمد سناجلة رواياته بما وفره على سطح الشاشة من علاقات شبكية مختلفة. (سناجلة، د.ت)



تقدم شاشة العرض مجموعة من العقد، مصممة وموجهة للقراء بمختلف وظائفهم التداولية؛ الناقد والكاتب والمُشاهد والمُحادي. فكل الروابط المشار إليها تشكل إحالات إلى الفضاء الافتراضي للنص، فهي تعرضه للتفاعل لأجل المُشاهد/القارئ ولتمكنه من المشاركة التفاعلية، فتتيح له إبداء رأيه، أو تقديم إضافة، أو المشاركة بكتابة نقدية أو قراءات تفاعلية من شأنها تخصيص الفضاءات الدلالية والفكرية، فكل تلك الروابط لا تنفصل ولا تخرج عن بنية النص، بل هي - من هذا المنظور - مكوّنات وبنية من بنياته تدخل في عملية القراءة والتحليل تداوليا وسيميائيا وبنويا. فالنص التفاعلي - بهذا المفهوم - لا تشكل اللغة فحسب، بل تتنوع مظاهره بين الصوت والصورة والكلمة، وبين المسموع والمنطوق والمرئي، وعوالم وفضاءات افتراضية مفتوحة على التجريب والتشكيل البصري، إلى جانب العلاقات المعرفية البيئية. قد نتفق مع الكاتب في العنوان "رواية تفاعلية" لكن تعدد العوالم النصية وتداخل الأنواع الأدبية والفنون الأدائية من الأسس التي ستعدل مستقبلا النظرة إلى النص التفاعلي، فهذه الأنواع المتداخلة من النصوص في الفضاء الافتراضي ستجاوز

نظرية الأنواع كما تعارفت عليها النظريات الأدبية السائدة إلى أنواع هجينة مستحدثة، وبالنتيجة يفقد فيها المؤلف والقارئ دورهما التقليدي، فتصبح للقراءة /المشاهدة وللكتابة، صور جديدة لم تتبلور حدودها وأبعادها بعد، وهذا هو المنظور المستقبلي الذي ينبغي أن تستعد له الإجراءات النقدية والتنظيرية باعتبار أن الفضاء التفاعلي للنص الرقمي لم تعد له حدود وممكنات محصورة، بل هو مفتوح على كل الممكنات والتجارب .

ويخضع النص التفاعلي للتحوّل عبر المشاركات المتوقعة والمفترضة بين مبدعين من طراز خاص، فينتقل المتلقي من دور القارئ إلى دور المبدع أو الناقد.. الخ، ويكون له ذلك بما يضيفه ويتفاعل به مع النص. وهكذا تتشكل سلسلة متصلة الحلقات يصعب تحديد حدودها أو أسطحها. فنحن بصدد نص ديناميكي متحرك لا يعترف بالثبات على شكل من الأشكال، فهو نص له فضاءه الخاص، يستقل فيه بزمانيته وعروضه وحركته، فالفضاء التفاعلي أصبح أشبه ما يكون بالمختبر التجريبي، يخضع خلاله النص بكل تفاصيله ومكوناته إلى عملية تجريب واسعة، وفيه يُتاح لكل البرمجيات التدخل في بناء النص عبر تعديل الكتابة أو الصورة أو الروابط وغيرها من التقنيات التي ستجر القراءة إلى إعادة اكتشاف ومراجعة الكثير من المفاهيم والإجراءات، "وبشكل عام يبدو أن مجموعة الأدوات نفسها تستخدم عبر نطاق واسع من أنواع النصوص المختلفة، هناك ما يشبه " لغة " التواصل البصري على الأقل ضمن التكوين الثقافي العام نفسه، ولكن - وهذا مهم جدا- يتم استخدامها بشكل مختلف في سياقات مختلفة، فيتخذ الناس خيارات مختلفة من الإمكانيات السينمائية الشاملة نفسها، ويصنعون معاني مختلفة من خلال هذه الخيارات، وتسمى مجموعة الخيارات السينمائية التي تميز سياقاً بالسجل السينمائي (Van Leeuwen (2005). P 14) فالفضاء الشبكي في سياقاته المعرفية والتقنية ورابطة شبيه بهذه الوضعية.

وما دمنّا نتحدث عن نص ديناميكي في فضاء حر ومفتوح، فيكون من المنطقي أن يخضع لآليات البرمجيات وتقبيداتها، بتدخلها في كل تفاصيل الإنتاج التي ستؤثر في عملية القراءة من حيث المفهوم النظري والإجراء التطبيقي، ومن حيث إنتاج المعنى وتوجيه الخطاب. ويجسد ذلك ما يقدمه المجتمع الافتراضي "من علاقات أثرية مع أفراد مجتمعه من خلال عبوره الفضاءات الافتراضية، فالنسق الشبكي الرابط بين الأفراد والمجتمعات في الفضاء الافتراضي يمثل مغلماً لفهم النظام المعرفي الثاوي خلف مصطلح المترابط" (زرفاوي، 2013، ص، 64)

فضاء النص ينسج فيه النسق الشبكي، ويتجلى بما يقيمه من ترابطات وتشعبات تجعل من النص التفاعلي مركزاً يتقاطع في مستواه مع غيره، فهو يحيل القارئ إلى عوالم جديدة (نسق معرفي) عبر شبكة من الروابط، فينتقل بذلك إلى فضاءات أرحب وأعمق، وتبعاً لذلك فالنص " بوصفه فضاء يجعلنا نحلق في أجوائه التي قدمها لنا، وأجواء فضاء النص هي - أحياناً - ذات طبيعة واقعية على غرار ما نجده في الواقع الذي نعيشه، أو مستمدة من العوالم العجائبية والتخيلية أحياناً أخرى، وإن كانت تمتح من الواقع فإنها مزاحة عنه (يقطين، د.ت، ص، 57).

فالنسق الشبكي في النص هو مجموعة علاقاته عبر نسيجه اللغوي وغير اللغوي، فهي تمثل تداخل مجموعة برمجيات وذكاء اصطناعي يشارك المؤلف والقارئ في متابعة تجليات النص، والتي تحقق وجوداً آخر في أبعاده ودلالاته وحركيته، فيبحر خلالها القارئ بفضل ما تحيل إليه الروابط من نوافذ على الفضاء الرقمي، فهي أشبه بما يقدمه الخيال العلمي السينمائي من تقنيات الانتقال عبر الزمن في فضاء لا متناهٍ، فالروابط ينتقل خلالها القارئ من نص إلى نصوص أخرى موازية وإلى مساحات مختلفة من المشاهد، مجدافه مجموعة أيقونات أو عقد تحيل إلى آفاق وأبعاد جديدة قد تعين جمهور القراء على اكتشاف تلك العوالم ولوج أسرارها العجائبية.

وكما أشار إلى ذلك "سعيد يقطين " في سياق المقارنة بين الخطية واللاخطية، فرأى أنها في النص الورقي تكون ذات طبيعة تراتبية وسببية، تتدرج في انتظام زمكاني عبر الفضاءات المختلفة. غير أنها تختلف في النص التفاعلي من حيث المسارات وطبيعة الانتقال، فلا تميز بين البدايات والنهايات وكان النص في الفضاء الرقمي يتخذ شكلاً دائرياً، فيأخذ الفضاء النصي بعداً جديداً وميزة لا خطية، فنحن "مع النص المترابط أمام اللاخطية التي تجعلنا أمام طريقة مخالفة في بناء النص حيث لا يبدو لنا من النص إلا ما يقدم إلينا من خلال شاشة الحاسوب، وما يبرز على الشاشة ليس النص بكامله، إنه فقط شذرة أو عقدة من النص، وهذه الشذرة تتضمن عدداً من الروابط التي من شأن تنشيطها الانتقال إلى عقد أخرى تكون غير مرئية قبل عملية التنشيط، وهي بدورها تتضمن عدداً من الروابط الأخرى" (يقطين، د.ت، ص، 57)

يعتمد النسق الشبكي في الفضاء الرقمي على خاصية الترابط والتشعب، ما يُمكن من اختلاق فضاءات موازية بواسطة تفعيل تلك الروابط بالنقر عليها، فالانتقال عبر أسطح النص ولوحاته من خلال شاشة العرض، يتم عبر الروابط المتوافرة بوصفها محولات وموجهات تنقل القارئ من النص المرئي والظاهر على الشاشة إلى آخر خفي غير مرئي، يكون وظيفياً ومكملاً للقراءة والتفاعل، ولذا فمن طبيعة هذا النسق أن يكون لا خطياً ما دام يوفر قدراً كبيراً لحرية الانتقال التي لا ترتبط باتجاه محدد أو منتظم "فيغدو نصاً علائقياً يمكن قراءته رأسياً وأفقياً، كما يمكن التحرك بينه بحرية تامة على شاشة الكمبيوتر في أي اتجاه، وذلك للدرجة التي تتيح للقارئ إنشاء النص بحسب رغبته أو الوصل بين أجزائه بطرائق لا نهائية وكيفيات لا حدود لها" (زرفاوي، 2011، ص، 254).

فالنسق الشبكي في بنية الفضاء الرقمي يحوّل فعل القراءة من طبيعة منتظمة إلى أخرى تقتقد صفة الانتظام، ويُطلق عليها اللاخطية، وهي من جهة خواصها التقنية والبرمجية تولّد انتقالاتاً حراً في كل الاتجاهات، وتجعل من تصفّح النص عملاً متفرّعا يوجّه القارئ نحو نصوص أخرى، وذلك ما يُحدث توليفة متتالية من الأزمنة الجزئية، مهمتها تحقيق الانسجام بين المكونات المختلفة للنص في الفضاء الرقمي، ولعل ذلك من طبيعة الفضاء النصي في حد ذاته دون اعتبار للتفاعلية أو

الورقية، "فربما يبدو مفارقا الحديث عن فضاء بخصوص الأدب، ذلك أن صيغة وجود عمل أدبي ظاهريا في الواقع هي أساسا زمنية على أن فعل القراءة هو الذي نحقق به الكيان المفترض لنص مكتوب، وهذا الفعل الذي يشبه إنجاز توليفة موسيقية من حيث هو عبارة عن متتالية من اللحظات التي تكتمل في الديمومة، ديمومتنا" (مجناح، 2008، ص 16) ويمكن عدّ النسق الشبكي خاصية نوعية في بناء الفضاء النصي، مهما كان نوع النص أو طبيعته، غير أنه في البعد الرقمي يكتسب خاصية تنسجم مع طبيعة وجود النص في الفضاء التفاعلي أو الشبكي، ذلك أن النص المترابط أو الشبكي يحمل هذه الصفة على جهة مقايضة وجوده في الواقع الافتراضي، فهو بنية تمكّن القارئ من الإبحار في الفضاء الرقمي عبر النص، وبين مجموعة من المواد متعددة الوسائط، وبتأمل طبيعته يمكن أن نلاحظ وجود ما يسمى بالعقد، ثم الروابط، ثم الشبكة الرقمية، فهذه العناصر جميعها تتوافر في الفضاء الرقمي مهما كانت طبيعة النص المقروء. ومن ثم فإنه يمكن عدّ النسق الشبكي في الفضاء الرقمي مبدأ عاما يتوافر في جميع الأنظمة والبرامج، بل هو بنية في النص الرقمي تسهل القراءة وتمكّن من الانتقال عبر الوسائط بحثا عن المعلومة أو متممات القراءة، وفي أنظمتها التقنية، فإن بنية النسق الشبكي بأنواعها المختلفة، تحاول تحسين تكامل الوسائط واسترجاع المعلومات، أو الإبحار في الفضاء الرقمي. ومن نماذج ذلك ما يقدمه موقع حمزة قريرة عبر نماذجها التفاعلية، فيسخر للمتلقى مجموعة روابط ومفاتيح تضعه في قلب النص، وتصبح عملية القراءة أو المشاهدة جزءا تفاعليا في النص. فتعرض الشاشة مجموعة روابط تدعو القارئ للمشاركة بأشكال مختلفة، وعبر اختيارات حرة تدعوه للقراءة والإبداع والتعليق، وكل هذه العمليات لا تنفصل عن النصوص المقترحة سواء أكانت شعرا أم قصصا أم مقالات (قريرة دت) الخ.....



طبيعة النصوص الشبكية بوصفها وحدات ضمن مجموعة روابط (عقد)، مهمتها نقل القارئ/القراءة عبر فضاءات موازية قد تكون أحيانا مجموعة مشاهد أو نصوص شارحة أو علامات أيقونية دالة، وهي كلها مؤشرات توجه القراءة وتحقق عالمها الافتراضي، وهي في النهاية بنيات مؤسسة لفضاء النص، مهمتها تحقيق التفاعلية والإبحار بالقراءة عبر نصوص مختلفة في اللحظة الزمنية نفسها، وتعيد القراءة إلى منطلق الرابط الأول، فأصبح من نتائجها المباشرة ظاهرة التعدد بوصفها مستويات جديدة في النص، ونقصد به التعدد اللغوي والصوتي وتعدد المبدعين ... ذلك لأن المبدع الأول يحتاج - أحيانا كثيرة - إلى تقنيات برمجية لا يمتلكها أو لا يحسن استخدامها، ما يضطره إلى التعاون مع مختصين في التركيب والإخراج السمائي وغيرها من أنواع البرمجيات التي تُستخدم في الإبداع الرقمي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فكثيرا ما نصادف على الفضاء الأزرق نصوصا مركبة تركيبا سينمائيا تؤثر في القارئ، بل تحفزه على القراءة، كأن يتلقى النص عن طريق التمثيل (المشاهد التمثيلية كخلفيات تصويرية)، فيختار المبدع شخصية تمثيلية تلقي نصه (شعرا أو نثرا)، وهدفها أن توجه القارئ بوصفها مؤشرات قراءة، إلى موضوعات محددة، ليصبح النص مزيجا بين التركيب والتمثيل، فتتعدد أطرافه ومؤشراته وتجلياته، فهو لغوي مقروء كما أنه تمثيلي مشاهد وبصري، ولذلك هو صورة سمعية ينتجها الإيقاع الموسيقي المرافق، وبهذا التصور يصبح النص مضاعفا من حيث تجلياته في الفضاء الرقمي، تتعدد صورته وأبعاده وأشكاله التعبيرية والأدائية التي لا يمكن أن تتوافر إلا على شاشة العرض، تستوي في هذا التوصيف جميع الأنواع: (النص التفاعلي أو قصيدة الفيديو وغيره) ومن العينات قصيدة سعد عون: (سأنتظر) والتي جمعت بين الكتابة والمشاهد التلفزيونية (عون. دت) فيديو:



الأدب الرقمي . شعر الومضة . سعاد عون / جامعة خنشلة

هذه المؤشرات البصرية الممزوجة بالنصوص هي - في حد ذاتها - بنيات مؤسسة وفاعلة في النص " تحتاج إلى توسع كل الممارسات وشمولها، الممارسات التي أقحمت النصوص في كل الفضاءات، فتجاوزت السينما إلى فضاءات الإنترنت المختلفة، واستعانت بالبرمجيات الواسعة التي أسهمت بقدراتها التقنية العالية في إنتاج نص مخصص بالرقميات لدرجة أنه أصبح يقارب نوعاً جديداً قد يتجاوز مستقبلاً تسمية الأدب الرقمي أو التفاعلي؛ لأنه لن يعود كذلك" (البريكي، 2006، 23) وما تشير إليه فاطمة البريكي إنما هو طرح مسبق لاحتمال إعادة صياغة النظرية الأدبية المعاصرة، خاصة ما تعلق بمفهوم الأجناس الأدبية وتعريفات النوع .

3.2 لفضاء الرقمي وبنية البرمجة:

تتضح البنية اللغوية للنص التفاعلي وتشكل فضاءها الخاص المرتبط بسياق النص وخياله وعوالمه الفنية وأبعاده الدلالية، وما دام نسيجاً لغوياً فإنه يخضع للمعايير الجمالية نفسها التي تتوافر في أي نص على مستوى التركيب والأسلوب والخيال وغيرها من العناصر مما عودتنا عليه الإجراءات النقدية المتداولة في مختلف مناهج النقد، وهي مضبوطة بمعايير وقياسات تتنوع بحسب المنهج وطرق المقاربة، أما في الفضاء الرقمي، فإن عناصر البناء تتضاعف وتتنوع كما تتبدل، فتصبح عملية بناء الفضاء النصي تقنية تخضع لقواعد التكنولوجيا والرقمنة والذكاء الاصطناعي، وحتى اللغة الحاسوبية التي تسهم في النص باقتراح صيغ وتراكيب تبنيها على العادات اللغوية المكررة في الاستعمال، وفي هذه الحالة ترتبط بالبرمجيات وكيفية توظيفها لأجل خدمة النص من حيث التأليف والنشر والقراءة. وبالتالي توجه القارئ وتوافقه خلال مشاهدة النص (قراءة بصرية) وأثناء إبحاره عبر الفضاء الرقمي.

والفضاء الرقمي - من وجهة نظر تقنية - بنية متعددة المظاهر والتجليات، فهي تمكن القارئ من الإبحار بين مجموعة من المعلومات والوسائط المتعددة، وترتبط بشبكة البرمجيات التي تتيح التصفح، كما تنقل القارئ (المشاهد) كلما قام بنفعل أيقونات التوجيه أو العبارات المفتاحية الملونة. وهو في صورته هذه عبارة عن هيكل يُنمذج النص التفاعلي في هيئة ما وعلى تشكيل بصري غير ثابت، فالنص في الفضاء الرقمي متحرك ومتحول بطبيعته. وبذلك تتشكل البنية التشعبية للفضاء الرقمي من مجموعة عناصر وبرمجيات تتيح للنص الامتداد في الفضاء الرقمي ومن أهم البنيات:

3.2.1 العقد أو الروابط:

هي أفعال وموجهات تساعد بالنقر عليها على التصفح، وفي تفاصيلها ونهايتها بيئة متنوعة ومتغيرة، تربط النص بسيل متنوع من المعلومات، تسهم في تخصيص محتوى النص، وعادة ما تكون مجموعة نصوص أو رسوم أو صور ثابتة ومتحركة أو موسيقى وغيرها أو نماذج أدبية وعلمية ترتبط بالنص المركزي، مما يمكن تركيبه ودمجه في مشاهد خلفية للنص عند العرض على الفضاء الرقمي، وهي في جانبها التقني ترتبط بنظام تشغيل وبرنامج خاص، يمكن من التصفح والاسترجاع، وبالضرورة تتيح للقارئ إعادة المشهد أو إيقافه أو التحول إلى مستويات معلوماتية جديدة، كما قد تمكنه من التخزين والبحث . فنظام الترابط أو الروابط هي عملية تقنية في النص، تمنحه صفة الرقمية أو التفاعلية، كما أنها بنية في النص ما دامت تمكن القارئ من تصفح النص والإبحار من خلالها بحثاً عن المعلومة أو الموجهات. ومن ثم فإن الفضاء الذي نتحدث عنه هنا، هو فضاء تقني تشكله بنية تقنية في البرمجيات المختلفة، لكن لا يمكن عزله عن فضاء اللغة أو فضاء النص بصفة عامة؛ لأنه جزء من تفاصيل القراءة وتلقي الخطاب، يشكل وحدة من وحدات النص اللغوية أو إخراج اللغوية، فهو محايث لبنية النص ككل ومندمج معه ليصبح علامة من علاماته ومظهراً من مظاهر تشكيله.

3.2.2 شبكة المفاتيح:

هي علامات تساعد على توجيه القارئ في أثناء تصفح النص، فهي الوحيدة التي تسمح للقارئ بالانتقال عبر مشاهد النص، فموقعها في النص موقع الأصوات والعلامات اللغوية وأحرف الوصل، فتوفر لعملية القراءة القدرة على استدعاء المعلومة واسترجاعها والتنقل عبر التدفق المعلوماتي الهائل دون تيه في الفضاء اللامتناهي، هي أشبه ما تكون بأنظمة الملاحة التي توجه الرّبان عند الإبحار، فيواسطتها يتمكن من تحديد الاتجاه والموقع، أو تصنيف المعلومة المرتبطة بالنص التفاعلي، وتتسم بالاستجابة الفورية عند طلب المعلومة. ولذلك نجد تلك المفاتيح من البنيات المكونة للنص، تنحصر وظيفتها في التوجيه واستدعاء المعلومة أو بصفة عامة تساعد على الإبحار في الفضاء الرقمي، كما أنها تعمل بمفهوم تحليل

الخطاب على تقييد المعنى والدلالة تحقيقاً لقصدات المبدع، وقد تأتي في صورة جملة أو مفردة يميزها لون، كما يمكن أن تأتي في صورة أيقونة أو مفاتيح جانبية مجاورة لمتن النص. فهي بنية لغوية وخارج لغوية متعددة الأشكال والصور والألوان والوظائف، مندمجة في النص ومرتبطة بمتنه، وتؤثر في تقييد الخطاب.

3.2.3 شاشة العرض:

هي سطح بصري يُعرض فيه النص، من أهم خصائصه أنه نسبي الحجم والشكل، تتحكم في صفاته الشكلية وأبعاده نوعية الشاشة. ومهما كانت النوعية، فإنه - من خلاله فقط - يتم استظهار النص وما يرافقه من مشاهد وعلامات (أيقونات) ورموز، تتنوع بحسب طبيعتها ووظيفتها، فتلك الأيقونات، ومن ثم فإن شاشة العرض مساحة نشطة تقنيا تسهم في استدعاء المعلومة وتنشيط الحقل واللوحات المرتبطة بالنص، وهو ما يمنح للمتفاعل مع النص فرص الانتقال واستخدام المعلومة، ومن الأهمية الإشارة إلى أن سطح شاشة العرض يؤسس لتقديم نص متعدد من حيث صورته التي يبدو بها، فعند قراءة نص تفاعلي، فإن حجمه وألوانه ونسبة الإضاءة تختلف باختلاف طبيعة الشاشة وخصائصها التقنية والفراغات المتوافرة بقصد أو بغير قصد، وبناء على نوعية الشاشة يصبح القارئ أمام نص متعدد الأوجه والمظهر، وهو ما يؤثر في عملية القراءة والتأويل؛ لأن نظرية التلقي والنظرية السيميائية تهتم بتفاصيل المساحات في النص بما فيها من علامات ورسومات وعناصر وجوده ضمن النص، يسهم في إنتاج الخطاب والمعنى.

3.2.4 بنية البرمجة:

بنية البرمجة لم تعد مجرد أدوات جامدة وآلية، بل إنها تحقق نسقا بنيويا للنص التفاعلي لدرجة أنه لا يكون النص تفاعلياً إلا بوساطتها، فهي الوسيط الذكي بين المتلقي والنص التفاعلي، وهو ما أطلقت عليه فاطمة البريكي مفهوم النسق الإيجابي، فقد وصفته في مقاربة لا تبتعد عما سبق شرحه فأشارت إلى أنه "يُتيح للمستخدمين أن يعدلوا أو يحذفوا زمرا نصية وأن يعدلوا كذلك الوصلات بين هذه الزمر النصية. ولكن كل ذلك مقيد بقيود وقواعد للتصرف في النصوص. وهذا النسق يمكن أن ينقل عملية تأليف النصوص نقلة نوعية من التأليف الفردي إلى التأليف الجماعي. كما أن له درجات أكثر تعقيدا كفيّة بإعطاء القراء فرصا ممتازة لإغناء النصوص بحيث تخرج جماعية النص من نطاق مجموعة المؤلفين إلى نطاق مجموعات المؤلفين ومجموعات القراء المهتمين" (مجناح، 2024، ص، 48)

ويشكل الفضاء الرقمي نصوصا تشعبية، تكون نتيجة عملية وفنية لطبيعة البنية الرقمية، فتزويد النص بالأيقونات والعقد والروابط وغيرها من برمجيات وتقنيات الدمج والتركيب الرقمي، يجعل منه نصا تشعبيا، فيسمح لكل مستعمل وقارئ بالاطلاع على محتوى غني بالمعلومات والنصوص الموازية والعتبات الأيقونية، ويجعل من النص بيئة رقمية تفاعلية خصبة خاصة على مستوى الصورة والمشاهد المرافقة للنص وعلى خلفيته. فيتم تنظيم النص رقميا ليسمح للقارئ بالمشاركة والتفاعل، وتصبح القراءة نشطة بما توفره النصوص من روابط تتيح تتبع مسارات وصفحات محددة، وبالرغم من متعة الاكتشاف والبحث التي توفرها بنية الفضاء الرقمي للنصوص وللقرءاء بإمكانهم من متابعة الشروح والمشاهد والنصوص الموازية، فإنها تتوفر على جوانب ثانوية ينبغي التنبيه لها ليصبح المتابع للنص مشاهدا بدل أن يكون قارئا، فالبيئة الرقمية للنص مشبعة بالاستطرادات والمشاهد التي تجعل القارئ مأسورا في التمتع بالمشاهد والبصريات المدهشة، وذلك ما يشنت تركيزه على المحتوى اللغوي والتركيب للنص.

وكثيرا ما يبحر القارئ مع تتبع مسارات المعرفة المتدفقة مع النص، فينتهي به الأمر عند مسارات جانبية تشغله وتأخذه بعيدا عن هدفه من البحث أو القراءة، كما أن التصفح الكثيف للمعلومات يجعل المتصفح غير قادر على الارتباط بمعرفة محددة، فكثافة السيل المعلوماتي قد تجرفه بعيدا لكيلا يعرف كيفية التمييز بين المعلومات والنصوص، كما لم يعد قادرا على استيعاب طبيعة المسارات وكيفية استغلالها لبناء معرفة جديدة، أقلها القدرة على تأويل النص وتقنيته، وبذلك يجد مستخدم الفضاء التشعبي نفسه تائها في مسارات متعددة، وعاجزا عن تحديد وجهته لتحديد مسار التلقي.

4. الفضاء الرقمي ووجود النص التفاعلي

حضور النص التفاعلي في الفضاء الرقمي جعل منه عنصرا ضمن مجموعة عناصر تشكل الفضاء نفسه، ويجب الالتفات لذلك عند قراءتها؛ لأنها ستصبح عناصر دالة، ولأنها أصبحت ضمن بنيات النص، ولم تعد مجرد وسيط أو أيقونات موجهة لفعل القراءة، "فالبعد الرقمي للصورة يوجّه إلى مساءلة النص الرقمي التفاعلي بوصفه حالة مزاجية بين اللغة والصورة على اعتداد أن الصورة لغة ثانية أو مستوى لغوي شارح، وبالتالي يصبح النص مؤسسا من مجموعة أنظمة علامية لغوية وغير لغوية والتي من بينها التشكيل البصري بمكوناته المختلفة، فتدخل في بنيته الصورة واللون والمسافات والفضاءات غير اللغوية ومن هذا المنظور فإن كل نص تفاعلي مبني من مجموعة أنظمة تتميز بالتعدد والتداخل." (زرفاوي، 2013، ص، 22)

وتداخل الأنظمة المشكلة للفضاء الرقمي في حالة النص التشعبي، تجعل من مفهوم التشعب أو التفرع نظاما شبيها ببنك المعلومات الذي لا بد له من تنظيم وبرمجة تتيح الوصول إلى المعلومة، وبالرغم من دقته في التنظيم فإن كثافته وتعدد مستوياته تجعل منه فضاء مفتوحا على اللا متوقع، فالمصادر المعرفية والمعلوماتية التي ترتبط بها تشعبات النص قد تدفع المستخدم بعيدا عن البيانات المستهدفة، فتعدها وكثرة مصادرها تفرض على مبدع النص أو مخرجه تشكيل روابط بين البيانات، تسهل الوصول إلى المعلومة، ومن ثم ضرورة البحث في بناء جملة النصوص التشعبية وحل مشكل الارتباك

المعرفي المرتبط بخاصية الاستطراد في البيانات المرتبطة بالنص. ومعنى ذلك أن الفضاء الرقمي قد جعل من النص الشعبي نصاً متعدد المراكز التأويلية لما وفره من روابط، ولذلك تتقاطع مفاهيم بنية النص مع كثير من نظريات ما بعد الحداثة، ومن أهمها التفكيكية والبنوية، "كما يقول سعيد الوكيل: ربط النص الشعبي بنظرية التفكيك حيث تتعدد المراكز داخل النص ومن ثم تعدد الرؤى ولا يمكن الخضوع لرؤية واحدة إذ يلفتنا التفكيك على مراوغة النص حيث لا تتأزر كل عناصره في إطار رؤية واحدة كلية إلى حد أنه يقوِّض نفسه." (زرفاوي، 2013، ص 124)

وبالرغم من محاولة الربط بين النص الشعبي وبعض النظريات النقدية (مثل التفكيك في هذه الحالة) فإن المسألة تتعلق أكثر بطبيعة بنية الفضاء الرقمي في حد ذاته، فهي بنية نشأت في سياق تحرير النص والمبدع والمعرفة على السواء من سلطة الإجراءات والنماذج المسبقة، ومن ثم فمسألة تعدد مراكز التأويل في النص بوصفه عينة، نتيجة طبيعية لانفتاح الفضاء الرقمي بما فيه النص الشعبي، على حرية المعلومة والمعرفة. فظاهرة الاستطرادات الناتجة عن تعدد الروابط ليست مقصودة لذاتها وإنما أنتجها سياق حرية تدفق المعلومات وإعادة بناء روابط معرفية في كل أنواع النصوص، ومن ثم فإن تعدد المراكز وعلاقته بالتأويل لا يعود لنظرية التفكيك أو البنوية وغيرها بقدر ما هو خاصية طبيعية في الفضاء الرقمي.

وبالنسبة لارتباط الحقول المفاهيمية للنص الشعبي الأدبي بالنظرية الأدبية، فإنه امتداد طبيعي للدراسات والمناهج النقدية التي تناولت النص تحليلًا وتفكيكًا، وإنما في حالة التفاعلية والرقمية تحاول الدراسات النقدية ربط الإجراءات والمناهج بمفهوم النص الرقمي/التفاعلي وتحضير البيئة النقدية للوافت الجديد. "فالتأويلات بين النص المفرع الحاسوبي والنظرية النقدية تثير الانتباه من عدة نواح، ربما كان أهمها أن النظرية النقدية تحمل علامة التنظير للنص المفرع، وبالمقابل يحمل النص المفرع معالم تجسيد النظرية الأدبية لا سيما ما يتصل منها بالنصية والسردية وأدوار القارئ" (مجناح، 2024، ص 19)

ثنائية الفضاء الرقمي والنص التفاعلي لا يمكنها أن تنفصل من حيث الإجراءات عن مفاهيم الفضاء وعلاقته بالنص، فوجود النص الأدبي في فضاء جديد وعوالم تحكمها شروط وإجراءات التقنية الرقمية لا بد أن يغير النظرة إلى طبيعة الفضاء الرقمي للنص من حيث هو اتجاه نحو نمذجة جديدة ذات بعد ظاهري، فالفضاء الرقمي أسهم في إحداث تغييرات جذرية على النص والمفاهيم المرتبطة به بما في ذلك مفهوم نظرية النوع الأدبي وأبعادها. وبالرغم من انطلاق الدراسات النقدية المختلفة للنص التفاعلي من النظريات النقدية السائدة، فقد انتهت إلى خصوصية هذا النص، ووفرت إجراءات خاصة به بدءاً من طبيعة خصوصية فضاءاته وسياقاته، وصولاً إلى بنياته، وقد تجسّد ذلك من خلال ما نطالعه من مساحات نقدية توظف القواعد والإجراءات النقدية لمختلف المدارس، فقد اتجهت إلى مقارنة النص التفاعلي ضمن أطر المفاهيم النصية الجديدة، فلم يعد يوجّه الاهتمام إلى المظهر اللغوي للنص فحسب، بل تجاوزته إلى البنية خارج اللغوية المرافقة للنص التفاعلي بدءاً من التعالقات النصية المتجلية في النص الشبكي وسياق صيرورة المعرفة وتدققها فيه، وصولاً إلى الخلفيات الناتجة عن عمليات التركيب والدمج مثل الصور والموسيقى والمشاهد التمثيلية وغيرها، فكلها أصبحت من الأبعاد البلاغية للنص مادام فعل القراءة انتقل إلى فعل المشاهدة وتوجه التحليل إلى البصريات والنصوص الموازية.

والفضاء الرقمي فضاء تفاعلي بامتياز، ووجود النص في سياقه يعني أن النص انتقل إلى سياق معلوماتي له خصوصياته الثقافية والمعرفية وكذلك البلاغية والتخييلية التي يركز عليها النص الأدبي؛ ليوقر الفضاء الرقمي آليات تخيلية تنجزها البرمجيات التي تفوق القدرات العقلية العادية من خلال ما يعرضه من مشاهد غاية في العجائبية والإدهاش بوساطة أساليب وتراكيب خارج لغوية، وهي كلها عناصر شكّلت اهتمام الدرس النقدي بوصفها منجزاً آلياً جديداً، خلخل مفاهيم البنية النصية والنظرية الأجناسية. فالنص التفاعلي في سياقه هو فاتحة لميلاد هوية جديدة للنوع والنص، وبطبيعة الحال، فإن لأي ميلاد جديد خصوصياته الثقافية والإجرائية والمفاهيمية، ومن ثم فهو في عمقه بحث عن هوية وجودية جديدة للنص، قد تعيد - مستقبلاً - تعريف النوع الأدبي والمنهج النقدي، ومن ثم تحاول كل الدراسات النقدية المصاحبة للنص التفاعلي في الفضاء الرقمي تأسيس هذه الهوية الجديدة بالبحث عن إجراءات ومعايير تتجاوز السائد من النظريات بالتأسيس على بعض مبادئها، فهي - في المحصلة - تنسج أفكارها في ضوء مقارنة مفاهيم البنوية ونظرية التلقي إجرائياً.

إن المبادئ العامة التي يتأسس عليها الفضاء الرقمي في بعده التقني والتنظيمي المرتبط بالبرمجيات المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي، تعدّ السياق الثقافي الجديد الذي تأسس فيه النص التفاعلي وبني عليه، على اختلاف التسميات التي رُصدت له، فكلها مجرد تعدد يبنيني على منظور واصف للنص في سياقه الجديد سواء ألقنا الشبكي أم التفاعلي أم المتفرع أم الشعبي أم المترابط أم غيرها، فهي في النهاية تصف الشيء نفسه، ولكن علينا أن نستوعب أنه من الضروري اعتداد النص التفاعلي، الشعبي، المترابط... هيكلية جديدة وبنية مستحدثة للنص من حيث التكوين الدلالي والتقني، ومن حيث خصوصية الفضاء المستوعب للنص، فهو بنية متعددة الصوت ومتعددة المستوى ومتعددة الكاتب والقارئ، كما أنها هيكلية تستند إلى البعد التنظيمي التقني، فهي في هذا الجانب أشبه ما تكون بعملية تنظيم لمستندات متداخلة ومتجاورة، يتفرع بعضها عن بعض، كما يمكن أن نعدّه وسيلة إلكترونية ورقمية في ضبط المعلومات وتنظيمها، والنص المتفرع تقنياً يعدّ معلومة من ضمن المعلومات المتدفقة، ألحقت عليها الدراسات النقدية تسميات التناص والتفرع والتعلق، غير أنه يشكل نموذجاً فائقاً للقراءة لما يوفره من تدفق معلوماتي وتعلق نصي، وهو في بعض جوانبه التخيلية يتحدّى قدرات العقل المبدع لاعتماده على البرمجيات في تشكيل الصورة والخيال.

ويتيح الفضاء الرقمي إمكانات الإضافة وربط النص وتفريعه عبر الروابط المتاحة، فهو سياق يساعد المبدع على دمج نصه وتركيبه في مستويات وأشكال مختلفة تقنياً وبنوياً، ولا يمكن للنماذج السائدة أن تحاصرها، "فيستغل الفضاء الرقمي لإضافة عناصر خارج لغوية لا متناهية، شرطها الوحيد أن تندمج مع خطاب النص وأساقه وتنسجم معه، كأن يتضمن مثلاً

الصورة (ثابتة ومتحركة) أو اللون أو التلاعب ببنية عرض النص تقديمًا وتأخيرًا وفي اتجاهات مختلفة، وبكيفية متشابكة، في أثناء عرضه على الشاشة، فتتحرك كل عناصره و مكوناته في فضاء افتراضي جديد، وببيئة بصرية جديدة تحكمها عناصر اللون والتركيب والحركة والصوت، وهذه المرحلة (البصرية) وطرق العرض المختلفة من شأنها أن تفاجئ القارئ وتُدْهِشُه وتُكسِرُ أفق التلقي لديه بوصفها مؤثرات جمالية ذات بنية بصرية خاصة تهيم على النص، ومن نماذج هذا الشكل تركيب النصوص الشعرية والسردية على مساحة بصرية متحركة، لتصبح واقعية رقمية بامتياز. (يقطين دبت)

ويغوص النص الرقمي في فضاءات متعددة، وهي سلسلة من العوالم والأبعاد المترابطة بحسب ما أتاحته خاصية التشعب أو التفرع، وتصنعها العجائبية المتاحة في الفضاء الرقمي بعامة، "وفي كل هذه الحالات التي تندمج فيها عوالم النص وفضاءاته كانت طبيعة النص الفضائية تسعى إلى تحقيق هذه الغاية، فالنص المترابط يمتح من هذا العالم المتعدد الفضاءات والذي يتعدى النص باعتباره فضاء إلى الفضاء النصي وقد صار بدوره جزءًا من تركيب فضاء أشمل هو الفضاء الافتراضي وفي هذا الافتراضي يكتسب النص المترابط كل منجزات النص القديم إنه عالم فضاء مترابط يترابط فيه الشفوي بالكتابي بالصوري بالحركي." (كرام، 2009، ص 49)

ويتجه النص التفاعلي في الفضاء الرقمي نحو التعدد المشاهد وطرق العرض، وبالتالي يكتسب خاصية التعدد، فيتقاطع مع عوالم مضاعفة ومتداخلة، تجعل من الفضاء بُعدًا لا نهائيًا وبلا حدود تُؤطره أو قواعد تحكمه، وبذلك يتجاوز نظرية النوع الأدبي، فالنص التفاعلي في هذا الفضاء مركب في مجال أرحب مما نتصور، تربطه التشعبات والأسطح المختلفة والمتعددة، ونقصد بها شاشات العرض بوصفها المظهر الأول في مشهد النص، وبذلك يصبح واقع النص الافتراضي واقعا ديناميكيا شديد التغير والتحول، حيث يحشد الفضاء الرقمي كمًا هائلًا من المتغيرات التي تؤثر في النص وتلبسه هذا المظهر "التغير" وفي ذلك نوع من التأصيل للطبيعة الرقمية فميزته الأهم هو كونه قابل للتغيير وإعادة التشكل باستمرار، بل هو تشكيل مطرد قابل للتوسع باتساع القراء المتفاعلين في الفضاء الافتراضي وهو ما يجعل "جوهر البحث في الأدب الرقمي يركز على مفهوم النص في ضوء المتغيرات وأدوار القارئ إلجاب تالوجمال المؤلف" (زرفاوي، 2013، ص 150).

وما يُلاحظ في الفضاء الرقمي شدة التغير والتحول في وسطه الجديد، ومن ثم فإن جميع التعريفات المعيارية التي حاولت سابقا تعقيد مفاهيم النص والنوع والأدب، ستتأثر هي الأخرى وتخضع إلى إعادة تحديد حتمي في مفاهيمها وهوياتها، فكَمَّ المتغيرات والمستجدات هائل وفائق السرعة، وذلك من شأنه أن يخضع النص الأدبي التفاعلي إلى شروطه التقنية الجديدة ومن ضمنها الفضاء المتعدد الأبعاد "ولذلك يرى عبد الله الغدامي انطلاقًا من نظرية "مارشال ماكلوهان" أن شدة التغير في الوسيلة لا بد أن تتبعها شدة مماثلة في تغيير الرسالة نفسها وفي تغيير شروط الاستقبال، ومن هنا يأتي التغير الثقافي بتحوّله من الخطاب الأدبي إلى خطاب الصورة، ومن ثقافة النص إلى ثقافة الصورة، هذه الثقافة التي تخلق اليوم متلقيها الخاص بها وشروط ذلك التلقي الجديد، وباتساع الدلالة المفهومية لمصطلح النص وتعدد أشكاله وطرق تلقيه" (زرفاوي، 2013، ص 152).

والفضاء الرقمي لم يعد مجرد تصور للنشر والتأليف والتفاعل وتبادل النصوص، بل هو سياق ثقافي ومعلوماتي وتقني، يؤثر باستمرار في الإبداع الأدبي وتلقيه. وضمن هذا السياق الثقافي الجديد ستتشكل أنساق مفاهيمية خاصة به، فهو فضاء وجد ليتحقق به النص التفاعلي أو التشعبي، ولذلك هو حصيلة تزاوج وتركيب وتفاعل بين البرمجيات والكتاب والقراء، فهو العالم الجديد الذي أحدث سياقًا ثقافيًا عالميًا شديد النشاط والتغير والمنافسة، يحاول إنتاج هوية عالمية أو إنسانية للثقافة والأدبية مع الحفاظ على مفهوم العالمية الذي حتما سيرابط بعولمة الأدب أو ربما هيمنة مستقبلية ما؟ والذي ستكون له نتائج أكثر تعقيدا وانفتاحا وتداخلا، فالعالم الافتراضي الرقمي هو موضع احتواء الفضاء الرقمي الذي سيكون له تأثير في تلقي النص وفي نظرية النوع الأدبي وغيرها من النظريات التي اشتغلت على النص الأدبي، بل قد يشكل لها هوية جديدة ترتبط بالذكاء الاصطناعي والبرمجيات التي أصبح لها القدرة على إبداع نصوص سردية في الفضاء الرقمي.

5. الخاتمة

ننتهي في هذا البحث إلى أن فضاء النص عبر الوسيط الافتراضي يتشكل وفق الطبيعة الدينامية والتقنية، فتتعدد وسائطه ومظاهره (بل ولا تعرف نمطا ثابتا)، لأن بنية ذلك الفضاء نشأت في محضن تقني خاص يعتمد على خاصيات التشعب والترابط والتفاعل، ويكون نسقه الثقافي المتميز بالاعتماد على البرمجيات والتقنيات الحاسوبية التي لا تنتمي إلى العالم الورقي الكلاسيكي..

- يعدّ عالم البرمجيات المتدخلة في بناء فضاء النص سياقًا اجتماعيًا - علميًا، يمنح النص وجودا بصريا ديناميا (غير ثابت على هيئة أو صفة)، فهو مفتوح على عوالم تختلف من حيث طبيعتها ونوعيتها، ومن المفترض فيها أن تتشكل ميزات للنص في الفضاء الجديد (الافتراضي وسطح الشاشة) له خصوصيات فنية وتقنية وبنوية؛ لأنه عالم تحكمه البرمجيات والصور والضوء، بل هو عالم في جانبه التقني خارج لغوي، وتلك هي بلاغته وجماليته الجديدة.

- ارتبط الفضاء الجديد في إبداعه وقراءته بالبرمجيات والوسائط المختلفة " وإذا كان من ميزات النص المترابط إمكانية ربطه بتقنية الوسائط المتعددة؛ أي بملفات الصوت والصورة والأفلام المتحركة ليشكل نصا شبكيا، فإن هذه التقنية الجديدة تفتح أبوابا غير مطروقة من قبل في العلاقة بين الكاتب والمستفيد وهي علاقة مباشرة

ومتجددة توفر المعلومات والبيانات بالصور والكلمات والأشكال والمجسمات المتحركة والنماذج، كما تتيح فرص التفاعل الحي.

- يتأثر النص في الفضاء الجديد، بوصفه وسطا ثقافيا ومعرفيا غير ثابت، بمكونات هذا الوسط وبالنتيجة ستطاله التحولات المتأثرة بالعلاقات والمتغيرات الجديدة. وفي مثل هذا الوسط المتعدد اكتسب النص التفاعلي قيمة جمالية جديدة على مستويات التخيل واللغة والصورة والتعدد، كل هذه المتغيرات والتقنيات سيكون لها حتما أثر في تعديل المفاهيم النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمبدع والإبداع والتلقي، وبإجراءات القراءة وآليات التلقي وبالنهاية قد تشكل هوية جديدة للمفاهيم السائدة في النظريات النقدية خاصة ما تعلق بمفهوم النوع وتداخل الأجناس.

6. المصادر والمراجع

6.1 المراجع العربية

- نسيسة بغدادي وآخرون (2021). السرد الأدبي الرقمي والإبداع التفاعلي، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا. زهور كرام (2009). الأدب الرقمي: أسئلة ثقافية وتأملات مفاهيمية، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عمر زرفاوي (2013). الكتابة الزرقاء: مدخل إلى الأدب التفاعلي، الشارقة.
- عمر زرفاوي (2011). السيرنطيقا والنص المترابط: قراءة في التحولات المعرفية. مجلة قراءات، مخبر وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها، جامعة بسكرة، الجزائر، ع. 03. على الرابط: <http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/2031/1/13.pdf>
- جمال مجناح (2008). دلالات المكان في الشعر الفلسطيني. مخطوط دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر. على الرابط: <https://dspace.univ-batna.dz/items/19eb91cb-5a88-45ab-ac15-6c9bbcf6268c>
- جمال مجناح (2024). بلاغة الصورة الرقمية في النص الأدبي التفاعلي. مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية، جامعة المسيلة، مج. 09، ع. 01. على الرابط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/248757>
- جمال مجناح. مؤشرات الجمالية الرقمية في النص التفاعلي: تحول البنى وإبدالاتها. مجلة أبوليوس، مج. 10، ع. 01. على الرابط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/255612>
- جمال مجناح وآخرون (2024). تلقي النص الرقمي/التفاعلي: مقالات في الإجراءات والمعايير والاتجاهات. دار خيال للنشر والترجمة، برج بوعريريج، الجزائر.
- محمد سناجلة (د.ت). مقالات ودراسات عن الرواية التفاعلية «ظلال العاشق». موقعه على الرابط: <https://sanajleh-shades.com/pages/articles-and-studies>
- منال بن حميميد (2018). النظرية النقدية المعاصرة والأدب الرقمي: كتاب الأدب الرقمي أسئلة ثقافية وتأملات مفاهيمية لزهور كرام أنموذجا. رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر. على الرابط: <https://depot.univ-msila.dz/items/fd2bb59c-c86f-4f6d-b585-3129b0c9ff5d>
- سعيد يقطين (د.ت). النص المترابط: النص الإلكتروني في فضاء الإنترنت. تاريخ الزيارة 2024/07/10. الرابط: <https://www.saidyaktine.net>
- سعيد يقطين (2005). من النص إلى النص المترابط: مدخل إلى جماليات الأدب التفاعلي. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- سعيد يقطين (2008). النص المترابط ومستقبل الثقافة العربية. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- حمزة قريرة (د.ت). على الرابط: https://litterature-numerique-interactive.blogspot.com/2020/09/blog-post_6.html
- حافظ محمد الشمري (2020). الأدب الرقمي بين ضبابية العولمة وتداعيات المشهد الثقافي: رؤية استشرافية. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.
- فاطمة البريكي (2006). مدخل إلى الأدب التفاعلي. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- عباس مشتاق معن (د.ت). رابط نصوصه الرقمية: <https://dr-mushtaq.iq>
- حمزة قريرة (د.ت). موقع الأدب والفن التفاعلي (الحر). على الرابط: <https://dr-mushtaq.iq>
- محمد سناجلة (د.ت). الموقع التفاعلي: <https://sanajleh-shades.com>
- سعاد عون (د.ت). قصيدة «سأنظرك». على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=LBaZY0TX0ts>
- Theo Van Leeuwen (2005). Introducing Social Semiotics. Taylor and Francis E-Library

6.2 رومنة المراجع العربية

- Baghdadi, Nasima, et al. (2021). Al-Sard al-Adabi al-Raqmi wa al-Ibda' al-Tafa'uli. Al-Markaz al-Dimuqrati al-'Arabi, Germany.
- Karam, Zuhur (2009). Al-Adab al-Raqmi: As'ila Thaqafiyya wa Ta'ammulat Mafahimiyya. Ru'ya li-l-Nashr wa al-Tawzi', Cairo.

- Zarfaoui, Omar (2013). *Al-Kitaba al-Zarqa'*: Madkhal ila al-Adab al-Tafa'uli. Sharjah.
- Zarfaoui, Omar (2011). *Al-Saybirnutiqa wa al-Nass al-Mutarabit: Qira'a fi al-Tahawwulat al-Ma'rifiyya*. Majallat Qira'at, Makhbar Wahdat al-Takwin wa al-Bahth fi Nazariyyat al-Qira'a wa Manahijiha, University of Biskra, Algeria, No. 03. Available at: <http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/2031/1/13.pdf>
- Majnāh, Jamal (2008). *Dalalat al-Makan fi al-Shi'r al-Filastini*. Doctoral Dissertation, University of Batna, Algeria. Available at: <https://dspace.univ-batna.dz/items/19eb91cb-5a88-45ab-ac15-6c9bbcf6268c>
- Majnāh, Jamal (2024). *Balaghat al-Sura al-Raqmiyya fi al-Nass al-Adabi al-Tafa'uli*. Majallat Dafatir Makhbar al-Shi'riyya al-Jaza'riyya, University of M'sila, Vol. 09, No. 01. Available at: <https://asjp.cerist.dz/en/article/248757>
- Majnāh, Jamal. *Mu'ashshirat al-Jamaliyya al-Raqmiyya fi al-Nass al-Tafa'uli: Tahawwul al-Buna wa Ibdalatuha*. Majallat Apuleius, Vol. 10, No. 01. Available at: <https://asjp.cerist.dz/en/article/255612>
- Majnāh, Jamal, et al. (2024). *Talaqqi al-Nass al-Raqmi/al-Tafa'uli: Maqalat fi al-Ijra'at wa al-Ma'ayir wa al-Ittijahat*. Dar Khayal li-l-Nashr wa al-Tarjama, Bordj Bou Arreridj, Algeria.
- Sanajleh, Mohammad (n.d.). *Maqalat wa Dirasat 'an al-Riwaya al-Tafa'uliyya "Zilal al-'Ashiq"*. Available at: <https://sanajleh-shades.com/pages/articles-and-studies>
- Ben Hamimid, Manal (2018). *Al-Nazariyya al-Naqdiyya al-Mu'asira wa al-Adab al-Raqmi: Kitab al-Adab al-Raqmi As'ila Thaqafiyya wa Ta'ammulat Mafahimiyya li-Zuhur Karam Anmudhajan*. Doctoral Dissertation, Faculty of Arts and Languages, University of Mohamed Boudiaf, M'sila, Algeria. Available at: <https://depot.univ-msila.dz/items/fd2bb59c-c86f-4f6d-b585-3129b0c9ff5d>
- Yaqtin, Said (n.d.). *Al-Nass al-Mutarabit: Al-Nass al-Iliktruni fi Fada' al-Internet*. Accessed July 10, 2024. Available at: <https://www.saidyaktine.net/>
- Yaqtin, Said (2005). *Min al-Nass ila al-Nass al-Mutarabit: Madkhal ila Jamaliyat al-Adab al-Tafa'uli*. Al-Markaz al-Thaqafi al-'Arabi, Casablanca, Morocco.
- Yaqtin, Said (2008). *Al-Nass al-Mutarabit wa Mustaqbal al-Thaqafa al-'Arabiyya*. Al-Markaz al-Thaqafi al-'Arabi, Casablanca, Morocco.
- Qarira, Hamza (n.d.). Available at: https://litterature-numerique-interactive.blogspot.com/2020/09/blog-post_6.html
- Al-Shammari, Hafiz Muhammad (2020). *Al-Adab al-Raqmi bayna Dababiyyat al-'Awlama wa Tada'iyat al-Mashhad al-Thaqafi: Ru'ya Istishrafiyya*. Markaz al-Kitab al-Akademi, Amman.
- Al-Breiki, Fatima (2006). *Madkhal ila al-Adab al-Tafa'uli*. Al-Markaz al-Thaqafi al-'Arabi, Casablanca, Morocco.
- Mushtaq Ma'an, Abbas (n.d.). *Rabit Nususihi al-Raqmiyya*. Available at: <https://dr-mushtaq.iq/>
- Qarira, Hamza (n.d.). *Mawqi' al-Adab wa al-Fann al-Tafa'uli (al-Hurr)*. Available at: <https://dr-mushtaq.iq/>
- Sanajleh, Mohammad (n.d.). *Al-Mawqi' al-Tafa'uli*. Available at: <https://sanajleh-shades.com/>
- Aoun, Souad (n.d.). *Qasidat "Sa'Antaziruk"*. Available at: <https://www.youtube.com/watch?v=LBaZY0TX0ts>
- Van Leeuwen, Theo (2005). *Introducing Social Semiotics*. Taylor and Francis E-Library.

Interactive text spaces: Their manifestations and existence

Djamel Medjenah*

Department of literature and Arabic language, University Mohamed Boudiaf of Msila, Algeria

Corresponding author: djmel.medjenah@univ-msila.dz

Received: 26/08/2026

Revised: 10/09/2026

Accepted: 20/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.9>

Abstract

The research into interactive literature has become an Important filed, given its Impact on the future of literary theory and the literary text. The text's transition to a different form of existence- in terms of structure, media, reading and reception- seems to have accelerated significantly, driven by various factors, most notably the allure of experimentation. Creators have always sought to experiment with expressive and artistic forms, striving for greater freedom that liberates them from the constraints of established forms.

The transformation of literary creativity into a new existence through digital media and spaces has thrust the text into realms that alter its structure, language and aesthetic forms. Indeed, literary and critical theories are now completed to revise their diverse perspectives on the text, adopting readings that align with this new existence.

This research explores the space of the literary text and the dynamics of interactivity, examining the resulting construction of the text within its digital context and the cognitive and technical frameworks it imposes. These frameworks transcend natural language, evolving into a set of signs and symbols that reshape the aesthetics and existence of the text.

Keywords: Space, Interactive, Text, Digital, Aesthetic.

* Corresponding Author



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

مفهوم الذات وعلاقته بأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة

خليل عبد الرازق¹، معتصم مصلح^{2*}

¹قسم المرحلة الأساسية الأولى، كلية العلوم التربوية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين
²قسم الخدمة الاجتماعية، كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين
الباحث المراسل: mmosleh@qou.edu

Received: 01/06/2026

Revised: 07/07/2026

Accepted: 17/08/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.10>

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم الذات وعلاقته بأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، والفروق في كلٍ منها باختلاف المتغيرات: الجنس، ومكان السكن، والمعدل التراكمي، والكلية، واستُخدم المنهج الوصفي الارتباطي من خلال تطبيق مقياسي مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية على عينة متبصرة، وبلغ حجمها (278) طالباً وطالبة من طلبة جامعة القدس المفتوحة؛ منهم (183) طالباً و(95) طالبة، وأظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمفهوم الذات، كان مرتفعاً وبلغ مرتفعاً (4.52)، وأن المتوسط الحسابي لأساليب مواجهة الضغوط النفسية ككل، كان مرتفعاً وبلغ مرتفعاً (3.72) وبيّنت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات استجابات أفراد العينة على مقياس مفهوم الذات، كما بيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة لأساليب مواجهة الضغوط النفسية، تُعزى إلى متغير مكان السكن على مستوي التنفيس الانفعالي والتجنب والمواجهة لمصلحة القرية، كما تبين وجود فروق في أساليب مواجهة الضغوط النفسية، تُعزى إلى متغير الكلية في مجال التجنب والمواجهة لمصلحة كليتي العلوم الإدارية والاقتصادية، والتكنولوجيا والعلوم التطبيقية، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)، بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة مفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، ويتضح أن العلاقة بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة مفهوم الذات جاءت طردية موجبة.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الذات، أساليب مواجهة الضغوط النفسية، طلبة جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

1. المقدمة

تمثل المرحلة الجامعية إحدى أكثر المراحل تأثيراً في حياة الطلبة؛ فيبدأ خلالها الطالب بتشكيل هويته الذاتية وبناء صورته عن نفسه. وفي هذه المرحلة، يصبح الفرد أكثر حساسية لتقويم الآخرين ونظرتهم إليه، كما يكون أكثر قابلية للتأثر بالعوامل البيئية المحيطة به، سواء أكانت أسرية أم تعليمية أم مجتمعية. ومن هنا، تبرز أهمية الاهتمام بمفهوم الذات لدى الطالب؛ لما له من دور محوري في تحقيق التكيف النفسي والاجتماعي، وتعزيز قدرته على مواجهة الضغوط اليومية والتعامل معها بأساليب إيجابية، تساهم في نموه النفسي السليم وتحقيق التوازن في شخصيته. ويشكل مفهوم الذات أحد الأبعاد الأساسية في شخصية الفرد؛ لما له من تأثير واضح في سلوكه ونموه وتطوره وتوافقه النفسي والاجتماعي. وتبرز أهمية مفهوم الذات في وجود علاقة تبادلية بين التفوق العلمي والثقة بالذات؛ فيساهم الاعتداد بالذات في تحقيق التفوق الأكاديمي، بينما يعزز التفوق بدوره ثقة الفرد بنفسه ويحسن نظرتة إلى ذاته (مسعد، 2018). ويتأثر مفهوم الذات لدى الطلبة بمجموعة من الضغوط والعوامل المحيطة التي قد تنعكس على تصوراتهم عن ذاتهم وقدراتهم على التكيف مع بيئاتهم الاجتماعية. وتتنوع مصادر هذه الضغوط لتشمل العوامل الأسرية والدراسية والبيئية، فضلاً عن الظروف الاجتماعية والسياسية، ما يجعلها من أبرز المؤثرات في تكوين مفهوم الذات وتطوره (درويش، 2021).

* الباحث المراسل

ويشمل مفهوم الذات التصورات والأفكار التي يكونها الفرد عن نفسه نتيجة تفاعله مع الآخرين، لا سيما خلال مرحلة الطفولة، فيسهم التفاعل السوي والطبيعي في بناء مفهوم ذات إيجابي (الزغبى، 2015). ويساعد هذا المفهوم الإيجابي الفرد على تقبل ذاته والرضا عنها، ويُعد مؤشراً على صحة نفسية جيدة تعزز تكيفه مع نفسه ومع الآخرين، وتنعكس إيجاباً على شعوره بالرضا النفسي وجودة حياته (حلو، 2025).

وتزداد أهمية مفهوم الذات في المرحلة الجامعية؛ لما تنسم به من تغيرات نفسية واجتماعية متسارعة، فيواجه الطلبة ضغوطاً متعددة ناتجة عن عوامل أسرية ودراسية وبيئية، قد تؤثر في تصوراتهم عن ذاتهم وقدراتهم على التكيف مع بيئاتهم الاجتماعية (درويش، 2021). وتشير بعض الدراسات إلى أن التجارب الصادمة في الطفولة تؤثر سلباً في مفهوم الذات الجسدي والاجتماعي، ما يزيد من احتمالية الإصابة بالاكتئاب لدى الطلبة (Li et al., 2024). وتُعد دراسة الضغوط النفسية أمراً بالغ الأهمية، لا سيما لدى طلبة الجامعة؛ لأنهم من أكثر الفئات تعرّضاً لها بسبب طبيعة المرحلة العمرية وما تنسم به من تحديات نفسية وأكاديمية واجتماعية. وقد تشكل الضغوط النفسية عائقاً أمام التقدّم الدراسي والتفاعل الاجتماعي الإيجابي، ما يبرز أهمية تعزيز الوعي الذاتي والصورة الذاتية الإيجابية بوصفها عاملاً وقائياً يسهم في دعم التكيف النفسي والحد من الانهيار النفسي (الحربي، 2021).

وتُعرّف الضغوط النفسية بأنها استجابة الفرد للأحداث والمتغيرات البيئية اليومية، والتي قد تُحدث أثراً فسيولوجية ونفسية تختلف من شخص لآخر تبعاً للفروق الفردية والخصائص الشخصية (دخان، 2010). وتؤدي أساليب مواجهة الضغوط النفسية دوراً جوهرياً في حياة الفرد؛ نظراً لأهميتها في تعزيز النمو الإيجابي والتكيف السلوكي والاجتماعي، فيتوقف مستوى نضج الفرد وتوافقه على مدى قدرته على التعامل مع الضغوط التي يواجهها في مختلف مراحل حياته. وتتعدد أنواع الضغوط النفسية وفقاً لطبيعتها وتأثيرها، فقد صنفها الحسون (2021) إلى ضغوط سلبية تستنزف طاقة الفرد، وضغوط إيجابية تسهم في النمو وإعادة التكيف، وضغوط منخفضة تنتج عن الملل والروتين وتؤثر في الدافعية والتركيز. كما قسّم حلو (2019) الضغوط النفسية إلى ضغوط يومية عادية، وضغوط ناتجة عن بيانات سلبية تتطلب تدخلاً نفسياً، وضغوط شاذة قد تتطور إلى اضطرابات نفسية حادة.

ويشير الرزاز (2019) إلى أن التغيرات المتسارعة في العالم، أدت إلى تعقيد أهداف الطلبة وارتفاع متطلباتها، ما زاد من مستوى الجهد الذهني والبدني المطلوب لتحقيقها. وأسهمت التوقعات المرتفعة والضغوط المتزايدة من المحيط الاجتماعي في زيادة مستويات الإجهاد النفسي لدى الطلبة، الأمر الذي جعل الضغط النفسي محوراً مهماً في الدراسات النفسية والتربوية.

وتختلف أساليب الطلبة في مواجهة الضغوط النفسية باختلاف البيئات الاجتماعية والثقافية وأساليب التنشئة التي نشؤوا فيها، ويُعد نجاحهم في التكيف نتاجاً لخبرات سابقة مكتسبة تسهم في تشكيل استجاباتهم السلوكية والانفعالية عند التعرض لمواقف ضاغطة جديدة (دخان، 2010).

ويلجأ الأفراد إلى مجموعة من آليات الدفاع وأساليب المواجهة للتعامل مع المواقف الضاغطة، فتتمثل الأساليب في محاولة تعديل الموقف الضاغط أو تخفيف حدته، واستدعاء الخبرات السابقة لفهم المشكلة، والتحكم في الانفعالات الناتجة عنها، بما يسهم في تحقيق استجابة نفسية فعّالة (معوشة وبوطبال، 2016). وللحفاظ على التوازن النفسي، يستخدم الفرد أساليب مواجهة بيولوجية تتعلق بالاستجابات الفسيولوجية، وأساليب نفسية واعية مثل طلب المساعدة وجمع المعلومات، إلى جانب أساليب لا شعورية كالتسويع أو الإنكار للتخفيف من التوتر النفسي.

ويشير العنزي (2022)، إلى مجموعة من الأساليب المعرفية التي يعتمد عليها الأفراد في التعامل مع الضغوط النفسية، والتي تتمثل في الآتي:

- الإنكار: وهو عملية معرفية، يسعى - من خلالها - الفرد إلى تجاهل الضغوط ومصادر القلق، من خلال الانغلاق والتظاهر وكأن الموقف الضاغط لم يحدث.
- التخيل: وهو أسلوب يتجه فيه الفرد إلى التفكير في المستقبل، ويعتمد على قدرة الفرد الكبيرة في تخيل ما قد يحدث من متغيرات محتملة، ما يساعده على الاستعداد لها نفسياً.
- الدين: والرجوع إلى الدين، والذي يتمثل في الإكثار من العبادات واللجوء إلى الله، يشكّل مصدراً للدعم الروحي والانفعالي، ما يُعين الفرد على مواجهة المواقف الضاغطة والتغلب عليها.
- التفكير العقلاني: والذي يعتمد على التفكير المنطقي والتحليلي، فيسعى الفرد إلى البحث عن أسباب القلق المرتبطة بالضغوط ومصادرها من أجل فهمها وتفسيرها بطريقة عقلانية. وحل المشكلة، والذي يلجأ فيه الفرد إلى استخدام أفكار جديدة ومبتكرة لمواجهة المواقف الضاغطة، ويُعرف هذا الأسلوب أيضاً بـ "العصف الذهني"، حيث يُشجّع التفكير الإبداعي لإيجاد حلول فعّالة.
- الفكاهة (الدعابة): فيتعامل الفرد مع الضغوط والأمور الخطيرة ببساطة وروح مرحة، ما يعزز الانفعالات الإيجابية، ويسهم في التغلب على الموقف الضاغط.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: تُعد المرحلة الجامعية من أكثر المراحل العمرية حساسية؛ يتطور خلالها مفهوم الذات لدى الطلبة نتيجة اتساع خبراتهم الأكاديمية والاجتماعية، وتزايد استقلاليتهم، واحتكاكهم ببيئات جديدة وأشخاص جدد، إلى جانب تعرضهم المستمر للتقويم والمقارنة بالآخرين. وتسهم هذه الخبرات في إعادة تشكيل نظرة الطالب إلى قدراته

وإمكاناته ومكانته الاجتماعية، سواء بصورة إيجابية أم سلبية. كما تزداد خلال هذه المرحلة حاجة الطلبة إلى امتلاك أساليب فعالة لمواجهة الضغوط النفسية الناتجة عن المتطلبات الأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية.

وتبرز أهمية دراسة هذه المتغيرات في السياق الفلسطيني، ولا سيما في محافظة سلفيت، التي تعاني ظروفًا استثنائية بفعل الاحتلال الإسرائيلي؛ فهي تحيط بها أكثر من (25) مستوطنة، الأمر الذي يفرض قيوداً على حركة الطلبة، ويؤثر في شعورهم بالأمن والاستقرار النفسي. ويضاف إلى ذلك ما يواجهونه من أعباء أكاديمية واقتصادية وأسرية، قد تنعكس على توافقهم النفسي، وطريقة إدراكهم لذواتهم، وقدراتهم على مواجهة الضغوط.

وتفاقمت الضغوط بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر، 2023م)، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وازدياد مشاعر الخوف والقلق وعدم اليقين، ما انعكس على قدرة الطلبة على التكيف والاستمرار في حياتهم الجامعية. ومن خلال عمل الباحثين في إدارة الجامعة واحتكاكهما المباشر بالطلبة، لاحظا وجود تباين واضح في مستوى مفهوم الذات، وفي أساليب مواجهة الضغوط النفسية؛ فأظهر بعض الطلبة قدرة على التكيف الإيجابي وضبط الانفعالات، في حين اتجه آخرون إلى التجنب أو الانسحاب أو الاستجابات الانفعالية، بما قد يؤثر في توافقهم النفسي والأكاديمي.

كما أشارت الدراسات السابقة إلى وجود مؤشرات تدعو إلى الاهتمام بهذه المتغيرات، فقد بينت دراسة حلوة (2025) أن أسلوب التجنب وعدم المواجهة كان من أبرز أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى الطلبة. وبالرغم من أهمية الدراسات السابقة، فإنها لم تتناول – في حدود علم الباحثين – العلاقة بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة في محافظة سلفيت في ظل الظروف الراهنة، الأمر الذي أبرز الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة للكشف عن طبيعة العلاقة، بما يسهم في تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في تصميم برامج إرشادية وتدخلات نفسية داعمة لهذه الفئة.

وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما العلاقة بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة؟ وبناءً عليه ستجيب الدراسة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- السؤال الأول: ما مستوى مفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة؟
- السؤال الثاني: ما أبرز أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة؟
- السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، تعزى لمتغيرات: (الجنس، والمعدل التراكمي، والكلية)؟
- السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، تعزى لمتغيرات: (الجنس، والمعدل التراكمي، والكلية)؟
- السؤال الخامس: هل توجد علاقة ارتباطية بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة؟

أهداف الدراسة: سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى مستوى مفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة.
2. التعرف إلى أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة.
3. التحقق من وجود علاقة ارتباطية بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة.
4. الكشف عن الفروق بين متوسطات مستوى مفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة وفقاً لمتغيرات: (الجنس، والمعدل التراكمي، والكلية).
5. الكشف عن الفروق بين متوسطات أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة وفقاً لمتغيرات: (الجنس، والمعدل التراكمي، والكلية).

أهمية الدراسة:

- الأهمية النظرية: تتبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من سعيها إلى إغناء الأدبيات العلمية المتعلقة بمفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، من خلال تناول العلاقة بين هذين المتغيرين في البيئة الفلسطينية. كما تسهم في سد فجوة في الأدبيات المحلية التي تناولت الموضوع بصورة محدودة، لا سيما في ظل الظروف السياسية والاجتماعية الراهنة. فمن المتوقع أن تضفي الدراسة معرفة علمية يمكن أن تُغني الإطار النظري للدراسات المستقبلية، وتدعم الباحثين المهتمين بدراسة مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية.
- الأهمية التطبيقية:

- 1- تزويد إدارة جامعة القدس المفتوحة بمؤشرات علمية حول مستوى مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى الطلبة، بما يسهم في تطوير الخدمات الإرشادية والنفسية المقدمة لهم.
- 2- الاستفادة من نتائج الدراسة في تصميم برامج إرشادية ودورات تدريبية وورش عمل وتنفيذها، تهدف إلى تنمية مفهوم الذات وتعزيز أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى الطلبة.

- 3- مساعدة المرشدين النفسيين والمختصين الاجتماعيين في التعرف إلى طبيعة الضغوط النفسية التي يواجهها الطلبة، وتقديم التدخلات الإرشادية المناسبة التي تسهم في تعزيز توافقهم النفسي والأكاديمي.
- 4- تمكين المؤسسات التعليمية والهيئات التربوية من الاستفادة من نتائج الدراسة عند إعداد برامج وخطط داعمة لتعزيز مفهوم الذات وتنمية أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى الطلبة.
- 5- توجيه اهتمام الأسرة والمجتمع نحو أهمية دعم الطلبة نفسيًا، وتعزيز مفهوم الذات لديهم، بما يسهم في رفع قدراتهم على التكيف مع التحديات والضغوط المختلفة.

حدود الدراسة ومحدداتها: تمثلت حدود الدراسة الحالية في الآتي:

- الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول (1251)، من العام الجامعي (2026/2025).
- الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة في جامعة القدس المفتوحة – فرع سلفيت.
- الحدود البشرية: اقتصرَت الدراسة على عينة متيسرة من طلبة جامعة القدس المفتوحة للعام 2026-2025.
- الحدود المفاهيمية: اقتصرَت على المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة: (مفهوم الذات، وأساليب مواجهة الضغوط النفسية).
- الحدود الإجرائية: مقياس مفهوم الذات، ومقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية، وهي بالتالي اقتصرَت على الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، ودرجة صدقها وثباتها على عينة الدراسة وخصائصها، والمعالجات الإحصائية المناسبة.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية لمتغيرات الدراسة

- تعريف مفهوم الذات بأنه: نظرة الفرد العامة لنفسه، إلى جانب إدراكه كفاءته في القيام بأدواره المتنوعة وأدائه في المواقف المختلفة (مسعد، 2018).
- ويعرف مفهوم الذات إجرائيًا: الدرجة التي يحصل عليها المفحوص على مقياس مفهوم الذات المستخدم في الدراسة.
- أساليب مواجهة الضغوط النفسية (اصطلاحًا): هي الأفكار والسلوكيات التي يستخدمها الفرد لإدارة المطالب الداخلية والخارجية التي تفرضها المواقف الضاغطة، بهدف التكيف معها والحد من أثارها النفسية، وتتأثر هذه الأساليب بطبيعة الموقف، وخصائص الفرد، والسياق الاجتماعي الذي يعيش فيه (Stephenson & DeLongis, 2020).
- وتعرف أساليب مواجهة الضغوط النفسية إجرائيًا: الدرجة التي يحصل عليها المفحوص على مقياس الضغوط النفسية المستخدم في هذه الدراسة.
- وتُعرف جامعة القدس المفتوحة إجرائيًا: بأنها جامعة القدس المفتوحة-فرع سلفيت، التي ينتمي إليها الطلبة المشاركون في عينة الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2026/2025م.

النظريات المفسرة لمفهوم الذات

- نظرية الذات (Self Theory) "كارل روجرز" (Rogers) يرى روجرز أن الذات تُعدُّ جوهر الشخصية الإنسانية، وأن مفهوم الذات يشكّل الأساس الذي تتأثر به خبرات الفرد وقيمه وأهدافه وسلوكه، ويتكوّن بصورة نمائية متدرجة منذ الميلاد. وتتشكّل صورة الفرد عن نفسه من خبراته المباشرة، وتصورات المجتمع عنه، والصورة المثالية التي يسعى إلى تحقيقها. كما يؤدي مفهوم الذات وظائف دافعية وتكاملية، فيوجّه السلوك نحو تحقيق الأهداف والمحافظة على الانسجام بين تصرفات الفرد وصورته عن ذاته، ما يعزز الشعور بالكفاءة والأمان، بينما يؤدي التعارض إلى الشعور بالتهديد والقلق (شاهين، 2019).
- نظرية الذات عند سنييج وكومبز (Combs & Snygg) تنطلق النظرية من مفهوم المجال الظاهري، الذي يشير إلى البيئة كما يدركها الفرد ذاتيًا، حيث يُعد الإدراك الشخصي المحدد الرئيس للسلوك الإنساني. ويرى سنييج وكومبز أن مفهوم الذات جزء محوري من هذا المجال، وأن السلوك الإنساني هادف ويعكس تفسير الفرد لخبراته، وتسعى الذات - من خلاله - إلى المحافظة على صورتها الظاهرية وتعزيز قيمتها (سمحان، 2020).

أساليب مواجهة الضغوط النفسية:

تعد أساليب مواجهة الضغوط النفسية من الوسائل الأساسية التي يلجأ إليها الفرد للتعامل مع المواقف الضاغطة والحد من أثارها، فتتمثل في مجموعة من الاستجابات المعرفية، والانفعالية، والسلوكية التي تهدف إلى تحقيق التكيف النفسي الاجتماعي، وإن أساليب المواجهة تتنوع بين أساليب إيجابية، مثل: مواجهة المشكلة، وضبط الانفعالات، والتفكير وحل المشكلات والتي تسهم في تعزيز التوازن النفسي، وأساليب سلبية كالتجنب، والانسحاب والانكار التي قد تؤدي إلى زيادة التوتر، وخفض مفهوم الذات لدى الفرد (حلو، 2025).

وتشير الأساليب، كما أوضحها لازاروس، إلى محاولات الفرد تنظيم انفعالاته الناتجة عن المواقف الضاغطة، دون السعي المباشر لحل المشكلة. وتهدف إلى التخفيف من حدة التوتر النفسي، ومن أبرزها التجنب، الذي يتمثل في صرف الانتباه عن الموقف الضاغط بأنشطة بديلة. والإنكار، الذي يُعد أسلوبًا دفاعيًا، يُستخدم للتقليل من أثر الصدمة أو تجاهل خطورة الموقف، خاصة في حالات الضغوط الشديدة (القبلي والحسيني، 2018).

تصنيف أساليب مواجهة الضغوط النفسية: تتعدد أساليب مواجهة الضغوط النفسية التي يلجأ إليها الأفراد تبعاً لطبيعة الموقف الضاغط ومدى قدراتهم على التحكم فيه. ومن أبرزها المتمركزة حول حل المشكلة، والمواجهة المتمركزة حول الانفعال، إلى جانب أساليب أخرى مثل المواجهة القائمة على المعنى وطلب الدعم الاجتماعي.

أولاً: أساليب المواجهة المتمركزة حول الانفعال:

تهدف هذه الأساليب إلى الحد من الانفعالات السلبية المصاحبة للموقف الضاغط وتنظيمها، بدلاً من تغيير مصدر الضغط بصورة مباشرة. ومنها إعادة تفسير الموقف بصورة إيجابية، وتقبله، واستخدام الدعابة، واللجوء إلى الممارسات الدينية، وخاصة عندما يصعب على الفرد التحكم في الموقف أو تغييره. (Algorani & Gupta, 2023)

ثانياً: أساليب المواجهة المتمركزة حول حل المشكلات:

تتمحور هذه الأساليب حول معالجة مصدر الضغط بصورة مباشرة من خلال تحديد المشكلة، والتخطيط للتعامل معها، واتخاذ إجراءات عملية للحد منها أو تغييرها. وتشمل المواجهة النشطة، والتخطيط، وضبط الاستجابة، وتقليل الانشغال بالأنشطة التي تعيق حل المشكلة. (Algorani & Gupta, 2023)

وعرض كوهن، كما أورد ذلك العنزي (2022)، مجموعة من الأساليب المعرفية التي يعتمد عليها الأفراد في التعامل مع الضغوط النفسية، ومنها:

1. الإنكار: وهو عملية معرفية، يسعى - من خلالها - الفرد إلى تجاهل الضغوط ومصادر القلق، من خلال الإنغلاق والتظاهر وكأن الموقف الضاغط لم يحدث.
2. التخيل: وهو أسلوب يتجه فيه الفرد إلى التفكير في المستقبل، ويعتمد على قدرة الفرد الكبيرة في تخيل ما قد يحدث من سيناريوهات محتملة، ما يساعده على الاستعداد لها نفسياً.
4. التفكير العقلاني: ويعتمد هذا الأسلوب على التفكير المنطقي والتحليلي، فيسعى الفرد إلى البحث عن أسباب القلق ومصادره المرتبطة بالضغوط؛ من أجل فهمها وتفسيرها بطريقة عقلانية.
5. حل المشكلة: وهو نشاط معرفي يلجأ فيه الفرد إلى استخدام أفكار جديدة ومبتكرة لمواجهة المواقف الضاغطة، ويُعرف هذا الأسلوب أيضاً بـ "العصف الذهني"، فيه يُشجّع التفكير الإبداعي لإيجاد حلول فعالة.

1.1 النظريات المفسرة لأساليب مواجهة الضغوط النفسية:

نظرية التفسير المعرفي (Cognitive Appraisal Theory): (Lazarus, 1970)

ترتكز نظرية (Lazarus لازاروس) على أن استجابة الفرد للضغوط النفسية لا تتحدد بطبيعة الحدث ذاته، بل بطريقة إدراكه وتقديره المعرفي له. فيقوم الفرد بتقويم الموقف الضاغط في ضوء خصائصه الشخصية، والبيئة الاجتماعية المحيطة، وظروف الموقف. وتتم عملية التقدير المعرفي عبر مرحلتين أساسيتين: التقدير الأولي، الذي يحدد ما إذا كان الحدث يمثل تهديداً أو ضرراً أو تحدياً، والتقدير الثانوي، الذي يركز على تقويم قدرة الفرد وموارده المتاحة لمواجهة الموقف والتكيف معه (محمد، 2020).

النظرية السلوكية: (Behavioral Theory)

تنظر النظرية السلوكية إلى الضغوط النفسية بوصفها ناتجة عن عملية تعلم، فتتشكل استجابات الفرد للمواقف الضاغطة بناءً على خبراته السابقة وما اكتسبه من أنماط سلوكية. ويفسر الفرد المثيرات البيئية اعتماداً على عمليات إدراكية مكتسبة، ويختار أساليب المواجهة التي تعلم أنها أكثر فاعلية في مواقف مشابهة (محمد، 2020).

نظرية موراي: (Murray's Theory)

تقوم نظرية موراي على التفاعل بين الحاجات الداخلية للفرد والضغوط البيئية الخارجية، فتُعد الحاجة دافعاً أساسياً للسلوك، في حين يمثل الضغط العامل البيئي المؤثر فيه. ويميّز موراي بين الضغط الموضوعي (ضغط ألفا)، الذي يعكس خصائص البيئة كما هي في الواقع، والضغط المدرك (ضغط بيتا)، الذي يتمثل في تفسير الفرد الشخصي للبيئة المحيطة به (الحربي، 2021).

نظرية هانز سيللي: (Hans Selye)

يُعد هانز سيللي من أبرز رواد تفسير الضغوط النفسية من المنظور الفسيولوجي، فقد ركّز على استجابات الجسم للمؤثرات البيئية بوصفها الأساس في حدوث الضغط. وعَرّف سيللي الضغط بأنه «استجابة جسمية عامة وغير محددة يصدرها الجسم لمواجهة أي مطلب يُفرض عليه» (عدوي، 2020). ويرى أن الضغط ليس متغيراً قائماً بذاته، بل هو ناتج عن تفاعل بين الفرد والموقف الضاغط، ويتجلى من خلال أنماط استجابات فسيولوجية وانفعالية متعددة. وتظهر هذه الاستجابات في أعراض جسمية مثل تسارع ضربات القلب، واضطرابات النوم، والتوتر العضلي، واضطرابات الجهاز الهضمي، والتي تُعد مؤشرات على تعرض الفرد للضغط النفسي. وقد أسهمت نظرية سيللي في تطوير نماذج لاحقة في تفسير الضغوط النفسية، من أبرزها نظرية التقدير المعرفي عند لازاروس، ونموذج التفاعل بين المطالب والقدرة لدى مكغرات، ومحاولات كوكس في الدمج بين الجوانب الفسيولوجية والمعرفية (العبدلي، 2012).

يرى الباحثان أن النظريات آنفة الذكر تُشكل إطاراً علمياً متكاملًا لفهم مفهوم الذات والضغوط النفسية لدى المراهقين، يوضح كل منها جانباً من العوامل المؤثرة في تكوين شخصية الفرد واستجابته للمواقف الضاغطة. كما تُبرز أهمية التفاعل بين العوامل الشخصية والبيئية في تشكيل مفهوم الذات ومستوى التوافق النفسي. ويؤكد الباحث أن الاستفادة من هذه

النظريات بصورة تكاملية تُسهم في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوفر أساساً علمياً لبناء التفسيرات والنتائج والتوصيات التي تنبثق عنها.

نظرية لازاروس وفولكمان: (Lazarus and Folkman's Theory)

تنظر نظرية لازاروس وفولكمان إلى الضغط النفسي بوصفه نتاجاً لعلاقة تفاعلية مستمرة بين الفرد والبيئة، وليس مجرد نتيجة مباشرة للموقف الخارجي. ويحدث الضغط عندما يعي الفرد أن متطلبات الموقف تفوق موارده وإمكاناته المتاحة للتعامل معه. ووفقاً لهذه النظرية، يمر الفرد بعملية تقويم معرفي للموقف؛ يحدد في التقويم الأولي ما إذا كان الموقف يمثل تهديداً أو ضرراً أو تحدياً، ثم يقدّر في التقويم الثانوي الموارد والبدائل التي يمتلكها لمواجهة. وبناءً على هذا التقويم، يختار الفرد أسلوب المواجهة المناسب، وقد يكون متركزاً حول المشكلة، من خلال محاولة تغيير مصدر الضغط أو التعامل معه بصورة مباشرة، أو متركزاً حول الانفعال، من خلال تنظيم المشاعر والانفعالات السلبية الناتجة عن الموقف. ولذلك ترى النظرية أن فاعلية أسلوب المواجهة لا تعتمد على نوعه فقط، وإنما على مدى ملائمة لطبيعة الموقف وإمكان السيطرة عليه (Maqsood et al. 2024).

نظرية كارفر وشاير: Carver and Scheier's Theory

تستند نظرية كارفر وشاير إلى مفهوم التنظيم الذاتي للسلوك؛ فتتنبأ إلى الفرد بوصفه كائنًا يسعى إلى تحقيق أهداف محددة، ويقارن بصورة مستمرة بين وضعه الحالي والهدف الذي يرغب في الوصول إليه. وعندما يلاحظ الفرد وجود فجوة بين الواقع والهدف، فإنه يبذل جهوداً سلوكية ومعرفية لتقليل هذه الفجوة ومواجهة العوائق أو الضغوط التي تحول دون تحقيق أهدافه. (Halamová et al., 2022).

2. الدراسات السابقة

المحور الأول: دراسات تتعلق بمفهوم الذات:

أجرى حارون ومصلح (2025) دراسة هدفت إلى معرفة مستوى التسوق القهري وعلاقته بمفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، والفروق في كلٍ منها باختلاف المتغيرات: الجنس، ومكان السكن، والمستوى الاقتصادي، واستُخدم المنهج الوصفي الارتباطي من خلال تطبيق مقياسي التسوق القهري، ومفهوم الذات على عينة متبصرة، وبلغ حجمها (365) طالباً وطالبة من طلبة جامعة القدس المفتوحة، وأظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمفهوم الذات الجسمي ككل، بلغ مرتفعاً (4.17) وبيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مفهوم الذات، تُعزى إلى متغير الجنس لمصلحة الأنثى، كما تبين عدم وجود فروق في مفهوم الذات والتسوق القهري، تعزى إلى متغير مكان السكن، ومعدل الدخل الشهري بالشكل، وأشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة ارتباطية بين التسوق القهري ومفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.05).

وأجرت حلوة (2025) دراسة هدفت إلى التعرف إلى مستوى مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى عينة من الطلبة المراهقين في المدارس التابعة للمعارف الإسرائيلية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي لملاءمته لطبيعة المشكلة، وتكون مجتمع الدراسة من (1800) طالب، واختيرت عينة الدراسة الأساسية بطريقة متبصرة بلغ حجمها (317) طالباً، وأظهرت النتائج أن مستوى مفهوم الذات لدى أفراد العينة جاء مرتفعاً، كما بينت النتائج أن أبرز أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى الطلبة كانت التفكير والتركيز في حل المشكلات بدرجة مرتفعة، يليه التنفيس الانفعالي بدرجة مرتفعة، في حين جاء أسلوب التجنب وعدم المواجهة بدرجة منخفضة، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية في مفهوم الذات، تعزى لمتغيري الجنس والعمر، في حين ظهرت فروق تعزى للمستوى الاقتصادي والحالة الاجتماعية للوالدين لمصلحة الفئات ذات الوضع الاقتصادي المرتفع والوالدين المتزوجين. كما أظهرت النتائج وجود فروق في بعض أساليب مواجهة الضغوط النفسية تبعاً للجنس والعمر والحالة الاجتماعية للوالدين، بينما لم تظهر فروق تعزى للمستوى الاقتصادي، وكشفت النتائج وجود علاقات ارتباطية إيجابية ودالة إحصائية بين مفهوم الذات وكل من أسلوب التفكير والتركيز في حل المشكلات، والتنفيس الانفعالي، في حين ظهرت علاقة سلبية دالة بين مفهوم الذات وأسلوب التجنب وعدم المواجهة.

كما أجرى كوبتشيفيتش وآخرون (Kupcewicz et al. 2024) دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين تقدير الذات، ومستوى الضغط النفسي، وأساليب مواجهته لدى طلبة التخصصات الصحية والطب البيطري في بولندا. وتكونت العينة من (798) طالباً وطالبة، واستخدم مقياس روزنبرغ لتقدير الذات، ومقياس الضغط المدرك، ومقياس MINI-COPE لأساليب المواجهة. وأظهرت النتائج أن أكثر من نصف الطلبة حصلوا على مستوى منخفض من تقدير الذات، وأن أكثر من 80% منهم كانوا مستوى مرتفعاً من الضغط. كما تبين وجود علاقة دالة بين ارتفاع تقدير الذات واستخدام أساليب المواجهة الإيجابية، مثل المواجهة النشطة، والتخطيط، وإعادة التفسير الإيجابي، وطلب الدعم الانفعالي. وتعد هذه الدراسة قريبة من الدراسة الحالية؛ لأنها تربط بين نظرة الفرد إلى ذاته وأساليب مواجهة الضغوط لدى طلبة الجامعة.

وهدف دراسة أو علا والخرشة (2022) إلى الكشف عن العلاقة التأثيرية بين مفهوم الذات والتحصيل الدراسي لدى طلبة الثانوية العامة (التوجيهي) في مدارس محافظة الكرك. ولتحقيق أهداف الدراسة، استُخدم مقياس "تتيسي" لتقدير الذات، فبلغت عينة الدراسة (130) طالباً وطالبة. واعتمد مقياس مفهوم الذات المكوّن من (100) عبارة، إلى جانب

استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مفهوم تقدير الذات والتحصيل الدراسي لدى أفراد العينة.

وأجرى ماينور وآخرون (Maynor et al. 2022) دراسة هدفت إلى مقارنة مستوى الضغوط المدرسية، ومفهوم الذات الأكاديمي، واستراتيجيات مواجهة الضغوط لدى طلبة الصيدلة قبل جائحة كوفيد-19 وخلالها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، وطُبِّقت أدوات لقياس الضغط المدرك، ومفهوم الذات الأكاديمي، وأساليب المواجهة على طلبة جامعيين في كليات الصيدلة. وأظهرت النتائج وجود تغيرات في مستويات الضغط المدرك وبعض استراتيجيات المواجهة خلال الجائحة، كما أبرزت أهمية مفهوم الذات الأكاديمي في فهم استجابات الطلبة للمواقف الأكاديمية الضاغطة. وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط لدى طلبة الجامعة، في حين تختلف عنها في اقتصارها على مفهوم الذات الأكاديمي وطلبة الصيدلة.

وتناولت دراسة عبد الغني وشاهين (2021) العلاقة بين تقدير الذات والتنمر لدى المراهقين، مستخدمةً المنهج الوصفي الارتباطي. وبلغت عينة الدراسة (100) تلميذ وتلميذة، تم اختيارهم بطريقة عرضية، وطُبِّق مقياس التنمر ومقياس تقدير الذات. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين تقدير الذات والتنمر، كما بيّنت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى تقدير الذات، في حين وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى التنمر، وجاءت هذه الفروق لمصلحة التنمر الموجه نحو الذكور.

الدراسات المتعلقة بأساليب مواجهة الضغوط النفسية:

هدفت دراسة الحلواني (2025) التعرف إلى الأنشطة اللامنهجية وعلاقتها بأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلاب المرحلة الثانوية المشتركين في البرامج الشبابية في المؤسسات المقدسية، إلى جانب الكشف عن الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة بين متوسطات الأنشطة اللامنهجية وأساليب مواجهة الضغوط النفسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، وتطبيق مقياسي الأنشطة اللامنهجية، وأساليب مواجهة الضغوط النفسية بوصفهما أداتين لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (360) مشتركاً في البرامج الشبابية في المؤسسات المقدسية، وكان الاختيار من خلال العينة المتيسرة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الأنشطة اللامنهجية جاءت مرتفعة؛ وجاءت درجة أساليب مواجهة الضغوط النفسية مرتبة تنازلياً، واحتل بعد التفكير والتركيز بحل المشكلات المرتبة الأولى بمستوى مرتفع، بينما احتل بعد التجنب وعدم المواجهة المرتبة الأخيرة بمستوى متوسط، كما أظهرت وبيّنت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين في متوسطات أساليب مواجهة الضغوط النفسية تبعاً لمتغير (الجنس)، فكانت الفروق في أسلوب (التنفيس الانفعالي، والتفكير والتركيز بحل المشكلات) لمصلحة الذكور، في حين جاءت الفروق لمصلحة الإناث في أسلوب التجنب وعدم المواجهة، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين في متوسطات أساليب مواجهة الضغوط النفسية تبعاً لمتغير السكن، ولمصلحة القرية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابة المفحوصين في متوسطات أساليب مواجهة الضغوط، تعزى إلى متغير مدة الاشتراك على محور التجنب، وعدم المواجهة لمصلحة (أكثر من عام)، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين التنفيس الانفعالي والأنشطة اللامنهجية ككل، ووجود علاقة ارتباطية إيجابية بين التفكير والتركيز بحل المشكلات والأنشطة اللامنهجية، وكذلك وجود علاقة ارتباطية سلبية بين التجنب وعدم المواجهة والأنشطة اللامنهجية ككل.

وتناولت دراسة التركي (2022) العلاقة بين قوى الشخصية وأساليب مواجهة الضغوط النفسية، وفعالية الذات، والرضا عن الحياة لدى عينة من المراهقين، إلى جانب الكشف عن الفروق في قوى الشخصية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي (ذكور/إناث). وبلغت عينة الدراسة (271) طالباً وطالبة، واستخدمت المقاييس الآتية: مقياس قوى الشخصية، ومقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية، ومقياس فعالية الذات العامة، ومقياس الرضا عن الحياة. وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين قوى الشخصية وبعض أساليب مواجهة الضغوط النفسية الإيجابية، كما أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين قوى الشخصية وكل من فعالية الذات والرضا عن الحياة. وكشفت النتائج - كذلك - عن وجود فروق بين الذكور والإناث في بعض أبعاد قوى الشخصية؛ فجاءت الفروق لمصلحة الإناث في بعد الإنسانية، بينما كانت لمصلحة الذكور في أبعاد الحكمة، والشجاعة، والعدالة، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في بعدي الاعتدال والتسامي، ولا في الدرجة الكلية لمقياس قوى الشخصية.

وهدف دراسة بابيكا وآخرون (Babicka et al., 2021) إلى فحص استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى الطلبة الجامعيين خلال جائحة كورونا، وتأثيرها في الصحة النفسية والإنجاز الأكاديمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة أداة لجمع البيانات. وتكونت عينة الدراسة من (577) طالباً، من (17) جامعة بولندية، وأظهرت النتائج أن أبرز استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية التي استخدمها الطلبة كانت: تقبّل الواقع، والتخطيط، والبحث عن دعم معنوي أو عاطفي. كما بينت الدراسة أن العمر، والجنس، ومكان السكن كانت من العوامل المؤثرة في اختيار أساليب المواجهة؛ حيث لوحظ أن الطلبة الأصغر سناً يمتلكون مستوى أقل في القدرة على مواجهة الضغوط النفسية.

وهدف دراسة (أبو ريا، 2021) إلى التعرف إلى درجة إسهام أساليب مواجهة الضغوط النفسية وتقدير الذات في التنبؤ بالسلوكيات الخطرة لدى المراهقين في شرقي القدس، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، فطُبِّقت أدوات الدراسة على عينة متيسرة مكونة من (151) مراهقاً. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى السلوكيات الخطرة لدى أفراد العينة جاء

منخفضاً، في حين كان مستوى تقدير الذات مرتفعاً. كما بينت النتائج أن أسلوب التكيف الروحي الديني كان أكثر أساليب مواجهة الضغوط النفسية شيوعاً بين المراهقين. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين السلوكيات الخطرة وأساليب مواجهة الضغوط النفسية، بلغت (0.24)، في مقابل وجود علاقة ارتباطية سالبة بين تقدير الذات وكل من السلوكيات الخطرة (-0.16) وأساليب مواجهة الضغوط (-0.29). كما لم تُظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المتغيرات المدروسة، تُعزى لمتغيرات الجنس أو العمر أو مستوى تعليم الأهل.

وهدف دراسة (اللبان، 2020)، إلى التعرف إلى طبيعة العلاقة بين أساليب مواجهة أحداث الحياة الضاغطة ومفهوم الذات لدى طلبة الجامعة، إلى جانب الكشف عن مدى إسهام هذه الأساليب في التنبؤ بمستوى مفهوم الذات لديهم. وتكونت عينة الدراسة من (200) طالب وطالبة من مختلف الفرق الدراسية في كلية التربية بجامعة 6 أكتوبر. اعتمدت الدراسة على مقياس أساليب مواجهة أحداث الحياة الضاغطة ومقياس مفهوم الذات لدى طلبة الجامعة، مستخدمةً المنهج الوصفي الارتباطي. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) بين درجات الطلبة على مقياس أساليب مواجهة أحداث الحياة الضاغطة ودرجاتهم على مقياس مفهوم الذات، كما أظهرت النتائج إمكانية التنبؤ بمفهوم الذات لدى الطالب الجامعي من خلال معرفة مستوى استخدامه لأساليب مواجهة أحداث الحياة الضاغطة.

وهدف دراسة (عبد الله، 2020)، إلى التعرف إلى أساليب مواجهة أحداث الحياة الضاغطة لدى الشباب الجزائري، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (300) شاب وشابة من مختلف ولايات الجزائر، وأظهرت نتائج الدراسة أن الشباب الجزائري يستخدم أساليب متعددة لمواجهة الضغوط الحياتية، كما وجدت فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث في أساليب المواجهة لمصلحة الذكور، كما أظهرت النتائج وجود فروق تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وكانت لمصلحة الشباب المتزوجين، وفيما يتعلق بمكان السكن، تبين وجود فروق دالة إحصائية في بُعد "التفاعل الإيجابي" لمصلحة سكان المدينة.

وهدف دراسة (الغريبة، والحموري، 2019)، إلى الكشف عن الأساليب التي يستخدمها طلبة الجامعة في مواجهة الضغوط النفسية، وبيان علاقتها بالمستوى الدراسي، واستخدم المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (304) طلاب وطالبات، من كليتي التربية والشرعية في جامعة القصيم، وأظهرت النتائج أن أكثر الأساليب استخداماً لمواجهة الضغوط النفسية هو أسلوب الدعم الاجتماعي، يليه أسلوب حل المشكلات، ثم الدعم الديني، وبعده التجنب والمواجهة، وأخيراً المواجهة الانفعالية. كما أظهرت النتائج أن طلبة السنة الثالثة والرابعة كانوا أكثر استخداماً لأساليب مواجهة الضغوط النفسية مقارنةً بطلبة السنوات الأولى.

واتضح من استعراض الدراسات السابقة أن موضوعات مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية والمتغيرات النفسية المرتبطة بهما قد حظيت باهتمام واسع في البينات العربية والأجنبية، ولا سيما في أوساط الطلبة والمراهقين، مع اعتماد ملحوظ على المنهج الوصفي الارتباطي في أغلب هذه الدراسات.

أولاً: أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة في نتائجها المتعلقة بمفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية؛ فأشارت دراسات حلوة (2025)، واللبان (2020)، وأبو ريا (2021) إلى ارتفاع مستوى مفهوم الذات لدى الطلبة. كما اتفقت مع دراسات حلوة (2025)، والحلواني (2025)، وبايكا وآخرين (2021)، كوبتشيفيتش وآخرون (Kupcewicz et al. 2024) في أهمية أساليب المواجهة الإيجابية، ولا سيما التفكير في حل المشكلات، والتخطيط، وإعادة التفسير الإيجابي. كذلك، انسجمت مع نتائج دراستي كوبتشيفيتش وآخرون (Kupcewicz et al. 2024) واللبان (2020)، اللتين أكدتا وجود علاقة بين نظرة الفرد إلى ذاته وأساليب مواجهة الضغوط النفسية.

ثانياً: أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في طبيعة المتغيرات والفئات المستهدفة؛ إذ تناولت دراسة حارون ومصلح (2025) العلاقة بين التسوق القهري ومفهوم الذات، وتناولت دراسة ماينور وآخرون (Maynor et al. 2022) الضغوط المدركة ومفهوم الذات الأكاديمي واستراتيجيات المواجهة لدى طلبة الصيدلة قبل جائحة كورونا وخلالها. كما تباينت نتائج الدراسات المتعلقة بمتغير الجنس؛ إذ لم تجد دراستا حلوة (2025) وعبد الغني وشاهين (2021) فروقاً دالة في مفهوم الذات تعزى إليه، في حين أظهرت دراسة حارون ومصلح (2025) فروقاً في مفهوم الذات تبعاً للجنس. وقد يُعزى هذا التباين إلى اختلاف البينات البحثية وخصائص العينات والأدوات المستخدمة.

ثالثاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

أفاد الباحثان من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري، وتحديد متغيرات الدراسة، واختيار المنهج وأدوات القياس المناسبة، وتفسير النتائج في ضوء الأدبيات السابقة، إلى جانب تحديد الفجوة البحثية التي سوغت إجراء الدراسة الحالية، والمتمثلة في محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة في البيئة الفلسطينية.

منهج الدراسة: تصميم الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت الدراسة التصميم الوصفي الارتباطي، لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، والمتمثلة في التعرف إلى مستوى مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، والكشف عن العلاقة بينهما، إضافة إلى فحص الفروق في هذين المتغيرين تبعاً لمتغيرات الجنس، والكلية، والمعدل التراكمي. وبعد الانتهاء من إعداد أداتي الدراسة والتحقق من صدقهما وثباتهما، والحصول على الموافقات اللازمة لتطبيق الدراسة، قام الباحثان بجمع البيانات ميدانياً من أفراد عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من طلبة جامعة القدس، وتحديدًا فرع سلفيت التعليمي، والبالغ عددهم للعام 2025/2026م، (1250) طالباً وطالبة، حسب إحصائيات دائرة القبول والتسجيل للعام 2025-2026.

عينة الدراسة:

تكوّنت عينة الدراسة من (278) طالباً وطالبة من طلبة جامعة القدس، وتحديدًا فرع سلفيت. وقد استخدم أسلوب العينة المتاحة "المتيسرة". وقد وُزعت الاستبانات ورقياً على الطلبة في مقر فرع جامعة القدس المفتوحة في سلفيت، مع توضيح هدف الدراسة للمشاركين والتأكيد على أن المشاركة طوعية، وأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط مع الحفاظ على سرّيتها. وبعد استكمال تعبئة الاستبانات، جُمعت من أفراد العينة، وتمت مراجعتها للتأكد من اكتمال البيانات وصلاحياتها للتحليل الإحصائي، واستبعاد أية استبانة غير مكتملة إن وجدت.

جدول 1: خصائص عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة المستقلة (ن=278)

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	95	34%
	أنثى	183	66%
المعدل التراكمي	ممتاز	49	18%
	جيد جداً	184	66%
	جيد	33	12%
	مقبول	12	4%
الكلية	العلوم الإدارية والاقتصادية	108	39%
	العلوم التربوية	60	22%
	الأداب	33	12%
	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	48	17%
	التنمية الاجتماعية والأسرية	19	7%
	الإعلام	10	4%

أظهرت نتائج توزيع العينة وفق المتغيرات الديموغرافية أن غالبية أفراد العينة من الإناث بنسبة (66%)، مقابل (34%) من الذكور، وعلى صعيد المعدل التراكمي، شكّل الطلبة الحاصلون على تقدير جيد جداً، النسبة الأعلى (66%)، ما يشير إلى مستوى تحصيلي مرتفع لدى أفراد العينة. أما من حيث الكلية، فقد جاءت كلية العلوم الإدارية والاقتصادية في المرتبة الأولى بنسبة (39%)، تلتها كلية العلوم التربوية (22%)، ما يعكس تنوعاً أكاديمياً مناسباً يخدم أهداف الدراسة.

أداة الدراسة وخصائصها:

تكوّنت أداة الدراسة من استبانة، أعدها الباحثان بالاستناد إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيري الدراسة، ولا سيما دراسات حلوة (2025)، واللبان (2020)، وأبو ريا (2021)، مع إجراء التعديلات اللازمة بما يتناسب مع أهداف الدراسة وخصائص مجتمعها. وتضمنت الأداة ثلاثة أجزاء؛ اشتمل الجزء الأول على البيانات الأولية، بينما تكون الجزء الثاني من مقياس مفهوم الذات، وضم (26) فقرة موزعة على أربع مجالات، وهي: (الذات الجسمية، والذات الشخصية، والذات الاجتماعية، والذات الأسرية) في حين تكون الجزء الثالث من مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية، واشتمل على (26) فقرة موزعة على ثلاث مجالات، وهي: مستوى التنفيس الانفعالي، والتفكير والتركيز بحل المشكلات، والتجنب والمواجهة.

صدق الأداة (Validity):

تم عرض الأداة على مجموعه من الأساتذة الجامعيين ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الفلسطينية؛ لإبداء رأيهم في مضمون فقرات الأداة وفاعليتها نحو الفئة المستهدفة، وتم تعديل بعض الفقرات وإعادة صياغتها بما يتناسب وواقع مجتمعنا الفلسطيني.

الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة (الاستبانة):**أولاً: مقياس مفهوم الذات:****(أ) صدق البناء (Construct Validity):**

من أجل التحقق من الصدق لمقياس مفهوم الذات استُخدم صدق البناء، على عينة استطلاعية مكونة من (30) طالباً من طلبة جامعة القدس المفتوحة، من مجتمع الدراسة وخارج عينة الدراسة المستهدفة، واستُخدم معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرة بالبُعد الذي تنتمي إليه، وقيم معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية لمقياس (مفهوم الذات)، كذلك قيم معاملات ارتباط كل بُعد مع الدرجة الكلية لمقياس مفهوم الذات، كما هو مبين في الجدول (2):

جدول 2: قيم معاملات ارتباط فقرات مقياس مفهوم الذات بالبُعد الذي تنتمي إليه، ومع الدرجة الكلية للمقياس، وارتباط كل بُعد مع الدرجة الكلية للمقياس (N=30)

الفقرة	المجال	الدرجة الكلية	الفقرة	المجال	الدرجة الكلية	الفقرة	المجال	الدرجة الكلية
		الذات الجسمية			الذات الشخصية			الذات الاجتماعية
1	**0.69	0.62**	6	0.46**	0.39*	15	0.16	0.19
2	0.77**	0.41*	7	0.67**	0.38*	16	0.64**	0.53**
3	0.71**	0.37*	8	0.47**	0.68**	17	0.86**	0.78**
4	0.72**	0.30*	9	0.61**	0.58**	18	0.74**	0.71**
5	0.70**	0.66**	10	0.28	0.27	19	0.58**	0.49**
			11	0.18	0.09	20	0.87**	0.77**
			12	0.70**	0.48**	21	0.76**	0.76**
			13	0.77**	0.45**	22	0.44**	0.38*
			14	0.56**	0.37*			
الدرجة الكلية للمجال 0.61**			الدرجة الكلية للمجال 0.75**			الدرجة الكلية للمجال 0.91**		
الفقرة	المجال	الدرجة الكلية						
		الذات الأسرية						
23	0.71**	0.65**						
24	0.90**	0.68**						
25	0.81**	0.64**						
26	0.84**	0.54**						
الدرجة الكلية للمجال 0.77**								

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (2) أن قيم معامل ارتباط الفقرات تراوحت ما بين (0.09-0.90)، وجاءت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائية ما عدا الفقرات (10، 11، 15)؛ كما ذكر جارسيا (Garcia, 2011) أن قيمة معامل الارتباط التي تقل عن (0.30) تعد ضعيفة، والقيم التي تقع ضمن المدى (0.30-0) أقل أو يساوي (0.70) تعد متوسطة، والقيمة التي تزيد عن (0.70) تعد قوية، لذلك تم حذف الفقرات (10، 11، 15)، ليصبح عدد فقرات محور مفهوم الذات (23) فقرة.

(ب) ثبات محور مفهوم الذات:

للتأكد من ثبات محور مفهوم الذات، استخدمت معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بيانات العينة الاستطلاعية بعد استخراج الصدق لـ (23) فقرة، والجدول (3) يوضح قيم معامل ثبات الاتساق الداخلي لمحور مفهوم الذات، كما في الآتي:

جدول 3: قيم معامل ثبات مقياس مفهوم الذات ومجالاته بطريقة كرونباخ ألفا

المجال	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
الذات الجسمية	5	.74
الذات الشخصية	7	.71
الذات الاجتماعية	7	.84
الذات الأسرية	4	.82
الدرجة الكلية	23	.89

(أ) **صدق البناء (Construct Validity)**

جدول 4: قيم معاملات ارتباط فقرات مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية بالمجال الذي تنتمي إليه، ومع الدرجة الكلية للمقياس، وارتباط كل مجال مع الدرجة الكلية للمقياس (N=30)

الفقرة	المجال	الدرجة الكلية	الفقرة	المجال	الدرجة الكلية	الفقرة	المجال	الدرجة الكلية
1	0.62**	0.62**	12	0.56**	0.36*	18	0.74**	0.36*
2	0.48**	0.37*	13	0.69**	0.54	19	0.68**	0.33*
3	0.50**	0.37*	14	0.68**	0.38*	20	0.72**	0.54**
4	0.72**	0.39*	15	0.63**	0.51**	21	0.47**	0.64**
5	0.50**	0.38*	16	0.84**	0.44**	22	0.00	0.18
6	0.36**	0.30*	17	0.61**	0.43**	23	0.67**	0.38*
7	0.76**	0.65**				24	-0.08	0.11
8	0.78**	0.70**				25	0.54**	0.44**
9	0.71**	0.78**				26	0.70**	0.56**
10	0.58**	0.64**						
11	0.74**	0.60**						
	الدرجة الكلية للمجال	0.86**		الدرجة الكلية للمجال	0.41**		الدرجة الكلية للمجال	0.53**

(ب) ثبات مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية:

جدول 5: قيم معامل ثبات مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية ومجالاته بطريقة كرونباخ ألفا

المجال	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
مستوى التنقيص الانفعالي	11	.84
التفكير والتركيز بحل المشكلات	6	.74
التجنب والمواجهة	7	.79
الدرجة الكلية	24	.78

مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد (12)، العدد (3) / 2026

تصحيح الأداة:

استخدم مقياس (Likert) الخماسي لمعرفة مستوى مفهوم الذات، وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، وتم تصحيح الفقرات الإيجابية لهذا المقياس على النحو التالي: (أوافق بشدة (5) نقاط، أوافق (4) نقاط، محايد (3) نقاط، أعارض نقطتان، أعارض بشدة نقطة واحدة). في حين تم تصحيح الفقرتين (9، 21) السلبية في مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية على النحو التالي: (أعارض بشدة (5) نقاط، أعارض (4) نقاط، محايد (3) نقاط، أوافق نقطتان، أوافق بشدة نقطة واحدة). ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، حولت العلامة وفق الدرجة الذي يتراوح ما بين (5-1) نقاط، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى (للتدرج)}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

وصنف إلى ثلاثة مستويات، هي: مستوى منخفض (من 1- أقل من 2.33)، مستوى متوسط (2.33- أقل من 3.66)، مستوى مرتفع من (3.66-5).

المعالجات الإحصائية:

وبعد الانتهاء من جمع البيانات، أدخلت الاستجابات إلى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) أجريت المعالجات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. واستخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية، كما استخدم اختبار (Independent Samples t-test) للكشف عن الفروق تبعاً لمتغير الجنس، وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروق تبعاً لمتغيري الكلية والمعدل التراكمي، واستخدم اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لتحديد مصدر الفروق عند وجودها، إلى جانب معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية.

4. نتائج الدراسة ومناقشتها

4.1 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى مفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة؟

وللإجابة عن السؤال الأول كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة مستوى مفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، وذلك حسب الفقرات والمجالات والدرجة الكلية للمقياس، كما يوضحه الجدول (6):

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مقياس مفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة وعلى الدرجة الكلية

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	المستوى
المجال الأول: الذات الجسمية				
1.	أحب أن أبقى نظيفاً في أحسن مظهر	4.99	0.24	مرتفع
2.	أعتني بمظهري الخارجي	4.95	0.28	مرتفع
3.	أسعى إلى الاهتمام بحالتي الصحية	4.90	0.30	مرتفع
4.	أحاول أن أظهر بمظهر يليق بي أمام الآخرين	4.85	0.42	مرتفع
5.	أنا راض عن شكلي الحالي	4.83	0.49	مرتفع
	الدرجة الكلية لمجال الذات الجسمية	4.90	0.35	مرتفع
المجال الثاني: الذات الشخصية				
1.	أحب أن أكون جذاباً	3.89	1.14	مرتفع
2.	يساعدني التخطيط المسبق في مواجهة مشكلاتي المستقبلية	4.50	0.50	مرتفع
3.	أنا لطيف في مقابلتي مع الآخرين	4.50	0.81	مرتفع
4.	أستطيع الاهتمام بنفس في أي زمان ومكان	4.80	0.40	مرتفع
5.	أحل مشكلاتي بنفس	4.29	1.19	مرتفع
6.	أمتلك رؤية واضحة لمستقبلي	3.69	1.35	مرتفع
7.	أعيش حياتي وفق أفكار	4.29	0.78	مرتفع
	الدرجة الكلية لمجال الذات الشخصية	4.28	0.43	مرتفع
المجال الثالث: الذات الاجتماعية				

مرتفع	0.60	4.19	أرى أن الآخرين يتفقون معي في أفكاري
مرتفع	0.83	4.09	أشارك بفاعلية في الأنشطة والفعاليات الاجتماعية
مرتفع	0.98	4.19	أعمل على أن أكون مصدر سعادة للناس بشكل دائم
مرتفع	0.90	4.29	أسعى إلى فهم وجهة النظر الأخرى
مرتفع	1.23	4.09	أسعى إلى أن تكون أفكاري مقبولة لدى الآخرين
مرتفع	1.33	3.79	يستهويني حضور المناسبات الاجتماعية
مرتفع	0.50	4.50	أحب أن أساعد الآخرين
مرتفع	0.68	4.17	الدرجة الكلية لمجال الذات الاجتماعية
المجال الرابع: الذات الأسرية			
مرتفع	0.67	4.50	أسعى إلى أن تكون أسرتي إلى جانبي عندما أواجه مشكلة ما
مرتفع	0.30	4.90	أنا راضٍ عن علاقتي بأفراد أسرتي
مرتفع	0.40	4.80	أحاول التصرف بنزاهة مع أسرتي
مرتفع	0.67	4.50	أنا مهم في نظر أسرتي
مرتفع	0.34	4.67	الدرجة الكلية لمجال الذات الأسرية
مرتفع	0.25	4.52	الدرجة الكلية لمفهوم الذات

تُظهر نتائج الجدول (6) أن مستوى مفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة جاء مرتفعاً على مستوى جميع المجالات والدرجة الكلية، فبلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.52). وقد سجّل مجال الذات الجسمية أعلى متوسط حسابي (4.90)، تلاه مجال الذات الأسرية (4.67)، ثم مجال الذات الشخصية (4.28)، وأخيراً مجال الذات الاجتماعية (4.17)، وجميعها ضمن المستوى المرتفع. وعلى مستوى الفقرات، جاءت الفقرة "أحب أن أبقى نظيفاً في أحسن مظهر" أعلى فقرات مجال الذات الجسمية بمتوسط (4.99)، في حين كانت أقلها "أنا راضٍ عن شكلي الحالي" بمتوسط (4.83). وفي مجال الذات الشخصية، سجّلت الفقرة «أستطيع الاهتمام بنفسني في أي زمان ومكان» أعلى متوسط (4.80)، بينما جاءت الفقرة "أمتلك رؤية واضحة لمستقبلي" في أدنى الترتيب بمتوسط (3.69). أما في مجال الذات الاجتماعية، فقد حققت الفقرة "أحب أن أساعد الآخرين" أعلى متوسط (4.50)، مقابل أدنى متوسط للفقرة "يستهويني حضور المناسبات الاجتماعية" (3.79). وفي مجال الذات الأسرية، جاءت الفقرة "أنا راضٍ عن علاقتي بأفراد أسرتي" الأعلى بمتوسط (4.90)، بينما سجّلت الفقرة "أسعى إلى أن تكون أسرتي إلى جانبي عندما أواجه مشكلة ما" أدنى متوسط نسبياً (4.50).

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات حلوة (2025) واللبن (2020) التي أشارت إلى أن مفهوم الذات لدى الطلبة جاء بدرجة مرتفعة، بما يعكس مستوى إيجابياً من إدراك الذات والرضا عنها في الفئات الدراسية والشبابية. كما أن تقدم الذات الجسمية والذات الأسرية لدى عينة الدراسة الحالية ينسجم مع ما أشارت إليه بعض الأدبيات إلى دور التنظيم الشخصي والدعم الأسري في تدعيم صورة الذات وإحساس الفرد بالقيمة. يرى الباحثان أن حصول مجال الذات الجسمية على المرتبة الأولى يعكس امتلاك طلبة جامعة القدس المفتوحة اتجاهات إيجابية نحو مظهرهم وصحتهم وقدرتهم على العناية بأنفسهم، وهو ما يسهم في تعزيز ثقتهم بذواتهم وشعورهم بالقبول والرضا. كما يشير ارتفاع هذا المجال إلى أن الجوانب المرتبطة بالنظافة والمظهر والصحة تشكل جزءاً مهماً من الصورة التي يكونها الطلبة عن أنفسهم. أما حصول مجال الذات الأسرية على المرتبة الثانية، فيدل على شعور الطلبة بالقبول والانتماء داخل أسرهم، وإدراكهم للأسرة بوصفها مصدراً مهماً للدعم النفسي والاجتماعي. فيسهم وجود علاقات أسرية مستقرة وإيجابية في تعزيز شعور الطالب بقيمته وأهميته، وتكوين صورة أكثر إيجابية عن ذاته. ويشير ارتفاع مجال الذات الشخصية إلى شعور الطلبة بالكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس وإدارة شؤونهم اليومية. ويرتبط ذلك بما تنتجه المرحلة الجامعية من خبرات تساعد الطالب على كيفية اتخاذ القرارات، وتنمية الاستقلالية، واكتساب قدر أكبر من الثقة بقدراته وإمكاناته. وفيما يتعلق بمجال الذات الاجتماعية، فإن ارتفاعه يعكس امتلاك الطلبة اتجاهات إيجابية نحو الآخرين، وقدرتهم على التعاون والمساعدة وتكوين علاقات اجتماعية مقبولة. وبالرغم من حصول هذا المجال على المرتبة الأخيرة، فإنه ظل ضمن المستوى المرتفع، ما يدل على أن الطلبة يتمتعون بصورة اجتماعية إيجابية عن ذواتهم، مع وجود تفاوت نسبي في درجة المشاركة في الأنشطة والمناسبات الاجتماعية.

4.2 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أبرز أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة؟ وللإجابة عن السؤال الثاني كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة أبرز أساليب مواجهة الضغوط النفسية السائدة لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة كما يوضحه الجدول (7):

جدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	المستوى
المجال الأول: التنفيس الانفعالي				
1.	أعبر عن مشاعري للآخرين	3.00	1.10	متوسط
2.	أتعامل بدرجة فعل عنيفة عند التعرض لموقف ضاغط	3.29	1.19	متوسط
3.	ألجأ للأكل والاستمتاع للتخفيف من المشاعر السلبية	3.40	1.12	متوسط
4.	أمارس الرياضة للتنفيس عن المشاعر المكبوتة	3.79	1.08	مرتفع
5.	أحاول رؤية المواقف الصعبة من منظور إيجابي	3.99	1.19	مرتفع
6.	أتحكم بانفعالاتي عند التعامل مع الآخرين	3.69	1.35	مرتفع
7.	لدي شعور داخلي يشجعني على التعبير عن انفعالاتي السلبية بحرية	3.60	1.21	متوسط
8.	أبوح بمشاعري عند تعرضي للمشكلات	3.80	1.17	مرتفع
9.	ألجأ إلى تفريغ ما أشعر به من ضغوط نفسية في الآخرين	2.09	0.83	منخفض
10.	أحدث نفسي بأشياء تجعلني أتخلص من المشاعر المزعجة	3.09	1.45	متوسط
11.	أعبر عن مشاعري بحرية وارتياح في كل المواقف	4.09	1.14	مرتفع
الدرجة الكلية لمجال التنفيس الانفعالي				
		3.44	0.76	متوسط
المجال الثاني: التفكير والتركيز بحل المشكلات				
1.	يمكنني التعامل مع المشكلات التي تواجهني	4.19	0.60	مرتفع
2.	إذا واجهتني مشكلة أعمل على حلها	4.40	0.67	مرتفع
3.	أؤجل بعض الأعمال لكي أركز جهودي على معالجة المشكلة	4.00	0.90	مرتفع
4.	أطور من قدراتي للوصول إلى أي هدف مهما كان صعباً	4.40	0.92	مرتفع
5.	أفكر ملياً فيما ينبغي اتخاذه من خطوات لحل المشكلة	4.30	0.64	مرتفع
6.	أحاول أن أجد الراحة والعزاء في الدين	4.20	0.75	مرتفع
الدرجة الكلية لمجال التفكير والتركيز بحل المشكلات				
		4.25	0.39	مرتفع
المجال الثالث: التجنب والمواجهة				
1.	تزداد ساعات نومي عند مروري بمواقف ضاغطة	3.70	1.28	مرتفع
2.	أقل التفكير في المشكلات بالانشغال بأشياء أخرى مثل مشاهدة التلفزيون، والقراءة، والنوم، والتسوق	3.70	1.11	مرتفع
3.	أظهر بخلاف ما أشعر به في أثناء تعرضي للمواقف التي تثير غضبي	3.80	1.33	مرتفع
4.	أخبر الآخرين بما يقلقني	3.29	1.42	متوسط
5.	أقول لنفسي إن ما حدث غير حقيقي	3.70	0.90	مرتفع
6.	أستسلم للضغوط النفسية ولا أحاول تقليل حدة ما أشعر به	3.60	1.36	متوسط
7.	أنغلق على نفسي عندما أواجه الضغوط	3.81	1.17	مرتفع
الدرجة الكلية لمجال التجنب والمواجهة				
		3.66	0.82	مرتفع
الدرجة الكلية لأبرز أساليب مواجهة الضغوط النفسية				
		3.72	0.57	مرتفع

تُظهر نتائج الجدول (7) أن مستوى أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة جاء مرتفعاً على الدرجة الكلية، بمتوسط حسابي بلغ (3.72) وعلى مستوى المجالات، جاء مجال التفكير والتركيز في حل المشكلات في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.25) وبمستوى مرتفع، يليه مجال التجنب وعدم المواجهة بمتوسط حسابي بلغ (3.66) وبمستوى مرتفع، في حين جاء مجال التنفيس الانفعالي بمتوسط حسابي بلغ (3.44) وبمستوى متوسط. أما على مستوى الفقرات، فقد سجلت فقرتا: «إذا واجهتني مشكلة أعمل على حلها» و«أطور من قدراتي للوصول إلى أي هدف

مهما كان صعباً» أعلى المتوسطات في مجال التفكير والتركيز في حل المشكلات بمتوسط (4.40)، بينما جاءت فقرة «ألجأ إلى تفريغ ما أشعر به من ضغوط نفسية في الآخرين» أدنى الفقرات بمتوسط (2.09). وفي مجال التجنب وعدم المواجهة، جاءت فقرة «أنغلق على نفسي عندما أواجه الضغوط» من أعلى الفقرات بمتوسط (3.81)، في حين جاءت فقرة «أخبر الآخرين بما يقلقني» من أقل الفقرات بمتوسط (3.29).

تشير النتائج إلى اعتماد الطلبة بدرجة أكبر على الأساليب الإيجابية القائمة على التفكير والتركيز في حل المشكلات عند مواجهة الضغوط النفسية. وتتفق النتيجة مع دراستي حلوة (2025) والحلواني (2025) اللتين بينتا أن التفكير والتركيز في حل المشكلات يُعد من أكثر أساليب المواجهة استخداماً لدى الطلبة، كما تتفق مع دراسة Babicka et al. (2021) التي أشارت إلى ميل الطلبة إلى استخدام استراتيجيات مواجهة نشطة، مثل التخطيط والتعامل الواقعي مع المواقف الضاغطة. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الأدب التربوي؛ فتسهم المرحلة الجامعية في تنمية قدرة الطلبة على التعامل مع المشكلات من خلال ما توفره من خبرات تعليمية واجتماعية، وما تفرضه من مواقف تتطلب اتخاذ القرارات، وتحمل المسؤولية، وتنظيم الوقت، وتحديد الأولويات، وهي مهارات ترتبط باستخدام أساليب مواجهة موجهة نحو حل المشكلات. كما يمكن تفسيرها في ضوء نظرية التقدير المعرفي للزاروس وفولكمان، التي ترى أن اختيار أسلوب المواجهة يعتمد على تقييم الفرد لطبيعة الموقف الضاغطة، ومدى إدراكه للموارد والإمكانات المتاحة لديه للتعامل معه؛ فعندما يدرك الطالب أن الموقف قابل للسيطرة، وأنه يمتلك القدرة على مواجهته، فإنه يميل إلى استخدام أساليب مواجهة موجهة نحو المشكلة، مثل التفكير المنظم، والتخطيط، والبحث عن الحلول، بدلاً من الاستسلام للضغوط أو تجنبها. (Faryabi et al., 2022)

ويرى الباحثان أن طبيعة البيئة الجامعية، بما تتضمنه من متطلبات أكاديمية واجتماعية، إلى جانب الظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها الطلبة، قد دفعتهم إلى الاعتماد بصورة أكبر على أسلوب التفكير والتركيز في حل المشكلات؛ لأنه يُعد من أكثر الأساليب فاعلية في التكيف مع الضغوط والمحافظة على الاستمرار في الأداء الأكاديمي. كما أن ارتفاع متوسط مجال التجنب وعدم المواجهة قد يعكس لجوء بعض الطلبة إلى هذا الأسلوب بصورة مؤقتة في المواقف التي يصعب التحكم فيها، ولا سيما الضغوط المرتبطة بالظروف السياسية أو الاقتصادية الخارجة عن إرادتهم، وليس بوصفه أسلوباً دائماً في مواجهة الضغوط. ويؤيد ذلك انخفاض متوسط فقرة «ألجأ إلى تفريغ ما أشعر به من ضغوط نفسية في الآخرين»، ما يشير إلى أن الطلبة يميلون إلى ضبط انفعالاتهم وتجنب تحميل الآخرين آثار الضغوط التي يتعرضون لها.

4.3 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول مفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، تعزى لمتغيرات (الجنس، والمعدل التراكمي، والكلية)؟

لاختبار السؤال الثالث، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس مفهوم الذات تبعاً إلى متغيرات: (الجنس، والمعدل التراكمي، الكلية)، والجدول (9) يبين ذلك:

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس المفتوحة على مقياس مفهوم الذات تبعاً إلى متغيرات: (الجنس، المعدل التراكمي، الكلية)

المتغير	المستوى	الاحصائي	الذاتي الجسدي	الذاتي الشخصي	الذاتي الاجتماعي	الذاتي الأسرية	مفهوم الذات
الجنس	ذكر	المتوسط	4.97	4.36	4.22	4.66	4.55
		الانحراف	0.1	0.44	0.74	0.4	0.26
	أنثى	المتوسط	4.98	4.24	4.14	4.68	4.51
		الانحراف	0.06	0.42	0.65	0.3	0.24
المعدل التراكمي	ممتاز	المتوسط	4.98	4.25	4.23	4.67	4.53
		الانحراف	0.06	0.42	0.55	0.32	0.23
	جيد جداً	المتوسط	4.97	4.26	4.1	4.66	4.5
		الانحراف	0.09	0.42	0.72	0.34	0.25
	جيد	المتوسط	4.99	4.4	4.43	4.77	4.65
		الانحراف	0.03	0.5	0.54	0.31	0.25
	مقبول	المتوسط	4.98	4.37	4.19	4.58	4.53
		الانحراف	0.06	0.37	0.7	0.37	0.25
الكلية	العلوم الإدارية والاقتصادية	المتوسط	4.98	4.27	4.15	4.66	4.51
		الانحراف	0.06	0.45	0.68	0.34	0.24
	العلوم التربوية	المتوسط	4.98	4.28	4.28	4.7	4.56
		الانحراف	0.06	0.44	0.57	0.33	0.23
	الأدب	المتوسط	4.98	4.22	4.22	4.71	4.53
		الانحراف	0.07	0.38	0.5	0.31	0.22

4.48	4.63	3.99	4.34	4.96	المتوسط	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية
0.28	0.33	0.86	0.41	0.13	الانحراف	
4.61	4.75	4.26	4.42	4.93	المتوسط	التنمية الاجتماعية والأسرية
0.29	0.41	0.83	0.5	0.34	الانحراف	
4.45	4.65	4.11	4.09	4.96	المتوسط	الإعلام
0.15	0.32	0.37	0.26	0.08	الانحراف	

M=المتوسط الحسابي SD=الانحراف المعياري

يتضح من الجدول (9) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على مقياس مفهوم الذات في ضوء توزيعها حسب متغيرات الدراسة. وللكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية والمجالات الفرعية لمقياس مفهوم الذات، فقد أجري تحليل التباين المتعدد المتغيرات "من دون تفاعل" (MANOVA) "without Interaction"، والجدول (10) يبين ذلك:

جدول 10: تحليل التباين المتعدد (بدون تفاعل) على الدرجة الكلية والمجالات الفرعية لمقياس مفهوم الذات تبعاً إلى متغيرات: (الجنس، المعدل التراكمي، الكلية)

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	الذات الجسمية	0.01	1	0.01	1.29	0.26
	الذات الشخصية	0.66	1	0.66	3.60	0.06
	الذات الاجتماعية	0.43	1	0.43	0.95	0.33
	الذات الأسرية	0.09	1	0.09	0.81	0.37
	الدرجة الكلية	0.07	1	0.07	1.24	0.27
المعدل التراكمي	الذات الجسمية	0.02	3	0.01	1.00	0.39
	الذات الشخصية	0.50	3	0.17	0.91	0.44
	الذات الاجتماعية	2.55	3	0.85	1.86	0.14
	الذات الأسرية	0.54	3	0.18	1.56	0.20
	الدرجة الكلية	0.49	3	0.16	2.75	0.08
الكلية	الذات الجسمية	0.03	5	0.01	1.08	0.37
	الذات الشخصية	1.11	5	0.22	1.21	0.30
	الذات الاجتماعية	2.04	5	0.41	0.89	0.49
	الذات الأسرية	0.34	5	0.07	0.59	0.71
	الدرجة الكلية	0.27	5	0.05	0.91	0.48
الخطأ	الذات الجسمية	1.55	267	0.01		
	الذات الشخصية	49.01	267	0.18		
	الذات الاجتماعية	121.80	267	0.46		
	الذات الأسرية	30.67	267	0.12		
	الدرجة الكلية	15.88	267	0.06		

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05 < p)، **دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01 < p) (**)

يتضح من الجدول (10) الآتي:

-عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 < α) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس المفتوحة حول مفهوم الذات حسب الدرجة الكلية ومجالاتها، تعزى إلى متغير الجنس، والمعدل التراكمي، والكلية.

أولاً: مناقشة متغير الجنس:

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مفهوم الذات، تعزى لمتغير الجنس. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية سنيج وكومبز للذات (Snygg and Combs' Self Theory)، التي تؤكد أن سلوك الفرد ومفهومه لذاته يتحددان وفق إدراكه الشخصي للمجال الظاهري الذي يعيش فيه، وليس وفق خصائصه الديموغرافية وحدها؛ فيتأثر سلوك الفرد بالطريقة التي يدرك بها ذاته ويفسر بها خبراته ومواقفه المختلفة (Schat, 2022). وبما أن الطلبة يعيشون في بيئة جامعية واحدة، ويتعرضون لخبرات تعليمية وأنظمة أكاديمية وفرص تفاعل متشابهة، فإن إدراكهم لذواتهم قد يتشكل في ظل ظروف مقاربة، ما يؤدي إلى تقارب مستوى مفهوم الذات بين الذكور والإناث. كما تشير هذه النتيجة إلى أن المرحلة الجامعية قد تسهم في زيادة وضوح مفهوم الذات واستقراره نتيجة تراكم الخبرات الأكاديمية والاجتماعية، الأمر الذي قد يجعل أثر الجنس في مفهوم الذات أقل وضوحاً. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حلوة (2025)، وسمحان (2020)، وعبد الغني وشاهين (2021)، التي لم تجد فروقاً في مفهوم الذات تبعاً للجنس.

ثانياً: مناقشة متغير المعدل التراكمي:

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مفهوم الذات، تعزى للمعدل التراكمي. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية روجرز، التي تؤكد أن مفهوم الذات يمثل صورة شاملة ومترابطة يحملها الفرد عن صفاته وقدراته وقيمه وعلاقاته. (Yao & Kabir, 2023) لذلك فإن الأداء الأكاديمي، بالرغم من أهميته، فلا يعد العامل الوحيد في تشكيل مفهوم الذات، بل يتأثر - أيضاً - بالعلاقات الاجتماعية، والدعم الأسري، والقدرات الشخصية، والخبرات الحياتية، الأمر الذي يجعل الطلبة ذوي المعدلات المختلفة يمتلكون مستويات متقاربة من مفهوم الذات، كما يمكن تفسير النتيجة في ضوء نظرية سنيج وكومبز للذات (Snygg and Combs' Self Theory)، التي تؤكد أن الفرد يبني مفهومه عن ذاته استناداً إلى إدراكه الشخصي لخبراته وتفسيره لها، وليس وفق المؤشرات والإنجازات الموضوعية وحدها؛ فالسلوك وصورة الذات يتأثران بالمعنى الذي يمنحه الفرد للخبرة التي يمر بها. (Schat, 2022) فقد ينظر الطالب إلى نجاحه من خلال قدرته على مواجهة التحديات، أو تحقيق أهداف شخصية، أو بناء علاقات اجتماعية إيجابية، وليس من خلال معدله التراكمي فقط، مما قد يفسر تقارب مستوى مفهوم الذات لدى الطلبة باختلاف معدلاتهم. وتختلف مع دراسة أو علا والخرشة (2022). وقد يعزى هذا الاختلاف إلى اختلاف المرحلة التعليمية، فالتحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية يمثل محوراً رئيساً لتقويم الذات، في حين تتعدد مصادر بناء مفهوم الذات لدى طلبة الجامعة، فتشمل الجوانب الاجتماعية والشخصية والانفعالية إلى جانب الجانب الأكاديمي.

ثالثاً: مناقشة متغير الكلية:

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مفهوم الذات، تعزى لمتغير الكلية. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية سنيج وكومبز للذات (Snygg and Combs' Self Theory)، التي ترى أن مفهوم الذات يتشكل وفق إدراك الفرد لذاته وللبيئة والخبرات التي يعيشها، وأن السلوك يتأثر بالتفسير الشخصي الذي يمنحه الفرد لهذه الخبرات (Schat, 2022). وبما أن طلبة جامعة القدس المفتوحة، على اختلاف كلياتهم، يخضعون لإطار أكاديمي ومؤسسي متقارب، ويتعرضون لأنظمة تعليمية وتقييمية وفرص تفاعل جامعي متشابهة، فقد تتقارب إدراكاتهم وخبراتهم، ما يحد من ظهور فروق في مفهوم الذات، تُعزى إلى الكلية. كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية روجرز للذات (Rogers' Self Theory)، التي تؤكد أن مفهوم الذات يتطور من خلال تفاعل الفرد المستمر مع خبراته الشخصية والاجتماعية، ولا يتحدد بانتمائه إلى كلية أو تخصص أكاديمي معين فقط. (Yao & Kabir, 2023) لذلك، فإن اشتراك طلبة الكليات المختلفة في كثير من الظروف الجامعية والاجتماعية، إلى جانب تعرضهم لخبرات حياتية متقاربة، يسهم في تكوين مستويات متقاربة من مفهوم الذات لديهم.

4.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، تعزى لمتغيرات (الجنس، والمعدل التراكمي، والكلية)؟

لاختبار السؤال الخامس حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية تبعاً لمتغيرات: (الجنس، والمعدل التراكمي، والكلية)، والجدول (11) يبين ذلك:

جدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس المفتوحة على مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية تبعاً لمتغيرات: (الجنس، المعدل التراكمي، الكلية)

المتغير	المستوى	الاحصائي	مستوى التنفيس الانفعالي	التفكير والتركيز بحل المشكلات	التجنب والمواجهة	أساليب مواجهة الضغوط النفسية
الجنس	ذكر	المتوسط	3.49	4.23	3.69	3.74
		الانحراف	0.8	0.4	0.7	0.55
	أنثى	المتوسط	3.41	4.26	3.64	3.7
		الانحراف	0.74	0.39	0.87	0.59
المعدل التراكمي	ممتاز	المتوسط	3.4	4.22	3.5	3.65
		الانحراف	0.74	0.38	0.88	0.6
	جيد جداً	المتوسط	3.43	4.26	3.73	3.73
		الانحراف	0.77	0.41	0.79	0.57
	جيد	المتوسط	3.55	4.25	3.57	3.75
		الانحراف	0.8	0.38	0.83	0.61
	مقبول	المتوسط	3.48	4.28	3.44	3.69
		الانحراف	0.74	0.18	0.79	0.51
الكلية	العلوم الإدارية والاقتصادية	المتوسط	3.47	4.24	3.74	3.75
		الانحراف	0.76	0.42	0.81	0.58
	العلوم التربوية	المتوسط	3.32	4.23	3.45	3.6
		الانحراف	0.73	0.4	0.86	0.59
	الأداب	المتوسط	3.39	4.24	3.5	3.65

0.66	0.97	0.37	0.79	الانحراف
3.88	3.93	4.36	3.57	المتوسط
0.44	0.65	0.28	0.76	الانحراف
3.83	3.8	4.24	3.62	المتوسط
0.55	0.56	0.46	0.88	الانحراف
3.25	2.86	4.03	3.02	المتوسط
0.38	0.36	0.39	0.52	الانحراف

M = المتوسط الحسابي SD = الانحراف المعياري

يتضح من الجدول (11) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية في ضوء توزيعها حسب متغيرات الدراسة. وللكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية والمجالات الفرعية لمقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية، فقد أجري تحليل التباين المتعدد المتغيرات "من دون تفاعل" ("MANOVA "without Interaction")، والجدول (12) يبين ذلك:

جدول 12: تحليل التباين المتعدد (من دون تفاعل) على الدرجة الكلية والمجالات الفرعية لمقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية تبعاً لمتغيرات: (الجنس، المعدل التراكمي، الكلية)

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	مستوى التنفيس الانفعالي	0.21	1	0.21	0.36	0.55
	التفكير والتركيز بحل المشكلات	0.05	1	0.05	0.31	0.58
	التجنب والمواجهة	0.07	1	0.07	0.12	0.73
	الدرجة الكلية	0.05	1	0.05	0.16	0.69
المعدل التراكمي	مستوى التنفيس الانفعالي	0.49	3	0.16	0.29	0.84
	التفكير والتركيز بحل المشكلات	0.06	3	0.02	0.12	0.95
	التجنب والمواجهة	2.14	3	0.72	1.16	0.32
	الدرجة الكلية	0.16	3	0.05	0.17	0.92
الكلية	مستوى التنفيس الانفعالي	4.16	5	0.83	1.47	0.20
	التفكير والتركيز بحل المشكلات	1.03	5	0.21	1.33	0.25
	التجنب والمواجهة	14.29	5	2.86	4.65	0.00**
	الدرجة الكلية	4.85	5	0.97	3.08	0.01**
الخطأ	مستوى التنفيس الانفعالي	151.67	267	0.57		
	التفكير والتركيز بحل المشكلات	41.22	267	0.154		
	التجنب والمواجهة	163.99	267	0.614		
	الدرجة الكلية	84.14	267	0.315		

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05 < p)، **دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01 < p)

يتضح من الجدول (12) الآتي:

عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 < α) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس المفتوحة حول أساليب مواجهة الضغوط النفسية حسب الدرجة الكلية ومجالاتها، تعزى لمتغيري الجنس، والمعدل التراكمي، بينما تبين وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 < α) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من طلبة جامعة القدس المفتوحة حول أساليب مواجهة الضغوط النفسية حسب الدرجة الكلية ومجال التجنب والمواجهة، تعزى لمتغير الكلية.

وللكشف عن مصدر الفروق بين المتوسطات الحسابية على الدرجة الكلية لمقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية ومجال التجنب والمواجهة تبعاً لمتغير: الكلية، أجري اختبار (LSD) كما يوضحه الجدول (13):

جدول 13: نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية على الدرجة الكلية لمقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية ومجال التجنب والمواجهة تبعاً لمتغير: الكلية

المتغير	المستوى	العلوم التربوية	الأدب	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	الإعلام
التجنب والمواجهة	العلوم الإدارية والاقتصادية	28573*			88294*
	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية		47950*	43165*	107671*
	التمهية الاجتماعية والأسرية				94709*
أساليب مواجهة الضغوط النفسية	العلوم الإدارية والاقتصادية				50534*
	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	27955*			63125*
	التمهية الاجتماعية والأسرية				58637*

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05 < p)

تُظهر نتائج اختبار (LSD) وجود فروق دالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية على مجال التجنب والمواجهة والدرجة الكلية لأساليب مواجهة الضغوط النفسية، تعزى لمتغير الكلية. ففي مجال التجنب والمواجهة، جاءت الفروق لمصلحة طلبة كليتي العلوم الإدارية والاقتصادية والتكنولوجيا والعلوم التطبيقية، مقارنة بعدد من الكليات الأخرى، ولا سيما كلية الإعلام وكلية التنمية الاجتماعية والأسرية. كما كشفت النتائج عن الدرجة الكلية لأساليب مواجهة الضغوط النفسية عن فروق دالة لمصلحة طلبة العلوم الإدارية والاقتصادية والتكنولوجيا والعلوم التطبيقية، مقارنة بطلبة كلية الإعلام والتنمية الاجتماعية والأسرية، ما يشير إلى اختلاف أنماط مواجهة الضغوط النفسية وأساليبها باختلاف الخلفية الأكاديمية للطلبة.

مناقشة متغير الجنس:

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية التقدير المعرفي للازاروس وفولكمان (Lazarus and Folkman's Cognitive Appraisal Theory)، التي ترى أن اختيار أسلوب المواجهة يتحدد وفق تقويم الفرد لطبيعة الموقف الضاغط، ومدى إدراكه للموارد والإمكانات المتاحة لديه للتعامل معه، وليس وفق الخصائص الديموغرافية وحدها (Faryabi et al., 2022). وبما أن طلبة جامعة القدس المفتوحة من الذكور والإناث قد يتعرضون لضغوط أكاديمية واقتصادية واجتماعية مقارنة، فقد تتشابه طريقة تقويمهم لهذه الضغوط والموارد المتاحة لمواجهتها، ما يؤدي إلى استخدام أساليب مواجهة مقارنة، ويحد من ظهور فروق تعزى لمتغير الجنس. وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة حلوة (2025)، بينما تختلف مع الحلواني (2025) وعبد الله (2020)، اللتين أظهرتا فروقاً تعزى للجنس. وقد يعزى هذا الاختلاف لاختلاف طبيعة العينات، أو المرحلة العمرية، أو السياق التعليمي والاجتماعي الذي أجريت فيه تلك الدراسات.

مناقشة متغير المعدل التراكمي:

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب مواجهة الضغوط النفسية، تعزى للمعدل التراكمي. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية التقدير المعرفي للازاروس وفولكمان (Lazarus and Folkman's Cognitive Appraisal Theory)، التي ترى أن اختيار الفرد لأسلوب المواجهة يعتمد على تقويمه لطبيعة الموقف الضاغط، ومدى إدراكه للموارد والإمكانات المتاحة لديه للتعامل معه، وليس على مستوى تحصيله الأكاديمي وحده (Spătaru et al., 2024). فقد يواجه الطلبة ذوو المعدلات التراكمية المختلفة ضغوطاً أكاديمية واجتماعية مقارنة، كما قد تتشابه تقديراتهم لطبيعة هذه الضغوط وقدراتهم على التعامل معها، ما يؤدي إلى استخدام أساليب مواجهة مقارنة. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه Babicka وآخرون (2021)، الذين أوضحوا أن متغيرات مثل العمر والسياق الاجتماعي والسكن قد تكون أكثر تأثيراً في أساليب المواجهة من الأداء الأكاديمي.

مناقشة متغير الكلية:

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب مواجهة الضغوط النفسية، وفي مجال التجنب والمواجهة، تعزى لمتغير الكلية، وكانت الفروق لمصلحة طلبة كليتي العلوم الإدارية والاقتصادية والتكنولوجيا والعلوم التطبيقية، مقارنة ببعض الكليات الأخرى. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية التقدير المعرفي للازاروس وفولكمان (Lazarus and Folkman's Cognitive Appraisal Theory)، التي ترى أن اختيار أسلوب المواجهة يتأثر بكيفية تقويم الفرد للموقف الضاغط، ومدى إدراكه للموارد والإمكانات المتاحة للتعامل معه. وبناءً على ذلك، فإن اختلاف طبيعة المساقات، وأساليب التقويم، وحجم التكاليف، ومتطلبات المشروعات والتطبيقات العملية بين الكليات، قد يؤدي إلى اختلاف طريقة إدراك الطلبة للضغوط الأكاديمية، ومن ثم اختلاف الأساليب التي يستخدمونها في مواجهتها (Maqsood et al., 2024). وقد يعزى ارتفاع الدرجة الكلية لأساليب المواجهة لدى طلبة كليتي العلوم الإدارية والاقتصادية، والتكنولوجيا والعلوم التطبيقية، لطبيعة المتطلبات الأكاديمية التي يواجهونها، مثل إنجاز المشروعات، وحل المشكلات، والعمل ضمن فرق، والالتزام بالمواعيد، واتخاذ القرارات. وقد تدفع هذه المتطلبات الطلبة إلى استخدام مجموعة متنوعة من أساليب المواجهة بدرجة أكبر. وربما يعزى إلى أن طبيعة التخصص والخبرات المرتبطة به قد تؤثر في مصادر الضغط وأساليب التعامل معه لدى طلبة الجامعات، ولا سيما عند المقارنة بين التخصصات العملية والتخصصات التي يغلب عليها الجانب النظري. أما ظهور الفروق في مجال التجنب وعدم المواجهة، فقد يشير إلى أن بعض الطلبة في الكليتين يلجؤون إلى الابتعاد المؤقت عن الموقف الضاغط أو تأجيل التعامل معه عندما تتراكم المتطلبات الأكاديمية أو يشعرون بصعوبة السيطرة عليها. ولا يعني ارتفاع هذا المجال امتلاكهم مهارات مواجهة أكثر فاعلية؛ لأن التجنب قد يخفف التوتر بصورة مؤقتة، لكنه قد يصبح أسلوباً غير تكيفي إذا استمر وأدى إلى تأجيل التعامل مع مصدر المشكلة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الغرابية والحموري (2019)، التي أشارت إلى تأثير البيئة التعليمية في اختيار أساليب مواجهة الضغوط، كما تتفق مع نتائج Babicka وآخرين (2021)، التي أكدت أهمية السياق التعليمي في تشكيل استراتيجيات المواجهة.

4.5 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل توجد علاقة ارتباط بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة؟

لفحص السؤال الخامس، استخرج معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) بين متغيري مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، والجدول (14) يوضح نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون.

جدول 14: قيم معاملات ارتباط بيرسون بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة (ن=278)

مقياس أساليب الضغوط النفسية	مقياس مفهوم الذات				الدرجة الكلية لمفهوم الذات
	الذات الجسمية	الذات الشخصية	الذات الاجتماعية	الذات الأسرية	
مستوى التنفيس الانفعالي	0.41**	0.38**	0.36**	0.40**	0.43**
التفكير والتركيز بحل المشكلات	0.52**	0.58**	0.49**	0.55**	0.60**
التجنب والمواجهة	0.33**	0.30**	0.35**	0.37**	0.39**
الدرجة الكلية للمقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية	0.49**	0.51**	0.47**	0.53**	0.56**

**دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01 < p)

يتضح من الجدول (8) وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$) بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، فقد بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ($r = 0.56$)، ما يشير إلى أنه كلما ارتفع مستوى مفهوم الذات لدى الطلبة ارتفع مستوى استخدامهم لأساليب مواجهة الضغوط النفسية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة اللبان (2020) التي أكدت وجود علاقة ارتباطية دالة بين مفهوم الذات وأساليب مواجهة الضغوط النفسية وإمكانية التنبؤ بمفهوم الذات من خلال أنماط المواجهة، كما تتفق مع دراسة ديرفيشي وزملائه (2020) التي بينت أن انخفاض تقدير الذات يرتبط بارتفاع مستوى الضغوط النفسية، ومع دراسة المشعان (2021) التي أوضحت أن السمات النفسية الإيجابية، ومنها الاتزان الانفعالي، تسهم في تعزيز قدرة الفرد على مواجهة الضغوط. ويمكن تفسير النتيجة في ضوء الأدب التربوي الذي يؤكد أن مفهوم الذات يُعد من الأبعاد الأساسية في شخصية الفرد، لما له من دور في توجيه السلوك وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي، كما يسهم في تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على مواجهة التحديات (مسعد، 2018؛ درويش، 2021) كما توضح نظرية روجرز أن تكوين الفرد تصوراً إيجابياً عن ذاته يسهم في تعزيز فهمه لنفسه، وثقته بقراراته، وشعوره بقيمته وقدرته على التعامل مع نتائج اختياراته، ما يدعم نموه النفسي وقدرته على التكيف مع المواقف المختلفة (Yao & Kabir, 2023). كذلك، يمكن تفسير النتيجة في ضوء نظرية لازاروس وفولكمان (Lazarus and Folkman's Theory)، التي ترى أن مواجهة الضغوط تتأثر بالتقويم المعرفي الذي يجريه الفرد للموقف، وتقديره لما يمتلكه من قدرات وموارد تساعد على التعامل معه؛ فيحدد الفرد أولاً ما إذا كان الموقف يمثل تهديداً أو تحدياً، ثم يقوم الإمكانات المتاحة لمواجهته (Faryabi et al., 2022) ويرى الباحثان أن الطلبة الذين يتمتعون بمفهوم ذات إيجابي يكونون أكثر قدرة على مواجهة الضغوط الأكاديمية والاجتماعية بطريقة منظمة؛ لأنهم ينظرون إلى المواقف الضاغطة بوصفها تحديات يمكن التعامل معها، وليس تهديدات تعيق تقدمهم. كما أن الثقة بالقدرة الشخصية، والشعور بالكفاءة، والقدرة على تنظيم الانفعالات، تساعد على اختيار أساليب مواجهة إيجابية، مثل التفكير المنظم وحل المشكلات وطلب الدعم عند الحاجة، وهو ما ينعكس إيجاباً على توافقه النفسي والأكاديمي.

5. التوصيات

بناء على نتائج الدراسة أوصى الباحثان بالآتي:

- 1- تطوير برامج تدريبية وإرشادية، تركز على تنمية مهارات التفكير وحل المشكلات وإدارة الضغوط النفسية، لما لها من دور فاعل في مساعدة الطلبة على التعامل الإيجابي مع المواقف الضاغطة، وتقليل الاعتماد على الأساليب السلبية في المواجهة.
- 2- دمج تنمية مفهوم الذات ضمن البرامج الوقائية والعلاجية الموجهة للطلبة، بوصفه متغيراً أساسياً يسهم في تحسين أساليب مواجهة الضغوط النفسية، ويعزز القدرة على التكيف النفسي والأكاديمي.
- 3- توجيه البرامج الإرشادية والنفسية إلى جميع الطلبة دون تمييز بناءً على الجنس أو مكان السكن أو المعدل التراكمي أو الكلية، نظراً لتقارب مستويات مفهوم الذات بينهم، والتركيز، بدلاً من ذلك، على الاحتياجات النفسية الفردية.
- 4- تصميم برامج إرشادية تراعي الفروق السياقية والأكاديمية بين الطلبة، ولا سيما اختلاف مكان السكن وطبيعة الكلية، بما يسهم في تقديم تدخلات نفسية ملائمة، تعزز استخدام أساليب مواجهة أكثر تكيفاً لدى مختلف الفئات الطلابية.

6. المصادر والمراجع

6.1 المراجع العربية

- أبو ريا، خليل. (2021). القدرة التنبؤية لأساليب مواجهة الضغوط وتقدير الذات في السلوكيات الخطرة لدى المراهقين في شرقي القدس. رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- محمد، دواود. (2020). استراتيجية مواجهة الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق النفسي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، بنورة، الجزائر.

- أوعلا، بوشري، والخرشة، هناء. (2022). مفهوم الذات وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى طلاب الصف الثاني الثانوي في محافظة الكرك. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 2(5)، 476-496.
- التركي، نازك. (2022). قوى الشخصية وعلاقتها بأساليب مواجهة الضغوط وفعالية الذات والرضا عن الحياة لدى عينة من المراهقين. مجلة العلوم التربوية، 30(1)، 21-66.
- حارون، إسراء، ومصلح، معتصم. (2025). التسوق الفهري وعلاقته بمفهوم الذات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة. مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، 11(1)، 1-32. <https://doi.org/10.35517/AAUP-2025.V11.1.0215>
- الحربي، محمد. (2021). أساليب مواجهة الضغوط وعلاقتها بالتفكير الإيجابي لدى طلاب المرحلة الثانوية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، 116(3)، 900-930.
- الحسون، موزي. (2021). الضغوط النفسية لدى ذوي صعوبات التعلم. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، 5(17)، 101-122.
- حلو، طارق. (2019). الضغوط النفسية وتأثيرها على الصحة وأساليب مواجهتها واستراتيجية التحصين ضد الضغوط النفسية. المجلة العلمية بكلية الآداب، 37(3)، 247-260.
- الحلواني، هبة. (2025). الأنشطة اللامنهجية وعلاقتها بأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة المرحلة الثانوية المشتركين في البرامج الشبابية في المؤسسات المقدسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- حلوة، هيا. (2025). مفهوم الذات وعلاقته بأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى عينة من الطلبة المراهقين في المدارس التابعة للمعارف الإسرائيلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- دخان، صهيب. (2010). أساليب التعامل مع الضغوط النفسية لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة الناصرة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.
- درويش، أحمد. (2021). الضغوط النفسية ومفهوم الذات لدى طلاب المرحلة الثانوية في مناطق التماس في القدس. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث النفسية، 18(2)، 55-76.
- الرزاز، مها. (2019). أساليب مواجهة ضغوط الحياة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من الطالبات الملمات. مجلة كلية التربية - جامعة طنطا، 24(2)، 778-805.
- الزغبى، رحمة. (2015). أساليب مواجهة الضغوط النفسية وعلاقتها بمفهوم الذات لدى المراهقين. مجلة البحث العلمي، 7(11)، 550-560.
- سمحان، ماجدة رفيق. (2020). القدرة التنبؤية لمفهوم الذات والصلابة النفسية والأمن النفسي في السلوك الاجتماعي لذوي الإعاقة السمعية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- شاهين، محمد أحمد. (2019). نظريات الشخصية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عبد الغني، محمد، وشاهين، هيام. (2021). تقدير الذات وعلاقته بالانتماء لدى المراهقين. مجلة بحوث، 1(1)، 148-168.
- عبد الله، عبد الله. (2020). أساليب مواجهة أحداث الحياة الضاغطة لدى الشباب: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجزائري. مجلة الأثر للدراسات النفسية، 1(2)، 165-180.
- العبدلي، خالد. (2012). الصلابة النفسية وعلاقتها بأساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.
- عدوي، لبنى. (2020). مواجهة الضغوط النفسية والاجتماعية وعلاقتها بالتكيف النفسي لدى زوجات الشهداء. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 4(26)، 119-137.
- العنزي، ريم. (2022). الضغوط النفسية وجودة الحياة المدرسية: المفهوم واستراتيجيات المواجهة. مجلة كلية التربية في العلوم النفسية، 46(3)، 93-130.
- الغامدي، خالد. (2019). نظرية البناء وتأثير الضغوط النفسية على الحياة الزوجية. مجلة علم النفس الاجتماعي، 15(3)، 80-95.
- الغرابية، سالم، والحموري، خالد. (2019). أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى طلبة جامعة القصيم وعلاقتها بمستواهم الدراسي. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، 35(2)، 102-135.
- القبي، الخالد، والحسيني، حسين. (2018). أساليب مواجهة الضغوط النفسية لدى الأبناء. المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة، 5(1)، 436-460.
- اللبان، مريم. (2020). أساليب مواجهة أحداث الحياة الضاغطة وعلاقتها بمفهوم الذات لدى طلاب الجامعة. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، 26(12)، 159-204.
- مسعد، هيام محمود أسعد. (2018). فاعلية برنامج تدريبي في تحسين مفهوم الذات لدى طالبات الصف العاشر الأساسي. رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- المشعان، وسمية مشعان. (2021). الاتزان الانفعالي وعلاقته بالضغوط النفسية لدى عينة من طلبة جامعة العلوم الإسلامية العالمية في الأردن. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 12(36)، 221-230. <https://doi.org/10.33977/1182-012-036-016>
- معوشة، عبد الحفيظ، وبوطبال، سعد الدين. (2016). الضغوط النفسية والاضطرابات السيكوسوماتية وأساليب التعامل معها. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 25(8)، 253-267.

6.2 رومنة المراجع العربية

- Abdel-Ghani, M., & Shahin, H. (2021). Self-esteem and its relationship to bullying among adolescents (in Arabic). Research Journal, 1(1), 148–168.
- Abdullah, A. (2020). Coping with stressful life events among youth: A field study on a sample of Algerian youth (in Arabic). Al-Athar Journal for Psychological Studies, 1(2), 165–180.

- Abu Raya, K. (2021). The predictive ability of coping strategies and self-esteem in risky behaviors among adolescents in East Jerusalem (in Arabic) [Published master's thesis]. An-Najah National University, Palestine.
- Adawi, L. (2020). Coping with psychological and social stress and its relationship to psychological adjustment among wives of martyrs (in Arabic). *Journal of Educational and Psychological Sciences*, 4(26), 119–137.
- Al-Abdali, K. (2012). Psychological hardiness and its relationship to psychological stress coping strategies among a sample of secondary school students (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.
- Al-Anzi, R. (2022). Psychological stress and quality of school life: Concept and coping strategies (in Arabic). *Journal of the Faculty of Education in Psychological Sciences*, 46(3), 93–130.
- Al-Ghamdi, K. (2019). Construct theory and the impact of psychological stress on marital life (in Arabic). *Journal of Social Psychology*, 15(3), 80–95.
- Al-Gharaibeh, S., & Al-Hamouri, K. (2019). Psychological stress coping strategies among Qassim University students and their relationship to their academic level (in Arabic). *Damascus University Journal for Educational and Psychological Sciences*, 35(2), 102–135.
- Al-Halawani, H. (2025). Extracurricular activities and their relationship to psychological stress coping strategies among secondary school students participating in youth programs in Jerusalem institutions (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Al-Quds Open University, Palestine.
- Al-Harbi, M. (2021). Coping strategies and their relationship to positive thinking among secondary school students (in Arabic). *Journal of the Faculty of Education, Mansoura University*, 116(3), 900–930.
- Al-Hassoun, M. (2021). Psychological stress among individuals with learning disabilities (in Arabic). *Arab Journal of Disability and Giftedness Sciences*, 5(17), 101–122.
- Al-Labban, M. (2020). Coping strategies for stressful life events and their relationship to self-concept among university students (in Arabic). *Journal of Educational and Social Studies*, 26(12.1), 159–204.
- Al-Mashaan, W. M. (2021). Emotional balance and its relationship to psychological stress among a sample of students at the World Islamic Sciences and Education University in Jordan (in Arabic). *Al-Quds Open University Journal for Educational and Psychological Research and Studies*, 12(36), 221–230. <https://doi.org/10.33977/1182-012-036-016>
- Al-Qubbi, A., & Al-Husseini, H. (2018). Psychological stress coping strategies among children (in Arabic). *Scientific Journal of the Faculty of Early Childhood Education*, 5(1), 436–460.
- Al-Razzaz, M. (2019). Life stress coping strategies and their relationship to some psychological variables among a sample of female student teachers (in Arabic). *Journal of the Faculty of Education, Tanta University*, 24(2), 778–805.
- Al-Turki, N. (2022). Character strengths and their relationship to coping strategies, self-efficacy, and life satisfaction among a sample of adolescents (in Arabic). *Journal of Educational Sciences*, 30(1), 21–66.
- Al-Zoghbi, R. (2015). Psychological stress coping strategies and their relationship to self-concept among adolescents (in Arabic). *Journal of Scientific Research*, 7(11), 550–560.
- Amhamed, D. (2020). Psychological stress coping strategies and their relationship to psychological adjustment (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. University of Ghardaia, Bounoura, Algeria.
- Darwish, A. (2021). Psychological stress and self-concept among secondary school students in contact areas in Jerusalem (in Arabic). *Al-Quds Open University Journal for Psychological Research*, 18(2), 55–76.
- Dukhan, S. (2010). Methods of coping with psychological stress among secondary school students in Nazareth (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Amman Arab University, Jordan.
- Halwa, H. (2025). Self-concept and its relationship to psychological stress coping strategies among a sample of adolescent students in schools affiliated with the Israeli Ministry of Education (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Al-Quds Open University, Palestine.
- Haroun, I., & Musleh, M. (2025). Compulsive buying and its relationship to self-concept among Al-Quds Open University students (in Arabic). *Arab American University Journal of Research*, 11(1), 15–32. <https://doi.org/10.35517/AAUP-2025.V11.1.02>

- Helou, T. (2019). Psychological stress, its impact on health, coping methods, and stress inoculation strategy (in Arabic). *Scientific Journal of the Faculty of Arts*, (37), 247–260.
- Maousha, A. H., & Boutbal, S. E. (2016). Psychological stress, psychosomatic disorders, and methods of coping with them (in Arabic). *Al-Bahith Journal in Humanities and Social Sciences*, 25(8), 253–267.
- Musaad, H. M. A. (2018). The effectiveness of a training program in improving self-concept among tenth-grade female students (in Arabic) [Published master's thesis]. An-Najah National University, Palestine.
- Ou'ala, B., & Al-Kharsha, H. (2022). Self-concept and its relationship to academic achievement among second-year secondary school students in Al-Karak Governorate (in Arabic). *Ibn Khaldoun Journal for Studies and Research*, 2(5), 476–496.
- Samhan, M. R. (2020). The predictive ability of self-concept, psychological hardiness, and psychological security in the social behavior of individuals with hearing disabilities (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Al-Quds Open University, Palestine.
- Shahin, M. A. (2019). *Personality theories* (in Arabic). Dar Wael for Publishing and Distribution.

6.3 المراجع الأجنبية

- Aina, Q., & Wijayati, P. (2019). Coping with academic stress: The way students are dealing with stress. *Journal of Social Sciences*, 6(15), 212–223.
- Algorani, E. B., & Gupta, V. (2023). Coping mechanisms. In StatPearls. StatPearls Publishing.
- Babicka, A., Wirkus, L., Stasiak, K., & Kozłowski, P. (2021). University students' strategies of coping with stress during the coronavirus pandemic: Data from Poland. *International Journal of Social Sciences*, 16(7), 105–121.
- Dervishi, E., Hoxha, L., & Çeliku, S. (2020). Self-esteem and perceived stress among adolescents. *European Journal of Social Sciences Studies*, 5(6), 23–35.
- Faryabi, R., Rahimi, T., Daneshi, S., Movahed, E., Yusefi, A. R., Shahrokhbabadi, M. S., Chen, D.-G., Azaraeen, S., & Clark, C. C. T. (2022). Stress coping styles in family and relatives of coronavirus disease 2019 (COVID-19) patients in the south of Iran: Application of Lazarus and Folkman's theory of stress coping. *The Open Public Health Journal*, 15, e187494452209210. <https://doi.org/10.2174/18749445-v15-e220927-2021-243>
- Fraenkel, J. R., & Wallen, N. E. (2003). *How to design and evaluate research in education*. McGraw-Hill.
- Garcia, E. (2011). A tutorial on correlation coefficients. <https://pdfs.semanticscholar.org>
- Halamová, J., Kanovský, M., Krizova, K., Greškovičová, K., Strnádelová, B., & Baránková, M. (2022). The factor structure and external validity of the COPE 60 inventory in Slovak translation. *Frontiers in Psychology*, 12, 800166. <https://doi.org/10.3389/fpsyg.2021.800166>
- Haroun, I., & Musleh, M. (2025). Compulsive shopping and its relationship with self-concept among Al-Quds Open University students. *Arab American University Journal of Research*, 11(1), 15–32. <https://doi.org/10.35517/AAUP-2025.V11.1.02>
- Kupcewicz, E., Mikla, M., Kaducakova, H., Grochans, E., Janczak, D., & Jóźwik, M. (2024). Global self-esteem and coping with stress by Polish students during the COVID-19 pandemic. *Frontiers in Public Health*, 12, 1419771. <https://doi.org/10.3389/fpubh.2024.1419771>
- Lazarus, R. S., Averill, J. R., & Opton, E. M., Jr. (1970). Towards a cognitive theory of emotion. In M. B. Arnold (Ed.), *Feelings and emotions: The Loyola Symposium* (pp. 207–232). Academic Press. <https://doi.org/10.1016/B978-0-12-063550-4.50023-1>
- Li, J., Wang, Y., Chen, L., & Zhang, H. (2024). Childhood trauma and self-concept in adolescence: A pathway to depressive symptoms. *BMC Psychiatry*, 24, Article 112.
- Maqsood, A., Gul, S., Noureen, N., & Yaswi, A. (2024). Dynamics of perceived stress, stress appraisal, and coping strategies in an evolving educational landscape. *Behavioral Sciences*, 14(7), 532. <https://doi.org/10.3390/bs14070532>
- Maynor, L. M., Carbonara, G., & Addison, B. (2022). Perceived stress, academic self-concept, and coping strategies among pharmacy students during the COVID-19 pandemic. *Currents in Pharmacy Teaching and Learning*, 14(4), 421–428.
- Schat, S. J. (2022). An introduction to perceptual theory: A theoretical explanation of individual human behavior. *Journal of Invitational Theory and Practice*, 28, 44–62.

- Spătaru, B., et al. (2024). A longitudinal examination of appraisal, coping, stress, and psychological well-being. *Stress and Health*. <https://doi.org/10.1002/smi.3450>
- Stephenson, E., & DeLongis, A. (2020). Coping strategies. In K. Sweeny, M. L. Robbins, & L. M. Cohen (Eds.), *The Wiley encyclopedia of health psychology*. Wiley. <https://doi.org/10.1002/9781119057840.ch50>
- Subramani, C., & Kadiravan, S. (2017). Academic stress and mental health among high school students. *Indian Journal of Applied Research*, 7(5), 40–62.
- Yao, L., & Kabir, R. (2023). Person-centered therapy (Rogerian therapy). In StatPearls. StatPearls Publishing.

Self-Concept and Its Relationship to Coping Strategies for Psychological Stress Among Students at Al-Quds Open University

Khalil Abdul Razzaq¹, Moatasem Mosleh^{2*}

¹ Department of First Basic Stage, Faculty of Educational Sciences, Al-Quds Open University, Palestine

² Department of Social Work, Faculty of Social and Family Development, Al-Quds Open University, Palestine

Corresponding Author: mmosleh@qou.edu

Received: 01/06/2026

Revised: 07/07/2026

Accepted: 17/08/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.10>

Abstract

This study aimed to identify the level of self-concept and its relationship with the coping styles of the psychological stress among students at Al-Quds Open University in terms of the variables of gender, place of residence, cumulative grade point average (GPA), and the faculty. The study employed the descriptive correlational approach by administering the Self-Concept Scale and the Coping Styles of the Psychological Stress Scale to a sample of 278 students comprising 183 male and 95 female students. The results showed that the mean score of the self-concept was high ($M = 4.52$). Similarly, the overall mean score of the coping styles of the psychological stress was high ($M = 3.72$). The findings indicated that there were no statistically significant differences in the participants' mean scores on the Self-Concept Scale according to the variables examined. In contrast, statistically significant differences were found in the coping styles of the psychological stress attributed to the place of residence in favor of the students residing in villages. Statistically significant differences were also found in the coping styles of the psychological stress attributed to the faculty in favor of the students enrolled in the Faculties of Administrative and Economic Sciences and Technology and Applied Sciences. There was also a statistically significant positive correlation between the self-concept and the coping styles of the psychological stress at the significance level of $\alpha \leq 0.01$. Pearson's correlation coefficient was $r = 0.56$, indicating a positive direct relationship between the two variables.

Keywords: self-concept, coping styles for psychological stress, Al-Quds Open University students, Palestine.

* Corresponding Author



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

مفهوم عقد الرهن الطليق وشروط انعقاده في التشريع الفلسطيني

أحمد أبوزينة^{1*}، أحمد القاضي²

¹أستاذ مشارك، كلية الحقوق، الجامعة العربية الأمريكية

²باحث دكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم القانونية، الجامعة العربية الأمريكية

الباحث المراسل: ahmad.abuzeineh@aup.edu

Received: 01/07/2026. Revised:10/07/2026. Accepted: 04/09/2026 Published:30/09/2026.

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.11>

الملخص

تناقش هذه الدراسة موضوع الرهن الطليق (الرهن المجرد من الحيازة)، في التشريع الفلسطيني المتمثل في القرار بقانون رقم (11) لسنة 2016م، بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول. يُقصد بالرهن الطليق رهن المال المنقول دون انتقال حيازته من المدين الراهن إلى الدائن المرتهن، بموجب عقد ضمان، يوقعه المدين، نظير تقديم الدائن مقابلاً للمدين، أو التزامه بذلك. وكي يكون الرهن نافذاً تجاه الغير، فيجب تسجيل إشعار به في سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة. ويتميز هذا النوع من الرهن بأن المال المرهون فيه، بوصفه أصلاً عاماً، هو المنقولات التي لا تخضع للتسجيل في سجلات خاصة بها. الأهمية: تتمثل أهمية الدراسة في تناولها موضوعاً مستجداً في التشريع الفلسطيني، وما يثيره من مسائل قانونية، متعلقة بطبيعته ونطاقه وشروط انعقاده، وفي الدور الذي يمكن أن يؤديه الرهن الطليق في تعزيز الائتمان وتيسيره. الإشكالية: تتصل إشكالية الدراسة بمدى ملاءمة التشريع الجديد، بما تضمنه من أحكام وقواعد ومفاهيم جديدة، للواقع القانوني الفلسطيني، ومدى كفاية هذه الأحكام، لتحقيق الغاية التي استهدفها المشرع، من استحداث نظام الرهن الطليق. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على كل من المنهجين الوصفي والتحليلي، في دراسة النصوص ذات العلاقة بموضوعها في التشريع الفلسطيني. وتمثلت أهم محاور الدراسة في التعرف إلى مفهوم الرهن الطليق، وتمييزه عن أنواع الرهن الأخرى، وفي تناول الشروط الموضوعية والشكلية اللازم توافرها لانعقاد عقد الرهن الطليق، ولنفاده في مواجهة الغير. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها: أن عقد الرهن الطليق، في التشريع الفلسطيني، هو عقد شكلي، يجب أن يكون مكتوباً وممهوراً بتوقيع المدين، حتى ينعقد بين طرفيه، كما يتطلب تسجيل إشعار بهذا الرهن في السجل، حتى يكون نافذاً في مواجهة الغير. كما توصلت الدراسة إلى عدة توصيات، من أهمها أن يشترط المشرع الفلسطيني حضور طرفي العقد عند تسجيل الإشعار بالرهن في السجل، بهدف التحقق من صحة إنشاء الضمان، والحد من المنازعات المتعلقة به.

الكلمات المفتاحية: الرهن المجرد من الحيازة، المدين الراهن، الدائن المرتهن، نفاذ العقد، المال المرهون، الأموال المنقولة.

1. المقدمة

عرفت النظم القانونية نوعين من الرهن، هما الرهن التأميني (الرسمي) والرهن الحيازي، وبالرغم من أن كلاهما يمنح الدائن المرتهن حق التتبع والتقدم على الدائنين العاديين أو التالين له في المرتبة، فإن لكل منهما خصائص، وفي كل منهما ضمانات للدائن المرتهن تميزه عن الآخر، فالرهن التأميني (الرسمي) يرد على العقارات، وعلى بعض أنواع الحقوق المعنوية، وهي التي لا حيازة لها أصلاً، لأنه لا وجود لمادي لها، كالعلامات والأسماء التجارية وبراءات الاختراع، كما يرد على بعض المنقولات المادية، التي يُشترط بشأنها التسجيل في المعاملات كافة والعقود المتعلقة بها، كالمركبات والسفن والطائرات، دون انتقال حيازة هذه الأخيرة إلى الدائن المرتهن، أو وضعها تحت يده. ويعدّ عقد الرهن التأميني (الرسمي) عقداً شكلياً، لا يكفي لانعقاده مجرد توافق الإرادتين، أو حتى كتابته في محرر عرفي، بل يجب استيفاء الشكل، بحسب طبيعة المال المرهون، بأن يُفرغ في محرر رسمي، وأن يتضمن هذا المحرر البيانات الكافية لتخصيص المال المرهون والدين المضمون، وأن يتم التسجيل لدى الجهة الرسمية المختصة (فيغو، 2016).

*الباحث المراسل

أما الرهن الحيازي، فإنه يرد على المنقولات المادية التي لا يُشترط قانوناً أن تكون ملكيتها والمعاملات الواردة عليها خاضعة للتسجيل، فيحبس الدائن المرتهن المال المرهون تحت يده لحين استيفاء حقه من المدين الراهن، فانتقال حيازة المال المرهون في الرهن الحيازي، وقبضه من قبل الدائن المرتهن، هو أساس عملية الرهن.

وعقد رهن المنقولات المادية هو عقد عيني، لا ينعقد إلا بالتسليم، فالتسليم في الرهن الحيازي ليس شرطاً لانعقاد العقد فقط، إنما لنفاذه أيضاً، من خلال استمرار حيازة الدائن المرتهن للمال المنقول، فإذا عاد هذا المال إلى حيازة المدين الراهن، بأن تخلّى الدائن عن تلك الحيازة بإرادته، قبل استحقاق الدين المضمون، كان ذلك قرينةً على انقضاء الرهن، وعلى استيفاء الدائن لدينه، ومن ثم لا يجوز لهذا الدائن الاحتجاج به، وبحقه في التقدم على ثمنه، تجاه الغير (العكيلي، 2005. أيضاً: سوار، 1998)، علماً أن القرينة المشار إليها هي قرينة بسيطة، يجوز إثبات عكسها (العروسي، 2016).

وقد ارتبط اشتراط نقل حيازة المال المرهون إلى الدائن المرتهن في الرهن الحيازي، بالنظرة التقليدية لرهن المنقول، ومفادها أن انتقال الحيازة يوفر للدائن ضماناً فعلياً لحقه، ذلك أن بقاء المال المرهون في حيازة المدين، يتيح له التصرف فيه، وفق قاعدة (الحيازة في المنقول سند الحائز)، بما قد يصعب على الدائن تتبع هذا المال لاسترداده، سيما إذا انتقل إلى حائز جديد حسن النية (فيغو، 2016).

غير أنه مع مرور الزمن، وتطور الحياة الاقتصادية، وتنوع الأعمال التجارية، وبهدف مواكبة المتطلبات الائتمانية للدائنين، نشأت فكرة الرهن الطليق (رهن المال المنقول دون انتقال الحيازة). فلما كان الرهن الحيازي تحديداً يعني انتقال حيازة المال المرهون إلى الدائن المرتهن، ولما كانت هناك منقولات مادية ذات قيمة وأهمية كبيرة، يؤدي رهنها وتسليمها للدائن المرتهن، إلى حرمان مالكيها (المدين الراهن) من الاستفادة منها خلال فترة الرهن، خاصة إذا كانت مصدر رزقه وكسبه الوحيد أو الأساسي، فإن هذا الأمر يعني أن الرهن الحيازي لن يكون خياراً محبباً أو ممكناً للعديد من الأشخاص والفئات، ممن لا يرغبون أو لا يستطيعون رهن منقولاتهم المادية، وبالتالي يؤدي تشريع الرهن الطليق إلى تجاوز هذه السلبية، وبالتالي توفير فرص اقتصادية وائتمانية كثيرة.

وفي الوقت الذي كان فيه الرهن التأميني، يعطي ضماناً مقبولاً، وباعثاً على الطمأنينة بالنسبة للدائن، نظراً لخصوصية محل هذا النوع من الرهن، والمتمثل في العقارات والحقوق العينية العقارية، وفي المنقولات الخاضعة لإجراءات التسجيل في سجلات رسمية خاصة بها، كالمركبات والسفن والطائرات، فإن الأموال المنقولة الأخرى، مثل المخزون والمحصل والماشية، والآلات والمعدات، لم تستخدم ضمانات إلا على نطاق محدود، بسبب غياب التشريعات والسجلات ذات العلاقة، التي تتيح رهن هذه المنقولات دون انتقال حيازتها، فكان لا بد من إيجاد إطار قانوني ناظم للموضوع، يساعد أصحاب الأعمال على تنمية نشاطاتهم وتوسيعها، من خلال الاستفادة من الأصول المنقولة الموجودة لديهم، للحصول على القروض الائتمانية، وتسهيل استخدام تلك الأصول ضمانات للقروض، وهو ما يتطلب توفير البيئة القانونية والتنظيمية وتجهيزها من أجل تعزيز الإقراض المضمون.

فإتاحة المجال للمدين الراهن للاقتراض، دون تسليم المال المرهون للدائن المرتهن، بل مع بقاءه بيد المدين، يعني استمرار انتفاعه به واستثماره له، وهو ما قد يزيد من القيمة الائتمانية للمرهون، ويخفف عن كاهل الدائن المرتهن عبء المحافظة على المال المرهون وصيانته، كما هو الحال في الرهن التأميني، وحسب الشكلية المنصوص عليها قانوناً، ما يمثل تطوراً كبيراً في مفهوم رهن المنقولات المادية.

ومن جهة أخرى، قد يكون المنقول، الذي يمكن وضعه محلاً للرهن، بحاجة إلى مؤهلات وخبرة معينة لإدارته، ما يعني أن تجريد المدين من حيازته قد يؤدي، ليس فقط إلى تعطيل استخدامه واستثماره، بل إلى تبديد قيمته وضياعه. وفي بعض الحالات قد يكون نقل الحيازة بحد ذاته أمراً صعباً أو مكلفاً، سواء لما قد يتعرض له المنقول من تلف، أو يحدث فيه من عيب، أو يتطلب من تكاليف تخزينه والحفاظ عليه (العسوس، 1973، كما ورد في البناء، 2004).

وعليه فقد أصدر المشرع الفلسطيني، القرار بقانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، والذي صدر بمقتضاه قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2016 بنظام ضمان الحقوق في المال المنقول، والتعليمات الصادرة عن وزير الاقتصاد الوطني رقم (1) لسنة 2017 بشأن سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة.

وقد أطلق المشرع الفلسطيني على رهن المال المنقول، الذي يبقى بحيازة المدين الراهن، تسمية (الرهن الطليق). علماً أن هذا المشرع استثنى من الخضوع لأحكام القرار بقانون، حقوق الضمان على الأموال المنقولة الخاضعة للتسجيل في سجل خاص، بما في ذلك المركبات والسفن والطائرات والأوراق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية "الرهن الطليق"، ليست هي التسمية الوحيدة لهذا النوع من الرهن في التشريعات المقارنة، فهناك من التشريعات من أطلق عليه تسمية "الرهن الطليق"، كما هو الحال في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة الأردني رقم (20) لسنة 2018.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعاً مستجداً نسبياً في البيئة القانونية الفلسطينية، وهو (الرهن الطليق)، وما يثيره من إشكالات قانونية تتصل بطبيعته ونطاقه وخصائصه وشروط انعقاده، وغير ذلك من المسائل المتعلقة به. كما تتمثل أهميتها في الدور الذي يمكن أن يؤديه الرهن الطليق، في تعزيز الائتمان وتسهيل المعاملات المالية. ومن جهة أخرى، تتجسد أهميتها، من الناحية العلمية، في قلة الدراسات القانونية التي تناولت التشريع الفلسطيني - محل الدراسة - بالتحليل والنقو، وبالتالي محاولة فهم مدى كفاية قواعده وأحكامه في تحقيق الغرض من هذا التشريع، وصولاً إلى مقترحات تحاول تطوير هذه القواعد والأحكام.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في التعرف إلى قدرة البيئة القانونية الفلسطينية على استيعاب هذا النوع من التشريعات، ومدى ملائمة قواعد القرار بقانون الفلسطيني وأحكامه للواقع القانوني الفلسطيني، وقدرتها على تحقيق الغاية منها بتعزيز الانتماء وتيسيره، وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذوي العلاقة، وذلك في ظل ما يثيره الرهن الطليق من مسائل تتعلق بمفهومه، وطبيعته القانونية، وشروط انعقاده ونفاذه، ونطاق الأموال التي يمكن أن يرد عليها. ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- 1- ما هو مفهوم الرهن الطليق، وما هي طبيعته القانونية، وما هي خصائصه التي تميزه عن غيره من أنواع الرهن؟
- 2- ما هي الشروط الموضوعية والشكلية اللازمة لانعقاد الرهن الطليق، ولنفاذه في مواجهة الغير؟
- 3- ما مدى توافق أحكام الرهن الطليق مع القواعد العامة للرهن في التشريع الفلسطيني، وما أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما؟
- 4- ما هي الأموال والحقوق التي يجوز أن تكون محلاً للرهن الطليق؟
- 5- هل يجوز رهن الأموال المستقبلية والديون المستقبلية رهنًا طليقاً؟
- 6- ما هي إجراءات تسجيل الرهن الطليق في السجل الخاص به، ومن الذي يقوم بهذا التسجيل؟
- 7- ما مدى كفاية التنظيم التشريعي الفلسطيني للرهن الطليق، وما هي أوجه القصور أو الغموض التي قد تستدعي تدخلاً تشريعياً؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم عقد الرهن الطليق (المجرد من الحيابة) وقواعده وأحكامه في إطار التشريع الفلسطيني، الحديث نسبياً، وإلى التعرف إلى مدى كفاية هذه القواعد والأحكام، لتحقيق الغاية المتوخاة من التشريع، المتمثلة في تعزيز الانتماء، وتيسير سبل الوصول إليه، من خلال إتاحة وسائل ضمان مرنة وحديثة، وبالتالي الكشف عن مواطن الغموض أو أوجه القصور، إن وجدت، وصولاً إلى اقتراح معالجات مناسبة لها.

وتهدف الدراسة، في سبيل ذلك، إلى بيان مميزات الرهن الطليق، وتحديد شروط انعقاده بين أطرافه، وشروط نفاذه في مواجهة الغير، وبيان نطاق الأموال والحقوق التي يجوز أن يرد عليها، ومدى جواز وقوعه على الأموال والديون المستقبلية، فضلاً عن بحث إجراءات تسجيله وأثار ذلك، ومقارنة أحكامه بالقواعد العامة للرهن في التشريع الفلسطيني.

منهج الدراسة ونطاقها: تعتمد الدراسة على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لنصوص القرار بقانون الفلسطيني رقم (11) لسنة 2016 بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، وقرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (5) لسنة 2016 بنظام الحقوق في المال المنقول. فقد استخدم المنهج الوصفي لعرض النصوص والقواعد، التي تحكم الرهن الطليق في التشريع الفلسطيني، وبيان نطاقها ومضمونها وشروطها وآثارها. كما جرى استخدام المنهج التحليلي لتفسير النصوص وتحليلها ونقدها، والكشف عن مدى اتساقها وتكاملها وكفايتها، لمعالجة المسائل التي تثيرها الدراسة، وتحديد مواطن القصور أو الغموض التشريعي.

خطة الدراسة: تتضمن الدراسة ثلاثة مطالب، جاء المطلب الأول بعنوان "مفهوم الرهن الطليق والتميز بين أنواع الرهن"، أما المطلب الثاني فهو بعنوان "الشروط الموضوعية للرهن الطليق"، فيما جاء المطلب الثالث بعنوان "الشروط الشكلية للرهن الطليق".

2. الدراسات السابقة

هناك دراسة واحدة سابقة، تتناول القرار بقانون الفلسطيني بضمن الحقوق في المال المنقول رقم (11) لسنة 2016، عنوانها "وضع الأموال المنقولة تأميناً لدين دون حيازة في ضوء القرار بقانون رقم (11) لسنة 2016 الصادر من الرئاسة الفلسطينية"، للباحث حسين عاهد عيسى، منشور في العدد الثاني من المجلد التاسع من المجلة الدولية للقانون، الصادرة عن جامعة قطر، سنة 2020.

تحدث الباحث في المبحث الأول من هذه الدراسة عن ماهية الضمان الوارد على المنقول، وفقاً للقرار بقانون المشار إليه، وعن الاتجاهات الفقهية في تحديد الطبيعة القانونية للضمان الوارد على المنقول، وعن أركان عقد الضمان الوارد على المنقول، كما تحدث عن توثيق عقد الضمان في السجل الإلكتروني. وتحدث في المبحث الثاني عن آثار عقد الضمان، بالنسبة لطرفيه، وكذلك بالنسبة للغير.

وتختلف دراستنا عن الدراسة المشار إليها في أن دراستنا تناولت المحاور الواردة فيها بنوع من التوسع، مقارنة بما ورد في المبحث الأول من تلك الدراسة، سواء بالنسبة لمفهوم الرهن الطليق، أو بالنسبة لمقارنته مع الأنواع الأخرى من الرهن التقليدي (الحيازي والتأميني)، وكذلك فيما يتعلق بشروط انعقاد عقد الرهن الطليق، الموضوعية منها والشكلية، خاصة بالنسبة لمحل عقد الرهن الطليق وفقاً للقرار بقانون الفلسطيني، بما في ذلك إمكانية رهن المال المستقبلي رهنًا طليقاً. أما ما ورد في المبحث الثاني من تلك الدراسة، فلم يكن من الأصل محلاً للبحث في دراستنا هذه.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أننا أبدنا في دراستنا هذه آراء مختلفة عما وردت في الدراسة المشار إليها، فيما يتعلق بإمكانية رهن "الحقوق المعنوية" وفقاً للقرار بقانون محل الدراسة، وكذلك فيما يتعلق بموقف المشرع الفلسطيني من إجازة رهن المال المستقبلي.

وهناك عديد من الدراسات العربية الأخرى، التي تناولت موضوع الدراسة، لكن في إطار عدد من التشريعات العربية التي نظمت هذا الموضوع، في الجزائر والمغرب والأردن والعراق ومصر وغيرها، وبحث أحكامه وآثاره القانونية في ضوء تلك التشريعات، وتختلف دراستنا عنها جميعها في تناول الموضوع في ظل القانون الفلسطيني، من خلال تحليل أحكامه وتقويمها.

3. المطلب الأول: مفهوم الرهن الطليق والتميز بين أنواع الرهن

نتحدث في هذا المطلب عن نشأة الرهن الطليق ومفهومه، وأوجه التشابه والاختلاف بينه وبين أنواع الرهن الأخرى، على النحو الآتي:

الفرع الأول: نشأة الرهن الطليق ومفهومه:

ذكرنا أن الرهن التأميني يرد بصورة أساسية على العقارات، كما يرد على المنقولات المادية التي لا تخضع لقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية، بل يكون تملكها ورهنها والمعاملات كافة المتعلقة بها خاضعة للتسجيل، لدى الجهة المختصة. وقد ميز بعض الفقه بين هاتين الحالتين للرهن التأميني، فأطلق على المنقولات التي يكون رهنها من خلال التسجيل، وليس من خلال نقل الحيازة، اسم "المنقولات ذات الطبيعة الخاصة" (البارودي، 1961).

ويبدو أن هذا الرهن للمنقولات بالتسجيل، ودون نقل حيازتها، كان هو حجر الأساس في التأسيس لما عُرف لاحقاً بالرهن المجرد من الحيازة، أو (الرهن الطليق)، بالنسبة للمنقولات التي لا تتطلب ملكيتها أو حيازتها التسجيل في سجل رسمي خاص بها. أي أن الفكرة بحد ذاتها ليست جديدة، فقد بدأت تلك مع المنقولات التي لا تسري عليها قاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية، وبالتالي فإن رهنها لا يكون بحيازتها، بل بتسجيل هذا الرهن في السجل الخاص بكل منها.

وقد كان المشرع الفرنسي سباقاً في إجازة الرهن على المنقولات "ذات الطبيعة الخاصة"، وتنظيمه، فبدأ بالسفن ثم المحلات التجارية ثم المراكب النهرية والطائرات والسيارات فالأفلام السينمائية (البارودي، 1961). وقد برزت - بشكل خاص - حالة رهن المحل التجاري (المتجر) دون التجرد من حيازته، ذلك أنه إذا كان من الصعب أن يتخلى المدين عن حيازة الأدوات والآلات التي يستخدمها في الإنتاج، فإنه من المستحيل نزع حيازة المتجر ممن يستغله، لأن قيام المتجر مرتبط باستغلاله، واستغلاله قد لا يكون ممكناً أو مجدياً، إلا من خلال شخص معين (سلامة، 1969).

ويبدو أن هذه الخلفية هي ما دفعت بعض الفقه إلى إطلاق تسمية (الرهن الطليق) على الرهن الذي يقع على السيارات والسفن والمحلات التجارية، وغيرها من الأموال، التي تقتضي طبيعتها أن تبقى في يد المدين الراهن، عند رهنها، والذي يقتصر على تسجيل إشارة الرهن في سجلاتها، مع بقاء حيازتها في يد المدين الراهن (الطراونة وملحم، 2017). وعلى أية حال، فإن ما تقدم شكل توطئة للتفكير بإمكانية إيجاد آلية وطريقة لرهن المنقولات الأخرى، التي لا توجد سجلات خاصة بها، بما يقيها بحيازة مالكة (المدين)، وفي الوقت نفسه ينشأ عليها رهن لمصلحة الدائن.

والرهن الطليق لا يعني عدم خضوع هذا الرهن لأية قيود أو شكلية، وإنما يقصد به تقرير الرهن على المنقول، مع بقاء حيازته في يد مالكة، فيجري قيد الرهن على هذا المنقول في سجل خاص، بدلاً من نقل حيازته إلى المرتهن، ويتم ذلك في كل حالة لا تنتقل فيها ملكية المنقول بالقيد في سجل خاص به (إسماعيل، 1992، كما ورد في هيثم البناء، 2004).

وفي هذا الإطار، استحدث المشرع الفلسطيني - كما ذكرنا - القرار بقانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، ونظم فيه (الرهن الطليق)، وهو رهن المال المنقول دون انتقال حيازته إلى الدائن المرتهن، بل تبقى هذه الحيازة لدى المدين الراهن، على أن يتم توثيق هذه العملية القانونية من خلال الشكلية التي يشترطها القانون. وعليه، فإن هذه العملية القانونية تمنح الدائن حقاً عينياً على المال المرهون، دون انتقال حيازته له، فهو يصبح محلاً للضمان مع بقاء الحيازة عند المدين (فرحات، 2020).

يعدّ رهن المنقول دون انتقال حيازته تأميناً عينياً تبعياً؛ أي يقوم ضماناً لدين أصلي، شأنه في ذلك شأن سائر التأمينات العينية التبعية، غير أنه يتميز عن الرهن الحيازي للمنقول، بأنه لا يترتب عليه نزع المال المنقول المرهون من حيازة المدين الراهن فوراً، بل يبقى المال في حيازته، رغم ترتيب حق الرهن عليه، وهو يخول الدائن المرتهن حق طلب بيع المنقول المرهون، عند عدم وفاء المدين بالدين في تاريخ استحقاقه، أي كانت اليد الحائزة له حينها، وبالتالي استيفاء حقه من ثمن هذا المنقول، بالتقدم عن بقية الدائنين (السعيد، 2018).

ويعدّ الرهن المجرد من الحيازة أكثر فائدة من الرهن الحيازي للمنقول، لأنه لا يترتب عليه نزع المنقول من يد المدين، الذي يكون - على الأغلب - في حاجة لاستغلاله في أي غرض من الأغراض الصناعية أو التجارية أو المهنية. بل إن بقاء المنقول في حيازة المدين يعني أن هذا الأخير يستطيع رهنه مرة أخرى، فيعود ذلك عليه بالفائدة. فإذا حدث ذلك وتزامن الدائنون على المنقول، تكون الأولوية في اقتضاء الدين للأسبق منهم بتاريخ تسجيل الرهن (السعيد، 2018).

وقد جاء في نص المادة (15) من القرار بقانون بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، أنه: "1- مع مراعاة الاستثناءات الواردة في هذا القرار بقانون، إذا تعددت الضمانات النافذة تجاه الغير أو حقوق الامتياز على الضمانة ذاتها، فتتحدد الأولوية على أساس تاريخ الإشعار ووقت تسجيله، أو تاريخ النفاذ في مواجهة الغير، بأية وسيلة أخرى منصوص

عليها في هذا القرار بقانون. 2- تُحدد الأولوية وفقاً لتاريخ نشر الحقوق وتاريخ نفاذها ووقته، حسب مقتضى الحال، على أن تقدم الحقوق النافذة على غير النافذة، شريطة ألا يكون انقطاع في النفاذ".

ومن جهة أخرى، فإن عدم انتقال الحيازة إلى الدائن المرتهن، يعني إعفاءه من الالتزامات التي ترتبها عليه تلك الحيازة، وربما تنقل كاهله، فبقاء الحيازة في يد المدين الراهن، يجعل الدائن متحرراً من تلك الالتزامات، التي تبقى ملقاة على عاتق المدين، فمن هذه الزاوية يصب عدم انتقال الحيازة في مصلحة الدائن ذاته (بعجي، 2019).

كما أن عدم وجود المال المرهون بحيازة الدائن المرتهن، يعفيه من خطر خروجه من يده لأي سبب، فيما لو كان بحيازته، فحدث ذلك، يعني زوال الضمان المقرر له، وعودته دائناً عادياً كغيره، ويفقد جميع المميزات التي كان يتمتع بها كدائن مرتهن (أحمد، 2024).

وبما أن الحيازة في الرهن الطليق تبقى تحت يد المدين، بغية الانتفاع بالمال المرهون، فإنه في حالة عدم قيامه بالوفاء بدينه، تكون هناك احتمالات عديدة أمام الدائن المرتهن (المضمون له)، فيكون له حق حيازة الضمانة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يكون له حق بيع الضمانة، إلى جانب الحقوق والتعويضات الأخرى الواردة في عقد الضمان أو في أي نص تشريعي، وهذا ما أشارت إليه المادة (36) من القرار بالقانون الفلسطيني. ووفقاً للمادة (37) من هذا القرار بقانون، فإن المضمون له استيفاء حقه من الضمانة، دون اللجوء لأية إجراءات قضائية، بل لإجراءات أخرى، أكثر سهولة ويسراً، في الحالات التي تكون فيها الضمانة ذمة مدينة أو وثائق ومستندات أو حساب دائن. أما المادة (38) من القرار ذاته بقانون، فإنها تنص على أنه يجوز للمضمون له حيازة الضمانة وفصلها عن المال غير المنقول الملحقة به، إذا كانت الضمانة عقاراً بالتخصيص، أو عن المال المنقول الملحقة به، بحسب الحال، دون الحاجة إلى اللجوء لإجراءات قضائية، شريطة أن يكون المدين قد وافق في عقد الضمان أو في أية وثيقة مستقلة، على السماح للمضمون له بذلك، وألا تخل تلك الحيازة بالأمن. والمقصود بعبارة الإخلال بالأمن، الدخول إلى موقع المدين دون إذن، واستخدام العنف أو التهديد، والدخول من دون موظف رسمي للحيازة، أو مواجهة الضامن. فإذا وقع الإخلال من المدين، وتعذر على المضمون له حيازة الضمانة، إما بسبب عدم موافقة المدين على ذلك، قبل وقوع الإخلال، أو معارضة حائز الضمانة المضمون له بالحيازة، دون إخلال بالأمن، فيحق للمضمون له اتباع الإجراءات التي تنص عليها هذه المادة، وأولها أن يقدم طلباً إلى قاضي التنفيذ، لدى المحكمة المختصة، مشفوعاً بعقد الضمان، لاستصدار أمر مستعجل، بالسماح له بحيازة الضمانة، على أن يتضمن الطلب إقراراً بوجود حالة إخلال واحدة على الأقل، بموجب عقد الضمان.

ولتوضيح أهمية الرهن الطليق وفائدته، فيمكن تصور أن يقوم شخص ما برهن منقول عائد إليه، للحصول على أموال، بهدف إدخال تحسينات أو إصلاحات على هذا المنقول بالتحديد. فضلاً عن أهداف أخرى يمكن تحقيقها من خلال هذا الرهن، كالحصول على الأموال بهدف تطوير الأعمال التجارية والصناعية وتعزيزها وتنميتها، من خلال رهن المنقولات المستخدمة في هذه الأعمال، مع بقائها قيد الاستخدام والإنتاج لدى مالكيها المدين. وبالمقابل يسعى الدائنون لاستغلال أموالهم، من خلال القروض أو الديون التي يمكن أن يقدموها للمدينين، الأمر الذي يعني أننا بصدد حركة للأموال وتدفقها، وزيادة في المعاملات، بطريقة تعود بالنفع على كل الأطراف ذات العلاقة (السعيد، 2018).

ويرى بعض القانونيين أن الرهن الطليق يشبه حق الامتياز الخاص، كامتياز المؤجر على منقولات المستأجر الموضوعة في العقار المأجور، لأن الامتياز في جوهره هو رهن ضمني. وهناك من يختلف مع ذلك، تأسيساً على أن الرهن مصدره الاتفاق، والامتياز مصدره القانون، وكذلك على أنه يمكن عدّ المؤجر صاحب حق الامتياز، حائزاً -ولو بطريقة غير مباشرة- للمنقولات الموجودة في العين المؤجرة المملوكة له، وذلك بعكس الدائن في الرهن الطليق، الذي لا يحوز المال المرهون. وهناك فريق ثالث، ذهب إلى القول بأن هناك حيازتين متداخلتين، واحدة هي حيازة المستأجر، وهي حيازة مباشرة وطبيعية، والثانية هي حيازة المؤجر، وهي حيازة غير مباشرة، وعن طريق العين المؤجرة (سلامة، 1969).

ويُعرف الرهن الطليق (رهن المنقول دون حيازة) فقهاً بأنه "تأمين عيني ينشأ عن مجرد توثيق الاتفاق على الرهن، حسب الشكلية المطلوبة قانوناً، دون الحاجة لتسليم المرهون أو نقل حيازته للدائن المرتهن أو للعدل (السعيد، 2018). كما جرى تعريفه بأنه: "ضمان عيني اتفاقي يرد على منقول، قائم على عدم نزع حيازة المرهون من مالكه" (تعريف د. Legeais كما ورد في: محسن، 2017، أ)، ويكون التسجيل والشهر بديلاً عن الحيازة (سالم، 2021).

وعُرف - أيضاً - بأنه: "اتفاق بين الراهن والمرتهن على توثيق حق عيني على المال محل الرهن، يستوفي منه حقه، عند حلول أجل الدين، دون حاجة إلى نقل حيازة المال المنقول محل الرهن، من المدين الراهن إلى الدائن المرتهن، وذلك وفق الشكلية التي ينص عليها القانون، مع منح المرتهن حق الحبس والتتبع والتقدم على المال محل الرهن" (سالم، 2021). وبطبيعة الحال فإن هذه الحقوق لا تمنح للمرتهن، إلا إذا كان العقد المبرم بينه وبين الراهن، قد استوفي جميع شروطه الموضوعية والشكلية (إسماعيل، 2018). وجرى تعريفه - أيضاً - بأنه: "رهن اتفاقي وارد على منقول مادي، ضماناً للوفاء بدين، لا يتضمن تجرد الراهن من حيازة المرهون، وإنما مجرد إشهار الرهن" (الفتلاوي، 2017). وحاول بعضهم تلافي السلبات أو الثغرات في التعريفات السابقة، فعرف الرهن الطليق بأنه: "رهن عيني اتفاقي يرد على منقول، مع بقاء حيازته للراهن، أو مقدم الضمان، يتم إشهاره في السجل الإلكتروني المعد لذلك، بهدف اعتباره نافذاً في مواجهة الغير" (الفشني، 2018).

وبالعودة للقرار بقانون الفلسطيني بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول رقم (11) لسنة 2016، فقد جاء في المادة (1/3) منه، أنه "يجوز رهن المال المنقول رهناً طليقاً، يبقى بموجبه المال المرهون بحيازة الراهن، ويُستعاض عن الحيازة

بتسجيل إشعار بالرهن، وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون، لغايات تمام الرهن ولزومه ونفاذه في مواجهة الغير"، وقبل ذلك عرفت المادة (1) منه حق الضمان بأنه "حق عيني تبقي ينشأ على مال منقول لضمان الوفاء بالتزام مالي أو غير مالي سابق على تاريخ إنشائه أو متزامن معه أو لاحق له".

ويبدو أن تعدد المصطلحات المستخدمة في نص المادة (1/3) المشار إليه: (تمام الرهن) و(لزومه) و(نفاذه)، يحدث نوعاً من الاضطراب والتناقض، مع ما يحمل كل مصطلح منها معنى مختلف عن الآخر، بطريقة يصعب معها الجمع بينها (الذنيبات، 2021). ونرى أن يقتصر النص على ذكر أن تسجيل الإشعار بالرهن، هو لغايات نفاذ الرهن الطليق في مواجهة الغير، دون تزييد وتوسع في المصطلحات، خاصة أن "تمام" الرهن و"لزومه" بين طرفيه، لا يتوقف على تسجيل الإشعار، بل على توافر الشروط الموضوعية لعقد الرهن، إلى جانب كتابة العقد وتوقيعه من المدين الراهن، وقيام المضمون له بأداء مقابل للمدين، أو التزامه بذلك، وفقاً لما جاء في المادة (4) من القرار بقانون، أما التسجيل فهو شرط لنفاذ الرهن في مواجهة الغير فقط، وفقاً لما جاء في المادة (9) من القرار بقانون.

أي أنه وبالرغم من أن المشرع استعاض عن الحيابة بتسجيل الإشعار، ونصّ على ذلك في المادة (1/3) المشار إليها، بطريقة توحي أن حلول التسجيل محل الحيابة، هو شرط ليس فقط لنفاذ الرهن في مواجهة الغير، بل لتمام الرهن ولزومه في العلاقة بين طرفيه، خاصة في ظل ما جاء - أيضاً - في المادة (2/3) من أنه: "يمنح تسجيل الإشعار بالرهن ... الدائن المرتته كامل الحقوق، التي يتمتع بها، كما لو كان حائزاً للمال المرهون ..."، فإن كل ذلك لا يعني - برأينا - أن التسجيل شرط لتمام الرهن ولزومه بين طرفيه، بل لنفاذه في مواجهة الغير فقط، وذلك على النحو الذي سنوضحه بالتفصيل لاحقاً، في المطلب الثالث من الدراسة.

وينبغي التنويه أخيراً، إلى أن إقرار فكرة الرهن الطليق واعتراف المشرع بها، لا يعني تخلياً منه عن الرهن الحيازي في العلاقات الائتمانية، بل الهدف منه منح المتعاقدين الحق في الاختيار بين اللجوء إلى الرهن الحيازي، أو الرهن المجرد من الحيابة، ضمناً في معاملاتهم الائتمانية، بمعنى أنه أصبح هناك نوع من التعايش والتوازن القانوني بين هذين النوعين من الرهن، الواردين على المنقولات المادية (الفشني، 2018).

الفرع الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الرهن الطليق وأنواع الرهن الأخرى:

يشارك الرهن الطليق مع كل من الرهن الحيازي والرهن التأميني في بعض الأركان والآثار، وهو أمر طبيعي؛ لأن الأنواع الثلاثة تتّحد في السبب وتشكل ضمناً للدائن، وفي أن مصدرها عقد الرهن، وأنها من عقود الضمان، التي تمنح الدائن المرتته حقاً عينياً على الشيء المرهون، لاستيفاء الدين المضمون، ويكون له بموجبه الأولوية على ثمن الشيء المرهون، كما تنفق في أنها من العقود التبعية، فلا يوجد أي منها مستقلاً بذاته، وإنما يقوم لضمان الوفاء بالدين المضمون بأي رهن منها (الفشني، 2018). غير إن هذه الأنواع تختلف فيما بينها في عدة أمور، أهمها طبيعة الضمانة محل الرهن (المال المرهون). ويتفق الرهن الطليق والرهن الحيازي في المحل والسبب، فمحل كل منهما هو المال المنقول غير الخاضع للتسجيل. وفيما عدا ذلك، يمكن ملاحظة الاختلاف بين العقدين في عدة أمور، أهمها اختلافهما في أن الرهن الطليق لا تنتقل فيه حيابة المال المرهون من المدين إلى الدائن، وبالعكس ذلك يُشترط في الرهن الحيازي انتقال حيابة المال المرهون من يد المدين إلى يد الدائن (البناء، 2004).

كما يختلف العقدان في كون الرهن الطليق عقداً شكلياً، على النحو الذي سنوضحه، أما الرهن الحيازي، فاختلقت الآراء بشأنه بين من يعده عقداً رضائياً، وأن تسليم المال المرهون (المنقول المادي) هو فقط التزام مترتب على العقد، وليس ركناً أو شرطاً لانعقاده، وبين من يعدّ أن هذا العقد هو عقد عيني، يشكل تسليم المنقول المرهون ركناً لانعقاده. وأياً كان الرأي في الرهن الحيازي، فإن القدر المتيقن أنه يختلف عن الرهن الطليق في طبيعة كل منهما، فالرهن الطليق هو عقد شكلي، أما الرهن الحيازي، فهو عقد رضائي، بالنسبة للبعض، وعقد عيني، بالنسبة للبعض الآخر (أحمد، 2024). أيضاً: الفشني، (2018).

ويختلف الرهن الطليق والرهن الحيازي - أيضاً - بالنسبة لمسألة نفاذ كل منهما في حق الغير، فالرهن الطليق لا ينتج أثره تجاه الغير إلا بتسجيل الإشعار بالرهن في السجل المخصص لذلك، أما الرهن الحيازي، فلا ينتج أثره تجاه الغير إذا بقي المال المرهون بحيابة المدين الراهن، ولم ينتقل إلى الدائن المرتته (الفشني، 2018).

أما فيما يتعلق بالتشابه والاختلاف بين الرهن الطليق والرهن التأميني، فإنهما يتفقان في عدم تجرد المدين من الحيابة. ففي الرهن التأميني يبقى العقار المرهون، والمنقول الذي تنطبق عليه أحكام الرهن التأميني، كالمركبة والسفينة، في يد المدين الراهن، إلا إذا اتفق المتعاقدان على خلاف ذلك. وفي الرهن الطليق - أيضاً - تبقى حيابة المنقول المرهون في يد المدين، ولا تنتقل إلى الدائن (البناء، 2004).

ومن أوجه التشابه بينهما - أيضاً - أنهما من العقود الشكلية، التي لا يكفي لانعقادها مجرد التراضي، وتوافق القبول مع الإيجاب (الفشني، 2018)، فكل العقدين لا يكون إلا بناء على نص تشريعي؛ لأن الشكلية لا تكون ولا تنشأ إلا بناء على نص المشرع عليها، كما هو عليه الحال بالنسبة لرهن العقار، وما أصبح عليه الحال بالنسبة لرهن المنقول رهناً طليقاً، بموجب التشريعات المنظمة له، فالأصل في رهن المنقول هو رهنه رهناً حيازياً، والخروج عن هذه القاعدة يحتاج نصاً تشريعياً يجيزه وينظمه. ويتشابه النوعان - أيضاً - في وجوب تخصيص الرهن من حيث المال المرهون والدين المضمون (البناء، 2004).

ونظراً لبقاء المال المرهون في حيازة المدين الراهن في النوعين، فإنهما يتشابهان في التزام المدين الراهن بالمحافظة على هذا المال، وضمان سلامته حتى تاريخ استحقاق الدين المضمون، وللدائن المرتهن الاعتراض على أي عمل يمس سلامة المال المرهون (الفشني، 2018).

أما أوجه الاختلاف بين الرهن الطليق والرهن التأميني، فتتمحور حول محل كل منهما؛ أي طبيعة المال محل الرهن ونوعه، فمحل الرهن التأميني هو العقار، والمنقول الخاضع للتسجيل في سجل خاص به، بعكس الرهن الطليق، الذي يكون محله المنقول المادي غير الخاضع للتسجيل. (العس، 1973، كما ورد في البناء، 2004). كما يختلف النوعان في رهن المال المستقبلي، فهو جائز بالنسبة للرهن الطليق، وباطل بالنسبة للرهن التأميني (الفشني، 2018).

4. المطلب الثاني: الشروط الموضوعية للرهن الطليق

يشكل الرهن الطليق – كما ذكرنا – صورة من صور عقد الرهن، ومن ثم فإنه يشترك معه في الشروط الموضوعية العامة، اللازمة لانعقاد العقود، فلا بد لانعقاده من توافر الرضا والمحل والسبب. فيجب أن يتحقق التراضي بين الدائن المرتهن والمدين الراهن، من خلال توافق إرادتهما على إبرام عقد الرهن، وترتيب آثاره القانونية (الفار، 2018)، وأن تكونا خاليتين من عيوب الرضا، فضلاً عن ضرورة توافر محل الرهن وسببه، وهو ما نتناوله في هذا المطلب، مع بيان ما يقتضيه الرهن الطليق من خصوصية في بعض أحكامه، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: الرضا والأهلية:

وفقاً للقواعد الواردة في مجلة الأحكام العدلية بشأن الرهن، فقد ذكرنا أن المادة (706) من مجلة الأحكام العدلية تنص على أنه "ينعقد الرهن بإيجاب وقبول من الراهن والمرتهن فقط، لكن ما لم يوجد القبض لا يكون لازماً، فللراهن أن يرجع عن الرهن قبل التسليم". وتنص المادة (707) من المجلة على أن: "الإيجاب والقبول في الرهن هو قول الراهن: أني رهنت عندك هذا الشيء مقابل ديني، أو أن يقول كلاماً آخر بهذا المعنى. وأن يقول المرتهن - أيضاً - قولاً يدل على الرضا، مثل: قبلت أو رضيت".

وفيما تنص المادة (716) من المجلة على أن: "المرتهن له أن يفسخ الرهن وحده"، فإن المادة (717) منها تنص على أنه: "ليس للراهن أن يفسخ عقد الرهن من دون رضا المرتهن".

وهذا يعني وفقاً للقواعد العامة هذه، أن عقد الرهن هو عقد رضائي، لكنه غير لازم بالنسبة للمدين الراهن، قبل القبض، فله أن يرجع عن الرهن قبل التسليم. أما بعد التسليم فيكون غير لازم بالنسبة للدائن المرتهن فقط، الذي له أن يفسخ العقد وحده، ولا يكون ذلك للمدين الراهن (عبيدات، 2011)، دون أن يعني ذلك استحقاق الحق الشخصي (حق الدائنية)، لأنه يكون مستحقاً بحسب أجل الدين، فالذي يحدث أن الدائن المرتهن يفقد الضمان العيني، ويبقى حقه الشخصي قائماً ومستحقاً بتاريخه الأصلي. وهذه النصوص لا تنطبق على الرهن الطليق، الذي يشترط فيه أصلاً بقاء المال المرهون في حيازة المدين الراهن، والذي هو عقد شكلي، من جهة. ومن جهة أخرى فإنه ملزم لطرفيه، على النحو الذي سنوضحه.

وبالنسبة للأهلية، فقد نصت المادة (708) من مجلة الأحكام العدلية، على أنه: "يشترط أن يكون الراهن والمرتهن عاقلين، ولا يشترط بلوغهما، حتى إن رهن الصبي المميز وارتثانه جائزان". وهذا يعني أنه لا يشترط كمال الأهلية لإنشاء عقد الرهن، فيجوز أن يكون أي من طرفيه أو كليهما، صغيراً مميزاً، أو في حكم المميز.

لكن المادة (967) من المجلة، نصت فيما يتعلق بتصرفات الصغير المميز، على أنه: "يعتبر تصرف الصغير المميز إذا كان في حقه نفعاً محضاً، وإن لم يأذن به الولي ... ولا يُعتبر تصرفه الذي هو في حقه ضرر محض، وإن أذنه بذلك وليه ... أما العقود الدائرة بين النفع والضرر في الأصل، فتتعدّد موقوفة على إجازة وليه ...".

وبالمواءمة بين نصي المادتين (708) و(967) المشار إليهما، ولما كان الرهن من الأعمال الدائرة بين النفع والضرر، بالنسبة للمدين الراهن، والتي تتطلب أهلية الأداء، فهو يجب أن يكون أهلاً للتصرف، بعد الرهن بالنسبة له من أعمال التصرف، ذلك أن نتيجته قد تكون بيع المال المرهون في المزاد العلني، إذا لم يقم بالفداء بالدين المضمون بالرهن في تاريخ استحقاقه (المعموري، 2015)، وهو ما يعني أن الصغير المميز إذا كان مديناً راهناً، فإنه يشترط لنفاذ تصرفه الحصول على إجازة الولي.

وبالنسبة للدائن المرتهن، فيمكن القول إنه إذا كان الرهن حيازياً، فإن هذا الرهن يلقي على عاتق الدائن المرتهن - أيضاً - جملة من الالتزامات، كالحفاظ على المال المرهون الموجود بحيازته، لذا يعد الرهن بالنسبة له - أيضاً - من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر، التي تتطلب إذن الولي، ليكون العقد نافذاً (المعموري، 2015).

أما في حالة الرهن الطليق، فهو مشابه للرهن التأميني، من حيث أنه ملزم لجانب واحد، هو المدين الراهن، أما الدائن المرتهن فلا يلتزم بأي التزام، لأنه يحصل على الرهن ضماناً لما قدمه للمدين الراهن، ولم تنتقل إليه حيازة المرهون، لذا يعد عقد الرهن بالنسبة للدائن المرتهن من الأعمال النافعة نفعاً محضاً، ومن ثم لا يشترط أن تتوافر فيه أهلية الأداء، فيكفي أن يكون مميزاً أو في حكمه (محسن، 2017، ب)، أما بالنسبة للمدين الراهن، فيكون حكم نفاذ تصرفه كبقية أنواع الرهن؛ أي يحتاج إلى إذن الولي.

ومجلة الأحكام العدلية تحدد سنًا للبلوغ، يختلف في الذكر عنه في الأنثى، فيبدأ في الرجل في سن اثنتي عشرة سنة، وفي المرأة في سن تسع سنوات، وينتهي في كليهما بسن خمس عشرة سنة (المادة 986 من المجلة). وكل من أدرك سن البلوغ؛ أي الخامسة عشرة، ولم تظهر عليه آثار البلوغ، فيعدّ بالغاً حكماً (المادة 987 من المجلة). وهذا يعني أن من وصل الثانية عشرة من عمره ولم يبلغ، فيعدّ صغيراً مميزاً، ومن وصلت التاسعة من عمرها ولم تبلغ، فتعدّ صغيرة مميزة. وهذا المفهوم في تحديد سن الأهلية والبلوغ، يختلف عن منهج القوانين المدنية الأحدث من المجلة، والتي تضع سنًا معينة للبلوغ أو الرشد.

لكن إذا كان القاصر يتيمًا، وكانت حصته من التركة تشمل منقولات، وأراد رهنها، فإنه لا يمكنه ذلك، وفقًا لما يفهم من نصوص قانون الأيتام رقم (69) لسنة 1953، ونظام التركات وأموال الأيتام رقم (1) لسنة 1955، النافذين في الضفة الغربية.

ذلك أن اليتيم القاصر قبل إكماله سن الثامنة عشرة، وثبوت رشده، لا يتم تسليمه أمواله الموجودة في صندوق الأيتام، لا نقدًا، ولا حتى في صورة حوالة على أحد المدينين للصندوق، وفقًا لما جاء في المادة (10) من قانون الأيتام. كما يُشترط لرهن العقار المملوك بالإرث للقاصر، صدور إذن القاضي الشرعي بذلك، وذلك وفقًا لما جاء في المادة (44) من نظام التركات وأموال الأيتام.

أما بالنسبة لرهن المنقولات، وهو موضوع دراستنا، فإنه يفهم من نص المادة (2/30) من نظام التركات وأموال الأيتام، أن القاضي الشرعي لا يأذن بتسليم أعيان التركة إلى الولي أو الوصي، إلا إذا ثبت للقاضي، بإخبار أهل الخبرة، قبل بيع التركة، أن في تسليم تلك الأعيان مصلحة للقاصر، ومنفعة متوخاة، فيجوز له تسليمها بعد تقدير القيمة، ويجب في هذه الحالة أخذ الضمانات الكافية بالنسبة لحصة القاصر، وإعطاء القرار بهذا الشأن من مجلس الأيتام، مع الحصول على موافقة قاضي القضاة. وهو ما يعني أن رهن المنقولات (الأعيان) التي تخص القاصر في هذه الحالة، يمكن أن يجري بإذن الولي أو الوصي اللذين يتم تسليمهما الأعيان المشار إليها، دون لزوم صدور إذن من القاضي، لأن نص المادة (44) المشار إليها، اشترطت هذا الإذن فقط بالنسبة لرهن العقار المملوك بالإرث للقاصر.

وبالنسبة للقرار بقانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، فقد نصت المادة (2/4) منه على أنه: "لا ينشأ حق الضمان إلا إذا كان للمدين حق في إنشائه على الضمانة"، وهذا يعني أنه كي ينشأ حق الرهن الطليق صحيحاً، فإن من ينشئه يجب أن يكون له حق على الضمانة، بأن يكون مالاً للمال المرهون، أو على الأقل يملك حقاً عليه، يخوله إنشاء حق الرهن، كما لو كان لديه حق انتفاع عليه، أو كان مرخصاً له بالتصرف فيه.

الفرع الثاني: المحل والسبب:

يعدّ ركن المحل في عقد الرهن الطليق، أكثر ما يميز هذا الرهن عن الأنواع الأخرى من الرهون، فمحل عقد الرهن الطليق هو المال المنقول، ويستوي أن يكون هذا المال مادياً أم معنوياً، لكن ليس أي مال منقول مادي أو حق معنوي، فهو لا يرد على المنقولات المادية الخاضعة للتسجيل كالمركبات والسفن والطائرات، وكذلك لا يرد على الحقوق المعنوية الخاضعة للتسجيل، كبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسماء التجارية. فضلاً عن أن هذا العقد لا يمكن أن يكون محله العقارات، سواء أكانت خاضعة للتسجيل أم لا، وبالتالي فإن محل عقد الرهن الطليق هو المنقولات المادية والحقوق المعنوية غير الخاضعة للتسجيل، ودون نقل حيازتها من المدين إلى الدائن.

والمال المنقول محل عقد الرهن الطليق قد يكون مالياً حاضراً، وقد يكون كذلك مالياً مستقبلاً، فيشترط في المحل - كما هو معلوم - أن يكون ممكناً أي موجوداً أو قابلاً للوجود، وأن يكون معيناً أو قابلاً للتعيين، وأن يكون مشروعاً وقابلًا للتعامل فيه (السرطان وخاطر، 2016).

وقد نصت المادة (709) من مجلة الأحكام العدلية على أنه "يُشترط أن يكون المرهون صالحاً للبيع، فيجب أن يكون موجوداً وقت العقد ومالاً متقوماً ومقدور التسليم". كما جاء في المادة (710) من ذات المجلة أنه "يشترط أن يكون مقابل الرهن مالاً مضموناً، فيجوز أخذ الرهن لأجل مال مغصوب، ولا يصح أخذ الرهن لأجل مال هو أمانة".

فيما أطلق القرار بقانون الفلسطيني على المال المرهون اسم (الضمانة)، وعرفها في المادة (1) منه بأنها: "المال المنقول الحالي أو المستقبلي الذي يوضع ضماناً لالتزام بموجب عقد الضمان". وهذا النص يوضح أن محل عقد الرهن الطليق هو مال منقول، وهذا التعبير يشمل - كما ذكرنا - المنقولات المادية والحقوق المعنوية.

ثم عرفت المادة ذاتها (الأموال المنقولة) بأنها: "الأشياء المنقولة والأشياء غير الملموسة من أي نوع كانت، والعقار بالتخصيص". ونرى أن هذا التعريف يتسم بعدم الدقة، وأنه كان يجدر بالمشروع أن يستخدم تعبير (الأشياء المنقولة المادية وغير المادية أو "غير الملموسة")، فهو أكثر وضوحاً وشمولية.

وتثير المقارنة بين نص المادة (709) من المجلة، ونص المادة (1) من القرار بقانون، تساؤلاً حول إمكانية رهن المال المستقبلي، وهو ما سنناقشه في الصفحات اللاحقة من هذه الدراسة.

ولأن عقد الرهن الطليق لا يمكن أن يشمل الأموال الخاضعة للتسجيل، سواء أكانت مادية أم معنوية، فإن القرار بقانون استثنى في المادة (3/2 ج) من الخضوع لأحكامه "حقوق الضمان على الأموال المنقولة الخاضعة للتسجيل في سجل خاص وفقاً للتشريعات السارية، بما في ذلك المركبات والسفن والطائرات والأوراق المالية". وعبارة "بما في ذلك" المذكورة في هذا النص، تعني أن ما ورد فيها هو مجرد أمثلة، وليس على سبيل الحصر. أي أن أية منقولات مادية أو حقوق معنوية

خاضعة للتسجيل في سجلات رسمية خاصة، هي مستثناة من الخضوع لأحكام هذا القرار بقانون، وأنها لا تصلح لكي تكون محلاً لعقد الرهن الطليق. ونرى أن الأفضل أن يستخدم المشرع في هذا النص عبارة (الأموال المنقولة المادية والحقوق المعنوية الخاضعة للتسجيل في سجل خاص ...).

نتناول فيما يلي المنقولات المادية والحقوق المعنوية، التي أشار إليها القرار بقانون الفلسطيني كمنقولات قابلة لإيقاع الرهن الطليق عليها.

أولاً: المنقولات المادية:

أجاز القرار بقانون الفلسطيني -كما ذكرنا- أن تكون المنقولات المادية محلاً لعقد الرهن الطليق، بل إن هذا العقد غالباً ما يرد على منقولات مادية. وقد ذكر هذا التشريع المنقولات المادية التي يمكن أن تكون محلاً لعقد الرهن الطليق، وهي: البضائع، وبضائع المستهلك، والمخزون، إلى جانب العقار بالتخصيص.

وبالرغم من أن القرار بقانون لم يحدد ما إذا كانت هذه المنقولات المادية، محل عقد الرهن الطليق، مذكورة فيه على سبيل المثال أم على سبيل الحصر، فإن تعريف كل منها يوضح شموليتها لكل المنقولات المادية، التي يمكن أن تكون محلاً لذلك العقد، خاصة (البضائع) و(المخزون) على النحو الذي سنوضحه.

بالمقابل فإن القرار بقانون استثنى -كما ذكرنا- في المادة (3/2 ج) من الخضوع لأحكامه "حقوق الضمان على الأموال المنقولة الخاضعة للتسجيل في سجل خاص وفقاً للتشريعات السارية، بما في ذلك المركبات والسفن والطائرات ...". وفي هذا النص تأكيد على أن كل الأموال الخاضعة للتسجيل في سجلات رسمية خاصة تكون محلاً فقط للرهن التأميني (الرسمي).

عرفت المادة (1) من القرار بقانون بضائع المستهلك بأنها: "الأشياء المخصصة لأغراض شخصية أو منزلية، والتي يتحقق الانتفاع منها باستعمالها بشكل متكرر، مع بقاء عينها"، ومثال ذلك الأثاث المنزلي والأجهزة الكهربائية، والذهب المخصص للزينة الشخصية.

ووفقاً للمادة (5) من القرار بقانون فإنه: "لا يجوز إنشاء حق ضمان على بضائع المستهلك إلا لضمان ثمنها"، فإذا وضعت بضائع المستهلك ضماناً لثمنها، فيجب أن يتضمن عقد الضمان وصفاً محدداً لها، وليس عاماً، وفي ذلك نصت المادة (7) من القرار بقانون على أنه: "... يجب أن يتضمن عقد الضمان الذي موضوعه بضائع المستهلك وصفاً محدداً لها". وهذا يعني أن المشرع الفلسطيني وسع من دائرة الأموال المنقولة القابلة للرهن دون حيازتها من الدائن المرتهن، لتشمل الأشياء الشخصية والمنزلية المملوكة للمدين الراهن، لكن بشرط تحديدها على وجه الدقة، وبشرط أن توضع ضماناً فقط للبائع الدائن بثمنها للمشتري.

وعرفت المادة (1) البضائع بأنها: "جميع الأشياء المنقولة، بما في ذلك العقارات بالتخصيص والمحاصيل والمواشي، باستثناء الذمة المدينة والنقد والوثائق والصكوك".

وهذا التعريف فيه مقدار كبير من عدم الدقة، فهو يفترض بالمشرع أن يقول (جميع الأشياء المنقولة المادية) ودون أن يشير إلى الاستثناءات التي ذكرها (الذمة المدينة والنقد والوثائق والصكوك)، لأن هذه الأمور لا تندرج ضمن البضائع من جهة، ولأنها لا تعدّ منقولات مادية، بل هي حقوق معنوية، من جهة أخرى.

ومما يمكن أن يكون -أيضاً- محلاً لعقد الرهن الطليق: (المخزون)، والذي عرفته المادة (1) بأنه: "البضائع المحفوظة لغايات البيع والتأجير، والمواد الأولية، والمواد قيد التصنيع والتحويل، والمواد المستخدمة في الإنتاج".

أما العقار بالتخصيص، بوصفه محلاً لعقد الرهن الطليق، فهو: "المال المنقول الموضوع في عقار، رصداً على خدمته واستغلاله، ويكون ثابتاً في العقار". وقد جاء في المادة (2/18) من القرار بقانون، أنه: "يجوز إنشاء حق ضمان على العقار بالتخصيص، وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون، وفي هذه الحالة يتقدم هذا الحق على الحقوق العينية الأخرى الواقعة على العقار، إذا تم تسجيل إشعار بخصوصه في السجل، وتم تسجيله في صحيفة العقار، قبل توثيق أية وقوعات أخرى على العقار".

ثانياً: الحقوق المعنوية:

كما هو الحال بالنسبة للمنقولات المادية، فإن الحقوق المعنوية يمكن أن تكون محلاً لعقد الرهن الطليق، وذلك وفقاً لتعريف الأموال المنقولة الوارد في المادة (1) من القرار بقانون، وهي "الأشياء المنقولة والأشياء غير الملموسة من أي نوع كانت ..."، والمقصود بالأشياء غير الملموسة: الحقوق المعنوية.

غير أنه، وكما هو الحال في المنقولات المادية التي تخضع للتسجيل في سجلات خاصة، فإن الحقوق المعنوية التي تخضع للتسجيل في سجلات خاصة بها أيضاً، لا تكون محلاً للرهن الطليق، وذلك وفقاً لما ورد في المادة (3/2) المشار إليها سابقاً، والتي ذكرت مثلاً على هذه المنقولات هو (الأوراق المالية).

وبعكس ذلك، فهناك من يرى أن الضمان وفقاً لتعريف الأموال المنقولة المشار إليه، يمكن أن يقع على (الحقوق المعنوية) بشكل عام (عيسة، 2020). غير أننا -كما ذكرنا- نرى أن المقصود بالأشياء غير الملموسة، ليس الحقوق المعنوية الخاضعة للتسجيل في سجلات رسمية لدى جهات رسمية، بل ما نص عليه القرار بالقانون ذاته من أموال غير ملموسة، وهي الذمة المالية، والحساب الدائن، والوثائق، والمستندات.

وعلى سبيل المقارنة في هذا السياق، فقد استثنى قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة الأردني رقم (20) لسنة 2018، في المادة (5) منه صراحةً "الأموال المنقولة المادية والمعنوية التي يتطلب أي تشريع تسجيلها"، من الخضوع لأحكام هذا القانون. ونرى أن يحذو المشرع الفلسطيني حذو المشرع الأردني، ويستثنى صراحةً هذا النوع من المنقولات، من الخضوع

لأحكام القرار بقانون الفلسطيني رقم (11) لسنة 2016 بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، وذلك درءاً لأي لبس على هذا الصعيد.

فالحقوق المعنوية التي يمكن أن تكون محلاً للرهن الطليق، هي التي لا تثبت ملكيتها، أو أي إجراء أو تصرف يحصل عليها، بالتسجيل، لأنها إذا كانت كذلك، فإنها تصلح كي تكون محلاً للرهن الرسمي (التأميني)، وليس الرهن الطليق؛ أي إن الحقوق المعنوية أو الأشياء غير الملموسة التي يمكن رهنها رهنًا طليقاً، هي كل حق معنوي، لا تكون له سجلات رسمية، فبراءات الاختراع أو العلامات التجارية أو حقوق التأليف، لا تكون محلاً للرهن الطليق، بل للرهن الرسمي (التأميني)، من خلال توثيق الرهن عليها في سجلاتها، أما أي مال أو حق معنوي، أو غير ملموس، ليس له سجلات، فيمكن أن يكون محلاً للرهن الطليق.

لكن قد يثور تساؤل، بشأن الحقوق المعنوية التي أخضعها القانون للتسجيل في سجل خاص، والتي استثنائها المشرع كما أوضحنا - من نطاق القرار بقانون بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، وفقاً لما جاء في المادة (3/2 ج) منه، فيما إذا كان هذا الاستثناء ينصرف إليها، ولو لم تكن مسجلة فعلياً في السجل الخاص بها؟ أم إن عدم تسجيلها يجعلها خاضعة لأحكام القرار بقانون، ومن ثم تكون قابلة للرهن الطليق، باعتبار أن مناط الاستثناء هو الخضوع الفعلي لنظام التسجيل؟ وتبرز أهمية هذا التساؤل بوجه خاص بالنسبة إلى الحقوق المعنوية التي يمكن استعمالها فعلياً رغم عدم تسجيلها، كما هو الحال بالنسبة للعلامة التجارية أو الاسم التجاري.

يمكن الإجابة بالإيجاب عن هذا السؤال، بعد أن القرار بقانون أخذ بمفهوم واسع "للأشياء غير الملموسة"، القابلة لرهنها رهنًا طليقاً، فإذا كان هناك حق معنوي لا يخضع للاستثناء الوارد في القرار بقانون، فهذا يعني قابليته لأن يكون محلاً للرهن الطليق.

وعليه، فإن نطاق الرهن الطليق بالنسبة إلى الحقوق المعنوية، لا يتحدد بمجرد كونها غير مادية أو غير ملموسة، وإنما يتوقف على مدى اعتبارها "أموالاً منقولة"، بالمعنى المقصود في القرار بقانون، وعلى مدى خضوع حق الضمان الوارد عليها لنظام تسجيل خاص، بموجب التشريع المنظم لها.

إذن فقد أشار القرار بقانون الفلسطيني إلى الحقوق المعنوية، أو غير الملموسة، كما أسماها، التي يمكن أن تكون محلاً للرهن الطليق، وذكر منها بشكل خاص، مع وضع تعريف لها، كلاً من: الذمة المدنية، والحساب الدائن، وأولئك، والمستندات. ونرى بأن هذه الحقوق أو الأشياء، وردت على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر، بدليل عبارة "من أي نوع كانت"، الواردة في تعريف الأموال المنقولة، في المادة (1) من القرار بقانون، المشار إليها. فالمشرع لم يحصر الأموال غير الملموسة بما ذكره وقام بتعريفه. وإنما وضع مفهوماً عاماً، يشمل كل الأشياء غير الملموسة، مع الإشارة مرة أخرى إلى ما نراه من استثناء الحقوق المعنوية الخاضعة للتسجيل من الرهن الطليق.

فقد عرفت المادة (1) من هذا القرار بقانون الذمة المدنية بأنها: "حق غير مضمون عائد للمدين في دفعات مستحقة أو مؤجلة لدى الغير"، والمقصود بذلك الحالة التي يكون فيها مدين الدائن (المضمون له) دائناً للغير، فيجوز وضع دينه لدى الغير كضمان للدائن (المضمون له). فإذا كان الشخص دائناً، ثم أصبح مديناً لشخص آخر، فيمكن أن يقوم برهن الدين الذي له في ذمة مدينه، ضماناً لحق دائنه (عبيدات، 2011).

وقد جاء في المادة (8) أنه: "إذا كانت الضمانة ذمة مدنية، لا يُعتبر إشعار المدين بها شرطاً لنفاذ حق الضمان عليها، في مواجهة الدائن بالذمة المدنية"، وهذا يعني أنه لا يشترط أن يشعر الدائن المدين بتلك الذمة، والذي هو بدوره مدين في الدين المضمون بالضمانة، كي يعد الضمان صحيحاً ونافذاً.

ويلاحظ أن هذا المسلك من المشرع الفلسطيني، يخالف ما هو عليه الحال في قانون التجارة رقم (12) لسنة 1966، النافذ في الضفة الغربية، الذي نصّ في المادة (4/61) منه، على أنه: "وأما الديون العادية المترتبة لشخص معين، فيجري الرهن عليها في كل الأحوال، بسند ذي تاريخ ثابت يُبلغ للمدين، الذي أقيم الرهن على دينه".

فهذا النص من قانون التجارة يشترط تبليغ المدين الذي أقيم الرهن على الدين الذي بذمته للراهن، على أن يكون التبليغ بسند ذي تاريخ ثابت. وبالمقارنة بين النصين، فإن القرار بقانون بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، جاء متقدماً في هذا الشأن على قانون التجارة، وأكثر يسراً وسهولة في الإجراءات، فلا يشترط ذلك القرار بقانون تبليغ المدين بالرهن المقام على دينه، بل يكفي في هذا الصدد تسجيل الإشعار بالرهن في (سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة).

ويمكن القول في ظل هذا الاختلاف بين نص القرار بقانون بضمان الحقوق في المال المنقول وقانون التجارة، إن القرار بقانون وضع تنظيمًا خاصاً ومتكاملاً لضمان الحقوق في المال المنقول، بما فيها الذمة المدنية، ومن ثم فإن أحكامه تكون واجبة التطبيق على المعاملات التي تدخل في نطاقه، ولو وُجد نص يتعارض معها، خاصة في ظل ما نصت عليه المادة (49) من القرار بقانون، من أنه: "يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون".

ونشير - هنا - إلى أن بعض الفقه ينكر على رهن الدين أن يكون حقاً عينياً، انطلاقاً من أن الحق العيني يرد على شيء معين بالذات، لا على مجرد حق شخصي. وبالتالي يكون رهن الدين، وفقاً لهذا الرأي، مجرد وسيلة أو أداة قانونية تهدف إلى الإفلات من قاعدة المساواة بين الدائنين، وإلى وضع الدائن (المضمون له) في مركز أفضل، يكفل له استيفاء حقه من الدين (المرهون لمصلحته)، والمستحق للراهن في ذمة الغير (سوار، 1998).

وبالنسبة للحساب الدائن، فقد عرفته المادة (1) بأنه: "الحساب المصرفي الدائن، بما في ذلك الحساب الجاري وحساب الوديعة وحساب التوفير"، والمقصود - هنا - هو جواز وضع الحساب المصرفي الدائن، العائد للمدين، أيًا كان نوعه، ضماناً للدائن المرتهن (المضمون له) في عقد الرهن الطليق.

أما الوثائق، فقد عرفتها المادة (1) بأنها: "السندات الخطية القابلة للتحويل عن طريق التسليم أو التظهير، التي تُثبت ملكية بضائع، بما في ذلك وثائق الشحن، وسندات إيداع البضائع".

وفيما يتعلق بالمستندات، فقد عرفتها المادة ذاتها بأنها: "السندات الخطية القابلة للتحويل عن طريق التسليم أو التظهير، التي تُثبت استحقاق مبلغ من المال، بما في ذلك الأوراق التجارية وشهادات الإيداع البنكية"، ويمكن أن تضاف إلى الأمثلة المذكورة في التعريف، قسائم أرباح الأسهم في الشركات المساهمة، أو قسائم فوائد سندات القرض.

وجاءت المادة (1/37) لتتنص على أنه: "يكون للمضمون له استيفاء حقه من الضمانة دون اللجوء لأي إجراءات قضائية في أي من الحالات الآتية: أ. إذا كانت الضمانة ذمة مدينة، فيتم تحصيلها من المدين بها من النفقات ب. إذا كانت الضمانة وثائق أو مستندات، فيتم تحصيل المبالغ أو تملك البضائع التي تمثلها تلك الوثائق أو المستندات، حسب مقتضى الحال ج. إذا كانت الضمانة حساباً دائناً، فيتم إجراء المقاصة، إذا كان المضمون له بنكاً يحتفظ بذلك الحساب، وتتم المطالبة بهذه الضمانة إذا كان الحساب لدى بنك آخر".

وقد لاحظنا أن هناك تضارباً لافتاً بين القرار بقانون رقم (11) لسنة 2016، والقرار رقم (5) لسنة 2016 بنظام ضمان الحقوق في المال المنقول، الصادر بتطبيق القرار بقانون، فقد جاء في المادة (2/2) من هذا النظام أنه: يُستثنى من تطبيق أحكام هذا النظام، الأموال غير المنقولة والنقود والأوراق التجارية والأوراق المالية والأموال المنقولة الخاصة"، في حين إن القرار بقانون لا يستثنى الأوراق التجارية من الخضوع لأحكامه، ذلك أن المادة (1) منه التي تعرف المستندات أموالاً قابلة لإيقاع الرهن الطليق عليها، ذكرت أن منها "الأوراق التجارية"، وهذا التضارب بحاجة ماسة إلى إزالته، ونقترح الإبقاء على الأوراق التجارية بوصفها منقولات قابلة للرهن الطليق.

ومن جهة أخرى، استخدمت المادة (2/2) من النظام، المشار إليها، "تعبير الأموال المنقولة الخاصة"، في حين أن القرار بقانون لم يستعمل بهذا الاسم، بل أطلق عليها في المادة (3/2 ج) اسم (الأموال المنقولة الخاضعة للتسجيل في سجل خاص). وأخيراً، نتساءل هنا: هل يمكن أن يشمل مفهوم الحقوق أو الأشياء غير الملموسة، وفقاً للقرار بقانون، الأصول الافتراضية (Digital Assets)، طالما أنها قابلة للسيطرة والتداول، أو النقل والتخزين إلكترونياً، ولها قيمة اقتصادية؟

لقد عرف القرار بقانون الفلسطيني رقم (41) لسنة 2022 بشأن المدفوعات الوطني، الأصول الافتراضية بأنها: "تمثيل رقمي للقيمة أو الحقوق التي يمكن تداولها أو تحويلها أو تخزينها إلكترونياً، ويمكن استخدامها لغايات الدفع أو الاستثمار، ولا تشمل الأصول الافتراضية التمثيل الرقمي للعملات الرسمية، والأوراق المالية، وغيرها من الأصول المالية".

وهذا النص يعني أن المشرع الفلسطيني يعترف بالمفهوم القانوني للأصل الافتراضي، بوصفه تمثيلاً رقمياً للقيمة أو الحقوق. ويمكن القول إنه، ولما كان القرار بقانون بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول الفلسطيني، أخذ بمفهوم واسع للأشياء غير الملموسة، فليس هناك ما يمنع من عدّ الأصول الافتراضية داخلة في نطاق تلك الأشياء، التي يجوز أن تكون ضماناً، متى توافرت فيها الشروط القانونية اللازمة لإنشاء حق الضمان ونفاذه، ما لم يوجد تشريع خاص يمنع ذلك.

ثالثاً: تحديد الضمانة ووصفها:

يجب أن يتم تحديد المال المنقول المرهون (الضمانة)، بشكل ناف للجهالة. وفي هذا الصدد نصّت المادة (7) من القرار بقانون الفلسطيني على أنه: "يجب أن يتضمن عقد الضمان وصفاً عاماً أو محدداً للضمانة، كما يجب أن يتضمن عقد الضمان الذي موضوعه بضائع المستهلك وصفاً محدداً لها".

وتكرر ذلك في الفقرة (1) من المادة (4) من القرار رقم (5) لسنة 2016، التي نصت على أنه: "يجب أن يتضمن عقد الضمان وصفاً كافياً للضمانة، سواء كان محدداً أو عاماً". وأضافت الفقرة الثانية من ذات المادة أنه: "يعتبر الوصف كافياً إذا أشار لفئة واحدة، أو صنف واحد من الأموال المنقولة، مثل عبارة (المعدات كافة) أو (الأموال المنقولة كافة)".

ويلاحظ أن هذه النصوص تعني، بوصفها قاعدة عامة، جواز أن يكون الوصف للمال المنقول، محل الرهن، عاماً دون تفصيل؛ أي دون أن يكون محدداً بتفاصيله، لكنه يشترط بالنسبة لـ "بضائع المستهلك" التي تكون محلاً لعقد الضمان، أن يتضمن العقد وصفاً محدداً لها.

وهذا الوصف العام للمال المرهون، لا يستند إلى تعيين ذاتي، إنما هو وصف عام لمنقولات يمكن أن تتشابه، وليس لها أية وسيلة للتعيين الذاتي، وسبب ذلك هو خصوصية الرهن الطليق، مقارنةً بالرهن الذي يقع المنقولات المعنية تعييناً ذاتياً (سلامة، 1969).

ومثال ذلك أن يرهّن مصنع آلاته، أو يرهّن تاجر البضائع الموجودة في مخازنه، لمصلحة بنك، نظير الحصول على قرض منه، فإنه يمكن أن يتضمن العقد وصفاً تفصيلياً لتلك الآلات أو البضائع، غير إنه يكفي أن يتضمن العقد وصفاً عاماً لها، أو حتى مجرد أن يُذكر فيه نوعها أو صنفها، كالقول إن الضمانة هي (آلات المصنع)، أو (بضائع المخزن). فإذا كانت الضمانة هي بضائع المستهلك، والمُشار إلى تعريفها سابقاً، فإنه لا يُكتفى بتحديدتها تحديداً عاماً، بل يجب ذكرها ووصفها بشكل محدد.

وقد جاء في المادة (2/22) من القرار بقانون الفلسطيني أنه: "يجوز إنشاء حق الضمان في الأشياء المثلية، شريطة أن تكون محددة المقدار، وغير مختلطة بمثيلاتها".

ويهدف شرط وصف المال المرهون إلى منع نشوء أي نزاع يمكن أن يتعلق به، كنوعه أو مقداره، أو غيرها من التفاصيل الخاصة به، وحتى يكون كل طرف من أطراف الرهن الطليق على معرفة بحقوقه والتزاماته تجاه الطرف الآخر على سبيل التحديد، سيما وأن هذا الرهن قائم على عدم حيابة الدائن للضمانة، وبالتالي فإن وصف الضمانة وتحديد ما يمكن الدائن المرتهن من ممارسة حقوقه في التمتع والتقدم التي كفلها القانون له، هذا فضلاً عن أهمية تحديد ذلك المال المرهون، لغايات التنفيذ عليه لاحقاً، إن تطلب الأمر ذلك، فوصف الضمانة فيه صون لحقوق طرفي العقد؛ لأن الغاية منه هي تمييز المال المنقول محل الرهن عن غيره.

ويثور تساؤل هنا: في حالة النزاع بين طرفي الرهن، والوصول لمرحلة التنفيذ على المال المنقول المرهون، فهل يقتصر التنفيذ على المال الذي كان موجوداً عند إبرام الرهن؟ أم يشمل ما تم استحداثه أو ضمه من أموال لاحقاً إلى المال المرهون، خاصة في ظل إمكانية رهن المال المستقبلي؟

نرى، في معرض الإجابة عن هذا التساؤل، أنه يجب الرجوع لإرادة الطرفين، وما جرى الاتفاق عليه بينهما، فإذا جرى الاكتفاء بالوصف العام للضمانة، فإن هذا الأمر يعني أن هذه الضمانة تشمل، ليس فقط المنقولات القائمة والموجودة عند إنشاء الرهن، بل - أيضاً - تلك التي يمكن أن يتم استحداثها أو ضمها لاحقاً لإنشائه، بشرط أن تكون من ذات الفئة التي جرى وضعها موضع الرهن. أما إذا تم الاتفاق على وصف تفصيلي للمنقولات المشمولة بالضمان، فهذا الأمر يعني اقتصار الضمان عليها، دون ما يتم استحداثه أو ضمه من منقولات إليها.

وبالمقارنة مع الرهن الحيازي، فإن نقل الحيازة في هذا النوع يتضمن في ذاته تخصيصاً للمال المرهون. أما في الرهن الرسمي، فيجب أن يتحدد المال المرهون تحديداً دقيقاً، وإلا كان هذا الرهن الرسمي باطلاً (سلامة، 1969).

وهذا يعني أنه، يُشترط لنفاذ عقد الضمان، ليس وصف المال المضمون (الضمانة) فقط، بل - أيضاً - وصف الالتزام المضمون بتلك الضمانة؛ أي دين المدين الراهن، سواء أكان وصفاً عاماً أم محدداً، كما لو وُصف بأنه دين ناتج عن عقد قرض بين البنك والعميل، أو عن شراء المدين بضاعة من الدائن، دون ذكر تفاصيل أخرى، فهذا وصف عام.

أو على العكس من ذلك، أن يكون وصف الالتزام المضمون، في الأمثلة المشار إليها، أكثر تحديداً، وذلك من خلال ذكر مبلغ القرض الممنوح من البنك للعميل المقترض، وتاريخ نشوئه، وتاريخ استحقاقه، أو بذكر المبلغ المستحق للبائع الدائن في ذمة المشتري المدين، ونوع البضاعة المباعة، وتاريخ إبرام العقد، وتاريخ استحقاق الدين.

وإذا كان العقد الذي يربط بين الدائن والمدين مستمراً، كما لو كان عقد توريد لبضائع، من البائع إلى المشتري، خلال فترة زمنية معينة أو غير معينة، أو كان الدين متغيراً أو متجدداً، كما لو كان للمدين حساب بنكي من نوع (جاري مدين)، فيمكن وصف الالتزام بتحديد الحد الأعلى للمبلغ المتوقع أن يصير المشتري مديناً به البائع، أو أن يصير العميل مديناً به للبنك، كما لو ذكر بأن الحد الأقصى لمبلغ الدين في عقد التوريد هو عشرة آلاف دينار أردني، أو أنه في (الحساب الجاري مدين) خمسون ألف دينار أردني.

وعموماً فإن الهدف من تحديد الضمانة هو حماية أطراف العقد، وتحديد ما هو مضمون بدقة، من جهة. ومن جهة أخرى، حماية الغير، كالدائنين الآخرين، من خلال وضوح نطاق الضمان. وفي الوقت ذات يترتب على هذا التحديد نوع من المرونة، من خلال إمكانية ضمان ديون مستقبلية تنشأ في ذمة المدين الراهن.

وهذا الأمر - أي النص على شروط وأوصاف للمال المرهون - هو على خلاف النصوص التقليدية المنظمة للرهن، التي لا تشير عادةً لشروط الدين المضمون بالرهن.

رابعاً: رهن المال المستقبلي:

يرى رأي تقليدي في الفقه عدم جواز رهن المال المستقبلي، وأن الرهن ضمان وليس التزاماً، وأن المرتهن الذي يكون له رهن مستقبلي، لا يكون له رهن أصلاً، سواء أكان طليقاً أم حيازياً، وأن الرهن المستقبلي يقع باطلاً ولو تم تخصيصه، ويذهب هذا الرأي إلى حد القول إن رهن المال المستقبلي هو رهن خيالي (حربي، 2021؛ سلامة، 1969).

بالمقابل فهناك من يرى أنه من المستقر فقهاً، أنه لا يُشترط فقط في محل العقد أن يكون موجوداً فعلاً، بل يكفي أن يكون قابلاً للوجود، وعقد البيع ذاته أو عقد الإيجار، على سبيل المثال، قد ينصب على مال مستقبلي، طالما أنه سيتم تعيينه تعييناً دقيقاً نافياً للجهالة الفاحشة (حربي، 2021).

وفي القواعد العامة في فلسطين، فإن مجلة الأحكام العدلية تشترط، في المادة (709) منها، أن يكون المرهون "موجوداً ومالاً متقوماً مقدور التسليم"، فلا يجوز رهن المال غير الموجود عند إبرام العقد. غير أن المشرع الفلسطيني خرج عن هذه القاعدة العامة في القرار بقانون بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، فعرفت المادة (1) منه الضمانة بأنها (المال المنقول الحالي أو المستقبلي)، وهذا يعني أن التشريع الفلسطيني يجيز وضع المال غير الموجود عند إبرام عقد الرهن الطليق، لكنه سيوجد بعد ذلك، أي في المستقبل، ضمانة لدين الدائن المرتهن (المضمون له) في مواجهة المدين الراهن، ومثال ذلك أن يجرى الاتفاق على رهن منتجات سينتجها المدين، ويرهنها لمصلحة الدائن المضمون له، مع بقائها في حيازة المدين.

وهناك من يرى أن المشرع الفلسطيني بالغ في شمول المال المستقبلي في الأموال المنقولة القابلة للرهن الطليق وأن هذا الرهن فيه "مغالاة ومخاطرة" (عيسة، 2020)، ونحن نختلف مع هذا الرأي، ونؤيد الرأي القائل بأن المشرع حسناً فعل عندما أجاز رهن المال المستقبلي، وأن هذا الأمر لو كان فيه خطورة، لكان الأولى أن يحظر المشرع بيع المال المستقبلي، فضلاً عن أن الدائن المرتهن يكون غالباً مؤسسات تمويل لها القدرة الكافية على التحري بشأن جدية المتعاملين معها، وعلى ضمان حقوقها. ثم إن عدم إجازة رهن المال المستقبلي فيه حرمان للمستثمرين الدائنين من فرص استثمارية كبيرة، وكذلك

فيه حرمان للمدينين المقترضين من الحصول على التمويل اللازم لأعمالهم واحتياجاتهم المختلفة (جبودة، 2014). وبالتالي فإننا نؤيد مسلك المشرع الفلسطيني بتوسيع دائرة الرهن الطليق، لجعله أكثر شمولاً وفاعلية، من خلال إجازة رهن المال المستقبلي.

ونختتم هذا الفرع بالحديث عن ركن السبب في الرهن الطليق، فيُعرف ركن السبب في العقد بأنه الباعث الذي دفع المتعاقدين للتعاقد (الجوري، 2011). وبينما لم تتحدث مجلة الأحكام العدلية عن السبب، فقد عرفت قوانين أخرى، منها ما جاء في الفقرة الأولى من المادة (165) من القانون المدني الأردني، التي عرفت السبب بأنه "الغرض المباشر المقصود من العقد"، فيما أوجبت الفقرة الثانية من المادة ذاتها، أن يكون السبب "موجوداً وصحيحاً ومباحاً، غير مخالف للنظام العام أو للأداب العامة"؛ أي بأن يكون الباعث للتعاقد مشروعاً، ولا يغني عن هذه المشروعية ركن الرضا أو ركن المحل (جمعة، 1997)، فإذا لم يكن الباعث كذلك، فلا يصح العقد، حتى وإن كان المحل مباحاً شرعاً (الفار والملكوي، 2011). وعليه، يقع عقد الرهن الطليق باطلاً إذا كان الباعث وراء إبرامه أمراً مخالفاً للنظام العام أو الآداب العامة.

وسبب إبرام المدين لعقد الرهن الطليق، أو غيره من الرهون، هو قيامه بمعاملة يترتب عليها أن يكون مديناً بدين مؤجل، فيعرض على الدائن أن يرهن له جزءاً من أمواله، كي يمنحه الدائن ائتمانه. كما لو أراد المدين الحصول على قرض من أحد البنوك، أو أراد أن يشتري بضاعة بالدين. أما سبب إبرام الدائن لعقد الرهن، فهو رغبته في الحصول على تأمين لحقه الذي ينشأ في ذمة المدين الراهن، وضمان له.

ونتساءل هنا: هل يجوز إبرام عقد رهن طليق بهدف ضمان دين مستقبلي؟ تجيب بالإيجاب عن ذلك، المادة (1) من القرار بقانون بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، من خلال تعريفها "حق الضمان"، بأنه: "حق عيني تبقي ينشأ على مال منقول لضمان الوفاء بالتزام مالي أو غير مالي، سابق على تاريخ إنشائه، أو متزامن معه، أو لاحق له"، كما قررت المادة (1/4 ب) من القرار ذاته بقانون، أن حق الضمان على الضمانة ينشأ، ويصبح نافذاً بين أطرافه، حال توافر شروط، منها "قيام المضمون له بأداء مقابل للمدين، أو الالتزام بذلك"، وهو ما تكرر في المادة (3) من نظام ضمان الحقوق في المال المنقول، التي جاء فيها أنه: "يتم إنشاء حق الضمان لغايات ضمان التزام واحد أو أكثر، سواء كان مالياً أو غيره، وسواء كان سابقاً على تاريخ إنشاء حق الضمان، أو متزامناً معه، أو لاحقاً له...".

وهذه النصوص تعني بوضوح، أن عدم وجود الدين وقت إبرام عقد الضمان، لا يمنع صحة العقد، ما دام الدين المستقبلي قابلاً للتحديد، ومشروعاً (العبيدي، 2014). بكلمات أخرى، فإن المقابل الذي يقدمه الدائن المضمون له للمدين، والذي يوضع الضمان من أجله، لا يشترط فيه أن يجري تقديمه قبل إنشاء حق الضمان، أو متزامناً معه، بل يمكن أن يجري تقديمه لاحقاً لإنشاء هذا الحق.

إلى جانب ذلك، فالشروط العامة السابق بيانها، يتطلب الرهن الطليق توافر شروط شكلية خاصة، تتعلق بانعقاده بين أطرافه، وبنفاذه في مواجهة الغير، وهو ما نتناوله في المطلب التالي.

5. المطلب الثالث: الشروط الشكلية للرهن الطليق

يعدّ عقد الرهن الطليق عقداً شكلياً، لا ينعقد بين طرفيه إلا بالكتابة، ولا يترتب آثاره تجاه الغير إلا بتسجيل الإشعار بالرهن في السجل الخاص بذلك، وهو في هذا يتشابه - كما ذكرنا - مع الرهن الرسمي (التأميني)، لا مع الرهن الحيازي، فمن جهة فإن المال المرهون (الضمانة) يبقى بحيازة المدين الراهن، ولا ينتقل إلى حيازة الدائن المرتهن (المضمون له)، ومن جهة أخرى فإن عقد الرهن الطليق لا ينعقد إلا بكتابته بين أطرافه، ولا تسري آثاره تجاه الغير إلا بتسجيل الإشعار بالرهن، على النحو الذي سنوضحه فيما يلي.

الفرع الأول: كتابة عقد الرهن الطليق:

جاء في المادة (6) من القرار بقانون الفلسطيني أنه: "يبرم عقد الضمان خطياً". ويُلاحظ على هذا النص أن المشرع الفلسطيني لم يحدد شكلاً معيناً لإفراغ تلك الكتابة، تاركاً الحرية لأطراف العقد في اختيار الوسيلة الملائمة لذلك، تطبيقاً للقاعدة الأصولية الواردة في المادة (64) من مجلة الأحكام العدلية: "المطلق يجري على إطلاقه، إذا لم يقدّم دليل التقيد نصاً أو دلالة". وهذه الكتابة لعقد الرهن الطليق واجبة، وهي شرط لانعقاد الرهن، وليست مجرد وسيلة لإثباته، والقانون يتطلبها في جميع الحالات، مهما كانت قيمة المال المرهون (الفشني، 2018)، وذلك تحت طائلة البطلان. وهو جزء يظهر حرص المشرع على كتابة عقد الرهن، وذلك تلافياً لأية نزاعات قد تنشأ حول نطاق الضمان، وتسهيلاً لعملية إشهاره (حفيظ، 2003).

كما أوجب المشرع الفلسطيني لنشوء حق الضمان توقيع المدين (الراهن) على عقد الضمان، وذلك وفقاً لما جاء في الفقرة الأولى من المادة (4) من وجوب توقيع المدين (الراهن) على العقد، والتي نصّت على أنه "1- ينشأ حق الضمان على الضمانة، ويصبح نافذاً بين أطرافه حال توافر الشروط الآتية: أ. توقيع المدين عقد ضمان. ب. قيام المضمون له بأداء مقابل للمدين، أو الالتزام بذلك". وجاء في الفقرة الثانية من المادة (26) أنه: "يعدّ المدين أنه وافق على تسجيل الإشعار إذا وقع عقد الضمان، أو أية وثيقة أخرى تفيد بذلك".

ونرى - هنا - أنه كان بإمكان المشرع دمج نص المادتين (1/4) و (6) المشار إليهما معاً، فيتحدث في نص واحد عن إبرام عقد الضمان خطياً، وعن وجوب توقيع المدين عليه.

واشترط توقيع المدين الضامن تحديداً، دون الدائن المضمون له، لا يعني أن إرادة هذا الأخير غير لازمة لانعقاد عقد الضمان، بل سببه أن المدين هو من ينشئ الضمان، على مال يملكه لمصلحة الدائن، وإنشاء الضمان لمصلحة الدائن هو تصرف نافع له، لأنه ضمان لاستيفاء الدين الذي له بذمة المدين (العبيدي، 2014)، الأمر الذي يسوّغ عدم اشتراط توقيعه. ومع ذلك فإنه حتى يستفيد الدائن من الضمان، فيجب أن يقوم بما هو مطلوب منه، ألا وهو تقديم مقابل للمدين، أو الالتزام بذلك، بوصفه عنصراً مقابل لتوقيع المدين.

فالمشرع الفلسطيني لا يشترط توقيع الدائن المضمون له على عقد الضمان، بوصفه شرطاً مستقلاً لإنشاء حق الضمان، وإنما اشترط - فقط - توقيع المدين على عقد الضمان، إلى جانب قيام المضمون له بأداء المقابل للمدين، أو التزامه بذلك، بوصف اجتماع هذين الشرطين أساساً لإنشاء حق الضمان بين طرفي العلاقة، وفقاً للمادة (1/4) من القرار بقانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول. ومن ثم، فإن عدم اشتراط توقيع المضمون له، لا يعني انتفاء إرادته في العلاقة العقدية، وإنما يعني أن المشرع لم يجعل توقيعه بذاته شرطاً شكلياً مستقلاً، لإنشاء حق الضمان، واكتفى في هذا الخصوص باشتراط قيامه بأداء المقابل للمدين، أو التزامه بذلك؛ أي إن المضمون له لا يكتسب حق الضمان بمجرد توقيع المدين، إنما يتوقف نشوء هذا الحق، في العلاقة بين طرفي العقد، على اجتماع الشرطين اللذين حددهما المشرع.

بالمقابل، فإن تسجيل الإشعار بالضمان ليس شرطاً أو ركناً لانعقاد عقد الضمان بين أطرافه، في حين إن هذا التسجيل هو من وسائل نفاذ ذلك العقد في مواجهة الغير (المنصور ومحمد، 2022)، على النحو الذي سنبينه، وهو ما أشارت إليه المادة (9) من القرار بقانون الفلسطيني، عندما نصت على أنه: "يصبح حق الضمان في الضمانة نافذاً في مواجهة الغير بإحدى الوسائل الآتية: 1- تسجيل الإشعار...". يعزز ذلك ما ورد في المادة (2/3)، من أنه: "يمنح تسجيل الإشعار بالرهن ... الدائن المرتهن كامل الحقوق التي يتمتع بها، كما لو كان حائزاً للمال المرهون، بما في ذلك تتبعه في يد حائزه، والتقدم على الدائنين الآخرين في استيفاء دينه عن عوائد بيع المال المرهون، عند التنفيذ عليه ...".

نشير - هنا - إلى أن الكتابة في عقد الرهن الحيازي، بوصفه عقداً تجارياً، ليست شرطاً لانعقاد، فعالج قانون التجارة الأردني رقم (12) لسنة 1966 (النافذ - أيضاً - في الضفة الغربية)، إجراءات الرهن التجاري في المواد (60-67)، وأجاز إثبات هذا الرهن بجميع طرق الإثبات، إنما اشترط لانعقاده تسليم المال المرهون من المدين الراهن إلى الدائن المرتهن، فقد نصت المادة (1/62) من هذا القانون، على أنه "لا ينتج عقد الرهن أثراً بصفته رهناً، إذا بقي المرهون في حيازة المدين، بحيث يظهر في اعتبار الغير كأنه لا يزال جزءاً من ثروته الحرة، ينال بواسطته ثقة جديدة للاستدانة، بل يجب أن يسلم المرهون إلى الدائن، وأن يبقى في حيازته، أو في حيازة الغير يبقيه لحسابه". أما الرهن الطليق (المجرد من الحيازة)، فيجب أن يكون مكتوباً، حتى لو كان تجارياً، أي حتى لو وُضع المال المرهون ضماناً لدين تجاري؛ لأننا بصدد أحكام خاصة بعقد الرهن الطليق.

وهذا يعني أن أطراف عقد الرهن بالخيار، إما أن يبرموا عقد رهن حيازي، فيتم نقل المال المنقول (المرهون) إلى الدائن المرتهن، أو أن يبرموا عقد رهن طليق، فتتم كتابة عقد الرهن (الضمان) وتسجيله، ويبقى هذا المال المنقول (المرهون) بحيازة المدين الراهن.

وننوه إلى أنه يجوز أن تجري كتابة عقد الرهن والتوقيع عليه بوسائل إلكترونية، وفقاً للقرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة الفلسطيني رقم (17) لسنة 2024، الذي نظم المعاملات الإلكترونية، بما في ذلك الكتابة الإلكترونية، والبيانات الإلكترونية، والسند الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، وغيرها من الأمور ذات الصلة، مما لا يتسع المقام للخوض فيه.

الفرع الثاني: تسجيل الإشعار بالرهن:

ذكرنا أن عقد الضمان (الرهن الطليق)، يجب أن يكون مكتوباً، وأن يوقعه المدين، وأن يجري تقديم المقابل من الدائن، أو التزامه بتقديمه، فإذا حصل ذلك فإنه يكون منعقداً بين طرفيه، وينشأ حق الدائن المرتهن على الضمانة، في العلاقة بينه وبين المدين الراهن فقط. أما بالنسبة لنفاذ هذا الحق في مواجهة الغير، فإنه يجب أن يتم تسجيل إشعار بالرهن في السجل الإلكتروني المسمى (سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة).

فقد جاء في الفقرة الأولى من المادة (1/3) من القرار بقانون الفلسطيني أنه: "... ويُستعاض عن الحيازة بتسجيل إشعار بالرهن"، وجاء في الفقرة الأولى من المادة (24) من القرار بقانون ذاته، أنه: "ينشأ في الوزارة سجل إلكتروني يسمى (سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة)، بهدف إشهار الحقوق المترتبة على الأموال المنقولة، وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون"، وقد عرّفت المادة (1) السجل بأنه: "السجل الإلكتروني المنشأ من قبل الوزارة، لتنفيذاً لأحكام هذا القرار بقانون"، أما المقصود بالوزارة، فهي وفقاً لذات المادة "وزارة الاقتصاد الوطني".

وأشارت الفقرة الثانية من المادة (24) ذاتها إلى أنه: "يوفر السجل وسيلة إلكترونية لتسجيل الإشعارات من المضمون لهم والجهات الأخرى، والتحري عنها، وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون"، ونصّت الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على أنه: "يُعتبر السجل المرجع الرسمي لتسجيل الإشعارات، أو غيرها من الحقوق على الأموال المنقولة الخاضعة لأحكام هذا القرار بقانون"، وعرّفت المادة (1) الإشعار بأنه: "القيد المسجل في السجل لإشهار الحقوق بموجب أحكام هذا القرار بقانون ...".

وجاء في المادة (1/2) من التعليمات رقم (1) لسنة 2017 بشأن سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة، أنه: "يكون موقع السجل في مبنى الوزارة في رام الله...".

وكما ذكرنا، يترتب على تسجيل الإشعار، أن يصبح الضمان نافذاً في مواجهة الغير، وذلك وفقاً لما جاء في المادة (9)، وهذا يعني أن مجرد انعقاد عقد الضمان بين طرفيه، لا يجعله نافذاً في مواجهة الغير، إلا إذا تم تسجيله في السجل الإلكتروني المشار إليه.

وبالتالي فإن تسجيل الإشعار لا يعدّ تسجيلاً للعقد ذاته، كركن شكلي لانعقاده، بقدر ما هو شرط لازم لنفاذه في مواجهة الغير، وهو شرط واقف بالنسبة لهذا النفاذ؛ أي إن الرهن لا ينفذ في مواجهة الغير، إلا بوقوع هذا التسجيل (الذنيبات، 2021). فالمشرع هنا، وعلى خلاف المعهود في المنقول، حيث تقوم الحيازة مقام التسجيل والإشعار، فإنه، وأمام بقاء المال في حيازة المدين، ورغبة في حماية الدائن، أوجب تحرير عقد الرهن، وتسجيل الإشعار به، لإمكان الاحتجاج به في مواجهة الغير. فالتسجيل هنا يقوم بديلاً عن الحيازة، ويُعرّف بالوضع الحقيقي للمنقول، وينفي حسن النية في مواجهة الغير، فيبدو الأمر كأن المنقول اكتسب جزءاً من خصائص العقار، ليعادل التسجيل تقديم الشيء المرهون بوصفه ضماناً، ويعطي للدائن المرتهن ما يوازي الحيازة الفعلية (حفيظ، 2003).

والإشعار بهذا المعنى يختلف عن قيد رهن المنقول الذي له سجلات خاصة، كالمركبات والسفن والطائرات، فالقيد في هذه الحالة -كما ذكرنا سابقاً- هو شرط لإجراء أي تصرف وإبرام أي عقد يتعلق بهذه المنقولات، وليس فقط ما يتعلق بالرهن، فالعقود التي يكون موضوعها هذه المنقولات هي عقود شكلية، لا تتعدى إلا بالكتابة والتسجيل، على النحو المحدد قانوناً. أما السجل الذي يجري فيه تسجيل إشعار رهن المنقول، فهو ليس سجلاً متعلقاً بمنقول من نوع معين، في كل ما يتعلق بالتصرفات الخاصة به، بل هو سجل لتسجيل قيود الرهن فقط، على المنقولات المختلفة، الخاضعة للقرار بقانون بشأن ضمان الحقوق في المال المنقول، أيّاً كان نوعها أو طبيعتها أو تفاصيلها (الذنيبات، 2021).

غير أنه لا تقوّنا الإشارة - هنا - إلى أنه حتى بالنسبة للمنقولات ذات السجلات الخاصة، فلا يمكن القول إن هناك إجماعاً، فيما يتعلق بوجوب تسجيل الرهن الواقع عليها، حتى يكون نافذاً في العلاقة بين أطرافه وفي مواجهة الغير، فهناك من يرى أن هذا التسجيل هو شرط فقط لنفاذ الرهن في مواجهة الغير فقط، وليس على صعيد العلاقة بين أطرافه، فيسري الرهن بينهم حتى في حالة عدم تسجيله، ما يجعل الأمر قريباً من فكرة تسجيل الإشعار بالرهن الطليق (أكرم ياملي، 1998، كما ورد في: هيثم البناء، 2004).

ولما كان تسجيل الإشعار بالرهن، بما يترتب عليه من آثار، على هذه الدرجة من الأهمية، فإن السؤال يثور حول المبادر لهذا التسجيل، وهل هو المدين الضامن أم الدائن المضمون له؟

أجابت عن ذلك، بطريقة غير مباشرة، المادة (2/26) من القرار بقانون الفلسطيني، التي جاء فيها أنه: "يعتبر المدين أنه وافق على تسجيل الإشعار، إذا وقع عقد الضمان، أو أية وثيقة أخرى تفيد بذلك".

وهذا يعني أن الذي يقوم بتسجيل هذا الإشعار ليس المدين، بل الدائن، ويشترط لصحة ذلك التسجيل أن يكون المدين قد وقع فعلاً عقد الضمان، أو أية وثيقة أخرى تفيد موافقته على التسجيل. وهذا يعني - أيضاً - أن وجود عقد الضمان موقع من المدين الراهن (الضامن) يكفي بحد ذاته لقيام الدائن بتسجيل الإشعار، كما أنه يعني بأنه لا يُشترط حضور المدين الراهن عملية تسجيل الإشعار لدى الجهة التي تقوم بتلك العملية (الذنيبات، 2021).

ويؤكد على ذلك، ما جاء في المادة (31) من أن: "لأي شخص ورد اسمه كمدين في أي إشعار سُجل في السجل، أن يعترض على الإشعار، من خلال تسجيل إشعار اعتراض في السجل"، ويجب أن يتضمن هذا الإشعار، وفقاً لذات المادة، "تحديد الشخص الذي قام بتسجيل الإشعار".

وفي السياق ذاته، جاء في المادة (1/7) من النظام الفلسطيني أنه: "يعتبر المضمون له مخالفاً لأحكام القانون وهذا النظام، في حال قيامه بتسجيل أي إشعار دون الحصول على موافقة المدين الخطية المسبقة".

ويبدو أن المشرع الفلسطيني تعامل مع هذه المسألة باعتبارها عملية، لتسهيل إنجاز عملية تسجيل الإشعار بالرهن، فلم يتطلب حضور الطرفين أمام المسجل، بل يمكن أن يقوم الدائن المضمون له بالتسجيل، طالما أنه يحوز ما يثبت توقيع المدين الضامن بالموافقة على هذا التسجيل.

وبالمقابل فهناك من يرى -وبحق- أنه كان جديراً بالمشرع أن يلزم الطرفين بالحضور معاً عند تسجيل الإشعار، تجنباً لأية إشكاليات قد تظهر بينهما، من إنكار للعقد أو للتوقيع، أو على الأقل أن يشترط المشرع تنظيم العقد والتوقيع أمام الكاتب العدل، كي يحتج بالتاريخ على الغير (الذنيبات، 2021).

ونضيف أنه لو اشترط المشرع حضور الطرفين أمام المسجل، لما كانت هناك حاجة للنص على حق المدين في الاعتراض على الإشعار المسجل في السجل باسمه، وهو الحق الذي نصت عليه المادة (31) من القرار بقانون الفلسطيني.

وأخيراً، وبالنظر إلى بعض التشريعات الفلسطينية المستحدثة، كالقرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة الفلسطيني رقم (17) لسنة 2024، والقرار بقانون بشأن التجارة الإلكترونية رقم (21) لسنة 2025، فإننا لا نجد في هذه التشريعات ما يشير إلى أي تغيير في وضع السجل الإلكتروني "سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة"، وفي الاختصاص الموضوعي لوزارة الاقتصاد الوطني بتنظيمه وحفظه.

فالقرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، ينظم الإطار القانوني الذي يعطي المعاملات الإلكترونية حجيتها القانونية، وتضطلع وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي حالياً بمهام "الهيئة الإشرافية لمقدمي خدمات الثقة"، إلى

حين تشكيل هذه الهيئة. لكن هذه الوزارة لا تصبح، لمجرد أن السجل "إلكتروني"، صاحبة الاختصاص بتنظيم هذا السجل وحفظه.

وكذلك الأمر بالنسبة للقرار بقانون بشأن التجارة الإلكترونية، فهو يُنسئ "سجل التجارة الإلكترونية"، لدى وزارة الاقتصاد الوطني، وينظم "المتجر الإلكتروني"، ويحدد شروط تسجيله، لكن إذا جرى رهن متعلق بمتجر إلكتروني، وأبرم هذا الرهن بوسيلة إلكترونية، فإنه يتم تسجيل هذا الرهن في سجل "حقوق الضمان في الأموال المنقولة"، وليس في سجل "التجارة الإلكترونية".

6. الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة موضوع رهن المنقول دون التجريد من الحيازة في التشريع الفلسطيني، والذي أطلق عليه اسم (الرهن الطليق). ويمتاز هذا النوع من الرهن بأن محله هو المنقول غير الخاضع للتسجيل في سجل خاص به، كما يمتاز بأن الحيازة فيه تبقى لدى مالكة المدين الراهن، ولا تنتقل إلى الدائن المرتهن. وينعقد هذا الرهن بين طرفيه، من خلال توقيع المدين على عقد ضمان، وقيام المضمون له بتقديم مقابل للمدين، أو الالتزام بذلك. في حين ينفذ هذا الرهن في مواجهة الغير، بتسجيل الإشعار الخاص به في (سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة). ومع ذلك فقد نص المشرع الفلسطيني على الاستعاضة عن الحيازة، بتسجيل الإشعار بالرهن، لغايات تمام الرهن ولزومه ونفاذه، بطريقة توحى بأن التسجيل هو شرط لتمام الرهن ولزومه بين أطرافه، في حين أن نصوصاً أخرى، تتحدث صراحة عن أن التسجيل هو شرط لنفاذ الرهن في مواجهة الغير.

ولم ينص القرار بقانون الفلسطيني على أهلية خاصة بطرفي عقد الرهن، ما يتطلب الرجوع إلى القواعد العامة في مجلة الأحكام العدلية، أو أية نصوص خاصة ذات علاقة، كما هو الحال في نظام التركات وأموال الأيتام رقم (1) لسنة 1955. ونص القرار بقانون الفلسطيني على الأموال المنقولة التي يمكن أن تكون محلاً للرهن الطليق، وعرفها بأنها الأشياء المنقولة والأشياء غير الملموسة والعقارات بالتخصيص، واستثنى من ذلك الأموال المنقولة الخاضعة للتسجيل في سجل خاص. غير أن التشريع الفلسطيني لا يعالج الحالة التي يستخدم فيها حق معنوي على أرض الواقع، دون تسجيله في السجل الخاص به، وما إذا كان من الممكن إجراء رهن طليق عليه. ومن جهة أخرى فقد وجدنا تضارباً بين القرار بقانون والنظام، بشأن إمكانية رهن الأوراق التجارية رهنًا طليقاً.

إن استحداث المشرع الفلسطيني للتشريع محل الدراسة يُعدّ خطوةً محمودةً، تسهم في تطوير منظومة الائتمان وتعزيزها، وتوفير إطار قانوني مناسب لرهن الأموال، دون انتقال حيازتها. غير أن الدراسة كشفت عن وجود بعض الإشكالات في أحكام هذا التشريع، الأمر الذي يستدعي العمل على معالجتها وتطوير أحكامه، بما يعزز فاعليته، ويحقق الغاية المنشودة منه. وبناءً على كل ما تقدم، فإننا نوصي المشرع الفلسطيني بما يلي:

- 1- تعديل نص المادة (1/3) من القرار بقانون، بحذف مصطلحات (تمام الرهن) و(لزومه) و(نفاذه)، بحيث يقتصر النص على ذكر أن تسجيل الإشعار بالرهن هو لغايات نفاذ الرهن الطليق/المجرد من الحيازة في مواجهة الغير.
- 2- تعديل تعريف (الأموال المنقولة) في المادة الأولى من القرار بقانون، ليصبح: (الأشياء المنقولة المادية وغير المادية أو "غير الملموسة")، فهو أكثر وضوحاً وشمولية، من تعريفها الحالي بأنها: (الأشياء المنقولة والأشياء غير الملموسة).
- 3- تعديل نص المادة (3/2 ج) من القرار بقانون، التي استثنت من الخضوع لأحكامه "حقوق الضمان على الأموال المنقولة الخاضعة للتسجيل في سجل خاص وفقاً للتشريعات السارية، بما في ذلك المركبات والسفن والطائرات والأوراق المالية". بأن يستخدم في النص عبارة (الأموال المنقولة المادية والحقوق المعنوية الخاضعة للتسجيل في سجل خاص ...).
- 4- إزالة التناقض بين القرار بقانون رقم (11) لسنة 2016، والنظام رقم (5) لسنة 2016، الصادر بتطبيقه، والمتمثل في قيام هذا الأخير في المادة (2/2) منه، باستثناء الأوراق التجارية من تطبيق أحكامه، في حين أن القرار بقانون لا يستثني الأوراق التجارية من الخضوع لأحكامه، ذلك أن المادة (1) منه التي تعرف المستندات كأموال قابلة لإيقاع الرهن الطليق عليها، ذكرت أن منها "الأوراق التجارية"، ونقترح الإبقاء على الأوراق التجارية منقولات قابلة للرهن الطليق.
- 5- توحيد المسمى بين مصطلح (الأموال المنقولة الخاضعة للتسجيل في سجل خاص) الذي ورد في القرار بقانون، ومصطلح (الأموال المنقولة الخاصة)، الذي ورد في النظام، ونقترح أن يأخذ النظام بالمسمى الوارد في القرار بقانون، لأنه أكثر وضوحاً ودلالة على المقصود به.
- 6- أن يستثنى المشرع صراحةً "الحقوق المعنوية التي يتطلب أي تشريع تسجيلها"، من الخضوع لأحكام هذا القانون، وذلك على غرار ما فعله المشرع الأردني في هذا الصدد.
- 7- دمج الفقرة الأولى من المادة (4) والمادة (6) من القرار بقانون، ليتحدث في نص واحد عن إبرام عقد الضمان خطياً.

8- أن يشترط المشرع حضور طرفي عقد الرهن الطليق (المدين والدائن)، عند تسجيل الإشعار بالرهن، تجنباً لأية إشكالات يمكن أن تنشأ بينهما بهذا الصدد، وحتى لا تبقى هناك حاجة للنص الحالي، بحق المدين في الاعتراض على الإشعار المسجل باسمه في السجل.

7. قائمة المصادر والمراجع

7.1 قائمة المراجع العربية

- أحمد، حسين عبد الوهاب نوري. (2024). دور الحيازة في الرهن الحيازي: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مركز الأبرار للأبحاث والدراسات الإنسانية، الخرطوم، السودان، 5 (10)، الصفحات (275-296).
- إسماعيل، إيهاب عبد الرحمن محمد. (2018). الآثار القانونية للتصرف في المحل التجاري بالرهن: دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي، المجلة القانونية الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر، (39)، الصفحات (339-468).
- البارودي، علي. (1961). المنقولات ذات الطبيعة الخاصة، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، (43)، الصفحات (31-136).
- بعجي، أحمد. (2019). حماية الدائن المرتهن في رهن المنقول دون تجريد المدين الراهن من الحيازة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 (بن يوسف بن خدة)، 57 (1)، الصفحات (85-99).
- البناء، هيثم عبد الرحمن. (2004). رهن المحل التجاري: دراسة مقارنة، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- جبودة، الحبيب خليفة. (2014). رهن المال المستقبلي في القانون الليبي، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة الزيتونة، ترونة، ليبيا، 2 (3)، الصفحات (51-64).
- الجبوري، ياسين محمد. (2011). الوجيز في شرح القانون المدني: مصادر الحقوق الشخصية (مصادر الالتزامات): دراسة موازنة، عمان، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- جمعة، رمضان. (1997). السبب الباعث وأثره في صحة العقد أو بطلانه: دراسة فقهية قانونية مقارنة، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، (21)، الصفحات (99-134).
- حربي، نصر رمضان. (2021). حكم رهن المال المستقبلي، دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون الفرنسي والفقه الإسلامي، مجلة البحوث القانونية والفقهية، كلية الشريعة والقانون بدمهور، جامعة الأزهر، (36)، الصفحات (179-219).
- حفيظ، عبد العلي. (2003). الحماية القانونية للدائن المرتهن في الرهن دون نقل الحيازة، رهن أدوات ومعدات التجهيز نموذجاً، مجلة القصر، المغرب، (6)، الصفحات (65-70).
- الذنيبات، أسيد حسن. (2021). أحكام إشهار رهن المنقول بديلاً عن حيازته وتقييمه في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم (20) لسنة 2018، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مؤتة، الأردن، 13 (1)، الصفحات (211-246).
- سالم، كريم علي. (2021). الرهن الوارد على منقول دون حيازة: دراسة مقارنة مع التشريع العراقي، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2 (1)، الصفحات (240-258).
- السرحدان، عدنان إبراهيم، خاطر، نوري حمد. (2016). شرح القانون المدني (مصادر الحقوق الشخصية للالتزامات)، دراسة مقارنة، ط6، عمان، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- السعيد، سهام عبد الرزاق مجلي. (2018). فكرة رهن المنقول دون حيازة والحماية القانونية له، ط1، القاهرة، مصر، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع.
- سلامة، أحمد. (1969). الرهن الطليق للمنقول، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 11 (1)، الصفحات (135-149).
- سوار، محمد وحيد الدين. (1998). شرح القانون المدني (الحقوق العينية التبعية)، عمان، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الطراونة، بسام حمد، ملحم، باسم محمد. (2017). شرح القانون التجاري (مبادئ القانون التجاري)، ط4، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- عيسة، حسين عاهد. (2020). وضع الأموال المنقولة تأمناً لدين دون حيازة: في ضوء القرار بقانون رقم (11) لسنة 2016 الصادر من الرئاسة الفلسطينية، المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر، 9 (2)، الصفحات (194-227).
- عبيدات، يوسف. (2011). الحقوق العينية الأصلية والتبعية، ط1، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- العبيدي، علي هادي. (2014). الوجيز في شرح القانون المدني، الحقوق العينية، ط11، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- العروسي، منصور محمد. (2016). أحكام نفاذ رهن الدين العادي تجاه الغير في القانون المدني الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، (13)، الصفحات (211-228).
- العكيلي، عزيز. (2005). شرح القانون التجاري، الجزء الأول، ط1، الإصدار 3، عمان، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الفار، عبد القادر. (2018). المدخل لدراسة العلوم القانونية: مبادئ القانون- النظرية العامة للحق، عمان، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الفار عبد القادر، الملكاوي، بشار عدنان. (2019). مصادر الالتزام (مصادر الحق الشخصي في القانون المدني)، ط10، عمان، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الفتلاوي، منصور حاتم محسن. (2017). عقد رهن المنقول دون حيازة، دراسة مقارنة، عمان، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع.
- فرحات، سالم الغاني. (2020). الرهن الحيازي، مجلة العلوم الشرعية والقانونية، كلية القانون، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، (2)، الصفحات (159-189).

- الفشني، محمد يونس. (2018). رهن المنقول دون حيازة في ضوء قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم (115) لسنة 2015، مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية، كلية الحقوق-جامعة جنوب الوادي، قنا، مصر، (3)، الصفحات 564-738.
- فيغو، عبد السلام أحمد. (2016). عقد الرهن الحيازي، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة المعارف القانونية والقضائية، المغرب، (39)، الصفحات (373-313).
- محسن، منصور حاتم. (2017 أ). الأهلية والولاية في نطاق الرهن التأميني: دراسة مقارنة، مجلة جامعة بابل- العلوم الإنسانية، 25 (2)، الصفحات (514-492).
- محسن، منصور حاتم. (2017 ب). رهن المنقول المادي دون حيازة: المفهوم والأثر، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 9 (1)، الصفحات (98-45).
- المعموري، معتز محمود. (2015). الرهن الحيازي بين قواعد التكوين وقواعد التضمين للمرتهن: دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، 7 (4)، (ص357-399).
- المنصور، أنيس، محمد، فتحية (2022). أحكام التنفيذ على المرهون رهناً مجرداً من الحيازة في إطار قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة الأردني، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، 14 (3)، الصفحات (160-140).

7.2 رومنة المراجع العربية

- Ahmad, Hussein Abd al-Wahhab Nuri. (2024). The role of possession in possessory pledge: A comparative study (in Arabic). Journal of Humanities and Natural Sciences, Al-Abrar Center for Research and Human Studies, Khartoum, Sudan, 5(10), 275–296.
- Al-Akili, Aziz. (2005). Commentary on commercial law, Part One (in Arabic), 1st ed., 3rd printing. Amman, Jordan: Dar Al-Thaqafa Library for Publishing and Distribution.
- Al-Aroussi, Mansouri Muhammad. (2016). Provisions governing the enforceability of a pledge of an ordinary debt against third parties under Algerian civil law (in Arabic). Journal of Legal and Political Sciences, University of Echahid Hamma Lakhdar, El Oued, Algeria, (13), 211–228.
- Al-Baroudi, Ali. (1961). Movable of a special nature (in Arabic). Journal of Legal and Economic Research, Faculty of Law, Alexandria University, (3–4), 31–136.
- Al-Banna, Haitham Abd al-Rahman. (2004). Pledge of a commercial establishment: A comparative study (in Arabic). Unpublished doctoral dissertation, Faculty of Graduate Studies, Amman Arab University, Amman, Jordan.
- Al-Dhunaybat, Osayd Hasan. (2021). Provisions governing the registration of a movable pledge as an alternative to possession and its valuation under the Movable Property Secured Rights Law No. (20) of 2018 (in Arabic). Jordanian Journal of Law and Political Science, Faculty of Law, Mutah University, Jordan, 13(1), 211–246.
- Al-Far, Abd al-Qadir. (2018). Introduction to the study of legal sciences: Principles of law – the general theory of rights (in Arabic). Amman, Jordan: Dar Al-Thaqafa Library for Publishing and Distribution.
- Al-Far, Abd al-Qadir, & Al-Malkawi, Bashar Adnan. (2019). Sources of obligations (sources of personal rights in civil law) (in Arabic), 10th ed. Amman, Jordan: Dar Al-Thaqafa Library for Publishing and Distribution.
- Al-Fashni, Muhammad Yunus. (2018). Non-possessory pledge of movables in light of the Law Regulating Movable Securities No. (115) of 2015 (in Arabic). South Valley University International Journal of Legal Studies, Faculty of Law, South Valley University, Qena, Egypt, (3), 564–738.
- Al-Fatlawi, Mansour Hatem Mohsen. (2017). Contract of non-possessory pledge of movables: A comparative study (in Arabic). Amman, Jordan: Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution.
- Al-Jubouri, Yassin Muhammad. (2011). Concise commentary on the Civil Code: Sources of personal rights (sources of obligations): A comparative study (in Arabic). Amman, Jordan: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- Al-Maamouri, Moataz Mahmoud. (2015). Possessory pledge between the rules of formation and the rules guaranteeing the pledgee's rights: A comparative legal study with Islamic jurisprudence (in Arabic). Al-Muhaqqiq Al-Hilli Journal of Legal and Political Sciences, Faculty of Law, University of Babylon, 7(4), 357–399.
- Al-Mansour, Anis, & Amhamad, Fathiya. (2022). Provisions governing enforcement against property pledged without possession under the Jordanian Movable Property Secured Rights Law (in

- Arabic). Jordanian Journal of Law and Political Science, Deanship of Scientific Research, Mutah University, 14(3), 140–160.
- Al-Obaidi, Ali Hadi. (2014). Concise commentary on the Civil Code: Real rights (in Arabic), 11th ed. Amman, Jordan: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- Al-Saeedi, Siham Abd al-Razzaq Majali. (2018). The concept of non-possessory pledge of movables and its legal protection (in Arabic), 1st ed. Cairo, Egypt: Arab Center for Studies and Scientific Research for Publishing and Distribution.
- Al-Sarhan, Adnan Ibrahim, & Khater, Nouri Hamad. (2016). Commentary on the Civil Code (sources of personal rights and obligations): A comparative study (in Arabic), 6th ed. Amman, Jordan: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- Al-Tarawneh, Bassam Hamad, & Mulhim, Basim Muhammad. (2017). Commentary on commercial law (principles of commercial law) (in Arabic), 4th ed. Amman, Jordan: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing.
- Baaji, Ahmed. (2019). Protection of the secured creditor in non-possessory pledge of movables without depriving the pledgor of possession (in Arabic). Algerian Journal of Legal, Political and Economic Sciences, Faculty of Law, University of Algiers 1 (Benyoucef Benkhedda), 57(1), 85–99.
- Farhat, Salem Al-Ghani. (2020). Possessory pledge (in Arabic). Journal of Sharia and Legal Sciences, Faculty of Law, Al-Marqab University, Al-Khoms, Libya, (2), 159–189.
- Hafiz, Abd al-Ali. (2003). Legal protection of the secured creditor in non-possessory pledge: Pledge of tools and equipment as a model (in Arabic). Al-Qasr Journal, Morocco, (6), 65–70.
- Harbi, Nasr Ramadan. (2021). The ruling on pledging future property: A comparative study between Egyptian law, French law, and Islamic jurisprudence (in Arabic). Journal of Legal and Jurisprudential Research, Faculty of Sharia and Law in Damanshour, Al-Azhar University, (36), 179–219.
- Ismail, Ihab Abd al-Rahman Muhammad. (2018). The legal effects of disposing of a commercial establishment by pledge: A comparative study with French law (in Arabic). Legal and Economic Journal, Faculty of Law, Zagazig University, Egypt, (39), 339–468.
- Issa, Hussein Ahd. (2020). Pledging movable property as security for a debt without possession: In light of Decision-Law No. (11) of 2016 issued by the Palestinian Presidency (in Arabic). International Journal of Law, Qatar University, 9(2), 194–227.
- Jaboudah, Al-Habib Khalifa. (2014). Pledge of future property under Libyan law (in Arabic). Journal of Legal Sciences, Faculty of Law, Al-Zaytouna University, Tarhuna, Libya, 2(3), 51–64.
- Jumaa, Ramadan. (1997). The motivating cause and its effect on the validity or nullity of a contract: A comparative jurisprudential and legal study (in Arabic). Journal of the Faculty of Dar Al-Ulum, Cairo University, (21), 99–134.
- Mohsen, Mansour Hatem. (2017a). Capacity and guardianship in the context of mortgage: A comparative study (in Arabic). Babylon University Journal – Humanities, 25(2), 492–514.
- Mohsen, Mansour Hatem. (2017b). Non-possessory pledge of tangible movables: Concept and effect (in Arabic). Al-Muhaqqiq Al-Hilli Journal of Legal and Political Sciences, Faculty of Law, University of Babylon, Iraq, 9(1), 45–98.
- Obeidat, Yusuf. (2011). Original and subordinate real rights (in Arabic), 1st ed. Amman, Jordan: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing.
- Salem, Karim Ali. (2021). Pledge over a movable without possession: A comparative study with Iraqi legislation (in Arabic). Journal of Political Science and Law, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, 2(1), 240–258.
- Salama, Ahmed. (1969). Non-possessory pledge of movables (in Arabic). Journal of Legal and Economic Sciences, Faculty of Law, Ain Shams University, 11(1), 135–149.
- Siwar, Muhammad Wahid al-Din. (1998). Commentary on the Civil Code (subordinate real rights) (in Arabic). Amman, Jordan: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- Vigo, Abd al-Salam Ahmed. (2016). Contract of possessory pledge (in Arabic). Publications of the Journal of Law, Legal and Judicial Knowledge Series, Morocco, (39), 313–373.

Non-Possessory Pledge and its Provisions in the Palestinian Law

Ahmad Abu Zeineh^{1*}, Ahmad Al-Qadi²

¹ Associate Professor, Faculty of Law, Arab American University, Palestine

² PhD Researcher, Faculty of Graduate Studies, Department of Legal Sciences, Arab American University, Palestine

Corresponding Author: ahmad.abuzeineh@aaup.edu

Received: 01/07/2026. Revised:10/07/2026. Accepted: 04/09/2026 Published:30/09/2026.

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.11>

Abstract

Objective: This study examined the non-possessory pledge “free pledge” (A pledge without transfer of the possession) under the Palestinian Law No. (11) of 2016 on securing the rights of the movable property. A non-possessory pledge is the pledging of the movable property without transferring its possession from the pledging debtor to the creditor. **Significance:** The significance of this study lies in examining a relatively new subject in the Palestinian Law and the role that the non-possessory pledge may play in enhancing and facilitating credit. **Research Problem:** The research problem is associated with whether the new legislation, its new provisions, rules, and legal concepts, are compatible with the Palestinian legal reality. **Methodology:** The study adopted both descriptive and analytical approaches to examine the relevant provisions of the Palestinian legislation. **Results:** The study concluded that under the Palestinian Law the non-possessory pledge is a formal contract that must be made in writing and signed by the debtor in order to be legal between the parties. It also requires the registration of the notice of the pledge in the register in order to be enforceable against the third party. **Recommendations:** The most important recommendation is that the Palestinian legislator should require the presence of both parties of the contract when registering the notice of the pledge in order to verify the validity and reduce the disputes.

Keywords: pledge without transfer of possession, pledging debtor, pledgee creditor, contract enforceability, pledged property, movable assets.

* Corresponding Author



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

واقع المهارات الرقمية للمختص الاجتماعي في ظل التحول التكنولوجي (دراسة مطبقة على المختصين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الاجتماعية – محافظه طوباس)

عاطف عوض*

جامعة القدس المفتوحة، فلسطين
الباحث المراسل: asabri@qou.edu

Received: 08/04/2026. Revised: 24/06/2026. Accepted: 28/07/2026 Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.12>

الملخص

هدفت هذه الدراسة الوصفية إلى معرفة واقع المهارات الرقمية اللازمة للمختص الاجتماعي في ظل التحول التكنولوجي المتسارع، والكشف عن مستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين هذه المهارات في المؤسسات الاجتماعية بمحافظة طوباس، إلى جانب تحديد أبرز المعوقات التي تواجههم في توظيف التكنولوجيا الرقمية في الممارسة المهنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل، بوصفه من أكثر المناهج ملائمة لطبيعة الدراسة وأهدافها. وتكون مجتمع الدراسة من المختصين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الاجتماعية بمحافظة طوباس، فقام الباحث باستهداف أفراد المجتمع كافة، بأسلوب الحصر الشامل؛ لضمان تمثيل العناصر كافة، وبلغ عدد أفراد المجتمع (60) مختصاً ومختصة. ولتحقيق أهداف الدراسة أعد الباحث أداة الدراسة (الاستبانة)، ثم جرى التحقق من صدقها وثباتها من خلال تحكيمها لغوياً وعلمياً، وعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال الخدمة الاجتماعية بجامعة القدس المفتوحة، للتأكد من ملاءمتها وصلاحياتها لقياس أهداف الدراسة. وبعد إعداد الاستبانة بصورتها النهائية، تم توزيعها على مجتمع الدراسة، ومن ثم جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى أن المهارات الرقمية أصبحت عنصراً أساسياً في الممارسة المهنية للمختص الاجتماعي، إلا أن هناك فجوة واضحة بين متطلبات العمل الرقمي ومستوى التأهيل الفعلي، ما يستدعي تطوير برامج تدريبية متخصصة، ودمج المهارات الرقمية ضمن مناهج إعداد المختصين الاجتماعيين.

الكلمات المفتاحية: المهارات الرقمية، المختص الاجتماعي، التحول التكنولوجي، الخدمة الاجتماعية.

1. المقدمة

يشهد العالم في عصرنا الراهن تحولاً تكنولوجياً رقمياً عميقاً، يؤثر في أبعاد الحياة المهنية والاجتماعية والتعليمية كافة، ولم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات مساعدة محدود استخدامها، بل أصبحت عنصراً جوهرياً في تصميم الخدمات الاجتماعية وتقديمها، فقد فرضت الثورة الرقمية على المؤسسات الاجتماعية والمختصين الاجتماعيين ضرورة اكتساب مهارات جديدة، تتجاوز المعرفة التقليدية إلى المهارات الرقمية المتقدمة التي تشمل القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات، والتواصل عبر المنصات الإلكترونية، وإدارة البيانات الرقمية، والتعامل مع التطبيقات الذكية لخدمة المستفيدين بكفاءة أعلى (3) (Tzvetanova, 202).

إن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية لم تعد تتحدد باللقاءات المباشرة فقط، بل امتدت لتشمل المنصات الرقمية والتطبيقات الإلكترونية التي تسهم في توسيع نطاق التدخل الاجتماعي وتسهيل الوصول إلى الفئات المختلفة، خصوصاً في ظل الأزمات أو الظروف التي تحد من التواصل المادي بين المختص الاجتماعي والمستفيد، وفي هذا السياق، يبرز مفهوم الممارسة المهنية الإلكترونية، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الممارسة المهنية المعاصرة، ويتطلب من المختص الاجتماعي أن

* الباحث المراسل

يكون مؤهلاً تكنولوجياً ورقمياً وقادراً على استخدام الأدوات الرقمية المناسبة في مختلف مراحل العمل الاجتماعي، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تنمية المهارات التكنولوجية الرقمية للمختصين الاجتماعيين يمكن أن تسهم في تطوير جودة الخدمات وتحقيق تأثيرات أوسع في المجتمع (المحمادي، 2022).

وعلى المستوى المؤسسي، أثبتت الدراسات أن تنمية المهارات التكنولوجية الرقمية بين العاملين في الهيئات والمجتمعات المدنية، يُعد من المحددات الأساسية لبناء قدراتهم المهنية وتوسيع نطاق تأثيرهم الاجتماعي (عبد الحكيم وعلي، 2021). ففي الجمعيات الأهلية - على سبيل المثال - يعد امتلاك المهارات التكنولوجية الرقمية أداة قوية لمواجهة التغيرات الدولية والإقليمية في بيئة العمل، وتمكين العاملين من التفاعل بفاعلية مع المعوقات التكنولوجية الرقمية المعاصرة، وتوضيح البحوث - كذلك - أن تنمية المهارات الرقمية يتطلب توافر بنية تحتية تقنية مناسبة، وبرامج تدريبية مستمرة، ودعم إدارياً وتقنياً يسهل على المختصين الاجتماعيين اكتساب هذه المهارات وتحديثها بانتظام.

وبالرغم من أهمية المهارات التكنولوجية الرقمية في العمل الاجتماعي، تشير عديد من الدراسات إلى وجود فجوة بين متطلبات التحول التكنولوجي الرقمي وبين الواقع المهاري لدى المختصين الاجتماعيين، فالبحوث الحديثة في السياق التعليمي والاجتماعي أظهرت أن مستوى المهارات التكنولوجية الرقمية لدى الممارسين والمحتوى التدريسي في التخصصات الاجتماعية لا يزال بحاجة إلى تطوير يتماشى مع متطلبات العصر التكنولوجي الرقمي، بما في ذلك التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) ضمن الخطط التعليمية للمهن الاجتماعية (José, 2022).

كما أن التطورات المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات التكنولوجية الرقمية المتقدمة، تطرح معوقات جديدة أمام المختص الاجتماعي، فهي لا تقتصر على الاستخدام البسيط للمنصات الرقمية فحسب، بل تمتد إلى فهم كيفية توظيف هذه التطبيقات لتعزيز الممارسة المهنية، وتحسين التقويم، وتحقيق التواصل الفعال مع المستفيدين في البيئات التكنولوجية الرقمية (المحضر وعلام، 2024).

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على المهارات التكنولوجية الرقمية اللازمة للمختص الاجتماعي في ظل التحول التكنولوجي، من خلال التعرف إلى أهم هذه المهارات، وتقويم مستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين لها، واستكشاف المعوقات التي تواجههم في تطويرها، وفهم الآليات الممكنة لتعزيز هذه المهارات عبر استراتيجيات تعليمية ومهنية فاعلة، وبذلك تمثل هذه الدراسة محاولة علمية لمواءمة الممارسة الاجتماعية مع التطورات التكنولوجية الرقمية المتسارعة، وتقديم رؤى عملية تسهم في تطوير المهنة ومجالات تدخلاتها المستقبلية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: يتعرض العالم المعاصر إلى تحولات تكنولوجية رقمية متسارعة شملت مختلف القطاعات الخدمية والمهنية، وكان لميدان الخدمة الاجتماعية نصيب واضح من هذه التحولات، حيث أصبحت التقنيات التكنولوجية الرقمية جزءاً أساسياً من الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي، ومع تزايد الاعتماد على النظم الرقمية في تقديم الخدمات الاجتماعية، برزت الحاجة إلى امتلاك المختصين الاجتماعيين مهارات تكنولوجية رقمية، تُمكنهم من مواكبة متطلبات العمل المهني الحديثة والتفاعل الفعال مع المستفيدين والمؤسسات ذات العلاقة.

وبسبب التقدم الهائل في مجال التكنولوجيا الرقمية، والتي أدت إلى تغييرات جوهرية في أساليب العمل داخل المؤسسات الاجتماعية، أصبحت الممارسة المهنية للمختص الاجتماعي تتطلب امتلاك مهارات تكنولوجية رقمية متعددة، تشمل استخدام الحاسوب، وإدارة البيانات، والتواصل الإلكتروني، وتوظيف المنصات الرقمية في تقديم الخدمات الاجتماعية. وبالرغم من هذه المتطلبات، ومن خلال ملاحظاتي الميدانية، بصفتي متخصص اجتماعي، لمست أن عدداً غير قليل من المختصين الاجتماعيين يواجهون صعوبات في التكيف مع هذا التحول التكنولوجي الرقمي، نتيجة ضعف التدريب أو محدودية الإمكانيات التقنية أو مقاومة التغيير.

كما تبرز الحاجة إلى دراسات علمية، تسعى إلى تشخيص واقع المهارات الرقمية للمختصين الاجتماعيين في محافظة طوباس خاصة وفي فلسطين بشكل عام، وتحليل أبعادها المختلفة، واقتراح آليات عملية لتطويرها بما يتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية للخدمة الاجتماعية في العصر التكنولوجي الرقمي، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين متطلبات التحول التكنولوجي ومستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية اللازمة لأداء دوره المهني بكفاءة.

ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة لتتمحور حول سؤال الدراسة الرئيس والذي ينص على الآتي: ما واقع المهارات الرقمية للمختص الاجتماعي في ظل التحول التكنولوجي؟ والذي تنفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية المعاصرة؟
2. ما درجة توظيف المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية؟
3. ما أبرز المعوقات التي تواجه المختص الاجتماعي في تطوير مهاراته التكنولوجية الرقمية؟
4. ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز المهارات التكنولوجية الرقمية لدى المختص الاجتماعي؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المختصين الاجتماعيين حول واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي في ظل التحول التكنولوجي تبعاً لمغيرات: (الجنس، والسن، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية)؟

أهمية الدراسة:

1. الأهمية النظرية: تسهم هذه الدراسة في إغناء الأدبيات العربية في مجال الخدمة الاجتماعية من خلال تناول موضوع حديث، يتمثل في المهارات الرقمية للمختص الاجتماعي، وربط الممارسة المهنية بالتحول التكنولوجي، وهو مجال لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات العلمية.
2. الأهمية التطبيقية: تساعد نتائج الدراسة المؤسسات الاجتماعية والجامعات على تطوير برامج تدريبية ومناهج تعليمية، تواكب متطلبات العصر التكنولوجي، كما تقدم مؤشرات عملية لتحسين كفاءة المختص الاجتماعي في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى مستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية المعاصرة.
2. معرفة درجة توظيف المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية.
3. الكشف عن المعوقات التي تواجه المختص الاجتماعي في تطوير مهاراته التكنولوجية الرقمية.
4. تقديم مقترحات عملية لتطوير المهارات التكنولوجية الرقمية وتعزيز الكفاءة المهنية للمختص الاجتماعي.
5. التعرف إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات المختصين الاجتماعيين حول واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي في ظل التحول التكنولوجي تبعاً لمغيرات: (الجنس، والسن، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية).

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير الجنس.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير السن.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير عدد الدورات التدريبية.

حدود الدراسة:

1. الحد المكاني: محافظة طوباس - فلسطين.
2. الحد الزمني: 2025م/2026م.
3. الحد البشري: جميع المختصين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الاجتماعية- محافظة طوباس.

مفاهيم الدراسة:

1. المهارات الرقمية: "هي مجموعة من القدرات الرقمية التي تساعد على استخدام الأجهزة الرقمية وتطبيقات الاتصال والشبكات، وذلك من أجل الوصول إلى المعلومات وإدارتها بشكل مثالي ومفيد، لتمكين الأشخاص من إنشاء محتوى رقمي ومشاركته بشكل فعال، كما أنها تمكن الأشخاص من التواصل والتعاون وحل المشكلات المختلفة، وذلك من أجل تحقيق الذات بشكل فعال ومبدع في الحياة، ومن أجل العلم والعمل على الأنشطة الاجتماعية بشكل عام" (خلف، 2021، 273).
- التعريف الإجرائي للمهارات الرقمية: هي مجموعة القدرات التي يمتلكها المختصون الاجتماعيون العاملون في المؤسسات الاجتماعية - محافظة طوباس - لاستخدام التقنيات الرقمية في التوثيق، والتواصل، وإدارة الحالات، وتقديم الخدمات الاجتماعية بكفاءة، مع الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية.
2. المختص الاجتماعي: "يعرف المختص الاجتماعي بأنه: فرد متخصص تلقى إعداداً أكاديمياً وميدانياً في الخدمة الاجتماعية، ويعمل في مؤسسات اجتماعية مختلفة، ويتولى مسؤولية تقديم خدمات مهنية تستند إلى المعرفة العلمية والمهارات التطبيقية والالتزام بأخلاقيات المهنة" (علي، 2020).
- التعريف الإجرائي للمختص الاجتماعي: هو كل من يحمل مؤهلاً علمياً في الخدمة الاجتماعية ويعمل في مؤسسة اجتماعية في محافظة طوباس، ويتولى ممارسة أدوار مهنية، تهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية باستخدام الأساليب التقليدية والرقمية وفقاً لمتطلبات الممارسة المهنية.
3. التحول التكنولوجي: "هو عملية التغيير والتطوير التي تعتمد عليها المؤسسات والأفراد من خلال توظيف التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف الأنشطة والعمليات، بهدف تحسين الكفاءة والإنتاجية، وتطوير أساليب

العمل، وتعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات المعاصرة، كما يشير إلى الانتقال من الأساليب التقليدية إلى بيئات عمل تعتمد على الحلول الرقمية والتقنيات الذكية في إدارة الخدمات واتخاذ القرار" (OECD, 2023).

التعريف الإجرائي للتحويل التكنولوجي: هي عملية توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المؤسسات الاجتماعية في محافظة طوباس، بهدف تطوير الأداء المهني للمختص الاجتماعي، وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية، وتسهيل عمليات التواصل والتوثيق وإدارة البيانات، بما ينسجم مع متطلبات الممارسة المهنية الحديثة.

4. الخدمة الاجتماعية: " مهنة إنسانية علمية، تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على مواجهة مشكلاتهم وتحسين قدراتهم على التكيف مع بيئاتهم الاجتماعية، من خلال استخدام المعارف العلمية والمهارات المهنية والقيم الأخلاقية، بما يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة "(السكري، 2021).

التعريف الإجرائي للخدمة الاجتماعية: هي مجموعة الجهود المهنية والأنشطة والخدمات التي يقدمها المختصون الاجتماعيون داخل المؤسسات الاجتماعية في محافظة طوباس، بهدف مساعدة الأفراد والأسر والجماعات على مواجهة مشكلاتهم وتحسين قدراتهم على التكيف الاجتماعي، من خلال استخدام الأساليب المهنية والتقنيات الحديثة، بما يحقق جودة الخدمات الاجتماعية وفعالية التدخل المهني.

2. الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (عبد الحكيم، وعلي، 2021): (المهارات الرقمية كآلية لبناء قدرات العاملين بالجمعيات الأهلية). هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المهارات الرقمية في بناء قدرات العاملين بالجمعيات الأهلية، وبيان مدى إسهام التكنولوجيا الرقمية في تحسين الأداء المؤسسي ورفع كفاءة العاملين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع العاملين بالجمعيات الأهلية وعددهم (72) مفردة، واستخدم الباحثان الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة من العاملين في الجمعيات الأهلية، وتوصلت الدراسة إلى أن المهارات الرقمية تساهم بصورة كبيرة في تطوير الأداء المهني والإداري للعاملين، وتحسين قدراتهم على التواصل وإدارة البيانات وتنفيذ البرامج الاجتماعية بكفاءة أكبر، كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين مستوى امتلاك العاملين للمهارات الرقمية وبين مستوى جودة الخدمات المقدمة داخل الجمعيات الأهلية. وأوصت الدراسة بضرورة توفير برامج تدريبية مستمرة لتنمية المهارات الرقمية، وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية داخل المؤسسات الأهلية بما يتوافق مع متطلبات التحويل الرقمي.

2. دراسة (المحضر وعلام، 2024): (إسهامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الممارسة المهنية الرقمية). استهدفت الدراسة تحديد مستوى الممارسة المهنية الرقمية: (المعرفي، والمهاري، والقيمي) لدى المختصين الاجتماعيين العاملين بالمدارس، وكذلك تحديد دور برامج الممارسة المهنية الرقمية لدى المختصين الاجتماعيين العاملين بالمدارس، وأيضاً تحديد المعوقات والمقترحات، كما استهدفت الوصول إلى وضع برنامج تدريبي مقترح لتنمية مهارات تطبيقات الذكاء الاصطناعي لدى المختصين الاجتماعيين العاملين بالمدارس، وانتمت الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية باستخدام منهج دراسة الحالة، وأسفرت نتائج الدراسة عن مجيء المستوى المعرفي والقيمي للممارسة المهنية الرقمية لدى المختصين الاجتماعيين العاملين بالمدارس متوسطاً، وجاء المستوى المهاري لدى المختصين الاجتماعيين العاملين بالمدارس المدرسي منخفضاً، كما جاء دور برامج الممارسة المهنية الرقمية لدى المختصين الاجتماعيين العاملين بالمدارس المدرسي متوسطاً، ومعوّقات تطبيق الذكاء الاصطناعي ومقترحاته بالممارسة المهنية الرقمية للمختصين الاجتماعيين العاملين بالمدارس المدرسي، مرتفعة جداً، وهذا وقد أوصت الدراسة بضرورة رفع الكفاءة المعرفية والمهارية وعلاقتها بتطبيقات الذكاء الاصطناعي لدى المختصين الاجتماعيين، وضرورة تعزيز استيعاب المختصين الاجتماعيين لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

3. دراسة (أبو عيطة، 2024): (متطلبات تنمية المهارات الرقمية كآلية لبناء قدرات المختصين الاجتماعيين بمؤسسات التعليم الأزهرى قبل الجامعي).

استهدفت البحث تحديد مستوى المهارات الرقمية في بناء قدرات المختصين الاجتماعيين بمؤسسات التعليم الأزهرى قبل الجامعي، وذلك من خلال تحديد المهارات التشغيلية، والمهارات المعلوماتية، والمهارات الاجتماعية، والمهارات الإبداعية، كما استهدفت تحديد متطلبات قدرات المختصين الاجتماعيين بمؤسسات التعليم الأزهرى قبل الجامعي، وذلك من خلال تحديد متطلبات القدرات البشرية، ومتطلبات القدرات الإدارية، ومتطلبات القدرات المعلوماتية، ومتطلبات القدرات الاتصالية، والمتطلبات التدريبية، والمتطلبات التنظيمية، كما استهدفت تحديد طبيعة العلاقة بين المهارات الرقمية وبناء قدرات المختصين الاجتماعيين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي واعتمدت على منهج دراسة الحالة، وتوصل البحث إلى ضرورة توفير البنية التحتية للتقنيات الرقمية في المؤسسة التعليمية، وتدريب المختصين الاجتماعيين على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة، وزيادة الدعم الإداري والمالي للوسائل التكنولوجية الحديثة وضرورة الاستعانة بالخبراء المتخصصين لتنمية المهارات التكنولوجية للمختصين الاجتماعيين.

4. دراسة (هريدي، 2024): (برنامج مقترح في خدمة الجماعة لتنمية المهارات المهنية الرقمية لدى المتخصصين الاجتماعيين العاملين بالمعاهد الأزهرية).

تسلط هذه الدراسة الضوء على المهارات المهنية الرقمية، بوصفها إحدى المستجدات المهمة والتي تؤثر في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وخدمة الجماعة بصفة خاصة، وتحسين أداء المختصين الاجتماعيين العاملين بالمعاهد الأزهرية، واستهدفت الدراسة التوصل إلى برنامج مقترح من منظور طريقة العمل مع الجماعات لتنمية المهارات المهنية الرقمية لدى المختصين الاجتماعيين العاملين بالمعاهد الأزهرية، من خلال تحديد مستوى المهارات المهنية الرقمية لديهم، وتحديد الأدوار التي يقومون بها في الممارسة المهنية الرقمية بالمعاهد الأزهرية، وتحديد المهارات التي يستخدمونها في الممارسة المهنية الرقمية بالمعاهد الأزهرية، وكذلك تحديد تكتيكات طريقة العمل مع الجماعات التي تسهم في تنمية المهارات المهنية الرقمية لديهم، وأيضا تحديد مقترحات تنمية مهاراتهم المهنية الرقمية، وتوصلت الدراسة إلى تحديد المهارات المهنية الرقمية ومستواها، وتحديد الأدوار، وتحديد التكتيكات، ثم التوصل إلى برنامج مقترح من منظور طريقة العمل مع الجماعات لتنمية المهارات المهنية الرقمية لدى المختصين الاجتماعيين العاملين بالمعاهد الأزهرية.

5. دراسة (عطية، 2025): (المختص الاجتماعي الرقمي: دليل تدريبي في تحليل احتياجات المجتمعات والمنظمات وتخطيط برامج العمل باستخدام أدوات رقمية).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية إعداد المختص الاجتماعي الرقمي وتطوير قدراته المهنية في استخدام الأدوات الرقمية لتحليل احتياجات المجتمعات والمنظمات وتخطيط برامج العمل الاجتماعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فتناولت واقع استخدام التقنيات الرقمية في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، مع التركيز على المهارات الرقمية اللازمة للمختص الاجتماعي في ظل التحول التكنولوجي، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي أصبح ضرورة أساسية في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وأن استخدام الأدوات والتطبيقات الرقمية يساهم في تحسين عمليات جمع البيانات، وتحليل الاحتياجات، وتخطيط البرامج الاجتماعية بصورة أكثر دقة وفعالية، كما أظهرت النتائج وجود حاجة ملحة إلى تطوير برامج تدريبية متخصصة لإعداد المختصين الاجتماعيين رقمياً، وتعزيز قدراتهم على توظيف التكنولوجيا الحديثة في العمل المهني، وأوصت الدراسة بدمج المهارات الرقمية ضمن برامج إعداد المختصين الاجتماعيين، وتوفير بيئة تقنية داعمة داخل المؤسسات الاجتماعية.

6. دراسة (الحربي، 2025): (دور برامج التقنية الرقمية في تنمية جودة الأداء لدى المختص الاجتماعي).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور برامج التقنية الرقمية في تنمية جودة الأداء المهني لدى المختص الاجتماعي، وقياس مدى إسهام استخدام التطبيقات والبرامج الرقمية في تحسين كفاءة العمل الاجتماعي داخل المؤسسات الاجتماعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة من المختصين الاجتماعيين العاملين في عدد من المؤسسات الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن برامج التقنية الرقمية تساهم بشكل كبير في تطوير الأداء المهني للمختص الاجتماعي، من خلال تسهيل عمليات التوثيق، وإدارة الحالات، والتواصل مع المستفيدين، وتحسين سرعة إنجاز المهام المهنية، كما بينت النتائج وجود علاقة إيجابية بين مستوى استخدام التقنيات الرقمية ومستوى جودة الأداء المهني، وأوصت الدراسة بضرورة توفير برامج تدريبية متخصصة لتنمية المهارات الرقمية لدى المختصين الاجتماعيين، والعمل على تطوير البنية التحتية التقنية داخل المؤسسات الاجتماعية بما يتناسب مع متطلبات التحول الرقمي.

7. دراسة (القحطاني، 2025): (فعالية الخدمات الاجتماعية الرقمية في أوقات الأزمات).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى فعالية الخدمات الاجتماعية الرقمية في مواجهة الأزمات والتحديات الطارئة، وبيان دور التقنيات الرقمية في استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية للمستفيدين خلال الظروف الاستثنائية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة والمقابلات أدوات لجمع البيانات من عينة من المختصين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات الاجتماعية الرقمية أسهمت بصورة فعالة في ضمان استمرارية تقديم الخدمات الاجتماعية خلال الأزمات، من خلال تسهيل التواصل مع المستفيدين، وتسريع تقديم الدعم والمساعدات، وتحسين إدارة الحالات الاجتماعية عن بُعد، كما أظهرت النتائج أن استخدام المنصات والتطبيقات الرقمية ساعد المختصين الاجتماعيين على التكيف مع الظروف الطارئة وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن الأزمات، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية للمؤسسات الاجتماعية، وتطوير مهارات المختصين الاجتماعيين في مجال التكنولوجيا الرقمية، لضمان تقديم خدمات اجتماعية أكثر كفاءة وفعالية في أوقات الأزمات.

8. دراسة (بالي، 2025): (مستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية في عصر الذكاء الاصطناعي: تحديات التحول وفرص التمكين).

هدفت هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية في ظل التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، والتعرف إلى أبرز التحديات والفرص التي يفرضها التحول الرقمي على الممارسة المهنية للمختص الاجتماعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات الحديثة والدراسات المرتبطة باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمة الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح من العوامل المؤثرة في تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، فيساهم في تحسين عمليات التقويم، وتحليل البيانات، وإدارة الحالات، وتقديم الخدمات الاجتماعية بصورة أكثر دقة وسرعة، كما أظهرت النتائج وجود تحديات تتعلق بالجوانب الأخلاقية، وحماية الخصوصية، والحاجة إلى تطوير المهارات الرقمية لدى المختصين الاجتماعيين للتعامل مع التقنيات الحديثة بكفاءة، وأوصت

الدراسة بضرورة تطوير برامج إعداد المختصين الاجتماعيين بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي، وتعزيز التدريب المستمر على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسة المهنية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Abdelatief & Mohamed, 2021): (معوّقات استخدام المهارات الرقمية بين العاملين الاجتماعيين). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى المعوّقات التي تواجه العاملين الاجتماعيين في استخدام المهارات الرقمية في الممارسة المهنية، والكشف عن العوامل التنظيمية والفردية والتقنية التي تحد من توظيف التكنولوجيا في العمل الاجتماعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة من المختصين الاجتماعيين العاملين في مؤسسات خدمية مختلفة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المعوّقات التي تحد من استخدام المهارات الرقمية، من أبرزها ضعف التدريب على التقنيات الحديثة، وقلة الدعم المؤسسي، ونقص البنية التحتية الرقمية، إلى جانب وجود مقاومة لدى بعض العاملين تجاه استخدام التكنولوجيا في الممارسة المهنية، كما بينت النتائج أن التغلب على هذه المعوّقات يتطلب توفير برامج تدريبية مستمرة، وتطوير السياسات المؤسسية الداعمة للتحويل الرقمي، وتعزيز الثقافة الرقمية لدى المختصين الاجتماعيين.
2. دراسة (Fjeldheim, 2024): (تقييم جاهزية الطلاب في برامج الخدمة الاجتماعية لمواجهة متطلبات الممارسة الرقمية). هدفت هذه الدراسة إلى تقويم مستوى جاهزية طلبة برامج الخدمة الاجتماعية لمتطلبات الممارسة المهنية في البيئة الرقمية، والتعرف إلى مدى امتلاكهم للمهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة اللازمة للتعامل مع أدوات التكنولوجيا الحديثة في العمل الاجتماعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام استبانة وزعت على عينة من طلبة الخدمة الاجتماعية في عدد من المؤسسات التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلبة يمثلون مستوى متوسطاً من المهارات الرقمية الأساسية، إلا أنهم يواجهون تحديات في توظيف هذه المهارات ضمن المواقف المهنية التطبيقية، كما أظهرت النتائج وجود حاجة ملحة إلى تعزيز التدريب العملي على استخدام التقنيات الرقمية في الممارسة الاجتماعية، ودمج المهارات الرقمية بشكل أكبر في الخطط الدراسية لبرامج الخدمة الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج التعليمية لتواكب متطلبات التحول الرقمي في مهنة الخدمة الاجتماعية.
3. دراسة (Audrin & Salamin, 2024): (تقويم المهارات الرقمية في بيئات العمل). هدفت هذه الدراسة إلى تطوير إطار شامل لتقويم المهارات الرقمية في بيئات العمل المختلفة، وقياس مستوى امتلاك العاملين للمهارات الرقمية ومدى انعكاسها على جودة الأداء المهني، واعتمدت الدراسة على المنهج التطبيقي التحليلي من خلال بناء أداة قياس معيارية وتطبيقها على عينة من العاملين في مؤسسات متنوعة، وتوصلت الدراسة إلى أن تقويم المهارات الرقمية بشكل منهجي يساعد المؤسسات على تحديد نقاط القوة والضعف لدى العاملين، وبالتالي تصميم برامج تدريبية موجهة تساهم في رفع الكفاءة المهنية، كما أظهرت النتائج أن ارتفاع مستوى المهارات الرقمية يرتبط بشكل إيجابي بتحسين الإنتاجية وجودة الخدمات المقدمة، إلى جانب تعزيز القدرة على التكيف مع بيئات العمل الرقمية المتغيرة، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد أدوات قياس معيارية للمهارات الرقمية داخل المؤسسات لضمان التطوير المستمر للأداء المهني.
4. دراسة (Neubaum, 2024): (تطور المهارات الرقمية أثناء جائحة COVID-19). هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور المهارات الرقمية لدى العاملين في مختلف القطاعات خلال جائحة كوفيد-19، والتعرف إلى مدى تأثير الظروف الاستثنائية في تسريع اكتساب المهارات الرقمية وتوظيفها في بيئات العمل، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة إلكترونية، وزعت على عينة من العاملين في مجالات مهنية متعددة، وتوصلت الدراسة إلى أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تسريع واضح في اكتساب المهارات الرقمية وتوسيع نطاق استخدامها في تقديم الخدمات عن بُعد، خاصة في المجالات الاجتماعية والتعليمية والصحية، كما بينت النتائج أن هذا التطور كان متفاوتاً بين الأفراد والمؤسسات، فواجه البعض تحديات تتعلق بنقص التدريب وضعف البنية التحتية الرقمية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستعداد الرقمي للمؤسسات والأفراد، وتوفير برامج تدريبية مستدامة لضمان استمرارية استخدام المهارات الرقمية بكفاءة في الظروف العادية والطوارئ.
5. دراسة (Markovič, 2024): ("الخدمة الاجتماعية الرقمية" و"الخدمة الإلكترونية"). هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الفروق المفاهيمية بين "الخدمة الاجتماعية الرقمية" و"الخدمة الإلكترونية"، وتحليل التحديات والفرص التي يفرضها التحول الرقمي على ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات الحديثة ذات العلاقة بالممارسة المهنية الرقمية. وتوصلت الدراسة إلى أن التحول نحو الخدمة الاجتماعية الرقمية لا يقتصر على نقل الخدمات إلى منصات إلكترونية فقط، بل يتطلب إعادة بناء الممارسة المهنية بما يتناسب مع البيئة الرقمية، بما يشمل تطوير المهارات الرقمية للمختصين الاجتماعيين، وإعادة تنظيم أساليب التدخل المهني، كما أكدت النتائج أن هذا التحول يواجه تحديات تتعلق بالأخلاقيات المهنية، وحماية الخصوصية، والفجوة الرقمية بين المستفيدين، وأوصت الدراسة بضرورة وضع أطر مهنية واضحة لتنظيم الممارسة الرقمية في الخدمة الاجتماعية، وتطوير برامج تدريبية متخصصة لتعزيز كفاءة المختصين في البيئة الرقمية.

6. دراسة (Dalziel et al., 2025): (تأثير الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في مهنة الخدمة الاجتماعية). هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في مهنة الخدمة الاجتماعية، واستكشاف كيفية إعادة تشكيل الممارسة المهنية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات والدراسات المعاصرة في مجالات الذكاء الاصطناعي والخدمة الاجتماعية، مع التركيز على التطبيقات الرقمية في تقديم الخدمات الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي يسهمان بشكل كبير في تحسين جودة الممارسة المهنية من خلال دعم عمليات اتخاذ القرار، وتحليل البيانات الاجتماعية، وتطوير أساليب التدخل المهني، كما أظهرت النتائج أن هذا التحول يفرض تحديات تتعلق بالجانب الأخلاقي، وحماية الخصوصية، والحاجة إلى إعادة تأهيل المختصين الاجتماعيين رقمياً، وأوصت الدراسة بضرورة دمج مهارات الذكاء الاصطناعي والمهارات الرقمية في برامج إعداد المختصين الاجتماعيين، لضمان مواكبة التغيرات المتسارعة في بيئة الممارسة المهنية.

7. دراسة (Council on Social Work Education- CSWE, 2025): (دمج التكنولوجيا في تعليم الخدمة الاجتماعية).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع دمج التكنولوجيا الرقمية في برامج تعليم الخدمة الاجتماعية، والتعرف إلى مدى تضمين المهارات الرقمية في الخطط الدراسية لإعداد المختصين الاجتماعيين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة السياسات التعليمية والتقارير الأكاديمية الخاصة بتعليم الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الجامعية، وتوصلت الدراسة إلى أن دمج التكنولوجيا في تعليم الخدمة الاجتماعية أصبح ضرورة ملحة لمواكبة متطلبات الممارسة المهنية الحديثة، ليسهم في تعزيز جاهزية الطلبة للعمل في بيئات رقمية متطورة، وتحسين قدراتهم على استخدام الأدوات الرقمية في التدخل المهني، كما بينت النتائج وجود تفاوت في مستوى تطبيق التكنولوجيا بين البرامج التعليمية، مع الحاجة إلى تطوير مناهج موحدة تدمج المهارات الرقمية بشكل منهجي، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث الخطط الدراسية في برامج الخدمة الاجتماعية، وتوفير تدريب عملي مكثف على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة.

ومن خلال المراجعة التحليلية للدراسات السابقة العربية والأجنبية، استطاع الباحث بلورة المسار المنهجي والمعرفي للبحث الحالي والاستفادة من مجموعة من الجوانب العلمية والمنهجية التي أسهمت في تطوير هذا البحث المتعلق بالمهارات الرقمية للمختص الاجتماعي في ظل التحول التكنولوجي، فقد ساعدت تلك الدراسات في تحديد المفاهيم الأساسية والمتغيرات المرتبطة بالبحث، فأكدت أهمية توضيح مفهوم المهارات الرقمية وربطها بالممارسة المهنية للمختص الاجتماعي، إلى جانب إبراز الدور الحيوي للتحول التكنولوجي في تحسين جودة الخدمات الاجتماعية وتطوير الأداء المهني (Dalziel et al., 2025، (بالي، 2025)، كما أسهمت هذه الدراسات في صياغة المفاهيم الإجرائية للبحث بصورة دقيقة، مثل مفهوم المهارات الرقمية، والمختص الاجتماعي، والتحول التكنولوجي.

كذلك أظهرت الدراسات السابقة وجود عدد من الفجوات المعرفية والمهنية المرتبطة بضعف التأهيل الرقمي للمختصين الاجتماعيين، وقلة التدريب المتخصص، وضعف البنية التحتية التقنية داخل المؤسسات الاجتماعية، في حين ركزت الدراسات الأجنبية على أهمية تطوير البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة لتنمية المهارات الرقمية بصورة منهجية (Fjeldheim et al., 2024، (عبد الحكيم وعلي، 2021)، وقد ساعد ذلك الباحث في تحديد مشكلة البحث الحالية والمتعلقة في وجود فجوة بين المهارات الرقمية التي يمتلكها المختصون الاجتماعيون ومتطلبات التحول التكنولوجي في الممارسة المهنية.

ومن الناحية المنهجية، أفادت الدراسات السابقة الباحث في اختيار الأدوات والأساليب البحثية المناسبة، فبينت فعالية استخدام الاستبانة والمقابلات والاستبانات الرقمية في قياس مستوى المهارات الرقمية ومدى التكيف مع التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي ساعد في تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) وفق مقياس ليكرت الخماسي بما يتناسب مع أهداف الدراسة ومحاورها (Audrin et al., 2024)، (هريدي، 2024)، كما أوضحت الدراسات أن مستوى المهارات الرقمية يتأثر بعدة عوامل، من أبرزها التدريب، والدعم المؤسسي، والبنية التحتية التقنية، والدافعية الفردية نحو التعلم الرقمي (الحارثي، 2024)، وهو ما أسهم في صياغة فرضيات الدراسة وربطها بمحاور الاستبانة لقياس أثر هذه العوامل في الكفاءة التكنولوجية للمختص الاجتماعي.

إلى جانب ذلك، ساعدت الدراسات الأجنبية الحديثة في توجيه البحث نحو مواكبة الاتجاهات العلمية المعاصرة، خاصة فيما يتعلق بالتحول التكنولوجي والذكاء الاصطناعي في مهنة الخدمة الاجتماعية، الأمر الذي دفع الباحث إلى تضمين البعد التكنولوجي الحديث ضمن الإطار النظري للدراسة، وتوسيع نطاقها ليشمل التغيرات المتسارعة التي تشهدها الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في العصر الرقمي (Markovič, 2024).

3. الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة ونوعها: استخدمت الدراسة المنهج الكمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل، بوصفه من أكثر المناهج ملائمة لطبيعة الدراسة وأهدافها.

وتُصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، فهي تهدف إلى رصد واقع المهارات الرقمية في بيئات العمل وتشخيصها، وتحليل خصائصها وتحديد الفجوات المهارية دون تدخل من الباحث في المتغيرات، وذلك بغرض الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الظاهرة وتطويرها.

وتُعرف الدراسة الوصفية بأنها: "أحد أشكال التحليل العلمي الذي يهدف إلى وصف ظاهرة معينة وصفاً دقيقاً من خلال جمع بيانات ومعلومات حقيقية عنها، وتصنيفها، وتحليلها، واستقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، وذلك لاستخلاص تعميمات ذات دلالة تسهم في زيادة المعرفة بالواقع المعاش" (عليان، 2021، ص 105).

مجتمع الدراسة: جميع المختصين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الاجتماعية- محافظة طوباس، وذلك في العام 2026/2025م.

عينة الدراسة: اعتمدت الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع المختصين الاجتماعيين (تخصص الخدمة الاجتماعية) العاملين في المؤسسات الاجتماعية بمحافظة طوباس، ونظراً لطبيعة مجتمع الدراسة المحدود، فقد تم استهداف أفراد المجتمع كافة، بأسلوب الحصر الشامل لضمان تمثيل العناصر كافة، وقد شملت أداة الدراسة (60) استبانة، وزعت على كامل مجتمع الدراسة، فاستجاب جميع المستهدفين، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي (60) استبانة، وبذلك حققت الدراسة نسبة استجابة كاملة بلغت (100%). وتوضح الجداول التالية توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الديموغرافية والمهنية.

جدول 1: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير (الجنس، السن، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	31	51.7
	أنثى	29	48.3
	المجموع	60	100.0
السن	29 سنة فأقل	12	20.0
	من 30-40 سنة	38	63.3
	41 سنة فأكثر	10	16.7
	المجموع	60	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	43	71.7
	ماجستير	17	28.3
	دكتوراه	00	00
	المجموع	60	100%
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	13	21.7
	من 6-10 سنوات	30	50.0
	11 سنة فأكثر	17	28.3
	المجموع	60	100.0
عدد الدورات التدريبية	ولا دورة	15	25.0
	دورة واحدة	33	55.0
	دورتان فأكثر	12	20.0
	المجموع	60	100.0

أداة الدراسة: تم بناء أداة الدراسة على شكل استبانة من خلال الاستفادة من مشرفين تربويين ودراسات سابقة، وقد كانت الاستبانة مكونة من قسمين: احتوى القسم الأول على البيانات الأولية وهي: (الجنس، والسن، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية)، وتكون القسم الثاني من (60) فقرة، موزعة على أربعة مجالات، تكون المجال الأول من (15) فقرة، تقيس مستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية المعاصرة، والثاني من (15) فقرة، تقيس درجة توظيف المختصين الاجتماعيين للمهارات الرقمية في الممارسة المهنية، والثالث من (15) فقرة، تقيس أبرز المعوقات التي تواجه المختص الاجتماعي في تطوير مهاراته التكنولوجية الرقمية، والرابع من (15) فقرة، تقيس المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز المهارات التكنولوجية الرقمية لدى المختص الاجتماعي، وبعد عرضها على مجموعة من المتخصصين، تم إجراء التعديلات اللازمة من إضافة وحذف، وتم اعتمادها بصيغتها النهائية بناء على طلب المحكمين، وقد روعي في بناء الاستبانة مدى مناسبتها للعينة من حيث الصياغة اللغوية، ووضوح ما تسأل عنه الفقرات، وقد تبنى الباحث في إعداد الاستبانة الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي حدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال. وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:

1. صمم الباحث الاستبانة حول واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي في ظل التحول التكنولوجي، وذلك بالرجوع إلى التراث النظري، والإطار التصوري الموجه للدراسة، والرجوع إلى الدراسات المتصلة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل متغير من المتغيرات الخاصة بالدراسة.

2. صدق الأداة: تم عرض الأداة على عدد من المتخصصين، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (80%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة بعضها الآخر. وبناء على ذلك تم صياغة الاستبانة في صورتها النهائية.

3. ثبات الأداة: قام الباحث بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha Coefficient)، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 2: نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

البيان	عدد الفقرات	قيمة ألفا
مستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية المعاصرة	15	0.82
درجة توظيف المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية	15	0.81
المعوقات التي تواجه المختص الاجتماعي في تطوير مهاراته التكنولوجية الرقمية	15	0.79
المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز المهارات التكنولوجية الرقمية لدى المختص الاجتماعي	15	0.86
الأداة ككل	60	0.84

تشير نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة إلى أن محور (مستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية المعاصرة) قد حقق قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت (0.82)، وهي قيمة مرتفعة تدل على تمتع فقرات هذا المحور بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي والثبات، ما يشير إلى أن الفقرات تقيس المفهوم ذاته بصورة مستقرة، ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني.

كما أظهرت نتائج الثبات أن محور (درجة توظيف المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية) قد بلغ معامل ألفا كرونباخ له (0.81)، وهي قيمة تشير إلى مستوى مرتفع من الثبات والاتساق الداخلي بين الفقرات، الأمر الذي يعكس دقة المحور في قياس درجة توظيف المهارات الرقمية في العمل المهني.

وبالنسبة لمحور (المعوقات التي تواجه المختص الاجتماعي في تطوير مهاراته التكنولوجية الرقمية)، فقد بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ (0.79)، وهي قيمة مقبولة إحصائياً، وتدلل على وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات المحور، ما يؤكد صلاحية الفقرات لقياس المعوقات المرتبطة بتطوير المهارات الرقمية لدى المختصين الاجتماعيين.

أما محور (المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز المهارات التكنولوجية الرقمية لدى المختص الاجتماعي)، فقد سجل أعلى قيمة لمعامل ألفا كرونباخ بلغت (0.86)، وهي قيمة مرتفعة جداً، تشير إلى قوة الترابط بين فقرات المحور وتمتعها بدرجة عالية من الثبات، ما يعزز موثوقية النتائج المتعلقة بهذا المجال.

وفيما يتعلق (بالأداة ككل)، فقد بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ (0.84)، وهي قيمة مرتفعة تؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي، الأمر الذي يدل على صلاحيتها للتطبيق الميداني وإمكانية الاعتماد على نتائجها في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها.

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها، وذلك تمهيداً لإدخالها للحاسوب، لعمل المعالجة الإحصائية للبيانات، وقد تم إدخالها بإعطائها أرقاماً معينة، فأعطى كل مستوى من مستويات درجة الموافقة درجة معينة، فأعطيت درجة موافق بشدة (5) درجات، وموافق (4) درجات، ومحاييد (3) درجات، ومعارض (2) درجتين، ومعارض بشدة (1) درجة واحدة، فكلما زادت الدرجة زادت درجة واقع المهارات الرقمية للمختص الاجتماعي في ظل التحول التكنولوجي، ومن أجل تسهيل تفسير النتائج، فقد تم اعتماد التقديرات التالية:

1- 2.33 ضعيفة.

2.34- 3.67 متوسطة.

3.68- 5.00 كبيرة.

وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

4. عرض النتائج ومناقشتها

السؤال الأول: ما مستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية المعاصرة؟ وللإجابة عن سؤال الدراسة، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات أداة الدراسة.

جدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال الدراسة الأول (مستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية المعاصرة)

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	أمتلك مهارة أساسية في استخدام الحاسوب في العمل المهني	4.1333	.53573	82%	كبيرة
2	أجيد استخدام برامج معالجة النصوص في إعداد التقارير الاجتماعية	4.0167	.46910	80%	كبيرة
3	أستخدم برامج الجداول الإلكترونية في تنظيم البيانات	4.1500	.36008	83%	كبيرة
4	أمتلك القدرة على البحث الإلكتروني عن المعلومات المهنية	4.1667	.52615	83%	كبيرة
5	أجيد التعامل مع البريد الإلكتروني في المراسلات الرسمية	4.2500	.62775	85%	كبيرة
6	أستطيع استخدام المنصات الرقمية في التواصل المهني	4.2667	.44595	85%	كبيرة
7	أمتلك مهارة حفظ الملفات إلكترونياً وتنظيمها	4.2500	.50840	85%	كبيرة
8	أجيد استخدام تطبيقات الاجتماعات الافتراضية	4.1667	.37582	83%	كبيرة
9	أستطيع التعامل مع أنظمة إدارة الحالات الرقمية	4.1667	.52615	83%	كبيرة
10	أمتلك معرفة أساسية بالأمن الرقمي وحماية البيانات	4.2333	.49972	84%	كبيرة
11	أجيد استخدام الهواتف الذكية في العمل المهني	4.2000	.48011	84%	كبيرة
12	أستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مهني وأخلاقي	4.3333	.54202	86%	كبيرة
13	أستطيع التعامل مع البرمجيات الحديثة بسهولة	4.1333	.34280	82%	كبيرة
14	أمتلك مهارة التعلم الذاتي الرقمي	4.3333	.60132	86%	كبيرة
15	أتابع التطورات التكنولوجية المرتبطة بالخدمة الاجتماعية	4.1167	.49030	82%	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.1944	.15296	83%	كبيرة

أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لمستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية المعاصرة، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (4.19) من 5 ونسبة (83%)، وهي درجة تشير إلى مستوى كبير من التمكن، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في ضوء التحول المتسارع نحو الرقمنة في مؤسسات الخدمة الاجتماعية، حيث أصبحت عديد من المهام المهنية – مثل التوثيق، وإدارة الحالات، والتواصل مع المستفيدين، وإعداد التقارير – تعتمد بصورة أساسية على التقنيات الحديثة، كما يعكس ذلك تنامي وعي المختصين بأهمية الكفاءة الرقمية في تحسين جودة الخدمات، وزيادة الفاعلية، ومواكبة متطلبات بيئة العمل المعاصرة، وقد يكون لانتشار الأجهزة الذكية وسهولة الوصول إلى التطبيقات والمنصات، دور مهم في دعم هذا المستوى المرتفع، إلى جانب ما توفره المؤسسات من بنية تقنية تفرض الاستخدام المستمر وتنمي الخبرة العملية بمرور الوقت، حيث :

- جاءت فقرة: "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مهني وأخلاقي". في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.33) ونسبة 86% وبدرجة كبيرة، ويشير هذا الارتفاع إلى تنامي وعي المختصين الاجتماعيين بأهمية الحضور المهني في الفضاء الرقمي، وضرورة الالتزام بالضوابط الأخلاقية عند التفاعل عبر الشبكات الاجتماعية، خاصة مع اتساع استخدامها في التوعية والتواصل مع المستفيدين والمؤسسات.
- احتلت فقرة: "أمتلك مهارة التعلم الذاتي الرقمي". المرتبة نفسها بمتوسط (4.33) ونسبة (86%)، ويمكن تفسير ذلك بإدراك المختصين أن التطورات التقنية متسارعة ولا يمكن الاعتماد على التدريب الرسمي فقط، ما يدفعهم إلى تنمية قدراتهم بشكل مستمر من خلال التعلم الفردي، والتجريب، ومتابعة المستجدات التقنية.
- تلتها فقرة: "استخدام المنصات الرقمية في التواصل المهني". بمتوسط حسابي (4.27) ونسبة (85%)، وهوما يعكس تأثير الممارسة المهنية بالتحول نحو الاتصال الإلكتروني والاجتماعات الافتراضية وإدارة الخدمات عن بُعد، الأمر الذي جعل إتقان هذه المنصات ضرورة يومية لنجاح العمل.
- جاءت فقرة: "التعامل مع البريد الإلكتروني في المراسلات الرسمية". بمتوسط (4.25) ونسبة (85%)، ويُفسر ذلك بكون البريد الإلكتروني يمثل أداة أساسية في المخابرات الإدارية وتبادل التقارير والوثائق، ما يفرض على المختص استخدامهما بشكل متكرر، أكسبه مهارة عالية في التعامل معه.
- وبالمستوى نفسه، حصلت فقرة: "حفظ الملفات وتنظيمها إلكترونياً". على متوسط (4.25) ونسبة (85%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد المؤسسات المتزايد على الأرشفة الرقمية وإدارة البيانات، الأمر الذي جعل من التنظيم الإلكتروني للملفات جزءاً لا يتجزأ من المسؤوليات المهنية اليومية للمختص الاجتماعي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عطية، 2025) التي أكدت ضرورة امتلاك المختص الاجتماعي لمهارات رقمية متقدمة لمواكبة التحول الرقمي، ودراسة (Council on Social Work Education-CSWE, 2025) التي أكدت أن المهارات الرقمية أصبحت ضرورة في إعداد المختصين الاجتماعيين، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (Fjeldheim, 2024) التي أظهرت أن الطلبة يمتلكون مستوى متوسطاً من المهارات الرقمية وليس مرتفعاً كما في الدراسة الحالية.

السؤال الثاني: ما درجة توظيف المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية؟
وللإجابة عن سؤال الدراسة، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات أداة الدراسة.

جدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال الدراسة الثاني (درجة توظيف المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية)

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	أستخدم التكنولوجيا الرقمية في توثيق الحالات الاجتماعية	3.8333	.37582	76%	كبيرة
2	تساعدني المهارات الرقمية في تحسين جودة التدخل المهني	4.0000	.00000	80%	كبيرة
3	أستخدم الأدوات الرقمية في متابعة الحالات بانتظام	4.1667	.37582	83%	كبيرة
4	تساعدني التكنولوجيا في إعداد الخطط المهنية	4.3333	.47538	86%	كبيرة
5	أستخدم الوسائل الرقمية في التوعية والإرشاد الاجتماعي	4.5000	.50422	90%	كبيرة
6	استفيد من المهارات الرقمية في تسريع إنجاز المهام	4.0000	.00000	80%	كبيرة
7	أستخدم التقنيات الرقمية في إعداد التقارير الدورية	4.1667	.37582	83%	كبيرة
8	أوظف التكنولوجيا في التنسيق مع فريق العمل في المؤسسة	4.0000	.00000	83%	كبيرة
9	أستخدم المنصات الرقمية في التواصل مع المستفيدين	4.1667	.37582	83%	كبيرة
10	تسهم المهارات الرقمية في تقليل الجهد المهني	4.1667	.37582	83%	كبيرة
11	أستخدم الأدوات الرقمية في إدارة الوقت المهني	4.0000	.00000	80%	كبيرة
12	تساعدني التكنولوجيا في تحسين اتخاذ القرار المهني	4.5000	.50422	90%	كبيرة
13	أستخدم التقنيات الرقمية في تقويم الحالات	4.0000	.00000	80%	كبيرة
14	تسهم المهارات الرقمية في تطوير أدائي المهني	4.5000	.50422	90%	كبيرة
15	أرى أن التكنولوجيا أصبحت جزءاً أساسياً من الممارسة المهنية	4.1667	.37582	83%	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.1667	.06437	83%	كبيرة

أظهرت نتائج الجدول أن الدرجة الكلية لمدى توظيف المختصين الاجتماعيين للمهارات التكنولوجية الرقمية في الممارسة المهنية، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (4.17) من 5، ونسبة مئوية (83%)، وهي درجة تقع ضمن مستوى كبير، وتشير هذه النتيجة إلى أن المختصين الاجتماعيين يوظفون التكنولوجيا بصورة فاعلة ومنظمة في مختلف جوانب عملهم المهني، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بأن التحول الرقمي داخل مؤسسات الخدمة الاجتماعية جعل استخدام التقنيات الحديثة جزءاً أساسياً من إجراءات العمل، سواء في التوثيق أو التخطيط أو المتابعة أو الاتصال، كما تعكس هذه النتيجة وجود قناعة مهنية بأهمية الأدوات التكنولوجية الرقمية في تحسين الجودة، وتسريع الإنجاز، ودعم اتخاذ القرار، إلى جانب ذلك، فإن توافر البنية التحتية والتدريب، إلى جانب الاعتياد اليومي على استخدام التطبيقات والأنظمة الإلكترونية، يسهم في تعزيز تحويل المهارات التكنولوجية الرقمية من مجرد معرفة نظرية إلى ممارسة عملية راسخة، حيث:

- جاءت فقرة: "أستخدم الوسائل الرقمية في التوعية والإرشاد الاجتماعي." في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4.50) ونسبة (90%) وبدرجة كبيرة، ويمكن تفسير ذلك بأن برامج التوعية أصبحت بصورة متزايدة على المنصات الإلكترونية ووسائل الاتصال الحديثة؛ للوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين بسرعة وفاعلية، ما جعل المختصين أكثر توظيفاً لهذه الأدوات في عملهم اليومي.
- احتلت فقرة: "تساعدني التكنولوجيا في تحسين اتخاذ القرار المهني." المرتبة نفسها بمتوسط (4.50) ونسبة (90%)، ويعكس ذلك اعتماد المختصين على المعلومات الرقمية وقواعد البيانات والتوثيق الإلكتروني في بناء قراراتهم المهنية، الأمر الذي يسهم في زيادة الدقة والموضوعية وتقليل احتمالات الخطأ.
- جاءت فقرة: "تسهم المهارات الرقمية في تطوير أدائي المهني." بمتوسط (4.50) ونسبة (90%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن استخدام التكنولوجيا يتيح فرصاً أفضل للتعلم المستمر، وسهولة الوصول إلى المعرفة المهنية، وتحسين أساليب التدخل، ما يعكس مباشرة على مستوى الأداء.
- تلتها فقرة: "تساعدني التكنولوجيا في إعداد الخطط المهنية." بمتوسط حسابي (4.33) ونسبة (86%)، وهو ما يمكن تفسيره بدور البرامج الرقمية في تسهيل جمع المعلومات وتحليلها وتنظيمها، وبالتالي دعم عملية التخطيط بطريقة أكثر منهجية ووضوحاً.
- جاءت مجموعة من الفقرات بمتوسط (4.17) ونسبة (83%) مثل استخدام الأدوات الرقمية في متابعة الحالات بانتظام، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بكون المتابعة الإلكترونية تتيح تسجيل الملاحظات وتحديث البيانات بصورة فورية، ما يسهل الرجوع إليها، ويعزز استمرارية الخدمة المهنية.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الفحطاني، 2025) التي أكدت فاعلية الخدمات الاجتماعية الرقمية في تحسين تقديم الخدمات خلال الأزمات، ودراسة (Audrin, 2024) التي بينت أن توظيف المهارات الرقمية يسهم في رفع جودة العمل والإنتاجية، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (Fjeldheim, 2024) التي أشارت إلى وجود صعوبة لدى الطلبة في توظيف المهارات الرقمية في المواقف التطبيقية.

السؤال الثالث: ما المعوقات التي تواجه المختص الاجتماعي في تطوير مهاراته التكنولوجية الرقمية؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات أداة الدراسة.

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال الدراسة الثالث: (المعوقات التي تواجه المختص الاجتماعي في تطوير مهاراته التكنولوجية الرقمية)

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	أواجه صعوبة في استخدام بعض التقنيات الرقمية الحديثة	2.9000	.47657	58%	متوسطة
2	ضعف التدريب يؤثر في تطوير مهاراتي الرقمية	4.4000	.49403	88%	كبيرة
3	قلة الدورات المتخصصة تحد من كفاءتي الرقمية	4.3833	.49030	87%	كبيرة
4	ضعف البنية التحتية التقنية يعيق استخدام التكنولوجيا	4.0000	.45099	80%	كبيرة
5	ضغط العمل يقلل من فرص التعلم الرقمي	4.0000	.00000	80%	كبيرة
6	عدم توافر أجهزة حديثة يؤثر في أدائي المهني	4.4667	.50310	83%	كبيرة
7	نقص الدعم الإداري يحد من استخدام التكنولوجيا	4.3833	.49030	87%	كبيرة
8	مقاومة التغيير تشكل عائقاً أمام التحول الرقمي	4.3333	.47538	86%	كبيرة
9	الخوف من فقدان البيانات يحد من الاستخدام الرقمي	4.3833	.49030	87%	كبيرة
10	ضعف الإنترنت يؤثر في العمل المهني الرقمي	4.1000	.30253	82%	كبيرة
11	قلة الخبرة التقنية تمثل تحدياً في الممارسة المهنية	4.7000	.46212	94%	كبيرة
12	غياب السياسات الرقمية الواضحة يعيق الاستخدام الفعال	3.9333	.68561	78%	كبيرة
13	ضعف الثقافة الرقمية داخل المؤسسة يؤثر في الأداء	3.9000	.30253	78%	كبيرة
14	عدم وضوح الجوانب الأخلاقية الرقمية يشكل عائقاً	4.0000	.00000	80%	كبيرة
15	أواجه صعوبة في مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة	4.1000	.30253	82%	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.1322	.08808	82%	كبيرة

أظهرت نتائج الجدول أن الدرجة الكلية للمعوقات التي تواجه المختص الاجتماعي في تطوير مهاراته التكنولوجية الرقمية، جاءت بمتوسط حسابي بلغ (4.13) من 5، ونسبة مئوية (82%)، وهي درجة تقع ضمن مستوى كبير، وتشير هذه النتيجة إلى أن المختصين الاجتماعيين يواجهون معوقات تحد من قدراتهم على تطوير مهاراتهم التكنولوجية الرقمية، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بسبب قلة الدورات التكنولوجية المتخصصة التي يتلقاها المختصون الاجتماعيون، ما ينعكس على مستوى جودة الممارسة المهنية الرقمية، حيث أشارت النتائج إلى الآتي:

- إن أهم المعوقات هي قلة الخبرة التقنية التي تمثل تحدياً في الممارسة المهنية، فقد حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.7000)، ويمكن تفسير ذلك بأن عدداً من المختصين يفتقرون إلى المعرفة المتقدمة في تشغيل الأنظمة والبرمجيات الحديثة، ما يجعلهم أقل ثقة في الاستخدام المتخصص، ويحد من الاستفادة الكاملة من الإمكانيات الرقمية.
- برزت مشكلة عدم توافر أجهزة حديثة تؤثر في الأداء المهني ضمن أعلى المعوقات، ويعكس ذلك أن تقادم التجهيزات أو ضعف إمكانياتها يؤدي إلى بطء العمل وصعوبة تشغيل التطبيقات المتطورة، وبالتالي تقليل كفاءة الخدمات المقدمة.
- أظهرت النتائج أن ضعف التدريب يؤثر في تطوير المهارات الرقمية، يمثل عائقاً جوهرياً، فغياب البرامج التدريبية المنتظمة بحرم المختصين من فرص تطوير قدراتهم ومواكبة المستجدات التقنية.
- كذلك جاءت قلة الدورات المتخصصة التي تحد من الكفاءة الرقمية ضمن المراتب العليا، ويمكن تفسير ذلك بالحاجة إلى تدريب نوعي عملي يتناسب مع طبيعة مهام الخدمة الاجتماعية، وليس مجرد دورات عامة في استخدام الحاسوب.
- شكل نقص الدعم الإداري أحد أبرز المعوقات، ما يدل على أن التحول التكنولوجي الرقمي يحتاج إلى تشجيع رسمي وتوفير بيئة تنظيمية محفزة؛ لأن الجهود الفردية وحدها لا تكفي لإحداث التغيير المطلوب، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Abdelatief, 2021) التي أكدت أن ضعف التدريب وقلة الدعم المؤسسي من أبرز معوقات استخدام المهارات الرقمية، ودراسة (Marković, 2024) التي بينت وجود تحديات أخلاقية ورقمية، تعيق التحول الرقمي في الخدمة الاجتماعية، واختلقت الدراسة الحالية مع دراسة (القحطاني، 2025) التي أبرزت فاعلية الخدمات الرقمية أكثر من تركيزها على معوقات الاستخدام.

السؤال الرابع: ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز المهارات التكنولوجية الرقمية لدى المختص الاجتماعي؟
وللإجابة عن سؤال الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات أداة الدراسة.

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال الدراسة الثالث: (المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز المهارات التكنولوجية الرقمية لدى المختص الاجتماعي)

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	إنراج المهارات الرقمية ضمن مناهج دراسة الخدمة الاجتماعية	4.2167	.41545	85%	كبيرة
2	توفير دورات تدريبية رقمية متخصصة للمختصين الاجتماعيين	4.4333	.49972	88%	كبيرة
3	دعم التعلم الذاتي عبر المنصات الإلكترونية	4.2000	.40338	84%	كبيرة
4	توفير بنية تحتية تقنية مناسبة في المؤسسات الاجتماعية	3.9000	.54306	78%	كبيرة

كبيـرة	86%	46212	4.3000	تشجيع استخدام التكنولوجيا في الممارسة المهنية	5
كبيـرة	90%	50422	4.5000	وضع سياسات واضحة للتحويل الرقمي في المؤسسات	6
كبيـرة	84%	40338	4.2000	تعزيز الثقافة الرقمية بين العاملين الاجتماعيين	7
كبيـرة	84%	40338	4.2000	توفير دعم فني مستمر داخل المؤسسات	8
كبيـرة	84%	75465	4.2000	عقد ورش عمل دورية حول المهارات الرقمية	9
كبيـرة	88%	66892	4.4000	إدماج التكنولوجيا في تقويم الأداء المهني	10
كبيـرة	82%	54306	4.1000	تشجيع الابتكار الرقمي في العمل الاجتماعي	11
كبيـرة	88%	66892	4.4000	تطوير أدلة إرشادية رقمية للممارسة المهنية	12
كبيـرة	84%	40338	4.2000	تعزيز الشراكة مع مؤسسات تقنية متخصصة	13
كبيـرة	86%	78762	4.3000	تحديث الأنظمة الرقمية بشكل دوري	14
كبيـرة	82%	54306	3.9000	اعتماد المهارات الرقمية معياراً من معايير الكفاءة المهنية	15

- تشير نتائج الجدول إلى أن أعلى المقترحات تمثل في وضع سياسات واضحة للتحويل التكنولوجي في المؤسسات بمتوسط حسابي بلغ (4.50) ونسبة (90%) وبدرجة كبيرة، ويمكن تفسير ذلك بأن وجود أطر تنظيمية وتعليمات رسمية يوفّر وضوحاً في آليات الاستخدام، ويقلل من العشوائية، كما يمنح المختصين الثقة والدعم اللازمين لتبني الممارسات التكنولوجية الرقمية.
- جاءت فقرة: "توفير دورات تدريبية رقمية متخصصة للمختصين الاجتماعيين". بمتوسط (4.43) ونسبة (88%)، ويعكس ذلك إدراك المبحوثين أن التطوير الحقيقي للمهارات لا يتحقق إلا من خلال تدريب نوعي يرتبط بطبيعة العمل المهني، ويعالج الاحتياجات الفعلية في الميدان.
- برز - أيضاً - مقترح: "إدماج التكنولوجيا في تقويم الأداء المهني". بمتوسط (4.40) ونسبة (88%)، ويمكن تفسير هذا التوجه بالرغبة في جعل الاستخدام الرقمي جزءاً من معايير التميز الوظيفي، الأمر الذي يشجع المختصين على تطوير قدراتهم التقنية بشكل مستمر.
- وبالمستوى نفسه، حصل مقترح: "تطوير أدلة إرشادية رقمية للممارسة المهنية". على متوسط (4.40) ونسبة (88%)، ما يدل على حاجة المختصين إلى مراجع واضحة، تساعد على الاستخدام السليم والأمن للتكنولوجيا، وتوحيد الإجراءات المهنية.
- تلا ذلك: "مقترح تشجيع استخدام التكنولوجيا في الممارسة المهنية". بمتوسط حسابي (4.30) ونسبة (86%)، وهو ما يمكن تفسيره بأهمية نشر ثقافة التحويل التكنولوجي داخل بيئة العمل، وتحفيز العاملين على الاستفادة من الإمكانيات التقنية في تحسين جودة الخدمات، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (عطية، 2025) التي أوصت بدمج المهارات الرقمية في برامج إعداد المختصين الاجتماعيين، ودراسة (Dalziel, 2025) التي أوصت بدمج مهارات الذكاء الاصطناعي والمهارات الرقمية في برامج الإعداد المهني، ودراسة (Fjeldheim, 2024) التي أوصت بتعزيز التدريب العملي على استخدام التقنيات الرقمية.

5. النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها

الفرضية الأولى:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير الجنس."

ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار (t) لعينتين مستقلتين (Independent Samples t-Test) ونتائج الجدول التالي تبين ذلك:

جدول 7: نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق تعزى لمتغير الجنس

المجال	ذكور (31)		إناث (29)		قيمة (t)	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الدرجة الكلية	4.1720	.09253	4.1902	.06276	0.885	0.38

أظهرت نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير الجنس، فبلغت قيمة مستوى الدلالة (0.38) وهي قيمة أكبر من المستوى المعتمد، ما يعني قبول الفرضية الصفرية، ويتضح من المتوسطات الحسابية أن الفروق بين الذكور والإناث كانت طفيفة جداً، فقد بلغ المتوسط لدى الذكور (4.17) مقابل (4.19) لدى الإناث، وهي فروق لا ترقى إلى الدلالة الإحصائية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن بيئة العمل والتدريب والمهام المهنية المتاحة لكلا

الجنسين متشابهة إلى حد كبير، ما يوفر فرصاً متكافئة لاكتساب المهارات الرقمية وتوظيفها، كما أن التحول الرقمي داخل المؤسسات يفرض متطلبات تقنية موحدة على جميع المختصين بغض النظر عن الجنس، الأمر الذي يسهم في تقارب مستويات الكفاءة بينهم، ويعزز فكرة أن المهارة الرقمية أصبحت مطلباً مهنيّاً عاماً لا يرتبط بخصائص ديموغرافية بقدر ارتباطه بمتطلبات العمل والتطوير المستمر. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Audrin, 2024) التي أكدت أن المهارات الرقمية ترتبط ببيئة العمل والتدريب أكثر من ارتباطها بالخصائص الديموغرافية مثل الجنس، ودراسة Neubaum, (2024) التي أشارت إلى أن استخدام التكنولوجيا أصبح متاحاً لجميع الأفراد بغض النظر عن الجنس، ودراسة (الحربي، 2025) التي وضحت أن متطلبات العمل الرقمي أصبحت موحدة بين الذكور والإناث في المؤسسات الاجتماعية.

الفرضية الثانية:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير السن".
ولفحص هذه الفرضية تم أولاً استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. ويوضح الجدول التالي هذه النتائج.

جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستويات متغير السن

الانحراف	المتوسط	العدد	المستوى	المجال
1.0211	4.1569	12	29 سنة فأقل	الدرجة الكلية
0.07438	4.1772	38	من 30-40 سنة	
0.05511	4.2233	10	41 سنة فأكثر	
0.07942	4.1808	60	المجموع	

ولفحص الفرضية فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) وبين الجدول التالي نتائج الفرضية.

جدول 9: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق تعزى لمتغير السن

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الكلية	بين المجموعات	0.025	2	0.013	2.089	0.133
	داخل المجموعات	0.347	57	0.006		
	الكلية	0.372	59			

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي عدم علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير السن، فقد بلغ مستوى الدلالة (0.133) وهي قيمة أكبر من المستوى المعتمد، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، كما تبين من المتوسطات الحسابية وجود تقارب واضح بين الفئات العمرية المختلفة، فقد بلغ متوسط الفئة 29 سنة فأقل (4.16)، وفئة 30-40 سنة (4.18)، في حين بلغ لدى فئة 41 سنة فأكثر (4.22)، وهي فروق محدودة لا تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن متطلبات العمل في ظل التحول التكنولوجي تفرض على جميع المختصين الاجتماعيين - بغض النظر عن سنيهم - استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة بشكل مستمر، ما يسهم في تقارب مستوياتهم المهنية، كما أن انتشار التكنولوجيا في الحياة اليومية، وسهولة الوصول إلى مصادر التعلم الإلكتروني، قد قللا من الفجوة العمرية في اكتساب المهارات الرقمية، إلى جانب ذلك، فإن المؤسسات غالباً ما توفر أنظمة عمل موحدة وتدريباً عامة تشمل جميع العاملين، الأمر الذي يعزز التجانس في الكفاءة الرقمية ويجعل العمر عاملاً أقل تأثيراً في تحديد مستوى المهارة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Markovič, 2024) التي أشارت إلى أن التحول الرقمي يفرض متطلبات موحدة على جميع العاملين بغض النظر عن العمر، ودراسة (Dalziel et al., 2025) التي أوضحت أن استخدام التكنولوجيا أصبح ضرورة مهنية تشمل جميع الفئات العمرية، واختلفت مع دراسة (Fjeldheim, 2024) التي أظهرت تفاوتاً في مستوى الجاهزية الرقمية بين الفئات المختلفة من الطلبة، ما قد يشير إلى تأثير العمر أو الخبرة التعليمية.

الفرضية الثالثة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي".
ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار (t) لعينتين مستقلتين (Independent Samples t-Test) ونتائج الجدول التالي تبين ذلك.

جدول 10: نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	بكالوريوس (43)	ماجستير (17)		قيمة (t)	مستوى الدلالة
		المتوسط	الانحراف		
الدرجة الكلية	4.1764	0.08255	4.1922	0.07196	0.49

أظهرت نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، عدم علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى الأخصائي الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.49) وهو أكبر من المستوى المعتمد، ما يعني قبول الفرضية الصفرية، وكما يتضح من المتوسطات الحسابية أن الفروق بين حملة البكالوريوس وحملة الماجستير كانت طفيفة جداً، فقد بلغ المتوسط لحملة البكالوريوس (4.18) مقابل (4.19) لحملة الماجستير، وهي فروق لا ترقى إلى الدلالة الإحصائية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المهارات الرقمية في بيئة العمل المهني، تعتمد بدرجة أكبر على الممارسة اليومية والخبرة العملية ومتطلبات المؤسسة، أكثر من اعتمادها على الدرجة العلمية، كما أن التحول التكنولوجي يفرض على جميع المختصين استخدام الأنظمة والأدوات ذاتها بغض النظر عن مؤهلاتهم، ما يؤدي إلى تقارب مستويات الكفاءة بينهم، إلى جانب ذلك، فإن مصادر التعلم التكنولوجي الرقمي أصبحت متاحة للجميع، الأمر الذي يحد من تأثير المؤهل العلمي في إحداث فروق جوهرية في مستوى المهارات، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Audrin, 2024) التي أكدت أن الممارسة العملية والتدريب المستمر أكثر تأثيراً من المؤهل العلمي في تنمية المهارات الرقمية.

الفرضية الرابعة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى الأخصائي الاجتماعي والتحول التكنولوجي تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة".
ولفحص هذه الفرضية، تم أولاً استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة ويوضح الجدول التالي هذه النتائج.

جدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستويات متغير سنوات الخبرة

المجال	المستوى	العدد	المتوسط	الانحراف
الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	13	4.1551	0.10147
	من 5-10 سنوات	30	4.1839	0.07712
	11 سنة فأكثر	17	4.1951	0.06313
	المجموع	60	4.1808	0.07942

ولفحص الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ويبين الجدول التالي نتائج الفرضية.

جدول 12: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الكلية	بين المجموعات	0.012	2	0.006	0.977	0.383
	داخل المجموعات	0.360	57	0.006		
	الكلية	0.372	59			

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي عدم علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.383) وهي قيمة أكبر من المستوى المعتمد، ما يعني قبول الفرضية الصفرية، كما توضح المتوسطات الحسابية تقارباً بين فئات الخبرة المختلفة؛ فبلغ متوسط ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات (4.16)، ولدى فئة 5-10 سنوات (4.18)، بينما بلغ لدى فئة 11 سنة فأكثر (4.20)، وهي فروق بسيطة لا ترقى إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المهارات التكنولوجية الرقمية أصبحت مطلباً أساسياً في بيئة العمل الحديثة، ما يدفع جميع المختصين، بغض النظر عن سنوات خبرتهم، إلى استخدامها والتكيف معها بصورة مستمرة، كما أن توافر الأنظمة

الموحدة داخل المؤسسات، إلى جانب الاعتماد اليومي على التكنولوجيا في تنفيذ المهام، يسهم في تقليص الفجوة بين أصحاب الخبرات الطويلة والحديثة، إلى جانب ذلك، فإن سهولة الوصول إلى مصادر المعرفة الرقمية والتعلم الذاتي تساعد في تحقيق مستوى متقارب من الكفاءة، فلا تبقى سنوات الخبرة عاملاً حاسماً في التميز المهاري التكنولوجي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Dalziel et al., 2025) التي أوضحت أن التحول الرقمي فرض على جميع المختصين اكتساب المهارات الرقمية بغض النظر عن سنوات الخبرة.

الفرضية الخامسة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير عدد الدورات التدريبية".
ولفحص هذه الفرضية تم أولاً استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد الدورات التدريبية. ويوضح الجدول التالي هذه النتائج.

جدول 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستويات متغير عدد الدورات التدريبية

المجال	المستوى	العدد	المتوسط	الانحراف
الدرجة الكلية	ولا دورة	15	4.1511	.10436
	دورة واحدة	33	4.1949	.06891
	دورتان فأكثر	12	4.1792	.06595
	المجموع	60	4.1808	.07942

ولفحص الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) وبين الجدول التالي نتائج الفرضية.

جدول 14: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق تعزى لمتغير عدد الدورات

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الكلية	بين المجموعات	.020	2	.010	1.607	.209
	داخل المجموعات	.352	57	.006		
	الكلية	.372	59			

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي عدم علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي والتحول التكنولوجي، تعزى إلى متغير عدد الدورات التدريبية، فقد بلغ مستوى الدلالة (0.209) وهي قيمة أكبر من المستوى المعتمد، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، كما تبين من المتوسطات الحسابية وجود تقارب بين المجموعات؛ فبلغ متوسط من لم يلتحقوا بأي دورة (4.15)، ومن حصلوا على دورة واحدة (4.19)، ومن حصلوا على دورتين فأكثر (4.18)، وهي فروق محدودة لا تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية.
ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن اكتساب المهارات التكنولوجية الرقمية لا يعتمد فقط على عدد الدورات التدريبية، بل يتأثر، بشكل كبير، بالممارسة اليومية داخل بيئة العمل، والتعامل المستمر مع الأنظمة والتطبيقات الرقمية، كما أن عديداً من المختصين قد يطورون قدراتهم من خلال التعلم الذاتي أو تبادل الخبرات مع الزملاء، ما يقلل من أثر عدد الدورات في إحداث فروق واضحة بينهم، إلى جانب ذلك، فإن توحيد الإجراءات والبرامج المستخدمة في المؤسسات يسهم في خلق مستوى متقارب من الكفاءة الرقمية بغض النظر عن الخلفية التدريبية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Neubaum, 2024) التي أكدت أن التعلم الذاتي والممارسة اليومية لهما دور كبير في اكتساب المهارات الرقمية.

6. خاتمة البحث

في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، أصبحت المهارات الرقمية من المتطلبات الأساسية التي لا غنى عنها في مختلف المهن الإنسانية، وعلى وجه الخصوص مهنة الخدمة الاجتماعية، التي تسعى بصورة مستمرة إلى تطوير أساليب تدخلها المهني وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع المهارات الرقمية لدى المختص الاجتماعي في ظل التحول التكنولوجي، والكشف عن مستوى امتلاك المختصين الاجتماعيين لهذه المهارات، ومدى توظيفها في الممارسة المهنية، إلى جانب التعرف إلى أبرز المعوقات التي تواجههم والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءتهم الرقمية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المختصين الاجتماعيين يمتلكون مستوى مرتفعاً نسبياً من المهارات الرقمية، وأنهم يوظفون التكنولوجيا الحديثة بدرجة كبيرة في الممارسة المهنية، الأمر الذي يعكس تنامي الوعي بأهمية التحول التكنولوجي

في العمل الاجتماعي، وفي المقابل كشفت الدراسة عن وجود عدد من التحديات المرتبطة بضعف التدريب المتخصص، والحاجة إلى تطوير البنية التحتية التقنية، وضرورة توفير بيئات مهنية داعمة للتحويل التكنولوجي داخل المؤسسات الاجتماعية. كما أكدت الدراسة أن تطوير المهارات التكنولوجية الرقمية لم يعد خياراً مهنيًا، بل أصبح ضرورة حتمية لضمان استمرارية الممارسة المهنية وفعاليتها في عصر التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، ما يستدعي إعادة النظر في برامج إعداد المختصين الاجتماعيين، والعمل على دمج المهارات التكنولوجية الرقمية ضمن الخطط الدراسية والبرامج التدريبية بصورة منهجية ومستدامة.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإن نجاح المؤسسات الاجتماعية في مواكبة التحول التكنولوجي يعتمد، بدرجة كبيرة، على قدرتها في بناء كوادر مهنية تمتلك الكفاءة الرقمية، وقادرة على استخدام التقنيات الحديثة بصورة أخلاقية ومهنية، تسهم في تحسين جودة الخدمات الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، ومن هنا تبرز أهمية الاستمرار في إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول التحول التكنولوجي في الخدمة الاجتماعية، بما يسهم في تطوير الممارسة المهنية ومواكبة المتغيرات العالمية المعاصرة.

7. التوصيات

1. في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:
1. تصميم برامج تدريبية رقمية متخصصة ومستمرة لتنمية المهارات التكنولوجية المرتبطة بالممارسة المهنية للمختص الاجتماعي، وتنفيذها.
2. تطوير البنية التحتية التقنية داخل المؤسسات الاجتماعية من خلال توفير الأجهزة والبرمجيات الحديثة اللازمة للعمل المهني الرقمي.
3. تعزيز الدعم الإداري للتحول الرقمي عبر نشر ثقافة الاستخدام التكنولوجي وتشجيع المختصين الاجتماعيين على توظيف التقنيات الحديثة في العمل.
4. إعداد سياسات ولوائح مهنية تنظم الاستخدام الرقمي، وتحافظ على أمن المعلومات والخصوصية والأخلاقيات المهنية.
5. توفير دعم فني وإرشادي مستمر داخل المؤسسات الاجتماعية لمساعدة المختصين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلات التقنية.
6. تنمية المهارات الرقمية المتقدمة لدى المختصين الاجتماعيين، خاصة في مجالات تحليل البيانات، والأمن السيبراني، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمة الاجتماعية.

8. قائمة المصادر والمراجع

8.1 المراجع العربية

- أبو عيطة، أحمد عبد اللطيف أحمد. (2024). متطلبات تنمية المهارات الرقمية كآلية لبناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين بمؤسسات التعليم الأزهرى قبل الجامعي. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*، (1)34.
- بالي، محمود علي عطية متولي. (2025). مستقبل مهنة الخدمة الاجتماعية في عصر الذكاء الاصطناعي: تحديات التحول وفرص التمكين. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*، (6)22.
- الحربي، دلال محمد. (2025). دور برامج التقنية الرقمية في تنمية جودة الأداء لدى الأخصائي الاجتماعي من وجهة نظر الممارسين: دراسة مطبقة على عينة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مراكز الإصلاح الأسري. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*، (39).
- السكري، أحمد شفيق. (2021). *الخدمة الاجتماعية: رؤية معاصرة في الممارسة المهنية*. المكتب الجامعي الحديث.
- عبد الحكيم، خيرات سيد، وعلي، محمد جمعة. (2021). المهارات الرقمية كآلية لبناء قدرات العاملين بالجمعيات الأهلية. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*، (1)22.
- بالي، محمود علي عطية. (2025). الإخصائي الاجتماعي الرقمي: دليل تدريبي في تحليل احتياجات المجتمعات والمنظمات وتخطيط برامج العمل باستخدام أدوات رقمية. *مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية*، (1)7.
- علي، محمد أحمد. (2020). *مدخل إلى الخدمة الاجتماعية*. دار المعرفة الجامعية.
- عليان، ربحي مصطفى. (2021). *مناهج البحث العلمي: النظرية والتطبيق*. دار صفاء للنشر والتوزيع.
- القحطاني، منال مشيب. (2025). فعالية الخدمات الاجتماعية الرقمية في أوقات الأزمات: منظور شامل بين التكنولوجيا والإكلينيكية: دراسة حالة على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 2019 م إلى عام 2024 م. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*، (1)39.
- المحضر، وائل المحضر أنور أحمد، و علام، محمد فاروق مسعود محمد. (2024). إسهامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الممارسة المهنية الرقمية في الخدمة الاجتماعية المدرسية. *مجلة قطاع الدراسات الإنسانية*، (33).
- المحمادي، ريهام سالم عبد المحسن. (2022). الممارسة المهنية الإلكترونية للخدمة الاجتماعية في ظل التحول الرقمي. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، (1)72.

خلف، محمد عبد الحكيم عبد الحميد. (2021). المهارات المهنية الرقمية وعلاقتها بعائد الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية "دراسة مطبقة على خريجين الخدمة الاجتماعية". *مجلة الخدمة الاجتماعية*، 70(1).

هردي، شريف صلاح هاشم. (2024). برنامج مقترح في خدمة الجماعة لتنمية المهارات المهنية الرقمية لدى الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمعاهد الأزهرية. *التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية*، 43(202).

8.2 رومنة المراجع العربية

- Abu Aita, A. A. A. (2024). Mutatalabat Tanmiyat al-Maharat al-Raqmiyya ka-Aliyyat li-Bina' Qudrat al-Akhsasiyyin al-Ijtima'iyyin bi-Mu'assasat al-Ta'lim al-Azhari Qabl al-Jami'i. *Majallat Kulliyyat al-Khidma al-Ijtima'iyya li-l-Dirasat wa al-Buhuth al-Ijtima'iyya*, 34(1).
- Bali, M. A. A. M. (2025). Mustaqbal Mihnat al-Khidma al-Ijtima'iyya fi 'Asr al-Dhaka' al-Istina'i: Tahaddiyat al-Tahawwul wa Furas al-Tamkin. *Majallat Mustaqbal al-'Ulum al-Ijtima'iyya*, 22(6).
- Al-Harbi, D. M. (2025). Dawr Baramij al-Tiqniyya al-Raqmiyya fi Tanmiyat Jawdat al-Ada' lada al-Akhsasi al-Ijtima'i min Wijhat Nazar al-Mumarsiin: Dirasah Mutabbaqah 'ala 'Ayyinah min al-Akhsasiyyin al-Ijtima'iyyin al-'Amilin fi Marakiz al-Islah al-Usari. *Majallat Kulliyyat al-Khidma al-Ijtima'iyya li-l-Dirasat wa al-Buhuth al-Ijtima'iyya*, (39).
- Al-Sukkari, A. S. (2021). Al-Khidma al-Ijtima'iyya: Ru'yah Mu'asirah fi al-Mumarasah al-Mihaniyya. *Al-Maktab al-Jami'i al-Hadith*.
- Abd al-Hakim, K. S., & 'Ali, M. J. (2021). Al-Maharat al-Raqmiyya ka-Aliyyat li-Bina' Qudrat al-'Amilin bi-l-Jam'iyyat al-Ahliyya. *Majallat Kulliyyat al-Khidma al-Ijtima'iyya li-l-Dirasat wa al-Buhuth al-Ijtima'iyya*, 22(1).
- Bali, M. A. A. (2025). Al-Akhsasi al-Ijtima'i al-Raqmi: Dalil Tadribi fi Tahlil Ihtiyajat al-Mujtama'at wa al-Munazzamat wa Takhtit Baramij al-'Amal bi-Istikhdam Adawat Raqmiyya. *Majallat al-'Ulum al-Ijtima'iyya wa al-Tatbiqiyya*, 7(1).
- Ali, M. A. (2020). Madkhal ila al-Khidma al-Ijtima'iyya. *Dar al-Ma'rifa al-Jami'iyya*.
- Aliyan, R. M. (2021). Manahij al-Bahth al-'Ilmi: al-Nazariyya wa al-Tatbiq. *Dar Safa li-l-Nashr wa al-Tawzi'*.
- Al-Qahtani, M. M. (2025). Fa'aliyyat al-Khadamat al-Ijtima'iyya al-Raqmiyya fi Awqat al-Azamat: Manzur Shamil bayna al-Tiknulujiyya wa al-Iklinikiyya: Dirasat Halat 'ala al-Mamlaka al-'Arabiyya al-Su'udiyya Khilal al-Fatra min 'Am 2019 ila 'Am 2024. *Majallat Kulliyyat al-Khidma al-Ijtima'iyya li-l-Dirasat wa al-Buhuth al-Ijtima'iyya*, 39(1).
- Al-Mahdar, W. A. A. A., & 'Allam, M. F. M. M. (2024). Ishamat Tatbiqat al-Dhaka' al-Istina'i fi Ta'ziz al-Mumarasah al-Mihaniyya al-Raqmiyya fi al-Khidma al-Ijtima'iyya al-Madrasiyya. *Majallat Qita' al-Dirasat al-Insaniyya*, (33).
- Al-Mahmadi, R. S. A. (2022). Al-Mumarasah al-Mihaniyya al-Iliktruniyya li-l-Khidma al-Ijtima'iyya fi Zill al-Tahawwul al-Raqmi. *Majallat al-Khidma al-Ijtima'iyya*, 72(1).
- Khalaf, M. A. A. A. (2021). Al-Maharat al-Mihaniyya al-Raqmiyya wa 'Alaqatuhā bi-'A'id al-Mumarasah al-Mihaniyya li-l-Khidma al-Ijtima'iyya: Dirasah Mutabbaqah 'ala Khirri al-Khidma al-Ijtima'iyya. *Majallat al-Khidma al-Ijtima'iyya*, 70(1).
- Haridi, S. S. H. (2024). Barnamaj Muqtarah fi Khidmat al-Jama'a li-Tanmiyat al-Maharat al-Mihaniyya al-Raqmiyya lada al-Akhsasiyyin al-Ijtima'iyyin al-'Amilin bi-l-Ma'ahid al-Azhariyya. *Al-Tarbiyya (al-Azhar): Majallat 'Ilmiyya Muhakkama li-l-Buhuth al-Tarbawiyya wa al-Nafsiyya wa al-Ijtima'iyya*, 43(202).

8.3 المراجع الأجنبية

- Abdelatief, E. G., & Mohamed, H. A. A. (2021). Obstacles to social workers using digital culture skills with members of school activity groups. *Egyptian Journal of Social Work*, 12(1), 259–279. doi.org.
- Audrin, B., & Salamin, X. (2024). Digital skills at work – Conceptual development and empirical validation of a measurement scale. *Technological Forecasting and Social Change*, 202, Article 123279. <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2024.123279>
- Council on Social Work Education. (2025). Task Force on Technology Report. https://www.cswe.org/CSWE/media/EdResources/ARL_TechReport_web.pdf

- Dalziel, M. V., Schaffer, K., & Martin, N. (2024). Navigating AI in social work and beyond: A multidisciplinary review. arXiv. doi.org.
- Fjeldheim, S., Kleppe, L. C., Stang, E., & Støren-Vaczy, B. (2025). Digital competence in social work education: Readiness for practice. *Social Work Education*, 44(3), 600–616. <https://doi.org/10.1080/02615479.2024.2334800>
- Henriette, E., Feki, M., & Boughzala, I. (2016). Digital transformation challenges. In *Proceedings of the 10th Mediterranean Conference on Information Systems (MCIS)* (Article 33). Association for Information Systems. <https://aisel.aisnet.org/mcis2016/33>
- José, M. (2022). Digital skills, ICTs and students' needs: A case study in social work degree. *Education Sciences*, 12(7), Article 443. doi.org.
- Markovič, D. (2024). Digital social work or e-social work? Towards social work in a digital environment. In L. Vilka & J. Krūmiņa (Eds.), *9th International Multidisciplinary Research Conference SOCIETY. HEALTH. WELFARE.* (Article 05005). SHS Web of Conferences. <https://doi.org/10.1051/shsconf/202418405005>
- Neubaum, G., et al. (2024). A pandemic for the good of digital literacy? An empirical investigation of newly improved digital skills during COVID-19 lockdowns. In *Proceedings of the CHI Conference on Human Factors in Computing Systems* (Article 245). Association for Computing Machinery. doi.org.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2023). *OECD Skills Outlook 2023: Skills for a resilient green and digital transition.* doi.org.
- Tzvetanova, Y. V. (2023). Satisfaction of the students from South-West University 'Neofit Rilski' from the organization of the practical training. *Knowledge – International Journal*, 58(2), 373–379. <https://ojs.ikm.mk/index.php/kij/article/view/6122>

The Reality of Digital Skills for Social Workers in Light of Technological Transformation

(A study Applied to Social Workers in Social Institutions – Tubas Governorate)

Atef Awad*

Al-Quds Open University, Palestine
Corresponding Author: asabri@qou.edu

Received: 08/04/2026. Revised:24/06/2026. Accepted: 28/07/2026 Published:30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.12>

Abstract

This study aimed to understand the current state of the digital skills required by the social workers in the Tubas Governorate to identify the most significant obstacles they face in utilizing the digital technology in their job. The study employed a quantitative approach using a comprehensive social survey, which was reliable and valid. The questionnaire was distributed to the whole population of the study, who were 60 social workers. After statistical analysis using SPSS, the researcher concluded that the digital skills have become an essential element in the professional practice of social workers, but there is a clear gap between the requirements of the digital work and the actual skills. This, in turn, calls for the development of professional training programs and the integration of digital skills within the curricula.

Keywords: Digital Skills, Social Worker, Technological Transformation, Social Work.

* Corresponding Author